

# رونالد وينتروب الاقتصاد السياسي للدكتاتورية



مراجعة:  
سمير كُريم

ترجمة:  
جلال البنا  
إبراهيم احمد إبراهيم

المركز القومي للترجمة  
تأسس في أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور  
مدير المركز: أنور مغيث

- العدد: 2455
- الاقتصاد السياسي للدكتاتورية
- رونالد وينتروب
- جلال البناء، وإبراهيم أحمد إبراهيم
- سمير كريم
- الطبعة الأولى 2017

هذه ترجمة كتاب:

The Political Economy of Dictatorship

By: Ronald Wintrobe

Copyright © Cambridge University Press 1998

First published by the Press Syndicate of the University of Cambridge

Arabic Translation © 2017, National Center for Translation

All Rights Reserved

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمركز القومي للترجمة  
شارع الجبلية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة.

ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤

El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.

E-mail: nctegypt@nctegypt.org

Tel: 27354524

Fax: 27354554

# الاقتصاد السياسي للدكتاتورية

تأليف: رونالد وينتروب

ترجمة: جلال البنا

إبراهيم أحمد إبراهيم

مراجعة: سمير كُريم



2017

بطاقة فهرسة  
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية  
إدارة الشؤون الفنية

وينترول، رونالد.

الاقتصاد السياسي للدكتاتورية/ تأليف رونالد وينتروب؛ ترجمة:  
جلال البناء/ إبراهيم أحمد إبراهيم؛ مراجعة سمير كريم.  
ط ١: القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٧

٥٤٨ ص ، ٢٤ سم

١- الدكتاتورية.

٢- الاقتصاد.

(أ) البناء، جلال (مترجم).

(ب) إبراهيم، إبراهيم أحمد (مترجم مشارك)

(ج) كريم، سمير (مراجع)

(د) العنوان

٣٢١,٩

رقم الإيداع: ٢٠١٥ / ٢٥١٧٥

التقييم الدولي : 9-0478-92-977-978-I.S.B.N

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومي للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربي وتعريفه بها، والأفكار التي تتضمنها هي اجتهادات أصحابها في ثقافتهم، ولا تعبر -حتمًا- عن رأي المركز.

# المحتويات

11	..... الجزء الأول : مقدمة
13	..... الباب الأول: المشكلة
13	..... أ- الأسئلة المثارة
19	..... ب- صور الدكتاتورية
31	..... ج- خطة الكتاب
39	..... الباب الثاني: معضلة الدكتاتور
39	..... ١- التعاطف مع الدكتاتور
47	..... ٢- منهج البحث: الاقتصاديات ومشكلة التطبيق
59	..... ٣- أدوات السلطة السياسية
67	..... الخاتمة
69	..... الجزء الثاني: توازن القمع السياسي
71	..... الباب الثالث: دكتاتورية القمع الناعم والدكتاتورية الشمولية
71	..... ١- مقدمة
75	..... ٢- نموذج نظام دكتاتورية القمع الناعم
75	..... ١- أ مستويات التوازن للولاء والقمع
86	..... ٢- ب : تأثير الأداء الاقتصادي على سلوك دكتاتور القمع الناعم
90	..... ٣- ج : الأنظمة العسكرية
94	..... ٣- النظم الدكتاتورية الشمولية
108	..... ٤- الاستدلالات السياسية
108	..... ٤- أ: سياسة المعونة تجاه دكتاتوريات القمع الناعم

111	..... ٤- ب: سياسة المعونة تجاه الدكتاتوريين الشموليين .....
114	..... ٤- ج: سياسة التجارة الخارجية .....
120	..... الخاتمة .....
123	الباب الرابع: الطغيان والديمقراطية (Timocracy) الديكتاتورية الحانية ...
123	..... ٤ - ١: الحب والكرهية فى الإمبراطورية الرومانية .....
126	..... ٤ - ٢: التيمقراطية والطغيان .....
132	..... ٤ - ٣: الحرب .....
136	..... ٤ - ٤: الهدايا .....
142	..... ٤ - ٥: كل ما تحتاجه هو الحب: التيمقراطية .....
142	..... ٤ - ٥ - ١ - النظرية الاقتصادية للإيثار .....
148	..... ٤ - ٥ - ٢ - الدكتاتورية الخبرة .....
157	..... ٤ - ٦ - من التيمقراطية إلى الطغيان .....
161	..... خاتمة .....
163	الباب الخامس: نحو نموذج أكثر عمومية للدكتاتورية .....
163	..... ١- مقدمة .....
166	..... ٢- النموذج .....
181	..... ٣- اشتقاق الأنظمة .....
185	..... ٤- التحليل الساكن المقارن .....
189	..... خاتمة .....
191	..... الجزء الثالث: اقتصاديات الحكم المطلق .....
193	..... الباب السادس: الاقتصاد الدكتاتورى .....
193	..... ١- مقدمة .....
199	..... ٢- مداخل بديلة لاقتصاديات الدكتاتورية .....
210	..... ٦ - ٢: نظرة عامة: عناصر الاقتصاد الأوتقراطى .....
217	..... خاتمة .....

219	..... الباب السابع: إعادة توزيع الثروة واقتناص الربح
279	..... ١- مقدمة
225	..... ٢- الدكتاتورية والديمقراطية وإعادة التوزيع
242	..... ٣- إعادة توزيع الدخل فى الدول السلطوية - الرأسمالية
247	..... الباب الثامن: نظام الفصل العنصري
247	..... ١- مقدمة
251	..... ٢- السياسة الحكومية فى ظل الفصل العنصري
263	..... ٣- اقتصاد الفصل العنصري
263	..... ٣- أ: حجز الوظائف
270	..... ٣- ب: بعض المشكلات المتعلقة بمدخل حجز الوظائف
276	..... ٣- ج: الفصل العنصري كأداة انضباط للعمال
287	..... ٤ - ٣: التحليل الساكن المقارن وسقوط نظام الفصل العنصري
287	..... ٤ - أ: التغيرات فى مقاومة السود
288	..... ٤ - ب: متغيرات اقتصادية
293	..... ٤ - ج: العقوبات الاقتصادية
294	..... خاتمة
297	..... الباب التاسع: الاقتصاد البيروقراطى I: النموذج
297	..... ١- التجربة السوفيتية
308	..... ٢- الربح، وحالات النقصان، والرشاوى
314	..... ٣- النظام السوفيتى كنظام بيروقراطى
314	..... ٣ - أ: مدخل عام
316	..... ٣ - ب: شبكات العمل
319	..... ٣ - ج: المنافسة
320	..... ٣ - د: نموذج رسمى بسيط
327	..... خاتمة

329	..... الباب العاشر: الاقتصاد البيروقراطي II: الصعود والسقوط .....
329	..... ١- طريقة عمل النظام .....
330	..... ٢- الحزب الشيوعي كآلية تنفيذ .....
331	..... ٢ - أ: العضوية الخاصة .....
332	..... ٢ - ب: السيطرة المركزية والانضباط الداخلي .....
333	..... ٢ - ج: الأيديولوجيات الخاصة .....
337	..... ٣- المنافسة .....
339	..... ٤- المعضلة الرئيسية .....
344	..... ٥- تدهور النظام .....
	..... ٦- استراتيجيات الإصلاح السوفيتي مقابل استراتيجيات
350	..... الإصلاح في الصين أو تحريف الشمولية .....
363	..... الخاتمة .....
367	..... الجزء الرابع: ديناميكيات الدكتاتورية .....
369	..... الباب الحادي عشر: الديمقراطية في نطاق النقاس .....
369	..... ١- مقدمة .....
371	..... ٢- النقاس السياسي .....
384	..... ٣- من يقع عليه الضرر، ولماذا؟ .....
388	..... ٤- آليات عدم الاستقرار والانهار الديمقراطية .....
393	..... ٥- عدم كفاءة النقاس .....
397	..... ٦- تخفيف الفروض .....
407	..... خاتمة: المفاضلة بين اتخاذ إجراء ما والتمثيل السياسي .....
409	..... الباب الثاني عشر: الصراع العرقي والقومية: من التعبيرية
	..... والمستقبلية إلى النازية .....
409	..... ١- مقدمة .....
411	..... ٢- قيمة رأس المال العرقي .....



423	٣- الصراعات العرقية بين الجماعات العرقية وداخلها .....
423	٣ - أ : مبالغة الاستثمار فى العرقية .....
432	٣ - ب: تأملات فى الشخصية السلطوية .....
441	٤- جمهورية قيمار وانهيار العائد على رأس المال العرقى .....
449	الباب الثالث عشر: الاقتصاديات البسيطة للمسئولية الجنائية البيروقراطية: .....
449	١- مقدمة .....
455	٢- السلطة والقوة .....
462	٣- المنافسة فى الدولة النازية .....
470	٤- كفاءة المنافسة فى بيروقراطية القتل .....
477	٥- المسئولية البيروقراطية .....
480	خاتمة .....
483	الجزء الخامس: خاتمة .....
485	الباب الرابع عشر: آليات النظم الدكتاتورية .....
485	١- مقدمة .....
488	٢- معضلة الدكتاتور وآليات الدكتاتورية .....
492	٣- هل الدكتاتورية مفيدة للاقتصاد؟ .....
	٤- ما السياسات التى يجب اتباعها تجاه النظم الدكتاتورية
501	من قبل النظم الديمقراطية التى تهتم بتطوير الحرية؟ .....
505	٥- من المسئول؟ .....
508	٦- توقعات مختصرة عن المستقبل .....
511	الملحق الرياضى .....
523	المراجع .....



# الجزء الأول

## مقدمة

الباب الأول: المشكلة

الباب الثاني: معضلة الدكتاتور



## الباب الأول

### المشكلة

أ: الأسئلة المثارة

لماذا اغتيل يوليوس قيصر؟ ولماذا استقرت بعض الدكتاتوريات زمنًا طويلاً كما (في الاتحاد السوفيتي، والصين، وكوبا، وإيران)؛ بينما تعرض بعضها لعدم الاستقرار، وعاش فترة قصيرة جدًا (مثل عديد من الأنظمة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي)؟ ولماذا انهارت كل من الأنظمة في جنوب إفريقيا والاتحاد السوفيتي السابق؟ وعلى نفس درجة الأهمية، لماذا لم تنهار في وقت أسبق من الزمن عما حدث؟ ولماذا زاد نمو بعض البلدان، مثل: كوريا الجنوبية، والصين، وشيلي بسرعة كبيرة في السنوات القريبة الماضية؟ هل كانت الدكتاتوريات السياسية تعتبر عاملاً جيداً للنمو الاقتصادي؟ ولماذا كانت بعض الأنظمة (مثل روسيا في عهد ستالين، وألمانيا هتلرية، وشيلي في عهد بينوشيه) بالغة القمع؛ بينما كان بعضها الآخر أقل قمعاً؟ ولماذا مرت بعض الأنظمة القمعية بفترات من التراخي؛ حيث كان مستوى القمع أقل حدة لفترة مؤقتة؟ أو هل مكث بعض الحكام الدكتاتوريين، مثل: فيدل كاسترو في كوبا أو صدام حسين في العراق، في مناصبهم طويلاً؛ بسبب قدراتهم على قمع شعوبهم، أم لأنهم كانوا يتمتعون بالشعبية؟ وهل يمكن أن تكون الإجابة مزيحاً من الأمرين؟ أكان أدولف أيخمان منسق الترحيلات "للحل النهائي" للمسألة اليهودية مذنباً بذاته عن الجرائم التي ارتكبها النازي، أم كان مجرد ترس في آلة القتل الجماعية؟ وهل كان ينبغي على الموظفين في أنظمة أخرى - كما كان الحال في الأرجنتين، وجنوب إفريقيا، أو الصين - الذين ارتكبوا انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان أن يحاكموا على الأنشطة التي مارستها تلك النظم؟

كل تلك الأسئلة، وأخرى مثلها تتعلق بجوانب مختلفة من "سلوك" الدكتاتوريات؛ ذلك لأنها تصف تصرفات الحاكم، وإدارته، أو المحكومين في نظام سياسي، يغتصب الحاكم فيه حقوق الناس في اختيار من يحكمهم، وكيف يُحكمون. وفي هذا الكتاب يفترض الكاتب أن هذا السلوك يمكن تفسيره، ويمكن توقعه (إحصائياً). ورغم عدم تشابه كل الأنظمة الدكتاتورية؛ فإنها تتبع أنماطاً يمكن فهمها من خلال نظرية الاختيار الرشيد، والتي يمكن التنبؤ بها عند الأخذ في الاعتبار بعض الخصائص العامة لنظام الحكم.

ويتسم كثير من أبعاد سلوك الأنظمة الدكتاتورية بالأهمية، بما في ذلك مستوى القمع السياسي، والسياسة الاقتصادية (تجاه النمو الاقتصادي، وحقوق الملكية، أو إعادة توزيع الثروة)، ومستوى الكفاءة الاقتصادية، والمواقف تجاه الدول الأخرى (منفتحة أم منغلقة، مسالمة أم مُهدّدة). وربما كانت النقطة المركزية في التحليل هي رُغم أن الدكتاتور قد يكون لديه احتكار رسمي فيما يتعلق بالسلطة السياسية؛ فإن السياسات التي يتبناها تتأثر بالقيد النابعة من سلوك الفاعلين الآخرين - بما فيها الإدارة أو البيروقراطية، والقوات المسلحة، ومدى الدعم أو المعارضة من التابعين للدكتاتور.

ورسمياً، فإن الدكتاتور لديه سلطة على كل تلك الأطراف والمجموعات؛ ولكن مهما بلغت سلطاته فإنه ببساطة لا يمكنه إصدار أية أوامر، ويتوقع منهم دائماً إطاعتها، وذلك لسببين: أولهما - أن هناك كثيراً من الأشخاص الذين يجب عليه التحكم فيهم بهذه الطريقة. وثانيهما - كيف يمكن أن يكون الدكتاتور واثقاً من تنفيذ أوامره؟ إن من السهل التهديد بالعقاب؛ ولكن هل يمكن الوثوق في استمرار المعاقبين على ولائهم له؟ وأخيراً؛ فإنه من المهم ملاحظة أن حقوق الحاكم نفسها مقيدة. ورغم أن الدكتاتور يعتقد خلاف ذلك؛ فإنه "لا يمتلك" النظام، وعادة ما لا يستطيع أن يورثه إلى آخر يختاره هو مما يجعل منصب الدكتاتور ذاته هشاً.

ومن الطبيعي أن تكون لدى الناس أسباباً كافيةً لخشية الحاكم؛ ولكن هذه الخشية نفسها (تماماً مثل الغيرة) تجعل كثيرين منهم يبحثون عن طرق للتخلص من الدكتاتور؛ ومن ثم فإن الحاكم لديه كل الأسباب لكي يشك في أن هناك مؤامرات تحاك ضد النظام، وإحدى الطرق الشائعة لإزاحة هذا الدكتاتور من منصبه - هي حقاً - اغتياله. وإذا كان للنظام أن يحافظ على استمراره؛ فإنه يجب عليه خلق مؤسسات أو الحفاظ عليها، للتعامل مع هذه المشكلة من خلال تنظيم مدفوعات مالية إلى أنصاره، وتبوير التهميش المنظم لأعداء النظام أو التخلص منهم. وما تقوم به تلك المؤسسات من قمع وإعادة توزيع الثروة هو الذي يحدد شكل الأنظمة الدكتاتورية.

وأمثلة تلك المؤسسات السياسية والاقتصادية، التي (من بين أشياء أخرى) تلعب تلك الأدوار - التي سيبحثها هذا الكتاب - وتتضمن الحزب الشمولي، ونظام التصاريح للفصل العنصرى فى جنوب إفريقيا؛ حيث كان هناك احتجاجاً عرقى أو دينى للوظائف، وامتيازات أخرى فى دول، مثل: جنوب إفريقيا، وألمانيا النازية، وإيران المعاصرة، ونظام المنح والعطايا و"العمالة Clientele" فى روما القديمة، وفى عديد من البلدان الأقل نمواً فى عالم اليوم. كل تلك المؤسسات تزود أنصار النظام بأسلوب لتوزيع المدفوعات على أساس منتظم، وفى الوقت نفسه تقوم تلك الأنظمة بالقمع أو بفرض الضرائب على المعارضة.

ومن هذا المنظور يتناول المؤلف فى صورة مجردة الأسئلة المطروحة الآتية:

١- ما الأدوات الأولية التى يستخدمها الدكتاتوريون للبقاء فى السلطة؟

٢- ما الذى يحدد مدى الطبيعة القمعية للنظام؟ وكيف يستجيب مستوى القمع السياسى، للقوى الاقتصادية، مثل: التغيرات فى الأداء الاقتصادى للنظام (مثل معدل نمو الناتج القومى الإجمالى GNP)، وللقوى السياسية (مثل التغيرات فى شعبية النظام)؟

٣- ما الظروف (الاقتصادية، والسياسية)، التي تُسهم في استقرار أو عدم استقرار النظم السلطوية؟

٤- هل الحكام الدكتاتوريون أكثر قدرة على تحقيق نمو اقتصادي متميز عما يحدث في ظل النظم الديمقراطية؟ وهل هم أقل تعرضاً لضغوط إعادة التوزيع أو المقابل للريع؟

٥- هل يؤدي استعمال نظم الأسواق الحرة- حتمًا- إلى انحسار الأنظمة السياسية الدكتاتورية؟

٦- ما الظروف التي تسهم في انهيار الديمقراطية وقيام الدكتاتورية؟

٧- كيف تنهض القومية، وكيف ولماذا يشجعها الحكام الديكتاتوريون ولماذا؟

٨- ما مسئولية البيروقراطية الوظيفية تجاه الجرائم التي يرتكبها النظام؟ (تلك هي مسألة إيخمان).

٩- ما السياسات التي يجب على الديمقراطيات الغربية اتباعها تجاه النظم الاستبدادية؟

١٠- كيف يمكن لدراسة الدكتاتوريات أن تلقى الضوء على فعاليات الديمقراطية؟

ورغم عدم وجود قصور في النقاش المفيد عن تلك المسائل في الأدبيات؛ فإن التحليل نادرًا ما يعتمد على نموذج واضح قادر على شرح سلوك مختلف النظم، أو حتى لنفس النظام في أوقات مختلفة. وهنا يقدم الكاتب نموذجًا عامًا للدكتاتورية، ويتولى تقديم مجموعة من الإجابات لتلك الأسئلة (وسوف يجد القارئ بعضها أكثر إمتاعًا من بعضها الآخر). هذا



النموذج يستخدم أدوات النظرية الاقتصادية؛ إلا أن الأساليب الاقتصادية المستخدمة ليست تقليدية؛ ولكن بدلاً من ذلك تستخدم أدوات "الاقتصاديات الجديدة للمؤسسات" التي تناولتها بالشرح ببعض التفصيل في الباب الثاني.

ويتضمن استخدام الأساليب الاقتصادية افتراض أن الدكتاتوريين (وأتباعهم) يتمتعون بالرشاد، وبمعنى نمطي لأهدافهم؛ فإنهم يختارون أفضل الوسائل لتحقيقها. وعموماً (فيما عدا استثناء واحد)؛ فإن الكاتب يضع هذا الافتراض حسب قوله؛ لاعتقاده أنه بتلك الطريقة يمكن أن يستوعب سلوكهم؛ إلا أن افتراض تمتع الدكتاتوريين بالرشاد لا يعنى أنهم على علم تام، أو أنهم غير قادرين على ارتكاب الخطأ؛ وإذا كانوا كذلك؛ فإن تحكّمهم فى آليات الدولة سيضمن أنهم لن يفقدوا السلطة أبداً، وأنه قد تكون لديهم قدرة الكشف عن أى مؤامرة ضد أنظمتهم ومنع تحققها. وعلى العكس؛ فإن هناك أخطاءً تقليدية معينة للدكتاتوريين، من الكثرة يمكن أن تكون موضوعاً لهذا الكتاب. وبهذه الطريقة وبطرق أخرى؛ فإن الكاتب يربط نظاماً معينة بالقصص الخرافية مما يساعدنا على تفهم تلك النظم (والأنظمة الدكتاتورية عامة). لذا؛ رُغم أن النماذج المستخدمة هى نفسها مجردة؛ فقد استخدمت أنظمة معينة أو شخصيات تاريخية، لشرح وجهة النظر. وقد نوقشت بعض هذه الأنظمة بالتفصيل: مثل النازية الألمانية، والحكم الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى السابق، ونظام الفصل العنصرى فى جنوب إفريقيا، ونظام بينوشيه فى تشيلى، والإمبراطورية الرومانية القديمة وبعض الأنظمة الأخرى بقليل من العمق، مثل: نظام موبوتو فى زائير، وهابيتى تحت نظام "البابا الدكتور دوفالييه"، والصين المعاصرة، ودكتاتوريات أسبوية أخرى. وأحياناً، فإن سلوك دكتاتور معين يُستخدم ببساطة لشرح وجهة نظر معينة. وبالنسبة للنظم موضع الدراسة التفصيلية؛ فإنها مختارة على أساس أهميتها، وأحياناً أخرى على أساس مدى توافر مادتها؛ ولكن معظمها على أساس ما تثيره من اهتمام. وقد اعتمد المؤلف على مصادر تاريخية نمطية، ومصادر أخرى

للحقائق المرتبطة بتلك الحالات. ويأمل المؤلف أن تسهم النظرية المقدمة في فهم تلك النظم - وكيف تعمل مؤسساتها، ولماذا فعل بعض الدكتاتوريات ما فعلوه؟ وهذا هو الغرض الأساسي للكتاب.

لذا يحاول هذا الكتاب أن يملأ ويقدم جسراً على الفجوات في اثنين من الأدبيات وبينهما تُعرّف بالاقتصاديات السياسية (أو "الاختيار الشعبي")، وهي مع استثناءات مهمة (من أمثلة نورث- و - توماس (١٩٧٣)، نورث - و - وينجاست (١٩٨٩)، وأولسن (١٩٩٣)، وروت (١٩٨٩)، وتالوك (١٩٨٧)).

وركز الكاتب على عمل نماذج للديمقراطية. ولأن معظم العالم - بالنسبة لمعظم تاريخ البشرية - عاش تحت حكم الدكتاتوريات؛ فإن من الواضح وجود حاجة عميقة لزيادة العمل في هذا المجال. فضلاً عن ذلك فكل ديمقراطية تحمي جوانب من الاستبداد بالفعل، وكانت تقترح غالباً حلولاً استبدادية كطرق لتعويض فشل من نوع آخر للديمقراطية. والأمثلة الواضحة أن كل تلك المواقف التي اقترحت فيها هذه السياسة في أمور معينة تخرج من العملية الديمقراطية وتوضع في يد سلطة مستقلة وهكذا يمكن أن يقال: إن مديري البنوك المركزية "المستقلين" هم الوحيدون الذين يمكن اعتمادهم في الرقابة على المعروض من النقد في الدولة، وعلى المحظورات الدستورية المطلوبة لمنع الإنفاق الزائد للنظم المنتخبة ديمقراطياً وهكذا.... إن الأدبيات المتعلقة باختيار الشعب شائعة على الأخص، مع تلك الوصفات السياسية. ومع ذلك فكلها تتادى بإحلال الديمقراطية محل السلطوية مما يعنى أن الحق في تقدير هذه الأمور يسحب من المواطن. فكيف لشخص ما ليس مسئولاً أمام الشعب أن يفعل الأفضل بالنسبة لهم؟ فإذا كانت المناقشة ستجرى على هذا الأساس، فيمكن أن تجرى بنجاح في البنوك المركزية، أو على العجز في الميزانية، فلماذا لا يمكن امتداد نجاحها إلى مجالات أخرى من صنع القرار العام؟ وما الخطأ في بنتاجون (\*) مستقل؟

(\*) البنتاجون: هو وزارة الدفاع في الولايات المتحدة الأمريكية. (المترجم)

ويقول المؤلف إنه سيكون راضياً بأن أحدًا لا يستطيع الإجابة عن تلك الأسئلة بدون فهم الحكم الفردي المطلق (الاستبداد) autocracy. وأخيراً يقترح بأن أحدًا لن يمكنه حقيقة تفهم كيف تعمل الديمقراطية، إذا لم يفهم نقيضها.

والأدبيات الأخرى التي يناقشها الكتاب، هي تلك الأدبيات الضخمة والمبهرة غالبًا والتي تكتب في كثير من الأحيان عن أنظمة معينة، والتي وضعها علماء التاريخ والعلوم السياسية؛ ورُغم أن النظرية الموسوعة هنا مختلفة جدًا عن الموجودة في هذه الأعمال؛ فقد استخدمها المؤلف بتوسع؛ ليس فقط في الحالات التي جرى بحثها ودراستها؛ ولكن أيضًا كنوع من التفكير في مشكلة الحكم الفردي المطلق (الاستبداد). وبالتحديد؛ فقد استخرج المؤلف أربعة أنواع، أو "صور" من الدكتاتوريات. وهو ما يماثل أربعة توازنات محتملة عن النموذج الأساسي المعمول به في هذا الكتاب. وبالطبع، هناك عديد من النماذج ووجهات النظر؛ ولكن تلك المذكورة هنا هي التي وجدها المؤلف أكثر نفعًا، والتي تشمل قدرًا جيدًا من تلك الأدبيات. ويأمل المؤلف أن يجد القارئ أن تلك النماذج الأربعة يمكن أن تولد من هذا النموذج البسيط، القائم على الاختيار الرشيد. وهدف الكاتب أن يطور نموذجًا آخر؛ ولكن لإظهار أنه رُغم الأنواع المختلفة جدًا من النظم يمكن أن تظهر نظم تحت ظروف مختلفة، ويمكن تحليل الدكتاتوريات بتلك الطريقة. وقد قدم المؤلف في القسم التالي صور تلك الدكتاتوريات.

### ب: صور الدكتاتوريات

لقد كانت هناك مساهمات مهمة في فهمنا للأنظمة الدكتاتوريات، وعلى نطاق واسع في ميادين مختلفة من التخصصات، ويتضح ذلك بشكل أكبر في علمي التاريخ والعلوم السياسية؛ ولكن أيضًا في علم النفس، والاقتصاد، والروايات. ولا يزعم المؤلف القيام بأي محاولة هنا لمسح تلك الأدبيات،

ولكن يمكن اكتشاف عدد قليل مما يعتقد أنه ذو نفع لأشكال الدكتاتوريات،  
ولسوف تُفحص الأنظمة الشمولية Totalitarian، والقمع الناعم Tin pots،  
والطغيان Tyranny، والحانية Timocracy.

(١) النظم الشمولية: هناك عديد من المصادر الكلاسيكية لهذا المفهوم  
عن الدكتاتوريات؛ ففي الروايات، نجدها في رواية جورج أورويل ١٩٨٤  
(الصادرة عام ١٩٤٩)، ورواية أرثر كوستلر "الظلمة فى وقت الظهيرة"  
(١٩٤١)، ورواية "عالم جديد شجاع" لـ ألدوس هكسلى (١٩٤٦).

والمشكلة الرئيسة فى تلك الروايات هى أنها تدور حول شخص ما،  
ذى شخصية وهوية ما (كنديرا، ١٩٩٥ ص ٢٢)، ولذا كانت هذه الكتب تهتم  
بآثار غسيل العقول، والتحكم فى التفكير، والتلقين indoctrination، وتحطيم  
روح الفرد. إن كلمة الفاشية بالإيطالية Totalitario، تأتى من إيطاليا تحت  
حكم موسوليني، والتي يمكن أن تُصنّف كنظام شمولي؛ ولكن فى كثير من  
الأحيان، لم يُصنّف النظام وفقا لهذا التعريف؛ لأن المعتقد أن مستوى القمع  
أو تحكم الدولة تحت حكم موسوليني لم يصل إلى المستويات التى وُصِل  
إليها فى كل من ألمانيا النازية أو الاتحاد السوفيتي. وتحليلات هذا المفهوم،  
ضخّمته حنا أرندت (١٩٥١ / ١٩٧٣) فى كتابها "أصول الشمولية"، وكارل  
فريد ريش - وزينيو برزنسكى (١٩٦٥) فى مؤلفهما "الدكتاتوريات الشمولية  
والاستبداد"، ورسم كل منهما تفرقة بين الشمولية وبين الأشكال الاستبدادية  
السابقة كمجموعة متلازمة syndrome (لاحظ التماثل مع مصطلح المرض  
الطبي)، متكونة من ست خصائص مترابطة فيما بينها متضمنة فكرياً رسمياً،  
وحزبياً واحداً يقوده فرد واحد، ونظام بوليسى إرهابي، واحتكار لوسائل  
الاتصال الجماعية، واحتكار التسليح وتحكم الدولة فى الاقتصاد. ولم يكن  
المنطق الذى يقوم عليه هذا النوع من النظام واضحاً من ناحية كيف كان  
يعمل وما أهدافه. هذه المهمة أدارتها أرندت وقامت بها بشموخ. وبعد نشر

كتابها بأربعين عاماً، فإن القدرة التحليلية والذهنية لتفكيرها، لم يصبها التغيير. وعلى الرغم من أن تلك النظم الموصوفة فيه قد مضت إلى غير رجعة؛ فإن الكتاب يبدو وكأنه حديث العهد. أحد الأسباب بخلاف مهارة الكاتبة، والرعب الطبيعي من الأنظمة المذكورة فيه يعود إلى أن الكتاب، على مستوى معين، هو ببساطة محاولة لعرض يذهل ويذهب بوضوح وشفافية العقل، كأكثر الكواييس اكتمالاً بالنسبة للفرد الذي يقدر الحرية: وهو إمكانية خضوعه التام، في كل مناحي الحياة للدولة؛ لذا فإن الشمولية كنظام سياسي، عُرِّفَتْ بأنها تهدف إلى الإخضاع الكامل والدائم لكل شخص (أرندت، ١٩٥١، ١٩٧٣، ص ٣٢٦). كما أن الهدف قد تحقق من خلال تحطيم العلاقات الإنسانية إلى ذرات - وتدمير الطبقات، وجماعات المصالح، والعلاقات الأخرى بين الناس. وهناك كتاب آخر لها "أيخمان في القدس" (١٩٧٦) أصبح مشهوراً لتقديمه مفهوم "ابتذال الشر" وتمثله في أيخمان الموظف الذي ساق الملايين إلى الموت؛ حيث جادل بأنه كان مجرد "مُنفِّذ للأوامر" والذي أظهر نفسه كمسلوب لإنسانيته، وضحايا الرعب الذي لعب فيه دوراً جوهرياً.

ومن هذا التأكيد الضخم على مفهوم الشمولية من ناحية تحكم الدولة في عقول أتباعها كان من الطبيعي أن الأطباء النفسيين أصبحوا مهتمين بالمشكلة. وقد كان هناك سيل من الأعمال الأكثر شهرة في هذا الاتجاه، والتي فاضت من كل منها أدبيات هائلة، منها تيودور أدورنو، وأليكس برنسويك، ودانيل ليفنسون، ونيفت ستانفورد (١٩٥٠) "الشخصية الشمولية" وستانلي ملجرام (١٩٧٤) ويحسب له تجاربه التي نُشرت تحت اسم "الامتثال للسلطة".

في العمل السابق أعطيت للفاشية درجة فاشل (F) والتي أُطلقت على أساس مقابلات لعزل مجرات من خصال الشخصية، والمرتبطة بطريقة غير

واضحة بانقلاب تجاه الحكم السلطوي؛ ورغم إهمال بعض الأفكار الأصلية؛ فإن العمل قد استمر بهذا الحجم، وظهرت مقاييس جديدة، خاصة تلك التى تقيس "سلطوية الجناح اليميني" والتي كتبها بوب التيمار وطورها (١٩٨١)، (١٩٨٨، ١٩٩٦)؛ حيث أعاد صياغتها على مدى ما يقرب من عشرين عامًا.

وفى تجارب ميلجرام كان السؤال حول قياس كم ستكون أعداد الناس الذين لديهم العزم على إطاعة شخص فى موقع سلطة قائمة؟ لهذا الغرض كان لدى ميلجرام ممثل فى دور "عالم" قيل إنه يقوم بتجربة تعليمية، وأنه سيصدر تعليماته للأشخاص اليائسين لإدارة صدمات بحجم متزايد لـ "متعلم" مزيف (هو أيضًا ممثل)، وصدرت للمتعلم المزيف بدوره تعليمات بالاستمرار فى إعطاء إجابات خاطئة للسؤال المُعطى؛ ووجد ميلجرام أن الناس موضع التجربة أطاعت شخص السلطة بدرجة تثير الدهشة، حتى عندما لم يكن لديهم ما يجنونه للقيام بهذا، وحتى عند تعاونهم مع العالم، بدأ أنهم يوقعون ألمًا شديدًا على الضحية. وحسب علم المؤلف؛ فإن النتائج لم تواجه عدم الثقة؛ ورغم عدم وجود حاجة تسمح بإجراء تجارب مثل تلك التى أُجريت مستقبلاً؛ (فقد وجد الناس التابعين، أن سلوكهم الذاتى بعد اتضاح الأمور مثبت، كما يفترض أن يكون تأثيره أيضًا على القارئ).

وكانت هناك أيضًا لخبرات الثلاثينيات آثار على الاقتصاد؛ ورغم أن علم الاقتصاد يكون أقل اهتمامًا بهذا الأمر عن الروايات أو علم النفس بما فيه من عواطف، وقيود إدارية على حرية الأفراد فى الاستثمار، أو مقدرة مديري المؤسسات على تشغيلها بالطريقة التى ينشدونها، مما يمكن أن يكون بكل جزئياته، مرعبًا للاقتصادى الحديث ذى التوجه إلى السوق الحر، والذى لم يعتد هذا الحجر على الفكر والقمع السياسى. أو السيطرة النفسية، وكذلك بالنسبة للباحثين الآخرين.

ونظرًا لأن تحكُّم الحكومة في الاقتصاد كان أكبر كثيرًا في النظام السوفيتي عنه في ألمانيا النازية (حتى في أوجها)؛ فقد أثارت التجربة السوفيتية جدلاً بحثيًا كبيرًا في داخل مهنة الاقتصاد. وكان من أهم القضايا "الكفاءة والتشغيل" Functioning (بمعزل عن مسألة الحرية) لمثل هذا النظام. وكان هناك جدل كبير مبدئيًا، أثاره فردريك هايك (١٩٣٥) في عمله "التخطيط الاقتصادي الجماعي" Collective Economic Planning، والرد على أوسكار لانج في أعماله عن "النظرية الاقتصادية الاشتراكية" (١٩٣٨) / (١٩٦٤) عن كيفية محاكاة التخطيط المركزي الذي يُمكن لنظام الأسعار، ومن ثمَّ إمكان الحصول على كفاءة النظام الرأسمالي بدون مساوئه من "التأثيرات الخارجية" external effects (التي يمكن أن تُحل ببساطة باختيار أسعار الظل الصحيحة) وعدم المساواة في الدخل.

وفي النهاية؛ فإن الذي انبثق كصورة قياسية عن نظام الاقتصاد السوفيتي، كان رؤية قريبة الشبه جدًا من الشمولية في النظرية السياسية؛ إذ أدت إلى ما يسمى بالاقتصاد المُوجَّه أو (اقتصاد الأوامر) Command Economy، كبير وقرابية عملاقة حيث تُتخذ القرارات مركزيًا في مثل هذا الاقتصاد؛ فالأوامر تنتقل إلى مستويات أقل حيث هناك المسؤولون عن القيام بالعمل الفعلي. والفرق بالنسبة للاقتصادى هو أن هذه الصورة تبدو مثيرة للشفقة أكثر من كونها تمثل تهديدًا. وتتضمن النظرية الاقتصادية للأسواق، أن مجتمعًا يضم أكثر من ٢٥٠ مليون نسمة، وينقرر فيه كل شيء مركزيًا، ويتبع كل فرد أوامر الآخرين - سيقتل من خلال انعدام الكفاءة. هذا الاعتقاد صار أيضًا جزءًا من الصورة التقليدية لهذا المجتمع - وقد كتب ألك نوف (١٩٨٠) "في معظم المواقف لا يعرف المركز ما الذى تكون هناك حاجة إليه في تفاصيل غير مجمعة؛ بينما الإدارة في موقعها لا تستطيع أن تعرف ما الذى يحتاجه هذا المجتمع، ما لم يبلغها المركز بذلك" (ص ٨٩). الأكثر من ذلك، أنه حتى إذا كانت لدى المركز المعلومة الصحيحة، فستكون هناك

صعوبة فى توصيلها. وكما أكد نوف " أن المشكلة تكمن فيما يقرب من استحالة كتابة تعليمات الاقتصاد الجزئى بطريقة لا تضلل أكثر المديرين حسنى النية" (ص ٨٩).

وأخيراً، فهناك كثيرٌ مما ينشأ من عدم الكفاءة التى تنتج من استخدام البدائل لمجموعة من التعليمات التامة، ذلك ما يسمى مشكلة مؤشر النجاح. وقد صُوِّرَ كل ذلك بدقة فى فيلم الكرتون الشهير الذى يضم مجموعة من المديرين السوفيت فى أحد مصانع المسامير الذين يحملقون بارتياح تجاه مسمار ضخم، ويهنتون أنفسهم على إنجاز خطة المسامير التى عبَّرَ عنها بالأطنان.

وعلى أى حال- فمن الجدير بالملاحظة- أنه على الأقل فى نهاية السبعينيات من القرن الماضى أُجْرِىَ تقييم فعلى لأداء الاقتصاد السوفيتى من جانب كبار الخبراء الغربيين الذين اعتمدوا على بيانات رسمية سوفيتية أو بيانات المخابرات المركزية الأمريكية، وكان هذا التقييم فى منتهى الإيجابية (فمثلاً، تقديرات نمو الإنتاجية السوفيتية، قام بها إيرام برجسون ١٩٧٨، والتى روجعت فى ١٩٨٧ و ١٩٩٢؛ للاطلاع على مسح عام، انظر أوفر، ١٩٨٧). هكذا كان الاتحاد السوفيتى لا محالة متوجهاً إلى الانهيار الذاتى، ولم يكن ذلك واضحاً قبل حدوث ذلك.. والسؤال المتبقى والذى سيناقش لاحقاً، هو كيف استطاعت الاقتصاديات السوفيتية الطابع أن تبدو ناجحة لفترة زمنية طويلة إن كانت غير ذلك؟ وإذا كانت ناجحة فعلاً، فلماذا تآكل هذا النجاح بطريقة سيئة بمرور الوقت؟

عموماً، فإن الحجج التى استخدمت لشرح حالة القوة الاقتصادية للشوعية خلال الحرب الباردة انتقلت فقط الآن إلى أسلوب مختلف من الدكتاتوريات: فى الدول الصناعية الجديدة، وفى تلك الدول التى مازالت فى مرحلة التصنيع فى القارة الآسيوية. فالتهديد يأتى من القوى السابقة نفسها: مجموعة غامضة موالية لمواطنى الدولة أو المؤسسة، وادعاء المقدرة الفائقة



لاتخاذ القرارات الجماعية، وقدرة ظاهرة للتحكم فى الاقتصاد بطرق اجتماعية نافعة لا يمكن لأى ديمقراطية القيام بها، وكلها مصحوبة بإحصائيات ذات انطباع مؤثر عن النمو الاقتصادى. والاختلاف هو أن هذه الأنظمة (حتى الصين المعاصرة) ليست شمولية، وسيشير المؤلف إليها "طواغيت". وقبل الاتجاه إلى هذا التصنيف- على أى حال- يسمح الكاتب لنفسه بأن يناقش - أولاً- نوعاً آخر من الأنظمة، والتي هى فى كثير من الجوانب القطب المضاد للشمولية الدكتاتورية. ويشير هنا إلى الدكتاتوريات غير المستقرة قصيرة العمر، أو الدكتاتوريات الضعيفة، الشائعة فى إفريقيا وأمريكا اللاتينية، وخاصة فى الستينيات وحتى الثمانينيات، وهو تصنيف بعنوانين كثيرة مختلفة وسنسميها النظم القمعية الناعمة Tin pots.

(٢) النظم القمعية الناعمة Tin pots: وفيها لا تسبب الحكومة الحاكمة اضطراباً للأسلوب التقليدى لمعيشة الناس، وبدلاً من ذلك تقمعهم - فقط- إلى أبعد مدى متواضع يسمح لها بالبقاء فى الحكم، وتجنّى ثمار احتكار النفوذ السياسى (سيارات مرسيدس، وقصور، وحسابات فى البنوك السويسرية... إلخ). ومن أمثلة النوع الأخير من الحكام السابقين، سوموزا من نيكاراغوا، وشاه إيران، وفرديناند ماركوس من الفلبين، والجنرال نوريجيا من بنما. ولا توجد هناك بطاقة قياسية لصفات هذا النوع من الأنظمة، والتي من وجهة نظر المؤلف تضم بعض السلطوية التقليدية (وقد قامت كير كباتريك ١٩٨٢، فى أثر فريدريك وبريزنسكي، ١٩٦٥ بحصر نوعين من الأنظمة الشمولية الاستبدادية التقليدية). هذا إلى جانب تسميات أخرى تشمل "حكم السلاطين"، والحكم "الأبوى" patrimonial، والحكم "الأبوى الجديد"، والحكم "الشخصى" personal. والدكتاتوريات العسكرية غالباً ما تكون من هذا النوع. وما يدور فى دكتاتوريات أمريكا اللاتينية وإفريقيا، هو الصورة الشعبية التقليدية.

ولقد جادلت كيركباتريك بأن على السياسة الخارجية الأمريكية أن تكون متسامحة نسبيًا تجاه النظم الاستبدادية التقليدية؛ ليس لأن هذه الأنظمة تعرض كثيرًا من الجوانب التي يستلطفها المحبون للحرية؛ ولكن بسبب (١) أنه رُغم أن قياداتها دكتاتورية؛ فإنها تميل إلى أن تكون ذات توجه غربي، (٢) وأن هذه الأنظمة أقل قمعًا وأقل استقرارًا من الأنظمة الشمولية. وفي كثير من الأحيان تحرص الولايات المتحدة الأمريكية على سقوطها، باتخاذ سلوك عدائي تجاه قمعها للحرريات المدنية، فقط لترى أن من يأتون بعدهم من نوعية الأنظمة الشمولية. ومن هنا فهي تطرح أن "المعايير المزدوجة" يمكن أن يوصى بها لمحبي الحرية في سلوكهم تجاه الدكتاتوريات، وقد ناضلت من أجل هذا الاتجاه عندما كانت السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة.

والآن، ولأن كل النتائج السياسية تعتمد على نموذج، يصبح من المنطقي السؤال عمّ النموذج الدكتاتوري في هذه الحالة؟ ويظن الكاتب أنه من العدل القول: إنه من وجهة نظر كيركباتريك، فإن الأداة الرئيسية للحكومات في ظل كل من الدكتاتوريات التقليدية أو الشمولية، هي قمع أو قهر المواطن. وبناء على ذلك فإن الاختلاف الرئيسي بين هذين النظامين هو مستوى الاستبداد. وهذه النظرة إلى الدكتاتوريات، يعتقد المؤلف أنها عادية لكثير من العلوم السياسية.

إن إحدى صعوبات نظرية كيركباتريك، هي أن بعض الأنظمة التي كانت تبدو قليلة الضرر نسبيًا في توصيفها التقليدي، كانت حقيقة، وشديدة القمع، وأكثر الحالات وضوحًا هي الأنظمة العسكرية في البرازيل، نظام بينوشيه في شيلي. وهناك اختبار تطبيقي عام لهذه النظرية، قام به ميتشيل - و - جيمس ماكورميك (١٩٨٨)، فقد وضعوا مقياسين لانتهاكات حقوق الإنسان لعدد كبير من الدول - أهمها يقيس تكرار استخدام التعذيب، والآخر هو عدد المشجونين السياسيين. وقد وجدوا أن الأنظمة العسكرية والملكية

Monarchies التقليدية، قد استخدمت التعذيب فعليا في كثير من الأحيان بدرجة أكثر من الحكومات الشمولية (الماركسية) (كما أنها استخدمت السجون في قليل من الأحيان) وعندما عبّر عن الاستبداد كمؤشر تجميعي aggregate index يضم الإيداع في السجون والتعذيب، لم يوجد اختلاف جوهري بين هذين النوعين من النظم.

يقترح هذا التحليل - أولاً: أن الجدل الخاص بالمعايير المزدوجة، يمكن أن يكون قد وُضع في غير محله، وثانياً: أن هناك حاجة إلى تصنيف آخر للدكتاتوريات، أحدها ليس شمولياً ولكن فيه مستوى قمع عال. ولما كانت الشمولية هي ظاهرة جديدة (في القرن العشرين)، فإن القمع حتى في مستوياته القصوى قديم جداً، ويبدو أن تلك النقطة الثانية واضحة بما فيه الكفاية. ويتبع الكاتب تقليداً مُعدّياً في الفلسفة السياسية، ويصف هذه الأنظمة بـ "الطاغيت".

(٣) النظم الطاغية: كان استخدام صفة "الطاغية"، شائعاً في العالم القديم. ففي الكتاب المهم "الخبز والسيرك" (١٩٩٠)، يقدم لنا بول فين ثلاثة تعريفات للكلمة، مثلما استخدمت في العصور القديمة لليونان والرومان.

١-٣: نظام يحفظ الطاغية نفسه<sup>(\*)</sup> في السلطة من خلال استخدام العنف.

٢-٣: نظام يديره رجل، ترمى سياسته إلى انعكاس الاهتمامات المادية على قسم كبيرٍ أو صغيرٍ من معاونيه.

٣-٣: نظام يتحكم فيه رجل يتلذذ بممارسة نفوذه الذي يتأتى كلية من ممارسة العبودية Servitude التي يفرضها على بعض مواطنيه (ص ٤٠٥).

(\*) لم يستطع الكاتب اكتشاف أي دكتاتورية (باستثناء أنديرا غاندى لفترة قصيرة)، وتلك نقطة مثيرة للاهتمام في الماضي، وهنا خلال الكتاب كله يستخدم الكاتب اسم الفاعل ذكراً حين الإشارة للدكتاتوريات.

وتبدو كل هذه التعريفات متسقة مع المفهوم المستخدم هنا، وهو النظام الذى ترتفع فيه درجة القمع عاليًا؛ ولكنه يفتقر أو يجتنب أدوات الاتصال الجماهيرى والتحكم التى تجعل النظام الشمولى ممكنًا. وهناك مصطلح آخر يصف نفس الظاهرة هو "الاستبداد despotism" ويوصف بيسط سيادة الملكيات غير المنتورة فى القرنين السابع عشر والثامن عشر. مثل هذه الأنظمة ليست نادرة فى العالم الحديث، ومن أكثر أمثلتها وضوحا نظام دوفالييه فى هايتى، وتلك النظم فى شيلي والأرجنتين فى السبعينيات. وقد كان لإفريقيا أيضًا نصيب من الطغاة، وهناك عدد منهم صُنّف ووُصِفَ فى مقال معنون بدقة "الخالد His Eternity، أو الملهم His Eccentricity أو اللامثيل His Exemplarity". وإسهامًا أبعد لدراسة معاليه، صاحب العظمة His Excellency الرئيس الإفريقى للدولة" (كيرك - و- جرين ١٩٩١). ومن الطبيعى أن هؤلاء الطغاة لا يُعرّفون أنفسهم بذلك؛ ولكن فى كثير من الأحيان - كما يشير الكاتبان - يؤكدون إدعاءهم للشرعية من خلال استخدام الألقاب المناسبة بما فيها "المرشد" (موبوتو)، "الغازى للإمبراطورية البريطانية Conqueror" (عيدى أمين)، أو ببساطة لقب "إمبراطور إثيوبيا" متبوعًا بـ "المختار من الرب، أو ابن داود، أو ابن سليمان، أو ملك الملوك، أو أسد يهوذا" (هياسلاسى).

أما التنظير الأكثر أهمية فيما يتعلق بالطغاة المعاصرين، فقد صبَّ اهتمامه على أنظمة أمريكا اللاتينية، ربما بسبب قربها وأهميتها للولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث تُنظَرُ معظم النظريات المعاصرة لغالبية تلك الموضوعات، ويتراءى احتلال مكانتها فى العلوم الاجتماعية. وأحد الإسهامات المشهورة كان نموذج "البيروقراطى - السلطوى" الذى اخترعه جويلرمو أودنيل (١٩٧٣)، الذى شرح نشأة النظام السلطوى فى أمريكا اللاتينية فى الستينيات نتيجة لضغوط اقتصادية. وعلى وجه الخصوص اقترح أن تلك الاقتصاديات قد وصلت مداها من سياسات إحلال الواردات

كوسيلة للنمو الاقتصادي، وأن تحقيق تنمية أبعد مدى من ذلك كان يتطلب تعميق رأس المال "Deepening"، وهو ما يتطلب بدوره، حكماً عسكرياً يدعمه تحالف مع البرجوازية المحلية ورأس المال الأجنبي؛ إلا أنه في السبعينيات؛ فإن نفس الضغوط للنمو الاقتصادي، وجدت شكلاً ما من الحكم العسكري، سمّاه جون شيهان "السوق - السلطوي" (١٩٨٧). وحديثاً عرضت كارين رومر (١٩٨٩) دليلاً يناقض أنواع الحدس المتضمن في تلك النماذج بخصوص المقدرّة الممتازة للأنظمة العسكرية على حل الأزمات، أو النهوض بالتنمية. ومع ذلك مازالت هناك الفكرة بأن شكلاً ما من السلطوية يتفوق على الديمقراطية في تنمية التقدّم الاقتصادي، كما ذكرها المؤلف سابقاً، ولم يفقد شيئاً من جاذبيته (الأمثلة الرائدة المذكورة اليوم تشمل أنظمة "السلطوية الناعمة" في جنوب شرق آسيا، الإنجازات الاقتصادية الباقية لإصلاحات بينوشيه، و"ثيوقراطية السوق الحر الجديدة في الصين".

فهل يستطيع الطغاة أن يكونوا أبطالاً - حقاً - كما يدّعون؟ فإن لم يكونوا في شعبية حقة genuine في أثناء وجودهم في السلطة، فعلى الأقل في العقود التي تعقب ذلك أو في سوق النخاسة bond. وربما لم يكن كوامي نكروما (غانا) يستحق في النهاية وصف "رجل الأقدار Destiny" و"بطل الأمة" و"المتفاني High dedication" و"المسيح المنتظر Messiah"، وكثير مما أراد أن يُعرف به (كيرك - و- جرين، ١٩٩١، ص ١٧٨). ولكن هل تستطيع القلادات accolades المماثلة أن تنتمي حقيقة لتراث بينوشيه "الشرعي His legacy" بسبب شهرته في انخفاض معدلات سعر الفائدة للأجل الطويل وخصخصة المعاشات؟ هذا السؤال ربما يقودنا إلى الفئة النهائية الغامضة المحبة للثروة أو المجد: النظم الحانية.

(٤) النظم الحانية: Timocracy (العطوفة) يفترض المؤلف هذا المصطلح (ربما ليس بدقة) مبن أفلاطون (في الجمهورية، ١٩٧٤)،

ويستخدمه في الإشارة إلى الدكتاتور المحب للخير benevolent؛ حيث يهتم حقيقة بشعبه. ذلك لم يكن الشكل المثالي للحكم، فقد كان ترتيبه الثاني للحكم عن طريق "الفيلسوف - الملك". وفي مشروعه ما زالت الجذور الإغريقية للنظم الخيرة - العظوفة الحانية - معروفة جيدًا - سواء أكانت في الحقيقة حكمًا بأسلوب الفيلسوف - الملك، كمستبد متورّ Enlightened despot مثل دكتاتورية البروليتاريا عند فيدل كاسترو (كوبا) أو الساندنستا: (نيكاراجوا) في قمة وجودها، أو الأنظمة الصارمة؛ ولكن ذات التوجه للنمو مثل لي كوان يو (سنغافورة)، بينوشيه (شيلي)، أو وظيفة الرفاهية الاجتماعية للنظرية الاقتصادية الحديثة. ولا يعرف الكاتب عما إذا كان قد وجد نظام حاني حقيقة؛ ولكن الفكرة لا تنتهي جاذبيتها؛ ولهذا السبب يصف الكاتب هذا النظام بأن القهر فيه منخفض؛ ولكنه ينتج دكتاتورًا قادرًا على البقاء في السلطة لأن شعبه يبادل له الحب reciprocated. وقد اقترح المؤرخ إدوار جيبون (1981) أن عصر أنطونيو في الإمبراطورية الرومانية القديمة، كان أسعد الأوقات التي عرفها العالم. هنا يقدم المؤلف محتوى تاريخيًا غامضًا مناسبًا يُمكنه من وضع نظرية عن كيف يمكن لمثل هذا النظام أن يعمل.

في إيجاز لهذا الفصل اقترح المؤلف أربع صور للدكتاتورية الشائعة في الأدبيات. ورغم أن ذلك يسبب ظلمًا مبيّنًا للأعمال المذكورة، فمن وجهة نظر هذه الدراسة الأنواع الأربعة يمكن استيعابها بدرجة من البساطة، كتوليفات مختلفة من متغيرات "الولاء" و"القمع". ومن هنا، فإن الأنظمة الشمولية تربط القمع العالي بالقدرة العالية على توليد ولاء للحزب الشمولي. وفي الطغيان يبقى النظام في السلطة من خلال القمع العالي وحده، وفي مثل هذا النظام يكون الولاء منخفضًا. ونظام القمع الناعم يكون منخفضًا في الناحيتين. ويتضمن هذا النظام الحاني أن الولاء يكون عاليًا حتى عند مستويات منخفضة من القمع. وبناءً عليه يمكن القول: إن الأنظمة

المختلفة تمثل ببساطة حلاً لمستويات مختلفة من هذه المتغيرات، والتي تقترح أن كلاً من هذه الأنظمة الأربعة يمكن أساساً للحصول عليها من نموذج عام مفرد. وفي هذا النموذج يعظم الدكتاتور دالة المنفعة؛ حيث تعتمد المنفعة على استهلاكه الخاص own، والحكم power، والأمن security وهكذا. والقيود على تعظيم Maximization الدكتاتور سياسية واقتصادية. فعلى سبيل المثال: لا يستطيع الدكتاتور السماح بهبوط سيطرته دون المستوى المطلوب للبقاء في السلطة، والحفاظ على هذا المستوى من النفوذ يتطلب توفير موارد نادرة. وتساعد مؤسسات النظام من القمع وإعادة توزيع الثروة في تعريف هذه القيود. وقد وُضِعَ هذا النموذج بشيء من التفصيل في هذا الكتاب. وعرضنا المنهجية العلمية الموجودة خلف هذا النموذج في الباب الثاني.

### ج: خطة الكتاب:

إن أول الأسئلة التي سبق طرحها والتي يجب مراعاتها في هذه الدراسة هي:

- ١- ما الأدوات الرئيسية التي يستخدمها الدكتاتور للبقاء في السلطة؟
- ٢- ما الذي يحدد مدى قمع النظام؟ كيف يستجيب مستوى القمع السياسي للقوى الاقتصادية، مثل: التغيرات في الأداء الاقتصادي للنظام (معدل نمو الناتج القومي الإجمالي GNP على سبيل المثال) والقوى السياسية (مثل التغيرات في شعبية النظام)؟
- ٣- ما الظروف (الاقتصادية والسياسية) التي تسهم في استقرار أو عدم استقرار الأنظمة السلطوية؟

فى الجزء الثانى من الكتاب (الأبواب ٣، ٤، ٥) يُجرى تناول نموذج تجرىدى بسيط يتصدى لهذه الأسئلة؛ حيث يمكث كل الدكتاتوريات فى السلطة من خلال استخدام أداتين ذواتا تعريفٍ واسع، هما القمع السياسى، وتراكم الولاء. وإحدى الطرق الشائعة لخلق الولاء، فى العالم الحديث، هى فى تنشيط النمو الاقتصادى. ويتعرض الباب الثالث إلى نوعين من النظم: الشمولى والقمع الناعم Tin pot. حيث يستخدم النظام الشمولى أدوات القمع والولاء لتعظيم السيطرة على السكان؛ بينما لا يبحث النظام القمعى الناعم عن قوة أكثر على مواطنيه تزيد على ما هو مطلوب للبقاء فى السلطة وجمع ثمارها. (مثل سيارات المرسيديس، والقصور، وحسابات فى البنوك السويسرية) والأداة الرئيسة للتحكم فى النظام الشمولى هو الحزب الشمولى (الشيوعى، والنازى، والبعثى)، والذى فى بعض الحالات يسيطر على القطاعات الاقتصادية وكذلك السياسية وعلى الجانب الآخر تجدر الإشارة إلى أن كثيراً من أنظمة القمع الناعم قصيرة البقاء، وغالباً ما تكون مدعمة عسكرياً، أو تجرى إدارتها بلا تغيير جذرى فى الاقتصاد.

وفى ضوء هذه الفروض وضع المؤلف نموذجاً فى الباب الثالث، يعرض فيه كلاً من مستويات التوازن للسلطة والقمع والولاء لكل من هذين النظامين، ويبين كيف أن مستويات تلك المتغيرات السياسية تستجيب للتغيرات فى الأداء الاقتصادى للنظام أو الصدمات الخارجية، مثل: فرض حصار خارجى أو تقديم مساعدة أو تبادل تجارى أو بعض التنبؤات غير المألوفة، التى يمكن استخلاصها على سبيل المثال، فإن التحسن فى الأداء الاقتصادى يميل إلى تقليل القمع تحت نظام القمع الناعم، ولكن يزيده فى ظل النظام الشمولى. ذلك يزودنا بأساس لتناول السؤال رقم ٩ والخاص بـ السياسات التى على الديمقراطيات الغربية أن تتبناها تجاه الأنظمة الاستبدادية؟ كما يتناول الباب الثالث الآثار السياسية الأساسية للكتاب التى



يجرى تعميمها إلى أبعد من ذلك في البابين الخامس والثامن وتُلخص مرة ثانية في الباب الرابع عشر.

يعرض الباب الرابع: 'نموذجًا مماثلًا للأنظمة الأخرى الواردة هنا، مثل: الطغيان، والقمعية الحانية. ويبدأ الباب بالنظر إلى الحياة من وجهة نظر الدكتاتور. ومعضلة القائد، في ظل ما لديه من نفوذ مفترض على اتباع النظام، وكيف يمكنه أن يعرف ما إذا كان هؤلاء الأتباع يساندون النظام حقيقة أم أنهم يقومون بمجرد التظاهر بذلك؛ بينما يتآمرون بسرية على إسقاطه؟

ويقوم بطرح السؤال بكيفية مختلفة، هل من الأحسن أن تكون مستبدًا أو قمعيًا حانيًا؟ هذا ورغم أن نموذج الطاغية المستبد هو امتداد مباشر للصيغة الشمولية، فإنه في نظام القمع الحاني يُتطلب من الكاتب إيجاد بعض الأفكار الجديدة؟ ويتساءل الكاتب عما إذا كان الدكتاتور - الذي يحب حقيقة اتباعه، يميل إلى الازدهار في السلطة؟ والقول إنَّ السؤال المفترض Proposition تكون إجابته مقابلة الحب بالازدهار كان من مدة طويلة رأى الفيلسوف الإغريقي زينوفون. ويحلل الكاتب كيف أن مثل هذا النظام يمكن أن يُتوقع منه أن يعمل إذا قُدِّر له البقاء، ويصوره بمثال تازيخي ممكن - لا يعرفه كثيرون - ذلك بأن الحدس conjecture (جيبون ١٩٨١) كان في الحقيقة حاكمًا متعاطفًا حانيًا benevolent، ويمكن أن يكون صحيحًا. وعلى أي حال، فالبطاقة تحمل ختم سلطة جيبون، والنظام المشار إليه هم حكام أنطونين في عهد روما القديمة خاصة ماركوس أوريليوس مؤلف الكتاب الشهير عن التأملات الروحانية meditations (١٩٦٤).

أما الباب الخامس: فيقدم تعميمًا للنموذج المقدم في البابين الثالث والرابع وهناك يبين الكاتب كيف أن الأنواع الأربعة من الدكتاتوريات يمكن النظر إليها كحالات خاصة من نموذج عام بسيط. ويبين هذا النموذج بدقة عالية حدود سلطة الدكتاتور.

وينظر الجزء الثالث من الكتاب، في أداء الاقتصاد في ظل الدكتاتورية. وهو مُوجَّه بدرجة كبيرة للسؤال الرابع والخامس والتي عرضت في القسم (أ) من هذا الباب، وهى:

■ هل الدكتاتوريات أكثر مقدرة على التفوق فى النمو الاقتصادى عن الديمقراطيات؟ هل هى أقل عرضة إلى ضغوط اقتناص فرص الربح الاحتكارى أو إعادة توزيع الثروة؟

■ هل يؤدي استخدام نظام الأسواق الحرة حتمًا إلى تقليص الدكتاتورية؟  
ويناقش الباب السادس: من الجزء الثانى المناهج البديلة للاقتصاديات الاستبدادية autocratic، ويقدم العناصر الرئيسة من المنهج المعروف هنا. ويفحص هذا الجزء مثالين من اقتصاد الطاغية.

ثم يفحص الباب السابع: حالة الأداء الاقتصادى المتفوق للدكتاتوريات المعاصرة للسوق الحرة. ويتساءل الكاتب: عما إذا كان هناك أى أساس للفكرة القائلة بأن الأداء المتفوق ينتج من الحقيقة بأن الدكتاتوريات أقل عرضة لضغوط اقتناص فرص الربح الاحتكارى أو إعادة توزيع الثروة، عنه فى الأشكال الأخرى من الحكم ( أى الديمقراطية). وقد فحصت حالة بينوشيه (شيلي) وكوريا الجنوبية تحت حكم الجنرالات فى ضوء هذا المفهوم. ومن الواضح أن هذا البحث أكثر اتصالاً بالسؤال العاشر وهو: كيف أن دراسة الدكتاتوريات تلقى ضوءًا على فعاليات الأمور فى الديمقراطيات؟ فى الواقع أن كل الجزء الثالث يقارن وإن كان ضمنيًا فقط المؤسسات الاقتصادية للدكتاتورية وللديمقراطية.

ويتعرض الباب الثامن: إلى اقتصاديات إعادة توزيع الثروة فى ظل نظام الفصل العنصرى apartheid فى جنوب إفريقيا. وقد عُرض نموذجان، أحدهما: يستغل فيه النظام العمالة السوداء لصالح الرجل الأبيض. والنموذج

الأخر: هو الاستغلال لصالح رأسمال الرجل الأبيض. وهذان النموذجان يثيران اهتماماً عاماً؛ حيث يبينان كيفية تنفيذ الاستغلال الاقتصادي في الأسواق. كما يبين المؤلف أيضاً، لماذا انهيار النظام؛ ذلك أنه قدم تشریحاً بسيطاً للفصل العنصري.

ويركز البابان التاسع والعاشر: على المؤسسات الاقتصادية والسياسية للشيعوية. وفي الباب التاسع يقدم المؤلف نموذجاً للاقتصاد الشيوعي؛ ذلك بأن الكاتب عقد مصاهرة الشمولية لنظام اقتصادي ينتظم فيه الإنتاج من خلال نظام بيروقراطي منفرد يتحكم فيه الحزب الشيوعي. أما الباب العاشر: فيطبق هذا النموذج لتفهم تاريخ هذا النظام - أولاً - بتفسير كيف جرى هذا في ظل حكم ستالين، ثم التحول إلى فحص الانحدار الاقتصادي للنظام بعد الستينيات. ويقدم الكاتب تفسيراً لماذا تحول النظام في الصين بنجاح إلى اقتصاد سوق، بينما أدت محاولات مماثلة من جورياتشوف في الاتحاد السوفيتي السابق إلى انهيار النظام.

ينظر الجزء الرابع إلى أسئلة متباينة تتعلق بديناميكيات (صعود وسقوط) الدكتاتورية، وبذلك يعقد مقارنة للمؤسسات السياسية الدكتاتورية مع المؤسسات الديمقراطية. ويعرض الباب الحادي عشر: انكسار الديمقراطية في صورة نماذج من حيث فشلها في المناقسة الديمقراطية. ويبين الكاتب أنه في ظل ظروف معينة ينتهي أمر مناقسة الحزب السياسي إلى "منطقة التقاعس أو الجمود" inaction zone، وهي منطقة يفضل فيها الحزبان ألا يفعل شيئاً غير اقتراح مسيرة فعل يثير الجدل. ويكون ذلك أكثر احتمالاً في كليهما؛ حيث إن تفضيل الناخبين يُستقطب نسبياً؛ وحيث هناك قليل من الثقة بين الناخبين والساسة؛ مما يوسع نطاق الجدل ويشكله. وفقاً للمعروض في أدبيات العلوم السياسية من قبل صمويل هنتجتون - و- جيوفاني سارثوري (١٩٧٦) وآخرين وهو ما يشير إلى أن الاستقطاب السياسي يميل إلى توليد عدم قدرة النظام السياسي على حل مشاكل مهمة. وهذا الفشل بدوره - غالباً - ما يؤدي إلى انكسار النظام الديمقراطي؛ ونتيجة لذلك توجهه إلى السلطوية؛ لذا فإن

الباب الحادى عشر يزودنا بوجهة نظر بخصوص السؤال السادس فى الفصل (أ) من هذا الباب، وهو: ما الظروف التى تُسببهم فى سقوط الديمقراطية وظهور الدكتاتورىة؟ ويواصل الباب الثانى عشر التحرى فى هذا الموضوع، ويتحول إلى السؤال السابع فى الفصل (أ) من هذا الباب، وهو: كيف تبرزغ القومية nationalism، ولماذا يروجّ الدكتاتوريون لها؟

هذا وقد قدّم المؤلف - فى هذا الباب - نموذجًا لعلاقات المجموعات العرقية، وكذلك لماذا لا تقلل قوى السوق هذا النزاع؟ زد على ذلك أنه عندما تقوم المنافسة السياسية على الصراع أو المنافسة بين المجموعات العرقية أو العنصرية؛ فإن من المحتمل على وجه الخصوص، أن يؤدى ذلك إلى الاستقطاب بدلاً من الحلول التوافقية من خلال التنازلات المتبادلة. كما يقدم المؤلف مفهوم "رأس المال العرقى Capital ethnic" (\*) ويناقش جاذبية العرقية أو القومية كطريقة لتخفيض تكاليف المعاملات. وتقدم العرقية فى النموذج كسلعة رأسمالية تقلل العبوات أمام كل من البورصة السياسية والسوق، وأولئك الذين استثمروا فيها. والاستثمارات فى رأس المال العرقى تزيد طبيعياً من أهمية المجموعة بالنسبة للفرد، ولذلك يبرزغ الطلب على القيادة السياسية لإدارة الاستثمارات الرأسمالية. ومن هنا تظهر جاذبيتها للدكتاتوريات. كما يفسر نفس التحليل الصراعات بين المجموعات، ولماذا لا تستطيع آلية السوق أن تزيلها، ولماذا لا تحل الآلية السياسية الديمقراطية أيضاً هذه الصراعات. ويقوم الدكتاتوريات بحل هذه الصراعات من خلال القمع؛ فهم يعطون المقدره لمجموعة، لفرض إرادتها على الأخرى. ويستخدم الكاتب هذه المفاهيم لفحص جذور الدكتاتورىة النازية، كما يحاول استعراض مدى نفع مفهوم رأس المال العرقى فى تفسير المنشأ الاقتصادى والسياسى وحتى النفسى للفاشية.

---

(\*) هذا المصطلح لجورج بورجاس (١٩٩٢)، رُغم من أنه نموذج مختلف عما يقدمه الكاتب هنا.

هذا ويناقش الباب الثالث عشر: أحد جوانب سقوط الدكتاتورية، فهو مُوجّه إلى قضية عرقية وقانونية معروضة في السؤال الثامن من الفصل (أ) من هذا الباب، عمّ مسؤوليات الموظفين البيروقراطيين عن الجرائم التي ارتكبتها النظام؟

وكان أشهر من تناول هذا السؤال بالطبع واكتسب الشهرة حنا أرندت (١٩٧٦) في كتابها "أيخمان في القدس" بشأن الحل النهائي النازي للمسألة اليهودية. والسؤال العام هو: كيف يمكن أن نجعل البيروقراطيين مسئولين عن جرائم ارتكبتها النظام، فهم ينفذون فقط أوامر قياداتهم؟ هذه القضية يعود ظهورها المرة تلو الأخرى. فلقد طُرحت فيما يتعلق بسلوك العسكرية الأرجنتينية بعد تعزيز الرقابة المدنية هناك، وعاودت ظهورها في ألمانيا بعد فك السرية عن ملف الجستابو (البوليس السياسي) وصارت قضية في بولندا، وروسيا عندما اقترح يلتسين تقديم الحزب الشيوعي ذاته إلى المحاكمة! كان الدفاع دائماً هو نفسه: "لقد تصرفت بأوامر من القيادة؛ لذا لا يمكن أن أكون مسئولاً عن ذلك". ويشير المؤلف أنه بالرجوع خاصة إلى قضية أيخمان، كان خط الدفاع زائفاً؛ إذ إنه استند إلى صورة غير صحيحة للطريقة التي عمل بها النظام النازي، واستخدمت دلائل من مصادر قياسية تاريخية؛ لتبين أن أيخمان وآخرين مثله كانوا في الحقيقة يتنافسون، وبروح رجال الأعمال، إلى أقصى الحدود. فهم ببساطة لا يتصرفون طبقاً للأوامر؛ ولكن كانت هناك مجموعة من المؤسسات "تتنافس" لحل المسألة اليهودية؛ ولذا فإنه بمجرد تهم هذه الحقيقة لن يكون صعباً الحكم عليهم بذنبهم.

أما الباب الرابع عشر: ممثلاً في الجزء الرابع فيلخص الجدل ويختتم الكتاب بلغة بسيطة.



## الباب الثاني

### معضلة الدكتاتور

#### ١- التعاطف مع الدكتاتور

إن أكثر الملامح وضوحًا للدكتاتوريات بصفة عامة هو أن لهم تسلط ضخم على شعوبهم؛ ومع ذلك فهناك شيء واحد لا تستطيع السلطات الدكتاتورية الاستحواذ عليه: وهو "عقول" أتباعهم؛ فهم لا يستطيعون، سواء باستخدام القوة أو التهديد بها، أو الوعود بالعطايا المالية الكبيرة، أو بأجزاء من إمبراطوريتهم (إن كانت متاحة) أن يعرفوا ما إذا كان أناسهم يعبدونهم كآلهة، أو يعبدونهم لأنهم يسيطرون على مثل هذه العبادة. وتزودنا حالة الإمبراطور الروماني نيرون بصورة جيدة لهذا الوضع<sup>(\*)</sup>، ولكن الأباطرة كان مؤكداً لهم هذا النفوذ، كما نوقش في الباب الثالث. ومن بين كل إنجازاته كان نيرون فخوراً بعزفه الشعر الغنائي على القيثارة، وفي ذات الوقت شارك في كثير من الأحيان في المسابقات الموسيقية. ولما لم يكن يرضيه حال الفن في روماً فقد توجه إلى اليونان، وطبقاً لملفه المشهور الذي أعده جايس سويتونيوس (١٩٥٧) " الاثنا عشر قيصرًا":

وكان السبب الرئيس [لمغادرته روما]، أن المدن (اليونانية) التي كانت ترعى بانتظام المسابقات الموسيقية، تبنت ممارسة إرسال كل جائزة متاحة له لعزفه القيثارة، وكان دائماً يقبلها بسرور عظيم، معطيًا الوفود المستمعة والمبكرة في حضورها اليومي دعوات للعشاء الخاص بعضهم

(\*) ولو أنهم لم يستخدموا اللقب "دكتاتور" (فقط يوليوس قيصر أعطى له هذا اللقب بصفة دائمة، وكما اتضح لاحقاً؛ فقد جازاه لفترة لم تكن طويلة)، والأكثر تأكيداً أن الأباطرة قد حازوا تلك السلطة، كما نوقشت المسألة بالتفصيل في الفصل الرابع.

سيرجوه أن يغنى بعد الأكل، ويستحسنون أداءه بالتصفيق الحاد الذى جعله يعلن "أن اليونانيين - فقط - هم الذين يستحقون جهوده؛ فهم حقيقة يستمعون إلى الموسيقى". (ص ٢٢٤).

وهناك طبعًا احتمال أن يكون المستمعون اليونانيون قد تأثروا بمكانة نيرون. ويستطرد سويتونيوس، قائلًا: "إذا لم يكن هذا كافيًا، فإن هناك قيودًا أخرى كانت على سلوكهم وكتب.

"لن يسمح لأى شخص بترك المسرح أثناء عزفه مهما كان السبب. ونحن نقرأ عن نساء من الحاضرين تفاجئنهم الولادة، ورجال تأذوا من الإصغاء، والتصفيق باستحسان، لدرجة إسقاط أنفسهم من خلف أسوار مؤخرة المسرح؛ حيث كانت البوابات أمامهم مغلقة بإحكام، أو أن يقتلوا لذلك العار ويحملوا بعيدًا للدفن. (ص ٢٢٥)

ويحلل جون إلستر تلك المشكلة العامة، والتي يشير إليها كأساس للتناقض الظاهر فى الفلسفة جدلية الهيجيلية بين السيد والعبد، فهو يقول:

"إن السيد لا يستطيع تلقائيًا الاستمتاع بنفسه المطلق، الذى يوجد - فقط - إذا ما استطاع إساءة استخدامه..... ويسعد من اعتراف العبد له بهذه السيادة. ويبدو ذلك كأمة تبحث عن اعتراف دبلوماسى بها من إحدى مستعمراتها، ومثل الشخص الذى يريد التأكد من الأخبار فى الصحف بشراء نسخة أخرى....." (١٩٩٣، ص ٦٧).

إلا أن تلك الطريقة من التفكير فيما يتعلق بالدكتاتورية لم يتبادر صدورها من هيجل؛ ولكنها كانت معروفة فى الأزمنة القديمة. وإذا أخذنا فى الاعتبار ذلك الحوار من الطرف الذى صاغه زينوفون "المقدس أو الطاغية Hiero or Tyrannous"، والذى يبين أن الحوار القديم كان منصبًا فقط على الطاغية، والذى بعثه ثانياً ليو شتراوس، وكتب تعليقاً موسعاً عنه (شترأوس ١٩٦٣/١٩٩١). ففى الجزء الأول من الحوار الثنائى، يشكو الطاغية



(الوصى على) بإسهاب عن البؤس الذى يسببه الطاغى نفسه، والتملق لا يمكن أن يكون عزاءً له. ويعقب على ذلك بقوله:

أى لذة.. هل تظن أن الطاغية يحصل على ما يريد معرفته، من هؤلاء الذين يقولون لا شيء سيئ؛ بينما فى ذات الوقت يعرف بوضوح أن كل ظن لدى هؤلاء الرجال الصامتين هو سيئ بالنسبة له؟ أو ما اللذة التى تظن أنه يحصل عليها من الذين يمتدحونه، عندما يشك فى أن مدحهم إما هو بغرض النفاق؟" (زينوفون، أعيدت طباعته فى شتراوس، ١٩٦٣/١٩٩١، ص: ٥).

المشكلة الأساسية هى أن الطاغية لا يستطيع الوثوق بأى شخص، وحتى أقرب الأقارب، وبسبب ذلك، فهم -أيضاً- لا يمنحونه الحب. وطبقاً للوصى..

" لن يُمكن للطاغية أن يثق فى أنه محبوب؛ ولأننا نعرف من سياق الكلام أن هؤلاء الذين يخدمونه، من خلال الخوف يحاولون بكل وسيلة فى إمكانيهم أن يبدون مثل الأصدقاء فى خدمتهم بعضهم بعضاً، وأكثر من ذلك؛ فإن المؤامرات ضد الطغاة تنبع من لا شيء أكثر من هؤلاء الذين يتظاهرون بأنهم الأكثر حباً.. فكيف يعتقد هؤلاء أن يجيبهم أى فرد آخر؛ إلا بقدر كراهية الآخرين لهم بحكم الطبيعة، ومضطرون بحكم القاتون أن يحبوا هؤلاء الطغاة؟ " (ص ص ٧-٨، ١٠).

وبدلاً من الثقة أو الحب؛ فإن حياة الطاغية يحكمها الخوف. ويترسل الوصى قائلاً:

"إن الخوف من الجمهور، وكذلك الخوف من الوحدة والعزلة، والخوف من كونك بدون حراسة، والخوف من الرجال الذين يقومون بالخراسة، وعدم الرغبة فى وجود رجال غير مسلحين حولك؛ ومع ذلك لا يسرك أن يكونوا مسلحين حولك، فكيف يفشل كل ذلك فى أن تكون فى حالة غاية فى الألم؟..... للثقة فى الغرباء أكثر من المواطنين، وفى البرابرة أكثر

من الإغريق، والرغبة فى الحفاظ على العبيد الأحرار، وعندئذ تكون مضطراً لتحرير العبيد؛ ألا يتراءى لك أن كل هذه الأشياء هى إشارات عن نشئت الروح بالخوف والتوجس؟ (ص ١٣)

فيا للطاغية الغلبان! إن معضلته لا يمكن استبعادها، ويجب أن يتم التحرى عنها. وللقيام بذلك، فلنبدأ بملاحظة أن هذه المعضلة موروثه فى أى نظام دكتاتورى، بمعنى أن فى هذا النظام، يعين الحكام أنفسهم، ولا يوجد إجراء قانونى لإبعادهم. وتظهر المشكلة أكثر وضوحاً عندما تكون إجراءات الخلافة succession لهم غير واضحة. وعلى الجانب الآخر فالمعضلة يمكن أن تُحل جزئياً إذا عُرفت شخصية الخليفة بصفة مؤكدة، كما فى حكم الأسرات. وليس هناك معنى لاغتيال الدكتاتور؛ إذ بذلك سيحصل - فقط - على ابنه الغيبى أو ابنته الغيبية، وهذه المعرفة تخفف من معضلة الدكتاتور.

والمعضلة أيضاً تثير الحيرة فزيادة تسلط الدكتاتور على أتباعه، تجعل مشكلته (مشكلتها) تبدو أكبر. وكلما زاد شعور الأتباع بالخوف. وإحساسهم بالتهديد من الحاكم، كان الأتباع أكثر رهبة من الحديث غير المناسب أو فعل أى شيء يمكن أن يبدو كعدم ترحيب به. لذا يمكن أن يتراءى أنه كلما قلت معرفة الدكتاتور بما يفكرون فيه حقيقة، كان ذلك أكثر سبباً له بأن يشعر بعدم الأمان! ومن هنا تأتى هذه الحيرة paradox: فكلما عظم تسلط الدكتاتور، كان ذلك سبباً فى تخوفه (تخوفها). وأخيراً، والأكثر أهمية أن المشكلة لها جانبان، فمعضلة الدكتاتور يمكن بنفس القدر أن تسمى معضلة الأتباع. وكما أن الدكتاتور يود كثيراً أن يحبه الآخرون، فالأتباع يودون من الدكتاتور أن يعتقد أنه مُستحب، ولذلك حينئذ فقط يكون الناس آمنون منه..... فإذا كان باستطاعة الأتباع أن يجعلوا الدكتاتور يعتقد حقيقة أنهم يؤلّهونه (أو حتى يعضدونه) فعندئذ لن يحتاج للخوف منهم، وإذا الطاغية بدوره لا يخافهم؛ فإنهم لا يحتاجون الخوف منه. ذلك هو الحل لمعضلة الدكتاتور، والتي اقترحتها شخصية سيمونيدس. (اقتصادى) فى محاورة زينوفون. ولقد أخبر الإمبراطور أنه إذا اعتنى بشعبه فقط؛ فهم بدورهم

سيحتون به. حينئذ لن يكون لديه ما يخافه منهم، وسيكون أسعد الرجال. وسيفحص الكاتب هذه الاستراتيجية لاحقاً بالتفصيل في الباب الرابع.

ويمكن أن يكون ستالين، تصويراً حديثاً للدكتاتور في قبضة المعضلة ونوعية مختلفة من الحل لهذه المشكلة. فطبقاً للمؤرخ ألان بولوك (١٩٩١) فإن ستالين كان متعطشاً للتقدير من قبل حلفائه السابقين، البلاشفة القدامى. ذلك التعطش هو الذي يفسر جهوده العظيمة لاستخراج اعترافات منهم في الاستعراض الكبير للمحاكمات في الثلاثينيات من القرن الماضي. وهكذا فإن ستالين أراد من حلفائه التقدير، ويستطرد بولوك القول:

إن ستالين لم ينتصر فقط؛ ولكنه كان يستحق هذا النصر، وأنهم قبلوه، كما قبلوا لينين من بنى جلدتهم volition كقائد. وذلك يفسر إصراره المتوالي أثناء فترة المحاكمات، بأن المتهمين من أجيال البلاشفة القدامى، سيترفون بصورة مهينة بأنهم كانوا مخطئين، وأن ستالين كان محقاً دائماً (ص ٣٥٨).

ولكن ذلك لم يكن طلبه للتقدير منهم فقط؛ بل الخوف ذاته هو الذي حفز ستالين؛ فشكوكه لم تتم أو تهدأ قط "هكذا كتب بولوك". كذلك كان بالضبط البلاشفة من الحرس القدامى الذين لم يثق فيهم على الإطلاق؛ بل وحتى الرجال الذين كانوا مشاركين له عن قرب في تنفيذ الثورة الثانية كأعضاء في البوليتيرو أو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، فقد تم إعدامهم، أو انتحروا أو ماتوا في معسكرات الاعتقال" (ص ٣٧٧).

وكان ستالين مثل يوليوس قيصر، في محاولته الدائبة في تجميع سلطته الشخصية؛ ولكن قيصر كان محبوباً. وقد اكتسب قيصر شعبية ليس فقط من خلال عظمته؛ ولكن من خلال كرمه؛ فلقد ضاعف مرتبات الجنود، وعطاياهم للمسجونين بالآلاف في مرة واحدة، أو إقراض من القوات عندما تطلب، بدون الحصول على موافقة رسمية من مجلس الشيوخ أو الشعب الروماني. كما قام بأشغال عامة عظيمة Public works، في مدن رئيسية في إيطاليا وبلاد الغال وإسبانيا (سويتونيوس، ١٩٥٧، ص ٢٥). ووافق على مراتب الشرف التي كانت تسبغ عليه. وحتى وإن كانت تبدو متجاوزة للحدود؛ فقد



(المركز الوطنى للتوثيق)، الخليفة المباشر للحكم الاستعمارى الباجيكى.  
بعض تقارير CND تقرأ كآلاتى:

أثناء فترة الأيام العشرة تلك، ظلت الأتحاء فى متجولا يسودها الهدوء-  
وكان كل الناس يعملون ببهجة مضاعفين طاقتهم؛ شكرًا لاستمرار النظام  
الجديد، والتغيير الوزارى الحديث الذى أجزه أب الأمة، وجلب كثيرًا من  
البهجة بين السكان الذين يعدونه بالإخلاص فى العمل إلى جانبه (شاتربرج،  
١٩٨٨، ص ٤٧).

فهل جعلت هذه التقارير موبوتو يشعر بأمان أكثر- أو أقل؟ ربما  
الإحساس بهذه المشكلة، جعلت CND تستخدم العبارة "الموقف يسوده  
الهدوء" لبيسط أسارير الدكتاتور؛ إلا أن الفعل المثلين للعبارة كان قاصراً، كما  
يشاهد فى الأسلوب التالى الصارخ:

نخبركم بأنه فى ٢٦ مايو ١٩٧٤، قدّم حاكم المنطقة إلى المحاكمة  
٣٦ لصاً، كانوا ينشرون الذعر فى مدينة بومبا. واحتجز اللصوص فى  
السجن المركزى بالمدينة، الذى ليس فى حالة جيدة، وهناك خوف من  
قرارهم. العملية مستمرة والموقف يسوده الهدوء (ص ٤٧).

وحينئذ - بعد شهر - وصل تقرير: "الموقف اليومى وفيه أنه من بين  
٣٦ لصاً تم القبض عليهم فى مدينة بومبا، قدّم ١٢ فقط إلى مكتب النائب  
العام فى ليزالا، وهرب ٢٤ من سجن بومبا، الموقف  
يسوده الهدوء" (ص ٤٨).

إن إحدى المشكلات المصاحبة للحل القهرى لمعضلة الدكتاتور، هو أن  
هناك تكلفة باهظة له فى فرضه كثيرًا من المجازفة على البيروقراطية؛ فهى  
تجعل أعضائها غير عازمين على إرسال التقارير المزعجة لكن معلومات  
توحى بالصدق. وأشار كارل فردريك- وزينجو - برزنسكى (١٩٦٥) إلى

ذلك بـ " تأثير الفراغ " المحيط بالدكتاتور. وفي القاعدة المعاصرة - نظرية العميل agent theory - تطفو مشاكل مماثلة حينما يفرض المسئول الرئيسي كثيراً من المخاطر على العميل؛ لذا فليس ضرورياً أن يكون من السهل للدكتاتور أن يُرحل مخاطره الذاتية إلى من دونه.

ومن الطبيعي أن يَنعم الدكتاتور - كالمعتاد - بالدخل والامتيازات ومتطلبات الحكم غير المعروفة لأي قائد ديمقراطي؛ ولكنهم يمرون بخبرة الناحية الأخرى من منظور الإمكانيات الاستهلاكية؛ وهو أن أحد الأساليب الشائعة لإزاحة الدكتاتور، هو الاغتيال. وفي كلمات أخرى؛ فإن جوائز الدكتاتور عظيمة، وكذلك المخاطر المحيطة به (مجازاتها) بقدر متساوٍ والصعوبة الرئيسية للدكتاتور في الحصول على معلومات حقيقية عن مدى شعبيته، هي تعقد هيكل مكافأة المجازفة<sup>(\*)</sup>.

وتعبيراً عن السابق، في نظرية الاختيار الرشيد، يمكن القول بأن الدكتاتور ورعاياه، لهم مشكلة تواصل متبادل أو " إشارات"، بمعنى عدم وجود "ثقة" متبادلة (بريتون - ونيتروب، ١٩٨٢، كولمان ١٩٩٠)، أو لديهم مشكلة في تنفيذ الالتزام "الموثوق" فيه (نورث-و- وينجاست ١٩٨٩)، أو أن هناك مشكلة تنفيذ "enforcing" تلك الالتزامات (بروزوريسكي، ١٩٩١)؛ فقد يعد الدكتاتور بعدم أذى معاونيه؛ ولكن هذا الوعد غير ممكن تنفيذه. وينطبق نفس الأمر على وعود المواطنين بدعم النظام. وعادة ما تكون الإشارات المتبادلة أكثر تكلفة بين الدكتاتور ومعاونيه من تلك التي تكون بين الحكومة والشعب في النظم الديمقراطية.

---

(\*) المشكلة العامة في معرفة ما الذي يفكر فيه الناس حقيقة، يصفه تيمور كوران (١٩٩١/١٩٩٥) بلطف بأنه يأتي من الانفصام بين المعتقدات الخاصة والآراء العامة المعلنة لمواطني النظام السلطوي؛ لهذا السبب يقول: إن الثورات لا يمكن التنبؤ بها أساساً.

## ٢- منهج البحث: الاقتصاديات ومشكلة التطبيق

إن معضلة الدكتاتور - في صورة تجريدية - هي مجموعة من الظروف التي توجد فيها مكاسب من "التبادلات" (بين الدكتاتور ورعاياه)؛ ولكن تلك الوعود والالتزامات ليست حتمية التنفيذ. على سبيل المثال: يمكن أن يعد الدكتاتور في مقابل تأييده بتنفيذ أنواع من السياسات التي يرغبها الخاضعون له؛ لكن ما الضمان الذي يمكن لكل طرف أن يحصل عليه للالتزام بالوعد؟ فالدكتاتور يستطيع أن يعد بتغيير سياساته لإخماد تمرد، أو لإرضاء إحدى مجموعات المصالح المهمة، أو لكشف مؤامرة ضده بين العسكريين أو البيروقراطيين المدنيين؛ ولكن ما الذي يلزم الدكتاتور بالحفاظ على كلمته بعد انتهاء الأزمات؟ وبنفس الطريقة؛ فإن أياً من هذه المجموعات يمكن أن تعبر عن دعمها الذي لا يغنى، لتهدئة الدكتاتور؛ ولكن ما الذي يمنعهم من لعب دور في مؤامرة اغتيال بمجرد تخفيف الحاكم من الحراسات من حوله؟

ووفقاً لوجهة النظر هذه، يرى المؤلف أن معضلة الدكتاتور، هي مجرد صيغة متطرفة لإحدى المشكلات الشائعة. وهي توجد في السياسات الديمقراطية داخل المؤسسات، والبيروقراطيات الحكومية، وفي العائلات، وحتى في كثير من الأسواق. وعلى سبيل المثال إذا ما نظرنا إلى ساحة الألاعب السياسية politics الديمقراطية (تفسر هنا كبورصة سياسية). وعلى الأخص في أثناء الانتخابات؛ حيث يعد الساسة ببرامج سياسية في مقابل الأصوات أو الدعم من قبل جماعات المصالح. فما الذي يحفز المواطنين على إعطاء وعودهم؟ وهم لا يستطيعون مقاضاة السياسي في المحكمة لعدم الوفاء بوعده أثناء الحملة الانتخابية. لذا ما الضمان الذي لديهم ليحافظوا عليه بعد الحصول على أصواتهم؟ إن عالم الألاعب السياسية البيروقراطية، يأخذ مكانه أيضاً في نموذج مصطلحات تبادل. ويتبادل البيروقراطيون تأييدهم مع بعضهم بعضاً ومع السياسيين؛ ولكن البيروقراطي الذي لا يفى بوعده تأييداً لسياسي أو لبيروقراطي آخر لا يمكن تقديمه للمحاكمة... لذا كيف يمكن لعملية التبادل أن تأخذ مكانها؟

إن نفس المشكلة تظهر في المجتمعات البدائية(التي في كثير من الأحيان لا توجد محاكم فيها) وطبعاً في كثير من الأسواق (في صورة بعض الوعود مثل هذا جيد ذو " جودة عالية "، كل ذلك يكون من الوضوح بأنه غير قابل للتطبيق، وأكثر من ذلك يصعب تنفيذه). وحتى داخل العائلات، تطفو نفس المشكلة إذا فسرت العلاقات كمبادلات (مثلاً، قد يعد الطفل والديه "بالسداد"، مقابل ما يتسلمه منهم من رعاية، مقابل دعمهم في شيخوختهم. ولكن في الحاضر - على الأقل في الولايات المتحدة الأمريكية - لا يمكن للأباء مقاضاة طفلهم إذا نكث وعوده(\*)).

وفي السنوات الأخيرة الماضية، جرى عمل كثير لتطبيق أساليب النظرية الاقتصادية لتلك المشكلات، كالتى طبقت فيها هذه النظرية على فروع أخرى من العلوم مثل القانون، والعلوم السياسية، والعلاقات التنظيمية وشئون العائلة؛ إلا أنه اتضح بأنه نظراً للنتائج التى توصل إليها والتي استلزمت إحداث تغييرات هامة فى أدوات النظرية الاقتصادية وبسبب التطورات الجديدة فى نظرية السوق ذاتها إلى جانب عدم وضوح الحقوق والالتزامات الاقتصادية وصعوبة غرسها أو صعوبة تنفيذها مما يؤدي إلى عدم رسوخ المبادئ المعتادة للنظرية الاقتصادية بل وإلى انقلابها رأساً على عقب. وفى نفس الوقت؛ فإن هذا المسار من الفكر يعين على فهم قدر كبير من العلاقات الاجتماعية، والسياسية، والقانونية؛ بل وحتى علاقات السوق؛ وإلا أصبح الموضوع غامضاً.

ولمعرفة كيف يعمل التحليل، يمكن النظر إلى النموذج الاقتصادي المعتاد لسوق العمالة. لاحظ أولاً أن نفس مشكلة عدم التنفيذ تطفو فى هذا الموقف. فالمؤسسات تلحق العمالة بها، وتدفع لهم أجراً مقابل أدائهم للوظائف

---

(\*) وبالطبع، لا يمكن استبعاد حدوث تطورات فى هذه الاحتمالات (مقاضاة المواطنين للسياسيين، أو مقاضاة الآباء لأطفالهم) فى المستقبل.



التي يطلبها منهم صاحب العمل؛ ولكن ما الذي يحدث إذا نكث صاحب العمل في وعده ولم يدفع لهم أجورهم، أو ما الذي يحدث إذا "تهرب" العامل أو إذا كان أداء العمل سيئاً؟ ضمناً، يُفترض أن كل طرف يمكن أن يلجأ إلى القضاء والحصول على حقه بقليل من التكلفة (نظرياً صفر). وفي وجود هذا الفرض، وبعض الفروض الأخرى، نعرف أن سوق العمالة عندما تتساوى فيه قوى العرض مع الطلب، ينتج أجراً عند نقطة التوازن  $W^*$  ومستوى عمالة  $L^*$ ؛ حيث يمكن لكل فرد يرغب في العمل عند هذا الأجر، أن يحصل على الوظيفة.

والآن إذا افترضنا رفع قيد التنفيذ عديم التكلفة، وافترضنا من ذلك أن العمال يمكنهم التهرب، أو تأدية عملهم بجودة متردية، وأن أصحاب العمل قد يجدون صعوبة في اكتشاف تلك الحقيقة. فإن أحد أسباب هذا الموقف - هو يمكن القول ببساطة - صعوبة معرفة مدى جودتهم في أداء وظائفهم. وعلى سبيل المثال: إذا كان العاملون من المتاجرين بالسندات؛ فقد يكون من الصعوبة لصاحب العمل، التأكد من أنهم يخاطرون بدون داع، ويُعرضون المؤسسة إلى إفلاس محتمل. وإذا كانوا يقومون ببعض الأعمال الخلاقية؛ فقد يكون ذلك بحصول العامل على هذه الأفكار؛ بينما هو مستلق على الأريكة. خلاصة القول - ولعدد من الأسباب - يكون من الصعب متابعة أداء العامل، فما الاختلاف في ذلك؟ افترض أن العامل يتهرب، ويكتشف ذلك صاحب العمل؛ قد يمكن لصاحب العمل التهديد بالاستغناء عنه؛ إلا أنه من تعريف توازن السوق عند الأجر  $W^*$ ؛ فالعامل يمكنه الحصول على وظيفة أخرى في ظل هذه الفروض، فالاستجابة الرشيدة للعامل هو قوله: " افعل ما شئت، فسيوازن السوق؛ فإذا استعנית عني؛ أستطيع دائماً أن أجد وظيفة أخرى بنفس الأجر الذي تدفعه لي!" وفي كلمات أخرى، فمادام السوق يحدث به توازن؛ فالعامل ليس لديه حافز للوفاء بمقتضيات العقد، مادام التهرب في العمل مفضل عن الأداء. والسبب في ذلك: أن صاحب العمل ليس لديه

الوسائل لعقاب العامل مادام العامل المستغنى عنه، يستطيع دائماً الحصول على وظيفة أخرى بنفس الأجر تماماً الذى يحصل عليه حالياً.

فكيف لصاحب العمل حل هذه المشكلة؟ إحدى الطرق هى عرضه أجراً أعلى مما يمكن للعامل الحصول عليه فى مكان آخر؛ حينئذ يمكن عقاب العامل بدرجة تفوق الوصف؛ حيث يصبح لدى العامل ما قد يفقده (الأجر المميز) إذا ضبط متهرباً؛ إلا أن كل أصحاب الأعمال، لديهم نفس الحافز للقيام بذلك. لذا فكل مؤسسة ستحاول زيادة الأجر فوق ما تدفعه المؤسسات الأخرى المنافسة، وستكون النتيجة النهائية أن أجر التوازن سيرتفع عند كل المؤسسات إلى أعلى من مستويات توازن السوق. وفى النهاية لن تحل المشكلة، ليس بسبب أن بعض المؤسسات تدفع أجوراً أعلى من الأخرى، (فى التوازن يدفعون نفس الأجر)، ولكن لأن أجر التوازن - غير السوقى non-market لن يودى فقط إلى أن العمال سيكونون عاطلين دون إرادتهم؛ ولكن أيضاً لأن كل عامل سيواجه بعضاً من البطالة "المرتقبة". هذا الموقف يعطى أصحاب العمل "قوة" أو سلطة على العاملين لديهم. وكما وصف شابيرو - و- ستيجلتز (1984) هذا الوضع بقولهما إن توقع البطالة يخدم كأداة "تأديبية للعامل".

إن توقع البطالة ليس هو الإمكانية الوحيدة لآلية التأديب. فمثلاً اقترح جيريمى بلو - ولورانس سمرز (1986) أنه إذا أمكن تقسيم الاقتصاد إلى قطاعين: أحدهما به الوظائف "الجيدة" (التي تدفع أجوراً عالية، وتقدم بعض احتمالات الترفيات، وبعضاً من أمان الوظيفة... إلخ)، والقسم الآخر يقدم الوظائف "الرديئة" (بدون أى من هذه الخصال - وظائف ماك<sup>(\*)</sup>) كما هى معروفة شعبياً) حينئذ لا يحتاج الأمر إلى البطالة المرتقبة لتأديب العاملين فى الوظائف الجيدة. ويمثل الاستغناء عن العامل dismissal تهديداً مادام

(\*) اختصار للوجبات السريعة - ماك دونالد - (المترجم)

العامل يمكنه السقوط في قسم الوظائف الرديئة. مثل هذا الاحتمال يكون كافياً لتأديب القوى العاملة. فضلاً على ذلك أنه في هذا النموذج - لا تتماسك كثير من الفرضيات القياسية للنظرية الاقتصادية. فعلى سبيل المثال: أصبحت التجارة الحرة غير مثلى Not optimal نظراً لأن من المرغوب فيه حماية قطاع الوظائف الجيدة.

قبل تقديم هذا النوع من النماذج، حددت النظرية الاقتصادية القوة (السلطة) في العلاقات الاقتصادية، منفردة بأنها قوة السوق - أى ببعض أشكال الاحتكار. وأظهرت تلك النماذج أنه في غياب التنفيذ بدون تكلفة لحقوق الملكية؛ فإن القوة لا تكون - فقط - متسقة؛ ولكن أساسية لأعمال المنافسة أيضاً. وأحد الآثار الأخرى لتلك النماذج، هو أن مؤسسات التبادل - والذين يتحكمون فيها - يحدثون فارقاً. كما أن أحد الأسباب المستقاة من هذه الحقيقة، هو أن المؤسسة يمكنها أن تردع تهرب العمالة بأى من طريقتين: زيادة الإشراف الدقيق على العاملين، أو بصرف أجور أعلى لهم. وبالنسبة للمؤسسة؛ فالأموال المنفقة على الإشراف، وعلى أجور أعلى للعاملين، كليهما تكاليف، وستختار المؤسسة ببساطة وسائل تقليل التكاليف لردع عدد معين من تناقص العمالة؛ ولكن من وجهة نظر الاقتصاد، فالأموال المنفقة على الإشراف تستخدم موارد حقيقية؛ بينما دفع أجور أعلى ليس كذلك؛ لأنها مجرد تحويل من المؤسسة إلى عاملها. وبناء عليه - من وجهة نظر المجتمع - فالموارد ستضيع في الإشراف الزائد (بولز ١٩٨٥، شابيرو - وستيجلتر ١٩٨٤). فضلاً على ذلك؛ فإن النظم البديلة للعمالة ستؤدي إلى نتائج مختلفة. على سبيل المثال: يقدم جوردون (١٩٩٠) بيانات عن نسبة العمالة الإدارية والإشرافية administrative and managerial كنسبة من العمالة غير الزراعية لنول مختلفة، وكانت هذه النسبة ١١,٧% عام ١٩٨٥ في الولايات المتحدة الأمريكية، وتقريباً ٤% في اليابان وألمانيا الغربية،

و ٢,٧% في السويد. وفي تطور حديث مثير للاهتمام، نظام "كل في حينه Just- in - time"، (حيث باستلام العمال القطعة التالية المفترض العمل عليها، يتوقعون خلوها من العيوب). هذا النظام "يمحي" بصفة أساسية الإشراف الشخصي؛ لأنه في ظل هذا النظام يُحَفِّز العمال على متابعة الآخرين لهم.

و في سوق العمالة، نُقَدِّم "السلطة" الحل لمشكلة التنفيذ enforcement. وفي أسواق أخرى (وحتى في سوق العمالة)، هناك آليات بديلة تستطيع أداء تلك المهمة. وعلى سبيل المثال، نأخذ حالة سوق السلع ذات الجودة العالية، وإذا افترضنا أنه فيما قبل الشراء؛ لا يستطيع المستهلكون التمييز بين السلع عالية الجودة والمنخفضة منها. فما الذي يمنع المؤسسة من إنتاج سلع منخفضة الجودة، وبيعها كأنها سلع عالية الجودة؟ (شابيرو و ١٩٨٣، بعد كلاين- و- لفلر ١٩٨١) عرضوا ثلاثة شروط متطلبية لتثبيط محاولة شركة غش عملائها:

- ١- أن يكون هناك توقع للمبيعات المستقبلية.
  - ٢- أن تكون للشركة سمعة، بُنِيَتْ في الماضي، كبائع لسلع عالية الجودة.
  - ٣- أن المؤسسات يجب أن تتسلم "علاوة" سعرية على السلع عالية الجودة، لتعوضها عن استثماراتها السابقة في السمعة، وكخدمة لردع الغش.
- وطبقا "لشروط عدم الغش"؛ فإن القيمة الحالية للعلاوة المستلمة من المبيعات المستقبلية، يجب أن تكون كبيرة بما فيه الكفاية للتغلب على مكاسب المرة الواحدة من الغش ("الهبوط" بسمعة الشركة). فالفكرة من وجود العلاوة السعرية: أنها تزود المستهلك بسبب الوثوق في المؤسسة، أو كما عرضها كلاين- و- لفلر، يدفع المستهلك للمؤسسة "مألاً لحمايته protection money" في شكل علاوة سعرية للتأكد من الوفاء بما تم التعاقد عليه. وفي هذا

المنظور: إن "الدقة" وليس النفوذ، هي التي تحل محل حقوق الملكية المنفذة قانوناً في حل مشكلة التنفيذ؛ ولكن في معنى آخر فالخلاف كما هو؛ ففي كليهما، يقوم "الدفع الأعلى" over payment (الأجر أو العلاوة السعرية) بحل مشكلة العش.

والآن، فلنطبق هذه الطريقة من التفكير في الحياة السياسية. ولنبدأ بملاحظة أن كل الحكومات ديمقراطية كانت أم دكتاتورية، تزود المواطنين بالخدمات. فهي تبنى طرقاً، ومستشفيات، ومدارس، وتقدم خدمات الأمن الداخلي والدفاع التي تحمي السكان وتكبتهم (في الدكتاتوريات). فالحكومة تقدم تلك السلع والخدمات للمواطنين مقابل الدعم السياسي. أو قد "يزود" الساسة مجموعات المصالح بسياسات تؤول إلى شكل ما من التشريعات التي تحاييهم - مثل الدعم، أو التعريف الجمركية، أو فرض رقابة على الدخل في نشاط معين، معاملة ضريبية محايدة... إلخ، في مقابل المساهمات في الحملات الانتخابية. إلا أنه في أي شكل من المبادلات السياسية، تطفو المشكلة مرة ثانية، ذلك أنه لا يوجد طرف ثالث لتنفيذ "العقد" بين الساسة والمواطنين، وفي الحقيقة، لم يكتب قط عقد رسمي.

ونظراً لعدم وجود عقد؛ فما الذي يمنع الساسة من الانتكاس عن التبادل؟ طبعاً - في كثير من الأحيان - يرتدون، فالإتهام بأن الحكومة "أخلت بوعودها" هو أكثر الإتهامات شيوعاً سماعها في أي حملة انتخابية؛ إلا أنه إذا لم يقم الساسة بالوفاء بوعودهم كما يفعلون "دائماً"، فسيكون هناك قليل من إتهامهم بفعل ذلك في أي حالة فردية. لذا يتبقى السؤال: لماذا يحافظ الساسة على وعودهم في كثير من الأحيان؟ ويوجد سؤال مماثل على جانب "الطلب" Demand، للمحيط السوقي السياسي: ما الذي يحفز المواطنين ومجموعات المصالح لتقديم الدعم؟

أحد الحلول، مشابه للذى ذكره للعماله وأسواق الناتج: فالغش يمكن منعه عندما:

١. يكون هناك توقع بتفاعل مستقبلى بين الأطراف .
٢. تكون الأطراف قد بنت سمعتها على أساس عدم الغش .
٣. تتسلم الأطراف علاوة عند المقايضة؛ لتعويضهم عن استثماراتهم السابقة فى السمعة ولتعمل رادعا للغش .

والآن، تعايشت الأحزاب السياسية كمؤسسات لمدد طويلة، قامت ببناء سمعة على أساس أدائها السابق فى الحكم، ومع نصيب جوهرى فى سمعتها المستقبلية (جالوتى وبريتون ١٩٨٦، وينجست ومارشال ١٩٨٨، وينتروب ١٩٨٧)، وأن الساسة الرشيدىن لهم نفس الحافز كبائعىن رشيدىن فى الأسواق الاقتصادية لتزويد المواطنين ببعض الأسباب لتصديق وعودهم (ويتمان ١٩٨٣). وبالمثل يحتاج الساسة ذوو الرشاد إلى الحماية ضد "الغش" الذى يقوم به المواطنون، ذلك بأنهم سيبحثون عن آليات تضمن أن المواطنين أو مجموعات المصالح يمكن الاعتماد عليها فى تقديم الدعم. وعموماً، يقترح المؤلف أن تحل مشكلة الغش المتبادلة فى الأسواق السياسية "بالاستثمارات" التى تربط الأطراف ببعضها بعضاً - بمعنى غرس "الولاء السياسى" أو الدعم. ويُعرف المؤلف مصطلح الولاء كخصلة طويلة المدى من جانب الفرد لهيئة أو مؤسسة، (لتعريفات مماثلة انظر شوار ١٩٦٨ وأيضاً هيرشمان ١٩٧٠) وللجزء الأكبر سيتكلم الكاتب عن الولاء "الرشيد" Rational على سبيل المثال: إذا استوقيت شروط شابيرو من (١) إلى (٣) فالخصال تكون قد حُفرت برشد.

وبإحلال الأحزاب السياسية بدل الأفراد - كمتلين مؤسسين مركزيين فى الحياة السياسية للديمقراطية - يجعل من الممكن أن نرى كيف يمكن

للتبادل السياسى أن يتخذ مكانه؛ فالشرطان (١) و(٢) يُستوفيان عن طريق المناقشة السياسية الديمقراطية، حينما يوجد بعض الثقة أو الولاء للأحزاب السياسية، ومن الطبيعى أن الأحزاب السياسية قد تسقط فى خلل من سوء السمعة، وكثيرون لديهم ذلك. وأقدار الحزب. التقدمى المحافظ فى كندا أو الحزب الديمقراطى المسيحى فى إيطاليا هى حالات فردية قريبة تستوعبها الذاكرة كمثال للعقوبات القاسية التى يلقيها الناخبون على الأحزاب التى اكتشف فيها نمط من الغش.

وتفسير الحياة السياسية، يُقدّم أيضاً شرحاً بسيطاً لدور "العقائد" السياسية، وهو يختلف عن التحليل الكلاسيكى داونز (١٩٥٧): فعقيدة الحزب هى ببساطة مجموعة من الوعود، التى فى مقابلها يمكن قياس الأداء الفعلى لممثلى الحزب؛ للتأكد مما إذا كان الغش (الانحراف بعيداً عن عقيدته) قد حدث. وتعطى الأيديولوجية للحزب دوراً جوهرياً أكبر من البساطة فى تجميع وتسمية المرشحين (الأدوار التى خصصها داونز للحزب)؛ فالعقيدة هى الحارس لثقة الناخبين.

فما التماثل السياسى للشرط (٣) - الامتيازات premium؟ إن ما يهم الساسة - هو المكافآت والدخل والمكانة المرموقة والسلطة، التى تؤهلهم للفوز بمنصب سياسى وهى من الضخامة فى معظم الديمقراطيات، حتى إنها بذاتها تكون رادعاً جذرياً للغش السياسى. بمعنى أن الامتيازات هنا، توجد نتيجة للطبيعة الثنائية dichotomous للسلطة السياسية، فالساسة إما "in" أو "out" هناك. والسؤال الأكثر إثارة ما الذى يحفز الولاء من جانب المواطنين أو جماعات المصالح؟ يقترح المؤلف أن توزيع مقابل "للعطايا" السياسية (مكاسب تتجاوز الإنتاجية) فى كثير من الأحيان، يلعب هذا الدور. وهناك مثالان يولدان الولاء الرشيد، هما المشروعات الضخمة pork-barrel projects والمحسوبية السياسية patronage. وكلاهما تجرى مناقشته من حين

لآخر فى الأدبيات الخاصة بالمناورات السياسية فى مجلس النواب (فريجون ١٩٧٤، شابسل ووينجاست ١٩٨١).

لنفرض على سبيل المثال: أن يتحصل سياسى على مشروع خزان، أو كوبرى أو أى مشروع ضخخ للمواطنين فى دائرته؛ فإن التحليل الصحيح للعائد والتكلفة سيكشف أن المشروع مضيعة للمال؛ ففى الحقيقة، إذا لم يكن المشروع غير هذا فلن يكون لدى المواطنين سبب لإعطاء مساندهم لهذا السياسى مقابل الخزان أو الكوبرى؛ لأن السياسى لا يبذل أى توضيح بالنيابة عنهم؛ ولكن ببساطة يقوم بفعل ما يطلب من الموظف الفنى Technoart الرسمى. وعلى الجانب الآخر، وإلى حد أن المشروع مضيعة للمال (أى إن المشروع الضخم مطلوب فعلاً)؛ فإن لدى المواطنين بعض الأسباب تدفعهم للاعتقاد بأن السياسى أو الحزب السياسى مسئول عن توفير المشروع لهم، وسيعتنى بمصالحهم المستقبلية فى مقابل دعمهم. وبدقة أكثر، فعنصر الفاقد فى المشروع هو تمام الإشارة بأن السياسى يستطيع الادعاء بأن المشروع نتيجة جهده، ذلك هو ما اقترحه فريجون (١٩٧٤) وآخرون، ووظائف المحسوبة job patronage تجرى تماماً بنفس الطريقة. لذا فالمشروعات الضخمة ووظائف المحسوبة هى المماثل بالضبط (فى الأسواق السياسية) للسعر وعلاوات الأجور (فى الأسواق الاقتصادية). ويقاس حجم الخسارة بكمية الفاقد فى المشروع أو بالأجور المتجاوزة للإنتاجية الحدية فى حالة وظائف المحسوبة.

فالرصيد الرأسمالى للولاء يمكن أن يقاس بإجمالى قيمة المكافآت التى يوزعها الحزب السياسى فى السلطة عامة فالتكاليف الإجمالية للمقابل من الخدمات السياسية لاقتناص الربح rent-seeking (بوزنر ١٩٧٥، تالوك ١٩٦٧)، والتى غالباً ما تقاس وفقاً لما هو متبع مؤخراً فى سنوات قريبة -



قد تكون فاقداً في محيط السوق الاقتصادي؛ ولكن تلك التكاليف فى سوق السياسة هى استثمارات مفيدة تقلل من تكاليف عمليات transaction المبادلة السياسية.

خلاصة القول: نستطيع أن نقول إن المجموعة التى تتسلم امتيازاً احتكاريًا أو عطايا ريعية أخرى (rent) من الحزب السياسى، يكون لديها فوراً سبب ما للاعتقاد بأن الحزب السياسى سيعتنى بمصالحهم مستقبلاً؛ ولأن المقابل الريع rents يمكن أن يُسحب، فإن الساسة يعتقدون أن المجموعة المفضلة ستمد الساسة فى المقابل بالدعم الموالى؛ لذا فإن مقابل الريع يوفر المزايا الضرورية لتعويض المجموعة عن دعمها أو ولائها للحزب، وتخدم أيضاً كرادع للغش. بناءً على ذلك؛ فإن المشروعات الضخمة والمحسوبية السياسية هى استثمارات تحل مشكلة الغش السياسى من قبل المواطنين ومجموعات المصالح (فى الأسواق السياسية)، تماماً بنفس الطريقة كالأسعار وعلاوات الأجر (فى أسواق العمالة والسلع)، وسنسمى الرصيد الكلى لمثل هذه الاستثمارات، "رأسمال الولاء السياسى loyalty capital". وتلك الأرصدة قابلة للقياس، وقد قام بقياسها مباشرة كل جيبالويجى جالوتى- وأنطونيو فورشينا (١٩٨٩) اللذان أعدا تقديرات "النسب الولاء" للأحزاب السياسية الأمريكية.

وكانت تلك الحلول، هى أحسن ما توصلَ إليه، فهى تتضمن الفاقد والفساد، بمعنى أنهما يكونان صورة مضللة perversion للديمقراطية المثلى؛ وفى وضع السيناريو المثالى، يثق المواطنون بسياستهم فى الوفاء بوعودهم، وفى أن الساسة يمكنهم الاعتماد على المواطنين فى مقابل النضال لمعتقداتهم الحزبية؛ ولكن الوضع المثالى يفترض ضمناً أن تكاليف التنفيذ

enforcement هي صفر. " لذا فهناك توازن دقيق بين مثالية الأسواق للاقتصادي، ومثالية المناورات السياسية politics لعالم السياسة: وكلاهما يؤدي وظائفه بالطريقة المفترضة، إذا ما تم فقط تجاهل تكاليف التنفيذ".

وما زال ينبغي علينا أن نمكث مغمضى العينين تجاه الفجوة الهائلة بين حلول أساليب المشروعات الضخمة والمحسوبة الوظيفية، لمشكلة التنفيذ من جانب، والمثالية الديمقراطية من جانب آخر. وسينبهنا هذا التقدير إلى أن هناك كثيرًا من الطرق الأفضل حيث يمكن للديمقراطية أن تعمل وأحيانًا تقوم فعلا بذلك. إن المشكلة الأساسية للسانة الديمقراطية هي اجتذاب المواطن للإيمان بهم ولتحفيز ناخبهم للعمل في ضوء هذا الاعتقاد وبمساندهم. وهناك كثيرٌ من الطرق التي تستطيع الأحزاب القيام بها، وعلى سبيل المثال: يقترح ج.ر.لوت (١٩٨٧) أن "الفكر العقائدي" هو أحد الأدوات المهمة التي يمكن للسانة أن يلتزموا بها، وهناك الأعمال العلمية التي تقدم دليلًا قويًا لوجهة النظر تلك (لوت ١٩٨٧ و ١٩٩٠). انظر أيضًا المسح العام (لوت- ويندر ١٩٩٦). وقد اقترح لاندر وريتشارد بوزنر (١٩٧٥) آلية أخرى لحل مشكلة التنفيذ: وهي استقلال القضاء الذي يجعل من الصعب الانتكاس على التشريع مستقبلاً، ويساعد في العمل كأداة للالتزام المسبق. وبدون شك هناك كثير من المؤسسات الأخرى التي تقوم بهذه الوظيفة. ولا ريب أنه قد يمكن تأليف كتاب منير عن الديمقراطية من وجهة النظر هذه. وفي السياق الحالي ربما كانت أكثر النقاط إثارة هي تحديد سلطة الحاكم، بتأكيد حرية الصحافة التي لا تحرر فقط أتباعه لنقده؛ ولكن تمكن الحاكم أيضًا من اكتشاف ما يفكرون حقيقة فيه، وتقديم وسائل دستورية رسمية لإزاحة الحاكم تسمح للمؤسسات الديمقراطية بتسمية علاقات الثقة وتنفيذ الالتزامات الجديرة بالثقة، بإرسال إشارات تلمح بكثير من التبسيط، وبشكل مباشر أكثر مما يمكن تحت ظل الدكتاتوريات. ورغم أن الديمقراطية قد يكون أحيانًا أداؤها سيئًا في هذه

الجوانب؛ فإننا نظريًا علينا أن نتوقع منها أن تفعل أحسن من أى بديل آخر، أو مع وضع هذه النقطة نصبَ عيوننا، ونعود إلى موضوع الدكتاتوريات؛ ولنرى ما الاستراتيجيات المتاحة للدكتاتور لحل معضلته؟

### ٣- أدوات السلطة السياسية:

إن الرسالة من رحلتنا القصيرة لاقتصاديات التنفيذ الذاتى للمبادلات فى الفصل السابق، هى أن هناك عددًا من الأدوات التى يمكن أن تحل محل الآلية المفقودة للتنفيذ الخارجى، أو وسائل تسمح بحدوث المبادلات<sup>(\*)</sup>.

وفيما يتعلق بالاستراتيجيات المتاحة للدكتاتور، يقترح المؤلف أنها يمكن أن تجمع بين فئتين: "القمع repression"، و"الولاء loyalty".

. ويشير المؤلف إلى أن القمع هو قيود restrictions تُفرضُ على حريات المواطن فى انتقاد الحكومة، والقيود على حرية الصحافة، والقيود على حقوق الأحزاب المعارضة فى حملاتها ضد الحكومة، أو كما هو شائع فى ظل الدكتاتوريات الشمولية فى الحظر الصريح للمجموعات والنقابات أو

---

(\*) وأحد الآثار الأخرى لهذا التحليل هو أن الأسواق لا تحل مشكلة التنفيذ بنفسها، ولهذا فهناك دوى لبعض القوى الخارجية - التى يمكن أن تكون قوى تنفيذ قانونية؛ ولكن تستطيع أن تكون أيضا ضمن سلطة الدكتاتور السياسية، التى تساعد على فعالية الأسواق. وبمعنى آخر، من خلال حقائق قواعد النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية البحتة مع غياب فعالية نظام قانونى كفاء وغير مكلف، لا مجال أمام المرء لبحث الفكرة غير المستحبة بأن التدخلات السياسية وحتى الاستبدادية قد تكون نافعة للكفاءة أو للنمو الاقتصادى. والملاحظة بأن نظرية الأسواق تحل تلك المشاكل تلقائيًا، وهكذا كان الاعتقاد بصفة عامة، وببساطة كان هذا منطقيًا غير صحيح. وربما كان الدرس قد فهم الآن جيدًا بعد النتائج الكارثية لمحاولة "تحرير" الاقتصاد فى روسيا. وليس هناك بديل فى تقييم تلك العملية فى نظام اقتصادى. أو للسؤال عن كيف يعمل ذلك؟ ببعض التفصيل لا يمكن رفض كل تدخل استبدادى فى الاقتصاد باعتباره يؤدي إلى تقليل الكفاءة الاقتصادية. وكما سنرى فى الجزء الثالث (عندما نناقش تلك القضية بتوسع)، فإن عددًا منهم - ليس كلهم - وليس دائمًا بالطرق المتوقعة.

للأحزاب السياسية المعادية للحكومة. ولتكون هذه القيود فعالة، يجب أن تصاحبها رقابة على الجماهير، وفرض عقوبات sanctions على الإخلال بالنظام. إن وجود قوة من البوليس السياسي، والعقوبات الصارمة إلى أبعد مدى ضد التعبير عن الرأى، وخاصة تنظيم المعارضة ضد الحكومة - ومنها (السجن أو الإيداع interment بمستشفى الأمراض العقلية، التعذيب torture، والإعدام) هى الوصمة الكبرى للدكتاتوريات بكل أشكالها.

أما كيف يلتف استخدام القمع حول معضلة الدكتاتور؟ فهو جزئياً لا يفعل ذلك (فى الحقيقة هو "يتشئها"). فكما رأينا كلما ازداد حكم المواطنين عن طريق القمع، ازداد خوف الدكتاتور منهم؛ إلا أن هناك طريقة لحل هذه المشكلة وهى زيادة مستوى القمع أكثر. وسينتهى الأمر لاحقاً إلى أن خوف الدكتاتور ذاته، سيبدأ فى الانحسار، لسبب بسيط هو أنه لا يحتاج إلى الخوف من الشعب؛ إذا أمكنهم تنظيم أو وضع أيديهم على وسائل للإطاحة به. فتزايد القمع يقلل هذا الاحتمال؛ إلا أنه يسبب مشكلة أخرى؛ فلكى يتحقق هذا الهدف، لابد من منح قوى الأمن للدكتاتور سلطة كافية، وقد يكون الاعتماد عليهم غير مؤكد، وفى النهاية قد تصبح قوى الأمن تمثل التهديد الرئيسى لنظام الحاكم. وإحدى الطرق الواضحة لحل هذه المشكلة، هو الإنفاق ببذخ على قوات الأمن. ولكن ذلك ليس الطريق الوحيد، إذ هناك طريقة أخرى ارتبطت بـ ستالين (الاتحاد السوفيتى)، وقد وصف ألن بولك (١٩٩١) هذه الاستراتيجية عندما كتب:

".. كرجل الشعب هو ذاته، ليس من الصفوة أو لاجئنا سابقاً؛ ولكنه فهم فقط أن الشعب الروسى كان محكوماً دائماً، ولا يمكن إلا أن يحكم بالخوف، والمعاناة. والمفتاح إلى ذلك، كما فهمه من قبله بطرس العظيم، وإيفان الرهيب، هو الحفاظ على الوضع "apparel" ذاته فى حالة خوف، وهو ما ينتقل بدوره إلى الشعب. قد تتغير الاتهامات؛ ولكن الخوف يبقى

دومًا... فبعد استكمال ياجودا عامين كرئيس للبوليس السرى، قرر ستالين أن الوقت حان للتخلص منه. وخلفه يزهوف الذى سُمى هذه بالأسوأ من نوعه فى الإرهاب فى روسيا " يزهوفيشينا"، وقد عاش هو نفسه فى خوف، وعندما حان وقته الذى قرره ستالين، تخلص منه وقام بتصفيته (ص ٣٥٧).

وهذا الوصف لاستراتيجية ستالين ليس كاملاً تمامًا. وكان أحد العناصر المهمة الأخرى فى نجاح بثّ الخوف، هو التأكيد على "التنافسية" بين الهيئات الحكومية. ويصف سيورين بيلر (١٩٨٠) كيف أن ذلك كان أيضًا جزءًا من استراتيجية ستالين:

إن البوليس السرى ذاته، كان الأداة الرئيسية؛ ولكنه أيضًا كان الخطر الرئيسى على ستالين، لم يكن يسمح له بنمو نفوذه فى مقابل ستالين. فلقد كان يُحجّمه بعدد من الترتيبات والسياسات الإدارية. وإلى جانب السكرتارية الخاصة بـ ستالين، كان أكثرها أهمية وجود قسم خاص (سُمى لاحقًا قسم الأجهزة الإدارية) داخل هيكل السكرتارية المركزية للحزب الشيوعى، أعطيت له الصلاحيات للإشراف على الشؤون الداخلية للبوليس السرى - احتجاز ستالين لصلاحيات لتعيين كبار مسئولى الشرطة الذين غالبًا ما كانوا يُختارون من الأجنحة المتنافسة لكى تُقلّل إمكانيّة وجود قيادة متناغمة الصراعات - احتجاز جهاز المخابرات العسكرية (GRU) شبه المستقل عن البوليس السرى وهو ما أدى إلى إيجاد قناة مستقلة من المعلومات، وجهاز تحريات فى منافسة قوية مع الشرطة - إعادة التنظيم غير المتكرر بانتظام، كان له تأثيره على جهاز الشرطة. وكان الأكثر أهمية، يتكون من تقسيم الآلة الهائلة إلى هيكلين قياديين MVD (NKVD) و MGB (NKGD). وفصل خدمات الاستخبارات الداخلية، ومكافحة التجسس عن السيطرة على وحدات الأمن الداخلى العسكرية (VVB) (ص ٣٥).

لذا فإن القمع في حد ذاته - رغم كل شيء - هو أحد الطرق "لحل" أو على الأقل لتحسين معضلة الدكتاتور، والمضاعفات التي تتأتى من استخدامه (من وجهة نظر الدكتاتور) يمكن تناولها بعدة طرق: يمكن أن يكون هناك قمع كافٍ أكثر؛ فقوات الأمن يمكن زيادة ما يدفع لها، فمثل هذه القوات يمكن أن يحتفظ بها في حالة من الخوف بوسائل المنافسة بين الهيئات المختلفة، وهلم جرا.

وتوجد شواهد جذرية على مدى انتشار القمع في مختلف النظم. ورغم صعوبة قياس القمع السياسي فكرياً؛ فإن هناك عددًا من المؤشرات المتاحة من بينها وربما كان أحسنها وأكثرها شهرة هو "مؤشر الحريات المدنية" الذي يصدره سنويًا بيت الحرية Freedom House منذ عام ١٩٧٣ لعدد كبير من الدول، ويُجرى ترتيب الدول موضوعياً من رقم ١ (الأكثر حرية)، إلى رقم ٧ (الأقل حرية)، على أساس عدة عوامل مثل عدد المسجونين السياسيين، وحرية التعبير، وحرية الصحافة، وهلم جرا. وتراجع هذه الرتب من قبل الأكاديميين.

وحتى عهد قريب لم ينتفع الاقتصاديون بالقدر الكافي من هذه البيانات، ويرجع السبب الرئيسي - بدون شك - إلى غياب وجود نظرية جيدة عن محددات القمع السياسي. وعلى الجانب الآخر؛ فإن بعض المحددات المهمة عن الحرية السياسية، هي محددات اقتصادية. وباستخدام بيانات جاسنل وجون بلسن (١٩٨٢) حاول المؤلف اختبار تأثير هذه العوامل ومتغيرات اقتصادية أخرى، على الحرية السياسية؛ إلا أن النتائج لم تكن محددة تماماً. وعلى سبيل المثال: فإنه عند تحليل مستوى التدخل الحكومي، في تحليله، اتضح أنه محدد غير جوهري للقمع السياسي، وكذلك كان معدل نمو الناتج القومي الإجمالي، ومتوسط الإنفاق السنوي الحكومي، ونسبة الصادرات إلى إجمالي الناتج القومي (مؤشر "للافتتاح" للتأثيرات الأجنبية)، أو حجم السكان.... والمتغير التفسيري الوحيد Explanatory هو مستوى دخل الفرد الذي يرتبط عكسياً مع عامل القمع السياسي. أما الافتراض بأن كل معاملات

تلك العوامل coefficients تساوى الصفر؛ فقد تُرفض أيضاً؛ إذ إن هذه الإمكانية واحتمال أن كل تلك المتغيرات المستقلة ذات ارتباط وثيق مع بعضها بعضاً، ويقترح أن تكون العقبة الرئيسية للتقدم فى هذه الناحية، هى عدم فهمنا لكيفية ارتباط هذه المتغيرات مع بعضها. وقد استخدم (ر. ه. بارو ١٩٤٩ - ١٩٨٧) مؤشر الحريات المدنية فى التحليل متعدد الانحدار، لفحص محددات النمو الاقتصادي. ولخص (آدم بريورسكى - و- فرناندو لومنجو ١٩٩٣) ما وصلت إليه نتائج عدد من الدراسات فى محاولة لرؤية ما إذا كان هناك أى ارتباط بين الدكتاتورىة والنمو الاقتصادي. ووُجِدَت نتائج متمازجة، ربما كان أكثرها قوة، ما وجد فى هذا النوع من الأدبيات؛ إذ كان هناك ارتباط بين الاستقرار السياسى والنمو الاقتصادي، وفقاً لما وجدته سيلفيو بورنر - و- إيمو برونسى - و- بيانتريس ويدر (١٩٩٥). كما أن هناك أيضاً ما يشير إلى ما توصل إليه ستيفن كناك - و- فيليب كيفر (١٩٩٥) بأن حماية حقوق الملكية فى استقلالها عن نوع النظام، ترتبط إيجابياً مع النمو؛ ولكن العقبة الرئيسية لاكتشاف محددات القمع، وأثار القمع على المتغيرات الاقتصادية تبدو بلا قصور فى البيانات ولكن قصور فى النظرية.

والطريقة الأخرى لتحقيق تراكم السلطة، هى العمل على تراكم الولاء السياسى. وإحدى الطرق للقيام بذلك هو ما سبق أن اقترحه المؤلف، من خلال وسائل توزيع العطايا rents؛ ولكن إذا كانت هذه الممارسة كريمة فى النظم الديمقراطية، فسئرى أنها كانت شاحبة فى هذا المقام مقارنة بالدكتاتوريات. وهذا الموضوع بُحِثَ تفصيلاً فى الجزء الثانى من الكتاب. وفى الوقت نفسه؛ فإن القراء، قد يمتعون أنفسهم بطلاوة هذه النقطة وباستدعاء مخيلتهم للممارسة المعروفة لهذا الفن فى ظل ماركوس (الفليين)، أو و - كوريا الجنوبية) أو فى النظم الشيوعية كما كانت تمارس فى كل مكان فى ذلك الوقت. ويلاحظ أنه من الناحية النظرية، توجد لدى المؤلف بعض الأسباب لتوقع ممارسة الدكتاتوريات توزيع عطايا أكثر مما هو فى

الديمقراطيات. وكثير من المؤسسات التي يمكن أن تُستخدم لخلق ثقة مباشرة في الديمقراطية، هي بالضبط تلك التي توخاها الدكتاتوريون. ومهما يكن الأمر، فهناك استراتيجيات متاحة أكثر خبثًا للدكتاتور لاكتساب ثقة أتباعه، بعضها يمكن تصويره بالنظر إلى ممارسات الإمبراطور الروماني أوجستوس، والذي كان أحد أمهر الأفراد في تراكم السلطة التي عرفها العالم. فهو كحاكم (مع أنطونيوس) هزم بروتوس ثم أنطونيوس (وكليوباترة)، وأسّس الإمبراطورية الرومانية.

ويصف سوتونياس بعض أساليب أوجستوس لحل معضلة الدكتاتور. وعلى سبيل المثال: في كثير من الأحيان ارتكب الزنا؛ ولكن حسب سوتونياس؛ فإنه فعل ذلك فقط لأسباب تتعلق بالدولة. "فقد أراد اكتشاف ما يحكيه له أعداؤه، من خلال إيجاد صلة حميمة مع زوجاتهم أو بناتهم" (١٩٥٧، ص ٩٢). وقد أرجع تقريبًا ودائمًا الممالك التي غزاها للأسرات التي هزمها، وأتبع سياسة ربط حلفائه الملكيين بأربطة متبادلة من الصداقة أو الزيجات فيما بينهم (ص ٨٢). وكان أحد الأسباب التي خاض من أجلها الحروب "رغبته في تقديم فرصة لأعدائه السريين، والذين يخاف منهم، بإعلان أنفسهم منضمين إلى (عدوه) لوسيوس أنطونيوس عندئذ سيسحقهم ويصادر إقطاعياتهم، وبذلك يمكنه أن يكافئ إخوانه من المحاربين القدماء" (ص ٦١). وبعد ما حدث لـ (يوليوس قيصر) كان عاقلًا بما فيه الكفاية لرفض العروض الشرفية المبالغ فيها لذا "عندما يفكر الناس في فرض الدكتاتورية عليه؛ فإنه سيركع على قدميه، وبقي لباسه خلفه ليعرض صدره العاري، مستجلبًا صمتهم (ص ٨٤)، "وفعل أحسن ما لديه بتجنب ترك أو دخول مدينة في وضوح النهار؛ لأنه بذلك سيفرض على المسئولين الترحيب به رسميًا".

وطبقًا لسوتونياس، فقد كان معروفًا بسخائه لكل فئات شعبه (ص ٧٧). "ولا أحد ممن سبقوا أغسطس قد قام بكثير من ذلك، سواء أكان مختلفًا



أو من خلال عروض جماهيرية رائعة" (ص ٧٨). ولكنه حاول دائماً أن يبين أن فعله لذلك ليس للفوز بشعبية؛ ولكن ببساطة لتحسين الرفاهية العامة، بمعنى أنه كان معنياً بشعبه، وهذا لا يعنى أن يُسْتَعْلَى؛ وإذا طلب الشعب عطايا أريحية والتي فى الواقع كان قد وعدهم بها، استجاب لهم بقوله " أنا دائماً عند كلمتى"؛ رغم أنه كان يرفض الاستجابة للطلبات من أجل إظهار السخاء والعظمة؛ حيث لم يعط وعدًا بذلك (ص ٧٨).

إن كل هذه الاستراتيجيات هى وسائل لتراكم الولاء<sup>(\*)</sup>، وهى مقدرة يصفها المؤلف بأنها خاصية دكتاتوريات مستقرة أو عاشت طويلاً. وحتى نابليون؛ فقد نقل عنه تحققة من أن " الأساليب الإرهابية هى علامة للضعف بدلاً من القوة " (كوبان ١٩٧١، ص ٩٠). إنها الحقيقة التى جمعت لهتلر وموسوليني مساندة شعبية قوية. (انظر دراسات لارسن - هانفت - ميكست، ١٩٨٠)، وهى الأساس للدعاء الشهير لـ (سيمور ليبست ١٩٦٠) وآخرين بأن الحشود الجماهيرية هى تهديد للديمقراطية عندما تنشط سياسياً. وفى الباب التالى سيعرض الكاتب: كيف يبسر هيكل الأحزاب الشمولية للاستثمارات فى الولاء. وبأخذنا الباب الرابع إلى الإمبراطورية الرومانية، ومازال يبحث عن أساليب أخرى استخدمها الأباطرة لتراكم التأييد.

خلاصة القول: إن معضلة الدكتاتور تماثل فى صداها تناقضاً paradoxical. وعلى وجه الخصوص؛ فإن ما يبدو متعارضاً paradoxical هو الافتراض بأنه كلما زادت سلطة الدكتاتور، زاد عدم أمانه. فهل يوليوس القيصر لم يكن قويًا؟ وأنه لم يُقتل لهذا السبب؟ ولكن التعارض هو حقيقة حرقه فنية لنموذج القيادة، تستخدم ضمناً فى أغلب الأحيان فى نقاش

---

(\*) وذلك رغم أنه لم يكن كارهاً لخلق الخوف. "وحدث على سبيل المثال، عندما كان يخاطب تجمعا للجنود، وكانت تشهده جمهرة من المدنيين؛ فقد رأى فارساً رومانياً يدعى بنياريوس يكتب خطابه، وطعنه عند حديثه على مقربه منه بمتابعته" (سيتونيز ١٩٥٧، ص ٦٨).

السلطة، وهو نموذج أدواته الوحيدة للسلطة المتاحة، هي أوامر تدعمها قرارات جزائية.

ويوضح التحليل العام في هذا الباب، أن هناك كثيرًا من الطرق للدكتاتوريات لتراكم السلطة بدون زيادة عدم أمانهم. وفي الواقع؛ فإن كل الأساليب المشار إليها سالفًا: تجميع الولاء (أوجستس)، وممارسة الرقابة السرية surveillance (موبوتو)، واستخدام المنافسة البيروقراطية لخلق حالة الخوف (ستالين)، ستبدو كأنها أكثر أمانًا للدكتاتور وكذلك لسلطته، وبذلك تنفي التناقض البسيط بين للارتباط الظاهري بين عدم الأمان والسلطة. وهناك استراتيجيات أخرى تمكن من زيادة مستوى أمان الدكتاتوريات وأمان ممتلكاتهم على حساب سلطتهم؛ كان أكثرها وضوحًا هو الحسابات في البنك السويسري، والطائرة على ممر الهبوط، وجاهزة وبوقودها، أو الحرس الخاص Praetorian Guard. وأسلوب آخر هو ممارسة تعقب أماكن القيادات أى الهيئة العاملة معه والضباط الكبار. هذا وأبسط أسلوب، هو قبول مراجعات رسمية أو حدود على سلطتهم. ويشرح دوجلاس نورث - بارى وينجاست (١٩٨٩) الثورة العظيمة في إنجلترا وفيها حصل البرلمان من الملك بإصرار على قيامه بسداد ديونه. وهما يشيران إلى أن القبول بهذا القيد على سلطته، يسمح للملك بإيجاد مزيد من الإيراد؛ لأن عودته بالوفاء بالسداد ستكون لأول مرة جديرة بالثقة. وعلى النقيض؛ فالملك الفرنسي، والذي لم تكن سلطته مقيدة بالمثل، كان في وضع سيئ لا يستفيد منه، وهو الوضع الذي أدى في النهاية إلى إفلاس الدولة وقيام الثورة الفرنسية. وبمنس الطريقة، وعلى أساس تحليل المؤلف؛ فإن السكان سوف يكونون أيضًا أقل خشية من الدكتاتور لو كانت هناك قيود على سلطته. مثل هذا الدكتاتور سيكون أقل خشية من شعبه، بناء عليه أكثر أمانًا. لذا ففي كل الأحوال يمكن للدكتاتور مبادلة سلطته بالأمان إذا رغب ذلك.

وباختصار هناك عدد من الأساليب التي يمكن للدكتاتور استخدامها لقطع دابر تناقض السلطة؛ إلا أن خلف ذلك التناقض، توجد حقيقة أساسية بشأن الدكتاتورية؛ إذ إن غياب الإجراء القانوني والمنظم لإزاحة الدكتاتور من السلطة يجعله غير آمن نسبياً في هذا الموضوع؛ لذا فعلى الأسس الرشيدة الكاملة، تكونُ خصال تلك الشخصية الدكتاتورية هي جنون العظمة.

#### ٤ - خاتمة

تأتى معضلة الدكتاتور من حقيقة أن استخدام سلطته لتهديد الناس يمكن أن يزيد من عدم أمانه في منصبه. ومع ازدياد تهديد الناس، يصبح الناس أكثر خوفاً من الجهر بالقول أو فعل أي شيء قد لا يسر الحاكم. والنتيجة: أنه كلما قلَّت معرفة الدكتاتور بما يفكر فيه الناس أو يخططون له، ازداد السبب في خوفه من الناس. وعلى الجانب الآخر؛ إذا أمكن لأتباعه إقناعه بدعمهم له؛ حينئذ لن يكون هناك داعٍ للخوف منهم، بناءً عليه ليس عليهم الخوف منه. وتعبيراً عن ذلك في ضوء نظرية الاختيار الرشيد؛ فإن الدكتاتور وأتباعه تنشأ لديهم مشكلة المصادقية "كإشارة" بالدعم أو الثقة فيما بينهما. وقد ناقش المؤلف عددًا من الأساليب عن السبب في أهمية تلك المشكلة لأتباع الدكتاتور، ويرجع أحد الأسباب إلى حقيقة أن عدم أمان الدكتاتور ينتج عنه قمع جائر (ستالين هو النموذج الكلاسيكي الحديث).

إن إحدى وجهات النظر، هي أن المعضلة ببساطة حالة متطرفة من المشكلة العامة لبناء أو تراكم الثقة بين طرفين عندما تكون ممتلكاتهم غير متساوية تمامًا في الثروة، أو الجمال، أو الشهرة - (على سبيل المثال فإن إحدى النساء التي ربحت ورقة يانصيب أعلنت بعد ذلك من خلال التلفزيون أنها من الآن فصاعدًا ستكون أكثر ارتباطاً بأصدقائها الذين هم معها الآن أي إنها وقد أصبحت ثرية الآن فإنها لا يمكن أن تتلقى عروض الصداقة ممن لا

يكونون أثرياء إلا بالترحيب والشك) وكذلك السلطة. ومن وجهة نظر أخرى، فالمعضلة توجد حينما تكون هناك مكاسب من عمليات التبادل؛ ولكن عندما لا تُوفى الوعود والالتزامات، وتحدث تلك المشكلة في كثير من المواقف في علاقات السياسيات الديمقراطية، وفي داخل المؤسسات، والبيروقراطية الحكومية، وفي العائلات، وحتى في كثير من الأسواق. والحل العام لتلك المشكلة، يكمن في "الإنفاق الزائد" أو استخدام علاوة سعرية لتحفيز قيمة الولاء أو الثقة. وقد شرح الكاتب كيف أن الحل يؤتى ثماره في حالة سوق العمالة "وسوق" أصوات الناخبين (السياسات الديمقراطية). عندئذ، نظر الكاتب إلى بعض الأساليب التي حل بها السلطويون تلك المشكلة، ومن بينهم ستالين والإمبراطور الروماني أوجستس وموبوتو (زائير) واقترح أن كل تلك الحلول يمكن تجميعها في نوعين: القمع والولاء.

# الجزء الثاني

## توازن القمع السياسي

- ١- الباب الثالث: القمع الناعم والقمع الشمولي..
- ٢- الباب الرابع: الطغيان والديمقراطية (الدولية الحانية).
- ٣- الباب الخامس: نحو نموذج للدكتاتورية أكثر عمومية.



## الباب الثالث

### دكتاتورية القمع الناعم والدكتاتورية الشمولية

#### The Tinpot and the Totalitarian

#### ١ - مقدمة

كانت إحدى الدراسات المعاصرة الأكثر استفزازاً، والأكثر جدلية عن الدكتاتورية، تلك الدراسة التي قامت بها جين كيركباتريك (١٩٨٢) (\*) في كتابها "الدكتاتورية والمعايير المزدوجة". وكان جوهر الجدل الذي قدمته، هو ما ذُكر من قبل في الباب الأول، وهو أنه يوجد نوعان من الدكتاتوريات: النوع الأول - يشار إليه عامة بالدكتاتورية "الشمولية"، ويتصف بالتدخل الحكومي الهائل في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، وهو تدخل تحفزه أهداف طويلاً من نوع أو آخر وتمثله الدكتاتوريات الشيوعية والنازية الألمانية، ومن المحتمل أيضاً نظام إيران في الوقت المعاصر. والنوع الثاني - هو ما تسميه كيركباتريك، متبعة كارل فريدريك وزينجيو برزنسكي (١٩٦٥)، "بالاستبداد أو الأوتوقراطيات التقليدية"، والتي يسميها الكاتب "دكتاتوريات القمع الناعم"، وفيها لا تتدخل الحكومة الحاكمة كثيراً في حياة الناس، وتقوم بقمعهم - فقط - إلى أنى حد يكون ضرورياً لبقائها في الحكم، وتستخدم مكافأتها الناشئة من احتكار القوة السياسية، في تعظيم الثروة والاستهلاك الشخصي، وتشمل الأمثلة على ذلك: أنستازيو سموزا (نيكاراجوا)، وشاه إيران، وفرديناند ماركوس (الفلبين)، والجنرال نورييجا

(\*) بعض من تلك المواد في هذا الفصل ظهرت أصلاً في رونالد وينتروب (١٩٩٠).

(بنما). وباختصار، ففي نموذج كيركباتريك الأداة الرئيسية التي يستخدمها الدكتاتور لكي يبقى في الحكم هي جهاز القمع. وتختلف الدكتاتوريات الشمولية عن القمع الناعم، أساساً في مستويات القمع الخاصة بكل منها.

وربما كان من المدهش في ضوء الجدل المتولد من هذه الأفكار، ملاحظة أنه لم يبذل سوى القليل جداً من الجهد للإجابة على هذا السؤال البسيط " ما القدر من السلوك الفعلي للدكتاتور الذي يمكن شرحه بهذا النوع من النموذج؟ " فمثلاً: رُغم أن جميع الدكتاتوريات تكون قمعية؛ فإن مستوى أعمال القمع لا يبدو أنه ثابت في أي نظام معين، سواء أكان شمولياً أو قمعياً ناعماً؛ ففي الاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الشرقية مثلاً، كانت تبدو من حين لآخر فترات من التساهل مثل التي حدثت في الاتحاد السوفيتي أثناء فترة حكم خروشوف وبعد ذلك في عهد جورباشوف.

وفي أمريكا اللاتينية، كان هناك بعث جديد للسلطوية في السبعينيات (انظر كولبير ١٩٧٩) وقد انقلب هذا الاتجاه في الثمانينيات، وسادت فترة من الديمقراطية، والتي مازالت قائمة حتى كتابة هذا الكتاب (١٩٩٧) فكيف يمكن تفسير هذه التغيرات؟

وهناك سؤال ثانٍ: يتعلق بسلوك الدكتاتوريات "العسكرية" (وهي شكل شائع جداً في العالم الحديث). وإذا كان القسر أو القمع هو الأداة الأساسية في الحكم الدكتاتوري بصفة عامة؛ فإن المرء سيتوقع أن تكون للحكومات العسكرية ميزة نسبية هنا؛ فالدكتاتوريات - العسكرية ينبغي أن تكون من بين أنجح الدكتاتوريات - بمعنى أنها ستكون مستقرة وذات حياة أطول؛ ولكنها بدلاً من ذلك نجد العكس تماماً. فالأنظمة العسكرية تميل إلى أن تكون حياتها أقصر نسبياً وغير مستقرة. (والذي يمكن أكثر خزيًا)، أنهم غالبًا ما يسلمون السلطة إلى حكومة مدنية قبل أقل من خمس سنوات في الحكم (نوردلنجر، ١٩٧٧، ص ١٣٩ و بالدام، ١٩٨٧). فما الذي يفسر عدم الاستقرار للأنظمة



العسكرية، ولماذا تتخلى أحياناً الحكومات العسكرية طواعية عن السلطة وتسلمها للمدنيين؟

ثالثاً - دعنا نناقش الأنظمة الدكتاتورية الشمولية؛ رُغم من أن لدينا قليلاً من الدلائل المباشرة عن شعبية هذه الأنظمة في شكل استفتاءات للرأي polls، أو نتائج انتخابية، فإن لدينا فعلاً بعض المعلومات عنها. فمثلاً نحن نعرف أنه بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت نسبة كبيرة من الشعب الألماني ما زالت تؤيد هتلر (انظر نتائج استفتاءات الرأي العديدة في لارسين، وهاجفتيت، وميكولوبيست ١٩٨٠). والمعروف جيداً أيضاً بين الباحثين في النظم الاقتصادية المقارنة: أن السجل الاقتصادي للنظم الشيوعية، على الأقل مقياساً بمعدلات النمو الاقتصادي على مدى فترات زمنية طويلة - كان جيداً بدرجة كبيرة (أوفر، ١٩٨٧). وقد تراجع الأداء الاقتصادي في السبعينيات، وبدرجة كبيرة ملحوظة في الثمانينيات؛ ولكن الأداء الاقتصادي للأنظمة الشيوعية الذي قيسَ وقورين باقتصاد الدول الرأسمالية، من العشرينيات إلى السبعينيات، كان منسجماً جداً معها. كما كان الأداء في الصين الشيوعية في الثمانينيات والتسعينيات، مقياساً بمعدلات النمو مدهشاً (بيركنز، ١٩٩٤). وأحد التفسيرات التقليدية للفرات الشعبية الظاهرة أو ديناميكيات الأنظمة الشمولية - هو أن الناس في هذه المجتمعات غُسلت عقولهم من قبل الحكومة. فالقمع لا يُنفذ فقط ضد الأفعال، ولكن أيضاً ضد الأفكار؛ وتعريف كيركباتريك (١٩٨٢) للحكومة الدكتاتورية الشمولية، هو "الحكومة المستعدة لاستخدام القوة القسرية للحكومة لتحويل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والمعتقدات والقيم والتهيئة النفسية" (ص ١٠١). "فالأيديولوجية الشمولية" هي أول أيديولوجية لـ (فردريك - و- بريزنسكي، ١٩٦٥) بتكون من ست خواص للحكومة الشمولية. وقد وضع جوزدون تالوك (١٩٨٧) جدلاً ليبين أن البشر على "الاستعداد لتلقى التلقين" (ص ٩٤)، وسيقبلون أى نظام

حكومى يكون فى السلطة لبعض الوقت؛ على الرغم من أنه لا يعطى لهذا العامل أهمية كبيرة فى تفسير طول بقاء الدكتاتورىة.

وأحد المشكلات الواضحة لهذه التفسيرات، أنه عند النظر إليها من وجهة نظر معاصرة، هى أنه إذا كانت الدعاية الشمولية ناجحة فى الماضى، فما الذى يشرح فشلها الذريع فى الفترة ١٩٨٩-١٩٩١ فى أوربا الشرقية، ثم فى الاتحاد السوفيتى؟ لكن المشكلة الأكثر عمومية مع الأيديولوجيا كمتغير تفسيرى، هو ببساطة أننا لا نفهمها جيداً، وبناءً عليه فإن فريدريك وبرزنسكى بعد أن أعطوا الأيديولوجيا مكانة فخرية فى تفسيرهم لأعمال الدكتاتورىة الشمولية، فهما يوضحان - أيضاً- أن شعوب تلك المجتمعات قد ترسخ لديهم عدم الثقة فيما قيل لهم؛ ولكن إذا لم يتم تصديق الأيديولوجية فما الوظيفة التى تقدمها؟ وبعد أن وضعت كيركباتريك (١٩٨٢) تركيزاً أعظم على أهمية التلقين الأيديولوجى لتوضح بقاء الحكومات الدكتاتورىة الشمولية - انتهت إلى السؤال الأساسى، فكتبت تقول: " هل استطاع القادة الدكتاتوريون إصلاح الوعى البشرى؟ هل استطاعوا تعليم المواطنين السوفيت أن يختاروا بحرية وأن يتصرفون وفقاً لأنماط الثقافة السوفيتية إذا ما أزيحت قيود القهر؟ الإجابة بالطبع هى أننا لا نعرف." (ص ١٢٣)

وبعد انهيار الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية، يبدو أننا مازلنا لا نعرف الإجابة عن هذا السؤال، وهى أنه " لا " .

فى هذا الكتاب، لم يفترض المؤلف أن الدكتاتوريات - وحتى الشمولية منها - يمكن أن تأسر روح الرجال والنساء؛ ومع ذلك، فقد تحصل على المساندة الولائية لها، والتى هى أمر يختلف تماماً والذى يقع كلية فى مجال الاختيار الرشيد؛ لذا يمكن للدكتاتور استخدام أداتين - القمع والولاء - لكى يمارس السلطة على الشعب. والفصل الثانى من هذا الباب، يبين مستويات التوازن للقمع والولاء لدى دكتاتور القمع الناعم، وهو الشخص

الذى يحتفظ بأقل قدر من القوة الضرورية لبقائه فى الحكم وينعم بثمار سلطته. ويُستخدَم هذا النموذج- إذن- لتناول أمرين: أولاً- العلاقة بين الأداء الاقتصادى والقمع السياسى، وثانياً- عدم استقرار الدكتاتورىة العسكرية.

والفصل الثالث- يُوسَع النموذج إلى الأنظمة الدكتاتورىة الشمولىة ويعنى الأنظمة التى تعظم السلطة وتنمى الربط بين الأداء الاقتصادى والقمع السياسى لهذا النوع من الأنظمة. وممّا يثير الدهشة، أن التحسن فى الأداء الاقتصادى يميل إلى خفض مستوى القمع السياسى فى نظام القمع الناعم؛ ولكنه يرفع مستواه فى النظام الشمولى. وأخيراً؛ فإن الفصل الرابع يتطرق إلى النتائج السياسىة، والتى منها أنه ينبغى على الحكومات الديمقراطىة أن تستخلص السياسات الواجب اتباعها تجاه الدكتاتورىات، مفترضة أن الهدف هو ببساطة تشجيع التطور نحو حرية أكثر فى تلك الدول (مع تجاهل الاعتبارات الاستراتيجىة المحتمل).

## ٢- نموذج نظام دكتاتورىة القمع الناعم

٢- أ: مستويات التوازن للولاء والقمع

### Equilibrium levels of Loyalty and Repression

فىما يتعلّق بهذه النقطة طرح الكاتب: أن الدكتاتورىين عادة ما يستخدمون أداتين للبناء والحفاظ على القوة السياسىة على الشعب فى ظل حكوماتهم. تشمل الأداة الأولى- القمع السياسى، بمعنى إزالة تهديد المعارضة لسياساتهم بجعلها خارجة عن القانون. واستخدام هذه الأداة يتطلب مواردَ تخصص لإنتاج تشريعات قمعىة، ولتعميم هذه القوانين، ومتابعة الطاعة لها، ومعاقبة منتهكها. وبذلك يستطيع الدكتاتورىون ربط أجزاء من الشعب معهم كمتساندين للولاء لهم من خلال ابتداء وتوزيع العطايا السياسىة.

والعطايا تتكلف موارد، وإضافة إلى ذلك، فهي تولد خسارة ثقيلة الوزن للاقتصاد، وبالطبع؛ فإن الإنفاق على القمع هو أيضًا خسارة ثقيلة الوزن.

والدكتاتور الذى يرغب البقاء فى السلطة يواجه - لذلك - مفاضلة بين هذين البديلين؛ إلا أن العلاقات المتداخلة بينهما تكون معقدة. والتعقيد الأساسى، هو أنه لما كان كل من الولاء والقمع يستفدان الموارد (وفى هذا الصدد، فهي "مدخلات" متبادلة فى خلق السلطة السياسية والمحافظة عليها)، ومستوياتها ليست مستقلة عن بعضها البعض، فمستوى القمع يؤثر على مؤن الولاء؛ ولكى تُصنّف العلاقات المتعددة بينهما؛ فقد أنشأ الكاتب نموذجًا بسيطًا من مستويات التوازن للقمع والولاء السياسى.

أولاً: افتراض أن العلاقة بين مدخلين: الولاء (L) والقمع (R) ونواتجها (السلطة  $\pi$ ) يمكن تمثيلها بدالة الإنتاج، حيث:

$$\pi = \pi(L, R) \dots\dots\dots (1)$$

ومن المفترض فى تلك الدالة أن تكون "جيدة السلوك". بمعنى أن:

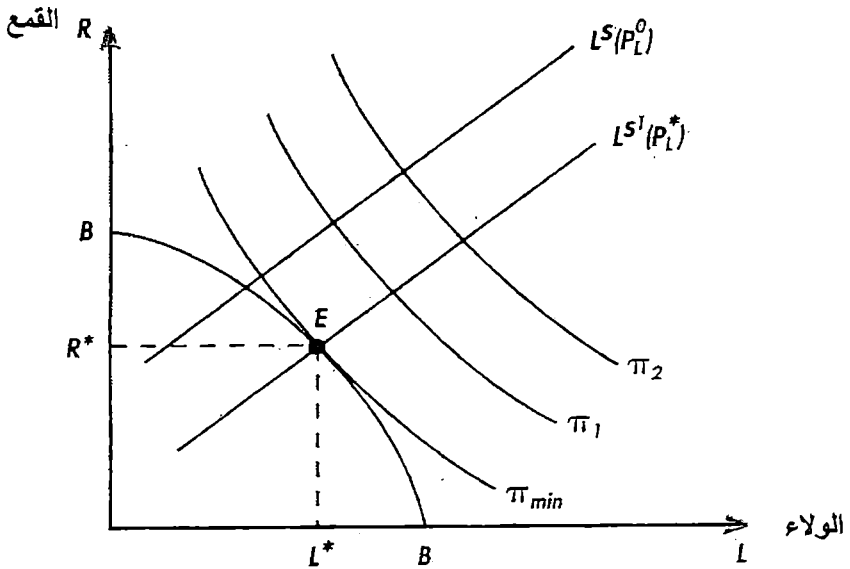
$$\pi_L, \pi_R > 0 \quad \text{و}$$

$$\pi_{LR} > 0, \pi_{LL}, \pi_{RR} < 0.$$

وهذه العلاقات تعنى أن الاستخدام المستمر لأى من هاتين الأدوات بمفردها، سيؤدى إلى الغلة المتناقصة فى إنتاج السلطة، وأن هناك أيضًا بعض التكامل بين القمع والولاء فى إنتاج السلطة السياسية، ويصور الشكل (٣-١) دالة الإنتاج فى شكل مجموعة من خطوط السلطة المتشابهة isopower lines ( $\pi_i$ )، والتي تثل فيها الخطوط الأعلى على وجود سلطة أعلى.

ثانيًا: افتراض أن كمية الولاء المتاحة للدكتاتور - هى مثل أى سلعة رأسمالية، تكون ثابتة على المدى القصير؛ ولكنها قابلة للتغيير على المدى الطويل.

شكل (٣ - ١) مستويات التوازن للقمع والولاء تحت حكم دكتاتور القمع الناعم



وعلى الجانب الآخر، يكون مستوى القمع متغيراً في المدى القصير وأيضاً في المدى الطويل.

ثالثاً: التمييز بين نوعين من الدكتاتوريات: الدكتاتور الشمولى ودكتاتور القمع الناعم. وتستخدم الدكتاتورىة الشمولية أدوات التحكم الجماعى لتعظيم قوة سيطرتها على الشعب الواقع تحت سيادتها، ويعتقد الكاتب أن هذه الوظيفة المستهدفة تتمشى مع خصائص الدكتاتورىة الشمولية الواردة فى حنا أرندت (١٩٧٣/١٩٥١) وفريدريك و برزنسكى (١٩٦٥) أو فريديريك هايك (١٩٤٤)\*. ومن ناحية أخرى؛ فإن دالة الهدف لدكتاتور القمع الناعم هو تقليل تكلفة الموارد للبقاء فى الحكم. وفى الشكل (٣-١)

(\* انظر- بصفة خاصة - Arendt (ص ٣٢٠)، والمناقشة فى R.Burrows (١٩٦٨).

لا يسعى هذا الدكتاتور إلى الحصول على سلطة أعلى على الشعب تزيد على تلك المتمثلة في خط القوة المتشابه ( $\pi_{\min}$ ) وعند أى مستوى أقل من السلطة يكون العزل هو مصير هذا الدكتاتور، وفي حالة حصوله على موارد أكثر من المتطلب الحصول عليها ( $\pi = \pi_{\min}$ ) (ستناقش القيود على الموارد فيما بعد) فهو لا ينفقها على القمع أو الولاء؛ ولكن على استهلاكه الشخصي أو استهلاك عائلته. ولما كان دكتاتورات القمع الناعم يبقون دائماً عند  $\pi_{\min}$  (ما داموا في السلطة) فيتبع ذلك في الحال وجود علاقة عكسية بين كمية L و R المطلوبة لهذا الدكتاتور؛ إذ إن زيادة في R ينتج عنها هبوط في مستوى L المطلوبة.

والآن، سنقوم بمناقشة عرض الولاء لدكتاتور القمع الناعم. يفترض الكاتب أنه رغم من أن الدكتاتور قد يكون له احتكار على المكتب السياسي الرسمي؛ فلا يحتكر السلطة السياسية في البلاد؛ ولكن بدلاً من ذلك يواجه معارضة في شكل بدائل كامنة للحكومة. وقد ينشأ المواطنون وجماعات المصالح (ربما سراً) روابط مع قادة المعارضة الكامنة. بمعنى آخر قد يكون لمثل هؤلاء الدكتاتوريات احتكار لقوى سياسية قانونية؛ ولكن ليس لديهم احتكار للولاء السياسي.. ماذا يحدث لعرض الولاء لهذا الدكتاتور إذا ازداد مستوى القمع السياسي؟ لكي نحلل التجاوب التقليدي للمواطن، يقول الكاتب في إطار العمل يكون الولاء للحكومة أو لقادة المعارضة هو أصل رأسمالي ثابت يتراكم لكي تسهل التبادلات السياسية. وقد يُنظر إلى كل مواطن على أنه يحمل "محفظة" متراكمة مٌبلى من تلك الأصول، وأضعين في الاعتبار المعدلات المتوقعة للعائد ومخاطرها. وكما هو موضح في النظرية المعيارية لاختيار المحفظة (انظر لعرض أرو ١٩٧١) فإن التغير في مدى المخاطرة أو معدل العائد لأي من هذه الأصول، سيجعل المستثمر يغير من محفظته المرغوب فيها. وهذا التغير قد يتفسخ إلى دخل عادي أو تأثيرات إحلائية،

بمعنى أن المواطنين أو جماعات المصالح الذين يجادلون ضد الحكومة، ويتظاهرون ضدها.. إلخ يقدمون بالضرورة ولاءهم لشخص ما يرغب في تقديم سياسة بديلة، والزيادة في القمع تؤثر على المخاطر المرتبطة بتراكم هذه الأصول وأيضًا في العائد عليها.

وازدیاد عمليات القمع، قد يأخذ شكل زيادة في نطاق نواحي النشاط المحظورة أو في مستوى مراقبة نواحي النشاط الممنوعة، أو في حجم العقوبات المفروضة على هؤلاء الذين يقبض عليهم للمشاركة في هذه النواحي من النشاط، ومهما كان الشكل الذي تتخذه؛ فإن مخاطر عدم الولاء بين المواطنين تتزايد، وينعدم المعدل المتوقع للعائد. ومن وجهة نظر المواطنين وجماعات المصالح؛ فإن نواحي الجذب للتعامل مع المعارضة تتناقص؛ بينما تزداد نواحي الجذب النسبية للتبادل مع الدكتاتور أو ممثليه. وتتضمن آثار الإحلال أن ولاء المواطن العادي - ومن ثم مجموع عرض الولاء للدكتاتور، سوف يرتبط إيجابيًا مع مستوى عمليات القمع؛ إلا أنه يوجد تأثير الدخل الذي يعمل في الاتجاه المعاكس. فالزيادة في عمليات القمع إما أن تزيد احتمال أن يكون الفرد هو ضحية العقاب أو أنها تزيد من حجم العقاب الموقع، حتى ولو كان الفرد في معظم الأحيان ذا ولاء للسلطة. وتقل تلك الحقيقة من ثروة الفرد، ما دامت الاستثمارات في الولاء السياسي هي سلعة عادية، فهي تخفض الاستثمار في الولاء السياسي بالنسبة للنظم الحاكمة (وأيضًا للمعارضة). وعند مستويات قمع منخفضة، سيكون هذا التأثير ضئيلاً لمعظم الأفراد. فمثلاً إذا ما وُجّهت عمليات القمع مباشرةً وأساساً لخصوم معارضة واضحة للنظام - كما كان الحال في السنوات الأولى للنازية الألمانية - (مثلاً إلى اليهود)؛ فإن ولاء هذه الجماعة من الواضح أنها ستخفض؛ ولكن الأفراد الذين لا يندرجون في هذه الجماعة، قد يفترضون بعقلانية أنهم لن يكونوا ضحايا للسياسة القمعية لهذا النظام. وبناءً عليه، فما دام مستوى عمليات القمع منخفضاً نسبياً، كان يبدو أنه من المعقول

افتراض أن المؤثرات البديلة تسود على تأثير الدخل لمعظم المواطنين؛ فإذا كان ذلك هو الحال؛ فإن مجموع موارد الولاء السياسى سيرتبط إيجابياً بمستوى عمليات القمع، كما صُوِّرَ بالمنحنيين  $L^s$  فى الشكل (٣ - ١).

ويعتمد أيضاً منحنى عرض الولاء للدكتاتور، على متغيرات أخرى خلاف مستوى عمليات القمع. وفى هذا الإطار؛ فإن المواطنين وجماعات المصالح يعرضون الولاء لأنهم يتوقعون أن يحصلوا بدورهم على نصيب ما من مكاسب المبادلة السياسية. ويمكن تمثيل هذا العائد أو العطايا للمعارضين كثمن للوحدة المتلقاة من الولاء ( $P_L$ )، والتمييز بين الثمن الذى يُحصَل عليه والثمن المدفوع سيناقش بعد قليل. ويفترض الكاتب أن منحنى عرض الولاء يرتبط إيجابياً بهذا السعر؛ ففى الشكل (٣ - ١) فإن الزيادة فى  $P_L$  من  $P_L^0$  إلى  $P_L^*$  تؤدي إلى انتقال منحنى العرض إلى اليمين.

وأخيراً؛ فإن عرض الولاء يعتمد أيضاً على الأداء الاقتصادى للنظام (economic performance (PE). وعلى سبيل المثال يفترض أن الأداء الاقتصادى كان أفضل مما كان متوقعاً، عندئذ فالقيمة لجزء معطى من العطايا مقابل الصفقات ستميل إلى الصعود، وسيقود عرض الولاء؛ ولهذه الأسباب؛ فإن عرض دالة الولاء يمكن كتابته كالاتى:

$$L^s = L^s (R, P_L, PE) \dots \dots \dots (2)$$

حيث:

$$\frac{\partial L^s}{\partial R} > 0, \quad \frac{\partial L^s}{\partial P_L} > 0, \quad \frac{\partial L^s}{\partial PE} > 0.$$

ويمكن إكمال هذا النموذج بتقديم تكلفة المورد رسمياً إلى دكتاتور القمع والولاء. والتكلفة لكل وحدة من القمع  $P_R$ ، هى تكلفة الحصول على القوة البشرية والمعدات الرأسمالية للبوليس، والسجون، والنظام القضائى. ويبدو معقولاً افتراض أن تلك التكلفة لكل وحدة، ليست تحت سيطرة دكتاتور



القمع الناعم؛ رغم أن بعض الدكتاتوريات قد تكون لديهم قدرة على إنتاج طرق قمع أكثر كفاءة عن أخرى، كما سيُنَاقَش قريباً؛ لذلك سيُفترض أنها ثابتة أى مثلاً  $(P_R = P_R)$ .

وتكلفة الابتداع والحفاظ على الولاء بالنسبة للدكتاتور  $(P_L)$  تشمل تكلفة وابتداع وتوزيع ريع الاحتكار الناشئ من بناء السدود والكبارى، ومن تقديم مزايا للمواطنين وهكذا.. وابتداع الولاء عملية باعثة؛ لأنها تشمل بالضرورة خلق اعتقاد لدى المواطنين بأن الدكتاتور يمكن الاعتماد عليه فى رعاية مصالحهم؛ لذا تشمل التكلفة المتضمنة تكاليف التواصل إضافة إلى التكلفة الواقعية للمشروعات الضخمة، مثل: السدود والكبارى. يتبع ذلك أن سعر الطلب وهو الثمن المدفوع لكل وحدة من رأسمال الولاء بواسطة الدكتاتور  $(P_L^D)$  يختلف عن سعر العرض، وهو السعر الذى يتلقاه مقدمو الولاء  $(P_L^S)$ ، لأن السعر الأول يشمل كل التكاليف التى يتحملها الدكتاتور لخلق الولاء والحفاظ عليه؛ بينما يشمل الأخير الجزء الفعلى فقط الذى يتلقاه مقدمو الولاء. وعادةً فإن السعرين سيتحركان معاً، ولكن على سبيل المثال: فإن الزيادة فى كفاءة إنتاج الولاء تتضمن  $(P_L^D)$  بانخفاض كثير؛ وليس بالضرورة  $(P_L^S)$  أكثر انخفاضاً، وبصرف النظر عن التغيرات الخارجية، يفترض الكاتب أن النسبة  $(P_L^D/P_L^S)$  ثابتة. يتبع ذلك أن الرموز الملحقة S أو D ستستبعد لتبسيط الترقيم ما دامت لم تكن مُتطلبية؛ ولكى نعرض دالة نفقات الدكتاتور، فمن الملائم أن نعيد كتابة المعادلة (2) باستخدام  $P_L$  بدلاً من L كمتغير تابع، بمعنى آخر:

$$P_L = P_L (L, R, PE) \dots\dots\dots (2')$$

حيث:

$$\frac{\partial P_L}{\partial L} > 0, \quad \frac{\partial P_L}{\partial R} < 0, \quad \frac{\partial P_L}{\partial PE} < 0.$$

عندئذ دالة نفقات الدكاتور، تكون ببساطة كما يلي:

$$B = P_R R + P_L (L, R, PE) L \dots\dots\dots (3)$$

والمعادلة (3) التي تتضمن علاقة عرض الولاء للمعادلة (2) يعرضها خط الميزانية المحدب BB في الشكل (3 - 1). والمتغير B لا يمثل الميزانية الإجمالية للحكومة؛ لأنها لا تشمل أى موارد أُنفقت على الاستهلاك الشخصى للدكاتور؛ ولكن B تمثل تكاليف الموارد للدكاتور حتى يبقى فى السلطة، ولا يتقيد الدكاتورات بأى مستوى معين من B؛ لأنه على الأقل إلى حد ما تمكنهم سلطاتهم من زيادة الموارد الموجودة تحت سيطرتهم من خلال زيادة الضرائب أو الاقتراح، أى ببساطة المصادرة (رغم أن هذه الأساليب قد تكون لها تأثيرات ضارة على الاقتصاد، وبالتالي وعلى احتمالات الاستهلاك المستقبلى للدكاتور). وهناك طريقة بسيطة لتقديم الميزانية الإجمالية للدكاتور ستناقش بعد قليل. أما الآن فإن المؤلف يشير ببساطة إلى أن الموارد التي تُنق على R أو L للإبقاء على استحواد السلطة، تُستبعد من الاستهلاك الشخصى لدكاتور القمع الناعم. ولهذا السبب يناضل الدكاتور لتقليل تكاليف الموارد اللازمة للبقاء فى السلطة. وبناءً على هذا سيكون حساسًا لـ  $(P_L/P_R)$  وهى التكلفة النسبية لكل وحدة من R و L.

ومشكلة دكاتور القمع الناعم، هى تقليل تكاليف الموارد للبقاء فى السلطة، بمعنى أن يخفض من المعادلة (3) المرتبطة ب (1) كما فيما يلي:

$$\text{Min } V = P_R R + P_L (L, R, PE) L + \lambda [\pi_{\min} - \pi (L, R)] \dots\dots\dots (4)$$

وذلك فيما يتعلق بالاختيار R و L (يفترض فى PE أن يكون متغيرًا خارجيًا فى الوقت الحاضر، أى  $(PE = PE)$ ، وذلك ينتج عنه:

$$\frac{\partial V}{\partial L} = \frac{\partial P_L}{\partial L} L + P_L \cdot \lambda \frac{\partial \pi}{\partial L} = 0. \dots\dots\dots (5)$$

$$\frac{\partial V}{\partial R} = \frac{\partial P_L}{\partial R} L + P_R - \lambda \frac{\partial \pi}{\partial R} = 0, \dots\dots\dots (6)$$

واللذان يمكن توحيدهما للحصول على التعبير المألوف.

وباتحاد (5)، (6) ينتج الآتى:

$$\frac{\pi_L}{\pi_R} = \frac{P_L + LP_{LL}}{P_R + LP_{LR}} \dots\dots\dots (7)$$

حيث:

$$\pi_L = \frac{\partial \pi}{\partial L}, \quad \pi_R = \frac{\partial \pi}{\partial R}, \quad P_{LL} = \frac{\partial P_L}{\partial L}, \quad P_{LR} = \frac{\partial P_L}{\partial R}$$

والمعادلة (6) تشبه الحالة العادية لتقليل التكلفة، فيما عدا أن التكلفة الحدية للقمع ( $P_R + LP_{LR}$ ) تكون أقل من ثمنها؛ لأن الزيادة فى  $R$  تسمح للدكتاتور بأن يحصل على الولاء عند سعر منخفض ( $\frac{\partial P_L}{\partial R} < 0$ ).

وتوازن المدى الطويل، الذى وُصِفَ بالمعادلة (6) يتمثل فى النقطة  $E$  فى الشكل (3-1)، وهى فريدة فى نوعها إذا ما سلكت دالة الإنتاج سلوكاً جيداً، وإذا ما كان خط الميزانية محدباً. وعرض دالة الولاء ذات الانحدار إلى أعلى، لا يشكل أى قيد إضافى (أى يجب أن تمر خلال النقطة  $E$ )؛ لأن تلك العلاقة مشمولة فى القيود على الموازنة. وفائدتها الأساسية ستوضح لاحقاً عندما نتحول إلى الحالة الساكنة المقارنة فى (القسم 3B).

ويمكن وصف حالة خاصة مثيرة من هذا النموذج العام؛ إذا ما افترضنا أن الموازنة الإجمالية لدكتاتور القمع الناعم (وهى الموازنة التى تشمل الموارد الحكومية التى حُوِّلت إلى استخداماته الشخصية، إما فى شكل استهلاك شخصى أو لإيداعها فى حسابات فى بنوك سويسرا) تنشأ فقط من فرض ضريبة دخل تتناسب مع تعظيم الإيراد، ووفقاً لـ ج. برنان - و- ج. بوكاتان (1980)

فلندع  $t =$  معدل الضريبة،  $Y_0 =$  الدخل المبدئي (قبل الضريبة). والضريبة تقلل من جهد العمل، وبالتالي الدخل بـ  $\eta$  (مرونة الدخل بالنسبة لمعدل الضريبة)، ويكون الإيراد الضريبي عندئذ  $[tY_0(1 - \eta t)]$ . وإذا تم أيضاً افتراض أن معدل نمو الدخل المُنَاح للسكان ( $\dot{Y}_D$ ) هو مقارب جيد لـ  $PE$  (الأداء الاقتصادي للدكتاتور)<sup>(\*)</sup> عندئذ يمكن وصف دكتاتور القمع الناعم كمُعظم للأرباح؛ أى الفرق بين الإيراد الكلى والتكلفة الكلية للبقاء فى السلطة، كما فى لمعادلة (8):

$$\text{MAX } Z = tY_0(1 - \eta t) - \bar{P}_R R - P_L(R, L, \dot{Y}_D)L + \lambda [\pi_0 - \pi(L, R)] \dots (8)$$

حيث:

$$(\dot{Y}_D) \equiv 1 - t)Y_0(1 - \eta t) \quad \text{معدل النمو لـ}$$

وبتعميم (8) بالنسبة لـ  $t$  و  $R$  و  $L$  ينتج عنها نفس حالات التفاضل الأول لـ  $R$  و  $L$  اللتين وُصِفَا فى المعادلات (5) و (6) [أو (7)] وهى تنتج تلك الحالة الأخرى لـ  $t$ :

$$\frac{\partial Z}{\partial t} = Y_0(1 - 2\eta t) - \frac{\partial P_L}{\partial t} L = 0. \dots \dots \dots (9)$$

أو

$$Y_0(1 - 2\eta t) = \frac{\partial P_L}{\partial t} L \dots \dots \dots (9)'$$

$$\frac{\partial P_L}{\partial t} \equiv \frac{\partial P_L}{\partial \dot{Y}_D} \frac{\partial \dot{Y}_D}{\partial t} > 0. \quad \text{حيث:}$$

(\*) انظر الأدبيات عن دورة الأعمال السياسية؛ حيث ترتبط الشعبية السياسية لمؤشرات مختلفة للاقتصاد الكلى، مثل نمو الدخل المُنَاح للفرد. ويبحث تلك الأدبيات السينا (١٩٩٥)، وجيفرى بانكس وأريك هانوشيك (١٩٩٥).

والجانب الأيسر من المعادلة (9)؛ وهو  $(Y_0(1 - 2\eta t))$  يُسمى الإيراد الحدى من زيادة معدل الضريبة. أما الجانب الأيمن من نفس المعادلة وهو  $(\frac{\partial P_L}{\partial t} L)$ ، فيُسمى التكلفة الحدية التى تتصاعد؛ لأن الضرائب الأعلى تقلل الدعم السياسى أو الولاء، ويجب أن تُعوَّض بدفع سعر أعلى للولاء للحفاظ على  $L$  من الهبوط وتقليل  $\pi$  دون  $\pi_0$ .

ومن المعادلة (9)، نجد أن المعدل الأمثل للضريبة هو:

$$t^* = \frac{1}{2\eta} \left[ 1 - \frac{\frac{\partial P_L}{\partial t} L}{Y_0} \right] \quad (10)$$

ويختلف هذا عن معدل الضريبة الذى يؤدي إلى تعظيم الإيراد وفقاً لكل من برينان وبوكانان والذى ببساطة هو  $(t^* = \frac{1}{2}\eta)$ . ومعدل الضريبة "المعظم للربح" الموصوف فى المعادلة (9) يكون أكثر انخفاضاً عن هذا لأن  $(\frac{\partial P_L}{\partial t} > 0)$ .

والتحليل الحالى هو أكثر عمومية من تحليل برينان - و- بوكانان؛ لأنه يتضمن الاهتمام الذى يواجه أى دكتاتور بأن رفع معدل الضريبة يزيد من المعارضة ضد نظامه، ولا توجد مثل هذه المشكلة فى تحليلهما؛ حيث يُفترض أنه ليس لديه أى صعوبة فى البقاء فى السلطة وحتى عند معدلات الضرائب المُصادرة.

## ٢ - ب: تأثير الأداء الإقتصادي على سلوك دكتاتور القمع الناعم

### Effects of economic performance on the behavior of a tinpot

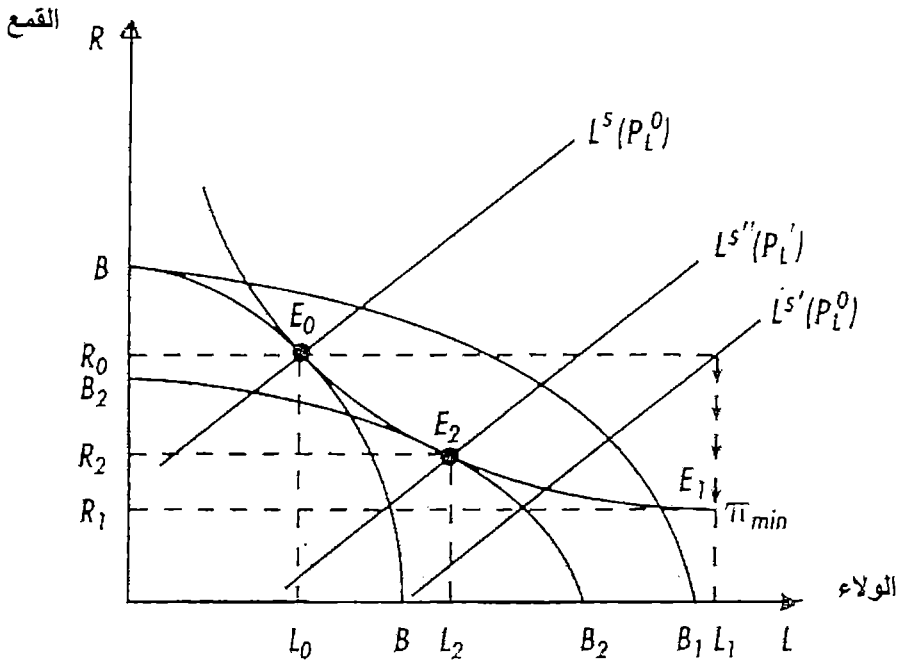
لكي نشرح عمل النموذج المذكور، سنفترض -أولاً- أن الأداء الإقتصادي يتحسن، وأن النظام قادرٌ على الادعاء بالفضل في هذا التطور، والتحليل واضح كما يعرضه رسم بياني بسيط. ففي الشكل (٣-٢) تمثل  $E_0$  التوازن المبدئي للنظام، التي عندها  $R$ ،  $L$ ،  $P_L$ ،  $R_0$ ،  $L_0$ ،  $P_L^0$  معطاة بواسطة  $R_0$ ،  $L_0$ ،  $P_L^0$ ، والتحسن في الأداء الإقتصادي ينقل منحني عرض الولاء إلى اليمين إلى  $L^s$ ، وفي المدى القصير يوجد الآن عرض زائد للولاء  $(L_1 - L_0)$ . وهنا تكون  $L_1$  و  $R_0$  الخاصة بالقمع غير ضرورية للبقاء في السلطة، وسوف يرخى الدكتاتور من  $R$  إلى  $R_1$  متضمناً توازناً جديداً على المدى القصير عند  $E_1$ ؛ إلا أنه في المدى الطويل؛ فإن العرض الزائد للولاء يتضمن أن الدكتاتور يمكنه السماح بتخفيض الثمن المدفوع للولاء  $P_L$  وهذا ينقل  $L^s$  جزئياً للخلف إلى  $L^s$ ، كما يغير أيضاً من انحدار خط الموازنة إلى  $BB_1$ ، وبما أن  $(P_L / P_R)$  تهبط فإن التوازن النهائي للمدى الطويل يجب أن يكون عند نقطة إلى اليمين من  $E_0$ ؛ فمثلاً عند  $E_2$  ( $B_2B_2$  الموازي لـ  $BB_1$ )؛ وذلك يعني زيادة في  $L$  إلى  $L_2$  وانخفاض في  $R$  إلى  $R_2$ . بمعنى آخر؛ فإنه في ظل نظام دكتاتور القمع الناعم فالتحسن في الأداء الإقتصادي ينتج من زيادة في الولاء وانخفاض في مستوى القمع السياسي.

ويلاحظ أنه إذا استمر الأداء الإقتصادي قوياً عبر فترة من الزمن؛ فإن مستوى القمع سيستمر في الهبوط، وفي النهاية يحتاج الدكتاتور إلى استخدام قليل من القمع للبقاء في السلطة، ويمكنه أيضاً أن يفوز في انتخابات حرة بدرجة معقولة.

على الجانب الآخر إذا افترضنا، أن هناك تدهورًا في الأداء الاقتصادي؛ فإن منحنى عرض الولاء سيتحرك إلى اليسار (من  $L^s$  إلى  $L^s'$ ) كما يُرى في الشكل (٣-٣)، فعند  $R_0$ ، يكون منحنى الولاء قد هبط إلى  $L_1$  وتكون  $R_0$  للقمع، و  $L_1$  للولاء غير كافية؛ لكي يظل الدكتاتور في السلطة (أي  $\pi < \pi_{min}$ )، والتجاوب الملائم للدكتاتور في المدى القصير هو أن يزيد من  $R$  إلى (على الأقل  $R_1$ ). بمعنى إحداث توازن جديد في المدى القصير عند  $E_1$ ، وهكذا فإن تجاوب المدى القصير للتغيرات في الأداء الاقتصادي لا تكون متناظرة asymmetric؛ فالتدهور في الأداء الاقتصادي يستدعي زيادة حادة في القمع؛ بينما التحسن فيه ينتج عنه فقط استرخاءً بدرجة أكثر صغرًا. [قارن  $(R_1 - R_0)$  في الشكل (٣-٣) بالنسبة إلى  $R_0 - R_1$  في الشكل (٣-٢)] وينشأ عدم التناظر من سببين، أولهما: أن الزيادة في القمع عند تراجع الأداء الاقتصادي تكون ضرورية للبقاء في السلطة؛ بينما يحفز الجشع انخفاضًا في  $R$  عند تحسن الأداء الاقتصادي، وثانيهما: أن المعدل الحدى المتناقض للإحلال بين  $R$ ،  $L$  يتضمن أن الحجم المطلق للزيادة في  $R$  المطلوب للبقاء في السلطة عندما يتراجع الأداء، يكون أكبر من حجم الانخفاض المحتمل عندما يتحسن الأداء الاقتصادي. ويسبب ذلك عدم التناظر؛ فإن الارتداد المقطعي cross - sectional regression بين بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي (مثل معدل نمو الدخل القومي المستخدم في دراسة بلسون (١٩٨٢)) وأيضًا دراسات أخرى، وبين مؤشر القمع، مثل: مؤشر دار الحريات المدنية freedom house لن يكشف بالضرورة عن العلاقة الحقيقية بين هذين المتغيرين.

شكل (٢-٣) التحسن في الأداء الاقتصادي

يخفض من القمع في نظام القمع الناعم



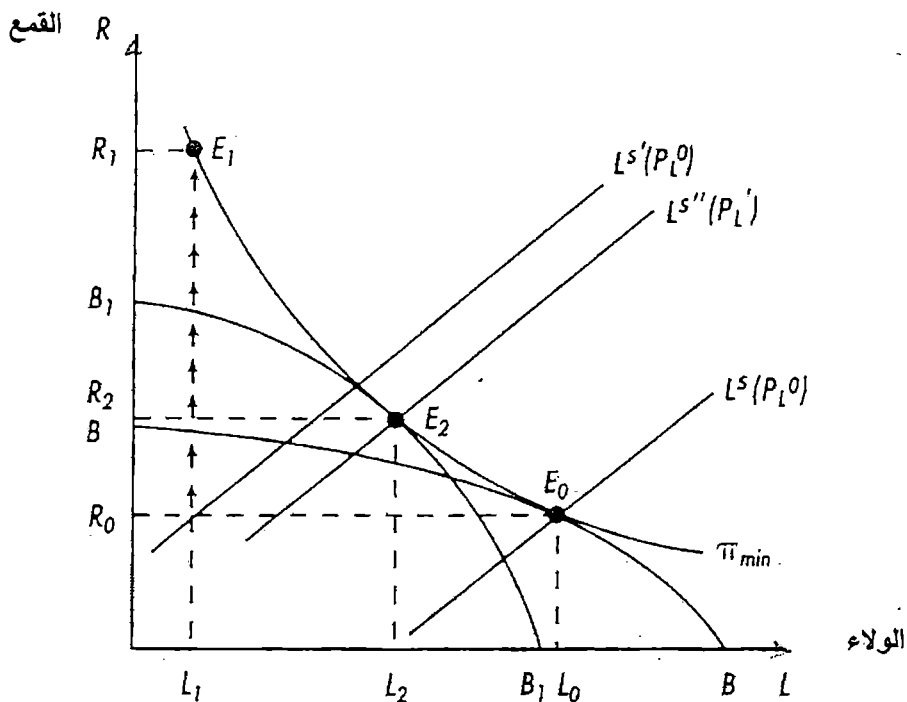


شكل (٣ - ٣) التراجع في الأداء الاقتصادي

يزيد من القمع في نظام القمع الناعم

[ لاحظ أن زيادة القمع في المدى القصير في هذا الشكل،  $(R_1 - R_0)$

يكون أكبر من النقصان  $(R_0 - R_1)$  في الشكل (٣ - ٢) ]



وبالطبع فإن الدكتاتوريات خاصة ذوى القمع الناعم منهم، ليسوا كاملين تماماً، وقد يرتكبوا أحياناً بعض الأخطاء، وإذا لم يرتكبوها عندئذ؛ وبافتراض أن لديهم سيطرة على موارد كافية للحصول على الحد الأدنى من الربح  $\pi_{min}$ ؛ فلن يتم خلعهم أبداً من السلطة. والخطأ الكلاسيكي لدكتاتور القمع الناعم هو تجاوبه لسوء الأحوال الاقتصادية بالعمل على استرخاء عمليات القمع بدلاً

من زيادتها (لأسباب معينة ستتضح فيما بعد. ويطلق الكاتب على ذلك خطأ من دكتاتور القمع الناعم الذى يلتبس عليه الأمر، بالدكتاتور الشمولى). فمثلاً هناك من الشواهد على أن شاه إيران قد تجاوب بهذه الطريقة بالنسبة لغليان الشارع الذى نتج جزئياً من التدهور الملحوظ فى الأحوال الاقتصادية بعد عام ١٩٧٦، وكانت النتيجة خلعته عن العرش (أرجوماندا ١٩٨٦).

وفى المدى الطويل فإن استمرار القمع عند  $R_1$  يكون مكلفاً (لأن  $R_1$  و  $L_1$  ليس حلاً لتقليل التكلفة) وغير ضرورى (لأنه عند  $R_1$  سيتم عرض الولاء إلى ما بعد  $L_0$ )، وبناءً عليه، يستطيع الدكتاتور أن يسمح لـ  $R$  بأن ينحرف إلى أسفل، بشرط أن تزداد  $P_L$  لإلغاء القصور فى  $L$  الذى قد يرتفع مرة أخرى إذا ما ارتدت  $R$  مرة أخرى إلى  $R_0$ . والصعود فى  $P_L$  من  $P_L^0$  إلى  $P_L^1$  ينقل  $L^s$  جزئياً إلى الخلف إلى  $L^s$ ، ويلوى قيود الموازنة فى الاتجاه المبين فى الشكل (٣-٣)؛ لكى يكون التوازن الجديد فى المدى الطويل عند  $B_2$ . ذلك يعنى (مقارنة بالتوازن المبدئى) هبوطاً فى  $L$  وزيادة فى  $R$ . وبمعنى آخر: فإن التدهور فى الأداء الاقتصادى لنظام دكتاتور القمع الناعم، ينتج عنه هبوط فى الولاء وزيادة فى القمع السياسى.

## ٢- ج: الأنظمة العسكرية: Military regimes

يمكن تمييز عدد مختلف من الأنظمة العسكرية، ويتوقف ذلك على درجة مشاركة القوى المدنية، وهنا يعتبر الكاتب أن النظام العسكرى هو أحد النظم الذى تستحوذ فيه مجموعة على السلطة من خلال انقلاب، والتي تكون فيه أعلى رتبة حكومية قد خدمت (أو مازالت تخدم) فى القوات المسلحة، والتي يعتمد فيها الحكام أساساً على تأييد ومساندة هيئة الضباط للاحتفاظ بالسلطة.

وكما ذُكر في تلك المقدمة، يوجد أمران ذوا أهمية خاصة فيما يتعلق بالأنظمة العسكرية، وهما:

١- لماذا تكون هذه الأنظمة غير مستقرة؟

٢- لماذا يقومون في كثيرٍ من الأحيان بتسليم السلطة طواعية إلى حكومات مدنية؟

للبدء في التحليل، سَيُفْتَرَضُ أنه بمقارنة النظام العسكـرى بالنظام المدني، أن هناك ميزة نسبية للنظام العسكـرى عند القمع وضرر نسبي في تراكم الولاء السياسي. ومن السهل فَهْم الافتراض بأن النظام العسكـرى ستكون له ميزة القمع. وعلى كل؛ فإن المهارة المركزية للنظام العسكـرى تكمن في العبارة الشهيرة لـ "لا سويل" وهي "إدارة العنف". وإضافة إلى ذلك؛ فقد ثار الجدل في كثير من الأحيان؛ أنه بمقارنة النظم العسكرية مع النظم المدنية؛ فإن الأولى يكون الأمر في غير مصلحتها عندما يصل الأمر إلى بناء قاعدة سياسية مدنية؛ لذا يقترح ستيفان (١٩٧١، ص ٢٦٣) أن "الحكومة العسكرية لا تسمح بسهولة بوجود مستوى عادي من الخلاف والنقاش المطلوب لبناء أو المحافظة على ائتلاف مع المدنيين". وقد نوّه أموس بيراميتز وفاليري بنيت (١٩٨٠) إلى أنه من الناحية التاريخية، أظهرت النظم العسكرية "عدم القدرة على السماح بالمشاركة السياسية" (ص ٢٠)، ويقترحان بأن هذا حقيقي؛ لأن مثل هذه النظم تميل إلى المساواة بين المشاركة الجماعية والاضطرابات السياسية، واحتمال حدوث العنف؛ لذا رغم عدم وجود دليل كَمِّي جُمع عن هذا الأمر؛ فإن الإجماع العام بين المراقبين لهذه النظم يتراءى كما افترضه إريك نورد لنجر (١٩٧٧): "أن القليل من النظم العسكرية قد حاولت بناء تكتلات شعبية، وعند تكوينها اتضح أنها هياكل غير مؤثرة؛ لأنه لم يسمح لها بالمشاركة الحقيقية." (ص ٥٨)

ومع افتراض، أن القيود على الموارد للنظام العسكرى أكثر عمقاً من النظام المدنى [ مثلاً نقارن BB مع  $B_2B_2$ ، فى الشكل (٣-٢) ]، والتوازن المبدئى للنظام العسكرى يكون عند نقطة مثل  $E_0$  فى الشكل (٣-٢) (مقارناً بـ  $E_2$  فى النظام المدنى)، وذلك يتضمن استخدام عمليات قمع أكثر  $R$ ، وولاءً سياسياً أقل  $L$  (مقارناً بالنظام المدنى). فما الذى يجعل النظام العسكرى غير مستقر؟ للإجابة عن هذا التساؤل على المرء أن يُمعن النظر فى الدوافع وراء تدخل العسكرين فى الحياة السياسية. ورغم كثرة الأسباب وتعمدها بدون شك فهى تتراوح من الاشمئزاز من سلوك الساسة المدنيين، والخوف من تولى الشيوعيين السلطة - إلى الرغبة فى استعادة النظام للحياة السياسية. ويوجد حافز واحد يبرز لبساطته وعموميته؛ ألا وهو الرغبة فى زيادة الموازنة العسكرية، ويوجد دليل جوهري لمساندة أهمية هذا الحافز؛ فقد صنّف روبرت بوتنام (١٩٦٧) عشرين دولة من أمريكا اللاتينية وفقاً لمدى التدخل العسكرى، ووجد ارتباطاً موجباً بين هذا المتغير والإنفاق الدفاعى كنسبة من إجمالى الناتج القومى GNP. كما صنّف فيليب شميتز (١٩٧١) بلاد أمريكا اللاتينية إلى ثلاث مجموعات وفقاً لمستوى التدخل العسكرى، ووجد أن مصروفات الحكومة المركزية المخصصة للإنفاق العسكرى تراوحت ما بين ٩ - ١٤ ٪، وبعد ذلك إلى ١٩ ٪ مع ازدياد مستوى التدخل العسكرى. وقد وجد نوردلنجر (١٩٧٧) أن الجزء من إجمالى الناتج القومى المخصص لنفقات الدفاع، كان - تقريباً - الضعف فى البلاد ذات هيئة ضباط البريتوريان (\*) عن تلك التى قبل فيها العسكرىون السيطرة على الحياة المدنية.

(\*) الحرس الإمبراطورى الرومانى. ويمكن القول بأنهم نوى الخطوة الخاصة (المترجم).

بمعنى آخر، وبطريقة مباشرة جدًا لشرح التدخل العسكرى فى السياسة؛ فالكااتب يعرض العسكريين كنموذج لمكتب تعظيم الموازنة، وملاحظة أن التدخل هو استراتيجية متاحة للعسكريين لزيادة موازنتهم فى البلاد ذات النظم السياسية الضعيفة. كما نوقشت فى مكان آخر (بريتون و ووينتروب ١٩٧٥، ١٩٨٢، ووينتروب ١٩٩٧)، وتحقيق تعظيم الموازنة هو مطلب محدد جدًا لدرجة أنه يمثل بطريقة مرضية أهداف معظم الأجهزة، أساسًا بسبب وجود فرص جوهرية لسهولة التنقل mobility بين الأجهزة المختلفة فى معظم البيروقراطيات؛ إلا أن هذا الاعتراض لا ينطبق على النظام العسكرى، الذى يميل إلى أن يكون نظامًا هرميًا مغلقًا. ولما كانت فرص العمل للأفراد العسكريين محدودة فى الأجهزة خارج الهرم الوظيفى العسكرى؛ فإن تعظيم الموازنة فى كثير من الأحيان يكون الاستراتيجية المتاحة الأكثر جاذبية لرفع المرتبات والمكانة والقوة للأفراد العسكريين. ونتيجة لذلك فأهداف الدكتاتوريين العسكريين ليست بالضرورة أن تكون بصفة عامة مثل أهداف دكتاتوريات القمع الناعم.

لنفترض - إذن - أن العسكريين استولوا على السلطة من نظام مدنى. ونتيجة لذلك تتحرك نقطة التوازن من  $E_2$  إلى  $E_0$  فى الشكل (٣-٢)، عندئذ يتقدم العسكريون للقيام بأحسن ما تفعله الحكومات العسكرية - وهو بالتحديد رفع مرتبات الأفراد العسكريين - ولهذا عواقب معينة؛ ألا وهى رفع ثمن القمع،  $P_R$  (بمعنى أنها تدمر الميزة النسبية للعسكريين فى الحكم)، وفى الشكل (٣-٢) فإن قيود الموازنة  $BB$  ستتمحور إلى أسفل تجاه نقطة الأصل من النقطة  $B$  على المحور الأفقى (لا يُرى هنا)، بمعنى أن انحداره سوف ينبسط. ونتيجة لذلك بعد أن تحقق هدفه الرئيسى (زيادة الموازنة العسكرية) فإن الحكومة العسكرية التى كانت تعمل بطريقة عقلانية، سوف تسلم السلطة إلى نظام مدنى؛ ولكن بالطبع بعد أن تكون قد تلقت ضمانات مناسبة من الحصانة من توقيع العقوبات، وتخفيضات الموازنة من قبل النظام الجديد، وبالطبع فإن الحكومة العسكرية التى تسعى للبقاء فى السلطة لا يكون ذلك

لمجرد أن ترفع الموازنة العسكرية؛ ولكن سيستشعر بالخطر الذي قد تشكله هذه الزيادات المغالى فيها للمرتبات، فمثل هذا العمل سيقوّض مقدرتها على الحكم. لذلك قد تحاول أن تحد من ذلك أو تحصره فى جماعات فرعية معينة من العسكريين؛ إلا أن هذا العمل يميل إلى إنتاج معارضة تدمر التماسك الداخلى للنظام العسكرى، ومن المحتمل أن يولد انقلابًا مضادًا، والانقلابات المضادة شائعة فى الحكومات العسكرية، ووفقًا لدراسة جافن كينيدى (١٩٧٤)، فإن الانقلابات المضادة فى الحكومات العسكرية شائعة تمامًا، ويحتمل أن يكون عددها ضعف ما فى الأنظمة المدنية والكثرة الغالبة منها تتضمن الإطاحة بحكومة عسكرية واستبدالها بأخرى.

ونتيجة لذلك فليس من الصعب توضيح أسباب عدم استقرار النظم العسكرية أو لماذا تنتهى الغالبية العظمى من هذه النظم إلى انسحاب العسكريين طواعية. وليس من غير المألوف على الحكومة العسكرية عندما تكون فى السلطة أن تكافئ مؤيديها، فكل النظم السياسية يفترض قيامها بذلك. والأحزاب السياسية التى تساندها النقابات، يفترض أنها تكافئ هذه النقابات عندما تكون فى السلطة، والأحزاب السياسية التى تساندها جماعات الأعمال، من المفترض أن تكافئ تلك الجماعات عندما تكون فى السلطة؛ ولكن الشئ الغريب فيما يتعلق بالحكومات العسكرية: أنها فى عملية مكافأة مؤيديها، تميل إلى أن تضعف أكثر مما تقوّى مقدرتها على الحكم؛ ورغم أن هذه النقطة ليست توضيحًا كاملاً لهذه النظم؛ فإنها توضح فعلاً عدم استقرار النظم العسكرية، ولماذا تنتهى عادة بتحويل السلطة طواعية إلى نظم مدنية.

### ٣ - النظم الدكتاتورية الشمولية Totalitarian regimes

إن الاختلاف بين هذه النظم ونظم دكتاتورية القمع الناعم ينعكس فى المتطلبات القصوى لكل منها. فى النظام الشمولى يفترض الكاتب أن الدكتاتور أو القائد (هنتر - ستالين) أو "القائد العظيم" (ماوتسى تونج)

يستخدمون أدوات القمع والولاء لتحقيق أقصى درجة من السلطة على الشعب الذي يحكمه، ويعتقد أن هذا الهدف يتناسب مع وصف مثل هذه النظم فى دراسة أرنلندت (١٩٥١، ١٩٧٣)، وفريدريك - و- برزنسكى (١٩٦٥)، وهايك (١٩٤٤). والأمثلة التاريخية الكلاسيكية هى ألمانيا النازية والاتحاد السوفيتى (ستالين فى الثلاثينيات) من القرن الماضى. ومثلاً فى ذروة سلطة هتلر، كان الشعب الألمانى لا يخضع لأى قوانين؛ بل إلى إرادة الفوهرر، كما يتضح من خطبه وملاحظاته الأخرى، ومخالفة القوانين تعتبر قيئاً على سلطة القائد (أرنلندت ١٩٥١). فكيف تكون المفاهيم المتعددة للحكم الشمولى مفيدة؟ وإلى أى مدى يمكن تطبيقها فى مجتمعات أخرى؟ (مثل روسيا بين عهدى ستالين وجورباتشوف أو الصين المعاصرة) - ذلك سؤال يحتاج إلى كثير من النقاش<sup>(\*)</sup>. وسوف يقدم الكاتب بعض الأدلة على هذا الأمر لاحقاً فى هذا الفصل.

وعلى أية حال؛ فالحالات القصوى الاستثنائية تكون مفيدة فى كثير من الأحيان فى الناحية التحليلية. وهذا المفهوم للنظم الدكتاتورىة الشمولية مفيد حتى الآن؛ لأنه يضعها ودكتاتورىة القمع الناعم على طرفين متناقضين. ومعظم الدكتاتوريات الحقيقية فى العالم تقع بلا شك بين هذين النقيضين.

ومن وجهة النظر الاقتصادية؛ فإن السؤال الرئيسى لا ينصب كثيراً على المتطلبات القصوى؛ ولكن على طبيعة القيد على تحقيق أقصى درجة من السلطة للقائد الدكتاتورى الشمولى. كما أن اعتبارات الموازنة قد تفرض قيئاً<sup>(\*\*)</sup>، وعلى الأخص عند النقطة التى تفرض فيها ضرائب على الإيراد المعظم، على كل قاعدة ضريبية متاحة؛ إلا أن القائد يستطيع دائماً أن يؤمّم

(\*) انظر كمتال، باروز (١٩٦٨)، والمراجع به.

(\*\*) عندما تفرض اعتبارات الموازنة قيئاً مرتبطاً؛ فإن القارئ يستطيع بسهولة التحقق من أن النظام الشمولى الذى يعظم النفوذ، والخاضع لقيود الموازنة سوف يستجيب بنفس الطريقة تماماً للتغيرات الخارجية فى الأداء الاقتصادى كتابع لقيود الولاء (كما قدمت فى النص باختصار).

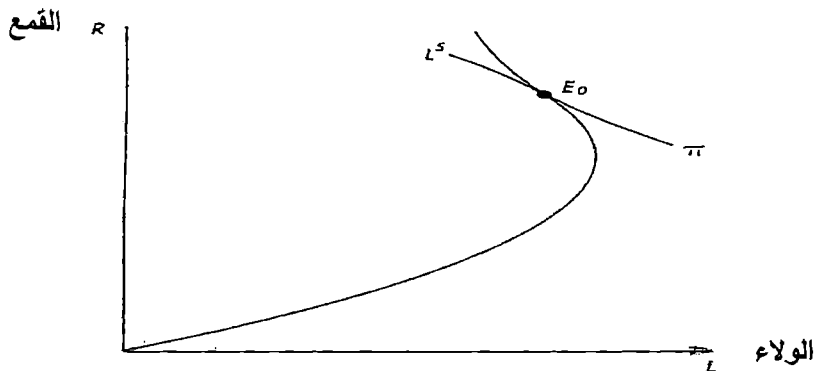
أو يصادر الموارد مباشرةً. وقد تؤدي إلى تأثيرات التدهور الاقتصادي، مثل: الديون المعدومة - التي وفقاً لصياغة بيكر (١٩٨٣) تقيد سلوك مصالح الجماعة الحاكمة - إلى إحداث مشاكل؛ ولكنها لا تفعل ذلك في الوهلة الأولى؛ إلا أنها بالضرورة تقلل من سلطة القائد، عندئذ يفترض المؤلف لغرض الجدل: أن القائد يتجاهل قيد الموازنة والقيود السعرية (وقد نوقش ذلك بشكل موسع في الباب الخامس)، فهل يوجد أي قيود أخرى على تعظيم سلطة القائد الدكتاتوري الشمولي؟

من وجهة نظر القائد، يكون الاعتبار الأساسي هو ولاء الشعب. وقد صوّرت مشكلة ذلك القائد في الشكل (٣-٤)، وما دام منحني العرض الإجمالي للولاء ينحدر إلى الخلف وأعلى، يستطيع الدكتاتور أن يزيد من سلطته على الشعب بزيادة مستويات القمع. نتيجة لذلك، كان منحني Is منحدراً إلى أعلى على امتداد نطاقه، ويكون التوازن الوحيد الممكن حلاً مزوياً يتضمن القمع التام للشعب، وهو هدف -غالباً- ما كانت تقوله أرندت: إن النظام النازي قد أعد نفسه "على الهيمنة الدائمة على كل فرد في كل مرحلة من مراحل حياته" (١٩٥١ / ١٩٧٣، ص ٣٢٥)، وهو النظام الذي تضمنه أحياناً، وقد تحقق ذلك؛ إلا أن حشدًا كبيراً من الدلائل أشارت إلى أن النظام النازي لم يحقق هذا الهدف (بروزات ١٩٨١). هذا فضلاً عن أن الاعتبارات النظرية تقول إن هناك صداماً بين القمع التام وتحقيق أقصى قدر من السلطة على الشعب.

ولكى نرى ذلك نستدعي من مناقشة سابقة: أن الزيادة في القمع تحدث تأثيرات معارضة على منحني عرض الولاء للنظام. وتأثير الإحلال (التغير في كمية الولاء الذي يُعرض؛ نتيجة لانخفاض العائد أو زيادة مخاطر عدم الولاء) دائماً ما يحابي النظام. ومن ناحية أخرى؛ فإن الزيادة في احتمال اكتشاف وجود اتصالات فعلية أو كامنة بإحدى الحركات المعارضة، أو زيادة في العقوبة المفروضة على هذه المخالفة يقلل من الثروة المتوقعة.



شكل رقم (٣-٤) توازن القمع والولاء تحت نظام الدكتاتورية الشمولية



هذا الانخفاض في الثروة له تأثيره على أثر الدخل الذي يدفع الفرد إلى تقليل كل الاستثمارات في الولاء السياسي بما في ذلك الولاء للنظام.

وعند المستويات المنخفضة من القمع، يكون من المعقول هو افتراض أن تأثير الدخل يكون صغيراً بالنسبة لمعظم الناس؛ لذا فإن استجاباتهم يسيطر عليها أثر الإحلال (كما سبقت مناقشة ذلك سلفاً في التحليل لدكتاتورية القمع الناعم)؛ إلا أنه مع زيادة مستوى القمع، يصبح تأثير الدخل أكبر، ويصبح عدد وحجم المجموعات المعارضة أصغر. وعند المستويات المرتفعة جداً من القمع قد تمحى المعارضة للنظام. نتيجة لذلك يصبح تأثير الإحلال صغيراً لدرجة العدم، ويصبح مستوى القمع ضخماً جداً. وعندئذ - وفي النهاية- يجب الوصول إلى النقطة التي عندها يكتسح تأثير الدخل تأثير الإحلال لمعظم المواطنين محدثاً زيادة العرض الإجمالى للولاء للنظام وينحى للخلف كما يصوره الشكل (٣-٤).

وتتعرز هذه النقطة إذا ما لاحظنا أن عملية القمع ستكون عادة عرضة للخطأ. والمعارضون الحقيقيون للنظام لا يعرفون أنفسهم بأنهم كذلك.

كما كان يجب استنتاج المعارضة الفعلية أو المحتملة للنظام من سلوكيات وخصائص معينة. وعند المستويات المنخفضة للقمع، يكون التعرف على قيادات المعارضة أمرًا سهلًا نسبيًا.

وعند المستويات المرتفعة من القمع، يصبح ذلك أكثر صعوبة. ونتيجة لذلك، وحتى الأفراد ذوى الولاء التام كان يجب أن يكونوا أكثر حرصًا فى إنشاء أو الحفاظ على شبكة عمل لاتصالاتهم. وقد يظهر فيما بعد ويعرفون أن استثماراتهم قد تمت مع الأشخاص "الخطأ". مثل هذا الاحتمال يوضح الجهود الضخمة لحملة ستالين لتطهير الحزب الشيوعى فى أواخر الثلاثينيات من القرن الماضى للحصول على اعترافات غير واقعية من المتهمين فى محاكمات موسكو الاستعراضية ذات السمعة السيئة، وكما زادت الشكوك داخل الحزب، بالنسبة للذنب الحقيقى للمتهم، ازداد توقع إحجام كثيرين من أعضاء الحزب عن القيام بأى استثمارات، حتى لو كان ذلك بدافع الولاء التام، خشية من أن يكونوا هم أنفسهم ضحية لهذا الرعب والإرهاب. وفى الحقيقة؛ فإن هناك بعض الدلائل، بأنه فى أواخر الثلاثينيات، شعر ستالين بأن عمليات التطهير قد تم التمدادى فيها (شابيرو 1971، ص435). وتفسر هذه الحقيقة "عمليات تصفية القائمين بها"، والاسترخاء النهائى للرعب فى نهاية عام 1938.

وإذا ما أصبح منحى عرض الولاء منحنيًا للخلف؛ فإن "مثالية" الدكتاتور الشمولى تكون عند نقطة مثل  $E_0$  فى الشكل (3-4)؛ حيث يكون منحى العرض المتجه إلى الخلف ملامسًا لأعلى خط مشابه للسلطة يمكن الوصول إليه.

ورسمياً يختار القائد  $L, R$  لتعظيم السلطة  $\text{maximize}$ ؛ ولكن هذا يخضع للقيود الذي يفرضه منحني عرض الولاء - بمعنى أن مشكلة القائد هي:

$$\text{Max. } \pi(L, R) + \lambda [L^s - L^s(R, \overline{PE})] \dots\dots\dots (11)$$

والحل ببساطة هو:

$$\frac{\pi_R}{\pi_L} = \frac{\partial R}{\partial L} \dots\dots\dots (12)$$

والذي يبين أنه إذا كان منحني عرض الولاء هو القيد الوحيد؛ فإن انحدار منحني العرض يجب أن يكون نفس الشيء؛ مثل: انحدار خط السلطة المشابه عند النقطة المتلى ( $E_0$ ) شكل (3-4). مع ملاحظة أن الدكتاتور قد لا يزال قادراً على زيادة سلطته بطريقة أفضل من الأداء المتوقع ( $PE$ ) أو بصعود ثمن الولاء ( $P_L$ ) كما سيتم المناقشة بشأنه لاحقاً؛ ولكن عند  $E_0$  يكون وُصِلَ إلى حدود القمع كوسيلة لزيادة السلطة على الشعب.

أحد آثار هذا النموذج هو أنه في النظام الدكتاتوري الشمولى، يُجرى تنفيذ القمع إلى النقطة التي يؤدي فيها زيادة القمع إلى تخفيض عرض الولاء. ويكون التنبؤ المضاد سليماً بالنسبة لدكتاتور القمع الناعم. ويستتبع ذلك أن إجراء اختبار واحد للاستدلال عما إذا كانت الدكتاتورية شمولية أم قمع ناعم، يتعلق بالسلوك الحدى لعرض الولاء استجابة للتغير في مستوى القمع عند نقطة التوازن. والشيء المثير للاهتمام، هو أنه قد جُمعت بعض الأدلة على هذا الأمر لمصلحة النظام السوفيتي السابق. وباستخدام معلومات من مشروع مقابلة شخصية سوفيتية، حسب باهرى - سيلفر (1987)، حُسِبَت درجة تمييز KGB<sup>(\*)</sup> أى العلاقة بين الكفاءة المقدرة لـ KGB ودرجة التأييد للأهداف

(\*) جهاز البوليس السياسى فى الاتحاد السوفيتى السابق. (المترجم)

المختلفة للنظام، بمعنى أن الرعايا (2793 لاجئاً سوفيتي) قد طلب منهم تصنيف قادة المؤسسات السوفيتية المختلفة بمعايير مختلفة شاملة مقياساً للمقدرة والكفاءة. وقد سُئلوا أيضاً عن مدى تأييدهم للأهداف المتباينة للنظام وقد وجد باهرى وسيلفر: أنه رغم أن التأييد لأهداف النظام كان يرتبط إيجابياً بالكفاءة المقدرة، وأمانة قادة المؤسسات المتنوعة باستثناء KGB، فإن معامل الارتباط كان (معنوياً) سلبياً بالكفاءة المقدرة لـ KGB. ولذا فأياً ما كانت محدودية الإجراءات والبيانات<sup>(\*)</sup>. فالنتائج تبين فعلاً أنه على الأقل، فيما يتعلق بتلك الإجابات: أن الاتحاد السوفيتي تحت حكم بريجنيف، كان لا يزال نظاماً دكتاتورياً شمولياً.

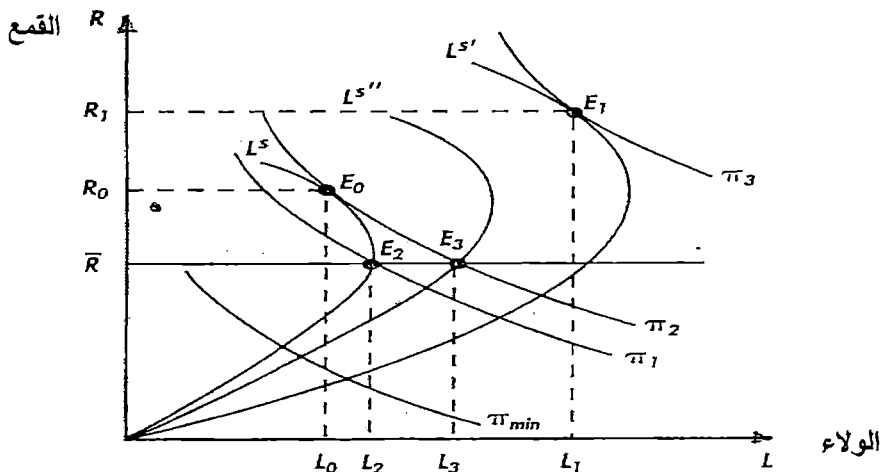
هذا ويختلف النظام الدكتاتوري الشمولى عن نظام دكتاتور القمع الناعم، فى تجاوبه للصدّات الخارجية. افترض على سبيل المثال: أن أداء النظام فى سبيله إلى التحسن، وأن القائد يستطيع أن يدعى الفضل لهذا التحسن، ويمكن أن يكون هذا التحسن (كما هو الحال بالنسبة لدكتاتور القمع الناعم) فى أى نوع من أنواع الأداء، بما فى ذلك النجاح فى الحرب أو حل مشكلة سياسية كبرى؛ ولكن نركز هنا على الأداء الاقتصادى، مثل: التحسن فى معدل النمو الاقتصادى، وتخفيض معدل التضخم، أو البطالة... إلخ. وأى تحسن فى أى من أبعاد الأداء، ينقل منحى عرض الولاء إلى اليمين، كما يصوره الشكل (3-5)، ويكون التوازن الجديد فى E<sub>1</sub>.

---

(\*) المشكلة الرئيسية كانت أن المهاجرين فى كثير من الأحيان كانوا غير تقليديين - على سبيل المثال: 85% منهم كانوا يهوداً و30% مستقاة من أدبيات محظور تداولها (Samizdat).

شكل (٣-٥) كيف تتأثر مستويات التوازن القمعي والولاء في النظم الشمولية

بالتغيرات في الأداء الاقتصادي والسياسة في العالم الغربي



وتزداد سلطة النظام على الشعب بدون غموض (لأن منحنى عرض الولاء يتحرك إلى اليمين، والمنحنى الجديد  $L^S$  يجب أن يكون ملامسًا لخط أعلى من منحنى القوة المشابه، أعلى من منحنى العرض القديم  $L^S$ ). وبالنسبة لمعظم الحالات الأكثر وضوحًا (أي حدوث انتقال مواز لمنحنى العرض المرتد للخلف، وهو من الخطوط المتجانسة) فإن مستوى القمع يميل إلى الزيادة أيضًا؛ ويرجع السبب في ذلك ببساطة، إلى أن الزيادة في عرض الولاء نتيجة للتحسن في الأداء يعطى القائد فرصة لحشد قوة أكبر. ولما كان القائد يعظم نفوذه (على خلاف دكتاتور القمع الناعم الذي يبذر الموارد الزائدة ببساطة على الاستهلاك الشخصي) فهو ينتهز هذه الفرصة للقيام بذلك.

وفي الاتحاد السوفيتي السابق، ودول أوروبا الشرقية الاشتراكية التابعة، كان هذا الأداء جيدًا بطريقة مدهشة لعدة سنوات؛ إلا أنه منذ الستينيات فصاعدًا؛ فإن الأداء الاقتصادي وفقًا لقياسه بمعدل نمو الدخل القومي

أو الإنتاجية تراجع بثبات ( أوفر 1987). ويصورّ نموذجنا أنه تجاوبًا مع هذا الانحدار ستتلاشى مستويات السلطة والولاء والقمع. وحتى قبل انهيار الشيوعية في الاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الشرقية، كان يوجد دليل يؤيد هذا الرأي. فمثلًا: ذكر ستيفن وايت ((1986 أن الأداء الاقتصادي في أوروبا الشرقية قد انحدر في خلال الثمانينيات، وبحث الأحزاب عن طرق أخرى لتضمن "الشرعية"، ونوّه عن الآتي:

١- زيادة استخدام آلية الانتخابات: فبينما كانت الترشيحات "في الانتخابات الشيوعية" المتعددة في الانتخابات، ظاهرة منعزلة في الستينيات؛ فإنها كانت من الخصائص العامة لأكثر من نصف دول أوروبا الشرقية في الثمانينيات.

٢- الاندماج السياسي: كانت نسبة السكان الذين ينتمون إلى الحزب قد ازدادت بثبات من 3-4% في الخمسينيات إلى 6-10% في السبعينيات والثمانينيات.

### ٣- الاندماج في الجمعيات.

٤- تحريض المواطنين في البلدان ذات الحكومات المتعاقبة على ممارسة كتابة الخطابات للحزب والدولة والصحافة. وبالطبع؛ فإن الأحداث التي تلت فترة 1989-1991 في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية، كان من الصعب تخيلها قبل أن تناسب الحقيقة مع هذا النموذج. وحقيقة القول: إن في الصين الشيوعية، وحيث تحرر الاقتصاد وكان النمو كبيرًا، ولم يتأخر مستوى القمع السياسي. ذلك لأن الأحداث في كل من الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية والصين الشيوعية، كانت تتسق بالارتباط الموجب بين مستوى الأداء الاقتصادي، ومستوى القمع المتنبأ به هنا بالنسبة للأنظمة الدكتاتورية الشمولية. وأخيرًا وربما الأكثر أهمية: أن النموذج يتضمن مستوى متوسطًا من القمع ومستوى متوسطًا من الولاء، يرتبطان إيجابيًا بالنظم الدكتاتورية

الشمولية؛ ففي الشكل (3-5) يزداد كل من القمع والولاء للتحركات على طول منحني عرض معين (ما عدا الجانب الحدي). وتُقدَّر تلك الحقيقة: أنه مادام مثل تلك الأساليب ناجحة؛ فإن مستوى الولاء في الأنظمة الدكتاتورية الشمولية، يكون عاليًا مقارنة بنظام دكتاتور القمع الناعم. وهناك من الشواهد غير الرسمية، ما يثبت صحة ذلك؛ فلقد أُخْصِرَ وفسِّرَ في الباب 13 للنظام النازي، وفي الباب 10 للنظام السوفيتي. ومما هو جدير بالملاحظة: أنه عندما فشلت الشيوعية اقتصاديًا - وعندما تراجع التأييد لها - انهارت أنظمة عديدة؛ لذا فإن انهيار الشيوعية يتناسب مع حقيقة أنها كانت تعتمد إلى حد ما على تأييد السكان. وعندما تلاشى هذا التأييد نتيجة لفشل النظام في الوفاء بوعوده تلاشى النظام كذلك.

والتفسير للأنظمة الدكتاتورية الشمولية التي يقترحها هذا النموذج، يختلف تمامًا عن تلك التفسيرات السائدة في الأدبيات، بما في ذلك تلك التي وضعها المؤيدون لمفهوم الدكتاتورية الشمولية، ونقادهم كما أنها تختلف تمامًا عن تركيبة "الاقتصاد الموجه" المستخدم على نطاق واسع في الأدبيات الاقتصادية في البلاد الاشتراكية. والفكرة الأساسية هنا: أن سمات القمع في مجتمعات الدكتاتورية الشمولية، تساعد على بناء جوهر مؤيدي الولاء والذين تقوم علاقاتهم مع النظام أساسًا على علاقة المبادلة أكثر مما هي علاقة قهر. فالنظام يحتضن ما يقدم من هذا الدعم، من خلال آلية مؤسسية التي تيسر تراكم الولاء وتنفيذ الصفقات والمبادلات، تلك المؤسسة هي الحزب الشمولي.

ولتحقيق هذا الدور؛ فالحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي، على سبيل المثال: قد نُظِمَّ بطريقة معينة. أولاً- سيطر الحزب على النظام الإنتاجي، وكان هذا صحيحًا وفقًا لمفهوم رسمي (المادة 6 من الدستور السوفيتي، نص على أن الحزب هو القوة القائدة والموجهة للمجتمع السوفيتي) وفي القطاع الصناعي-على الأقل- بمفهوم غير رسمي (تدخل الحزب بعمق

في النظم الإنتاجية) فقد كان كل مصنع، حتى ولو كان حجمه متواضعاً، يحتوي على خلية من الحزب.

نتيجة لذلك، كان للحزب تحكم أقوى بدرجة كبيرة على البيروقراطية أكثر مما للحزب الحاكم في بلد ديمقراطي على الخدمة المدنية؛ فتحكم الحزب في الترقيات والوصول إلى مدى واسع من العلاقات بما في ذلك الإسكان والنظام المغلق للمستشفيات والمحلات الخاصة (ما ثيوز 1978) الذي يصف هذه المزايا تفصيلاً. استخدم الحزب هذه الموارد كحوافز لتشجيع المرؤوسين على التنافس ضد بعضهم بعضاً بسبيل الولاء، لدفع أهداف الحزب، وممكناً كما في نموذج "بطولة الدوري" (انظر ليزر روزن 1981). فعندما كان النظام يعمل بكفاءة كان المرؤوسون يتنافسون بسبيل الولاء لدفع أهداف رؤسائهم بإظهار مبادراتهم وتقانيهم ومرونتهم (أكثر من إطاعة الأوامر هو ما نوقش مفصلاً أكثر في الباب 10) وفي مقابل ذلك أكد الحزب: في "العقد الضمني" أن الأداء الولائي سوف يُكافأ ويُحافظ عليه؛ بمعنى أن الرؤساء داخل الحكومة والوزارة أو الهرم الحزبي لن ينكثوا وعودهم للمرؤوسين. وبهذه الطريقة أحل الحزب الشيوعي حقوق الملكية الإلزامية لحل مشكلة الغش المتبادل التي هي من سمات المبادلات عندما تغيب حقوق الملكية المبنية على أسس قانونية.

وكان أحد أسباب استطاعة الحزب تحقيق هذا الدور توقعه أن يكون مؤسسة طويلة الأجل؛ لذا فالمبادلات مع مرور الوقت عبر الأجيال - مثلاً - كانت ممكنة. وتشرح هذه الحقيقة أحد المعالم المعروفة للنظم الدكتاتورية الشمولية؛ وهو توجيههم نحو النمو الاقتصادي؛ وإلا فإنه ليس من الواضح لماذا يمكن أن تكون مثل هذه السياسات محل اهتمام النظام. فالقادة يستطيعون ببساطة ممارسة قوة احتكارهم بالعيش في بذخ. لماذا يضحون بالاستهلاك الحالي من أجل المستقبل؛ بينما لم يكونوا بعد في السلطة؟ ولماذا يقومون بمثل هذه التضحية عندما يكون من غير المحتمل أن يخلفهم أبنائهم وبناتهم؟



فإذا كانت العضوية في القمة، على سبيل المثال: في المكتب السياسي (البوليتبرو) يمكن الحصول عليها من خلال البيع؛ فإن قادة المكتب السياسي، كان يمكنهم تجميع القيم الرأسمالية لسلطاتهم؛ وبذلك يكون لديهم الحافز للمحافظة عليها<sup>(\*)</sup> وكان من الواضح لماذا لم تتبع هذه الطريقة؛ إلا أن البديل قد يُطرح، إذا ما قام الحزب الشيوعي بتسهيل عمليات المبادلات بين الصغار والكبار. في هذه الحالة؛ فالاختلافات في التفضيل الزمني يمكن محوها من خلال المقايضة؛ فالكبار (القيادة) ستقتفي السياسات ذات التوجه التتموي، وعلى الصغار تقديم وأداء الولاء في المقابل. ذلك يوضح النظرة "المستقبلية" المتفردة لكل الأحزاب الشمولية (زايج<sup>(\*\*)</sup> - الألف سنة - الجمعيات المبكرة للفاشية. مع الحركة الفنية المعروفة بالمستقبلية - والبرنامج الهائل للتصنيع الإيجارى الذى نفذ ستالين).

وإضافةً إلى فرض التبادل؛ فإن الحزب الدكتاتورى الشمولى لديه عدد من السمات التى تسهل الاستثمار فى الولاء للحزب وقد وُصف هذه السمات فى الفصل العاشر (عن النظام السوفيتى السابق) وفى الفصل الثالث عشر (عن النظام النازى). ويمكن فهم الطريقة التى كانت تعمل بها هذه السمات فى النقاط التالية عن النظام السوفيتى السابق، والتى ينطبق أغلبها على النظام الصينى المعاصر (والذر 1986) وكذلك عن النظام السوفيتى المنقضى. أولاً بعكس الديمقراطية لم تكن هناك مشكلة بدون تكلفة فيما يتعلق بالمشاركة السياسية (إحدى طرق الاستثمار فى الولاء)، التى كانت مطلوبة وتتابع وتكافأ (لمزيد من التفاصيل عن تلك الممارسات وغيرها (انظر هوف - فينسود) ١٩٧٩، شاييرو ١٩٧١، من أجل المعالجة التاريخية). ثانياً: كانت عضوية الحزب ميزة حصرية خاصة جعلت عملية الإبعاد والطرود ممكنة، والتهديد بالطرود لعدم الولاء - سواء أكان ذلك على أساس فردى أو جماعى وكانت حملة تطهير الحزب من الواضح

(\*) هذه النقطة طرحتها أيضاً دافيد تشاب (١٩٨٨).

(\*\*) جمهورية ألمانيا النازية قبل الحرب العالمية الثانية وخلالها. (المترجم)

أداة قوية للحافظ. ثالثاً: أن الحزب كان تنظيمه مركزياً، فكان تكوين أية فئات ومجموعات "داخل" الحزب ممنوعاً أي (منع التكتلات) حسب اللائحة، والاتصالات وكان اتخاذ القرارات يُنظَّم من خلال قنوات مبنية على المسارات الهرمية القيادية (مبادئ "المركزية الديمقراطية"). فإلى الدرجة التي كانت هذه الحوافز الثلاثة فعالة ومؤثرة، كان الولاء يتحول إلى الحزب وهرمه القيادي وليس إلى أية تجمعات سياسية داخلية - أو إلى أية جماعات منشقة خارجه. (من وجهة نظر الحزب، كان الانشقاق يهدد المبادلات بنفس الطريقة التي تهدد بها جريمة انتهاك حقوق الملكية والكفاءة في الاقتصاد الرأسمالي).

وهناك نقطة رابعة: تتعلق بدور أيديولوجية الحزب الدكتاتوري الشمولى. وعلى المستوى الأساسى؛ فإن هذه الأيديولوجية هي مجموعة الوعود التي كوَّنت أهدافه. فالأيديولوجيات الماركسية واللينينية، كانت تُرى -غالباً- على أنها نقد للمجتمعات الرأسمالية التي لم تكن ترشد جذرياً (أو تعوق) العمل الوظيفي الفعلي للنظام السوفيتي السابق؛ ولكن هذا النقد دَعَمَ أيضاً وعود الحزب وساعد على ترويح الولاء له. وأحد الطرق الواضحة التي أظهرت هذا الاتجاه هو تحديد الأبطال والأوغاد، إلى جانب تمجيد نواح النجاح وتقليل نواح فشل الحزب.

وهناك نقطة أخرى أكثر دقة، هي أن أيديولوجية الحزب الدكتاتوري الشمولى والإعلام، ربما قد تكون نجحت في بناء سمعتها بصرف النظر عما إذا كان قد صدَّق الحزب أم لا، وببعض الطريقة، ووفقاً لـ كلين- لفلر (١٩٨١)؛ فإن الإعلانات كانت تروج السمعة ونوع الولاء لعلامة تجارية في مؤسسة رأسمالية. وفي نموذجهم ليس من المهم محتوى الإعلان؛ ولكن المهم هو حجمه (المخزون المتراكم) الذي يوفر المعلومات؛ ولأن المنتجات الأفضل يُعلن عنها بدرجة أكبر أو بدقة أكثر؛ لأن المنتجين يكون لديهم حافظ أكبر لتراكم مخزون أكبر من رأس المال الإعلاني للمنتجات ذات الجودة

الأعلى - فإن الإعلان يمكن أن يشير إلى الجودة الأعلى. والمشتري الذي لا يعرف شيئاً عن المنتجات المختلفة، فيما عدا المنتج الذي يعلن عنه بطريقة أكثر من الآخر، يمكن بالفعل أن يستنتج أنه ذو جودة أعلى؛ إلا أن الجودة المعلن عنها بطريقة متكررة، هي بالتأكيد إحدى الخصائص التي تتسم بها أكثر أيدلوجية ودعاية الدكتاتورية الشمولية. وهذا يعني أن الأمر لا يتعلق بمحتوى الرسالة؛ ولكن عدد المرات التي تتكرر فيها (ضخامة استثمارات الحزب في وعوده) التي تسهم في السمعة وتزوج للولاء.

وبالطبع، فالكلمات رخيصة - فهي الملاذ المتوقع للتهويل والمبالغة والتكرار، وطريقة للتعويض عن تلك الحقيقة. فلماذا تخصص جريدة برافدا ثلثي مساحتها لمدة تسعة أشهر لإعلان التحية لستالين بمناسبة عيد ميلاده السبعين؟ وكما هو الأمر في حالة الإعلان؛ فإن المرء لا يستطيع أن يكتشف معنى الأيدلوجية بالنظر - فقط - إلى محتواها (عيد سعيد يا ستالين!)، فأحد الجوانب المهمة من الاتصال ليس المحتوى؛ ولكن عدد المرات التي تتكرر فيها الرسالة.

وأخيراً، وبدرجة أقل خفاءً؛ ولكن ربما كانت أكثر أهمية؛ فإن الحزب كان يعتبرها تتحكم في توزيع العطايا، وأداة ممتازة لبناء الولاء للحزب (\*). (فقد بُحِثَ أوجه النقص على نطاق واسع ومكثف بواسطة كورناي (١٩٨٠) وهي ببساطة أوجه النقص التي تخلق فرص اقتناص الربح، والحزب هو الذي

---

(\* حديثاً، بحث كل من أدى شينزر وجانز سيستريك (١٩٩٦) أثار توزيع الربح الاقتصادي على شعبية الحزب الشيوعي في الجمهوريات اليوغوسلافية الست للفترة ١٩٥٣ - ١٩٨٨، وقارنوا هذا العامل بالمتغيرات الأخرى، مثل: مستوى القمع أو الظروف الاقتصادية. والمتغير التابع (مقياس الشعبية) هو عضوية الحزب الشيوعي. وبينت تلك النتائج أن الربح الموزع كان المحدد الأكثر أهمية للعضوية، مقترحين هكذا أن مقاربة التبادل السياسي هو أفضل من المقاربات الأخرى في شرح سلوك تلك النظم.

يتحكم في الريع وبهذا الشكل؛ فإن وجوه النقص هذه وسيلة ممتازة لبناء الولاء للحزب، ووفقاً لهذا التفسير فإن أوجه النقص هي من السمات الدائمة للنظم من النوع السوفيتي ولا يمكن توقع حدوث إصلاح اقتصادي لإزالتها.

وهذا الوصف المختصر لكيفية عمل النظام (للحصول على تفاصيل أكثر لتوضيح لماذا يميل الولاء داخل النظام إلى التآكل بمرور الوقت، انظر البابين التاسع والعاشر عن النظام السوفيتي، والباب الثالث عشر عن النظام النازي) يقترح أنه بالنسبة للمجتمعات الدكتاتورية الشمولية، فالتقنية التنظيمية لتشغيل النظام الاقتصادي على ما يسمى حقوق الملكية المبنية على الولاء، تُعتبر متقدمة جداً عمّا في النظم السياسية الأخرى.

#### ٤- الاستدلالات السياسية Policy Implications

ربما كان ما يثير الدهشة بخصوص النموذج التي طُوِّرَ هنا: أنه يقدم نتائج قوية فيما يتعلق بالسياسات التي يجب أن تتبناها البلدان الديمقراطية وجهاً لوجه مع النظم الدكتاتورية الشمولية ونظم القمع الناعم. وأفترض من خلال ذلك أن الهدف الوحيد للحكومات الغربية هو الترويج للحرية - بمعنى أن بلاد الغرب ليس لديها اهتمامات استراتيجية أو اقتصادية خلاف ترويج الحرية لشعوبها. ومن الواضح أن تلك وجهة نظر مثالية؛ ولكنها تمثل الهدف المصرح به لكثير من سياسات البلدان الغربية.

#### ٤-١: سياسة المعونة تجاه دكتاتوريات القمع الناعم

#### Aid Policy Toward Tin pots

إن إحدى القضايا الرئيسية الكبرى المتعلقة بدكتاتوريات القمع الناعم، هو عما إذا تُمدَّ المعونة الاقتصادية لهم أم لا؟ وإذا ما قُدِّمت، فهل سترتبط بالتحسن في سجل حقوق الإنسان لمثل هذه النظم؟ الشكل (٣-٦) ويعرض

المأزق السياسى الذى تواجهه الدول الديمقراطية فيما يتعلق بدكتاتوريات القمع الناعم. فعندما يكون التوازن المبدئى عند  $E_0$ ، وبافتراض - أولاً- أن سياسة تقديم المعونة هى بدون اشتراطات؛ فإن المعونة بهذا الشكل لا تغير من التكلفة النسبية للقمع والولاء للدكتاتور، فهى تتضمن - فقط - أنه يمكن إنفاق موارد أكثر ( $B'B'$  بدلاً من  $BB$ ) على القمع والولاء؛ بينما تحافظ على الاستهلاك الشخصى للدكتاتور عند مستواه المبدئى؛ إلا أنه إذا وفرت قيود الميزانية الأصلية موارد كافية للدكتاتور لكى يبقى فى السلطة (فهى على الأقل تلامس  $\pi_{\min}$ ) فإنه سينفق المعونة ببساطة على استهلاكه الشخصى. فإن لم يستطع دكتاتور القمع الناعم البقاء فى السلطة بدون المعونة الأجنبية (بمعنى إذا كانت  $BB$  فى كل مكان أدنى من  $\pi_{\min}$ )، فالمعونة: سيكون لها تأثير، وهو بقاء الدكتاتور فى السلطة ما دامت المعونة؛ وإلا فإن مستويات التوازن لـ  $L$ ،  $R$  عند  $R_0$ ،  $L_0$  على التوالى لن تتغير.

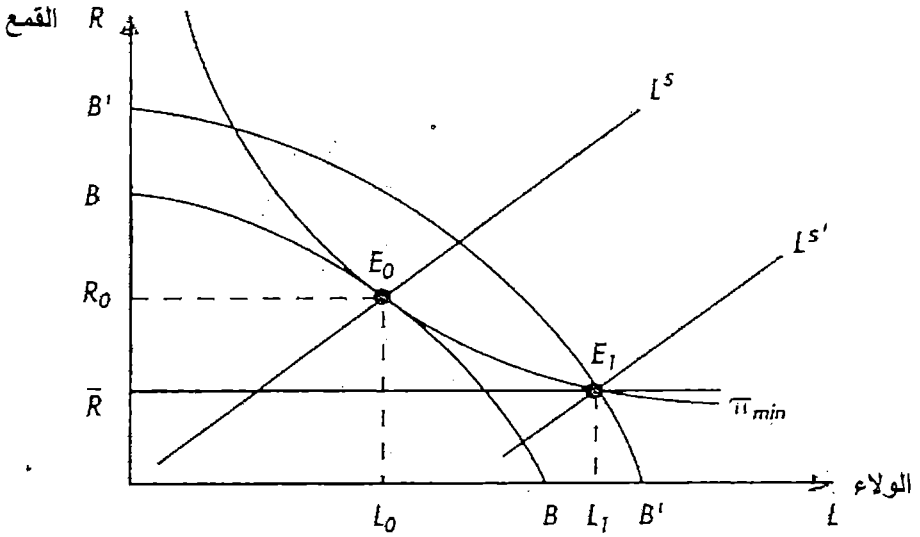
وهناك سياسة بديلة كثيراً ما يُدعى لها، وهى ربط المعونة بقيد على انتهاك حقوق الإنسان من قبل دكتاتور القمع الناعم. وإذا افترضنا أن هذا القيد يمكن أن يصبح فعالاً، بمعنى افتراض أن الانتهاك يمكن مراقبته بطريقة ملائمة وأن القيد ملزم، فسنجد أن الدكتاتور سوف يُقيد بأن يفرض مستوى من القمع أكثر انخفاضاً من  $R_0$  (أى الذى ليس أكبر من  $\bar{R}$ ) فى الشكل (3-6). وكما يوضح هذا الشكل بجلاء؛ فإن تأثير القيد الملزم هو لزعة النظام، وعلى المدى القصير يثبت الولاء عند  $L_0$  مع  $\bar{R}$  للقمع،  $L_0$  للولاء؛ ولن تكون لدى الدكتاتور القوة الكافية للبقاء فى السلطة مهما كان علو مستوى المعونة الخارجية.

وعندئذ، لن تكون إحدى هاتين السياستين فعالة فى تخفيض عمليات القمع.

فالسياسة الأولى: (المعونة بدون قيود) غير فعالة؛ لأنها رغم محافظتها على بقاء دكتاتور القمع الناعم في السلطة، فهي لا تخلق حافزاً لهذا الدكتاتور لإحلال الولاء محل القمع كوسيلة للبقاء في السلطة. والسياسة الثانية: (المعونة بقيود ملزمة لحقوق الإنسان) غير فعالة؛ لأنها لا تعطى الدكتاتور أى فرصة للقيام بمثل هذا الاستبدال؛ ولكنها تضع الدكتاتور في خطر فوري بعزله. (فإذا كان هدف السياسة هو إسقاط الدكتاتور، فلماذا إذن نوسع المعونة على الإطلاق؟) وفضلاً عن ذلك فإن كلتا السياستين، قد يكون لهما تأثيرات أخرى ذات نتيجة عكسية. فمثلاً إذا استمرت المعونة لفترة طويلة قد يتحرر الدكتاتور من الاعتماد على الولاء من مؤيديه، وقد يستبدل بمثل هذا الولاء اعتماده على المعونات الأجنبية، خاصة إذا ما وجد أن الحصول على المعونات - يكون أسهل من العمل للمحافظة على الولاء. وبدلاً من ذلك، إذا ما خُلع الدكتاتور؛ فإن النظام الذى سيحل محله قد يكون أقل قبولاً (وجهة نظر كيركباتريك):

وعلى أى حال، فهناك سياسة ثالثة لها بعض الفرص للنجاح، تلك هي أن تكون سياسة المعونة، مرتبطة مع قيد لحقوق الإنسان على المدى الطويل بمعنى أنها السياسة التى تصبح أكثر صرامة بمرور الوقت. والهدف هو إجبار الدكتاتور على توازن جديد طويل الأجل عند  $E_1$ . فالقيد ذو المدى الطويل، يضمن مستقبلاً أن الدكتاتور سيكون فقط قادراً في المستقبل على البقاء. في السلطة عند مستوى من القمع لا يزيد عن  $R_0$ . والمعونة تزود دكتاتور القمع الناعم، بموارد كافية "شراء" الولاء الإضافى المطلوب بلا تضحيات بالنسبة لاستهلاكه الشخصى. وطبيعة قيد المدى الطويل أنه يتضمن السماح بوقت كافٍ لاستثمارات الدكتاتور؛ لكى تنتج التأييد المتطلب. وهكذا؛ فإن هذه السياسة وحدها من بين السياسات التى تتأولت وتزود دكتاتور القمع الناعم بالحوافز الصحيحة لتقليص عمليات القمع.

شكل (٦-٣) السياسة المثلى للدول الغربية تجاه نظام دكتاتور القمع الناعم



٤ - ب: سياسة المعونة تجاه الدكتاتوريين الشموليين

### Aid Policy Toward Totalitarians

إن القضايا الرئيسية للديمقراطيات فى التعامل مع الحكومات الشمولية هي:

١- هل يجب على البلاد الديمقراطية أن تشارك فى علاقات اقتصادية (تجارة واستثمار) مع حكومات دكتاتورية شمولية، على أمل أن هذه العلاقات قد تؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادى لمثل هذه الحكومات، أم أنها يجب أن تتبع سياسات مثل سباق التسلح أو العقوبات الاقتصادية التى يمكن، من بين تأثيرات ممكنة أخرى، أن تسيء إلى الأداء الاقتصادى للنظام الشمولى؟

٢- هل ينبغي على الحكومات الديمقراطية أن تعطى دفعة لحقوق الإنسان؟

مرة أخرى، فإن وجهة النظر التي تطرح هذه الأسئلة، هي وجهة نظر علمية، ووفقاً لافتراضات أقدامها نموذجاً؛ فإننا نريد أن نعرف أى السياسات سوف تؤدي إلى انخفاض المستوى المثالى للقمع الذى اختاره القائد الشمولى.

يمكن أن نبدأ بسياسة المعونة. فالشكل (3-5) يعرض معضلة الحكومات الديمقراطية فى التعامل مع الحكومات الشمولية؛ فإذا كانت  $E_0$  هي نقطة التوازن المبدئية. وكانت نتيجة المعونة (من التجارة أو بعض العلاقات الاقتصادية الأخرى المفيدة مع البلاد الديمقراطية)، هي تحسن الأداء الاقتصادي للنظام؛ وإذا كان النظام يستطيع أن ينال على الأقل جزءاً من الفضل من أجل هذا التحسن؛ فإن منحتى عرض الولاء للنظام  $L^s$  ينتقل إلى اليمين إلى  $L^s$ . والنتيجة الأكثر قبولاً (انظر المناقشة فى الفصل الثالث) هي توازن جديد مثل  $E_1$  فى الشكل (3-5). وفيه يحصل الدكتاتور على سلطة أكبر وولاء أكثر، ويكون أكثر قمعاً. فى هذه الحالة؛ فالنتيجة المباشرة للمعونة هي الإساءة بدرجة أكبر للحقوق السياسية للشعب (حتى ولو ارتفع مستوى معيشتهم). لذا فهذه السياسات، فى حد ذاتها، تميل إلى عدم الفاعلية فى زيادة الحرية. ومن ناحية أخرى؛ فإن قيد حقوق الإنسان (مثل قيد ملزم عند  $R$ )، إذا ما فرض بمفرده؛ فقد يقلل ببساطة من سلطة النظام؛ لذلك لن يكون مقبولاً من القائد الدكتاتور. ويمكن رؤية ذلك فى الشكل (3-5)؛ حيث الوضع الأمثل الجديد مع قيد  $R$  طويل الأمد لحقوق الإنسان، يكون عند  $E_2$ ، وهو مستوى أقل من السلطة عن  $E_0$ ؛ ورغم أنه لا سياسة منهما فعالة عند استخدامها بمفردها؛ فإن السياستين يمكن أن تكونا فعالتين باتحادهما معاً. والقاعدة بسيطة - فقيد حقوق الإنسان طويل المدى، يمكن طرحه على النظام بشرط أن يصحبه تقديم معونة كافية تسمح للدكتاتور بأن تزيد الولاء له إلى  $L_1$ . وعند هذه المستويات من القمع والولاء ( $E_3$  فى الشكل 3-5) يكون للدكتاتور قدر أكبر من السلطة كما كان من قبل؛ إلا أن القمع ينخفض بنجاح من  $R_0$  إلى  $R$ . ونتيجة لذلك، فبمعونة أكثر قليلاً ستزيد من سلطة الدكتاتور - ولذلك ستكون مقبولة له - بينما مازالت تقلل من مستوى القمع فى ظل هذا النظام.



وهناك معضلة أكثر حدة تواجه الدول الديمقراطية في التعامل مع الدكتاتوريات الشمولية، التي هي في حالة تدهور، وتبحث عن الإصلاح. يقترح التحليل في الشكل (٣-٥) كما بيّن إن التجاوب الملائم تجاه هذا التدهور الاقتصادي لحكومة شمولية، هو حدوث بعض الاسترخاء في عمليات القمع، (مثلاً من  $R_1$  إلى  $R_0$  في الشكل (٣-٥))؛ إلا أن الخطوة التالية في التابع - على أي حال - هي الإصلاح الاقتصادي وليست التحرر السياسي الكامل؛ إذ إن التحرر الجوهري (أي  $R_0 > R_1$ ) سوف يقلل ببساطة من الولاء (والسلطة) بدرجة أكبر. فضلاً عن ذلك؛ فإن القائد يتوقع أن الإصلاحات الاقتصادية المبدئية سوف تسبب مصاعب واسعة النطاق (مثل حدوث بطالة، أو ارتفاع في الأسعار) ومن ثم تخلق احتمالات للاضطراب السياسي، وهكذا فإن مشكلات القائد ستتفاقم فقط بالتحرير السياسي (الذي يسمح للمعارضة بأن تنتظم وظهور تأثيرات المحاكاة). وبناءً عليه؛ فإن التابع الأمثل للإصلاح بالنسبة لقادة النظام الشمولي هو بعض الاسترخاء في عمليات القمع متبوعة بإصلاحات اقتصادية لزيادة عرض الولاء، قبل محاولة إجراء أي إصلاحات سياسية كبرى في ضوء هذه النتيجة المهمة، نستنتج أن معضلة البلاد الديمقراطية هي أنه إذا كان الإصلاح الاقتصادي ناجحاً؛ وإذا استطاع القائد أن يدعى الفضل في هذا التحسن لكي يزداد الولاء على المدى الطويل، فأى قائد يحاول تعظيم سلطته، سيغريه النكت بوعوده بالتحرر السياسي، ويتجاوب مع ذلك بزيادة القمع السياسي أكثر من أن يخفضه. ذلك معناه أن التوازن الجديد لتعظيم السلطة عند  $L$  أعلى (حيث  $L_1$  أعلى من  $L_0$ )؛ وذلك يتضمن مستوى قمع أعلى ( $R$ ). ومرة أخرى من وجهة نظر الدول الديمقراطية التي تدرس ما إذا كانت توسعة العلاقات الاقتصادية مع مثل هذه النظم أم لا، تجد أنه لا يوجد بديل لمبدأ الإصرار على قيود ملزمة لحقوق الإنسان طويلة الأمد؛ إذا كان هدفها هو تقليل عمليات القمع في نظام الدكتاتور.

لذا؛ فقد أصبح لدينا دليل إرشادي أو مرشد بسيط جدًا - "معيار وحيد" - للسياسات التي يجب اتباعها من قبل الحكومات الديمقراطية المهتمة بتقليص عمليات القمع وهو أن مراعاة تنفيذ حقوق الإنسان ينبغي أن تكون حجر الزاوية في سياسة الدول الغربية والمساعدة لأي نوع من النظم التي يمكن توقع أن تأتي بتأثيرات مفيدة بشرط أن يصطحبها قيد لحقوق الإنسان - طويل الأمد، وهو القيد الذي يصبح تدريجيًا باضطراد أكثر صرامة بمرور الوقت. وبدون هذا المعيار؛ فإن تأثير المعونات سيكون غير فعالٍ ومعاكسٍ.

#### ٤ - ج: سياسة التجارة الخارجية Trade Policy

هناك معضلة سياسية أخرى، هي ما إذا كان يجب التبادل التجاري مع الحكومات الدكتاتورية أم لا؟ إن سياسة التجارة الخارجية أكثر تعقيدًا من سياسة المعونة ويمكن التمييز بين التأثيرات التالية:

١- من المتوقع أن التجارة سوف تزيد من الدخل القومي لأنظمة البلاد المستهدفة مباشرة؛ وذلك نتيجة لإتاحة المدخلات المستوردة بسعر أرخص وزيادة الطلب على الأهداف التصديرية. فالمدى الذي يستطيع النظام أن يدعى بنجاح أن له الفضل في هذا التحسن في الرفاهية، ويكون من المتوقع أن يزداد الولاء للنظام.

٢- بما أن الأشخاص الأكثر ثراء هم الأكثر مطالبة بالحرية؛ فإن الزيادة في الدخل سوف تخفض الولاء للدكتاتور، مع زيادة مطالبة الناس بحقوقها (بلسون ١٩٨٢، لندروجان - بول ١٩٩٦)؛ إلا أنه يلاحظ أن الحجم المقدر لهذا التأثير يكون صغيرًا جدًا؛ لذا اختتم لندروجان - بول، تحليلهما لهذا التأثير في الدول غير الأوروبية، بقولهما: إن " هؤلاء الذين يتوقعون نموًا في الدخل؛ لترويج تقدم المؤسسات الديمقراطية، عليهم أن يكونوا حقًا صبورين جدًا" (ص ص ٢٢-٢٣).

٣- إن الزيادة في التجارة ستخلق ارتباطات أكثر بين مؤسسات الأعمال الأجنبية والمنتجين المحليين، والتي من المحتمل أن تؤدي إلى وجود قواعد سلطة مستقلة داخل النظام المستهدف. ويحتل ذلك بصفة خاصة إذا لم تنظم التجارة من خلال الحكومة المركزية (كما هو الحال في كوبا مثلاً)؛ ولذلك ففي الصين، أسست الحكومات - الإقليمية على الأخص - اتصالات جوهرية مع الأجانب والقطاع الخاص، وتعتمد بدرجة قليلة جداً على الحكومة المركزية في الإيرادات عما فعلوه قبل إطلاق دينج Deng الثورة المسماة " الاشتراكية ذات الخصائص الصينية " (ما كفاركاهاار ١٩٩٧، ص ١٥)، وإلى مدى حدوث ذلك فإن الولاء للنظام قد ينخفض. ومن ناحية أخرى جادل هنتجتون (١٩٩٧) ربما بدرجة أكثر قوة، بأن التجارة بين أنواع مختلفة من الحضارات تزيد فعلاً من عدم الثقة؛ لأن ازدياد كثافة الاتصالات تولد ببساطة العدوانية. ويشير إلى أن الحرب العالمية الأولى حدثت تماماً عند الذروة الأخيرة من "انفتاح" النظام الدولي. فإذا كان هنتجتون على حق؛ فقد تولد التجارة هبوطاً في الولاء للنظام على المدى القصير؛ بسبب الزيادة المبدئية في الاتصالات الأجنبية. ولكن في المدى الطويل، فإن ازدياد اتصالات تولد القومية - من الممكن أن - "تزيد" الدعم للدكتاتورية في النظام المستهدف.

٤- إن ارتفاع الدخل يمكن أن يزيد من إيرادات الضرائب، ونتيجة لذلك سيكون لدى الدكتاتوريات موارد أكثر تحت تصرفهم. هذه الموارد قد تستخدم إما لاستهلاكهم الخاص، أو لزيادة هيمنتهم على السلطة من خلال زيادة الإنفاق وإما على عمليات القمع أو الولاء.

ولاستخلاص نتائج السياسات، يلاحظ أن السؤال بخصوص النقاط الثلاث الأولى، هو ببساطة: ما إذا كان التأثير الصافي لاتفاقيات التجارة، يزيد أو ينقص الولاء للنظام. وتهتم النقطة الرابعة بموازنة الدكتاتور،

والتحليل التفصيلي لتلك القضية سيترك إلى القسم الرابع من الباب الخامس. وعند تناول النقاط 1 إلى 3 سيتم أولاً افتراض أنه- كما من المحتمل- يرى أن التأييد للنظام يزداد نتيجة لاتفاقيات التجارة. وإلى جانب افتراض أن الحاكم هو دكتاتور القمع الناعم عندئذ يمكن القول بأنه مع التأييد المتزايد، سوف يحفز ذلك الدكتاتور على خفض عمليات القمع، وبالتالي لن تكون هناك حاجة لفرض قيد لحقوق الإنسان؛ لكن يلاحظ أنه حتى في هذه الحالة، فالقيد لحقوق الإنسان لن يكون ضاراً، فهو ببساطة يطلب من الدكتاتور أن يفعل ما يجب عمله على أي حال، والذي سيكون مقبولاً لديه. ومن ناحية أخرى فإذا ما تناقص الولاء للنظام نتيجة للتجارة، وأراد دكتاتور القمع الناعم أن يزيد من عمليات القمع؛ لكي يبقى في السلطة؛ فإن قيد حقوق الإنسان سيكون ضرورياً بشكل مطلق؛ لكي تؤدي اتفاقيات التجارة لتخفيض وليس لزيادتها عمليات القمع.

لنفترض الآن، أننا نتعامل مع دكتاتور شمولى، هنا إذا ما زاد الولاء نتيجة لاتفاقيات التجارة، سيميل الدكتاتور إلى زيادة عمليات القمع، وسيظل القيد الملزم لحقوق الإنسان، ضرورياً لمنع ضياع الحرية. والحالة الوحيدة لاتفاقيات تجارة مع نظام دكتاتوري شمولى - هي التي يحدث فيها العكس - حيث يتناقص الولاء للنظام نتيجة لاتفاقيات التجارة. وفي هذه الحالة تتناقص عمليات القمع أيضاً، تلك هي الحالة الوحيدة، التي تكون التجارة مع النظم الدكتاتورية الشمولية، ذات معنى؛ ولكن يلاحظ أن القائد الدكتاتوري الشمولى في متابعته لتنفيذ اتفاقيات التجارة المذكورة، لا يمكنه إغفال الوعي بالعواقب المحتملة لاتفاقيات التجارة، على تمسك النظام بالسلطة - بمعنى أن مقدرته على القمع واحتفاظه بولاء المواطنين وسلطته سوف تضمحل جميعها نتيجة لتعليماته. لذا إن كان هذا التحليل صحيحاً؛ فذلك يتطلب منا أن نعتقد أن القائد الشمولى في تتبعه للتجارة، إما أن يكون غير مدرك لمصلحته على المدى الطويل أو أنه يعمل ضدها عمداً. وتجدر الإشارة إلى أن كل الأنظمة

الدكتاتورية الشمولية التي انهارت تاريخياً فعلت ذلك نتيجة لهبوط وليس ارتفاع الدخول الحقيقية، وأن زيادة الدخل في الصين، لم تؤد إلى أدنى درجة من الاسترخاء في عمليات القمع بعد نحو عقدين من الإصلاح والنمو الاقتصادي المدهش. لذا فإن قضية التجارة مع الأنظمة الشمولية، تكون على الأخص ضعيفة.

أخيراً وبافتراض أن قيود حقوق الإنسان لا يمكن تطبيقها؛ إما لأن النظام المستهدف يكون قوياً جداً أو لأنه لم يمكن التوصل إلى اتفاق ملزم بين البلدان المشاركة في تطبيق سياسة حقوق الإنسان. لذا يكون هناك اختيار صعب بين سياسة العقاب من ناحية واتفاقيات التجارة بدون قيود حقوق الإنسان من ناحية أخرى. وبالطبع فإن الاختيارات الفعلية ليست بهذه الشدة، وأن السياسات الفعلية التي تتبع، ستكون مزيجاً من التجارة والعقوبات؛ ولكن المبدأ الأساسي المشمول في الاختيار، يظل إما مشاركة أو انعزال. وفي هذه الحالة، يتضمن التحليل هنا أن أقل ضرر يحتمل حدوثه سينتأى من اتفاقيات التجارة مع نظام دكتاتور القمع الناعم، وأن أكبر ضرر سينتأى من التجارة مع النظم الشمولية.

تلك السياسات هي أفضل "ثاني اختيار" بمصطلحات الاقتصاديين. ويلاحظ هنا أيضاً وجود مجموعة مماثلة من أفضل ثاني اختيار لسياسات المعونة في غياب القيود المتدرجة في التشدد لحقوق الإنسان والتي يحتمل أن تكون أقل ضرراً لرعايا دكتاتور القمع الناعم (بمعنى أنه بدلاً من الزيادة الفعلية في مستوى القمع، فالمعونة ستبتدد فقط) عن هؤلاء الذين يعيشون تحت النظم الشمولية؛ إلا أن المعيار الوحيد الذي يقوم على التدرج في فرض حقوق الإنسان - يظل هو أفضل سياسة. ويقترح التحليل أيضاً أن مفتاح تخفيف قبضة الدكتاتور على السلطة، هو مهاجمة الأدوات والوسائل التي يستخدمها للمحافظة على سيطرته على الشعب - ألا وهي عمليات القمع ودعم الولاء. وهناك أيضاً سياسات أخرى يمكن استخدامها لهذا الغرض؛

حيث يكون الاتفاق والتنسيق بين البلدان الديمقراطية ضعيفاً. وأحد الأمثلة، يكمن في توفير دعم خارجي للمنشقين ولحركات المقاومة داخل النظام. وقد استُخدمَ مثل هذه الوسائل في جنوب إفريقيا؛ ولكنها أُهملت في حالة الصين. وربما كان الأمر الأكثر أهمية في الرسالة هنا، هو أن الدكتاتوريين يحيون على أساس تأييد شرائح معينة من السكان؛ لذا فإن مهاجمة قواعد تلك المساندة هي أداة مهمة في محاولة تقويض النظام.

وبالطبع يمكن تناول عدد من السياسات الأخرى بما في ذلك تطبيق العقوبات الاقتصادية وإعطاء المعونات لمشروعات استثمارية معينة، وهكذا. وهذه التأثيرات يمكن بسهولة تحليلها في إطار العمل الحالي. وأقترح نقطة خاصة بالعقوبات الاقتصادية تستحق التأكيد عليها. وهي أن العقوبات ليست عكس المعونات وسياسات مثل التي اتبعتها الولايات المتحدة والأمم المتحدة، وجها لوجه مع نظم، مثل: كوبا في عهد كاسترو، وصدام حسين في العراق، وميلوسوفيتش في صربيا، قد تشبه بطريقة مصطنعة ما وُصف هنا؛ ولكنها في الحقيقة كانت تعمل بطريقة مختلفة. وفي كل الحالات، فرضت الولايات المتحدة والأمم المتحدة، العقوبات الاقتصادية، وبعد ذلك عرضت رفعها كمكافأة للتصرف الأفضل. فمثلاً استمر الأمريكيون في منتصف عام 1997 في سد الطريق أمام قبول بلجراد للاتحاق بالمؤسسات الدولية، مثل: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وطالبت ميلوسوفيتش بأن يفتح أولاً محادثات مع خصومه السياسيين، ويسمح بحرية سياسية أكثر<sup>(\*)</sup>. مثل هذه السياسات ليست بالضرورة موجهة بطريقة خطأ؛ ولكنها لا تعمل بطريقة من تلك الطرق التي أَدْعُو إليها هنا. انعكس التتابع فقط؛ فكان على النظام أن يتحرر أولاً، بمعنى قبل رفع العقوبات وقبل استئناف التجارة وتدفق المعونات. ذلك يعني أنه لا يمكن للنظام أن يستفيد من المعونات أو التجارة؛

(\*) انظر تورنتو جلوب آند ميل (١١ ديسمبر ١١، ١٩٩٦)، ص ١١٨.

لبناء الولاء، قبل عملية التحرر، والتي هي من أثار السياسات التي أَدْعُو إليها. والدكتاتوريات الذين يوافقون على التحرر يعرضون أنفسهم لخطر العزل، ولا عجب أن كاسترو وحسين وميلوسوفيتش كانوا جميعًا عازفين عن فعل ذلك. هذه السياسات تعمل فقط إذا ما أُجبرت الدكتاتور على الخضوع، ولا يوجد شيء غير أخلاقي في هذه السياسة؛ حيث كان كل هؤلاء القادة يتبعون عمليات القمع مع شعوبهم؛ ولكن فشلت تلك السياسات؛ فقد أرهبت الولايات المتحدة، كاسترو لمدة ثلاثين عامًا؛ ولكن بعد ذلك الوقت كله، مازال كاسترو في السلطة حتى تاريخ هذه الكتابة، ومازال نظامه يقوم بالقمع (وفقًا لتقارير Freedom House لعام ١٩٩٧)، كما أن استراتيجيات الإجبار فشلت أيضًا حتى تاريخ هذه الكتابة في إزاحة نظام صدام حسين.

وأخيرًا، فمما يجدر ذكره وجود بعض المشاكل (الأخرى) مع فرض العقوبات؛ فقد يؤدي استخدامها، إلى تصاعد الدعم الوطني للدكتاتور (تأثير جمع الشمل حول العلم)، وقد تقوّى بالفعل تمسكه بالسلطة، واستبعاده عن النفوذ الغربى. ويتطلب استخدامها تنسيق وتقوية السياسات بين الدول القائمة بفرض العقوبات؛ لكي تمنع بعض المؤسسات التجارية في البلاد التي لا تقوم بفرض العقوبات، أو في البلاد التي يكون فيها مراقبة الحظر هشة بالنسبة لمنع التحرك إلى جانب استغلال الفرص المتاحة لتفادى الحظر. وبالطبع في بعض الأحيان، قد يتطور استخدام العقوبات أو إجراءات أقوى من ذلك إلى إعلان الحرب؛ ولكن إسقاط دكتاتور متحصّن نادرًا ما يكون سهلاً.

والسياسات المدعو لها هنا تعطي الدكتاتور الفرصة؛ لكي يستبدل بالقمع سياسة بدلاً منه كوسيلة للبقاء في السلطة، فتكون لهذه السياسات فرصة عظيمة بأن تكون مقبولة للدكتاتور. كما أنها تحمل فعلاً خطرًا حقيقيًا؛ إذ يستطيع الدكتاتور أن يوافق على المعونات أو الاتفاقيات التجارية، ويعد بأن الحرية في طريقها إلى التحقيق؛ لينكث العهد عندما يحين الوقت لتحقيق

وعوده فقط، كما نُوقِشَ الآن. ولكن ذلك يعنى أن الاتفاقيات يجب أن تُراقب وتُتَفَدَّ. فإذا كان لدى الولايات المتحدة والأمم المتحدة الرغبة فى القيام بذلك، فسيكون للسياسات التى أَدْعُو إليها، كثيرًا من فرص النجاح عن السياسات الأخرى، ببساطة لأنها تروق لاهتمامات الدكتاتور ويحاول تلبيتها، ومن فضائلها أيضًا أن تجعل الأمم المتحدة تحافظ على التزامها بحقوق الإنسان.

## خاتمة

فى هذا الباب، استخدمت أدوات أساسية من النظرية الاقتصادية، لبناء نموذج بسيط للسلوك السياسى للدكتاتورية. وقد تم تناول حالتين متطرفتين: دكتاتورية القمع الناعم والتى تُعرف بالدكتاتورية التى يرغب فيها القائد فى تقليل تكلفة بقائه فى الحكم، ليجمع مكافآت هذه السلطة، والدكتاتورية الشمولية والتى تُعرف بتلك التى يحقق فيها القائد أقصى قدر من السلطة على الشعب. وقد اشْتُقَّتْ بعض التنبؤات الحديثة، فمثلًا التحسن فى الأداء الاقتصادى أو أى نوع آخر من الأداء ينتج عنه أن دكتاتور القمع الناعم سيخفض من مدى عمليات القمع على الشعب. أما الدكتاتور الشمولى، فيميل إلى التجاوب بزيادة عمليات القمع. وقمت بتقديم بعض الدلائل التى تؤيد هذا التنبؤ بالنسبة للدكتاتورية الشمولية. ويشرح النموذج أيضًا لماذا تميل حياة الدكتاتوريات العسكرية أن تكون قصيرة (نوعية فرعية من دكتاتورية القمع الناعم) ولماذا تُسَلَّم السلطة طواعية لنظام مدنى؟ وأخيرًا يشرح النموذج عددًا من سمات الدكتاتورية الشمولية، مثل: استمرار حالات القصور فى الموارد فى النظم الطبيعية السوفيتية، وتفضيل قادتها للنمو الاقتصادى، وهيكَل نظام الحزب الشمولى.



وربما كان من المدهش: أن ينتج النموذج البسيط الذى طُوِّر هنا، نتائج سياسية قوية فيما يتعلق بالكيفية التى يجب على النظم الديمقراطية أن تتعامل بها مع النظم الدكتاتورية، بافتراض أن النظم الديمقراطية ترغب فى تحقيق أقصى قدر من الحرية فى العالم، وعلى وجه الخصوص الإصرار على مراقبة حقوق الإنسان فى ظل هذه النوعية من النظم، بشرط أن تُفرض مثل هذه السياسة بالطريقة الصحيحة، وتصحبها معونة الحجم الكافى من التجارة أو الاستثمار. ويتضح أنها ليست فقط سياسة معقولة؛ لكنها أيضاً شرط ضرورى إذا ما كانت العلاقات الاقتصادية مع كلا النوعين من هذه النظم الدكتاتورية سيُزيد ولن يُنقصَ من حرية الإنسان.



## الباب الرابع

### الطغيان والديمقراطية (الدولة الحانية)

من الخطأ أن نثق في إخلاص أغسطس، كما أن عدم الثقة فيه ما زال أكثر خطراً

جيبون (١٩٨١)

"اضمحلال وانهيار الإمبراطورية الرومانية"

#### ٤-١: الحب والكرهية في الإمبراطورية الرومانية

ما زالت الإمبراطورية الرومانية مثالاً للعظمة التي يطمح إليها كثير من الدكتاتوريات. وقد كانت نموذجاً لموسوليني، وهتلر اللذين حاولا أن يضاهايا أسلوبها المعماري وطول عمرها - وفشلا في الاثتين معاً. وكتوضيح للسلطة المطلقة، كان الشيء البارز في الإمبراطورية هو اتساعها، وكان من يحكم الإمبراطورية، يحتكر السلطة السياسية في العالم المتحضر وعبر جيبون (١٩٨١)، عن ذلك كما يلي:

"إن الباعث لاستياء [ الطاغية الحديث ]، بعيداً عن الحدود الضيقة لسلطاته، يكون من السهل الحصول عليه في مناخ أكثر سعادة، وملجأ آمن، وثروة جديدة مناسبة لما يستحقه، والتحرر من الشكوى، وربما وسائل الانتقام؛ ولكن الإمبراطورية الرومانية ملأت العالم، وعندما أصبحت تلك الإمبراطورية في يد شخص واحد، أصبح العالم سجنًا آمنًا، وممريراً كثيباً لأعدائه." " أئنا تكون " هذا ما قاله شيشرون لمارسيلوس المنفى " تذكر أنك تحت سلطة الغازي " (ص ١١١-١٢)

والأباطرة أنفسهم لم يستخدموا لقب " دكتاتور "؛ ولكن بالتأكيد كانت لهم تلك السلطات. وكان المنافسون الآخرون الرئيسيون على السلطة هم أعضاء مجلس الشيوخ وشعب روما. وكان الجمهور قد رُوِّضَ بدرجة كبيرة نتيجة

للنضال فى نهاية الجمهورية الرومانية، كما روض الإمبراطور أوجستس أعضاء مجلس الشيوخ. ولذا فكما يقول المؤرخ بول فاين (١٩٩٠):

"كان لا يوجد شىء يستطيع [مجلس الشيوخ] عمله؛ فالجيش والخزانة والسياسة الخارجية، كانت كلها تحت سلطة الإمبراطور.... واقتصرت ذواتهم على ختم قرارات الإمبراطور؛ بينما كانوا يأملون بأنه قد يكون لبقاً بالأى يمنحهم الشرف الخطير بطلب نصيحتهم، وأن يكون عطوفاً بما فيه الكفاية وينتظر تهليلهم وهتافاتهم الحافلة دون أن يطلبها، وهم لن يتأخروا أبداً فى تقديمها" (ص ٤١٢).

لذا كانت للأباطرة سلطات رسمية هائلة. كيف كانوا يجعلون هذه السلطات فعالة؟ كيف كانوا يضمنون استئثارهم بالسلطة، خاصة فى غياب أسلوب معين رسمى للخلافة، وفى وجود كثير من المنافسين؟

يحاول كثير من الأوتوقراطيين الجدد كسب ولاء رعاياهم من خلال متابعة النمو الاقتصادى. أما فى العالم القديم فكانت التكنولوجيا جامدة static إلى حد كبير (فينلى ١٩٧٣)؛ ومع أن مسألة تتبع النمو الاقتصادى تبدو عزيزة على القلب الحديث إلى حد أنها لم تقدم نفسها، وكما صاغها بلباقه بيكارد "إن جوهر المشكلة فى تاريخ الإمبراطورية الرومانية، كانت الفرصة الضئيلة للاستثمار الخلاق، والتي أرغمت الإمبراطورية على العيش فيه من يوم إلى آخر منفقةً أرباحها دون مراعاة لمستقبلها (مقتبسة من فاين ١٩٩٠، ص ٥٥). ويضيف فاين: أنه نتيجة للفوارق الكبيرة فى الدخل؛ فإن جزءاً كبيراً من الدخل تركّز فى أيدي الطبقة الحاكمة، والتي استخدمته فى البذخ، والذي كان خارج نطاق التناسب بين مستويات الازدهار التى يحصل عليها المجتمع ككل (ص ٥٥-٥٦). وفيما يتعلق بعمليات القمع العلنية للسكان، نجد أن الشرطة غير موجودة بالفعل (ماكملون ١٩٨٨، ص ٥٨). وبالطبع، عند مستويات أعلى كان قتل الخصوم الفعليين والمحتملين (على الأخص

الأقارب) أمرًا شائعًا. وما زال الذى يجب شرحه هو كيف أن إمبراطورية شاسعة فى ذروتها تتكون من ٦٠-٧٠ مليون نسمة، كان يحكمها جهاز إمبريالى صغير (كان تقدير حجمه بدقة صعبًا) ويقترح ماكميلون بأنه ٥٠٠,٠٠٠؛ ولكن لا يعتقد امرؤ أنه كان كبير الحجم هكذا (بارو ١٩٤٩ / ١٩٨٧، ودادلى ١٩٧٥، وجرانت ١٩٧٨).

وتناقش هنا أربع آليات للتحكم:

١- الهدايا                      ٢- الغزو                      ٣- العملاء

#### ٤- الأيديولوجية الطائفية الإمبريالية

ولا تثير الآليتان الثالثة والرابعة أى قضايا نظرية جديدة، ومن الناحية المؤسسية فهى معقدة جدًا؛ حتى إنه لا يمكن مناقشتها هنا. وبالنسبة للعملاء، قد يمكن للقارئ الذى يهتم بذلك أن يرجع إلى فاين (١٩٩٠، ص ٢٠١٦)، جرانت (١٩٧٨، ص ٦٠) أو دادلى ١٩٧٥، (الباب الثامن)، وعن الأيديولوجية فيمكن الرجوع إلى فاين ١٩٩٠ (خاصة الباب الرابع)؛ لذا فإن التركيز هنا على الهدايا والغزو - أو الحرب. وتناقش هذه الموضوعات على التوالى فى الفصلين الثالث والرابع من هذا الباب.

وبصرف النظر عن قضايا السيطرة؛ فكيف يمكن عمل نموذج للأباطرة الرومان؟ من الواضح أن الإمبراطور الرومانى التقليدى ليس دكتاتور القمع الناعم. ومن ناحية أخرى؛ فإن المؤسسات السياسية والبيروقراطية للإمبراطورية الرومانية القديمة، لا تماثل كليا تلك المؤسسات الخاصة بالنظم الشمولية الحديثة، بأدواتها من الاتصال الجماهيرى والسيطرة، وخاصة قدرتها على تحفيز، ومتابعة ومكافأة المشاركة السياسية لنسبة كبيرة من السكان من خلال مؤسسة الحزب الجماهيرى. ووفقًا لذلك يحتاج الأمر إلى بعض التصنيفات الجديدة.

ويتناول الفصل الثانى تصنيف هذه النظم إما إلى نظم طغيانية أو تيموقراطية، وهذا يوسع التحليل الاقتصادى للدكتاتوريات التى طوّرت فى الباب الأخير من أنظمة دكتاتوريات القمع الناعم، والدكتاتوريات الشمولية، إلى الأنظمة الطاغية. ويقدم الفصل الخامس نموذج الحكم الدكتاتورى التيموقراطى (المحب للمجد والثروة أو الخير). وأعتقد أن الإمبراطور الرومانى ماركوس أوريلوس، هو مثال تاريخى ممكن للتيموقراطية واستخدامات النظرية الاقتصادية للعائلة (الدكتاتور المحسن هو "الأب" للشعب) لكى أشرح عمل هذا الشكل المغرى؛ ولكنه يعد الخاطئ من الحكومة. ويبين الفصل السادس كيف يستطيع النظام أن يتفسخ من التيموقراطية إلى الطغيان، ويصور هذا الانتقال بقصة الإمبراطور كومودوس (ابن أوريلوس وخليفته).

#### ٤-٢: التيموقراطية والطغيان

فى الباب السابق صنف الدكتاتوريات الحديثة، إما إلى دكتاتوريات قمع ناعم أو دكتاتوريات شمولية. وكلا النوعين من الدكتاتوريات يستخدم أجهزة القمع والولاء لتراكم السلطة. ودكتاتور القمع الناعم هو باحث عن اقتناص الربح أساساً، والذي لا يسعى إلى سلطة أكبر على الشعب تزيد عن الحد الأدنى لبقائه فى السلطة، مستخدماً بقية موارد الدولة لأغراضه الخاصة (قصور، وسيارات مرسيديس، وحسابات فى بنوك سويسرا... إلخ) وعلى الجانب الآخر يوجد الدكتاتور الشمولى (هتلر، وستالين، وآيات الله) يسعى إلى تحقيق أقصى قدر من السلطة على الشعب. والقيود على تحقيق أقصى قدر من السلطة للدكتاتور الشمولى هو منحى عرض الولاء. وما دامت الزيادة فى عمليات القمع تزيد من ولاء الشعب؛ فهى تزيد من سلطة الدكتاتور الشمولى. ومع ذلك، فبمجرد انحناء منحى عرض الولاء إلى الخلف يؤدى ازدياد عمليات القمع إلى تخفيض الولاء، وبالقطع بدرجة كافية تخفض السلطة؛ لذا تتعاطم سلطة الدكتاتور الشمولى عند النقطة التى يلامس فيها منحى عرض الولاء المرتد للخلف لمنحنى السلطة المشابهة (الشكل ٣-٥).

وكما ذُكرَ من قبل، لا تلائم الصورة الانطباعية لدكتاتور القمع الناعم أو الشمولية، الإمبراطورية الرومانية. هذا وكان شعب روما يشكل أقل من 1% من سكان الإمبراطورية. وفي ذروة الإمبراطورية كان عدد القوات المسلحة في روما يصل إلى ما بين ٥٠٠,٠٠٠ إلى ٦٠٠,٠٠٠ تقريباً، وكان مجلس الشيوخ هيئة صغيرة غير مؤثرة. وكانت البيروقراطية والمؤسسات التي تدير الدولة، بدائية جداً - فمثلاً الضرائب السنوية الثابتة المنتظمة، لم تُشرَّعَ حتى وقت متأخر من الإمبراطورية. لذا اعتمد الإمبراطور على العقوبات الصارمة جداً كوسيلة للقمع (لكي يُعوَّضَ القصور التقنى للقدرة على الرقابة) وعلى الخبز والسيرك والهدايا الأخرى لتحقيق تراكم الولاء.

إلا أنه توجد بعض الجوانب الأخرى التي يتشابه فيها القادة الرومان مع الدكتاتور الشمولي الحديث - في استخدام وسائل الدعاية، إحدى الأدوات للقيام بذلك كان عن طريق البناء والتشييد. فمثلاً صرَّح أوجستس في تذكارات (محفور على قبره)، إنجازاته كحاكم لشعب روما، والتي شملت سرداً دقيقاً للأموال التي أنفقها شخصياً لرفاهيتهم، على البناء والترفيه - ذلك أن روما التي ورثها كانت مصنوعة من ألقاض؛ ولكن في نهاية عهده حولها إلى رخام. والقادة الشموليون في العصر الحديث، مثل: موسوليني، وهتلر، وستالين قلدوا هذا الهوس مباشرة من الإمبراطورية الرومانية.

ومع ذلك؛ فإن المؤسسات السياسية للإمبراطورية الرومانية، افتقرت إلى الترابط الحاسم بين عمليات القمع والولاء (بمعنى أنه على نطاق واسع يؤدي تزايد القمع إلى توليد ولاء أكثر)، وهو من سمات المجتمعات الشمولية كما سبق ذكره. وبدلاً من ذلك؛ فإن هذه النظم تبدو بالفعل للمعاصرين - إما كنظم طغيانية (تتسم بعمليات القمع العالية والولاء المنخفض) أو كنظم تيمقراطية (التي تتسم بالولاء المرتفع مع مستويات منخفضة من عمليات القمع). وقد وُضِّحَ محور التوازن الممكن في شكل (٤-١).

وقد استعرت، مصطلح " تيمقراطي " من أفلاطون (فى كتابه الجمهورية) والتي حدّد بها ما هو من الواضح أنه دكتاتورية مُحسنة؛ رغم أن هذا النوع من الأنظمة كان ترتيبه الثانى، ويحكمه الفيلسوف - الملك فى جمهورية أفلاطون. ومازال الأصل اليونانى لكلمة التيمقراطية هى Thymus - أن تحب. فالتيمقراطية والطغيان هما التوازن الممكن، وهما أيضًا طريقة أخرى لتوضيح معضلة الدكتاتور - فالدكتاتور لا يعرف (رغم أن لديه ارتياحه) ما إذا كان الشعب يحبه أو يكرهه (بمعنى ما إذا كان ينظر إليه كتيموقراطي أو كطاغية).

وقد صُوّر توازن الطاغية فى الشكل (٤-٢). وكمثل الدكتاتور الشمولى، فالطاغية - أيضًا- يسعى إلى تعظيم أقصى قدر من السلطة؛ ولكن الطاغية ينقصه الحزب الجماهيرى والمؤسسات السياسية الأخرى والتي تسمح للقائد الشمولى بأن يراقب ويكافئ المشاركة السياسية أو الولاء على نطاق كبير. فى الإمبراطورية الرومانية، كانت للطاغية قدرة على بناء الولاء مع الجماعات التي ناقشناها فى الفصل السابق - شعب روما، والجيش، ومجلس الشيوخ. ونتيجة لذلك؛ فإن منحى الولاء يكون انحداره أكثر حدة من منحى عرض الولاء للقائد الشمولى (الشكل ٣-٤ أو ٣-٥) فالتوازن يكون عند  $E_0$  مع الولاء  $L_0$  وعمليات القمع  $R_0$ ، كما فى الأشكال المشار إليها.

ومن الواضح أن التحليل بسيط جدًا؛ ولكن التوازن الذى صُوّر، يوضح فعلاً كلا من التعريفات الثلاثة للطاغية فى العصر القديم:

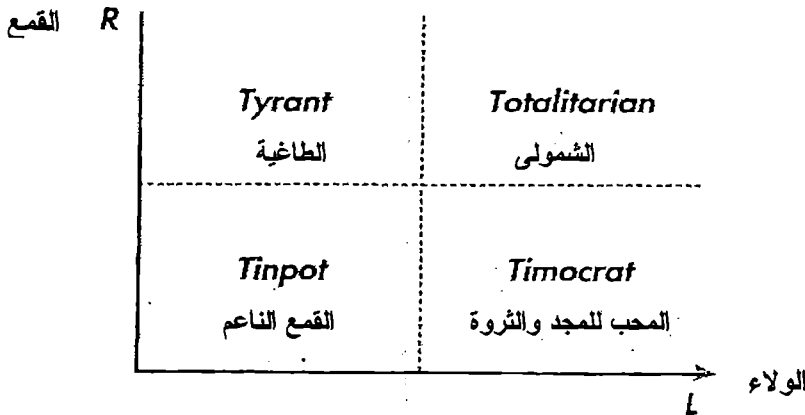
١. نظام يحتفظ فيه الطاغية بالسلطة عن طريق العنف.
٢. نظام يديره رجل تسيير سياسته عكس الاهتمامات المادية لقطاع كبيرٍ أو صغيرٍ، من رعاياه.



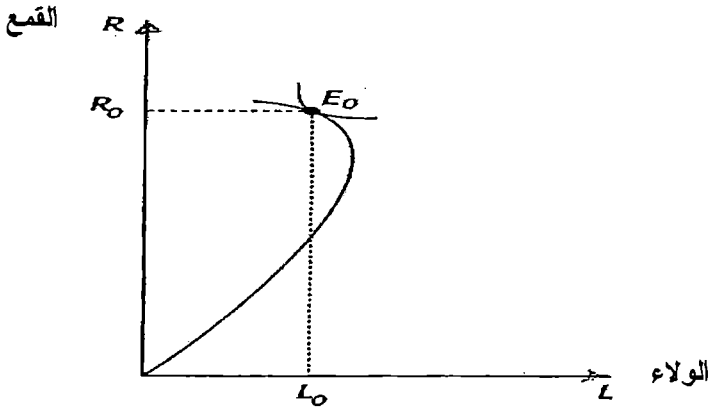
٣. نظام يحكمه رجل، يكون سروره هو في ممارسة السلطة المشتقة كلياً من العبودية التي يفرضها على بعض رعاياه. (التعريفات الثلاثة، قَدَّمها فاين ١٩٩٠، ص ٤٠٥).

وطبقاً للتعريف الأول؛ فالطغيان هو النظام الوحيد من الإمكانيات الأربعة في الشكل (٤-١) الذي يكون فيه القمع هو الأداة الأساسية السائدة المستخدمة للحفاظ على السلطة. وفي التعريف الثاني؛ حيث سياسة الطاغية غير شعبية، ولهذا السبب يكون منحنى عرض الولاء منخفضاً للغاية. ومن التعريف الثالث، بهجة الطاغية في ممارسة السلطة، يوضحها الشكل (٤-٢)؛ حيث يحاول تحقيق أقصى قدر منها. وبالتالي فإن الخواص الثلاثة لتوازن الطاغية تتوافق مع التعريفات الثلاثة للطغيان في العصر القديم. وبالطبع؛ فإن حالات الطغيان ليست مقصورة على العالم القديم. فالبايان السابع والثامن يناقشان بعض الأمثلة العصرية - بينوشييه في شيلي (الباب ٧)، وحكومة "الفصل العنصري" "apartheid" في جنوب إفريقيا، على التوالي (الباب ٨). وربما ما هو فريد بالنسبة للعالم القديم، هو أنه يؤسس مثلاً ممكناً للديمقراطية، وهذا الموضوع نوقش في الفصل الخامس، وبعدها نرى كيف أن النظام يمكن أن يتحول من التيمقراطية إلى الطغيان.

شكل (٤-١) أنواع التوازن في ظل الدكتاتورية



## شكل (٤-٢) الطغيان



وإحدى الطرق لتفهم القوى التي أدت إلى الحكم الطغياني هو تذكر النقطة التي ذُكرت في الباب السابق عن تأثير تحسن الأداء الاقتصادي على ثروات دكتاتور القمع الناعم. أقترح أن هذا الأداء الاقتصادي المتحسن لا يؤدي "بالضرورة" إلى ولاء أعظم لدكتاتور القمع الناعم؛ لأن له تأثيرين على ذات الموضوع:

١- تأثير الإحلال - فالنمو الاقتصادي سيرفع من عائد استثمارات الرعايا في النظام.

٢- تأثير الدخل أو الثروة - فالمدى الذي يزيد فيه النمو الاقتصادي من ثروة الأفراد، سيؤدي إلى زيادة كل استثمارات، بما فيها استثمارات للقوى المعارضة.

وللسبب الأخير، فمن الممكن للنمو الاقتصادي، أن يؤدي فعلاً إلى "تناقص" أمن الدكتاتور في منصبه؛ إذا ما استثمر المواطن مع المعارضة بدرجة تزيد عن استثماره مع النظام.

وتفتتح النتائج استراتيجيات ممكنة أخرى للدكتاتور الذكي؛ ففي ظل بعض الظروف، يكون إفقار الناس أفضل من جعلهم أثرياء. وقد تكون هذه الاستراتيجيات جذابة أكثر للدكتاتوريات؛ لسببين:

١- النهب أو الضرائب أو المصادرة أو أخذ الأموال من الرعايا لأنفسهم، وهذا يوفر للدكتاتوريات أموالاً يمكن استخدامها لأغراضهم الخاصة - أو لشراء ذمم الذين يكون تأييدهم النشاط، هم في حاجة إليه بدرجة كبيرة (الجيش، والشركاء السياسيون المقربون.... وهكذا). ومن ناحية أخرى؛ فالسعى لتحقيق نمو اقتصادي يرغم الدكتاتور على الامتناع من المغالاة في فرض الضرائب، واللوائح التنظيمية المغالية فيها، أو المصادرة؛ بسبب إمكانية تأثيرها الضار على النمو.

٢- إفقار الشعب يتضمن أن تكون لديه موارد أقل، يمكن استخدامها لمعارضة النظام. وكما هو معروف جيداً، فالشعب الأكثر فقراً يميل إلى قلة المشاركة في الحياة السياسية.\*

وتوفر هذه الحقيقة سبباً جوهرياً للطغيان، والشعب لا يحب الدكتاتور الذي يتبع استراتيجية تهدف إلى إفقارهم؛ ولكن معظم السكان سيكونون فقراء جداً، إلى الدرجة التي لا يمكنهم معارضته بطريقة نشطة، وأى معارضة بسيطة قد تنشأ يمكن السيطرة عليها مباشرة من خلال عمليات القمع. أما الجيش والجماعات الأخرى التي يكون ولاؤها أساسياً، فيمكن شراؤها بالموارد المأخوذة من كل شخص آخر. واستراتيجية الإفقار تلك تكون أكثر جاذبية في المجتمعات التي تكون فيها توقعات النمو الاقتصادي ضعيفة - بمعنى أنه في تلك المجتمعات؛ حيث السكان قليلو التعليم (نماذج النمو

---

(\*) وكمثال، قدم كل: من كاثي كوبن ومايكل داوسون (١٩٩٣) أدلة عن الأفرو أمريكيين، وفقير الجيرة لها أثر متطابق وملمس، في إدراك فعالية الجماعة، وإدراك نفوذ المجموعة وفي دراستهم، وجدوا أن سكان أفقر الأحياء كانوا الأكثر انسجاماً.

الناشئ ذاتياً، أى تلك من أزاريا داس - درازن ١٩٩٠، تؤكد على أهمية هذا العامل فى توليد النمو) والذى يكون ريفياً أساساً (ولذلك كانوا الأقل استفادة من النمو؛ لأن النمو عادة ما يعنى انخفاض أسعار المواد الأولية؛ لكى تستفيد من ذلك المراكز الحضرية (بيتس ١٩٨١) والتي توجد فيها عدم مساواة ملحوظة فى الدخل بين شرائح المجتمع (ألسينا - رودريك ١٩٩٠)، (بيرسون - تبلينى، ١٩٩٠)؛ وحيث تبين كلتا الدراستين أن عدم المساواة فى الدخل والنمو يرتبطان ارتباطاً سلبياً.

ومثال جيد لدولة حديثة ذات نظام يبدو تتبعه لهذه الاستراتيجية، هو جمهورية هايتى تحت حكم عائلة دوفالبيه. فكل الظروف التى ذُكرت موجودة بالتأكيد فيها، إضافة إلى واحد من أهم حلفاء النظام، وهم: القسس "الهنوجانس"، أو كهنة الفودو (السكر الأسود) الذين كانوا قادة طبيعيين؛ بسبب الوظائف الدينية التى حققوها، والتي هى ذات موروثات مضادة النمو؛ لأن النمو أو التحديث يمكن بسهولة أن يهدد مكانتهم، إذا ما أضعفت مقدرة الجماهير فى الاعتقاد بعالم ما وراء الطبيعة (لاندهل ١٩٨٤).

#### ٤ - ٣: الحرب.

إن النظرية الاقتصادية للغزو تبدو واضحة تماماً؛ فالغزو مريح إذا ما كانت القيمة الحالية للضرائب والغنائم والأشكال الأخرى للإيرادات من المناطق التى غُذيت، تتجاوز كلاً من تكلفة الغزو والتكلفة المتوقعة للصيانة السنوية النفقات المتضمنة للمحافظة على السلطة على رعايا الشعوب التى أُخضعت - بمعنى النفقات اللازمة لإخماد الثورات أو شراء أو الحصول على ولاء السكان المحليين. ومن المحتمل: أن توجد فى البداية نطاق من عائدات متزايدة؛ حيث إن المناطق التى غُزيت بكثير من الأيدي العاملة والموارد الأخرى؛ يبدو من المعقول افتراض عوائد متناقصة لها فى نهاية الأمر ناتجة عن الغزوات الإضافية؛ حيث إن تلك الأراضى بعيدة جداً، أو أن غزوها

أكثر صعوبة، أو أن شعوبها أكثر مقاومة ضد إخضاعها. وإذا افترضنا ببساطة أن كل أفراد المجتمع يشاركون بالتساوى فى نفقات وأرباح المغامرات الخارجية؛ فسنجد أن المغامرة الحدية هى تلك التى تتساوى فيها الإيرادات الحدية المتوقعة بالكاد مع التكلفة الإضافية الحدية للغزو أو الإدارة أو الإخضاع.

والإيرادات الحدية بالنسبة "للدكتاتور" أو لأى قائد سياسى آخر، قد تكون مختلفة تمامًا عن هذه الإيرادات. فمثلاً فى عهد الجمهورية الرومانية، كان القائد الرومانى يستطيع أن يُكوّن جيشاً ويذهب يغزو أرضاً أجنبية، ويستخدم الإيرادات؛ لكى يدفع رواتب محاربيه، وعلى الأقل من الناحية الرسمية كان يحتفظ بالإيرادات لنفسه؛ لأنه فى عصر الجمهورية كانت الجيوش الرومانية فعالة ومؤثرة؛ ولم يكن هناك نقص فى الرجال الطموحين الذين يرغبون فى تولى المهمة، خاصة لأنه بصرف النظر عن المال؛ فإن غزو بلد أجنبى، كان الطريق المؤكد إلى المجد والمستقبل السياسى وفى الواقع؛ فإن معظم ما أصبح فيما بعد الإمبراطورية الرومانية، قد حصل عليه فعلاً فى عهد الجمهورية الرومانية. ومن الناحية التحليلية؛ فإن نتيجة المنافسة للحصول على مركز أو مكانة، هى طبيعياً عملية "زيادة فى التوسع"، كما هو الحال بالنسبة للسعى لتحقيق مركز فى المباريات (فرانك، ١٩٨٥) - فإن كل شخص لا يستطيع تلقائياً أن يتخطى التسلسل الهرمى فى السلطة. وغالباً ما قيل إن منافسة القلة من أجل السلطة بين القادة العسكريين، تؤول فى النهاية فى كثير من الأحيان إلى حرب أهلية والتى أنهت الجمهورية الرومانية (بارو ١٩٤٩ / ١٩٨٧، ص ٥٨).

وقد قام أوجستس بحل تلك الصعوبة الأخيرة، من حل مشكلة منافسة القلة المدمرة والتى استبدل بها مبدأ الحكم الاحتكارى أو الدكتاتورى رغم أنه كان دائماً يرفض لقب "دكتاتور" وقد افترض إحكام السيطرة على كل

القوات المسلحة للدولة، والتي طُلب من أعضائها أن يقسموا يمين الولاء له. وكان يتحكم فى تعيين حكام الأقاليم (ممن قبل ذلك، وكانوا من القادة الرومانيين أو قادة الحروب)، وأنشأ إدارات تفتيش وموازنات لسلطاتهم (دادلى، ١٩٧٥، ص ١٥٤). كما أُعيدَ التنظيم الكامل، لنظم إدارة الأراضى التى تم غزوها حديثاً بسياساته "لجعلها رومانية" (ص ١٦٠ - ١٦١، ٢٢٨ - ٢٢٩) وأيضاً إنشاء حكومات محلية. كما أَرْضى المشاعر القومية فى المناطق التى خضعت بالغزو، بمنحهم الحكم الذاتى مقابل الولاء لروما (بارو ١٩٤٩ / ١٩٨٧، ص ٥٧، دادلى ١٩٧٥ ص ١٦١-٠).

إلا أن أوجستس والأباطرة اللاحقين، كانوا ميّالين إلى التوسع الزائد - كما هو الحال بالنسبة لكل الدكتاتوريين. ولكى نعرف السبب نتذكر عرضنا العام بأن الدكتاتوريات يكونون غير آمنين أكثر من القادة الديمقراطيين. وهذا الافتراض يزودنا بشرح بسيط للحقيقة الملحوظة بأن الدكتاتوريات يقومون فى كثير من الأحيان بالحروب أكثر من القادة الديمقراطيين، أولاً: عادة ما يكون لدى الدكتاتوريات كثير من المخاوف من الأنظمة الأخرى بدرجة تفوق مخاوف القادة الديمقراطيين، كما يمكن للمنشقين داخل أنظمتهم، أو التحالف مع قوى خارجية، أو وسائل اتصال فى دول أخرى أن تصد وسائل دعايات دكتاتورهم، وربما كان الأمر الأكثر أهمية وعود الدكتاتور "بالأ يهاجم البلاد الأخرى"، وهو ما يكون عادة أقل مصداقية من وعود مشابهة التى يطلقها لقائد المنتخب ديمقراطياً. فعود القائد الديمقراطى لابد من التصديق عليها رسمياً من الهيئات التنفيذية والتشريعية للديمقراطية والتى بدورها ستجعلها ملزمة للرئيس التنفيذى. فالدكتاتوريات ليس لديهم طريقة مشابهة لجعل وعودهم مُصدقة لقائد أجنبى. ثانياً: ربما لا توجد طريقة أكثر تأكيداً لبيث الولاء بين شعب الدكتاتور؛ إلا بالمجد والغنائم التى تنتج من الغزو الأجنبى. وبهذه الطريقة وحدها - وخلافاً لأى طريقة أخرى - تستطيع الدكتاتوريات إزاحة مخاوفهم من أولئك الذين يحاولون إزاحتهم من المنصب. وأخيراً: فإن

الحرب هي قرارٌ صعبٌ ومثيرٌ للجدل، وفي أى بلدٍ ديمقراطى ستوجد بلا شك جماعات وقوى تعارضها. ونتيجة لذلك؛ فالمجتمعات الديمقراطية قد تصاب بالتكاسل، كما نوقش ذلك بالتفصيل فى الباب ١١. ومن ناحية أخرى، فالدكتاتوريات لا يحتاجون إلى تليفيق إجماع على الحرب؛ لكى يكونوا قادرين على المشاركة فيها.

ويمكن مقارنة تلك الأفكار، بالشرح الكلاسيكى لـ كانط Kant عن سبب دخول الأنظمة الدكتاتورية الحروب أكثر مما تفعله البلاد الديمقراطية، وهى فكرة أُمييت منذ فترة قريبة بواسطة شويلر (١٩٩٢). ويستقر هذا الشرح على الافتراض بأن البلاد الديمقراطية تخوض حروباً أقل من الدكتاتوريات؛ لأن شن الحرب يتطلب موافقة المواطنين؛ ليتحملوا كل ويلات الحرب، وسوف يترددون كثيراً قبل أن يبدأوا هذه اللعبة الشريرة (كانط كما ذكر فى شويلر، ص ٢٤١). والدكتاتوريات - من ناحية أخرى - قد "يقررون الحرب؛ لأسباب غير جوهرية كما لو كانت رحلة صيد؛ لأنهم لا يتحملون تكلفة الحرب (المرجع السابق، وكذلك لك ١٩٩٢).

وفيما يتعلق بحجة "كانط"؛ فإن الأمر المهم هو المصير المحتمل للقائد الذى يخسر الحرب. وقد زدنا بروس دى ميسكيتا، ر. سيفرسون، وجارى وولر بدليل عملى لهذا الأمر باستخدام عينة كبيرة من البلدان فى خلال الفترة من ١٨٢٣ إلى ١٩٧٤، وقد بينوا أنه توجد علاقة قوية بين خسارة الحرب والتغييرات الصارمة فى القيادة السياسية والتي بلغت نسبة ٢٩,٥% من الخاسرين، ونسبة ٩,١% من الفائزين، الذين شهدوا تغييرات عنيفة فى النظام. وأخيراً عند النظر فى تكلفة الهزيمة بالنسبة للدكتاتور ربما كان الأمر يستحق التأمل فى حالة الإمبراطور الرومانى قائليران، الذى هُزم وأسرهُ الفرس. فبالنسبة للإمبراطور كانت حالة من ذل دائم "بقية حياته". كما كتب تريفور - روبر، (١٩٦٥) " أنه حُمِلَ مربوطاً بالسلاسل كمشندٍ لقدم

الملك الفارسي عندما امتطى حصانه" (ص ٥٤). وباختصار كانت حجةً كانط خاطئة؛ فتكلفة الهزيمة للدكتاتور لا تكون بالضرورة أقل من ذلك؛ بل يمكن أن تكون أكبر بكثير مما تكون لأى قائد ديمقراطي.

٤-٤ : الهدايا

كانت الآلية المهمة الأخرى التى ارتبطت بالغزو؛ وإن كانت منفصلة عنه، هى تراكم الولاء فى كل من الجمهورية الرومانية والإمبراطورية الرومانية - وكانت ممارسة الإحسان "euergetism" (كما يسميها فاين ١٩٩٠) وتقديم الهدايا. وبصرف النظر عن التنفيذيين (القضاة)؛ فإن المنافسين الثلاثة للسلطة فى روما القديمة كانوا هم الجيش، ومجلس الشيوخ، وشعب روما. وإحدى الطرق لوصف تاريخ روما القديمة، هى القول إنه كانت توجد خسارة ثابتة للسلطة، أولاً بواسطة الشعب، ثم مجلس الشيوخ ثم الجيش والقضاة. وبالطبع؛ فهذا تبسيط مغال فيه؛ فقد كان يوجد كثير من الانتقالات للسلطة بين هذه المجموعات الأربع على مدى ألف عام من التاريخ من حوالى عام ٥٠٠ قبل الميلاد إلى ٥٠٠ بعد الميلاد؛ إلا أنه فى خلال هذا التاريخ، كانت هناك فقط هذه المجموعات تمتلك السلطة لعزل حاكم أوليجاركى (\*) فى ظل الجمهورية الرومانية وفيما بعد الإمبراطور. وكانوا أيضاً هم الذين يحصلون أساساً على الهدايا، وكان الجيش يتلقى عطايا donativum (حوافز)، وكان مجلس الشيوخ يحصل على عديد من المزايا، ويحصل شعب روما على الخبز والسيرك.

كيف يمكن إذاً شرح الممارسة المكثفة لإعطاء الهدايا الشائعة فى كثير من الدكتاتوريات الحديثة والقديمة على حد سواء؟ لقد ناقشت النظرية الاقتصادية للعطايا من قبل جورج أكيرلوف (١٩٨٤)، وجارى بيكر

(\*) Oligarich هو حكم القلة. (المترجم)



(١٩٧٤)، كولين كاميرر (١٩٨٨). وقد ناقش بيكر الهدايا فى سياق الإيثار، وهو موضوع مهم سنتجه إليه فى الفصل التالى. ونوّه أكيرلوف إلى أن أساس كلمة عطايا أو هدايا (gift) فى اللغتين القديمتين الأساسيتين - الألمانية واليونانية - هى نفس الأساس لكلمة (سُم) "Poison" ويقول: إن السبب فى ذلك هو الطبيعة التبادلية للهدايا؛ فالهدايا التى تُعطى، تطلب هدايا فى المقابل. "poisonous" وتفصيل معين أكثر لتلك الصفة السامة، هو أن قبول الهدية يضع المتلقى فى موقف المدين. وربما لا يوجد أفضل للصفة السامة للهدايا، من تلك الهدية التى قدّمها قسطنطين من الجنسية الرومانية، لجميع المواطنين فى الأقاليم التى تحكمها روما، وبناء على تلك "الهدية" أصبح للحكومة الرومانية الحق فى فرض ضرائب على هؤلاء الناس!

هذا ولم يُناقش أحدٌ من هؤلاء الكتاب، الهدايا السياسية التى قد تكون لها وظائف مختلفة. وقد تُعقّب كثيرٌ منها بمهارة عظيمة بواسطة المؤرخ بول فاين (١٩٩٠) فى كتابه المشهور "الخبز والسيرك"؛ ولكن قبل الرجوع إلى حالة روما القديمة، سنتناول حالة موبوتو (رئيس جمهورية زائير)؛ فقد كان معروفاً بتوزيع الهبات السخية لشعب زائير، وعددت الصحافة هناك بوادر شهامته. ووفقاً لما كتبه ميخائيل شاتسبرج (١٩٨٨):

" كلما اكتمل مشروع تنموى جديد، وليكن ترميم مبنى، أو تشييد جديد، أو مستشفى - تُقدّم الصحافة المرفق الجديد أو الذى رُمّم كهبة من الرئيس الذى أنشأ هذا المرفق لأطفاله، وهم شعب زائير..... وحتى عربية نعش لمدينة نوجى - ماى..... كل ذلك هدايا وهبة من الأب الذى يُبذى حبه ورعايته الأبدية" (ص ٧٧).

وفى مقابل ذلك، كان مطلوباً من الشعب أن يسدّد للمرشد (وهذا ما كان يُعرّف به موبوتو) بدفع ضرائبهم. وذكرها شاتسبرج (١٩٨٨) : "إن بلايين من الدولارات التى كان يأخذها من الشعب الزائيرى، هى إذن ما

يستحقه: فالأب يمنح الهدايا لأطفاله، وما يحصل عليه مقابل ذلك هو مجرد مبالغ تُدفع من التزام كبير أبدي..... فلا توجد سرقات ولا فساد ولا استغلال، والأطفال المعترفین بالجميل يسددون ما أنفقه "أبيهم" السخي فقط (ص، ٨١).

وهكذا؛ فإن أحد المعاني المهمة لإعطاء الهدايا في النظم الدكتاتورية هو التأكيد على "ملكية" الدكتاتور لأصول الدولة. ومن الناحية النظرية؛ فإن الهدايا تحل مشكلة المساومة في الرياضيات لكواسيان؛ فيمكن لطرفين القيام بالتبادل، حتى لو كانت تكلفة تلك المعاملات منخفضة، وعندما تنشأ حقوق الملكية بمعنى أنه إذا ما عُرف (لمن ينتمي) الشيء وعندما يقوم الدكتاتورات بمنح الهدايا للجمهور أو جزء منها من الخزانة العامة، فهم يؤكدون أن من حقهم إعطاء هذا المال، ويقبول الهدية؛ فإن المتلقى لها يوافق على هذه الحقيقة. فالهدية تؤكد أن الدكتاتور يمتلك موارد الدولة؛ وبينما "يُرغم" الناس على دفع ضرائبهم، وقبول عمليات المصادرة؛ فالدكتاتور قد يقدم وفق اختياره، ويعطى من (جيبه الخاص) النفقات العامة لهم. ويقبول ذلك كهدايا؛ فإن الشعب يؤكد سلطة الدكتاتور.

ومع ذلك، يوجد مفهوم مهم؛ حيث إن منشأ حقوق الملكية بهذه الطريقة، يختلف عن الإنشاء القانوني لها، والذي يسهل عملية التبادل في السوق؛ وبينما يستطيع الدكتاتورات أن يعطوا الشرعية لبقائهم في السلطة من خلال منح الهدايا؛ فإنهم لا يمتلكون السلطة لتحويل هذه الحقوق. وهذه المشكلة - وهي عدم وجود آلية للخلافة - تكررت كثيراً في خلال تاريخ الإمبراطورية الرومانية، وهي - أيضاً - تميز هذا النوع من الدكتاتورية (القيصرية) كما سيشار إليها، متبعين ما كتبه فاين (١٩٩٠، ص ٤١٠) عن بعض أنواع أخرى من الدكتاتوريات، التي (حُلَّت فيها هذه المشكلة) تقريباً، على سبيل المثال بالتتابع العائلي للخلافة أو بالحق المقدس. وفكرة أن يستحوذ الحاكم على حق البقاء في السلطة بأى من هذه الطرق، بدلاً من أن

يمنحه الشعب هذا الحق - هو ما يميز أساسًا الدكتاتورية عن الديمقراطية. وقد عرف الإمبراطور أوجستس معنى تقديم الهدايا؛ فطبقًا لما قاله جايوس سوتونياس (١٩٥٧): " كان كريمًا بدرجة غير عادية في هداياه؛ ولكن.....

" عندما احترق منزله على تل البلايين، بدأ تجميع مبلغ لإعادة بنائه بواسطة المحاربين القدماء، والنقابات، والقبائل، وقام فيها الناس من كل نوع بإسهامات فردية. إضافةً وفقًا لإمكاناتهم؛ ولكى يبين أوجستس عرفاته بالجميل لهم من أجل الهدية، أخذ قطعة معدنية كتذكار من كل كوم؛ ولكن ليس بأكثر من قطعة فضية واحدة " (ص ٨٦).

وحقا يقال: إنه من الأفضل للإمبراطور أن يُعطى أكثر من أن يتلقى! ويوجد كثير من الفروق الدقيقة للممارسة السياسية لإعطاء الهدايا في روما القديمة، فمثلاً: كانت وظيفة رجال الإدارة العليا - في كل من اليونان والجمهورية الرومانية، وأيضًا في الإمبراطورية الرومانية - هو أن يقتصر الدخول في سلك السياسة على هؤلاء الذين يستطيعون تقديم الهدايا، ووظيفة أخرى لهم كانت هي بناء التأييد؛ لأن الشعب أحب الألعاب - "كل أنواع الجنس والعنف"، كما ذكرها المؤرخ ماكمولين (١٩٨٨، ص ٤٥). ونتيجة لذلك، حاول البارزون في السلطة هزيمة كل منهم للأخر عن طريق الإسراف في تقديم وسائل الترفيه، وكان الشعب بدوره يحبهم على ذلك. وفي الوصف الجميل لكريستوم:

" يمتلئ المسرح المكشوف وجموع المواطنين يجلسون هناك يعرضون أجمل منظر يتكون من كثير من الوجوه حتى إن قمة القاعة وغطاءها، تسدهما أجسام الرجال..... وعند دخول هذا المُحسن الذى جمعهم، يقفزون على أقدامهم، وينطقون بتحية من فم واحد ويصوت واحد، وينادونه بقائدهم وحامي مدينتهم ويمدون أذرعهم. وبعد ذلك على فترات، يقارنونه بأعظم الأنهار. فهم يشبهون عظمته وتدقق كرمه المدني فى

وقرته بمياه النيل. وينادونه بنيل الهيات ذاته وبعض ممن يتملقونه أكثر  
يعتنون أن مقارنته بالنيل ضئيلة، ويترحون البحار والأنهار جائبًا،  
ويقارنونه بالمحيط - ويقولون إن هذا هو ما يكون، كمحيط بين البحار  
والأنهار كذلك هو في هداياه. فلا يحذفون أى مصطلح ممكن لمدحه....  
وهو ينحنى لهم، وبهذا يقدم احترامه، ويجلس بين بركات الجميع، والذي  
يصلى كل منهم - بأن يكون مثله وبعد ذلك يموت..... وبينما يبتهج  
قلبه مثل شخص قد أسكرته الخمر من هذا المجد الكبير، إلى درجة أنه قد  
ينفق ذاته نفسها؛ ولا يستطيع أن يشعر بأقل إحساس عن خسارته. ولكن  
عندما يكون فى المنزل..... عند هذه اللحظة يتفهم أنها لم تكن أحلامًا،  
بل حقيقة بالعملة الصعبة " (مذكورة فى ماكميلان، ص ٤٥-٦).

لذا قدّمت المباريات الفرصة؛ ليس فقط لعلية القوم مُظهرًا مدى رعايته  
للشعب؛ ولكن للشعب لبيان مدى تأييدهم لعلية القوم أو حتى للإمبراطور  
أيضًا. وكان الناس فى هذا الحشد أمنين (نسبيًا) من الانتقام السياسى،  
ويستطيعون التعبير عن مشاعرهم الحقيقية. لذا ففى بعض المناسبات كان من  
الممكن للجمهور أن يكون أقل حماسًا. وعلى سبيل المثال: كان للإمبراطور  
مصارعوه المفضلون؛ لذا عندما يُشوَّش الجمهور عليهم يمكن أن يؤخذ هذا  
المنهج على أنه تعبير عن المعارضة. وكانت العروض أحيانًا مشاهد  
للاضطرابات السياسية. ووفقا لما كتبه قاتين (١٩٩٠):

" فى أحد العروض ضغط الجمهور بتتابع على جالبا Galba لكى يقتل  
تيجيلينوس؛ لأنهم كانوا يشكون من ارتفاع سعر القمح، وتوسلوا بيأس  
لـ جايوس (كاليجولا) بأن يخفض الواردات ويخفف عنهم بعض أعباء  
الضرائب، وعبروا بالغناء عن رغبتهم فى السلام (ص ٤٠١). وفى ظل  
حكم الإمبراطور كانت المهرجانات تمتد شهورًا فى مسلسل من عدة أيام.  
وكان شعب روما يقضى هذه الأيام فى صحبة الإمبراطور، وكان أعضاء

مجلس الشيوخ فى السيرك أو المسرح، وأثناء هذه الألعاب يدعو الإمبراطور الناس للتلهيل له، وكان هذا مقبولاً؛ إلا إذا تم التمادى فيه. ويقول قاتين:

" حدثت أسوأ مرحلة، عندما طالب أباطرة معينون من مجلس الشيوخ ذاته، أن يقوم بمدحهم ويهزل لهم، وكانوا هم عادة نفس الأباطرة الذين حطموا المجموعة الحاكمة، بأن دفعوا أعضاء مجلس الشيوخ إلى الانتحار باتهامهم بالخيانة العظمى أو بالعبث أو الطعن فى الذات الملكية. وفى عهد مثل هؤلاء الرجال، كان أعضاء مجلس الشيوخ ينظرون إلى الإمبراطور على أنه المعبود، ويفدونهم بدمائهم؛ حيث أرغموا على عبادته " (ص ٤٠٧).

وكان الجيش هو المتلقى الرئيسى الآخر للهدايا؛ فقد بدأت الحوافز "donatives" فى عصر اعتلاء كلودياس العرش؛ فقد وضعه الحرس الإمبراطورى الرومانى (البرياتوريانز) praetorians على العرش، وأراد أن يشكرهم على مساندتهم، وأن يوثق اتفاقيته معهم، خاصة أن أعضاء مجلس الشيوخ كانوا بطيئين فى تعزيز اختيار البرياتوريانز. ولقد وعد الرجال بـ ١٥٠ قطعة ذهبية لكل منهم، وطلب منهم أن يقسموا بالولاء له (سوتونياس ١٩٥٧ ص ١٩١، وقاتين ١٩٩٠ ص ٣٤١). وعند موت كلودياس وعد نيرون Nero بإعطاء العطايا كما فعل أبوه، وأصبح هذا التقليد ثابتاً. ووعد الإمبراطور التالى (جالبا Galba)، بإعطائهم حوافز أكبر من المعتاد؛ ولكن أعلن بعد ذلك بأنه لن يوفى بذلك، قائلًا: "إنها عادتى أن أجمع قواتى وليس شراءها" (سوتونياس ١٩٥٧ ص ٢٥٥). وبعد خمسة أيام قام الحرس بانقلاب تحت قيادة أوثو (Otho)، وتاماً قبل وفاته قيل إن جاليا وعد فى النهاية بالعطية أو الجائزة (ص ٢٥٧).

لذا فإن إعطاء المنح للجيش كان دائماً مقابل قسم الجيش بالولاء - بمعنى إدراك الجيش "بملكية" المانح للدولة، وحقه فى اعتلاء سلطة الإمبراطور. وقد تغير ذلك بحلول القرن الثالث بعد الميلاد؛ فمع تزايد

تهديدات البرابرة أصبح الجيش أكثر أهمية، ونمت قوة قادة الجيوش. وأصبح الجنود هم الذين يضعون الإمبراطور على العرش أو يعزلونه. وعلى الأقل في مناسبة واحدة، عُرضَ العرشُ فعلاً بالمزاد لأعلى عطاء (قوانين ١٩٩٠، ص ٣٣٦). وقد دُللَ الأباطرة الجيش أكثر فأكثر، رافعين مرتباتهم والمنح التي تُعطى لهم، ومكافأتهم بمنحهم الأراضي على حساب معاناة الشعب من المدنيين (بارو ١٩٤٩/١٩٨٧ ص ١٦٥). وفي النهاية تحولت الإمبراطورية إلى آلة إدارية شاسعة صُمِّمت لإنتاج الضرائب للحفاظ على الجيش (بارو، ص ١٧١)، الذي لم يعد يقبل العطايا؛ ولكن أصبح يطالب بمدفوعات مالية.

٤-٥: كل ما تحتاجه هو الحب: التيمقراطية

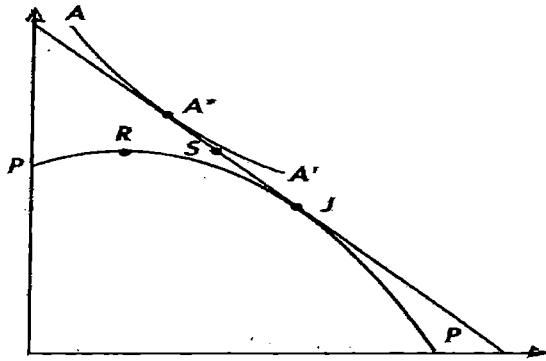
٤-٥-١: النظرية الاقتصادية للإيثار

لقد نوقش عدد من دوافع المنح والعطايا بما في ذلك إرساء حقوق الملكية للإمبراطور على موارد الدولة، وخلق عوائق أمام دخول المعتزك السياسي؛ ولكن ألا يزال يوجد احتمال بأن يكون الدكتاتور يفضل حقيقة، الإيثار، ويقدم منحه وعطاياه للناس لأنه يهتم بهم. إذا كان الأمر كذلك، فكيف يحكم الدكتاتور؟ إذا رجعنا إلى النظرية الاقتصادية المعاصرة للحصول على المشورة في هذا الأمر إذا ما تذكرنا التشبيه الذي سبقت مناقشته عن الدكتاتور كـ "أب" لشعبه، وهي استعارة مفضلة للدكتاتوريات من كل النواحي، فكلها تقترح استشارة اقتصاديات العائلة. وهنا في الواقع نجد لدينا نماذج اقتصادية عن تأثيرات الإيثار على السلوك. وطبعاً حتى لو وُجِدَ دكتاتور حقيقي مُحسِنٌ - تيمقراطي - فلن يمكنه أن يتوقع معرفته بهذه النماذج؛ ولكن إذا ما أشارت هذه النماذج إلى التأثيرات التي يتوقع أن يكشفها سياسى حكيم من خبرته؛ فإنها ستكون ملائمة لسلوكه؛ لذا سيبدأ التحليل للتيمقراطية بمراجعة النتائج الرئيسية لاقتصاديات الإيثار في نطاق العائلة، وعندئذ تستخدم هذه النتائج لتحليل الحكم التيمقراطي.

وكان بيكر (١٩٧٤، ١٩٧٦) أول من حاول تقديم عرض رسمي لتأثيرات العطاء الإيثاري. وفي كتابه "نظرية الابن الفاسد" يصور أبا إيثاريًا يتفاعل مع ابن أناني (فاسد). ويفترض النموذج أن الابن لديه فرص لتزويد والده بالمنافع بتكلفة تقع على عائق الأب. ومن الطبيعي؛ ولأن الابن أناني يمكن أن نفترض بأنه لن يفعل مثل هذا الشيء. ومع ذلك فإذا كان الأب إيثاريًا؛ فسيقوم بتحويل دخل لابنه؛ لكي يجعل هذا الابن سعيدًا. ويتوقف مستوى هذه التحويلات بدوره على دخل أو ثروة الأب. وحتى لو كان الابن أنانيًا؛ فقد يتحضر بأن يتصرف "كما لو" كان إيثاريًا باتجاه والده؛ لأنه بزيادة ثروة والده، فهو أيضًا يزيد من حجم التحويلات التي يقوم بها والده إليه في مقابل ذلك. وأظهر بيكر أن الأب لو كان محسنًا بدرجة كافية، وكانت توقعات هذه التحويلات ستحفز الابن على أن يتصرف كما لو كان غير أناني، وأن يشارك والده في تعظيم دخلهما. ويتبع ذلك في الحال أن الإيثار قد يكون مفيدًا ليس فقط فيما يتعلق بشروط المنفعة (الزيادة في منفعة الأب الناشئة عن الزيادة في إمكانيات استهلاك الابن)؛ ولكن أيضًا من حيث "الاستهلاك الذاتي" للأب؛ فإذا اختار الابن الحل تحقيق أعلى دخل مشترك، عندها يكون الأب إيثاريًا؛ ولكن ليس عندما يكون الأب أنانيًا، يكون من الممكن أن يزيد استهلاك الأب إذا كانت المؤشرات parameters صحيحة. والشكل (٤-٣) (المعدل من هيرشليفير Hirshleifer (١٩٧٧) يصور هذا الاحتمال. ويقاس مستوى استهلاك الابن على المحور الرأسي، ومستوى استهلاك الأب على المحور الأفقي. ويكون PP هو منحنى إمكانية إنتاج الابن. لاحظ أنه كما تَصوَّره، فإن الابن لديه بعض الفرص لزيادة استهلاكه الذاتي على حساب استهلاك الأب - ونعني بذلك التحرك من J إلى R. وإذا كان الأب أنانيًا؛ فقد يختار الابن بوضوح R؛ ولكن إذا كان الأب إيثاريًا ويقوم بعمل تحويلات إلى ابنه، عندئذ سيدرك الابن بأنه من الأفضل له أن يعظم الدخل المشترك للعائلة، ويختار J بدلاً من R لأن الأب إيثاري (الذي تكون منحنيات السواء الخاصة به مثل AA' ستكون أكثر من تعويض ابنه هذا الاختيار، بعمل تحويلات له سينتهي بالابن عند A.

## شكل (٤-٣) تأثيرات العطاء الإيثاري

استهلاك الابن



استهلاك الأب

كان زينوفون مدركاً للمنطق من وراء " نظرية الابن الفاسد " وبتطبيقاتها على الدكتاتوريات. وفي هذه المجادلة عن الدكتاتوريات يوصي الشاعر سيمونديس بالحب والكرم للطاغية Hiero كحل لمعضلته (معضلة الدكتاتور):

" يجب لا تتملص يا هيرو Hiero، من الإنفاق من ممتلكاتك الخاصة من أجل الصالح العام..... فسباقك هو ضد الآخرين الذين يحكمون المدن. فإذا جعلت المدينة التي تحكمها هي الأكثر سعادة من كل المدن، اعرف جيداً بأن المُبشِّرِينَ سيعلمون بأنك المنتصر في أنبل مسابقة بين البشر وأعظمها. وبهذا فإنك -أولاً- تضمن في الحال حب رعاياك، والذي هو ذات الشيء الذي ترغب فيه. والأكثر من ذلك: إن المُبشِّرِينَ الذين ينصرونك لن يكونوا واحداً؛ بل كل البشر سيَتغنون بفضلك. ويكونك موضع الاهتمام ستكون عزيزاً ليس - فقط - من قِبل خاصة رجالك؛ ولكن من كثير من المدن، وستكون رائعاً ليس - فقط - بين الخاصة؛ ولكن أيضاً بين العامة من كل الناس..... وكل شخص حاضر سيكون حليفك، وكل شخص غائب سيرغب في أن يراك. ولذلك لن يُعجب بك فقط؛ ولكن سيحبك كل البشر....."



ولكن إنثر أصدقائك بالثقة ياهيرو؛ لأنك ستثري نفسك. وأضف إلى قوة المدينة؛ لأنك ستكسب القوة لنفسك واكسب حلفاء لها. واعتبر أرض الوطن إقطاعيتك والمواطنين رفاقك، والأصدقاء أطفالك، وأبناءك نفس الشيء كحياتك. وحاول أن تتفوق عليهم بالإحسان؛ لأنك بذلك تثبت أنك أرقى من أصدقائك؛ وأعداؤك سيكونون غير قادرين على مقاومتك" (زينوفون في شتراوس، ١٩٦٣ / ١٩٩١، ص ٢١).

ومع ذلك فهناك نقطة ضعف في حجة بيكر (وبالتالي في حجة زينوفون)؛ إذ إن المقارنة التي أُجريت، هي ضمناً مقارنة بين إيثاري أناني قصير النظر<sup>(٣)</sup> وأب أناني. فالأب هو الأناني؛ ولكنه يتوقع الحصول على مكاسب من تعاون ابنه، وسوف يقوم أيضاً بعمل تحويلات لابنه؛ لأسباب أنانية بحثة (المكاسب التي يحصل عليها والتي تنتج من تعاون الابن). هذا إضافة إلى أن الاستهلاك الذاتي للأب الأناني، سيتجاوز دائماً استهلاك الأب الإيثاري - بمعنى رغم أن الإيثار قد يكون مفيداً إذا ما قورن بالأنانية قصيرة النظر، فإن الأنانية بعيدة النظر قد تكون مفيدة وأفضل من الإيثار. والسبب بسيط فالأب بعيد النظر سيعطي لابنه بنفس الطريقة التي يعطي بها البنك القروض؛ لكي يحقق أقصى قدر من الأرباح على المبادلة. والأب المماثل، ولكنه إيثاري في نفس الوقت يجب أن يعطي أكثر من ذلك. لذا يجب أن يعطي كثيراً من وجهة نظر تحقيق أقصى قدر من الأرباح أو من وجهة نظر استهلاكه الذاتي. لذا ففي الشكل (٣-٤)، فالأب بعيد النظر ولكنه أناني يحول ما يكفي لكي ينتهي الابن عند S، والتي هي بالضبط فوق R. ولا يزال الابن يختار J؛ لأنه أفضل عند S عنه عند R. ولكن الأب الأناني ينتهي بكثير من استهلاكه الذاتي عند S عن الأب الإيثاري الذي ينتهي (عند A\*). ومن الواضح أن نفس الافتراض يصدق على الدكتاتورية، ولكن في كلتا الحالتين؛ فإن العطاء قد أثبت أنه استراتيجية رشيدة.

(\* انظر رونالد وينتروب (١٩٨١، ١٩٨٣) للمناقشة الأصلية عن تلك النقاط.

والمضمون الآخر، هو أن الأب (حقيقةً هو "رئيس" البيت، ذكر أم أنثى) الذى يقوم بعمل التحويلات للأفراد الآخرين من الأسرة سواء لأسباب أنانية أو غير أنانية، ويتمتع "بسلطة" كبيرة عليهم. ويبين بيكر أنه إذا حاول طفل أن يستحوذ على دخل أو ثروة طفل آخر؛ فإن جهوده سوف تفسل، فالأب (رأس الأسرة) سيعوّض ببساطة ذلك الابن الذى فقد دخله بتقديم تحويلات له وسوف يسحب تحويلات من الابن الذى اكتسب، حتى يكون الدخل عند المستوى الأمثل من وجهة نظره (كرئيس للعائلة). ما دامت أن تحويلات الأب ستكون كبيرة بدرجة كافية، فهو وحده فقط الذى سيقدر قدر الدخل الذى سيكون لكل طفل؛ أما بقية أفراد الأسرة فليس لهم قول فى هذا الأمر. ونتيجة مشابهة لذلك ستكون هناك بين الدكاتور والمواطنين الذين هم تحت سيطرته ما دامت الضرائب وقوى الإنفاق فى النظام غير مقيدة.

ولما كانت للمتبرع سلطة على متلقى الهدايا أو الوعد بها؛ فيمكنه استخدامها لحث المتلقين على القيام بأشياء قد لا يرغبون فى القيام بها. وقد افترض برنهايم - شيلفر - سمرز، (١٩٨٥) أن الآباء يريدون أن يزورهم أطفالهم، ويرغبون فى دفع ثمن لهذه الزيارات فى شكل إرث كبير. وفى النموذج قد لا يمانع الأطفال فى زيارة آبائهم فى البداية؛ ولكن بعد حين يتعبون من فعل ذلك؛ لأن كثرة زيارة الآباء تجلب الضرر والآباء لا يتعبون أبداً من رؤية أطفالهم (على الأقل ليس قبل أن يتعب الأطفال من زيارتهم)؛ ولذا فعند هذا الحد؛ فإن الآباء يتبادلون الزيارات الأكثر بتقديم إرث أكبر. والشئ المدهش: أنه توجد بالفعل بيانات عن مستوى الاهتمام الذى يقدمه الأبناء للآباء، فى شكل زيارات أسبوعية يقوم بها الأبناء للآباء. ويبين تحليل (برنهايم، وشيلفر، وسمرز) للبيانات؛ أنه كلما كبر حجم الإرث المحتمل، تكررت الزيارات. وربما كان المحزن أن الزيارات للآباء الفقراء عندما يصبحون مرضى تقل؛ بينما تزداد الزيارات للآباء الأغنياء الذين يصبحون مرضى.

جانب آخر شيق للعلاقة بين المتبرع بالعطايا والمتلقى لها، وهو ما يسميه جيمس بوكانان (1975) "معضلة سماريان" (\*) " وببساطة: إن المتلقين للهدية تفسدهم الهدايا؛ فقد يصبحون كسالي أو يفشلون في التخطيط بطريقة صحيحة بالنسبة لمستقبلهم، معتمدين بدلاً من ذلك على الهدايا المتوقعة من المتبرع، أو أنهم قد يقضون الوقت والجهد يحاولون إيجاد طرق للحصول على هدايا بدلاً من زيادة المشاركة في سلوك إنتاجي. وقد وُصفت نتيجة مشابهة لذلك في دراسة عن السعي لاقتناص الربح؛ فإن إمكانية الحصول على العطايا من الحكومة تجعل المتلقى المحتمل يتنافس للحصول على هذا الربح، ونتيجة لذلك تتبعر القيمة الكلية للعطايا أثناء هذا التنافس المسرف. وقد تطرق إلى مثل هذه النقطة في أدبيات برامج الحكومة للرعاية الاجتماعية. ويقال: إن الرفاهية الاجتماعية Welfare تخفض الحافز بالنسبة للمتلقين للربح في بحثهم عن وظيفة أو عمل أو القيام بادخار أو القيام بأشياء أخرى تقيد المجتمع؛ ولكن هذا يتطلب الجهد والطاقة (\*\*). وإحدى النتائج المهمة لهذا الجدل؛ إنه يشرح السبب في أن المتبرعين سواء أكانت الحكومة أم الآباء، يراقبون ويحاولون التحكم في سلوك المتلقين للمنح، فهم يريدون تقليل الآثار الضارة؛ لذا ففي إطار العائلة يحاول الآباء فرض قواعد والالتزامات على أطفالهم، ويحاول الأطفال الهروب من هذه القواعد والالتزامات، أو أن يخذعوا الآباء بطرق عديدة، ويهددهم الآباء بفرض عقوبات وحظر عند عدم اتباع هذه القواعد والالتزامات. أما الحكومة فتفرض تعليمات صارمة على متلقى التحويلات، مثل: التأمين ضد البطالة، والرعاية الاجتماعية، وعندئذ ستراقب سلوكهم بطريقة مكثفة. والنقطة الرئيسية في ذلك أنه مع غياب الرقابة، يمكن أن يكون للعطاء تأثير عكسي تماماً للتأثير الذي ذكر في "نظرية الطفل الفاسد" بمعنى أنه يمكن أن يؤدي إلى تحويل طفل صالح إلى طفل (أو مواطن) "فاسد".

(\*) أنشطة اجتماعية تسعى للإحسان في الولايات المتحدة الأمريكية. (المترجم)  
 (\*\*\*) انظر وينتروب (1983)، ونيل بروس ومايكل والدمان (1990) في تشكيل هذه العلاقة.

والخلاصة، أنه يوجد عدد من الافتراضات فى نظرية العطاء، قد تكون ذات أهمية ليست فقط للدكتاتور التيمقراطي؛ ولكن أيضاً لكل الدكتاتوريات، وهى:

١- من خلال استخدام العطايا؛ فإن المتبرع سواء كان أنانياً أو إيثاريًا، يستطيع أن تكون له السلطة على حساب المتلقين ويحث تعاونهم تجاه أهدافه.

٢- يستطيع المتبرع الإيثارى القيام بذلك حتى ولو كان غير مدرك للحقيقة بأن عطاياه يمكن أن تحث على سلوك تعاونى من جانب المتلقين لها (نظرية الطفل الفاسد)؛ ومع ذلك فالمتبرع الإيثارى سيقدم كثيرًا من وجهة نظر تحقيق أقصى قدرٍ لاستهلاكه.

٣- كل المتبرعين عليهم مراقبة سلوك كل متلقٍ للمنع؛ لكى يضمنوا أن العطايا لا تفسد المتلقى لها، وسوف يعايدون حجم عطاياهم، بإمكانية مراقبة المتلقين لها، بأن يعطوا منها أقل (أو لا شيء) عندما تكون المراقبة صعبة أو مستحيلة.

#### ٤-٥-٢: الدكتاتورية الخيرة (المحبة للمجد والثروة): Benevolent dictatorship

دعنا الآن نطبق هذه الأفكار؛ لنحاول اكتشاف كيف يعمل الدكتاتور التيمقراطي. ومن أجل هدف العرض سوف نتناول حالة تيموقراطي "نقى" - بمعنى شخص يحرص فقط على رعاية شعبه؛ وليس رعاية نفسه كليًا - ومن المشكوك فيه وجود مثل هذا المحسن؛ رغم أنه لا يوجد نقصان فى إعداد القادة السياسيين الذين تظاهروا بأنهم يعملون بهذه الطريقة؛ ولكن الحالات المتطرفة تكون عادة مفيدة تحليليًا، وعلى القارئ الذى يرغب فى أن يتخيل مثلاً خالصًا للتيموقراطية النقية، أن يرجع إلى الحكم التسلطى لإدوارد جيبون ويتأمل عصر عائلة أنطونين الرومانية، والتي أعلن عنها جيبون (١٩٨١) قائلاً:

" إذا ما طُلب من رجل أن يحدد الفترة من تاريخ العالم التي كانت خلالها، أحوال الجنس البشري أكثر سعادة وازدهاراً؛ فإنه سوف يقول بلا تردد: إنها الفترة بين موت دوميتيان واعتلاء كومودوس العرش (خليفة أوريلوس). وكان المدى الشاسع للإمبراطورية الرومانية، تحكمه سلطة مطلقة تحت التوجه بالحكمة والفضيلة. فكان يُحجَم الجيش بواسطة اليد الصارمة والرقيقة للأباطرة المتعاقبين، الذين كانت شخصياتهم وسلطاتهم تستحق الاحترام غير التطوعي..... وكانت العمالة في هذه الممالك تتقاضى مرتبات أعلى من أجرها بسبب المنح الهائلة التي كانت تُعطى لهم عند نجاحهم؛ نتيجة للفخر الصادق" بعملهم، ولتحقيق بهجة السعادة العامة، والذين كانوا هم صانعوها " (ص ١٠٧).

وفى الحقيقة - وسواء كان ذلك هو الوقت السعيد، أو كان محل نقاش كبير - فعلى الأقل لم يكن بعض المؤرخين المعاصرين معارضين كلية لحكم جيبون (جرانت ١٩٩٤، ص ١٤٨). فنحن فعلاً نعرف أن ذلك كان وقت الرخاء العام والسلام الروماني المشهور "باكس رومانا pax romana"؛ ولكن لم يكن جيبون واضحاً فيما جعل الأنطونيين قادرين على هذا الشكل من السلوك. وكان هناك اثنان من الحكام يستحقون المديح بصفة خاصة، وهما أنطونيوس بيوس، وماركوس أوريلوس؛ ولكن ما نعرفه عن الحاكم الأول قليلاً (جيبون، ١٩٨٠، ص ١٠٥) على الرغم مما عُرف عن موته بهدوء في عام ١٦١ بعد الميلاد - وهو حدث ليس عادياً في مثل هذه الفترة. وفي الحقيقة، يقول جرانت (١٩٩٤): " إنه كانت حقاً أول وفاة هادئة تمر على أي إمبراطور روماني." (ص ٢١). أما الإمبراطور الثاني ماركوس إيريلوس؛ فقد ترك لنا "تأملاته" "meditations" (١٩٦٤)؛ حيث عبّر فيها عن فلسفته في الحكم بالشروط التيمقراطية، في عبارات مثل " دع كل حدث يهدف فقط إلى الصالح العام " (جرانت ١٩٩٤، ص ٥٥) وكانت الفلسفة هي مادته المفضلة، ويحتمل أنها تؤكد حكمة هيكس (١٩٣٥) المقتبسة في الغالب من قول ماثور

"الأفضل من كل الأرباح الاحتكارية هي الحياة الهادئة" (ستيجلر - بولدنج، ١٩٥٢ ص ٣٦٩)؛ إلا أن الغزوات المستمرة في هذه الفترة، كانت تعنى أنه لم يكن لديه الوقت الكافى لمتابعة هذا الاهتمام.

## ويبرز سؤالان عن النظرية الاقتصادية للديمقراطية:

١- كيف يحكم التيمقراطى وهل يحتاج أو يريد استخدام أداة قمع؟ وإذا كان الأمر كذلك؛ فما مستويات التوازن للقمع والتأييد فى ظل هذه التيمقراطية؟

٢- هل الحكم التيمقراطى مستقر - بمعنى هل يمكن أن يستمر؟

ولعل لحظة من التأمل، ستقنع القارئ بأن الإجابة عن السؤال الأول (هل التيمقراطى الفعلى يقمع رعاياه؟) هي نعم ولكى نعرف السبب، نحتاج لأن نلاحظ، أنه رغم أن التيمقراطى قد تكون لديه سلطة هائلة، ولديه كل النية فى استخدام هذه السلطة لصالح رعاياه، فهذا لا يعنى أنه لا توجد قيود على سلوكه؛ فهناك ثلاثة قيود تستحق الاهتمام:

١- "ضرورة التمسك بالسلطة". ما وجهة النظر العقلانية والحكم بصدر رحب، إذا ما كانت النتيجة هي عزله من السلطة بواسطة طاغية ذى قبضة قوية من السلطة؟ وحتى التيمقراطى النقى لا يمكن أن يسمح للسلطة بأن تصبح أقل من  $\pi_{min}$  الحد الأدنى للبقاء فى السلطة.

٢- "معضلة سماريتان": أن التيموقراطى المماثل للأب المحب فى نظرية العائلة سيكون مدركا لمعضلة سماريتان، بمعنى التأثيرات غير المحفزة للعطايا على الناس الذين يتلقونها. علاوة على ذلك، فمن الواضح أن رعايا التيمقراطى كثيرون جداً، وعملية مراقبتهم أكثر تعقيداً - عن تلك الحالة فى إطار العائلة. وتوقع الحصول على العطايا من الحاكم التيمقراطى، يمكن أن يدفع لزيادة السعى للحصول على عطايا اقتناص الربح والتملك

الدليل بدرجة واسعة الانتشار، وكل فرد من بين المواطنين يحاول أن يفتنح الدكاتاتور بأنه الشخص الذى يستحق الحصول على هباته.

٣- "نظرية الابن الفاسد": يودى هذا العامل إلى نتائج عكس نتائج العنصرين السالفين، وهو ما يبسط بدلاً من أن يعقد مهمة التيمقراطى؛ ففى سياق حكم التيمقراطى تتضمن النظرية أنه يتوقع أن يكون تجاوبهم إيجابياً تجاه الشفقة على النظام، وتأييدهم للمحافظة على ثروة القائد، ومن ثم حجم العطايا لهم. مرة أخرى؛ فإنه فى سياق الدكاتاتورية يعمل هذا العامل بقنوة أكبر مما يفعله فى إطار العائلة. فوقاً للنظام الدكاتاتورى يوجد الاحتمال بأن يستبدل بالتيموقراطى شخصا آخر أقل كرماً، وهذا الاحتمال يعطى المواطنين الدافع لتأييده، وخاصة أولئك الذين تكون أحوالهم جيدة فى النظام القائم.

وكل هذه الاعتبارات والتفاعلات بينها يمكن فهمها بطريقة أفضل إذا ما وضعت معاً فى نموذج رسمى بسيط. لذا يفترض أن التيموقراطى يحقق أقصى قدر من رفاهية المواطنين، بمعنى أنه يحقق أقصى قدر لرفاهية الفرد:

$$[\sum_i w_i U_i [Y_i(1-t) + G_i] \dots\dots\dots (1)$$

وهو القيد الأول

حيث:

$W_i$ : الوزن الذى يعطيه التيمقراطى لرفاهية الفرد  $i$

$U_i$ : منفعة  $i$  والتي تعتمد على  $Y_i$

$Y_i$ : دخل الشخص (بعد استبعاد الادخار)

$G_i$ : حجم المنحة إلى  $i$

$t$ : معدل الضريبة، ويفترض أنها شكل ثابت على الدخل من أجل

عملية التبسيط فقط (لم تكن هناك ضرائب دخل فى الإمبراطورية الرومانية).

أول القيود التي ذُكرت، هو أن السلطة لا يمكن أن يُسمح لها بأن تنخفض دون الحد الأدنى  $\pi_{\min}$ ، بمعنى:

$$\pi \geq \pi_{\min} \quad \dots\dots\dots (2)$$

وكما سبق فإن :

$$\pi = \pi (L, R) \quad \dots\dots\dots (3)$$

والقيود الثاني على ميزانية الدكتاتور:

$$F + t Y (G) = P_L (R, G) L + P_R R + G \quad \dots\dots\dots (4)$$

حيث:

$$Y = Y (G) , \quad Y' < 0 , \quad Y'' > 0$$

و

$$P_L = P_L (R, G) , \quad \delta P_L / \delta G < 0$$

F: هي الدخل الأجنبي ومن المفترض أنه ثابت، والغرض من تقديمه في المعادلة (4) هو التأكيد على أنه ليس كل العطايا معاد توزيعها من الأموال الخاصة لدافعي الضرائب. كما أن F يمكنه أيضاً أن يمثل أى مصدر آخر من ميزانية الدكتاتور المستقلة عن الضرائب أو دخل الشعب. و t معدل الضريبة، والمفترض أنها موحدة على الدخل Y. وتمثل G التكلفة الإجمالية للعطايا من الحاكم النيموقراطي إلى الشعب.

ومعضلة سماريتان موجودة ضمن الاعتماد السلبي لـ Y على G، بمعنى أنه بازدياد العطايا، ينخفض الدخل الإجمالى الذى يكسبه المواطنون؛ لأنهم يسعون بطريقة متزايدة إلى اقتناص الربح وبعض الأشكال الأخرى من السلوكيات غير المنتجة. وتأثير الابن الفاسد، يُمثل بالتأثير السلبي لـ G على  $P_L$ ، بمعنى أن العطايا تمكن الدكتاتور من الحصول على الولاء بثمن بخس.



لاحظ أنه بصرف النظر عن هذين التأثيرين؛ فإن المشكلة تتطابق رسمياً مع مشكلة الدكتاتور ذى القمع الناعم - باستثناء أن التيمقراطي يحاول تحقيق أقصى قدر من الرفاهية للمواطنين الخاضعين لهذا القيد؛ لكى يبقى فى السُّلطة؛ بينما يحاول دكتاتور القمع الناعم تعظيم استهلاكه الخاص أو رفاهيته مع الخضوع لنفس القيد.

هذا التشابه يمكن رؤيته بطريقة سهلة؛ إذا ما وضَّحنا توازن التيموقراطي بيانياً كما أُجرى فى الشكل (٤-٤). ويلاحظ أن قيد الميزانية BB المعروض هناك، يمثل قيد الموازنة على السلطة  $(B=P_R R+P_L L)$  فقط؛ وليس القيد الإجمالى للموازنة التى وُصفت فى المعادلة (٤-٤) بمعنى أنه لا يشمل عطايا التيموقراطي؛ ولكنه يبين فعلاً تأثير العطايا على  $P_L$  فى الشكل (٤-٤)، ومنحنى عرض الولاء يكون عالياً حتى عند مستويات منخفضة من القمع؛ لأن الناس عادة ما ترغب فى الاستفادة من كرم وسخاء التيموقراطي. ومع ذلك فحتى التيمقراطي - مثل الأب الإيثارى، سيجد أن بعض قواعد القمع من حظر لأنشطة معينة، والعقوبات على السلوك المناهض للمجتمع - يحسّن من عرض الولاء الحقيقى؛ لذا ينحدر المنحنى  $L^S$  إلى أعلى بالنسبة لـ R. ويحاول التيمقراطي أن يحقق أقصى قدر من الرفاهية للمواطنين؛ لذا فهو فى توازن عند تقليل التكلفة الموحدة من L، R (بافتراض مقدرتهم على تراكم L بتكلفة منخفضة بسبب تأثيرات العطايا فى تخفيض  $P_L$ ). وعلى أى حال؛ فإن التيموقراطي لن يسعى إلى الحصول على سلطة أكبر من هذا، لذا فهو يبقى عند  $\pi_{min}$ . وفى هذا المنحنى فهو يشبه دكتاتور القمع الناعم. وفى الواقع؛ فإن آليات تجاوب التيموقراطي، تتطابق مع حالات التجاوب لدكتاتور القمع الناعم؛ فإذا ما تدهور الأداء الاقتصادى أو لسبب ما انخفض عرض الولاء للتيموقراطي؛ فإنه سيكون مرغماً على زيادة مستوى القمع أو فقدان السلطة. هذا النمط هو نفسه النمط السابق شرحة بالنسبة لدكتاتور القمع الناعم، والزيادة المبدئية المادة فى القمع يتبعها سقوط إلى مستوى لا يزال

أعلى من المستوى الأصلي. وأكثر إزعاجًا مثل دكتاتور القمع الناعم، فحكم التيمقراطي يكون هشاً؛ لأنه لا يحقق أقصى قدر من السلطة، ويكون دائماً على حافة فقدانها إلى شخص يمكنه القيام بذلك.

ولكن ماذا عن نظرية الابن الفاسد؟ نصيحة زينوفون للعطاء هو أن تعطى، وتعطى، وتعطى للشعب. ويبين الشكل (٤-٤) أن النصيحة خطأ؛ فإن حب المواطنين وحمايتهم بالنسبة للتيموقراطي لا تساعد على الخروج من هذه المعضلة؛ لأن شهامتهم تعنى أنهم يبعثرون أى سند كامن لسلطة متاحة (أى  $\pi > \pi_{\min}$ ) بزيادة هداياهم حتى يتبدد هذا السند.

ولكى نكشف عن العيب الثانى للحكومة التيمقراطية، نفحص شروط التوازن للتيمقراطي. فمستويات اختيارهم لـ  $L$ ،  $R$ ،  $G$  لتعظيم أقصى قدر من المعادلة الخاضعة للقيود، تنتج كلاً من الحالات المألوفة لتقليل التكلفة لكل من  $L$ ،  $R$  المشتقة لدكتاتور القمع الناعم وشرط جديد للمستوى المثالى من  $G$ :

$$w_i U'_i [1+Y_G(1-t)] = \lambda (1-tY_G + L \delta P_L / \delta G) \quad (5)$$

حيث:  $\lambda$ : المنفعة الحدية للنقود (موارد إضافية بالموازنة).

ومن المعادلة (5) نجد أن الزيادة فى  $G$  لها التأثيرات التالية:

١- يستفيد المواطنون مباشرة (المصطلح الأول على الجانب الأيسر من المعادلة (5)).

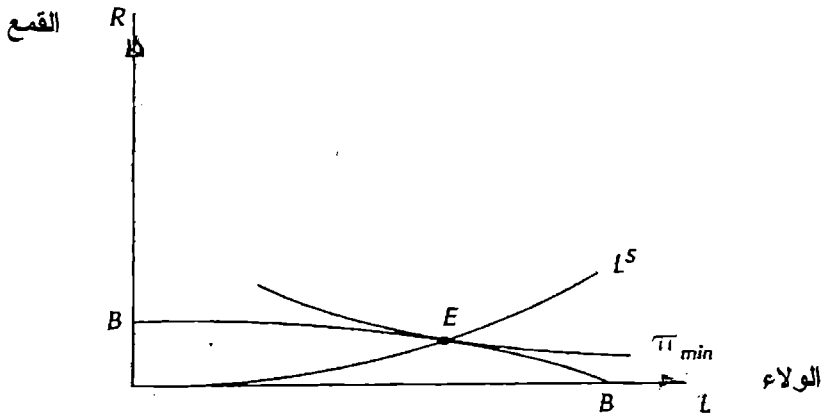
٢- ينخفض الدخل القومى ( $YG$  على الجانب الأيسر).

٣- هناك تكلفة مباشرة على الخزانة (المصطلح الأول على الجانب الأيمن من المعادلة).

٤- هناك أيضاً تكلفة غير مباشرة حتى الآن مع هبوط إيرادات الضرائب مع انخفاض  $Y$  (المصطلح الثانى على الجانب الأيمن).

٥- انخفاض تكلفة الحصول على الولاء آخر مصطلح فى المعادلة (5).

### شكل (٤-٤) التوازن التيموقراطى



وبطريقة أخرى، يمكن القول إن التيموقراطى يفكر بمساواة المنافع الحدية للعطايا مع تكلفتها الحدية. وعند الحدية سيزيد التيموقراطى من العطايا حتى: (أ) المنافع المباشرة للمواطنين مضافاً إليها (ب) المنافع الإضافية بسبب انخفاض تكلفة الحصول على الولاء  $[\partial P_L / \partial G]L$  والتي أصبحت تتساوى تماماً مع (ج) الضرر الناتج من تخفيض الدخل القومي، والضرائب التي تسببها العطايا، إضافةً إلى (د) التكاليف المباشرة للهدايا نفسها.

ويلاحظ أن التيموقراطى الحكيم الكريم فقط، هو الذى يضع فى اعتباره هذه المنافع والتكاليف - والتيموقراطى الجاهل أو الغبى سيفشل فى أن يضع فى اعتباره تكلفة العطايا، وقد يفسد الشعب (مثل الزعم بأن مواطنى روما حدث لهم ذلك) (انظر: جيبون ١٩٨١، وجرانت ١٩٧٨، وقاين ١٩٩٠). وعلى الجانب الآخر؛ فإن أى تيموقراطى معقد - يتظاهر بأنه يحرص على الرعاية؛ ولكنه يعطى لكى يزيد من سلطته، أو من أجل أسباب أنانية أخرى - سيظل يعطى هدايا؛ لكى يخفض من  $P_L$ ؛ ولكنه سيهمل المنافع المباشرة

للمواطنين. ويتبع ذلك أن المرء لا يستطيع الاستنتاج بأن الحاكم هو تيمقراطي من حجم العطايا فقط؛ لأن الذي يحقق أقصى قدر من السلطة يستطيع بسهولة أن يعطى أكثر من التيمقراطي. هذه المحصلة يمكن حدوثها؛ لأن عمليات القمع تميل لأن تكون أعلى في ظل نظام الحاكم الذي يحاول أن يحقق أقصى قدر من السلطة، واحتمال أن تنتج عن ذلك هدايا أكثر؛ لكى يوازن جزئياً هذا القمع المتزايد. ويتبع ذلك عندئذ، أن نستنتج بأن النظام التيموقراطي، يحتاج المرء فيه أن يعرف مستوى عمليات القمع أيضاً وحجم العطايا، فالعطايا الكبيرة مع القمع المنخفض تتضمن التيموقراطية(\*).

وتوضح المعادلة (٥) عيباً ثانياً فى الحكم التيمقراطي، وأيضاً اختلافاً أساسياً بين "رئيس" العائلة و"رئيس" الدولة وحتى مع فرض إمكانية غير محتملة بأن الدكتاتور سينشأ، وهو الذى كان من قبل إيثارياً تجاه شعبه، كأب تجاه عائلته. فإذا كان التيمقراطي ناجحاً؛ فإن الناس سيتزايد اعتمادهم على إحسان النظام، وستكون تكلفة ذلك انخفاضاً فى الدخل القومى مع لجوء المواطنين الى أشكال سلوكية غير إنتاجية؛ فإذا كانت نوعية قيادة التيمقراطي، هى المحدد الأساسى لرفاهية المجتمع - كما قد يكون ذلك صحيحاً فى ظل بعض الظروف (فى أثناء الحروب مثلاً) - فإن هذه التكلفة حينئذ قد تكون أكثر من أن تتم موازنتها بزيادة الولاء من المواطنين (وهو ما يساعد القائد فى مهامه بتحرير موارد لأغراض أخرى)؛ إلا أنه إذا كانت جهود المواطنين هى المحدد الأساسى للرفاهية الاجتماعية (أو إذا ساء توجه القائد التيموقراطي!)؛ فإن تكاليف الاعتماد على التيمقراطي عندئذ ستكون

---

(\*) من الأهمية ذكر أنه لم يكن أى من تلك القيود مندمجاً فى تحليل الدالة المعتادة للرفاهية الاجتماعية فى النظرية الاقتصادية؛ حيث إن الحكومة الخيرة يفترض فيها ببساطة تعظيم رفاهية المواطنين. وليس هناك أى استقصاء قد عمل لمعرفة أن مثل تلك الحكومة يمكن أن تكون قادرة على البقاء فى منصبها إذا وصلت لذلك المنصب فى أى وقت.

مرتفعة للغاية. وذلك سبب آخر يجعل الدكتاتوريات من كل الأنواع يسعون إلى المشروعات الجماعية التي يكون فيها إرشادهم وليست مبادرة وجهود الأفراد هي المحدد الرئيسي للنتائج، وهم بذلك يعظمون سلطتهم.

الاعتبارات نفسها هي التي تحدد ما إذا كانت قيادة رئيس العائلة ستزيد أو تخفض من الرفاهية داخل الأسرة. من الواضح أن الحالة يكون احتمالها أكثر مرضاة داخل العائلة، خاصة عندما يكون الأبناء صغاراً. ولا تزال توجد المشكلة الواضحة لدور الكبار الآخرين في العائلة (أى إضافة إلى الرئيس). فكلما زادت أهمية جهودهم في تحديد رفاهية العائلة عظمت المشكلات الناتجة من الاعتماد، وقل احتمال تحقيق أقصى قدر من الرفاهية في عائلة ذات رئيس. لذا فإن نظرية بيكر تعمل بطريقة أفضل، إذا بعدت عن رئيس العائلة؛ إذ إن بقية العائلة تتكون من أطفال مُعالين. وفي سياق مشابه، عدلَ حكم جيبون على حكمة القادة في أثناء عصر عائلة الأنطونيين، وكانت السعادة العامة لتلك الفترة ناتجة من حكم شعب روما لنفسه، والذين كما يؤكد، كانت لديهم الرغبة في التخلي عن ديمقراطيتهم، ومساندة الإمبراطور باعتباره أفضل رجل مناسب لتولى الحكم، ويساندهم بدوره في أسلوب حياتهم (جيبون ١٩٨١، وجرانت ١٩٩٤، ص ١٥٢).

#### ٤-٦: من التيمقراطية إلى الطغیان

بين عصر أوجستس وعصر تراجان وعائلة الأنطونيين يصرح جيبون (١٩٨٠) بأن روما "كانت تثن تحت طغیان متواصل" (ص ١٠٨)، وبالفعل كانت الحقبة تشمل كثيراً من الطغاة المشهورين في التاريخ الرومانى بما فى ذلك تيبيريوس ونيرو. وخلف ماركوس أوريليوس ابنه كومودوس الذى انحطَّ حكمه إلى درجة الطغیان مُهَيِّئاً بذلك العصر الذهبى لروما. ورواية جيبون عن سقوط كومودوس مملوءة بالدروس. ويزودنا الانتقال من التيمقراطية إلى

الطغيان بتصور لطيف مقارن ساكن لنموذجنا- أولاً- هو يؤكد أن كومودوس لم يولد شريراً؛ ولكنه كان ضعيفاً أكثر منه شريراً (ص ١١٦)؛ ولكن وفقاً لجيبون "أن حادثاً مميتاً قرّر شخصيته المتقلبة" واستمر يقول:

" ذات مساء (عام ١٨٣ بعد الميلاد) بينما كان الإمبراطور عائداً إلى القصر من خلال رواق مظلم ضيق في المسرح الكبير، كان ينتظره من كان يريد اغتياله واندفع تجاهه مستلاً سيفه وصاح قائلاً: "مجلس الشيوخ يرسل لك هذا" وقد منع هذا التهديد فرصة الاغتيال؛ إذ قبض الحرس على القاتل، وفوراً كُشِفَ عن مدبري المؤامرة (التي كان أصلها يرجع إلى أخت الإمبراطور)؛ ولكن كلمات السفاح استقرت في عقل كومودوس، وتركت لديه انطباعاً لا يمحي من الخوف والكراهية ضد كل أعضاء مجلس الشيوخ (ص ١١٨).

وكان رد فعل كومودوس هو استخدام بعض المرشدين لاكتشاف هؤلاء الذين يمكن أن يكونوا خونة أو ساخطين في مجلس الشيوخ، وأعدم هؤلاء الذين شك فيهم؛ ولكن مرشديه كانوا أيضاً فاسدين. وكانت النتيجة أن تمييز أي شخص يجعله مجرمًا.... وكان الشك يعادل الدليل للمحاكمة بالإدانة" (ص ١١٨). وقد أعدم عدد كبير من أعضاء مجلس الشيوخ البارزين وكان يعد إعداماً، للذين قد يتأرون لمصيرهم (ص ١١٨).

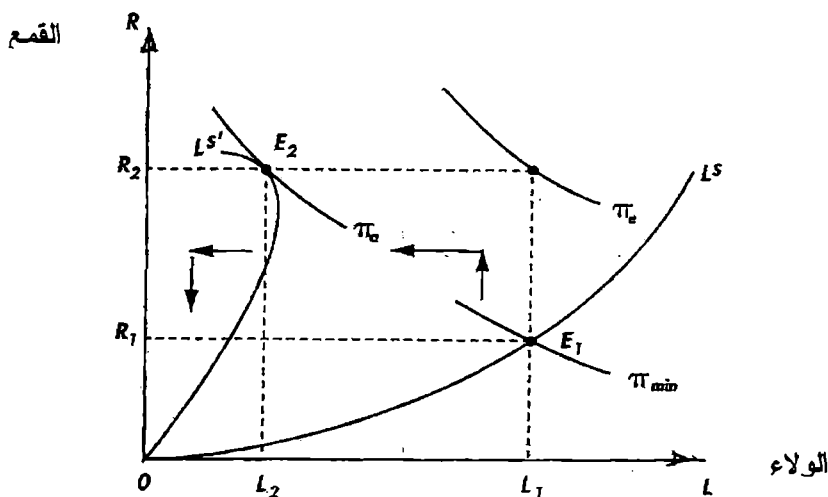
يصور الشكل (٤-٥) مسار النظام من الديمقراطية إلى الطغيان. والتوازن المبدئي في العصر الديمقراطي لماركوس أوريليوس هو  $E_1$ ، تلك هي الحالة التي ورثها كومودوس. والزيادة في عمليات القمع في عصره (من  $R_1$  إلى  $R_2$ ) قد زادت من سلطته إلى  $\pi_e$  إذ ظلت  $L$  عند  $L_1$ ؛ ولكن بتحول شكوك كومودوس إلى كل شخص - مؤالٍ أو خائنٍ - وتحوله عدواً خائناً؛ لذا فقد نصب معين الولاء الحقيقي، كما هو موضح في التحرك يساراً في منحنى العرض. وكان السقوط المبدئي في الولاء قد تعاضم مع شكوكه التي

لا أساس لها، التي جعلت أعضاء مجلس الشيوخ خائفين، وبالتالي زادت شكوكهم فيه كما ازداد شكه بدوره فيهم، وأدى هذا إلى اتجاه لولبي إلى أسفل منتهياً عند ( $E_2$  مع  $L=L_2$ ) و ( $R=R_2$ ). وبما أنه لم يستطع أن يثق في أعضاء مجلس الشيوخ، فهم أيضاً لم يستطيعوا الوثوق فيه، وحل القمع المتزايد محلّ الولاء كأداة وحيدة للحفاظ على السلطة.

وقد وصلت المرحلة التالية لنظامه عندما اهتم بأعدائه، واعتقد كومودوس أنه يمكنه أن يسترخى بطريقته؛ فاعتلى أنشطة المصارعين، وانكب على ملذات الجسد، وطبقاً لـ جيبون وظّف كليندر Cleander لإدارة الأعمال العامة وقد اختاره كومودوس؛ لأنه كما يقول جيبون:

يروّج الأمراء المرتابون آخر مافى الجنس البشرى من إقناع عقيم بأن هؤلاء الذين ليس لهم عائل؛ إلا ما يحصلون عليه من إحسانهم، لن تكون لهم صلة إلا بولي نعمتهم، (وفضلاً عن ذلك كان كليندر مجرداً من أي مقدرة أو ميزة قد يحسده الامبراطور عليها أو لا يثق فيه؛ فقد كان الجشع هو العاطفة التي تفيض من روح [كليندر]، والمبدأ الأساسي لإدارته." (١٩٨١ ص ١٢٠-١).

الشكل (٤-٥) من التيمقراطية الى الطغيان (اغتيال كومودوس)



وبينما سلب كليندر الخزانة العامة تدهور كومودوس بدرجة أكبر، وفقد الاهتمام بأمور الدولة منغمساً في الملذات؛ ومع ذلك كره الناس نظام كليندر، وقبحه وفساده مما نتجت عنه ثورة انتهت بالغوغاء يعصفون بقصر الإمبراطور حيث:

" كان كومودوس منغمساً في الترف، غير مدرك بالحرب الأهلية. لقد اقترب منه الموت بأخبار غير سارة أخته الكبرى فاضيلاً ومارشياً المفضلة من محظياته، وقد خاطرتا باقتحام خلوته وألقيا بأنفسهما عند قدميه وهما يذرفان الدموع. وبكل خصوصية، كشفنا للإمبراطور الخائف عن جرائم الوزير كليندر وهياج الشعب والخراب المحتمل الذي قد يعصف به وبقصره في خلال بضع دقائق. أفاق كومودوس من أحلام ملذاته، وأمر بقطع رأس كليندر وإلقائها إلى الشعب. استرضى ذلك المنظر المرغوب فيه الاضطرابات وربما استعاد ابن كومودوس عطف رعاياه الثائرين وثقتهم (ص ١٢٣).

ولكن الأمر لم يكن كذلك؛ لأنه في هذا الوقت، كان كومودوس "لا يساوى شيئاً في السلطة السيادية فيما عدا التصريح غير المحدود في الانغماس في شهواته الحسية". (ص ١٢٣) فقد اعتقد أن ممارسته للعنف التي استعرضها كثيراً كافية للسيطرة على أعدائه. وقد استمرت دوامة السلطة المنحدرة إلى أسفل، وفي النهاية هلك عندما خاف من خدمه بما في ذلك محظيته مارشياً التي أنقذه ولاؤها من قبل. والذين صمموا على منع المصير الذي يحوم حول رؤوسهم، إما من النزوة المجنونة للطاغية أو من الاستياء المفاجئ للشعب (ص ١٢٨). لذا استخدموا مصارعاً محترفاً ليأتى إلى حجرة نوم كومودوس ويقتله. وقد وصل كومودوس إلى المرحلة الأقل خطراً لهؤلاء المقربين منه؛ لكي يحاولوا اغتياله، بدلاً من أن يتركوه حياً (الشكل ٤-٥ عند النقطة التي فيها  $(L=0)$  وبالتالي  $(\pi = 0)$ ).



فى هذا الباب عرضت حلين لمعضلة الدكتاتور، الطغيان والديمقراطية. وقد اطلعت بإيجاز على أمثلة الدكتاتورية "القرية" لنظم موبوتو (زائير)، وبابادوك (هايتى)، وتطرقت بشكل مكثف إلى الإمبراطورية الرومانية القديمة. وفى كل هذه الحالات، لم تتبّع النظم النمو الاقتصادى كوسيلة لبناء التأييد. وقد أفقرت نظم موبوتو وبابادوك شعوبهما، بمعنى أنها لم تبني الولاء؛ ولكن بقيت فى السلطة بفرض الضرائب وتدمير معارضيهما. تلك النظم هى أمثلة للطغيان (التي تتصف بمستويات عالية من القمع وتأييد جماهيرى فى الحضيض). وكان النمو الاقتصادى فى أدنى مستوياته فى الإمبراطورية الرومانية أيضاً، وبنى التأييد السياسى من خلال العطايا للناس، ومن خلال الغزوات الأجنبية. واقترحت أن العطايا كانت تخدم عدداً من الوظائف السياسية بما فى ذلك وضع حدود للدخول فى الحقل السياسى وتأسيس الملكية (حق الإمبراطور فى السلطة وحقه فى الإنفاق من الخزانة العامة كما يرغب)؛ ورغم أن كثيرين من الأباطرة الرومان كانوا بدون شك طغاة يكرههم الشعب؛ فجميعهم لم يكونوا كذلك. ولهذا السبب وأهميته فى الخيال البشرى الماضى والحاضر؛ فقد قمت بتحليل الحالة الميتافيزيقية للديمقراطية - أو الدكتاتورية المحسنة (عمليات قمع منخفضة وتأييد جماهيرى مرتفع). وبصرف النظر عن الإمكانية غير المحتملة بوجود دكتاتور حقاً مُحسن فى السلطة؛ فإن هذا الشكل من الحكومات التي وجدت خلال التاريخ بها عيوب، والعيوب الأساسية التي خلّلت: أن تلك الأنظمة غير مستقرة، وأن الاعتماد على هيئات الديمقراطية تُضعف الناس بتكريس أنفسهم للحصول على العطايا. وأخيراً قمت بتحليل التحول فى الإمبراطورية الرومانية من الديمقراطية المزعومة (فى عهد ماركوس أوريليوس) إلى الطغيان (فى عهد كومودوس).



## الباب الخامس

### نحو نموذج أكثر عمومية للدكتاتوريات

#### ١- مقدمة

والآن وقد وضعنا أيدينا على كل العناصر التي تؤثر في سلوك الدكتاتور؛ ولكي نبدأ بأن يجب أن نعرف بعض الأمور عن شخصيته. فمثل هؤلاء القادة يميلون إلى النزوع إلى جنون العظمة مذعورين لنقص المعلومات الدقيقة عن رأى الناس الفعلى فيهم. وأحد اهتماماتهم الرئيسية، هو البقاء فى السلطة، ومن أجل هذه الغاية ينشغلون كثيرًا أو قليلاً بشراء الولاء واستخدام أدوات القمع للقيام بذلك (هذا يتوقف على نوع الدكتاتوريات). ونحن لا نعرف سوى القليل عن رعاياهم؛ ولكننا نعرف فعلاً، أنه ما دام أن عددهم كبير - خاصة إذا كانوا غير منظمين - فإن منفعة كل واحد منهم من الإطاحة بالدكتاتور، ستكون صغيرة مقارنة بالتكاليف الكامنة. وهذه المشكلة المجانية تساعد الدكتاتور بدرجة كبيرة على البقاء فى السلطة؛ ولكنها لا تحل معضلاته كلية؛ فوفقاً لظروف معينة يمكن عزله، كما يحدث فى كثير من الأحيان لهم؛ وذلك يمكن حدوثه بعدة طرق، منها:

- ١- بعصبة من المقربين بما فى ذلك أولئك الأقرب للقائد.
- ٢- فقدان التأييد من البيروقراطيات القوية، خاصة الجيش.
- ٣- باستخدام ثورة الغوغاء.
- ٤- تدخل القوى الأجنبية.

هذا وقد عرض المؤلف نموذجًا لسلوك رعايا الدكتاتور فى الباب

الثالث، كالآتى:

إن كل واحد من الرعايا يواجه اختيارًا بين التأييد أو المعارضة للنظام، وأيا كان القرار الذى يتخذه فرد الرعية، فلا يُكشَفُ عنه للدكتاتور؛ لأنه من المفيد أن يتظاهر بأنه يؤيده حتى ولو لم يكن هذا صحيحًا. فمهمة الدكتاتور هو أن يواجه هذه الحالة من عدم اليقين، وأن يضع مجموعة من الحوافز تقود رعاياه إلى اتخاذ القرار الصحيح. فهو يحاول السيطرة عليهم إما بالحصول على ولائهم من خلال توزيع العطايا وخلافه، أو بقمع مقدرتهم على تنظيم أى معارضة للنظام.

كانت المهمة الرئيسية للكاتب من وراء ذلك فى البابين السابقين، هى طرح فكرة أنه توجد أربعة أنواع من الدكتاتوريات، وأن كثيرًا من سلوكهم مثير للاهتمام ويتوقف على طرازهم. وفى هذا الباب يريد الكاتب أن يبين أنه يمكن التفكير فى تلك الصور الأربع معًا كحلول مختلفة لطريقة أكثر عمومية للتفكير بخصوص الدكتاتوريات. وهذا الباب يعرض ذلك النموذج العام، ويبين أيضًا الظروف التى يظهر فيها كل نوع من هذه الأنواع الأربعة. وتظل تفضيلات الدكتاتور عامة جدًا؛ لبيان كيف أن القيود المختلفة تشكل سلوكه. ويحقق الدكتاتوريات أقصى قدر من المنفعة التى تعتمد على الاستهلاك والسلطة؛ وليس على الاستهلاك وحده (مثل دكتاتور القمع الناعم) أو السلطة وحدها (مثل الدكتاتور الشمولى أو الطاغية). والقيود على السلوك، لا تنشأ من موازنة ثابتة بطريقة مصطنعة، ولا من حدود جزافية لقوته وسلطته؛ ولكن من الإمكانيات المتناقصة الناشئة من تحويل الأموال إلى سلطة والعكس بالعكس.

وتحديدًا فإن الدكتاتور مقيد بطريقتين: القيد الأول - هو تكلفة تراكم السلطة - والتي تحكمها المؤسسات السياسية للنظام، والقيد الثاني - هو المقدرة على استخدام السلطة في الحصول على المال طبقًا للاقتصاديات الدكتاتورية. ويقدر تعلق الأمر بالاقتصاد؛ فإن الأمر الحاسم ليس ما إذا كان تدخل الدكتاتور سيساعد أو سيضر بالاقتصاد ككل؛ ولكن تأثير التدخلات الحدية على النمو الاقتصادي أو الكفاءة أو موازنة الدكتاتور. فإذا كان هذا التأثير الحدي إيجابيًا سواء أكان التأثير الإجمالي إيجابيًا أم سلبيًا في إطار نطاق معقول سيميل توجه الدكتاتور إلى أن يكون نحو السلطة أكثر منه إلى الاستهلاك، وبالتالي سيجعله دكتاتورًا طاغيةً أو شموليًا. ومن ناحية أخرى، إذا كان استخدام القوة يميل إلى تأخير النمو الاقتصادي (وأبعاد أخرى من الكفاءة الاقتصادية) أكثر من أن يكون لصالحه؛ فإن الدكتاتور يميل إلى أن يكون دكتاتور القمع الناعم. لذلك فإن التأثيرات الاقتصادية الحدية لسلطة الدكتاتور تساعد في تحديد ما إذا كان الدكتاتور دكتاتور قمع ناعم أم دكتاتورًا شموليًا أم طاغية. (\*)

ويقوم هذا الباب بتحديد شكل نموذج المؤسسة الاقتصادية للدكتاتورية بصفة عامة. وستعمل الأبواب اللاحقة على كسوة هيكل هذا النموذج ليعمل من أجل نظم معينة. وبالتالي فإن العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية للدكتاتور والسلطة سيتم التوسع فيها في الباب السابع لمؤسسات السوق الحرة، وفي الباب الثامن لأنواع التدخلات التي وجدت في سوق العمالة في نظام "الفصل العنصري" في جنوب إفريقيا، وفي الباب التاسع والعاشر للنظام السوفيتي، وما بعد (ماوتسنى تونج) "شيوعية السوق الحر" في الصين.

(\*) إمكانية أن الدكتاتور يكون قمعياً ناعماً تعتمد أساساً على تفضيلاته وليس على شكل القيود التي تواجهه.

وقد جرى تخطيط هذا الباب، بحيث يصف الفصل التالي - أولاً - دالة المنفعة للدكتاتور والقيدين المفروضين على تعظيمها تكاليف موارد تراكم السلطة والتكلفة من ناحية سلطة زيادة الإيراد، ثم حل هذا النموذج من أجل توازن مستويات السلطة والموازنة، واستهلاك الدكتاتور، ومستويات القمع والولاء. ويبين الفصل الثالث كيف أن الأنواع الأربعة للدكتاتوريات تظهر كحالات خاصة من هذا النموذج العام. على حسب تفضيلات الدكتاتور والقيود المفروضة عليه، خاصة المقدرّة على تحويل المال إلى سلطة وتحويل السلطة إلى مال. والفصل الرابع يضع المقارنات الساكنة والآثار السياسية لهذا النموذج: كيف أن السلطة وإيرادات الموازنة (وأيضاً المتغيرات الأخرى التي ذُكرت) تتغير في تجاوبها للصدمات الخارجية.

## ٢: النموذج

وكما اقترح من قبل؛ فإن هذا النموذج الذي طُوّر في البابين السابقين يحتاج إلى تعميمه بثلاث طرق:

١- افتراض أن الدكتاتوريات يعملون على تحقيق أقصى قدر من السلطة (إذا كانوا دكتاتوريات شموليين أم طغاة) أو أقصى قدر من الاستهلاك (إذا كانوا دكتاتوريات قمع ناعم). وهنا سنفترض أن كل الدكتاتوريات سيحققون أقصى قدر من دالة المنفعة والتي تشمل كل من السلطة و الاستهلاك كموضوعات للجدل.

٢- صنّف الدكتاتوريات إلى دكتاتور قمع ناعم، أو طاغية، أو شمولي أو تيموقراطي. وسيبيّن بيان كيف أن هذه الأنواع الأربعة يمكن التفكير فيها باعتبارها بازغة من نموذج أكثر عمومية.

٣- وُضعت القيود المفروضة على تعظيم الدكتاتور (في التحليلات عن الطغاة أو الشموليين) لأقصى قدر من السلطة على افتراض ثبات موازنة الدكتاتور أو ثمن الولاء.

وسيضع المؤلف هذه الافتراضات جانباً، ويسمح لكل من ثمن الولاء وميزانية الدكاتور بأن يتحدد ضمناً endogenously.

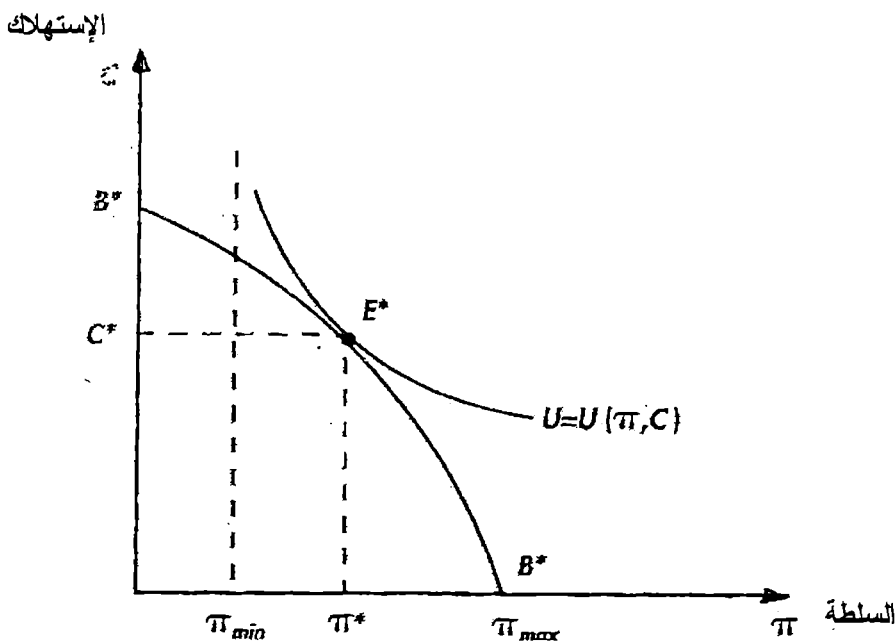
في النقطة الأولى تتخذ دالة المنفعة للدكاتور الشكل  $U = U(\pi, C)$ ؛ حيث السلطة  $\pi$ ، مستوى الاستهلاك الشخصي  $C$ ؛ وبذلك يستطيع الدكاتور إنفاق موارده بطريقتين:

١- من خلال زيادة سلطته ( $\pi$ ) - بمعنى الإنفاق على عمليات القمع (R) Repression أو الولاء (L) Loyalty.

٢- على سلع استهلاكية: مثل اقتناء القصور، إقامة الحفلات، وشراء السيارات المرسيديس،... إلخ.

ويظهر هذا التقسيم في الشكل (1-5) وهنا يظهر تعظيم دالة منفعة الدكاتور  $[U(C, \pi)]$  وفقاً لقيود الموازنة (الاشتقاق الذي يناقش لاحقاً)، التي ينتج عنها توازن عند  $E^*$ ، منع ( $\pi = \pi^*$ ) و ( $C = C^*$ ) ويلاحظ أن الطاغية أو الدكاتور الشمولى "النقى" الذي يهتم - فقط - بالسلطة، سيكون في حالة توازن عند  $\pi_{max}$ ، أما دكاتور القمع الناعم "النقى" الذي يحقق أقصى قدر من الاستهلاك في ظل أدنى مستوى من السلطة الضرورية للبقاء في منصبه هي  $\pi_{min}$ . ويكون في توازن في الركن المقابل؛ حيث  $[\pi_{min} \leq \pi]$ ، وبالتالي فإن معظم الدكاتورات الحقيقيين في العالم سيكونون في توازن عند حل داخلي في الشكل (1-5)، وكلما اقترحوا من دكاتور القمع الناعم أو الطاغية "أنواع مثالية"، كانوا أقرب إلى أى زاوية من أركان قيود الموازنة.

شكل (١-٥) تعظيم منفعة الدكتاتور



والنقطة الثانية للتحديد الذي يرد على تحليل البابين الأخيرين، هو أنه في تحليل الطغيان والدكتاتورية الشمولية، افترض أن ثمن الولاء ( $P_L$ )، ثابت؛ ولكن يتحكم فيه من جانب الدكتاتور (الواهب "donativumo" هو خير مثال)، وإذا ما رُفِعَ سيحصل الدكتاتور على ولاء أكثر وسلطة أكبر؛ إذن لماذا لا يفعل ذلك لكي نكون واقعيين؟ فإن ذلك يتطلب موازنة أكبر؛ ولكن ألا توجد طرق يستطيع بها الدكتاتور أن يجد أموالاً إضافية؟ يمكننا القول: إن موازنة الدكتاتور تتحدد ببساطة عن طريق تحقيق أقصى قدر من إيرادات معدل تعظيم الضريبة على الدخل؛ ولكن توجد أيضاً إمكانية البحث عن قواعد ضريبية جديدة. ووفقاً لذلك نسمح الآن لثمن الولاء  $P_L$  بأن يكون متغيراً تحت سيطرة الدكتاتور. فالزيادة في  $P_L$  ستجلب عرضاً أكبر من الولاء  $L^S$  لأي مستوى معين من القمع ( $R$ ) - بمعنى أنها تنقل  $L^S$  إلى اليمين،



كما هو موضح فى الشكل (٥-٢) حيث أن الزيادة فى  $P_L$  هى من  $(P^0_L)$  إلى  $(P_L^*)$ ، وبعد ذلك إلى  $(P_L^2)$ ، وينتقل  $L^s$  على التوالى إلى اليمين، متضمناً أن ميزانية أعلى وأعلى (B-C) ستفق على تراكم السلطة  $(\pi)$ . لذلك يتضمن الشكل (٥-٢) علاقة موجبة بين الموارد التى تتفق على تراكم القوة (B-C) ومستوى القوة  $(\pi)$ . وعرضت هذه العلاقة فى الشكل (3-5)، كمنحنى  $[\pi \equiv (B - C)]$ ، يبين كيف يستطيع الدكتاتور أن يحول "المال إلى سلطة" (\*).

هذا المنحنى المنحدر إلى أعلى فى الشكل (٥-٣)  $[\pi (B-C)]$ ، يتضمن علاقة موجبة بين كمية الأموال التى تتفق على تراكم السلطة  $\pi$  (موازنة الدكتاتور الإجمالية "B" مطروحاً منها النفقات "C") ومستوى السلطة  $\pi$  الذى يحصل عليه. ويبدو معقولاً، أن نفترض إيرادات متناقصة مقابل هذه النفقات، بمعنى أن نفترض أن انحدار منحنى تحويل المال إلى قوة فى تزايد ثابت. وفى حالة الولاء يُرغم الدكتاتور على تشكيل علاقة مع هؤلاء السكان الذين هم أقل تعاطفاً مع النظام أو مع هؤلاء الذين يكون من الصعب التواصل معهم. وفى حالة القمع سيُرغم الدكتاتور على توظيف أفراد أقل ملائمة لقمع هؤلاء الذين يزدادون مقاومة.

هذا وانحدار منحنى  $[\pi (B-C)]$ ، وبمعنى أكثر دقة مرونة  $\pi$  فيما يتعلق بالأموال  $(\varepsilon^\pi)$  هو متغير شديد الأهمية سنعود إليه فيما بعد. ومن الواضح أنه يتحكم فيه من الهيئة السياسية للنظام، فمثلاً: إذا كان الدكتاتور يرأس حزباً سياسياً جماهيرياً شعبياً؛ فإن عرض الولاء سيميل إلى أن يكون أكبر مما إذا كان الأمر خلاف ذلك، ويتضمن منحنى عرض مرّن نسبي عند

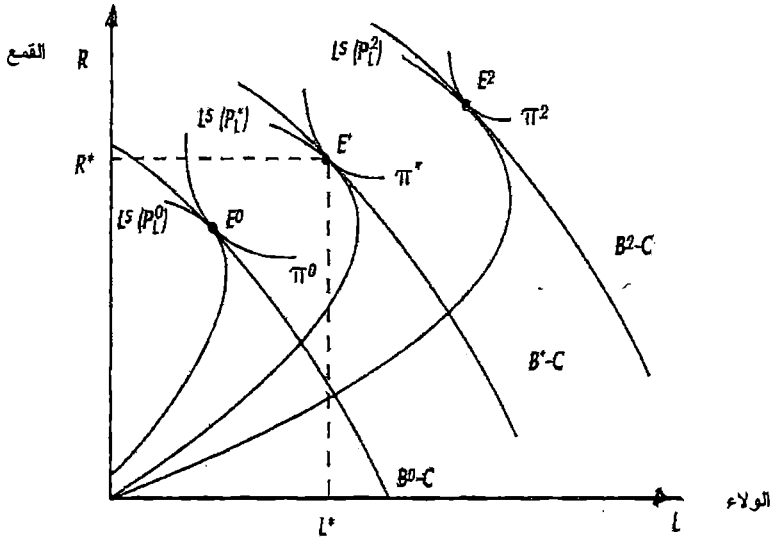
(\*) يلاحظ أنه رغم من أن الموضوع والشكل يشقان من المنحنى  $[\Pi (B-C)]$  بافتراض أن الدكتاتور يكون موجوداً على الشريحة المنحدرة إلى الخلف لمنحنى عرض الولاء (ولذلك فإن الدكتاتور يكون إما طاغية أو شمولياً) ونفس الاشتقاق ينطبق (ويستنتج نفس المنحنى) إذا كان دكتاتور قمع ناعم.

أى ثمن مُعطى، إذا كانت السيطرة على الصحف والتلفزيون والراديو، قائمة؛ وإذا كانت أجهزة القمع والتلقين indoctrination متاحة بدرجة جذرية؛ فإن مرونة القمع (R) بالنسبة إلى سعره تميل إلى أن تكون كبيرة، وتتج (ε<sup>π</sup>) عالية نسبياً. وتعتمد المرونة (ε<sup>π</sup>) أيضاً على إنتاجية (R) و(L) فى إنتاج السلطة (π<sub>L</sub>)، وأيضاً (π<sub>R</sub>)، والتي بدورها تعتمد على خواص السكان الموجودين تحت السيطرة. وإذا كان الناس غير منظمين أو غير مبالين؛ فإن (ε<sup>π</sup>) ستكون مرتفعة نسبياً. ومثلها: فإن (ε<sup>π</sup>) ستكون مرتفعة إذا كانت المعارضة ضعيفة، ويمكن ترويض البيروقراطية بسهولة، وتكون البيروقراطية طيبة أو يمكن شراؤها بسهولة.

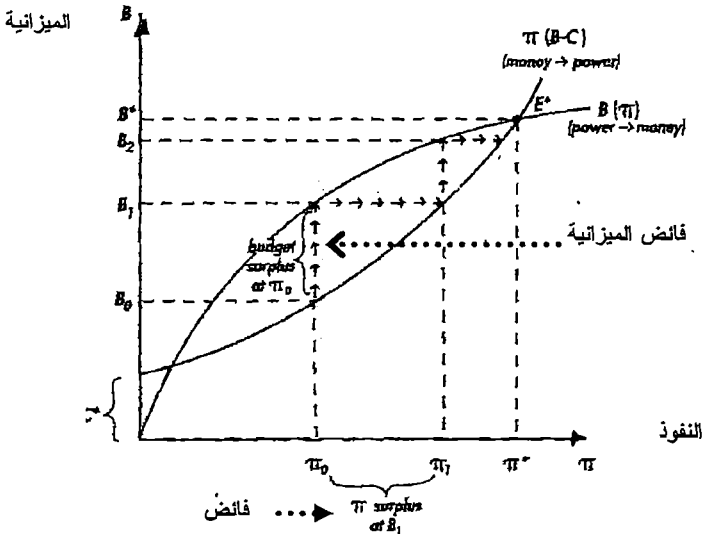
إن ما حدود سلطة الدكتاتور؟ بالطبع يؤدي تناقص العائدات على تراكم الولاء إلى أن الزيادات المتتالية فى (P<sub>L</sub>) سوف تزيد من (L) بدرجة أقل وأقل؛ ولكن ما دام أنه لا يوجد حد لمقدرة الدكتاتور على تمويل تراكم الولاء، فلا يوجد إذن حد واضح لسلطة الدكتاتور أو لمستوى الولاء والقمع، الذى يمكنه إنتاجهما. وباختصار، إذا لم يوجد حد على موارد الدكتاتور، فلا يوجد حد على سلطته؛ لأن الموارد يمكن تحويلها إلى سلطة بالعمليات التى وضّحناها. فهل يوجد أى حد على موارد الدكتاتور؟ كما اقتُرح من قبل سيكون هذا أمراً تحكيمياً فى تحديده بالضبط؛ إذ إن سلطة الدكتاتور تتحدد فى تحقيق أقصى قدر من عائدات الضرائب، وما دام أن الدكتاتور لديه سلطة كافية؛ فإنه يستطيع أن يجد أموالاً أكثر بفرض قواعد ضريبية جديدة، وإيجاد طرق أخرى للحصول على المال<sup>(\*)</sup>. وباختصار، إذا لم يوجد حد لسلطة الدكتاتور فلا يوجد أيضاً حد لموارده.

(\*) بعض من تلك الحالات يمكن أن يكون ضريحاً تاماً، كما فى حالة بيع "البابا الدكتور لهايتى العمال إلى جمهورية الدومنيكان المجاورة (ليندهال ١٩٨٤).

شكل (٥-٢) كيف تتحول الأموال إلى سلطة



شكل (٥-٣) توازن السلطة والموازنة الحكومية في ظل الدكتاتورية



وتبعاً لذلك فإن الحدود على موارد الموازنة والسلطة يجب أن تُحدّد في نفس الوقت. وقد بينا من قبل رَغْمَ أن اعتبارات الموازنة لا تحدد السلطة، فمثل هذه السلطة تصبح أكثر وأكثر تكلفة في تراكمها، كما هو موضح بالانحدار المتزايد لـ  $[(B - C) \pi]$ . ونتحول الآن إلى اقتصاد الدكتاتور، كما لُحِصَ بمنحنى  $(\pi) B$  في الشكل (٥-٣). ويصف هذا المنحنى العلاقة بين ممارسة السلطة السياسية وعواقب هذه الممارسة على موازنة الدكتاتور - بمعنى التحول من "السلطة إلى المال". ورغم وجود أشكال متنوعة من الاقتصاد في النظم الدكتاتورية؛ فإنها جميعاً تقترح أن هذا المنحنى يعرض أيضاً إيرادات متناقصة قليلة (وأحياناً سلبية). وسنشرح كيف أن تقاطع هذين المنحنيين عند  $(E^*)$  في الشكل (٥-٣) يزدونا بحدود على كل من موازنة الدكتاتور وسلطته - بمعنى كيفية إنتاج مستوى توازن لكل من السلطة  $(\pi^*)$  والموازنة  $(B^*)$ .

إن اشتقاق منحنى  $(\pi) B$  معقد لسبب بسيط هو أن للدكتاتورية السياسية عديداً من النظم الاقتصادية؛ ولكي نأخذ قليلاً من الأمثلة المتباعدة للغاية التي نُوقِشَتْ بالتفصيل في الأبواب التالية من هذا الكتاب، سننظر في الأشكال التي ضمها نظام التخطيط المركزي السوفيتي، واقتصاد السوق الحرة لـ "بينوشيه" (شيلي) وسوق العمالة المنظم في ظل نظام "الفصل العنصري" في جنوب إفريقيا. ومن مثل هذه الحالات يتضح فوراً أنه لا يوجد نموذج عام لاقتصاد النظم الدكتاتورية؛ إلا عند مستوى تجريدي للغاية. وفضلاً عن ذلك في رأي الكاتب؛ فإنه لا يمكن فهم عمل نظم الأفراد بطريقة ملائمة بتحليل كل منها كمجموعة من "التدخلات" أو "التشويهاة" لاقتصاد السوق الحر؛ فالنظم هي طرق معينة لتنظيم الإنتاج والتوزيع. أو ما الذي يمكن مناقشته على مستوى عام، فهي الطرق التي يستطيع بها التنظيم الاقتصادي أن يولد الموارد أو فشله في ذلك، والتي يمكن عندئذ تحويلها إلى سلطة - أي المدى الذي يمكن عنده دعم أو تقويض الاقتصاد للنظام السياسي للدكتاتور.

- ولتصوير ذلك ربما تكون العملية الأساسية جدًا لتحويل السلطة إلى موارد للموازنة، هي استخدامها لفرض وجمع الضرائب. ويبدو واضحًا وجود علاقة موجبة بين السلطة والمقدرة على زيادة إيرادات الضرائب. وعند مستويات منخفضة من السلطة قد يفرض الدكتاتورون ضرائب؛ ولكنهم يواجهون مشكلات في تحصيلها، مثل: التهرب الضريبي أو رفض دفعها، وقد يُقيدون أيضًا في اختيارهم للقواعد الضريبية. وكلما عظمت أجهزة سلطتهم، وكانوا قادرين أكثر على فرض معدلات ضريبية أعلى وغلق الثغرات، ومراقبة التهرب وفرض قواعد ضريبية جديدة عظم مستوى التزام الناس، إما بدافع الخوف من عمليات القمع أو بسبب الولاء. وعملية الانتهاك الثابت للدولة ومقدرتها على فرض الضرائب على المجتمع، كانت غالبًا من صفات ملوك أوروبا نوى الحكم المطلق (تيلي، ١٩٧٥)، ويمكن للشخص ملاحظة ذلك في الإمبراطورية الرومانية (انظر جرانت، ١٩٧٨، داللي، ١٩٧٥). وحتى وقت قريب كان ذلك هو الحال في بعض البلاد الإفريقية (كالاغى، ١٩٨٤، الذى وصف الحالة فى زائير). وكما يُرى فى الشكل (٣-٥)؛ فإن منحى تحويل السلطة إلى مال  $B(\pi)$  يبين أيضًا عوائد متناقصة، بمعنى أنه عند مستويات أعلى من القوة  $(\pi)$  يُطلب كثيرًا وكثيرًا من السلطة؛ "لاستخراج" كمية إضافية معينة من الدخل من الشعب والتي تبدو معقولة مرة أخرى.

هذه الطريقة - "جمع الضرائب" - ليست سوى عملية واحدة بها يمكن أن تتحول السلطة السياسية إلى موارد للموازنة. وبهذه الطريقة؛ فإن  $(B)$  و  $(\pi)$  ترتبطان إيجابيًا - بمعنى أن  $[ \partial B / \partial \pi \equiv B \pi > 0 ]$  رغم أنه من المفترض انخفاض الدخل القومى  $Y$  مع ازدياد الضرائب بسبب التأثيرات المحبطة لها. وبالطبع فإنه عند معدلات عالية بدرجة كافية من الضرائب يمكن أن ترتد العلاقة، أى تكون  $[ B \pi < 0 ]$ . ومع ذلك فمن السهل أن نتخيل عمليات أخرى تكون فيها تأثيرات تطبيق السلطة السياسية على

الاقتصاد مختلفة. افترض مثلاً أن الدكتاتور من خلال سيطرته على الآلة الحكومية يوفر سلعة أو مدخلات عامة (مثل: الطرق، وإمدادات المياه، مساعدات تكنولوجية، وهكذا). التي ترفع دخل القطاع الخاص؛ فإذا ازدادت إيرادات ضرائب النظام مع الدخل القومي (كما هو الحال مع معدل ضرائب نسبي  $t$ ) عندئذ فإن  $[B = tY]$  و  $[Y = Y(\pi)]$  مع  $Y' > 0$ ؛ لكي تصبح  $[B = tY(\pi)]$ ؛ حيث مرة أخرى.  $B > 0$ . في هذه العملية، (ومع توفير أحد المدخلات العامة)؛ فإن كلاً من  $B$ ،  $\pi$ ،  $Y$  ستزداد.

ومثال آخر لتطبيق السلطة السياسية على الاقتصاد، هو خلق فرص الربح. وإذا افترض أن الدكتاتور يفرض ترخيص استيراد على منتجات معينة، ويقوم بتوزيع هذه التراخيص على القطاع الخاص مقابل رشوة؛ فإن هذا الترخيص بالواردات يخفض من كفاءة القطاع الخاص، ولذلك (من أجل ممارسة السلطة) يهبط الدخل القومي، بمعنى  $[Y = Y(\pi)]$  و  $Y' < 0$ . ومع ذلك؛ فإن إيرادات الحكومة يمكن أن تزداد بسهولة ما دام أن الانخفاض في الدخل القومي ليس من الضخامة بحيث يخفض الإيرادات بنسبة أكبر مما تحدثه الرشاوى. (وإذا ما حدث ذلك؛ فإنه يعني أن الدكتاتور غير رشيد في خلق وتوزيع فرص اقتناص الربح في المقام الأول). وفي هذه الحالة فإن  $B > 0$ ؛ ولكن  $Y < 0$ . وبتغيير طفيف في المثال السابق تكون نتيجته  $(B < 0)$ ، وإذا افترض أن الدكتاتور يبتدع ربيعاً وبدلاً من حصوله على رشوة مقابل ذلك يحصل على تعهد بالولاء (الذي يكون موثقاً فيه إذا ما أمكن سحب الربح وإعطائه لشخص آخر)؛ عندئذ الموازنة  $B$  ستخفض مع انخفاض  $Y$ ؛ رغمً ازدياد السلطة. وفي هذه العملية؛ فإن ممارسة السلطة تخفض كلاً من  $(Y)$  و  $(B)$ ، بمعنى أن  $B < 0$  و  $Y < 0$  كليهما يكون أقل من الصفر.

ومع ذلك يمكن ذكر مثال آخر يكون فيه  $(B\pi < 0)$ ، ولكن  $(Y\pi > 0)$ . دعنا نتأمل التفسير الذى نوقش من قبل وطوره دوجلاس نورث - بيرى ونجاست، (١٩٨٩) وهيلتون روت، (١٩٩٤)، والذين قاموا بفحص ثورة إنجلترا العظيمة. فقبل الثورة كان الملك يجد صعوبة فى زيادة الإيرادات، خاصة بعد أمثلة متكررة من نكث العهد بالوعد، وكذلك وعوده بالسداد تنقصها المصداقية؛ لذلك ترك الملك بعض السلطة المالية للبرلمان. بعد ذلك كانت وعود الملك بالسداد صادقة، واستطاع الحصول على قروض بطريقة أسهل عن ذى قبل. فى هذا التحليل وعندما ترك الملك السلطة استطاع زيادة قدرته على رفع الإيرادات (بمعنى  $B\pi > 0$ )، ونتيجة لذلك ازدهر القطاع الخاص  $(Y\pi > 0)$ .

عندئذ - وبصفة عامة - فإن منحى تحويل السلطة إلى مال  $B(\pi)$  قد ينحدر إيجابياً أو سلبياً، ويبدو أن من المعقول افتراض أنه مبدئياً يجب أن ينحدر بطريقة إيجابية فإن الحاكم الذى يبدأ من مستوى منخفض من السلطة (أو الصفر)، ومع توفير البنية التحتية الأساسية العامة أو فرض ضرائب بسيطة بمعدلات منخفضة، يجب أن تزيد الإيرادات. وبعد ذلك لا يقال سوى القليل عند المستوى العام. وكما سنرى فى الجزء الثالث؛ فإن هذا الأمر يتوقف على طبيعة المؤسسات الاقتصادية لنظم معينة. وتعيين هذه المؤسسات يوضح انحدار منحى تحويل السلطة الى مال  $B(\pi)$ .

ومهما كان انحدار منحى  $B(\pi)$  فالتوازن فى الشكل (٥ - ٣) يكون عند تقاطع منحنيات  $B(\pi)$  و  $(B - C)\pi$  أو عند  $E^*$ ، ذلك يتضمن موازنة (إجمالية) قدرها  $(B^*)$  وسلطة تعادل  $(\pi^*)$ . وعند  $(E^*)$  تكون كل موارد موازنة الدكتاتور قد أنفقت، إما على السلطة أو على السلع الاستهلاكية<sup>(\*)</sup>.

(\*) يلاحظ أن  $E^*$  هى توازن لكل الدكتاتوريات التى تقوم بتعظيم مزيج من السلطة السياسية والاستهلاك من إيرادات الحكومة، التى تشمل كل الأنواع التى نوقشت حتى الآن. والباب الثامن يناقش شكلاً آخر من الدكتاتورية؛ حيث يمكن الظن بأن الحكومة تستخدم سلطاتها السياسية لتعظيم صافى الدخل الخاص لمجموعة من أصحاب المصالح الخاصة (مثل العمال أو رأس المال). فى هذه الحالة يأخذ التوازن شكلاً مختلفاً. انظر (الباب الثامن، الفصل الثانى والأشكال (٨-١) و (٨-٢)).

وبالتالى عند  $(E^*)$  تكون للدكتاتور موارد كافية  $(B^*)$  للحفاظ على السلطة عند  $(\pi^*)$  والاستهلاك عند  $C^*$ ؛ ويكون لديه السلطة الكافية للحصول على الموازنة  $B^*$ . ومع وجود اختيار الاستهلاك عند  $C^*$ ، نرى أن الدكتاتور لا يستطيع أن يحصل على سلطة أكبر (هذا سيتطلب موارد أكثر من  $B^*$ ) ولا يستطيع الحصول على موازنة أكبر (فهى تتطلب سلطة أكبر من  $\pi^*$ ). ومن ناحية أخرى، فعند أى نقطة إلى اليسار من  $E^*$ ، يوجد فائض، يمكن قياسه فى شكل أموال [ عند  $\pi_0$ ، وهذا يعادل  $(B_1 - B_0)$  ] أو فى شكل سلطة  $(\pi_1 - \pi_0)$ . ومثله، عند أى نقطة على يمين  $E^*$  يوجد عجز (غير معروض فى الشكل) - ومرة أخرى، توجد موارد للموازنة غير كافية للحفاظ على  $(\pi > \pi^*)$  وسلطة غير كافية للحفاظ على موازنة  $(B > B^*)$ .

ويلاحظ أن هذا التوازن يتوقف على استهلاك الدكتاتور  $(C)$ ؛ فإذا كانت لدى الحاكم الرغبة فى تخفيض ذلك إلى درجة أدنى من  $C^*$  مثلاً؛ فإن منحنى تحويل المال إلى سلطة  $[\pi (B - C)]$  سينتقل إلى اليمين متضمناً توازناً عند تقاطع هذا المنحنى الجديد مع  $B(\pi)$ . ومن الواضح أن هناك حداً للمدى الذى يرغب أى حاكم فى تخفيض الاستهلاك عنده؛ ولكن تبعية  $\pi^*$  و  $B^*$  على  $C^*$  تؤكد حقيقة أنه - بصفة عامة - يجب أن يؤخذ فى الاعتبار الشكل (٣-٥) مع الشكل (١-٥).

وبصفة عامة سيختار الحكام مزيجاً من  $C$  و  $\pi$ ، وفقاً لتفضيلاتهم للثنتين كما عُرِضَ فى الشكل (١-٥)؛ لذا فهذا الشكل والشكل (٣-٥)

(\*) وبنظرة أخرى لهذه النقطة (أن  $E^*$  هى نقطة توازن) هى اعتبار أن مستوى أقل من  $B$ ، مثل  $B_0$ . وعند موازنة  $B_0$ ،  $\pi = \pi_0$ ، ولكن عند  $\pi$ ، فإن الدكتاتور يمكن أن يحصل على موازنة  $B_1 > B_0$  أنها الأفضل؛ ولذلك فهو أو هى تفعل ذلك؛ ولكن عندما تكون  $B_1$  ( $\pi_1 > \pi_0$ ) متاحة أيها الأفضل - وهكذا فالدكتاتور يأخذ تلك، والتي بدورها تحتوى على موازنة أكبر  $(B_2)$  متضمنة قوة أكثر وهكذا حتى بلوغ  $E^*$ . وعكس تلك المناقشة يبين أن من أى نقطة إلى يمين  $E^*$ ، سيعود الدكتاتور إلى  $E^*$ .

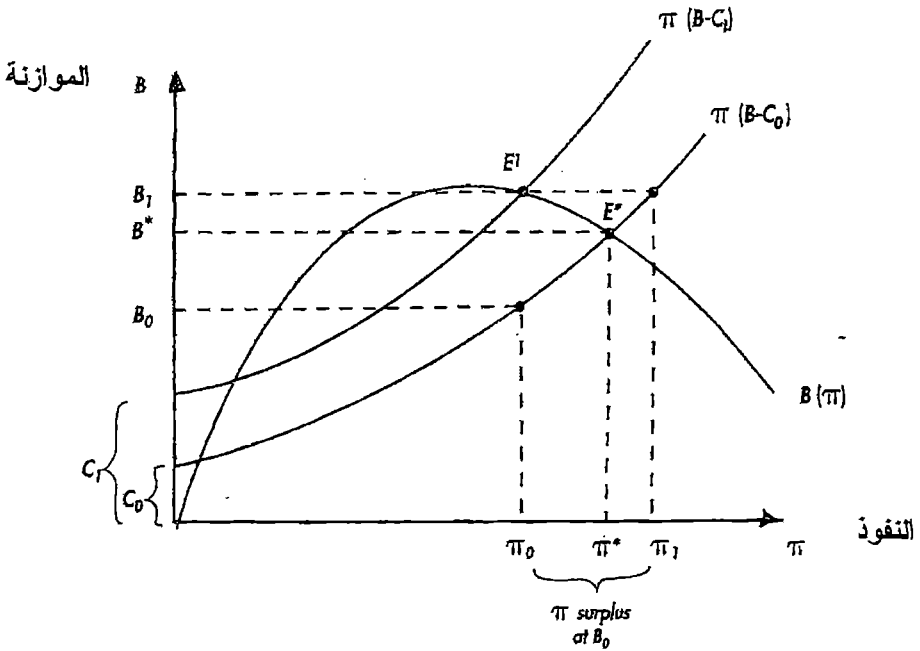


(أو الشكل ٥-٤) يحددون معاً المستويات المثالية  $\pi^*$  و  $B^*$  و  $C^*$  للدكتاتور. والدليل على أن  $E^*$  هو توازن يشبه الحالة التي فيها ( $B_\pi < 0$ ). وقد وُضِّحت هذه الحالة في الشكل (٤-٥).

مرة أخرى عند نقطة على يسار  $E^*$  يوجد فائض في الموازنة مساوياً لـ  $[(B_1 - B_0) \text{ عند } \pi_0 \text{ أو بمعنى } (\pi_1 - \pi_0) \text{ عند } B_0]$ ؛ ولكن يلاحظ أنه هنا، مع ( $B_\pi < 0$ )؛ فإن تراكم سلطة أكبر يحل مشكلة الفائض بتخفيض الموازنة الإجمالية  $B$  للدكتاتور؛ بينما في الحالة السابقة التي فيها ( $B_\pi > 0$ ) فإن الرغبة في مزيد من الاستهلاك أو مزيد من السلطة، قد تدفع الدكتاتور في اتجاه  $E^*$ ، وفي هذه الحالة تكفى فقط الشهوة إلى السلطة. ولذا فمع ( $B = B_1$ )، ( $C = C_0$ )، يوجد فائض، وُضِّحَ كـ  $(B_1 - B_0)$  أو  $(\pi_1 - \pi_0)$  في الشكل المذكور، ويمكن "إنفاق" الفائض إما بتراكم  $\pi$  أكثر؛ حيث يكون التوازن النهائي عند  $E^*$ ، أو بزيادة  $C$  (من  $C_0$  إلى  $C_1$ )؛ حيث يكون التوازن النهائي على أي حال عند  $E^1$ .

ووفقاً لاختيارات الدكتاتور لـ  $C$ ،  $B$  و  $\pi$ ، يصبح الأمر سهلاً لتحديد المستويات المثالية لـ  $L$ ،  $R$ . ويلاحظ أن المستويات المثالية لـ  $L$ ،  $R$ ، تعتمد فقط على كمية الموارد المستخدمة لتراكم  $\pi$ ، أي على  $(B - C)$ ، وعلى دالة إنتاج السلطة { انظر المعادلة (٢) }. وقد قُدِّمت هذه الحلول من قبل في الباب الثالث وهي ببساطة الشروط المثالية لتقليل التكلفة في استخدام المدخلات لإنتاج السلطة، وهي الشروط التي تتطلب أن التكلفة الحدية لتراكم السلطة عن طريق اكتساب مزيد من الولاء تساوى تلك الشروط التي يُزادُ بموجبها الولاء عن طريق استخدام عمليات القمع أو المعادلة (١).

شكل (٤-٥) توازن السلطة والموازنة الحكومية حينما تقلل السلطة الإيراد



$$\frac{P_L + LP_{LL}}{\pi_L} = \frac{P_R + LR_{LR}}{\pi_R} = P_\pi \dots\dots\dots(1)$$

حيث  $P_\pi$  هي " ثمن " السلطة، و  $P_{LR} \equiv \frac{\partial P_L}{\partial R}$  و  $P_{LL} \equiv \frac{\partial P_L}{\partial L}$

ونتيجة لذلك، يمكن اعتبار أن الحاكم يفاضل بين السلطة والاستهلاك فقط - وبعد ذلك يختار التوليفة المثالية من الأدوات لكي يقلل من تكلفة  $\pi$ . وفي الشكل (٣-٥) أو الشكل (٤-٥) فإن  $\pi P$  هي مجرد انحدار منحنى تحويل المال إلى سلطة  $\{ \pi(B-C) \}$ ؛ لذا يمكن للحاكم أن يحملق بسلام في الشكل (١-٥) والشكل (٣-٥) أو الشكل (٤-٥)، ويتخذ قراره بناء على  $\pi$  و  $B$  و  $C$  المثالية، وعندئذ ينظر إلى الشكل (٢-٥) ليجد قسمة  $(B-C)$

بين R و L. ذلك يعنى فى المثال الأول أن الحاكم يحاول تحقيق أقصى قدر من الاستهلاك (بافتراض، أن سعر سلعة الاستهلاك  $P_C$  تساوى 1 الوحدة).

$$U = U(\pi, C) \dots\dots\dots (2)$$

حيث القيد:

$$B(\pi) = P_\pi \pi (B - C) + C \dots\dots\dots (3)$$

والجانب الأيسر من القيد (3) هو فقط منحني تحويل السلطة إلى مال  $B(\pi)$ ، الذى يبين كيفية الحصول على موارد الموازنة. ويبين الجانب الأيمن، كيف تتفق الأموال إما على الاستهلاك (C) أو بتراكم السلطة  $(\pi)$  عن طريق علاقة تحويل المال إلى سلطة  $[\pi (B - C)]$ ، مع كل وحدة من  $\pi$  مضروبة فى  $P_\pi$  ("السعر" النقدى للسلطة).

ويمكن الحصول على الحل (التفاضل الأول) باختيار  $\pi$ ، C لتحقيق أقصى قدر من المعادلة (2)، والتي تخضع للقيد (3). وإعادة ترتيب المصطلحات، يُعبّر عن ذلك ببساطة كالتالى:

$$\frac{U_C}{U_\pi} = \frac{1}{P_\pi - \pi P'_\pi - B_\pi} \dots\dots\dots (4)$$

$$= \frac{1}{P_\pi \left(1 - \frac{1}{\varepsilon_\pi}\right) - B_\pi} \dots\dots (4)'$$

حيث:

$$0 > \frac{P_\pi}{\pi} \frac{\partial \pi}{\partial P_\pi} \equiv \varepsilon_\pi$$

(أى مرونة  $\pi$  بالنسبة إلى ثمنها).

وكالمعتاد يتضمن هذا ببساطة أن المعدل الحدى للإحلال بين الاستهلاك والسلطة يجب أن يتساوى مع المعدل لتحولهما، والجانب الأيسر من المعادلة (4) أو (4') هو فقط انحدار منحنى السواء فى الشكل (5-1). والجانب الأيمن هو انحدار قيد الموازنة. وبما أن الجانب الأيسر موجب؛ فإن الجانب الأيمن يجب أيضاً أن يكون موجبا، بمعنى أن:

$$-B_{\pi} \left( 1 - \frac{1}{\varepsilon_{\pi}} \right) P_{\pi} > 0 \dots\dots\dots (5)$$

والمعادلة (4') والمعادلة (5) تبين التكلفة " الكاملة " لتراكم مزيد من السلطة، والتي تشمل ثمن هذه السلطة ( $P_{\pi}$ )؛ إضافة إلى الزيادة\* فى تكلفة وحدات متراكمة سابقة للسلطة التى تُحْمَلتْ فى محاولة زيادة تراكم السلطة التى يتحكم فيها حجم  $\left[ 1 - \frac{1}{\Sigma \pi} \right]$  مطروحاً منه (إذا كانت  $\pi B > 0$ ) الزيادة فى موارد الموازنة التى أمكن الحصول عليها عن طريق سلطة أكثر. فإذا كانت ( $\pi B < 0$ )؛ فإن السلطة الإضافية تخفض من الموازنة الإجمالية للدكاتاتور، وتلك تكلفة إضافية لتراكم السلطة. وتعرض المعادلة (4') بطريقة شفافة العناصر الثلاثة التى تدخل فى حسابات الدكاتاتور، وهى التكلفة الحدية لتراكم السلطة  $\left[ P_{\pi} \left( 1 - \frac{1}{\Sigma \pi} \right) \right]$ ، والتأثير الحدى للسلطة على ميزانية الدكاتاتور ( $\pi B$ )، وتفضيلات الدكاتاتور للسلطة مقابل الاستهلاك ( $U_c / \pi U$ ).

(\*) يفترض الكاتب أن سعر الوحدات الحدية التحتية لـ  $\pi$  هو السعر نفسه للوحدات الحدية.

**والعنصر الأول -** كما شُرِّحَ من قبل - يحكمه الجهاز السياسي للدكتاتور لبناء الولاء والقمع، وإنتاجية هذه الأدوات للسلطة، أى كل العناصر التى نُوقِشتْ فى البابين السابقين. **والعنصر الثانى ( $\pi B$ )** يبين ما يفعله تراكم السلطة فى موازنة الدكتاتور بسبب تأثيرها على الاقتصاد (مثلاً: تأثيرها على النمو الاقتصادي، والكفاءة الاقتصادية) والقدرة على تنفيذ الضرائب. وكما ذكر من قبل، نتوقف هذه التأثيرات على طابع النظام، ونوقشت فى نظام بينوشيه (شيلي) فى الباب السابع، وفى نظام الفصل العنصرى apartheid (فى جنوب إفريقيا) فى الباب الثامن، وفى الأنظم السوفيتية والصينية فى البابين التاسع والعاشر على التوالى. **والعنصر الثالث ( $U_c / \pi U$ )** يمثل ببساطة تفضيلات الدكتاتور بين الاستهلاك والسلطة. وأحياناً يمكن للمرء أن يرى بعضاً من هذه العوامل، وهى تعمل فى تشكيل لهذه التفضيلات، وكيف أن مؤسسة الحزب أو طبيعة تأييد الدكتاتور يمكن أن تدفعه إلى تحقيق أقصى قدر من السلطة؛ ولكن ربما يكون للساسة الدكتاتوريين بعض الحريات التى تتيح لهم وضع بصماتهم على المجتمع أكثر من أى هيئة سياسية أو اقتصادية أخرى.

تلك العناصر الثلاثة تُحدِ دورها من طبيعة الدكتاتورية، إذا كان النظام يشبه بدرجة كبيرة دكتاتور القمع الناعم Tinpot أو الدكتاتور الشمولى Totalitarian أو الطاغية Tyrant أو التيمقراطى (الإيثارى) - وذلك هو الموضوع الذى نتجه إليه الآن.

### ٣ - اشتقاق الأنظمة

يتسم اشتقاق الأنواع الأربعة من الأنظمة من هذا التحليل بالبساطة؛ فكل من تفضيلات الدكتاتور، وخواص القيود السياسية والاقتصادية التى تواجهها لها أهميتها. وبقدر الاهتمام بالتفضيلات، إذا زادت تفضيلات الدكتاتور للاستهلاك الفورى بالنسبة للسلطة، كان الاحتمال أكبر أن يكون

دكتاتور قمع ناعم. وتظهر الحالة القصوى لدكتاتور القمع الناعم، إذا كانت مرونة الثروة للسلع الاستهلاكية تساوى الوحدة (1)، وتظهر حالة الطاغية البحث والدكتاتور الشمولى عندما تكون مرونة الثروة للسلطة تساوى الوحدة (1). أما التفضيلات الإيثارية الحقيقية للدكتاتور فهي وحدها التى يمكن أن تؤدى إلى التيموقراطى.

والقيد السياسى هو مدى فعالية الجهاز السياسى، فكلما كبرت  $\pi \varepsilon$  (مرونة السلطة بالنسبة سعرها) كان الاحتمال أكبر أن يكون الدكتاتور شمولياً أكثر من كونه طاغية (لديه تذوق كبير نسبياً للسلطة). والمعامل  $\pi \varepsilon$  بدوره يتوقف على كل المتغيرات التى نُوقِشت فى الباب الثالث، ومثل: أسعار الولاء، والقمع، وإنتاجيتها الحدية للسلطة. وأخيراً: كلما ازداد تراكم السلطة لصالح النمو والكفاءة الاقتصادية ( $\pi B > 0$ ) - أو على الأقل بحيث لا يؤخر النمو والكفاءة الحدية الاقتصادية كثيراً - كان الاحتمال أكثر أن يكون النظام دكتاتورياً شمولياً عن أن يكون طغيانياً.

ولتوضيح هذه النقاط، سنناقش - باختصار - نوعان من الأنظمة، وهما نظام: بينوشيه (شيلى) ونظام ستالين (الاتحاد السوفيتى). فنظام بينوشيه، كان بلا شك نظام طغيان (\*)؛ فقد كان القمع مرتفعاً؛ ومع ذلك لم يُنشأ حزب جماهيرى mass party مطلقاً، وهو ما منع تراكم الولاء على نطاق كبير. ونتيجة لذلك عندما قل القمع انكشفت عدم شعبية بينوشيه. ويوجد عديد من الأسباب لهذه النتيجة - أولاً - أيديولوجية السوق الحرة التى تبناها بينوشيه مبكراً فى نظامه، وكان ذلك جزئياً أداة لتحطيم تحالف اليساريين (الذى تُوِّج فى النظام الاشتراكى، ولا لليندى)، والذي منعه من الاستحواذ على نظام توزيع العطايا الواسع على الجمهور، وهو ما كان من الممكن أن يقوى تمسكه بالسلطة. باختصار كانت لا توجد آلية سياسية لترجمة عمليات

(\*) ذكرت بعض التفاصيل فى الباب التاسع.

القمع أو فوائد النمو الاقتصادي الناجح إلى ولاء. وفي الوقت نفسه؛ فإن تحرير السوق كان يعنى أن الاستخدام العلني لسلطاته؛ لكي يتدخل في عمل هذه الأسواق، أو أن يرفع الضرائب على نطاق كبير (خلاف ما هو مطلوب لتمويل الزيادة في الموازنة العسكرية)<sup>(\*)</sup>، سوف يخفض من مقدرة السوق على تحفيز النمو الاقتصادي والكفاءة، وقد تخفض أيضاً من موازنته. وهذه النتيجة بدورها كانت ستتدخل في مقدرته على بناء الجيش والشرطة لفرض القمع.

وعلى الجانب الآخر؛ فإن جوهر التخطيط المركزي<sup>(\*\*)</sup> لـ ستالين (الاتحاد السوفيتي) كان هو إبطال النظام الاقتصادي وتخفيف حقوق الملكية الخاصة بدرجة شديدة حتى يتمكن الحزب الشيوعي من التحكم في اتجاه الإنتاج. فمستويات (C،  $\pi$ ، B، R، L) هي التي تحدد سلوك النظام، وهي ليست إذا كان "التدخل" السياسي الهائل في النظام الاقتصادي يخفض من كفاءة ونمو هذا الاقتصاد؛ ولكن ما يحدد هذا السلوك هو تأثيرات الزيادة "الحدية" في سلطة الحزب على هذه المتغيرات. والسبب - كما سيرد تفصيلاً في الفصلين التاسع والعاشر - هو أن الجهاز التنفيذي الموجود بالحزب قد عوّض عن التنفيذ التعاقدى القانوني، وما دام الحزب تحت سيطرة قيادته، واستمرت قيادة الحزب توجهها نحو النمو؛ فإن الزيادة في سلطة الحزب كان تأثيرها إيجابياً على النمو وإيرادات الحكومة ( $\pi B > 0$  و  $\pi Y$ ): وفي هذا التحليل يرجع الانخفاض في النمو الاقتصادي في النظام السوفيتي في السبعينيات والثمانينيات إلى انخفاض في سلطة الحزب. وبهذا المفهوم؛ فإن الدكتاتورية الشاملة لستالين لم تكن أقل من النظام الطغياني ل بينوشيه (شيلي)، وكانت جزئياً نتيجة عمليات القيود السياسية والاقتصادية.

(\*) ارتفع الإنفاق على الدفاع من ٢% من إجمالي الناتج القومي عام ١٩٦٩ إلى ٧,٦% عام ١٩٨٥ (ريمير ١٩٨٦، ص. ١٧٢).

(\*\*) قدمنا التفاصيل في الفصلين ٩ و ١٠.

وبالطبع، فإن المستوى الشامل لكفاءة النظام الاقتصادي للدكتاتور، يلعب دوراً في بقاء النظام؛ ولكن أهمية هذا العامل، ظهوره على الجانب الدولي - بمعنى أنه نتيجة للتنافس مع الأنظمة الأخرى يمكن أن تظهر هذه المنافسة بثلاث طرق:

١- إلى الحد الذي يمكن لمواطني النظام الدكتاتوري الحصول على معلومات عن المستويات المعيشية للناس خارج النظام (بالنسبة لمستوى معيشتهم).

٢- إلى الحد الذي يمكن فيه للدكتاتورية أن تتنافس عن طريق التجارة مع الأمم الأخرى.

٣- من خلال المنافسة العسكرية أي من خلال سباق التسلح، والحروب، والغزو الأجنبي.

ويحدد النموذج مجموعة من الظروف يحتمل أن يرغب فيها الدكتاتوريون إظهار السياسات القومية خاصة عندما تكون الظروف المحلية تعمل لصالح تراكم قدر كبير من السلطة ( $\pi B > 0$  و  $\pi \varepsilon$  عالية)؛ ولكن عندما يكون الأداء الاقتصادي أقل عند مقارنته مع الأنظمة الأخرى؛ فإن الدكتاتورية بطبيعتها تميل إلى أن تكون لها ميزة نسبية (بالنسبة للنظم الديمقراطية) تتمثل في بناء جيش قوى؛ ليكون لها مقدرة على قمع المعارضة المدنية، وعلى التضحية المطلوبة للسلع العسكرية. وتتحد هذه العناصر لتقوية ميل الدكتاتوريات للعدوان الدولي، وهو موضوع نوقش في الباب الرابع.

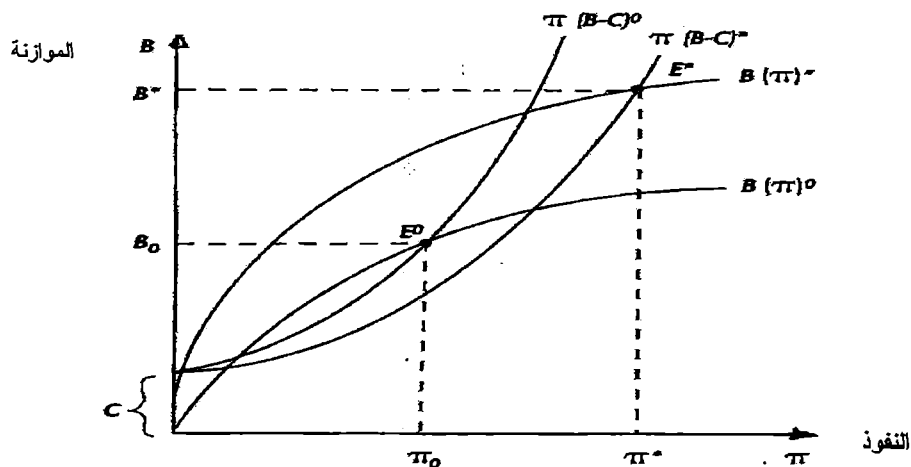


#### ٤ - التحليل الساكن المقارن Comparative Statics

لتوضيح فائدة هذا الجهاز، دعنا نسأل السؤال نفسه الذى سألناه فى البابين السابقين وعلى وجه الخصوص، ما تأثير النمو الاقتصادى على مستوى القمع؟ مع ملاحظة أن تحليل نمو التجارة أو الغزو الأجنبى سيكون مشابهاً.

هناك تأثيران: الأول - نتيجة للنمو الكبير يحقق الشعب دخلاً أكبر، فتكونت قاعدة ضرائب أكبر للدكتاتور، وعند مستوى معين للسلطة الدكتاتورية؛ فإن هذه الحقيقة بدورها تعنى إيرادات ضرائب أكثر بالنسبة للأوتقراطي؛ لذا فى الشكل (٥-٥) سينتقل منحنى  $(\pi B)$  إلى أعلى.

شكل (٥-٥) تأثير النمو الاقتصادى على  $\pi$  و  $B$



التأثير الثانى - أن زيادة النمو قد يوسّع من عرض الولاء للنظام، وبالتالي سيكون  $P_L$  أكثر انخفاضاً؛ ولأنه يمكن الآن شراء سلطة أكبر عن ذى قبل بالموازنة نفسها؛ فإن منحنى  $\{ \pi(B-C) \}$  فى الشكل (٥ - ٥) ينتقل

إلى اليمين. ويلاحظ أن مقدار هذا التأثير يمكن توقعه؛ لأنه يختلف من نظام إلى آخر، وسيكون كبيراً على الأخص نسبياً للنظم الدكتاتوربية الشمولية، وسيكون صغيراً نسبياً للنظم الطغيانية، والتي تكون فيها  $L^s$  غير مرنة نسبياً فيما يتعلق بكل من الثمن والدخل (القومي). والهبوط في  $P_L$  سيكون له الآثار المعتادة على الثروة والإحلال. ويؤدي تأثير الإحلال إلى الزيادة في  $L$  وهبوط في  $R$ ، وأما تأثير الثروة فيؤدي إلى زيادة كل من  $R$  و  $L$ .

هذا التوسع في الولاء يعزز من تأثير القاعدة الضريبية الموسّعة، على  $B$  و  $\pi$ . ويتضمن التأثيران أن توازن  $B$  و  $\pi$  سيكون أعلى عن ذي قبل، وتبين قيود موازنة الدكتاتور في الشكل (٥-١) أن الدكتاتور يقسم الإيراد الصافي بين  $\pi$  و  $C$ . وما دام أن مرونة الثروة ل  $\pi$ ، موجبة (والتي تنطبق على كل الدكتاتوريات ما عدا نظام دكتاتور القمع الناعم)، وبالتالي ستزيد  $\pi$ . وبصفة عامة، فإن تأثير الأداء الاقتصادي المحسن، والذي يدعى النظام الفضل فيه سيزيد من  $B$ ،  $\pi$ ،  $C$ ،  $L$ ، فيما عدا في حالة دكتاتور القمع الناعم الذي ينفق كل الزيادة في  $C$ ،  $B$  لكي تبقى  $\pi$  بلا تغيير. وبالنسبة لدكتاتور القمع الناعم؛ فإن  $R$  تتخفّض، بينما تزيد  $L$ ، وتبقى  $\pi$  عند  $\min \pi$  تماماً كما هو الحال في التحليل الأبسط في الباب الثالث، وفي كل الحالات الأخرى فإن التأثير على  $R$  غامض؛ فتأثير الإحلال المتقاطع - Cross substitution للهبوط في  $P_L$  يميل إلى إنقاص  $R$ ؛ بينما تأثير الدخل والزيادة في إيرادات الضرائب، تميل إلى زيادتها. وكلما كبرت مرونة الثروة ل  $\pi$ ، كان الاحتمال أكثر بأن تزيد  $R$  نتيجة لزيادة النمو الاقتصادي.

وتبعاً لذلك فكما اقترح النظام من نوعية دكتاتور القمع الناعم - بمعنى أنه كلما عظمت مرونة الثروة للسلع الاستهلاكية بالنسبة للسلطة - كان الاحتمال أكثر بأن الزيادة في النمو الاقتصادي سوف تخفّض من عمليات القمع. ومن ناحية أخرى كلما اقترح النظام من النوع الذي يحقق

أقصى قدر من السلطة (سواء أكانت دكتاتورية شمولية أم طغياناً) كان الاحتمال أكثر أن يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة عمليات القمع؛ لذا فإن الانطباعات عن دكتاتور القمع الناعم والدكتاتور الشمولى تظهر كحالات خاصة مفيدة للنموذج العام الذى طُوِّرَ فى هذا الباب.

وبافتراض عكس هذا التحليل؛ فإن عرض الولاء للنظام ينكمش مع النمو الاقتصادى أو التجارة الخارجية، ويؤدى إلى تكوين شبكة عمل مع الأجانب أو مع القطاع الخاص المستقل عن الحكومة (انظر إلى مناقشة هذا الاحتمال فى الباب الثالث - الفصل الرابع - ج). والتقلص فى الولاء للنظام يتضمن زيادة فى سعر الولاء  $P_L$ ، وسيتحرك منحنى تحويل المال إلى سلطة  $\{ \pi (B - C) \}$  إلى اليسار (فى الشكل ٥-٥) غير معروض. بدلاً من التحرك إلى اليمين. وهذا الانتقال فى حد ذاته سيميل إلى تخفيض كل من  $\pi$ ،  $B$ ، على عكس الانتقال إلى أعلى لمنحنى تحويل السلطة إلى مال  $B(\pi)$ ، والذى يميل إلى زيادة تلك المتغيرات، كما نوقش للتو. فإذا كان التأثير الأول كبيراً بدرجة كافية بالنسبة للثانى؛ فإن  $\pi$  قد تهبط بالفعل وإذا كانت كبيرة جداً؛ فإن  $B$  قد تهبط أيضاً<sup>(\*)</sup>؛ ولكن يلاحظ مرة أخرى أنه من أجل أن تتماسك هذه الحالة؛ فإن الدكتاتوريات فى اقتنائهم للنمو الاقتصادى أو الاتفاقيات التجارية؛ فإنهم ربما ينثرون بذور دمارهم (فقدان السلطة وإيرادات الموازنة). ومن ناحية أخرى، كما يتراءى أكثر احتمالاً، تسود التأثيرات الثانية؛ فإن نتائج التحليل الذى أُجرى لن تتأثر، وأن  $\pi$  و  $B$  مازالت تزداد. وفى الختام تجدر ملاحظة أنه حتى فى حالة هبوط الولاء للنظام نتيجة للنمو أو اتفاقيات التجارة الخارجية ستزداد سلطة وموارد الموازنة للنظام؛ إلا إذا كان الهبوط فى الولاء بدرجة كافية للتغلب على تأثير الزيادة فى إيرادات موازنة النظام فى مقدرتها على تراكم السلطة.

(\*) ولكن لاحظ أن  $R$  قد تظل تتزايد بسبب أثر الإحلال من الارتفاع فى  $P_L$ .

ويلاحظ أن نتائج السياسة الشبيهة لتلك المشتقة في الباب الثالث لنظم دكتاتورية القمع الناعم والدكتاتورية الشمولية تميل أيضًا إلى أن تظهر في هذا الإطار الأكثر عمومية. وبصرف النظر عن التعميم لدالة المنفعة؛ فإن الابتكار الرئيسي لهذا المدخل العام هو أنه يسمح لنا بأن نرى تأثير اتفاقات التجارة والمعونات على إيرادات الدكتاتور انتقال منحني  $(\pi)$  إلى أعلى في الشكل (5-5). وكما نوقش؛ فإن تأثير هذا الانتقال يقوى من اتفاقيات التجارة أو المعونات في زيادة  $B$  و  $\pi$ ، بافتراض أن اتفاقيات التجارة أو المعونات تزيد الولاء، وبالتالي ينتقل منحني  $\{ \pi(B-C) \}$  إلى اليمين؛ لذا فإن أفضل سياسة أن يظل المستوى الوحيد للمعونات أو التجارة مصحوبًا مع تضيق متدرج مستمر للقيود على حقوق الإنسان. وتطبق هذه السياسة على كل أنواع النظم (أى في الإطار العام للعمل بصرف النظر عن الأوزان النسبية للاستهلاك  $C$  والسلطة  $\pi$  في دالة المنفعة للدكتاتور)؛ ورغم هذه الأوزان ومرونتها تحويل منحني السلطة إلى مال أو تحويل منحني المال إلى سلطة لا تؤثر على السياسة المثالية؛ فإنها تؤثر فعلاً على كمية الضرر الذى يمكن أن تحدثه السياسات "الخاطئة". وفي الباب الثالث ذكر المؤلف أنه فى النظام الدكتاتورى الشمولى أن أغلب الضرر ينتج من التجارة والمعونات فى غياب قيود حقوق الإنسان؛ ولكن الضرر الأقل يمكن أن ينتج فى نظام دكتاتور القمع الناعم. ويمكننا هنا أن نعمّم هذه النتيجة بطريقتين: الأولى - تتبع من الحقيقة بأن النظم الطغيانية تسلك نفس الطرق، مثل: النظم الدكتاتورية الشمولية؛ ولكن مرونة  $\pi$  فيما يتعلق ب  $B$  تكون أكثر انخفاضًا فى النظم الطغيانية. تلك الحقيقة تتضمن أن اتفاقيات التجارة والمعونة بدون القيود الملزمة لحقوق الإنسان، ستزيد من سوء عمليات القمع؛ ولكن ليس بنفس القدر كما تفعله فى النظم الدكتاتورية الشمولية؛ لذا فإن الطغاة يشكلون حالة وسيطة بين دكتاتورية القمع الناعم والدكتاتورية الشمولية. وأقل ضرر سيحدث بالتعاقب مع دكتاتورية القمع الناعم ومعظم الضرر سيكون فى النظم الدكتاتورية الشمولية، أما النظم الطغيانية فتقع فى الوسط.

والطريقة الثانية: أنه يمكن للمرء أن يُعبّر عن كم الضرر المحتمل الذى ينتج من السياسات الخطأ، فى شكل العناصر الثلاثة التى تدخل فى حسابات الدكتاتور:

$$أ- التكاليف الحدية لتراكم السلطة  $P_{\pi} \left(1 - \frac{1}{\varepsilon_{\pi}}\right)$$$

ب- التأثير الحدى للسلطة على ميزانية الدكتاتور  $(B_{\pi})$

ج-  $(U_c/U_{\pi})$  هى تفضيلات الدكتاتور للسلطة مقابل الاستهلاك. وكلما عظمت مرونة ثروة السلطة نسبياً للاستهلاك فى تفضيلات الدكتاتور، عظمت التأثيرات الحدية للسلطة فى زيادة موازنة الدكتاتور. وكلما انخفضت التكلفة الحدية لتراكم السلطة، كبرت اتفاقية التجارة والمعونة بدون قيود حقوق الإنسان، وسوف تزيد من سلطة الدكتاتور ومستوى عمليات القمع على الشعب.

## خاتمة

فى هذا الباب عُمِّمَت النماذج التى وُضِعَت فى البابين الأخيرين بثلاث طرق:

١- دالة المنفعة: فى هذا النموذج الأكثر عمومية؛ فإن الدكتاتور لا يحقق ببساطة أقصى قدر من الاستهلاك أو السلطة؛ ولكنه يحقق أقصى قدر من دالة منفعة عامة التى تظهر فيها هذه المتغيرات كنقاط للجدل.

٢- ثمن الولاء وقيود الموازنة: فى هذا النموذج يكون كل من هذين المتغيرين غير ثابتين؛ ولكن يتحدد كلاهما بشكل ذاتى.

٣- تصنيف الدكتاتوريات: قمنا في هذا الباب ببيان كيف يشكل دكتاتوريو القمع الناعم والشمولى والطغاة والتيموقراطيون حالات خاصة للنموذج الأكثر عمومية، والعوامل التى تحدد نوع الدكتاتور هى العناصر الثلاثة الجوهرية التى تدخل فى حسابات اتخاذ القرار السياسى والاقتصادى لأى أوتوقراطى - تفضيلات الدكتاتور للسلطة مقابل الاستهلاك، تكلفة تراكم السلطة التى تحكمها تنظيماته السياسية، وتأثير السلطة على ميزانية الدكتاتور كما تحددها المنظومة الاقتصادية.

وأخيراً؛ فقد أظهر المؤلف صياغات أكثر تطوراً للنتائج السياسية والتنبؤية البسيطة المشتقة من النموذج الأساسى لدكتاتور القمع الناعم مقابل الدكتاتور الشمولى الذى عرّض فى الباب الثالث - تميل إلى أن تبرز من هذا النموذج الأكثر عمومية أيضاً.

## الجزء الثالث

### اقتصاديات الحكم المطلق

- ١- الباب السادس: الاقتصاد الدكتاتوري.
- ٢- الباب السابع: إعادة توزيع الثروة واقتباس الربح.
- ٣- الباب الثامن: نظام الفصل العنصري.
- ٤- الباب التاسع: الاقتصاد البيروقراطي I: النموذج.
- ٥- الباب العاشر: الاقتصاد البيروقراطي II: الصعود والسقوط.





## الباب السادس الاقتصاد الدكتاتوري

### ١ - مقدمة

هناك شبح يطارد الديمقراطية، وكثير من المواطنين - إن لم يكن معظمهم في البلاد الديمقراطية- يضعون قيمة كبيرة على الحرية والمقدرة على أن يتطوروا كأفراد، وكل منهما علامة من علامات الديمقراطية؛ إلا أن هذه الحريات لها ثمن ينشأ من واقع أنه عندما يكون الأفراد أحرارًا للتطور بطرق مختلفة؛ فإنهم سيميلون إلى اتخاذ سبل ومسارات مختلفة. وفضلاً عن ذلك؛ ففي المجتمعات المفتوحة التي تتصف بحرية المشاركات يكون الأفراد أحرارًا في الانضمام إلى جماعات أو تكوين جماعات لها الحرية في ممارسة معتقداتها والدفاع عنها، والنتيجة هي ما يبدو - غالبًا - بأنه نشاز لقيم وأساليب ومعتقدات وممارسات مختلفة، فمثلاً: في أي يوم في الولايات المتحدة الأمريكية قد يواجه الشخص الذي يشتري صحيفة أو يشاهد التلفزيون أصحاب الحق في الحياة أو التحالف المسيحي أو أنصار ضبط حمل السلاح أو جمعيات العاهرات أو الموالين من شواذ الإناث للسيد المسيح أو أنصار الضعفاء أو الشركات التي تعلن عن كل وصفات الدواء أنصار وضع تشريع لتقنين المخدرات أو الحملات ضد ماك دونالد أو الذين يريدون محاربة الأدب المكشوف على الإنترنت، أو الناس الذين يعتقدون أن المسرحيات الهزلية بالتلفزيون هي تهديد للقيم العائلية وهكذا.

والآن يوجد عديد من الذين يبتهجون لهذا التنوع؛ ولكن آخرين يرون أن ازدهار أساليب الحياة ووجهات النظر البديلة تتناقض مع أخلاقياتهم وأساليب حياتهم ووجهات نظرهم، مما يجلب لهم فقط عدم الراحة والضيق؛ ليست هذه هي المشكلة التي تعنينا هنا، ولكنها مشكلة اقتصادية؛ "فهؤلاء الناس عليهم أن يعملوا معاً" وفي أماكن عملهم التواصل وتنسيق نواحي نشاطهم مع بعضهم بعضاً. ومن الناحية السياسية: علي الجميع أن يتعايشوا مع نفس الحكومات. وإلى حد ما، يمكن القول: إنه حُلَّت المشكلة من خلال المنافسة التي تميل في مجال الأعمال إلى تأمين جماعات من الأفراد ذوي عقلية متشابهة في نفس المنشأة، ومن أفراد مختلفين في شركات مختلفة. وفي النظام السياسي الفيدرالي فإن المنافسة بين المناطق والأقاليم لها نفس تأثير توزيع الأفراد بين مختلف الأقاليم. وهناك تصنيفات أخرى أيضاً، مثل: التصنيف: حسب الأسرة، أو الصداقة، أو البيئة الطبيعية؛ ولأنه لا يمكن إجراء كل هذه التصنيفات في نفس الوقت بأي درجة كبيرة؛ فالنتيجة هي أن أى مؤسسة في مدينة كبيرة مثل الولايات المتحدة، مثلاً: بها قوة عمل تتكون من أفراد لديهم تنوع غير عادي في المعتقدات والممارسات وأساليب الحياة والعادات. وهم يستطيعون العمل معاً؛ ولكن الأمور ليست سهلة كما يجب أن تكون؛ ورغم أن الأداء الاقتصادي للولايات المتحدة كان جيداً؛ فإنه لم يكن منافساً لأداء لكوريا الجنوبية أو الصين في خلال السنوات العشر الأخيرة أو هكذا. فما الذي يشرح الأداء غير العادي من حيث معدلات النمو في هذه البلاد؟ بالنسبة للكثيرين تكون الإجابة واضحة؛ فإنه بدلاً من المكان الذي يسوده الفساد والفردية والفضولية التي تتصف بها ديمقراطيات الأساليب الغربية يلاحظ أن تلك المجتمعات تخضع للانضباط والتنظيم & disciplined organized. وسواء أكانت الأسباب ثقافية أم اجتماعية أم اقتصادية؛ فإن مكان العمل في هذه المجتمعات يتصف "بتلاحم الجماعة" - أو المقدره على الولاء للمجموعة - وهو ما لا يستطيع المواطنون في هذه البلاد الديمقراطية العمل بها.

وهذا التهديد - وبالذات ما يسمى بتماسك أو تلاحم وانضباط وتنظيم المجتمع السلطوى وقدرته على تحقيق مستويات من الأداء الاقتصادى - قد يكون ببساطة مستحيلاً فى البلاد الديمقراطية. هو الشبح الذى يطارد الديمقراطية. وحالياً يُرى أن التهديد يأتى من "القيم" الآسيوية كما عبّر عنها بوضوح فى سنغافورة وكوريا الجنوبية؛ فمنذ بضع سنوات مضت، كان يرى أن التهديد ينبثق من اليابان، وكما ذكرنا بول كروجمان (١٩٩٤) فهذا التهديد أدى إلى صدور عديد من الكتب، مثل: " ظهور الدولة العظمى لليابان " لـ هرمان كاهن، و" اليابان باعتبارها الدولة رقم 1" لـ (إزرا فوجل) (\*)، و"النظر إلى الشمس" لـ جيمس فالوز (١٩٩٤)، والتي أرجعت النجاح الاقتصادى لليابان إلى مفاهيم عن كيفية تنظيم الإنتاج تختلف تماماً عن تلك المفاهيم التى جرى ممارستها فى الولايات المتحدة.

ومع ذلك؛ فإن جدلاً كهذا لا يمكن أن ينحصر فى أطروحات شبيه شعبية. وفى الواقع أسهم قدر كبير من العلوم الاجتماعية خاصة فرع العلوم الاقتصادية المعروف بنظرية المباريات (Game + theory)، الذى أسهم بشكل مباشر أو غير مباشر فى هذه الطريقة من التفكير؛ ففى قدر كبير من هذا العمل وليس كله بالطبع، تكون المشكلة الرئيسية هى إيجاد حلول تعاونية للعبة معضلة السجين. وطبقاً للتحليل المعيارى؛ فإن الأفراد الراشدين الأنانيين لن يتعاونوا فى لعبة من مباراة واحدة. وهذا القصور فى التعاون ينتج عنه عدم الكفاءة، ونتيجة لذلك يُدَلَّ كَمُّ كبير من الجهد فى البحث عن مجموعة من الحالات - وتفسيراتها المحتملة من خلال تصميم مؤسسى ملائم - والذى سيؤدى إلى التعاون.

(\*) الكاتب مدين لعمل بول كروجمان "أسطورة المعجزة الآسيوية" فيما يخص عنوانى الكتابين السابقين. (١٩٩٤).

وأحياناً قد يُعزى الاتجاه إلى تعاون قوى ثقافية غامضة. وأحد الأمثلة الحديثة ظهرت في مقال كتبه مارتن ويتزمان - شنجانجو (١٩٩٤) والذي تناول المسألة الهامة والمبهرة عن كيفية شرح الأداء الاقتصادي غير العادي "المشروعات القرية والمدينة" TVEs، والتي بدأت وفقاً لبرنامج الإصلاح الصينى. وهذه المشروعات هي جمعيات تعاونية محلية تديرها أجنحة الحكومات المحلية الصينية<sup>(\*)</sup>. وقد نشأت من برنامج إصلاح السوق الحرة للحكومة الصينية الذى بدأ عام ١٩٧٨، وكانت العامل الرئيسى فى النجاح الاقتصادي لهذا البرنامج. وكانت لهذه المشروعات قيود صارمة للموازنة؛ ولكن لم تكن منشآت خاصة، وطبيعة حقوق الملكية فيها ليست واضحة. وبالتالي يتردد السؤال الآتى: كيف نوضح النمو غير العادي لإنتاجية العوامل فى هذه المشروعات والتي يمكن مقارنتها فى جميع النواحي بشكل جيد مع أداء المنشآت الخاصة؟ ومثال على هذا: خلال الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٩١ بلغ متوسط نمو الإنتاجية فى مشروعات المدينة والقرية ١٢% سنوياً. فكيف يمكن تفسير هذا الأداء؟ يشرح ويتزمان - زو، (ص ١٢٩) هذا اللغز بالمتغير الغامض (ل) والذي يدل على "الثقافة التعاونية". ويمثل هذا المتغير مقدرة جماعة من الناس على حل معضلة السجين بدون تكلفة داخلياً دون فرض قواعد واضحة للسلوك أو أشياء أخرى، ويشمل ذلك كون حجم الجماعات متساوية" (ص ١٣٨). وبالتالي فهما يؤكدان على أن "مجتمع شرق آسيا، هو مجتمع ذو ثقافة تعاونية عالية (ل) بالنسبة لأوروبا، والتي بالمقارنة تكون ذات ثقافة تعاونية منخفضة" (ص ١٣٩).

والآن قد يكون هذا العرض مثيراً للدهشة لكثير من المراقبين فى الصين، والذي صرح عدد منهم بوجود فساد واسع الانتشار هناك. وقد أجرى مسح لمؤشرات الفساد فى ٤١ دولة، كانت الصين فى المرتبة الثانية

---

(\*) ليست هناك حقوق ملكية خاصة لتلك المنشآت؛ فهى إما تعاونيات أو مشروعات حكومية، وتتبأ نظرية حقوق الملكية المعيارية يقينا بعدم كفاءة الحالتين.

- فقط - لإندونيسيا في مستوى الفساد<sup>(\*)</sup>. وأن الطبيعة التعاونية المزعومة للثقافة الصينية تأتي بلا شك كصدمة لسكان الصين الذين لا نعرف عنهم سوى قليل. من خلال التقارير التي تتحدث عن نظام كل جزء فيه مخيف مثل النظام الذي تم اكتشافه وتوليفه ووثق في الاتحاد السوفيتي السابق<sup>(\*\*)</sup>. وأخيراً، فهذا الشرح متناقض مع الدليل الوحيد عن حقوق الملكية في مشروعات القرية والمدينة الذي استشهد به "ويتزمان- زو" من الأمور الشائعة جداً أن نرى الحقوق الأساسية لتلك المشروعات في أيدي الحزب والأجهزة (المحلية) لجهاز الحكومة.....<sup>(\*\*\*)</sup> ونقترح هذه الحقيقة شرحاً بديلاً للأداء الممتاز لمشروع القرية والمدينة، ذلك بأن سيطرة الحزب الشيوعي عوّضت عن حقوق الملكية المفقودة<sup>(\*\*\*\*)</sup>.

وعلماء الاقتصاد ليسوا فقط علماء اجتماعيين يبحثون عن حلول تعاونية لمشكلات المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية؛ ففي العلوم السياسية يوجد حديثاً ذلك العمل الشهير الذي قام به روبرت بوتنام (١٩٩٣)، والذي أوضح فيه فعالية الحكومات الإقليمية في إيطاليا باستخدام الائتمان أو "رأس المال الاجتماعي" (مصطلح كولمان، ١٩٩٠)، وكان هذا المصطلح غامضاً

(\*) انظر (New York Times، 20 أغسطس 1995).

(\*\*) انظر مراجعة عدد من الكتب عن الكولاك الصينيين في عرض للكتب في (New York Review) (أغسطس ١٩٩٥).

(\*\*\*) قسم السياسات الريفية بسكرتارية اللجنة المركزية "ملخص لمسح عينات اقتصادية - اجتماعية للريف باتساع الوطن"، في "الكتاب السنوي الزراعي الصيني" (١٩٨٦)، الوارفي وايزمان و زو، (١٩٩٤)، ص ١٣٢.

(\*\*\*\*) يقدم تشون تشانج ويوجانج وانج (١٩٩٤) تحليلاً ممتازاً عن بنية "حقوق الملكية" لمؤسسات المدن والقرى (TVEs)؛ حيث تدعم توسع تلك النقطة ويخلصون بأن "بنية ملكية TVEs.. هو... ناتج من البيئة؛ حيث تلعب الحكومة المتسلطة بالسلطة السياسية الاحتكارية دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية..... وفي حالة TVE؛ فإن السلطة الاقتصادية والسياسية المتركرة تحت النظام الشيوعي تشرح التكاليف والمنافع في ترتيبات التحكم البديلة" (p. 450).

لدرجة أنه بقى لعدة مئات من السنين. ويجب أن يُشار إلى هذا العمل الذى قام به روبرت أكسيلرود (١٩٨٤) ، والذى نكر اكتشافه لنظام "عش ودع غيرك يعيش" بين الجيوش المتحاربة فى الحرب العالمية الأولى، واقترح أنه من الممكن حتى بالنسبة للأعداء أن يتعاونوا فى أثناء الحرب. وطبعاً يُعتبر هذا ناحية عصرية فحسب لنوعية من التفكير ترجع لمئات من السنين، وربما ترجع لعصر أرسطو. والنقطة التى يقدمها الكاتب هنا؛ أن جميعها تنتسب إلى طريقة معينة للتفكير فمن الممكن تنظيم مجتمع بطريقة ما تجعل الأفراد يتعاونون حتى عندما يكون هذا التعاون لا يتمشى مع اهتماماتهم الشخصية الضيقة. والمشكلة الأساسية لعلم الاجتماع هى اكتشاف كيفية القيام بذلك.

إن الشبح الذى يطارد المعجبين بالديمقراطية، والذين يتبنون وجهة النظر تلك هو فكرة أن الشكل الأكثر احتمالاً للمنظومة الاجتماعية التى تجعل هذا التعاون ممكناً هو شكل من أشكال الدكتاتورية التسلطية. وحتى فترة طويلة من القرن العشرين كان ذلك هو الخيال الأصلى للشيوعية التى كانت تطارد الديمقراطيات. وفى الثلاثينيات كان التهديد يأتى من ألمانيا النازية. وفى الثمانينيات كانت "التسلطية الشمولية الناعمة" لكوريا الجنوبية وبعض "النمور" الآسيوية الأخرى. وفى التسعينيات كان التهديد ولا يزال من آسيا، والآن فقط- يبدو أنه يأتى من السوق الحرة الشيوعية للصين، والتى يبدو أنها حققت نجاحاً اقتصادياً هائلاً تحت حكم الدكتاتورية.

وإذا اتجهنا إلى النظرية الاقتصادية الحديثة للاسترشاد بها فى هذا الأمر- ونعنى الحصول على نصيحة عن كيفية عمل هذه الاقتصاديات. ومن المدهش أننا لا نرى سوى قليل منها يتناول هذا الأمر بطريقة مباشرة وبصورة عامة. ويقوم الفصل التالى بعمل مسح مختصر عن أدبيات الاقتصاديات الأوتوقراطية. ويصف الفصل الثالث العناصر الأساسية للأسلوب المستخدم هنا. وتتوسع الأبواب التالية فى هذا الجزء، ذلك المدخل العام لشرح عمل مؤسسات أوتوقراطية معينة. ويتناول الباب السابع التسلطية

الرأسمالية لكوريا الجنوبية أو بينوشيه (شيلي)، ويتناول الباب الثامن سوق العمل في نظام " الفصل العنصري" (جنوب إفريقيا). ويتناول البابان التاسع والعاشر الشيوعية في الاتحاد السوفيتي السابق والصين المعاصرة.

## ٢- مداخل بديلة لاقتصاديات الدكتاتورية

وكما اقترح في الباب السابق يوجد عديد من النظم الاقتصادية في ظل الدكتاتورية السياسية. وكثير من النماذج التي ابتكرت، قد صُممت لتلقى الضوء على عمل نوع معين منها؛ ورغم هذا التحذير؛ فمن المفيد أن نقسم نماذج النظم الاقتصادية الأوتوقراطية إلى أربعة عناوين مختلفة:

أ- حكومة اللصوص Kleptocracy (إعادة توزيع الصافي).

ب- الدكتاتورية التسلطية الرأسمالية (طمس إعادة التوزيع).

ج- اقتصاد الأوامر.

د- اقتصاد الظل.

وفيما يلي وصف لكل من تلك المناهج:

### أ- حكم اللصوص (إعادة توزيع الصافي)

في هذا النموذج يتدخل الدكتاتوريون في الاقتصاد للتأثير فقط على إعادة توزيع الموارد بالنسبة لهم، وبالنسبة لداعمي الولاء الذين يرغب النظام في مكافأتهم. وتشمل عملية إعادة التوزيع خسارة في الكفاءة؛ حيث إن هؤلاء الناس الذين يدفعون الضرائب يؤدون أعمالاً أقل مشقة، ولديهم أفكار وابتكارات أقل، ويدخرون بدرجة أقل، ..... وهكذا. وقد تكون هناك خسارة أكثر؛ حيث يبعثر الناس الموارد في السعي لاقتناص الربح - وذلك في محاولة للتأثير على الدكتاتور وشركائه؛ لكي يشملهم ضمن الجماعات

المفضلة لدية. وبصرف النظر عن نواحي عدم الكفاءة فوقاً لهذا المدخل يعمل الاقتصاد فى النظم الدكتاتورىة بنفس طريقة الاقتصاديات الرأسمالية فى النظم الديمقراطية. فهى تشكل نماذج لهيرشيل جروسمان (١٩٩١، ١٩٩٦)، وهيرشيل جروسمان وسوك جانو (١٩٩٠)، ودوجلاس نورث (١٩٨١)، ومانكور أولسون (١٩٩٣)، وأيضاً نماذج اقتناص الريع لبيتر بوتيك (١٩٩٣)، وهيلمان، وتشينزر (١٩٨٦) وآخرين.. وطُبِّقَ ذلك فى النظم الشيوعية (ميريل وأولسن ١٩٩١، وسيكيولار ١٩٨٨).

وقد قام أولسن بعمل نماذج للأوتوقراطية، وذلك بعرضه المشهور على أنه "قاطع طريق مستقر" (١٩٩٣، ص ٧-٥٦٩) الذى يحقق أقصى قدر من الإيراد. وقاطع الطريق المستقر، هو أرقى من قاطع الطريق المتجول (مثل: أمراء الحرب الصينيين)، ولكونه مستقرًا؛ يكون لديه الحافز للحفاظ على الثروة أو رأسمال الضحايا المحتملين. ونتيجة لذلك مثل هؤلاء من قطاع الطرق لديهم بعض الحوافز لتوفير السلع العامة للناس (رغم من أنها قد تكون مازالت غير كافية من وجهة نظر المواطنين تحت حكمهم). والسبب هو أنه فى هذا النموذج تدخل السلع العامة كمدخلات عوامل تزيد من مخرجات السلع الخاصة فى المجتمع. وبالتالي فإن الأوتوقراطية بتوفيره هذه السلع يستطيع أن يزيد من إيرادات الضرائب. وبمعرفة لمستوى السلع العامة يستطيع الأوتوقراطى أن يختار معدلاً ضريبياً يحقق به أقصى قدر من الإيرادات كما هو موضح فى ج. برنان- وجورج بكانان (١٩٨٠) لنموذج ليفيتان(\*)؛ لذلك يحدد النموذج المعدلات المثالية للضرائب والمستوى المثالى للسلع العامة من وجهة نظر الأوتوقراطى (ويُختار كلاهما لتحقيق أقصى قدر من الإيراد).

---

(\*) Leviathan هو وحش بحرى ضخم يرمز للشر، وهو هنا رمز الدولة المتسلطة ذات النظام الدكتاتورى. وقد أيد توماس هوبز T. Hobbes (١٥٨٨-١٦٧٩) وهو فيلسوف إنجليزى - قيام الحكم الملكى المطلق. (المترجم)



ومفهوم قاطع الطريق المستقر يفسر بلطف: لماذا يفضل كثير من الفئات المتحاربة في زائير عام ١٩٩٦ عودة قاطع الطريق أو اللص المشاغب، موبوتو سيسى سيكو، إلى الحياة في غيابه. ويوضح ذلك من ناحية: كيف استطاع قاطع طريق مثل موبوتو أن يبقى في السلطة مدة طويلة جدًا. لكن من الواضح أن هذا ليس بالشرح الكافي أو إذا صح؛ فإن الدكتاتوريات لا أبدًا. (وأن موبوتو كان سيبقى في الحكم). ومع ذلك لم تُعمل عمل دراسة لمشكلة بقاء الأوتوقراطي في السلطة<sup>(\*)</sup>، وعلاوة على ذلك الأوتوقراطي لا يحرص على السلطة؛ ولكنه يحرص فقط- على الإيراد؛ لذلك ليس من الواضح كيف يستطيع المرء استخدام هذه النماذج لفهم كثير من أهم النظم الدكتاتورية في التاريخ (هتلر في ألمانيا، أو ستالين في روسيا). وكما توضح هذه الأمثلة، فالافتراض بأن تحقيق أقصى قدر من الإيراد يمكن أن يؤدي إلى أن يبخر تقدير الضرر الذي يمكن للأوتوقراطي أن يحدثه، ويؤدي -أيضًا- إلى فكرة مضللة عن فوائد الاستقرار إذا ما طبّق على بعض النظم الدكتاتورية؛ ولكي نشرح هذا ببساطة، ولنتناول الحالات الواضحة فقط، نستطيع أن نقول: إن اليهود في عصر النازية والسود في جنوب إفريقيا، والفلاحين في عصر ستالين كانوا سيفضلون بلا شك- إذا ما كانت لديهم الفرصة- أن يكون قطاع الطرق لديهم أقل استقرارًا.

ورغم أن نماذج قطاع الطرق واللصوص لها نتائج وتطبيقات واضحة [فإن نظم "بابا دوك" نوفالير (هايتي)، وفرديناند ماركوس (الفلبين)، وماتويل نورييجا (بنما) مازالت تخطر ببالنا]؛ فقد طبّقت -أيضًا- على نظم أخرى تشمل النظم الشيوعية (موريل - أولسن، ١٩٩١، وسيكيولار، ١٩٨٨). ويعتبر نموذج سيكيولار شيئًا في هذا الخصوص؛ لأنه يضع مجموعة من

(\*) استثناء في جروسمان (١٩٩٦) الذي يضع نموذجًا لمشكلة بقاء الأوتوقراطي من حيث رده للصوص المنافسين. والمتغير الرئيسي في تحليله هو الفعالية المتوقعة من المتمردين بالنسبة لجنود الحاكم.

الظروف لكل أجهزة التخطيط؛ لكي لا تخدم عملية التخصيص؛ بل تخدم - فقط - وظيفة إعادة توزيع الدخل. بمعنى أنه إذا استوفيت هذه الظروف الحدية بطريقة مرضية؛ فلن يكون لأجهزة التخطيط الشيوعية أى تأثير على تخصيص الموارد؛ فهي تنتج فقط - مجموعة من الأموال المحولة؛ ورغم الخطة وأسعار السوق التي تعمل كدليل يوجه الإنتاج، وتخصيص الموارد؛ فالخطة لا تخدم إلا عملية إعادة توزيع الدخل فقط. ويبين العمل التجريبي الجديد لسيكيولار (١٩٩٥) أنه ليس من المحتمل أن تكون هذه الظروف مرضية من حيث الممارسة؛ لتوفر لنا أكبر دليل علمي متاح حتى الآن على أن وظيفة التخصيص للتخطيط الشيوعي يجب تناولها بطريقة جديدة.

والنهج الثالث - فى هذه الناحية - هو نموذج السعى لاقتناص الربح، والذي تطبقه النظم الأوتوقراطية فى كثير من الأماكن (هلمان - شينتر، ١٩٨٦، أندرسون - بوتيكا، ١٩٩٣). وقد نُوقِشتْ هذه النماذج فى الباب التالى، وإحدى مشاكل هذا النهج كوصف للواقعية، على سبيل المثال: أن الوضع فى الاتحاد السوفيتى السابق لم يكن هو عدم وجود السعى لاقتناص الربح، إذ كان ذلك موجودًا بالفعل (وبلا شك كان على نطاق واسع)؛ ولكن فى نموذج السعى لاقتناص الربح كانت الجهود المبذولة للحصول عليه مضیعة للوقت. فكان الحزب يوزع العطايا ويبدل الناس جهودًا مضیعة للحصول عليها؛ ولكن بلا شك فقد ربح منها الحزب. والآن فقد يُفترض أن الدكتاتوريون يكرهون التبذير، ولا يستطيع أحد أن ينكر أن الحزب الشيوعي كان قويًا بدرجة هائلة لفترة طويلة فى الاتحاد السوفيتى السابق. ألم يكن باستطاعته أن يجد طريقة للحصول على شيء ما مقابل هذه العطايا، (بمعنى أن يحوّل تلك العطايا مقابل التناوب مع أهدافه)؟ وفيما بعد فى هذا الباب وبتفاصيل أكثر فى الباب التاسع والعاشر يقترح الكاتب أن الحزب مثل أى مؤسسة سياسية أوتوقراطية ناجحة كان منظمًا بدقة بطريقة مكنته من أن يستفيد من السعى لاقتناص الربح، وأن يحصل على شيء ما مقابل ذلك.

إن أحد المحددات المهمة على مقدرة الحاكم في إعادة توزيع الدخل، وُصِفَتْ في سلسلة من الصحف عن طريق نورث ووينجاست، ورووث، وآخرين (نورث ١٩٨١، ونورث ووينجاست ١٩٨٩، ورووث ١٩٩٤). وفي نموذج نورث (١٩٨١) عن الملكية أن الملك يستطيع تحقيق أقصى قدر من الإيراد، وأن المشكلة الرئيسية هي أن هيكل حقوق الملكية الملائمة لهذا الغرض لا يكون عادة الهيكل الكفء من وجهة النظر الاقتصادية. علاوة على ذلك كما ذُكر في الباب السابق قد يجد الملك مقايضة بين السلطة والإيراد. وكما يصف رووث (١٩٩٤) من سخرية الحكم المطلق: أن السلطة المطلقة تعطى الملك المقدرة على إنكار الديون؛ ولكن

يضع الدائنون في اعتبارهم سمعة الملك في إنكار الديون، وبالتالي يطالبون بمعدلات فائدة أكبر مما هو فعلاً مطلوب لتحصيل الديون. وبالفعل بما أن الملك فوق القاتون؛ عليه أن يدفع فوائد على الأموال التي تُقترح أعلى مما يدفعه رعاياه الأثرياء، وباختصار فإن العرش لديه مشكلة التصريح باتتماعاته لأن تاريخه يبين نكته بعهود التزاماته (ص ١٧٧) ."

وقد استخدم بارى ووينجاست (١٩٩٥) وجابرييلا موننتولا، ووينجى كيوان، وبارى ووينجاست (١٩٩٥) نفس الفكرة لسرد سبب آخر لنجاح مشروعات المدينة والقرية في الصين. والحقيقة: أنه وفقاً لمشروعات الإصلاح الصينية؛ فإن السلطات القضائية الإقليمية، مثل: الحكومات المحلية، والشركات، مثل: مشروعات المدينة والقرية كانت عليها قيود مشددة من الموازنة؛ ولكنها في حدود معينة تكون لسلطتها بعض قوة التحمل التي تحررها من الاعتماد على الحكومة القومية. هذه الحدود المفروضة ذاتياً على سلطة الحكومة الفيدرالية تتضمن "التزاماً موثقاً" فيه من جانبها في أن تتحلل سلطات الحكومات الإقليمية أو تكفلهم. وكان هذا بدوره يزيد من اتجاه الحكومات الإقليمية إلى الكفاءة والنمو.

## ب- الدكتاتورية السلطوية الرأسمالية (طمس إعادة التوزيع)

### Capitalistic Authoritarianism (Suppression of Redistribution)

القصد من هذا المدخل هو إعطاء خواص للدكتاتورية السلطوية الناعمة أو النظم "الديمقراطية الصعبة"، "democraduras" المتبعة فى دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية؛ حيث تعمل مثل هذه النظم بطريقة عكس النوعية التى لُحِصَتْ، فهى تربط بين اقتصاديات السوق والنظم الأوتوقراطية السياسية. بمعنى أنه فى هذه النظم تعمل الحكومة على عزل الاقتصاد عن التأثيرات السياسية الكبرى المدمرة أو السعى لاقتناص الربح من خلال خنق أو تعظيم "يخنق" القوى السياسية المتعلقة بعملية إعادة التوزيع التى هى إحدى سمات السياسات الديمقراطية. وهكذا يُطلق سراح قوى السوق لتكافئ الجهود، والمدخرات، والابتكارات، ومن ثم تُحدث نموًا اقتصاديًا راقياً؛ لذلك فى هذه النماذج وتلك التى ذكرت فى التصنيفات السابقة تقوم بالضبط على أساس افتراضات عكسية (بمعنى إعادة النظم الدكتاتورية توزيع الدخل بدرجة "أقل" مما تفعله النظم الديمقراطية)، ويظل التناقض بين هذين النموذجين بلا حل. وأخيراً يلاحظ أن نماذج الدكتاتورية السلطوية الرأسمالية، تتناول فعلاً السؤال الذى جاء فى بداية هذا الباب وهو: كيف يمكن للقمع السياسى أن يكون له وقع على عمل الاقتصاد؟ بمعنى أن هذه النماذج تقترح أن الحياة الاقتصادية الرأسمالية ليست مستقلة عن النظم السياسية التى تعمل فى ظلها.

### ج- اقتصاد الأوامر

### Command Economy

هذا هو النوع الشائع جداً من النماذج المستخدمة لتحليل النظم الاقتصادية الشيوعية، وهى النظم التى تستبدل قوى السوق بنظام تخطيط مركزي؛ ففي الهيكل الرسمى للنظام تُصدر الأوامر لمديرى المشروعات من المركز، ويجرى تحفيز المديرين على تنفيذها عن طريق تهديدات واضحة

أو ضمينة بالعقاب. ويؤفَّق بين العرض والطلب للقطاعات المختلفة من خلال جداول مدخلات ومخرجات وتوازنات المواد الخام وبعض الأدوات البيروقراطية الأخرى. وهناك بالطبع أدبيات هائلة عن موضوع التخطيط الاشتراكي. (للاطلاع على المسموح انظر مايكل إلمان ١٩٧٩ وانظر أيضاً (كوراني ١٩٩٢) المبادئ الأساسية للطريقة التي كان يقصد بها أن يعمل التخطيط). وكانت المبادئ الأساسية تشمل الشخصية التوجيهية (تعليمات) "العقلية الحزبية"، وإدارة رجل واحد وتحليل علمي:

" إن مبدأ "العقلية الحزبية" يعنى أن الخطة هي تعبير عن سياسة الحزب؛ ويجب أن يُنظر إلى كل المشكلات من وجهة نظر الحزب... وبإعطاء خواص للتخطيط السوفيتي، صرح ستالين منذ فترة طويلة قائلاً: " إن خَطُّنَا ليست تنبؤات؛ ولكنها تعليمات... وفي الاتحاد السوفيتي علامة "التخطيط" يقصد بها أن النشاط الاقتصادي يتقدم وفقاً لتعليمات من مؤسسات أعلى..... والمبدأ اللينيني الخاص بإدارة الرجل الواحد هو مبدأ مهمٌ جداً في التخطيط السوفيتي. وهو يعنى أن القرارات في كل وحدة اقتصادية، لا تتخذ بواسطة لجنة؛ ولكن يتخذها رجل واحد. وهذا الرجل لديه السلطة لاتخاذ القرارات وهو مسئول أمام رؤسائه عند تنفيذ الأوامر. وكان القصد من التخطيط السوفيتي أن يجسّد ليس القرارات الموضوعية له أو تلك، سواء كانت رسمية أم مؤسسية؛ ولكن كان يجسّد "تحليلاً علمياً" للمشكلات التي تواجه المجتمع، ومن ثمّ كانت المؤسسات العلمية تلعب دوراً مهماً في عملية التخطيط. فمثلاً: كان تخطيط الاستهلاك يبنى جزئياً على أنماط استهلاك علمية تقوم بها المؤسسات المعنية(ص١٧،١٨).

وبعد خمسة عشر عامًا زودنا جوزيف إستيجلتز (١٩٩٤) بسرد وافٍ عن حالات الفشل الاقتصادية لنظام التخطيط. وقد ركز -أيضًا- على المتطلبات المعلوماتية

في قلب الفشل الاقتصادي، كانت توجد تشكيلة من المشكلات المعلوماتية التي فسّرت بتوسع كبير، وكانت تشمل أمورًا خاصة بالحوافز... ربما كان السبب المهم جدًّا للفشل، كان السبب نفسه الذي عبر عنه "هايك"، بأن التخطيط المركزي سوف يفشل؛ فالسلطات المركزية -ببساطة- ليس لديها المعلومات المطلوبة لإدارة الاقتصاد بأكمله. (ص ١٩٨).

واستمر إستيجلتز في التركيز على عيوب المركزية الزائدة:

"إن صعوبة التحكم في جودة المنتجات، والنظام غير المناسب للحوافز (ومشكلات اختيار الأفراد المناسبين لإدارة النظام، والمجاسبة، ونقص المنافسة، ونقص الابتكار والتكيف. كل هذه العيوب يمكن تفسيرها بصفة عامة على أنها مشكلات معلوماتية (ص ١٩٨).

وفي كل من هذه الاعتبارات نظام التخطيط نفسه غير سياسي<sup>(\*)</sup>، ويتبع توجيهات سياسية. ولكن سواء أكان يعمل جيدًا أم بطريقة سيئة؛ فهو ليس نتيجة قوى سياسية متنافسة، أو آليات بيروقراطية، أو سياسية منافسة؛ ولكن نتيجة لكيفية إصدار التعليمات وتنفيذها. ولتوضيح ذلك بطريقة أخرى؛ فإن نموذج الأوامر لم يرتبط أبدًا بنظريات السلوك البيروقراطي الذي يتعدى نموذج فيبر (١٩٧٨) للسلطة؛ ولكن يمكن استخدام نظريات أكثر حداثة بما في ذلك مداخل اختيارات معاصرة عقلانية للسلوك البيروقراطي. فمثلًا: كانت هناك طريقة بسيطة لشرح "خاصية العملاقة" في مشروعات الاتحاد السوفيتي السابق، وبالنسبة لهذا الموضوع فإن جهاز التخطيط بأكمله سوف

(\*) إستيجلتز (١٩٩٤، ص ٦٦) يشير بصراحة إلى أن تحليله يتجاهل عناصر الاقتصاد السياسي.

يساير نظرية وليام نيسكانين (١٩٧١) عن البيروقراطية، التي فيها يحاول البيروقراطيون تعظيم حجم الموازنة تحت سيطرتهم. عندئذ يمكن تفسير سلوك المخططين؛ ليس وفقاً لمبادئ الاشتراكية العلمية التي ولّت بخيرها وشرها؛ ولكن وفقاً لاهتمامات المخططين للحصول على دخل أكبر أو مركز أو سلطة أكبر لأنفسهم، ويمكن استخدام نماذج أخرى<sup>(\*)</sup> من قبل هؤلاء الذين يجدون نهج نظرية نيسكانين محدوداً جداً. ويقدم البابان التاسع والعاشر النهج الخاص بالمؤلف تجاه هذا الأمر.

تلخيصاً لذلك؛ فإن نموذج اقتصاد الأوامر يركز على إحدى سمات اقتصاد الاتحاد السوفيتي، وبالأدات حقيقة أن نظام الاقتصاد في الاتحاد السوفيتي هو نظام بيروقراطي (وهو ما تجرّهُل في أحيان كثيرة في مناهج أخرى للاقتصاديات الشيوعية). ومن وجهة النظر هذه؛ فإذا كانت هناك قوانين أو تعميمات عن السلوك البيروقراطي بما في ذلك هذا السلوك في سياقات أخرى (مثل الشركات الكبرى، أو الإدارات الحكومية في النظم الديمقراطية) فتلك القوانين ينبغي أن تكون وثيقة الصلة بفهم كيفية عمل النظام السوفيتي نفسه. وفي الواقع؛ فإنه في سياق مثل الاقتصاد السوفيتي الذي فيه تُفَعُّ الأسواق بطريقة متناهية؛ فإننا يمكن أن نتوقع ليس فقط أن توجد كل خواص السلوك البيروقراطي؛ ولكن -أيضاً- وجوده بطريقة غامرة. وكما تتبأ أوسكار لانج (١٩٦٤/١٩٣٨) منذ فترة طويلة مضت فإن "الخطر الحقيقي للاشتراكية هو إسباغ البيروقراطية على الحياة الاقتصادية؛" وليس استحالة مسaire تخصيص الموارد] (ص ١٠٩ - ١١٠، مقتبسة من شليفّر - فيشني، ١٩٩٤، ص ١٦٧).

(\*) انظر المسوح التي قام بها (وينتروب - مو)، في دينس مولر (١٩٩٧).

يُستخدم هذا النهج أساسًا، لتحليل الأساليب السوفيتية للاقتصاد، ويُعتبر دواء ناجحًا لنهج اقتصاد الأوامر. وهو ينطبق أيضًا على نظم أخرى يوجد فيها قدر كبير من التدخل السياسي في الاقتصاد (كما هو في بعض المجتمعات الإسلامية المعاصرة). والفكرة هي أن الحوافز السوقية أو شبه السوقية هي الوحيدة التي تعمل حقًا؛ لكي تصور بها النظام السوفيتي) وجهازه للتخطيط المركزي الذي بدرجات متفاوتة في حل المشكلات الاقتصادية للنظام. وفي الحقيقة؛ فإن النظام كان "يعمل" حقًا بطريقة مختلفة تمامًا - ونعني بذلك أنه من خلال تدخل الأدوات غير الرسمية، وغالبًا ما تكون غير قانونية مثل "blat" وتعني (النفوذ أو التأثير)، والمستكشفون toklachi، وأجهزة أخرى شبيهة بالسوق تعزز النظام الرسمي. وقد بدأ العمل في هذا الأمر بالمقالة المستشهد بها كثيرًا لجروسمان، (١٩٧٧)، واستمر ذلك في كُتُب مثل كتاب بيتر بوتنيك (١٩٩٣)، إيوارد هوييت (١٩٨٨)، وبيتر روتلاند (١٩٨٥) وجان وينيسكي (١٩٨٨). وهكذا فإن كتاب روتلاند (١٩٨٥)، بعنوان "خرافة الخطة"، والفصل الثالث من هوييت (١٩٨٨) عن النظام السوفيتي بعنوان "النظام الاقتصادي السوفيتي، كما صمّم ليعمل بتلك الطريقة للتفكير فعليًا؛ فإن النظام الثانوي لعروض الأسواق السوداء والمستكشفين، كان هو الطريق الرئيسي للحصول على الموارد والعروض، والتي ربما كانت قد خصصت سلفًا بالخطة؛ ولكنها لم تُستلم أبدًا، وبدلاً من ذلك كان يُستخدم "النفوذ" "blat" للحصول على المدخلات المطلوبة، ويسمح أصحاب "الوظائف الإضافية" "moonlighters" للمؤسسات الصغيرة بالقيام بخدمات الإنشاءات بمقابل نقدي، وهو الأمر الذي لم يسمح به النظام الرسمي وهكذا. والدور الكبير الذي كانت تلعبه هذه الآليات غير الرسمية في إصلاح الثغرات في نظام التخطيط



المركزي أمر من الصعب جدًا تقديره. ويأخذ نموذج الأوامر شكل نظام التخطيط الرسمي بجدية؛ ولذا فهو يفترض ضمناً أن الثغرات صغيرة نسبياً. أما في الطرف الآخر المتطرف نجد وجهة نظر بوتيك (١٩٩٣) التي تصف النظام السوفيتي، "كواقع مزيف لاقتصاد مخطط عقلاني هرمي، ومتعايش مع فشل مخطط وإجراءات تصحيحية غير مشروعة على كلا جانبي السوق من الإنتاج والاستهلاك" (ص ٦٩). وفي الواقع استنتج بوتيك "أن الاقتصاد السوفيتي لم يكن اقتصاداً مخططاً؛ بل هو مختلف أساساً عن أي نظام آخر شهده التاريخ؛ حيث كان نظاماً مغالياً في تنظيمه ومنتهاك ومشوّه؛ ولكن مع ذلك فقد كان نظام اقتصاد سوق" (ص ٦٩).

وعلى المستوى النظري كانت إحدى المشكلات بصدد هذه الفكرة، هو أنه بينما كانت آليات الظل، مثل: blat، shabashniki قد تحسّنت أحياناً من التخصيص والتنسيق؛ فكانت تسمح باستخدامها لتحقيق المكاسب الخاصة، واستخدامها بهذه الطريقة قد تكون له نتائج عكسية، ومخفضة للإنتاجية أو معوقة للنظام. وحقبة القول: إنه في عالم التخطيط، يؤدي كل تدفق للمعلومات الأفقية بدرجة كبيرة إلى التحكم المركزي (أريكسون ١٩٩١، ص ١٩). وقد حاول هويت (١٩٨٨) حل هذه المسألة بالتمييز بين "اقتصاد الظل" الذي يتم ما يسمى Gosplan (لجنة الدولة لتوريد الخامات والموارد الفنية) و Gosplan (لجنة الدولة للخطة) بطرق تسمح للنظام بأن يكون ذا أداء أفضل، والاقتصاد الثانوي الذي يكون فيه الدافع مكاسب شخصية، والذي يصنع فيه المؤسسات الصغيرة سلعاً إضافية؛ لكي تبيعها بقصد الربح (ص ١٧٩). ومع ذلك فإن الصعوبة التي يقر بها (هويت) هو أنه كما في الاقتصاديات الرأسمالية؛ فالتحفيز لا يستبعد هذه التصرفات والتي بالفعل تفيد الاقتصاد.

## ٢- نظرة عامة: عناصر الاقتصاد الأوتقراطى

كل ما سبق هو رسم تخطيطى مختصر جدًا للمناهج البديلة للاقتصاد الدكتاتورى، ويتضمن ثلاثة أمور يجب تناولها، وسيجرى هذا فى الأبواب الباقية من الجزء الثانى، هذه الأمور هى:

١- "هل تميل النظم الدكتاتورية إلى إعادة توزيع الدخل أو الثروة أكثر أم أقل من النظم الديمقراطية؟" وهل يمكن إضافة أى تعميمات على هذا الأمر؟ شيء واحد يمكن قوله فى البداية: من الواضح وجود إعادة توزيع هائلة فى الأنظمة الاقتصادية الشيوعية. ومن النموذج الذى يعرضه المؤلف للقطاع السياسى فى الجزء الثانى نجد أنه من الواضح -أيضاً- أن كل الدكتاتوريين يُعيدون توزيع الثروة على أصدقائهم، وتصبح مسألة إعادة التوزيع سبباً رئيسياً للمشكلات فيما يسمى بالنظم السلطوية الرأسمالية، مثل: تلك النظم التى كانت موجودة فى شىلى، أو كوريا الجنوبية؛ لذلك يتناول الباب السابع المسألة العامة عما إذا كان الدكتاتوريون يُعيدون توزيع الثروة بدرجة أكبر من النظم الديمقراطية، مع إشارة خاصة إلى تلك النظم مع اقتراح نظام عام وهو أن كل الدكتاتوريين يقومون فعلاً بإعادة التوزيع بدرجة تفوق ما تقوم به الديمقراطيات، وأن النظم الرأسمالية السلطوية ليست استثناء من ذلك. ويتوازى هذا مع الفكرة التى طُوِّرت فى الجزء الثانى، بأنه توجد دائماً طبقة من الناس تُقَمَع فى النظم الدكتاتورية. ويبدأ الباب السابع بتحليل جوهرى، بالقول إنَّ هناك دائماً طبقة ثانية أيضاً "تجرى المبالغة فى الدفع لها".

هناك أمر ثانٍ يظهر من أعمال مسح قام به المؤلف؛ ألا وهو طرق عمل الاقتصاديات الشيوعية.

٢- "كيف تتوافق نماذج القيادة والرقابة فى الاقتصاد الشيوعى؟" يتناول البابان التاسع والعاشر هذا الأمر باتباع تلميحات (لانج) التى استشهد بها من

قبل (١٩٣٨ | ١٩٦٤)، وتركز على سمة ثالثة لهذه الاقتصاديات، وهي أنها بيروقراطيات. وقد استخدم المؤلف نموذجًا عامًا للسلوك البيروقراطي، والذي وُضِعَ من قبل (بريتون - وينتروب، ١٩٨٢)، ويقضى بأن توجد نماذج اقتصاد الأوامر واقتصاد الظل في نموذج واحد. وعندئذٍ يستخدم هذا النموذج لحل عدد من الألغاز بخصوص عمل هذه الاقتصاديات، مثل: نور السلطة السياسية في طريقة عمل الاقتصاد الذي يُخَطِّط مركزياً، وميل هذه الاقتصاديات إلى أن تتحجر بمرور الوقت، وكيف استطاع الصينيون إصلاح اقتصادهم متمشين مع الأسواق الحرة؛ بينما لم يستطع السوفييت تحقيق ذلك.

٣- أما الموضوع الأخير الذي يجب النظر فيه فهو: "ما الدور الذي تلعبه السلطة السياسية للدكتاتور في الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد؟" ها هو السؤال الذي أثير في بداية هذا الباب. وفي المسح الذي قام به المؤلف، رأى أنه كان يوجد قليل من الاهتمام بمشكلة التنفيذ في الأسواق<sup>(\*)</sup>؛ ولذا كان يوجد أيضاً اعتبار ضئيل لإمكانية وجود أسس أخرى خلاف الأسواق للقيام بالصفقات. وبعض نقاط الخلاف والجدل فيما يتعلق بنماذج اقتصاد الظل، هي مجرد صياغات متطرفة من وجهة النظر العامة تلك. لذا من السهل أن نستنتج استطاعة الدكتاتورات أن يدير الاقتصاد بنجاح إذا ما رفعوا أيديهم عنه، ونعني بذلك السماح بإقامة الأسواق الحرة. في هذه الحالة، ستختفي المشكلة التي ذكرناها في بداية هذا الباب؛ ولكن إزالة المشكلة، تتم بافتراض أن الدكتاتوريين قد تكون لديهم المقدرة على تحقيق أداء اقتصادي ممتاز. من خلال وسائل أخرى، وهذا ببساطة غير وارد إلا في اقتصاد الأوامر الذي يعتبر أمراً ساذجاً في مسألة الحوافز التي تظل هدفاً سهلاً. ومع ذلك تزودنا

---

(\*) الاستثناء الجوهرى لهذا هو عمل الرواد لنموذج "أجر الكفاءة" بأنفسهم، مثل: صمويل باولز (١٩٨٥) وجوزيف استجليتز (انظر كتابه لعام ١٩٩٤ للاطلاع على عرض واضح لمشكلات الاقتصاديات من النوع السوفيتي من وجهة نظره). والعمل الحالى يختلف عن عملهم بصورة رئيسة من ناحية منظور اقتصاد سياسى واضح.

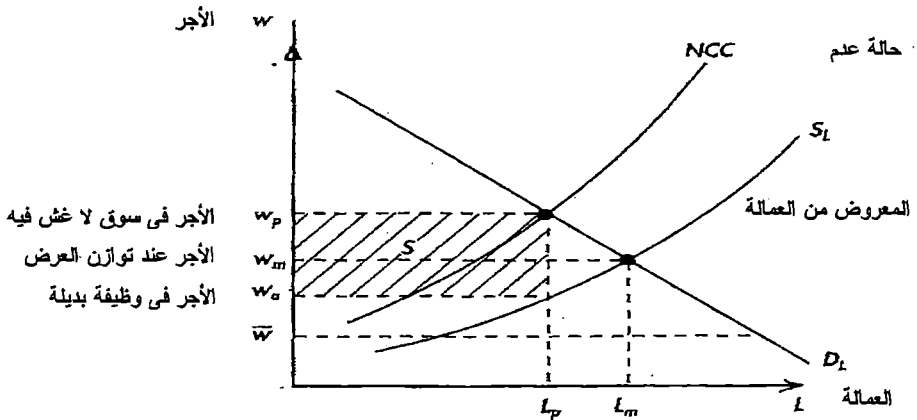
النظرية الاقتصادية المعاصرة بآلية بسيطة جدًا، يمكن بها تحقيق هذا الأداء الممتاز من خلال المقدرة الكامنة للأشكال الأوتوقراطية للنظام لحل مشكلة التنفيذ.

وقد صُوِّر المنطق الأساسي هنا، في الشكل (٦-١). فالطلب على الأيدي العاملة يصوره المنحنى  $D_L$ ، وعرض العمالة المنحنى  $S_L$ ؛ فإذا كانت العقود بطريقة غير مكلفة في التنفيذ؛ فإن التوازن في السوق الحر سيكون عند تقاطع العرض والطلب مع معدل الأجور  $w_m$  والتوظيف  $L_m$ . ومع ذلك - غالبًا - ما يكون التنفيذ مكلفًا كما نوقش في الباب الثاني. وتحت هذه الظروف - كما وضعه كارل شابيرو- وجوزيف إستيجلتز (١٩٨٤)؛ فإنه حتى في السوق الحر للعمل؛ فإن الوظائف محددة كما أن المنشآت الخاصة في السوق الحر - ولكي تمنع عمليات الغش (التهرب) - ستدفع أجرة أعلى من تلك الشركات التي تصفى Clear السوق. ويكون التوازن عند تقاطع حالات عدم الغش (مثل NCC في الشكل ٦-١) والطلب على العمالة أي عند تقاطع معدل الأجور  $W_p$  مع التوظيف عند  $L_p$ .

وبطريقة التفكير تلك يتصف سوق العمل الخاضع أيضًا، بمشكلات تختص بالمعلومات والحوافز؛ إذ إن أصحاب الأعمال يتقصصون المعلومات عن أداء موظفيهم، والموظفون ينقصهم الحافز الصحيح للكشف عن هذه المعلومات. وإحدى الطرق التي تحل بها الشركات الخاصة هذه المشكلة، تتم من خلال دفع أجر كفاءة يحفز العاملين على أن يكون لديهم "ولاء" للشركة. وهناك مشكلات مشابهة تتعلق بالمعلومات والحوافز، توجد في علاقات أخرى في اقتصاد السوق الحر (إذا ما اعترف بأن التنفيذ مكلف)، مثلًا: بين المديرين وخملة أسهمهم، وبين مديري المنشآت وحاملى الأسهم والسندات، وبين مديري المنشآت ومصادر رأس المال (انظر إلى المسح الجيد لإستيجلتز، ١٩٩٤).

وإذا افترضنا - الآن - وبافتراض أن الصناعة المعنية تحت سيطرة دكتاتورية سياسية؛ ففي النظم الدكتاتورية قد تحدد الوظائف أيضاً. فمثلاً في نظام من النوع السوفيتي؛ فإن الحكومة هي التي تقرر وليس السوق توزيع الوظائف. ومثل الشركات الخاصة تريد الحكومة موظفين "لا يقومون بعمليات غش"؛ إلا أنه في هذا السياق يمكن بدرجة كبيرة تفسير الغش؛ لكي يشمل التهريب، والنقد الخاطئ للحكومة، وعدم إظهار الحماس الكافي في العمل، أو أي شيء آخر يكون مهماً وفقاً لرأي الحزب (وكما هو مذكور في أيديولوجيته)، لذا تعرض الحكومة أجراً متوازناً غير سوقى مثل  $w_p$  (الذي ليس من الضروري أن يكون نفس الشيء مثل  $w_p$  الذي تختاره الشركات في السوق الخاص وسنعود إلى هذه النقطة بعد لحظة).

### شكل (١-٦) تحديد الوظائف في سوق العمل



وإذا كان منجنى العرض يمثل تكلفة الفرصة البديلة للموظفين، فيمكنهم أن يتفاوضوا أجراً  $w_a$  في وظيفة بديلة؛ لذلك فإن العوائد الربعية في هذه الصناعة تمثل في المنطقة المظللة  $S$ . وإذا ما أخذنا الشكل (١-٦)؛ لكي يمثل المنشأة السوفيتية؛ فإن  $S$  تمثل المكافآت من أجل الولاء. أما البديل الآخر؛ فإذا كان الشكل (١-٦) يمثل السوق الحرة للأيدي العاملة، فإن  $S$

تمثل العلاوة الضرورية لردع الغش مع الولاء الخاص للمنشأة والذي يحل محل الولاء للدولة الماركسية.

وبالطبع فقد تُركَ كثير من الأشياء في هذه الصورة المبسطة للغاية، فمثلاً: لم تُذكر كل المؤسسات، والعمليات الأخرى التي تفرّق بين اقتصاد السوق الحر، والاقتصاد الاشتراكي، بما في ذلك الملكية الخاصة، والمنافسة بين المؤسسات، وعمليات سوق رأس المال، وحوافز للابتكارات وللحفاظ على جودة الناتج، والعلاقات مع العملاء وهكذا. وذلك؛ لأنه في غالبية التحليلات توضح كل هذه العناصر سبب كفاءة الأسواق الحرة؛ ولكن لما كانت الدكتاتورية شائعة سياسياً، واقتصاديات كثير منها تبدو ناجحة لفترات طويلة لدرجة أن القارئ قد يعتقد بأن من المفيد له أن يتغاضى عن كل هذه العوامل للحظة، وأن يركز فقط على سؤال واحد، وهو في أي النظم تكون علاوة الولاء أكثر انخفاضاً؟

ومن المتوقع أن يكون هناك عدد من المتغيرات التي تؤثر على حجم علاوة الولاء، بما في ذلك مقنرة المنشأة (أو الدولة) على مراقبة الموظفين، والعقوبات المتاحة لردع الغش، وفرص الموظفين خارج المنشأة أو المشروع<sup>(\*)</sup>. وللاهتمام بهذه الأمور يقترح الافتراضات التالية:

"إن العلاوة الضرورية لردع الغش تكون أصغر في النظم الدكتاتورية عنها في المجتمعات الحرة". وتوجد عدة أسباب التي تبرر هذا الافتراض. أولاً: في النظم الدكتاتورية، يتحكم النظام في كثير من الوظائف الجيدة (في الاتحاد السوفيتي السابق حرفياً كل الوظائف). لذا تكون لدى الفرد فرص أقل خارج النظام الذي تسيطر عليه الحكومة، عما يتاح للفرد في مؤسسة رأسمالية في نظام السوق. وهذا يجعل التهديد بالفصل في النظم الدكتاتورية

---

(\*) هناك فقط بعض المتغيرات المتضمنة. ويقدم الباب الثامن معادلات النموذج، ويبين دور هذه المتغيرات بتفصيل أكثر.

عقوبة قاسية جداً عن الفصل من منشأة رأسمالية. ثانياً: لا يوجد عادة نظام قانونى مستقل فى النظم الدكتاتورىة يمكن أن يلجأ إليه الموظف لكى يتهم الحكومة بمثل هذه الأشياء، مثل: الفصل الخطأ من الخدمة؛ لذا يكون لدى الأوتوقراطيين حرية أكبر لتحسين وتطبيق العقوبات. وأخيراً؛ فإن الجهاز الرقابى يكون متمكناً جداً (وعلى الأخص فى الاتحاد السوفيتى السابق) ومندمجاً بدرجة متزايدة فى عمليات المؤسسات الإنتاجية عن تلك التى توجد فى داخل أى منشأة فى دولة ديمقراطية. تلك الآثار الثلاثة يقوى كل منها الأخر فى تخفيض العلاوة المطلوبة لردع العث داخل المنشأة فى النظم الدكتاتورىة مقارنة بنظائرها فى البلاد الديمقراطية الرأسمالية.

إن المعضلة الاقتصادية للنظام الأوتوقراطى هى أن النظام لا تتقصه على الإطلاق الآليات أو الأدوات الضرورية لخلق نظام حوافز فعالة قادر على تشجيع الجهود الإنتاجية كما يقال غالباً؛ فآلية الدكتاتورىة - المكافآت، والعقاب، وأدوات الرقابة المتوفرة لهذا الغرض تبدو هائلة. فضلاً عن ذلك، وبناءً على هذا التفسير؛ فإن وظيفة هذا الجهاز ليست هى ببساطة تأكيد الطاعة للأوامر؛ ولكن هى الحصول على ولاء الموظفين. وبمجرد تفهم ذلك؛ فإن مشكلة المعلومات والحوافز المرتبطة بنموذج الأوامر الساذج، تُخفّض بدرجة معقولة؛ فالموظفون ذوو الولاء لا يتبعون التعليمات ببساطة، ومتحفزون أملاً فى الحصول على عطايا، ومنضبطون خوفاً من العقاب، ويمكن الاعتماد عليهم للتفافس مع بعضهم بعضاً لتحقيق أهداف النظام.

ورغم أن المنطق الأساسى الذى وُضِّح للتو ينطبق على معظم النظم الاقتصادية الأوتوقراطية؛ فالمؤسسات التى تستخدم هذا المبدأ تختلف؛ ففى نظام الفصل العنصرى فى جنوب إفريقيا، كان حجز الوظائف يعنى أن وظائف معينة فى قطاع التصنيع كانت "للبيض" أى تُحجَز للعمال البيض الذين كانوا يكسبون نتيجةً لذلك علاوة للأجور عمّا كان سائداً فى السوق الحرة للعمال. وكان يُستخدم هناك نظام آخر، وهو نظام تصاريح المرور

"Pass". ووفقاً لهذا النظام يحتاج السود إلى ترخيص، وبدونه لا يمكنهم الحصول على وظيفة في القطاع الصناعي. والعمال السود الذين كان يُشَبَّه بهم بالغش، والذي كان تحديده واسع النطاق أو الذين طُردوا من وظائفهم كانوا يفقدون الحق في الحصول على ترخيص؛ وبالتالي يفقدون الحق في البقاء في القطاع الصناعي. والبديل الوحيد هو الحصول على وظيفة "سيئة" في موطنهم الأصلي homeland بأجر منخفض  $\bar{W}$  في الشكل (٦-١). ومرة أخرى؛ فإن نظام الترخيص يبدو أنه كان يعطى أصحاب العمل البيض أداة قوية لتحقيق انضباط العمال السود. فكان أصحاب الأعمال يستطيعون تهديدهم بالطرد؛ ليس فقط من المنشأة؛ بل أيضاً من القطاع الصناعي كله. ويمكن تحليل نظام الترخيص بالطريقة نفسها، باستخدام الشكل (٦-١) فيما غدا أن مؤسسات سوق العمالة في "الفصل العنصري"، هي خلاف تلك الموجودة في النظام الشيوعي السوفيتي، والتي تحدد موقع منحى NCC (العرض مع عدم الغش) وحجم علاوة الأجر في هذا الشكل.

وهذه الأمثلة تبين بعض الطرق التي يمكن بها استخدام السلطة السياسية الأوتوقراطية لتحسين كفاءة الاقتصاد. وتستطيع تلك السلطة الأوتوقراطية أن تفعل ذلك بتوفير الحوافز بطريقة ناجحة في شكل ريع لقوى العمل؛ لكي يتبنوا سلوكيات الولاء والانضباط. ومن ناحية أخرى—أحياناً—ما تفشل آليات هذا الهدف، فآلية الدكتاتورية ما زالت تنتثر الريع؛ ولكن ذلك لا يخدم أهداف الدكتاتور ويتعثر الاقتصاد. فمثلاً: وبافتراض أن الحزب الشيوعي "ساده الفساد" بطريقة ما لدرجة أن الوظائف كانت تقدم مقابل الحصول على رشاوى أكثر من الحصول على الولاء السياسي؛ لذا فإن المنطقة S في الشكل (٦-١) ما زالت تصف العطايا التي يتلقاها الموظفون (وستصف أيضاً كمية الرشاوى التي يتحصل عليها في المقابل كما نُوقِشَ في الباب التاسع) ولكن لن يتولد ولاء سياسي، وستتهار الكفاءة الاقتصادية ويتقوّض النظام.



ولكن ما الذى يقرر ما إذا كانت السلطة السياسية تساعد أم تضر الاقتصاد؟ إن الظروف ليست واضحة على الإطلاق. ومفاجأة انهيار الاقتصاد الشيوعى فى الفترة (١٩٨٩-١٩٩١) توضح هذه النقطة. ونهاية الشيوعية السوفيتية أخذت معظم المراقبين بالمفاجأة، وحتى الذين كانت أرقام تقاريرهم متشائمة؛ لم يكن فى استطاعتهم التنبؤ بذلك إلا بعد حدوث الأمر (إلا إذا كان انهيار شيوعية السوفيتية فى محيط تنبؤاتهم "دائماً" منذ عام ١٩١٧)، ويمكن قول نفس الشيء عن نهاية نظام الفصل العنصرى فى جنوب إفريقيا. والباب الثامن عن "الفصل العنصرى"، أما الباب التاسع والعاشر فهما عن الشيوعية ويقدمان نماذجاً تتناول هذا التساؤل.

## خاتمة

اقترح المؤلف فى هذا الباب من وجهة نظر اقتصادية: أن الاهتمام الأساسى بالنسبة للنظم الدكتاتورية هو إمكان أن تكون الأشكال الأوتوقراطية للنظام الاقتصادى فيها، قد تفوقت عن تلك التى كانت فى النظم الديمقراطية، فيما يتعلق بتشجيع النمو الاقتصادى وكفاءة الاقتصاد. وقد كان هذا الاعتقاد كابوساً يتكرر منذ بداية القرن العشرين بالخوف من الشيوعية كنظام اقتصادى متبوعاً بالإعجاب والخوف من طاغوت هتلر فى الثلاثينيات وامتداد ذلك فى السنوات الأخيرة إلى التهديد من قبل "المؤسسات اليابانية" و"القيم الآسيوية"، وكوريا الجنوبية، وشيلى، والآن السوق الحرة للشيوعية فى الصين.

وإذا ما رجعنا إلى النظريات الاقتصادية المعاصرة للنظم الأوتوقراطية من أجل توضيح مصادر هذا الخوف، سنجد قليلاً جداً من المناقشات لهذه المشكلة من وجهة النظر هذه. وقد لُخصت أربعة أنواع من النماذج التى وُجدت فى الأدبيات العلمية للدكتاتورية كإعادة التوزيع (حكم اللصوص)، وعمليات قمع لإعادة التوزيع (السلطوية الرأسمالية)، وكاقتصاد الأوامر، واقتصاد الظل. والنوع الثانى فقط، وهو الدكتاتورية كعمليات قمع لإعادة

التوزيع هو الذى تناول هذا الأمر، ولا تلعب الدكتاتورىة فيه أى دور اقتصادى؛ ولكن مجرد أنها تُنفذ الاقتصاد من سياسات التدمير للمشروعات الكبرى السياسية، والتي يُزعم بأنها من خواص الديمقراطية. ومع ذلك فإن النظرية المعاصرة للاقتصاد تمدنا فعلاً على الأقل بألية واحدة عن طريقها تستطيع الدكتاتورىة أن تؤثر مباشرة فى طريقة عمل السوق - من خلال مقدرتها على خلق قوة عمالة موالية ومنضبطة (كالتى نوقشت فى النماذج المعاصرة لكفاءة الأجور). وقد أوضح الكاتب كيفية تكيف هذا النموذج لتطوير اقتصاد سياسى مرتقب يصور كيف أن الدكتاتورىة السياسية والاقتصاد يؤثر كل منهما فى الآخر.

وفى الأبواب التالية سيستخدم المؤلف هذه الأداة الأساسية ويستعير أيضاً عناصر من النماذج الأخرى التى تم وُضِّحَتْ فى هذا الباب؛ لكى يشرح السلوك الاقتصادى لعدد من الاقتصاديات الأوتوقراطية. ويناقش الباب التالى مسألة إعادة التوزيع مع الرجوع خاصة إلى النظم السلطوية الرأسمالية لـ شيلى وكوريا الجنوبية كما يعالج الفصل الثامن سياسة "الفصل العنصرى" ويعالج الفصل التاسع والعاشر الاقتصاديات الشيوعية. إن إحدى الطرق لفهم ترتيب هذه الأبواب هو التقدم من المستويات الدنيا للتدخل الحكومى فى الاقتصاد إلى المستويات الأعلى، واستخدام السلطة السياسية للتحكم فيه. وبمعنى آخر بدءاً بدكتاتور القمع الناعم ثم التقدم إلى اقتصاديات نظم الطغاة والدكتاتورىة الشمولية.

## الباب السابع

### إعادة توزيع الثروة واقتناص الربح

### Redistribution and Rent-Seeking

#### مقدمة

أحد التفسيرات الشائعة بين عامة الناس عن كيف أن "المغالاة" فى الديمقراطية يمكن أن تكون شيئاً سيئاً للتنمية الاقتصادية - يتضمن فكرة أن الديمقراطية قد "ابتليت" بالاندفاع إلى عمليات إعادة توزيع الثروات؛ وربما كان العمل الأكثر شهرة، الذى قدّم هذا الموضوع هو عمل مانكير أولسن (١٩٨٢) بعنوان "صعود وأفول الأمم". وفى هذا الكتاب، أعيد تصنيف جماعات المصالح "كائتلافات توزيع"، وهم الذين يتتبعون اهتماماتهم الخاصة على حساب الكفاءة الكلية للاقتصاد؛ فكلما تقدم رسوخ الديمقراطية وازداد، كبر عداد ائتلافات التوزيع التى لديها الفرصة؛ لكى تتشكل وكلما كان المنظر الاقتصادى العام هو "اقتناص الربح"، مع وجود قوانين وتنظيمات وممارسات أخرى لا تتسم بالكفاءة تعرقل النمو الاقتصادى، وعلى سياق مماثل؛ فإن الأدبيات الشاسعة عن اقتناص الربح والتى يرجع أصلها إلى جوردون تولوك (١٩٦٧) وكروجر (١٩٧٤) وبوزنر (١٩٧٥) قد حددت السعى لاقتناص الربح، والتكاليف الاجتماعية المصاحبة له وربطت بينها وبين الحكومات الديمقراطية. وقد أدت هذه الأدبيات إلى أن يصبح من الممكن من خلال التواءة غريبة فى المنطق؛ حيث التعرف على الديمقراطية بانتشار الاحتكارات الاقتصادية بها، وارتفاع الاحتكار إلى مرتبة المشكلات الخطيرة.

ورغم أن المؤلفين الذين ذكروا بأعلاه كانوا ناقدين للعمليات الديمقراطية؛ فإن أحدًا منهم لم يحتضن فكرة أن السلطوية يمكن أن تسهل التنمية الاقتصادية. وفي الواقع فإن أولسون - بصفة خاصة - جادل عكس ذلك بقوة (١٩٩٣)؛ إلا أن فكرة العلاقة القريبة التي تعزل السياسة الاقتصادية عن العملية الديمقراطية - قليلًا (\*) عن الدكتاتورية - يمكن أن تكون جيدة للتنمية الاقتصادية، وكسبت تأييدًا لها خاصة في العلوم السياسية وبين مُنظريها أيضًا في العلوم الاقتصادية الذين يشيرون بالأخص إلى قدرة الدول السلطوية على مقاومة الضغوط التوزيعية كمفتاح للتنمية ناجحة. ويبدو أن ستيفن هاجارد (١٩٩٠)، هو أحد الداعين المعاصرين المؤثرين لوجهة النظر هذه؛ رغم أن هذا الجدل أقدم كثيرًا. وهناك قائمة جيدة من المراجع القديمة في دراسة بريزوروسكي - لمونجي (١٩٩٣). ومن بين علماء التنمية كان الاقتصادي يراناب برادهان (١٩٩٠) صريحًا بشكل واضح في حالة إعادة التوزيع. فهو يقول في كتاباته: "إذا ما ضُمنت الأهداف التنموية مركزيًا في أمور شرعية النظام، فلا أعتقد أن السلطوية لها دخل كبير لذاتها التي تحدث هذا الاختلاف؛ ولكن الذي له دخل في هذا هو مدى العزل الذي يقوم به متخذو القرار ضد سياسات التدمير الاستبدادية على المدى القصير (ص ٥).

وربما كان الأكثر أهمية من الأسلوب الأكاديمي، هو النجاح المُبهر فيما يتعلق بالأمور الاقتصادية في بعض الدول في نطاق النظم السلطوية - المعروفة بصفة عامة باسم (الدول حديثة التصنيع NIC)، خاصة اقتصاديات شرق آسيا في سنغافورة، وكوريا الجنوبية، وتايوان، وهونج كونج. أما الأكثر إثارة فكان نجاح السوق الحرة الشيوعية في الصين المعاصرة، التي اتحدت فيها الدكتاتورية المكثفة السياسية السلطوية مع فتح الأسواق الحرة لتحقيق نمو اقتصادي باهر. وعلى النقيض من ذلك، كان فشل الحكومات الشعبية في السنوات الأخيرة في أمريكا اللاتينية؛ حيث كان واضحًا للغاية. وقد ابتكر دورنبوش - إدوارد (١٩٩٠) العلامة الساخرة "الاقتصاد الكلى

---

(\*) عن حالة الدكتاتورية الواسعة النطاق (مثال: أن التخطيط المركزي الشيوعي هو الأفضل في تشجيع النمو الاقتصادي بدرجة أفضل من الرأسمالية) لم تعد هي السائدة.

الشعوبى macroeconomic populism " لوصف سياسات دول مثل شيلي تحت حكم الليندى، أو بيرو تحت حكم جارسيا، والتي حاولت فيها حكومات يسارية أن تتجاوب مع ضغوط إعادة توزيع الدخل من خلال وسائل الاقتصاد الكلى، وقد أوضح أن هذه البرامج تحقق عادة نتائج عكسية لأهدافها، وانتهت عندما " أدت القيود على النقد الأجنبى وعوامل التضخم الجامح - إلى فرض برنامج لتخفيضات حادة فى الأجور الحقيقية، والذي انتهى باستفحال حالة عدم الاستقرار السياسى والعنف فى حالة شيلي؛ بل انتهى بانقلاب عسكرى" (ص ٢٤٨).

ورغم أن مقالهم عام (١٩٩٠)، استخدم شيلي و بيرو كأمثلة للاقتصاد الكلى الشعبوى؛ فاتباع الكاتبين عام (١٩٩١)، حرروا كتابا يوسِّع من قائمة "الخبرات الشعبوية"؛ لتشمل الأرجنتين، والبرازيل، والمكسيك، ونيكارجوا. ويؤكد الكاتبان أن هذه الدول تشارك نفس صانعى السياسة الذين ألَّفوا هذا المسلسل - من ناحية أنهم يعتقدون بأن الدخل لا يُوزَّع بطريقة مقبولة فى هذه البلاد. فالشعبوية ليست بديلا للاقتصاد الجيد، والتحفز فى المالية العامة، ومن " المفترض " اتباع الصبر حتى يأتى الجيل الجديد على الأقل ليحسن من توزيع الدخل.

ورغم استمرار الجدل عما إذا كان أساس نجاح دول شرق آسيا الصناعية (NIC) يرجع إلى استخدامهم المستمر للأسواق الحرة<sup>(\*)</sup>، أم إلى عكس ذلك<sup>(\*\*)</sup>، وأن الشيء الأكثر إثارة لهذا التحسن الكبير، ربما يكون فى شيلي المعاصرة؛ حيث أدت واحدة من أقسى فترات الدكتاتورية إلى ميلاد اقتصاد سوق ناجح

---

(\*) انظر روبرت واد (١٩٩٠) الباب الثالث لمسح التوضيحات الاقتصادية للمدرسة الجديدة New Classical عن النماذج فى تايوان، ودول أخرى من مجموعة الدول حديثة التصنيع فى تلك الشروط.

(\*\*) مؤسسة Freedom House تعطى كوريا الجنوبية مرتبة منخفضة بشأن الحرية الاقتصادية على أساس معاييرها، والتي تؤكد أساسا حرية الاشتراك فى اقتصاد السوق (١٩٩٥). ويعطى معهد فريزر مرتبة عالية ل كوريا الجنوبية على أساس معاييرها الخاصة، التي تؤكد على الإنفاق الحكومى كنسبة من GDP الناتج الإجمالى المحلى (جاورتنى - لاوسون - بلوك، ١٩٩٥).

ودينامى بعد بعض البدايات الزائفة، والذي قد عادت فيه أغلب نواحي الديمقراطية، والذي فيه أيضًا يشمئز الأعداء السابقون للنظام (بيدون متحليين بالتخلي عن كثير من سياساتهم).

وفى الحقيقة؛ فإن التأييد للإنجاز التشيلى يمكن أن يوجد أيضًا فى كتابات جليرمو أودونيل (١٩٩٣)، وهو المهندس الأصيل لنموذج السلطوية "البيروقراطية" لدكتاتوريات أمريكا اللاتينية، وواحد من أهم نقادها. وقد كتب يقول:

الحقيقة الناصعة هى أن نتائج التوزيع لكثير من السياسات الغامضة، والأقل قسوة فى بلاد، مثل: البرازيل، والأرجنتين، وبيرو، لم تكن أفضل من تلك السياسات فى ظل حكومة بينوشيه. وفضلًا على ذلك فإن الموارد المتاحة حاليًا لحكومة شيلي لتخفيف مشاكل عدالة توزيع الملكية هى أكبر نسبيًا من تلك الموارد المتاحة للبرازيل وبيرو والأرجنتين (ص ١٣٦٦).

إلا أنه من المفترض أن بينوشيه لن يكون مسرورًا من التناظر الذى رسمه أودونيل بين فعاليات بعض سياسات بينوشيه وسياسات لينين.

والجدل بأن السلطوية تعزز النمو لم يمر بلا نقد. وبصفة خاصة العمل العلمى على الصلة بين السلطوية والنمو، قد حقق نتائج مختلطة. وقد فحص برزوريسكى - ليمونجى (١٩٩٣) الدليل الإحصائى لهذا؛ إذ قاما بمراجعة اثنتى عشرة دراسة تناولت كل منها عددًا من البلاد فى خلال فترة من الزمن. وقد قُسمت البلاد إلى ديمقراطية وسلطوية، وأجريت التجارب لتوضيح أى نوع من النظم كان أكثر صلاحية للنمو الاقتصادى. وبينما كانوا يلخصون اكتشافاتهم ل ٢١ نتيجة فى ١٨ دراسة وُجِدَت ثمانى نتائج لصالح الديمقراطية وثمانى نتائج لصالح السلطوية. وكشفت خمس نتائج عن عدم وجود اختلاف بينهما (ص ٦٠). وإحدى المشكلات الواضحة المستخدمة فى منهج هذه الدراسات أن "النظام السياسى" (الديمقراطى مقابل السلطوي) هو تصنيف قاسٍ جدًا. وبالتالي فإن مثل هذه الدراسة قد تنتهى بشمول بلاد، مثل:

كوريا الجنوبية، وزائير، وهائيتى. فلا زائير فى عصر موبوتو، ولا هائيتى فى عصر بابا دوک وخلفائه قد برهننا أبدأ بأن لديهما أى اهتمام بتشجيع النمو الاقتصادى. وعلى النقيض من ذلك؛ فإن مثل هؤلاء الرجال قد نجحوا فى تدمير اقتصادهم بدرجة كبيرة. وفى الباب الرابع من قبل أشار المؤلف إلى هذه النظم على أنها دكتاتوريات "تعمل على بؤس شعوبها". كما بيّنت الدراسة بعض الظروف، التى تكون فيها مثل هذه الاستراتيجية جذابة للدكتاتوريات. وعلى أية حال هناك قليل من الشك فيما يتعلق بسجلات هذه النظم. وقد وصف جفرى هاوثرن (١٩٩٣) حالة الاقتصاد الزائيرى كما كان فى عام ١٩٩٣:

"إن الدين الكبير على الدولة حجمة - كما يقال هو نفس حجم ثروة موبوتو الشخصية، ونصف الموازنة الحالية يذهب إلى خدمة هذا الدين، وربع الموازنة تمويل سياسى خاص لموبوتو يستخدمه ليدفع رواتب السياسيين والضباط الذين يعتمد عليهم، ويغيرهم بشكل مستمر، والربع المتبقى للأمن الداخلى.... وقد أصبحت الطرق ١٠٪ مما كانت عليه؛ عندما تركها البلجيك عام ١٩٦٠ والأجور المسجلة بوضعها الحقيقى ٦٪..... وقد قدر أنه حوالى ١٪ فقط من مساحة البلد تزرع الآن (ص ١٣٠٥).

هناك عيب آخر فى الحالة النظرية: أن الأنظمة الرأسمالية - السلطوية تسهّل النمو الاقتصادى - قد تناولتها أليس أمسدين (١٩٨٩) وروبرت واد (١٩٩٠). وقد ركّز عليها مؤخرًا فى دراسة التطور الاقتصادى التى قام بها دانى رودريك (١٩٩٣). ويقال إن كثيرًا من البلاد حديثة التصنيع البارزة خاصة كوريا وسنغافورة وتايوان، رغم أنها سلطوية بدرجة كافية؛ فإنها لا تتناسب نموذج السوق الحرة، فاقصادهم ليس متحررًا من قيود التجارة، ودولهم كانت مشغلة بدرجة مكثفة بعمليات التصنيع. ووفقًا لما ذكره رودريك (١٩٩٣) عن كوريا؛ فإن "متوسط المعدل الفعال للحماية (بالنسبة للمبيعات المحلية فقط) ارتفع من ٣٠٪ عام ١٩٦٣ إلى ٣٨٪ عام ١٩٧٨

بعد هبوط في عام ١٩٧٠ إلى ٢٤٪... وقد استخدمت الدولة الكورية الحماية التجارية، ودعم ائتماني انتقائي، وأهداف تصديرية (للشركات الفردية!)، والملكية العامة لقطاع البنوك، وإعانات تصديرية، والسيطرة على الأسعار" (ص ٢٢). علاوة على ذلك؛ فإن أدوات السياسات المستخدمة في بلاد، مثل: كوريا أو سنغافورة، واللتين كانتا ناجحتين جدًا في تحقيق النمو الاقتصادي، لم تختلف عن تلك التي فشلت بدرجة بانهة في تحقيق نمو اقتصادي في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وباقي آسيا. والسياسات موضع التساؤل هي حصص وتراخيص الاستيراد، والإعانات الائتمانية، والإعفاءات الضريبية، والملكية العامة.... وهكذا.

أما ما كان من الواضح غيابه في هذه الدراسة - سواء من هؤلاء الذين يعتقدون بأنه يوجد ارتباط بين الدكتاتوريات على الأقل في نوعه الرأسمالي - السلطوي والنمو الاقتصادي، أو من أولئك الذين يحتاجون عكس ذلك - فكان هو منظور نظري ملائم. ويحاول هذا الباب اتخاذ بعض الخطوات لسد هذه الفجوة، ويتساءل المؤلف: أي نوع من النظم على أسس نظرية يتوقع أن يشارك أكثر في عملية إعادة التوزيع للثروة - هل هي النظم الديمقراطية أم النظم الدكتاتورية؟ هل حقاً أن الحكومات الديمقراطية تعوق النمو بسبب الإفراط في أنشطة توزيع الثروة، أو السعي للحصول على الريع؟ ويتقدم التحليل بفحص مستوى توازن إعادة التوزيع في عدد من النماذج المعروفة للديمقراطية، وينظر المؤلف إلى نموذج ألن ميلتزر - سكوت ريتشارد (١٩٨١) الذين تحدثا فيه عن عملية إعادة التوزيع لدخل الناخب من الدخل المتوسط mean إلى الدخل الوسيط median، ونموذج جماعة المصالح لجاري بيكر (١٩٨٣)، ونموذج التصويت الاحتمالي لبيتر كوفلين - دينيس مولير - موريل (١٩٩٠). عندئذ يسأل المؤلف، عن ماذا سيحدث لمستوى إعادة التوزيع في كل من هذه النماذج إذا ما تولى دكتاتور مهام الحكومة؟ في كل هذه الحالات يتضح أن توزيعاً أكثر يمكن توقعه في ظل الدكتاتورية عنه في ظل الديمقراطية. وبهذه النتيجة يقترح المؤلف شرحاً



بديلاً للأداء الاقتصادي الممتاز للأنظمة الرأسمالية - السلطوية. هذا الشرح يتكون من اقتراحين:

- ١- هذه الاقتصاديات ذات أداء جيد؛ ليس لأنها لا تعيد توزيع الثروة؛ ولكن لأنها "تفعل" ذلك.
- ٢- إعادة التوزيع في حالة هذه الأنظمة يحدث ليكون تجاه الجماعات التي تربح بدرجة خاصة من النمو الاقتصادي..

## ٢- الدكتاتورية والديمقراطية وإعادة التوزيع

يتناول هذا الفصل المقارنة العامة لاتجاهات إعادة التوزيع للحكومات الديمقراطية والدكتاتورية. ورغم أن المؤلف لا يقدم دليلاً رسمياً؛ فإنه يتناول ويدافع عن اقتراح بسيط: "تميل الأنظمة الدكتاتورية إلى إعادة توزيع الدخل بدرجة أكبر مما تفعله الأنظمة الديمقراطية"، ويقدم التحليل بالرجوع إلى النظرية الاقتصادية المعيارية للاحتكار مقابل المنافسة. وفي هذا النموذج ثمة افتراض أن الاحتكار استولى على إحدى صناعات التنافسية، وأن منحنيات التكلفة للمنشآت أصبحت الآن مصانع المحتكر ولم تتغير. هنا يفترض المؤلف أن الدكتاتور "يستولى" على الحكومة الديمقراطية، وأن هذا التغيير لا يؤثر على التكلفة أو تفضيلات الشعب سواء للسلع العامة أم السياسات العامة. ولتصوير ذلك يفترض المؤلف أن الدكتاتور اليساري يستولى على الأمور، وتفضيلات السكان لا تنتقل إلى اليمين أو إلى اليسار؛ لمجرد أن الحكومة الديمقراطية قد حلت محلها حكومة دكتاتورية. ولكي نتأكد من ذلك؛ فإن بعض المواطنين اليمينيين من المتوقع أن يتحركوا تجاه اليسار للحصول على محاباة من الدكتاتور، أو لكي يتجنبوا عمليات القمع فمثل هذه التغيرات تنشأ ذاتياً بالنسبة للتحليل وما يستبعده الكاتب بهذا الافتراض، هو حدوث تحولات في تفضيلات السكان في غياب أي تغيير في السياسات العامة من

جانب الحكومة، أو أى تغيير فى توزيع منافع الدولة وأعبائها. ويلاحظ أنه فى حالة إسقاط هذا الافتراض، فمن غير الواضح ما الذى سيحدث. وقد يمكن للمرء أن يشكل حالة بأن بعض المواطنين سيعارضون سياسات الدكتاتور، حتى ولو كانت هى نفس سياسات الحكومة الديمقراطية السابقة لمجرد أن النظام دكتاتورى؛ ولكن يمكن أن نتوقع من الآخرين أن يتحركوا فى الاتجاه المضاد<sup>(\*)</sup>. لذلك سيفترض ببساطة فيما يلى أن الانتقال للمساندة أو المعارضة يتم فيما يتعلق بتغييرات فى سياسة الحكومة؛ وليس لوجود الدكتاتورية بذاتها.

وينشأ أمر آخر عند إجراء تحليل كهذا وهو "معيار المقارنة"؛ فإذا ما قيل بأن النظم الدكتاتورية تقوم بإعادة توزيع الدخل أكثر مما تفعله النظم الديمقراطية؛ فسيكون السؤال الواضح هو: "مقارنة بماذا؟" أحد المعايير الواضحة للمقارنة هو توزيع السوق الحرة للدخل؛ لكن هذا المفهوم فى حد ذاته يشوبه الغموض؛ فلا يمكن أن يتساوى بما يمكن أن يكون عليه توزيع الدخل فى غياب الحكومة؛ لأنه فى غيابها لن توجد حقوق ملكية، كما أن توزيع السوق الحرة للدخل هو ما يمكن الحصول عليه بالاعتماد على أساليب خاصة تمامًا للتنفيذ؛ وليس على التنفيذ العام لحقوق الملكية أو العقود.

وهناك مدخل آخر لهذه المشكلة هو تحديد "الحالة القياسية" لتوزيع الدخل الذى سيسود فى ظل الحكومة المصغرة المستندة إلى دستور يتفق المواطنون على مواده بالإجماع فى مرحلة اختيارهم الدستورى. فى تلك الحالة، وحتى فى السوق الحرة أو الحالة القياسية سيكون هناك إعادة توزيع للدخل للأغراض الخيرية للتوليفة المثالية لباريتو. ولكن ستوجد أيضًا إعادة توزيع للدخل إلى المدى الذى يتجه إليه تفضيل متطلبات الدفاع، وتوفير

---

(\*) يتعلق الأمر هنا بها إذا كان استخدام القمع من قبل الدكتاتورية يولد ولاء أكثر أو أقل من جانب السكان، كما نوقش فى الباب الثالث.

حماية الشرطة، وحماية العقود، والسلع العامة الأخرى - لصالح جماعة أو أخرى. والتعريف الجيد للحكومة المصغرة المتمشية مع هذه الإطارات ربما يكون فيما يقدمه لنا ج. بوكانان في كتابه "حدود الحرية" (١٩٧٥).

يفترض المؤلف عندئذ أنه وفقاً للحالة القياسية التي عُرِّفت؛ فإن توزيع الدخل يعطى له الرمز  $x_1, \dots, x_n$ . والآن لنفترض حكومة ديمقراطية عادية (ليس بالضرورة حكومة مصغرة) ونسأل عما يحدث لهذا التوزيع. بالطبع ما يحدث يتوقف على نموذج الديمقراطية المستخدم، ولا يوجد في الوقت الحالي اتفاق عام على تأثير الحكومة الديمقراطية على توزيع الدخل. وفي نموذج الناخب المعياري - الوسيط لا يوجد حل لهذه المشكلة؛ لأنه وفقاً لحكم الأغلبية لا يهيمن أى ائتلاف للغالبية، ويدور الناتج ببساطة بين البدائل المتاحة. ومع ذلك توجد نماذج أخرى تقوم بعمل افتراضات أقوى، وتحصل على نتائج محددة: كما في نموذج ميلتزر - ريتشارد (١٩٨١) الذي يعاد فيه توزيع الدخل من الناخب المتوسط إلى الناخب الوسيط (فيما يتعلق بالدخل)، وفي نموذج بيكر (١٩٨٣) لضغوط جماعات المصالح، وفي نموذج كوغلين (١٩٨٦) للنموذج الاحتمالي للتصويت ونماذج أخرى. وسوف يتناول الكاتب هذه النماذج الثلاثة، ويمكن أن نعتبر أن كلاً منهم موجه من الدخول Producing vector (\*) من  $y_1, y_2, \dots$

والخطوة التالية هي أن نفرض دكتاتوراً، ونرى ما يحدث لتوزيع الدخل. تُستدعى نتائج توزيع الدخل  $z_1, z_2, \dots, z_n$ . والاقتراح الأساسي للمؤلف هو أن توزيع الدخل تحت الحكم الدكتاتوري ( $z_1, z_2, \dots$ ) "يكون بعيداً" عن الحالة القياسية للسوق الحرة ( $x_1, \dots, x_2$ ) عما في توزيع الدخل وفقاً لأى من تلك النماذج الثلاثة للديمقراطية ( $y_1, y_2, \dots$ )، وبدلاً من ذلك، وبطريقة

(\*) مصفوفة رأسية في الرياضيات - ذات عمود واحد وعدة صفوف. (المترجم)

شكلية أكثر؛ فإن الاقتراح هو أن هذه الدكتاتوريات تتصف "بنشاط" توزيعي أكثر، ونعني:

$$\sum_{i=1}^n (z_i - \chi_i)^2 > \sum_{i=1}^n (y_i - \chi_i)^2 \dots\dots\dots (1)$$

وقبل أن نتقدم في تحليل شكلي أكثر، سنتناول سببين لماذا نتوقع هذه النتيجة. ولكي نوضح ذلك سنتناول شرحاً بسيطاً عن اتجاهات إعادة التوزيع للدكتاتوريات، والذي يتضمنه في تحليل برزوريسكي (1991) عن الديمقراطية " المفروضة ذاتياً ". ويقترح فيه: إنه لكي تكون الديمقراطية مستقرة، يجب أن تُفرض ذاتياً؛ ولكي يتحقق هذا؛ فإن العملية السياسية التنافسية، لا يمكن أن تكون نتائجها مضادة بشكل كبير لمصلحة أي جماعة رئيسية، وإذا حدث ذلك؛ فستدفع هذه النتائج تلك الجماعة إلى تدمير الديمقراطية بدلاً من تأييدها. والدكتاتور لا يواجه مثل هذا القيد.

ويتناول نوع ثان من الفكر أصول origins الدكتاتوريات. وكما سنرى في الباب الحادي عشر؛ فإن أبسط شرح لنشأة الدكتاتوريات هو أنه في المجتمعات ذات التفضيلات المتباعدة أو ذات الثقة المنخفضة بين المواطنين والأحزاب، أو التي لا توجد فيها رغبة للتسويات - هناك احتمالان فقط: إما أن يحاول الحزب الذي اكتسب السلطة في التصويت الديمقراطي استخدام موقفه المفضل؛ وفي هذه الحالة ستنشأ صراعات اجتماعية كبيرة، أو أن يصاب المجتمع بالشلل والتفكك. وتكون إجراءات الدكتاتوريات - في هذه الظروف - واضحة، إما إلى اليسار أو إلى اليمين. فإذا اعتلّت السلطة بالقوة؛ فسيكون قادراً على إلغاء المعارضة عن طريق عمليات القمع، وبهذه الطريقة سيكون قادراً على فرض برنامج. وكلا البديلين يتضمن إعادة توزيع هائلة للدخل مقارنة بتلك السائدة في الأنظمة الديمقراطية.

وهناك نوع ثالث ومعقد من الجدل يتعلق بعملية السعي لاقتناص الربح؛ ولكي تطور ذلك علينا -أولاً- أن نناقش عيباً خطيراً في النموذج المعياري

للسعى لاقتناص الربيع. ويؤدى شرح ذلك إلى توضيح بعض الطرق التى يختلف فيها توزيع العطايا فى البلاد الديمقراطية والدكتاتورية. وبأخذ النموذج المعيارى للبحث عن العطايا فى الاعتبار فإن المواطنين وجماعات المصالح فيها سيتنافسون للحصول على العطايا من خلال أنشطة "مسرقة" مثل: ممارسة الضغوط، أو استخدام محامين... وهكذا. فإذا ما كانت العطية أو "الجائزة" هى عشرة آلاف دولار، وإذا كان عدد المتنافسين عشرة (فكل منهم له نصيبٌ متساوٍ من الحصول على الجائزة) عندئذ تكون القيمة المتوقعة للعطية لكل متنافس هى ألف دولار. ووفقاً لذلك؛ فإذا كان المتنافسون حيايين فى المنافسة، فكل منهم سينفق ألف دولار فى محاولة الحصول على الجائزة. وقد قُبلت هذه النتيجة على نطاق واسع؛ رغم استمرار الجدل عما إذا كان المبلغ الإجمالى المنفق فى السعى للحصول على الجائزة يُبدد تماماً فى السعى إلى العطية، كما تم فى هذا المثال<sup>(\*)</sup>. ومع ذلك توجد مشكلة منطقية: فالعملية غير رشيدة "من وجهة نظر الساسة"، فهم يقدمون عطايا احتكارية بقيمة عشرة آلاف دولار، ولا يحصلون على شيء فى المقابل. لذا فمن الضرورى لنموذج السعى للحصول على الربيع، أن لا يفرق بين أحد من المتنافسين فى الحصول على الجائزة؛ ومن ثم فإن نشاط جماعات المصالح مضيعة تماماً للساسة، للمجتمع وأيضاً. والسياسى العاقل، سينظم العملية بطريقة مختلفة مثل اقتراحه، سيقترح للمتسابقين أنه ينبغي عليهم أن يقدموا مدفوعات نقدية بدلاً من تضييع وقت الساسة، من خلال أنشطتهم الضاغطة lobbying. ولكن إذا ما استخدمت الرشاوى بدلاً من الضغوط؛ فإن العشرة آلاف دولار التى يتلقاها الساسة كرشاوى ليست مضيعة للوقت؛ ولكنها تحويلات خالصة للساسة من جماعات المصالح، وفى هذه الحالة فإن العشرة آلاف دولار لا تمثل على الإطلاق خسارة اجتماعية أو خسارة معدومة.

(\*) انظر مسح روبرت تولىسون عن أدبيات السعى لاقتناص الربيع فى عمل ميللر (١٩٩٧).

ولرؤية بعض الطرق الأخرى التي يمكن أن تنظم بها عملية السعي لاقتصاص الربيع، دعنا نتناول ما يحدث فعلاً في النظام الدكتاتوري. فالدكتاتوريات - على الأقل "الأكثر نجاحاً منهم" (أي طوال العمر نسبياً) يعرفون كيف يضعون أيديهم على عائد مجز من جهود السعي لاقتصاص الربيع. ولكي نفهم هذه النقطة يلاحظ أولاً أنه في ظل نظم كثيرة، وصل توزيع العطايا نسبياً أسطورية. وتشمل الأمثلة نظام مباركوس (الفلبين) (للتفاصيل، انظر هتشكروفت ١٩٩١، ولمعالجة أكثر انظر ويرفل ١٩٨٨) والنظم العسكرية في أمريكا اللاتينية في السبعينيات، وفي أماكن أخرى؛ حيث كانت أكبر إنجازاتهم الراسخة، والباقية هي زيادة الرواتب العسكرية وموازنة الدفاع (نوردلينجز، ١٩٧٧، ريمر، ١٩٨٩). وأبسط شرح لخاصية النقص الأسطوري الذي تتصف به النظم من النوع السوفيتي، هو أن نواحي النقص، تخلق العطايا والتي يتم يُوزَّع عن طريق رقابة الحزب الشيوعي فيها، وعندئذٍ يستطيع استخدامها للحصول على التأييد السياسي. ونظام جنوب إفريقيا "الفصل العنصري"، يحتجز الوظائف للعمال البيض ومؤسسات التصاريح لمصلحة الرأسماليين البيض<sup>(\*)</sup>. وفي ألمانيا النازية، كان يتم خلق العطايا وتوزيعها على أساس عرقي. وربما يكفي مثال واحد: وهو مهنة الطب التي يكون أعضاؤها من الأطباء الألمان النازيين، وكان الموظفون في مهنة الطب قد اتخذوا المبادرة في إبعاد الأطباء اليهود من المهنة وتولى مهامهم. فهم لم ينتظروا الأوامر من الموظفين الأعلى الحزب (كيتزر، ١٩٨٣). وقد يعتقد الأشخاص ممن لهم تعليم عالٍ أن يُتوقع منهم مناهضة استخدام مثل هذه المعايير التي لا معنى لها، مثل: الدم، نوع الجمجمة، وهكذا.. كعلامات لما يستحقه الإنسان. وبدلاً من ذلك أخذوا هذا الاتجاه بدرجة كبيرة

(\*) قد يبقى العمال السود في قطاع الصناعة للبيض فقط؛ لأن البقاء في هذا القطاع يلزمهم وجود تصريح. والعمال السود الذين فقدوا عملهم يفقدون الحق في العمل في قطاع البيض، وهكذا أنقص النظام أجور السود في قطاع البيض.

باعتباره مقياسًا للقيمة البشرية، وبأنهم خبراء بمثل هذه الأمور، وأنه إذا كانت هذه الأمور ستشكل قاعدة لسياسة النظام؛ فقد أرادوا أن يكونوا أول من ينفذ هذه السياسة<sup>(\*)</sup>.

في كل هذه الأنظمة لم تكن الموارد تذهب هباءً في تقديم العروض من أجل عطايا القطاع العام؛ فقد كانت العطايا تُقدَّم العطايا، ويتلقى الدكاتور التأييد السياسي أو يتلقى مدفوعات نقدية مقابل ذلك، وفي كلمات أخرى لم يكن هناك "فاقد" بالمفهوم الاقتصادي، وقد يرجع هذا إلى الطرق المختلفة التي توزع بها العطايا في الأنظمة الدكتاتورية من ناحية، وفي النظم الديمقراطية من ناحية أخرى. وعادة يفرض الدكتاتورون قيودًا على الدخول في منافسات من أجل العطايا التي تمنحها الدولة. وأحيانًا كان يُحتفظ بالعطايا لجماعات معينة (وهذا واضح تمامًا في الأمثلة التي أُشير إليها). وأولاد شيكاغو في عهد بينوشيه، لم يكونوا مهتمين بالائتلافات الحضرية الشعبية القديمة (كونستابل - فالنزويلا، ١٩٩١)، وفي جنوب إفريقيا لم يكن يسمح للسود بالتنافس مع البيض للحصول على امتيازات، ولم يكن من الممكن تحويل نظام حفظ الوظائف إلى برنامج لرفع رواتب السود، إذا ما كانت لديهم عروض كافية يقدمونها. والعجرات Gypsies والشواذ المثليين واليهود والشبيوعيون لم يكن باستطاعتهم اكتساب تفضيلات عرقية في عصر النازي. أحد أسباب تلك الحقيقة كان واضحًا؛ فإذا كان قد سُمح بالمنافسة للحصول على العطايا؛ ولأن السعي للحصول عليها تنتج عنه "خسائر" صافية<sup>(\*\*)</sup>؛ ولأن التأييد يعتمد على تلقي منافع صافية - فإن الدكتاتورات سيفقدون التأييد بتوزيع عطايا من خلال عملية تنافسية علنية!

(\*) يدين الكاتب في تلك النقطة بمحادثة خاصة مع مايكل كاتر.

(\*\*) وهو إن هذه العملية اقتصاديًا لا تتسم بالكفاءة.

فكيف تختلف الديمقراطية عن ذلك؟ من الواضح أن قيود الدخول فى عطاءات من أجل الحقوق أو الامتيازات أو السلع أو الخدمات التى توزعها الدولة، والتى هى من خواص الحكومات السلطوية - لا تتماشى مع الفكرة المجردة للديمقراطية . فى أى عملية لتخصيص الموارد العامة يقترح المؤلف أن الديمقراطية المعتادة سوف تفرض شروطاً معينة، مثل :

١- لا ينبغي أن تكون هناك قيود على من يستطيع تقديم العطاء؛ إلا على أساس طبيعة فنية.

٢- ينبغي أن يُختار العطاء الفائز على أساس معايير تشمل المنفعة الصافية للجمهور، مثل: صلاحية المشروع، وتكاليفه.... وهكذا - وليس على أساس الارتباطات السياسية، أو الجنس race، أو الأعراق، أو المكانة الاجتماعية، وهكذا بالنسبة لمقدمى العطاء.

٣- عملية تقديم العطاء يجب أن تكون علنية بقدر الإمكان، وأن تكون خاضعة للمراجعة من قبل سلطة قضائية مستقلة.

والآن قد عرّيت عدم كفاءة الديمقراطية طبقاً لنموذج السعى لاقتناص الربح؛ فإن هذه الشروط تتضمن قدرًا أكبر من الموارد سوف يذهب هباءً فى عملية تقديم العطاءات فى النظم الديمقراطية، وباختصار "فإن الديمقراطية هى نظام أكثر إسرافاً من الدكتاتورىة". فهل هذه النتيجة صحيحة؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك؛ فأين نواحى الخلل فى هذا الجدل؟ إن إحدى الطرق لاكتشاف هذا الخلل هى التحقق أولاً، من وجود خسائر فى عمليات السعى لاقتناص الربح، تتضمن مكاسب من المقايضة بين الساسة والساعين للحصول على العطايا؛ فإذا ما استطاعت هذه الجماعات أن تتاجر مع بعضها البعض (مثلاً: إذا أعطى الساعى للحصول على عطية، رشوةً للسياسى لإعطائه عقدًا)؛ فإن الفاقد فى العملية سوف ينتهى. بمعنى آخر؛ إذا كانت تكلفة تلك العمليات بين هذه الجماعات منخفضة، سيختلف مستوى التوازن



عن ذلك الذى وُصِفَ فى نموذج السعى للحصول على العطايا، وسوف يكون توازن "الفساد" بلا إسراف؛ ولكن بعمليات احتيالي على الجمهور. ومن ناحية أخرى، إذا افترضنا هذه العمليات قَدْ مُنعت؛ لأن القوانين ضد شراء النفوذ peddling والرشوة، والابتزاز تفرضها سلطات يقظة قوية مستقلة ووجودها من خواص الديمقراطية فى كل مكان؛ فإن هذا الشرط ينتج عنه توازن محتمل تفرض فيه منافسة عادلة بين المتبارين. وإذا نتجت عن هذه المزايدات عطايا، تُوزَع على هؤلاء الذين يقدمون أدنى عطاءات، أو الذين يقدمون للجمهور أكبر منافع؛ فإن هذه العملية تنتج شيئاً مفيداً عندئذ. والاسم الطبيعى الذى نعطيه لهذه العملية هو "الديمقراطية القوية".

إن نموذج السعى لاقتصاص الربيع يستبعد إمكانية وجود توازن للديمقراطية القوية إذا افترض أنه لا يوجد خلاف على من يفوز فى المسابقة، كما لا تنتج فوائد اجتماعية من عملية المزاد. ويُستبعد توازن الفساد إذا افترض أن القوانين ضد الفساد وتنتقد بقوة حتى يُقضى عليه كُله. ويترك هذان الافتراضان، التوازن الذى تم وصفه فى نموذج السعى للحصول على العطايا الفاقد. والاسم المناسب لهذا التوازن هو "غير رشيد"؛ لأنه يتضمن أن المؤسسات السياسية هى أساساً غير رشيدة للغاية فى التصميم؛ فهى موجودة لضمان الإصرار على الفاقد. وكما تتضمنه نظرية جاوس، على المرء أن يرتاب من مثل هذه التوازنات.

عند هذه النقطة قد يتساءل القارئ: "ما الاختلاف الذى يحدثه ذلك؟" افترض أن الخسائر من السعى للعطايا ليست فقداً حقيقياً حسب المفهوم الاقتصادى؛ ولكنها "مجرد" تحويلات غير قانونية (فى الواقع احتيالية) للسياسيين والبيروقراطيين، وهى بالتأكيد ليست وعِدَ به من تحليل للتكلفة والعائد! إذا ما اشتمل التوازن الملائم على فساد وليس على سعى إلى عطايا أليس يكون ذلك شيئاً سيئاً فى حد ذاته؟

أحد أسباب الإصرار على التمييز بين الفساد والسعي للعطايا، هو أن الحلول لكلتا المشكلتين يمكن أن تكون مختلفة تمامًا. وبصفة خاصة من السهل أن نتخيل أن "قليلاً من السلطوية" قد يخفض من السعي للعطايا (والتي هي على كل حال شكل من التنافس السياسي). والأكثر صعوبة هو الاعتقاد بأن الأوتوقراطية هي الحل للفساد؛ ففي ظل الأوتوقراطية قد توجد قيود أقل أو لا قيود على الإطلاق على ممارسة توزيع العطايا من قبل جهات مستقلة أو من قبل صحافة حرة فضولية. كما أن لدى الدكتاتوريات السياسية مقدرة جوهرية أكبر على تنظيم توزيع العطايا لتعظيم ما "يأخذونه" من الرشاوى أو لتوليد أكبر قدر من التأييد السياسي. وفضلاً على ذلك؛ فإن الدكتاتور قادر على السماح بعدم السداد مباشرة، وبالتالي يحل مشكلة التنفيذ الملازمة لتبادل العطايا بطريقة لا تستطيع الديمقراطية القيام بها. وأخيراً، وكما سبق أن اقترح المؤلف؛ فإن الدكتاتوريين يتقصمهم الطرق البديلة لإيجاد مناخ الثقة أو مناخ التأييد، والذي هو من خواص الديمقراطية. فتوزيع العطايا مقابل الولاء هو طريقهم الرئيسي لتعمية التأييد السياسي أو الثقة. لذا فإن النتيجة الصحيحة التي نستمدّها من نموذج السعي للحصول على العطايا، هو ببساطة: أن " الديمقراطية تميل إلى أن تكون نظاماً أقل فساداً من النظم الدكتاتورية ".

والآن إذا اتجهنا إلى الخط الرابع من الفكر، والذي يقتفى أثر التحليل بطريقة أكثر عمقاً، من خلال النظر إلى بعض نماذج إعادة التوزيع في ظل النظم الديمقراطية نجد أن أبسط نموذج من إعادة التوزيع السياسي عندئذ؛ من المحتمل أن يكون نموذج بيكر (١٩٨٣) للتنافس بين جماعات المصالح. وقد أجريت معظم التحليلات على مجموعتين متجانستين،  $s$  و  $t$ ، واللّتين تتشاركان في نشاط سياسي، لكي ترفع دخول أعضائهما. وتنتج عن كل من المجموعتين ضغوط سياسية، وفي التوازن تحصل المجموعة  $s$  على إعانة تمولها الضرائب على المجموعة  $t$ . ويتحدد حجم الضريبة والإعانة بالخسائر

إذا ارتفعت الضرائب أو الإعانة)، ومن واقع أن "الخاسر" فى اللعبة السياسية المجموعة t التى تدفع الضرائب لا يريد أن يقبل خسائره بطريقة سلبية؛ ولكنه يستطيع أن يحد منها من خلال الضغوط والتهديد والتمرد والهجرة، وأنواع أخرى من الضغوط السياسية؛ ومع ذلك لم يُقدّم أى نموذج للنظام السياسى، خلاف أن التحليل كان المقصود منه أن يطبّق على أنواع كثيرة من النظم السياسية، بما فى ذلك النظم الدكتاتورية (ص ٣٧٥).

ومع ذلك؛ فإذا افترضنا أن التوازن الذى وصفه بيكر يتوافق مع التوازن فى ظل الديمقراطية. فكيف يمكن أن يتغير لو استحوذت الدكتاتورية على هذه الديمقراطية؟ توجد قوتان - رئيسيتان قد تؤثران على نتيجة ذلك. الأولى: هى أن الدكتاتور لديه السلطة على قمع المعارضة لسياساته، والثانية: أن يكون الدكتاتور غير آمن أكثر فيما يتعلق بتأييده السياسى؛ لأنه وفقاً لما نوقش فى الفصول السابقة - من بين أشياء أخرى - يعتمد العرض العلنى للتأييد من هؤلاء الذين للدكتاتور سلطة عليهم، بدرجة أقل عن العروض العلنية؛ لتأييد سياسى ديمقراطى. فإذا كانت تفضيلات علاقات السلطة بين الجماعتين لم تتغير (فالتحليل لن يتغير إذا ما افترضت جماعات كثيرة). والافتراض المعقول جداً هو أن الدكتاتور يحقق السلطة من تأييد الجماعات التى تحصل على الإعانة. فالدكتاتور إذن لديه السلطة التى لا تتوفر لسياسى ديمقراطى؛ بأن يقمع مباشرة ضغوط أعضاء الجماعة دافعة الضرائب، بمنع تنظيماتهم السياسية، ورفض ظهور وجهات نظرهم فى وسائل الإعلام، ومنعهم من التجمع والتنظيم، وسجنهم وتعيينهم؛ بل وحتى إعدام قادتهم. ووفقاً لما ورد بتحليل بيكر؛ فإن تأثير القمع السياسى هو نفسه كما لو شهدت المجموعة الدافعة للضرائب انتقاصاً فى قدرتها على القيام بعمل الضغوط كما وصف فى اقتراح بيكر:

أولاً: أن النتيجة هي زيادة في حجم الإعانات للجماعة s وأيضاً زيادة في الضريبة على الجماعة t وهذا معناه إعادة توزيع أكبر للدخل عما هو في الحالة الديمقراطية.

ثانياً: هناك نموذج آخر واسع الاستخدام؛ لإعادة التوزيع وهو النموذج الذى وضعه ميلتزر - وريتشارد (١٩٨١). وفى هذا النموذج؛ فإن الناخب الحاسم فى النظام الديمقراطى هو الناخب ذو الدخل الوسيط median، وما دام أن دخله أقل من الدخل المتوسط mean، فتوجد إعادة توزيع للدخل من الشخص الغنى (الأكثر إنتاجية) إلى الفقير (الأقل إنتاجية) والناخبين متوسطى الدخل middle income. ويُختار معدل الضرائب بواسطة "ناخب حاسم" - الذى يمثل للنظام الديمقراطى الناخب ذو الدخل الوسيط. ومعدل الضرائب بدوره يحدد مستوى إعادة توزيع الدخل. فلو كان الناخب الحاسم من الفقراء سيختار معدل ضرائب أعلى تترتب عليه إعادة توزيع أكبر للدخل؛ ولكن إذا كان غنياً؛ فقد يختار معدل ضرائب منخفض تترتب عليه إعادة توزيع أقل للدخل.

وإحدى مشكلات هذا النموذج، هو أنه لا يسمح بأى آلية يستطيع بها الفقراء القيام بعملية إعادة توزيع الدخل. وبالتالي توجد أى من هذه الاستراتيجيات التى نوقشت فى بحث إستيجلتز الشهير على قانون المدير (١٩٧٠) (الذى يزعم فيه المؤلف بأن عملية إعادة توزيع الدخل فى الديمقراطيات كانت من الغنى والفقير إلى الطبقات المتوسطة، وشملت ممارسات، مثل: الإعفاءات الضريبية، وقوانين الحد الأدنى للأجور، والسياسة الزراعية، والتنظيمات، وممارسات التراخيص، وهكذا) - قد يمكن تقديمها فى هذا النموذج، والذى تمولّ فيه عملية إعادة توزيع الدخل بواسطة معدل واحد للضرائب ينطبق بطريقة متساوية على كل شخص، ولا يمكن لأى من الممارسات التى يقوم بها الدكتاتور الذى يعيد التوزيع بطريقة قاسية من الفقراء إلى الأغنياء - أن تُناقش فى هذا النموذج ممارسات، مثل: عزل

الأرض (التي كانت تمارس على نطاق واسع بالأنظمة الاستعمارية في إفريقيا على السكان السود الأصليين)، وتنظيمات العمالة (مثل التي في نظام جنوب إفريقيا لحجز الوظائف)، أو التخطيطات العبقريّة لبابا دوك دوفالير، والذي باع ذات مرة العمال إلى جمهورية الدومينكان المجاورة؛ لذا فهذا النموذج ليس مفيدًا جدًا لأغراض المؤلف.

ومع كل ذلك، ورغم من هذه المواصفات فمن السهل تقديم الدكتاتورية في هذا النموذج بتمكين " الناخب الحاسم " ذى المقدرّة على قمع المعارضة، بشرط أن النموذج في هذه الحالة يسمح بفرض ضرائب أعلى مما هو ممكن في النظم الديمقراطية عند أى مستوى من الإنتاجية؛ إذ إن الدكتاتور سيُفترض قمعته للأغنياء مؤديًا هذا مرة ثانية إلى إعادة توزيع أكبر للدخل - في هذه الحالة من الأغنياء إلى الفقراء، وأفراد المجتمع ذوى الدخل المتوسط.

والنموذج الثالث هو واسع الاستخدام؛ لإعادة توزيع الدخل في الحكومات الديمقراطية وهو نموذج التصويت الاحتمالي. وفي شكل مبسط لـ مولر (١٩٨٩) يوجد مرشحان للحزب كل منهما يحقق أقصى قدر من الأصوات المتوقعة. دعنا نجعل  $P_{ii}$  تتساوى مع احتمالية أن الناخب  $i$  سيعطى صوته للحزب 1، ومع تناول مشكلة إعادة توزيع تامة، والتي فيها تواجه الحكومة مشكلة إعادة توزيع هبة من المال  $X$  دولار على  $n$  من الناخبين. وكل منصة platform خاصة بحزب هي ببساطة موقع تخصيص مقترح لـ  $X$  دولار على  $n$  من الناخبين؛ فكل حزب يعظم الاحتمالية:

$$[ \sum P_{ii} = \sum f_i ( U_i ( \chi_{1i} - U_i ( \chi_{2i} ) ) ) ] + \lambda [ X - \sum \chi_{1i} ] \dots\dots\dots (2)$$

ولما كان الحزب الثانى يعظم أيضًا من إجمالي أصواته المتوقعة؛ فيقترح الفريقان منصة واحدة، وستكون حالة التوازن كالآتي:

$$f'_i U'_i = f'_j U'_j \dots\dots\dots (3)$$

لذا فى التوازن الديمقراطى يحاول كل حزب أن يحقق أقصى قدر من الكمية المرجحة من منافع الناخبين، والتي فيها يكون "وزن" الناخب يتناسب مع "تجاوبه" ( $f_i$ ) لزيادة فى ( $U_{1i} - U_{2i}$ ). بمعنى أنه كلما عظم "عدم ولاء" الناخب لأى من الأحزاب، حصل هذا الناخب على مال أكثر نتيجة للمنافسة السياسية الديمقراطية.

وهذه النتيجة مقبولة منطقيًا، إذا ما كان الناخبون لديهم الحساسية أو الاستجابة للتغيرات فى المنافع التي وعدتهم الأحزاب بها؛ لأسباب غير سياسية - بمعنى أنه إذا كان الناخب الديمقراطي؛ لأن والديه ديمقراطيان، لا يحرص على سياسة الحزب الديمقراطي ولكنه يريد أن يرضى والديه بدلاً من ذلك. مثل هؤلاء الناخبين يمكن "استغلالهم" بواسطة السياسة الذين يقدمون لهم أقل مما لو كانوا أقل ولاءً للحزب الديمقراطي؛ إلا أنه إذا لم يتحول الناخبون الديمقراطيون بسهولة إلى جانب الجمهوريين؛ لأن هؤلاء الناخبين يعتمدون على سمعة الحزب الديمقراطي الذي يعنى بهم بإعطائهم نصيبًا غير متكافئ من الغنائم، عندئذ فإن الحزب الذى يحاول القيام باستراتيجية الاستغلال سيفقد سمعته. وفى الحقيقة؛ فإن الناخبين الذين يتم يُغرون بالولاء لحزب معين سوف يتوقعون أن الحزب سيستغلهم بهذه الطريقة (بمعنى آخر سيدركون أن الولاء لا يفيد، وسيرفضون المضى فى ذلك)؛ لذا فإن الاستراتيجية السياسية ستتكشف.

وقد طور كوفلين - و ميلر- و موريل (١٩٩٠)، نموذجًا لتأثير جماعة المصالح على الحكومات الديمقراطية، والذي يحل جزئيًا هذه المشكلة. وفى النموذج يكون لكل عضو فى جماعة المصلحة انحياز غير سياسى  $b_{ij}$ ، وبالتالي؛ فإن ( $b_{ij} > 0$ ) تتضمن انحيازًا إيجابيًا لصالح الحزب من جانب الناخب  $i^{th}$  فى جماعة المصلحة  $i^{th}$ . ولا تكون  $b_{ij}$  معروفة

للأحزاب؛ ولكن يمثلها متغير عشوائي يوزع بطريقة متماثلة على الفترة  $(l_i, r_i)$  بكثافة  $(a_i)$ . ومن المفترض أن المرشحين يعرفون توزيع شروط الانحياز؛ ولكن ليس قيمهم الفردية. رغم من أن كل مرشح لا يستطيع أن يعرف على وجه التحديد كيف سيصوّت الناس؛ فإنه يستطيع أن يتنبأ بأنه يستطيع أن يلتقط نصيبًا أكبر من أصوات جماعة المصالح، ما دام أنه يعد بكثير لممتلى أعضاء جماعة المصالح عما يعدهم به خصومه. ونتيجة لذلك فإن نفوذ جماعة المصالح يرتبط سلبياً بتشتت شروط الانحياز. ومن ناحية التوازن يتصرف الساسة الديمقراطيون كما لو كانوا يحققون أقصى قدر من الكميات المرجحة لمنافع الناخبين، والتي ترتبط فيها الأوزان  $(f_i)$  إيجابياً بنفوذ جماعة المصالح - أي التي ترتبط فيها إيجابياً بالكثافة  $(a_i)$  من شروط الانحياز. وفي هذه الحالة، فإن "وزن" الجماعة (قدرتها على تلقي العطايا) يرتبط إيجابياً "بنفوذها" (عدد الأصوات التي من المتوقع أن تسلمها)، أما ما يعرف عن أن لها انحيازاً "فهو يعتبر عاملاً مساعداً" في تلقي الهبات؛ إذا كان من المتوقع أيضاً وجود كثير من الآخرين الذين لديهم نفس الانحياز.

والآن إذا افترضنا أن الدكتاتور سيستحوذ على الحكومة الديمقراطية كما سبق؛ فإن الدكتاتوريات يختلفون عن الساسة الديمقراطيين في ناحيتين:

١- حيازتهم للسلطة اللازمة لقمع المعارضين لسياساتهم.

٢- عدم الإندفاع بالتنافس لتحقيق أقصى قدر من "الأصوات" المتوقعة (التأييد) فهم مخفزون بالسلطة والقوة (\*).

نتيجة لذلك يقوم الدكتاتور بحسابات مختلفة عما يفعله السياسي الديمقراطي، لتحقيق أقصى قدر من الأصوات. وفي توزيع وتحويل الدخل بعد حساب الضرائب في النظم الديمقراطية بحد  $\$1$  التي وعد بها الحزب كل

(\* وبصفة أكثر عمومية؛ فإن الدكتاتور يعمل على تعظيم المنفعة، كما ناقشنا في الفصل الخامس؛ ولكن التحليل هنا لم يتأثر بتبسيط الافتراض.

فرد، يزيد من احتمال تصويته للحزب بنفس القدر كما يفعل أى متلق آخر - بمعنى أن التأييد الحدى المتوقع يتعادل؛ ومع ذلك يظل الاحتمال المطلق لتأييد هذا النظام منخفضاً عند بعضهم. وفى الواقع سيوجد هناك بعض من بين متلقى الهبات يعارضون الحكومة التى مازالت فى السلطة. والعطايا قد تخفض من معارضتهم إلى حد ما؛ ولكنهم سيظلون معارضين حتى بعد تلقيهم لهذه العطايا. ولدى الدكتاتور خيار قمع هؤلاء الناس ولو قمعهم ستزداد سلطته (أ) لأنهم أسكتوا (ب) لأن الموارد التى وزعت عليهم من قبل يمكن الآن تحويلها إلى آخرين. (ج) تكلفة القمع ذاته، وطالما أن الزيادة فى نفوذ الدكتاتور من القمع (إضافة إلى الزيادة فى الولاء) تفوق التكلفة البديلة للقمع فستزيد سلطته.

ولأن الدكتاتوريين يمكنهم التعامل مع الانحياز السالب بعمليات القمع؛ فإن ذلك يدخل فى حساباتهم مباشرة. لذا يوجد متغيران من الاهتمامات هما - انحياز المواطن  $(b_{ij})$  و  $(f')$  مدى حساسيته للتغيرات فى المنفعة المتوقعة (حيث قد تعتمد  $(f')$  على كثافة  $(a_i)$  للمواطنين عند مستوى انحياز معين، كما نوقش فى نموذج كوفلين - ميللر - وموريل). فلدى الدكتاتورات أيضاً أدواتان لدعمهم وتحت تصرفهم وهما - القمع وإعادة التوزيع. والوصف الدقيق لاستراتيجيتهم المثالية - بصفة عامة - صعب للغاية؛ ولكى نعرف السبب فى ذلك تخيل أن الدكتاتور يجلس أمام منضدة وينظر إلى قائمة من جماعات المصالح فى الدولة. وتخيّل أيضاً أن هذه القائمة تشمل على تقديرات  $(f')$  لكل جماعة وتحيزها  $(b_{ij})$ . ويريد الدكتاتور أن يأمر هذه الجماعات؛ لكى يقرر من يتم قمعه ومن يُشترى. المشكلة أن الطلب الذى ينتجه  $(b_{ij})$  ليس نفس الطلب الذى ينتجه  $(f')$ . فمثلاً بعض الجماعات الذين لديهم دعم منخفض  $(f')$  يؤيدون الدكتاتور (انحياز إيجابى)؛ بينما الآخرون يعارضونه (انحياز سلبى).



إحدى الطرق لحل هذه المشكلة - والتي تبدو أيضًا استراتيجية معقولة يمكن أن يتبناها الدكتاتور - هي ربط كل "هدف" بأداة (فالقمع يُستخدم للتعامل مع الانحياز السلبي؛ بينما توزع العطايا لبناء الولاء). ويتضمن هذا الحل أن هؤلاء الذين يُقَمَعُوا هم أيضًا مَنْ يخضعون للضرائب؛ بينما الذين يحصلون على العطايا لا يتم قمعهم في نفس الوقت. وبهذا الافتراض (ومع استخدام القمع ضد الانحياز السلبي) نستطيع أن نرى أن منطوق الدكتاتور في توزيع العطايا، سيكون مثل ذلك المتبع في الحكومة الديمقراطية؛ "فالأوزان" ترتبط إيجابيا ب  $(f_i)$ ، وحساسية تأييد المواطنين للزيادة في فارق المنفعة التي تعدهم بها الحكومة، زيادة عما يتوقع الحصول عليه من المعارضة (وإذا استخدم نموذج كوفلين - ميللر - موريل) فإن  $(f_i)$  سترتبط ب  $(a_i)$  كما حدث من قبل<sup>(\*)</sup>.

والاختلاف الأساسي بين النتائج في ظل الدكتاتورية والديمقراطية يمكن سرده في التالي:

في ظل الديمقراطية كل شخص - حتى معارضي الحكومة - يحصل على شيء ما في الخطة الاحتمالية، والتي تعمل فيها إعادة التوزيع على تحقيق المساواة في التأييد الحدى المتوقع. ويقوم الدكتاتور من ناحية أخرى، بتقسيم السكان إلى مجموعتين - هؤلاء الذين من الأفضل قمعهم وتحميلهم بالضرائب، وأولئك الذين من الأفضل شراؤهم؛ لذا سوف توزع منافع القطاع العام وأعبائه بطرق غير متساوية أكثر في النظم الدكتاتورية عنها في النظم الديمقراطية.

(\*) وبالطبع؛ فإن العوامل الأخرى بجانب تلك المعتبرة في هذا النموذج البسيط يمكن أن تكون ذا صلة في تحديد اختيارات الدكتاتور المثلى، مثل: طبيعة أيديولوجية، والنظام تحديد درجة "الترابط" الأيديولوجية بين مختلف الجماعات ويجد أكسلرود (١٩٨٤) أن الائتلاف الفائز الأقل ترابطاً يكون أعلى من فكرة الائتلاف المنخفض الفائز في شرح تكوين الائتلاف في السياسات الديمقراطية.

## Redistribution in Capitalistic Authoritarian States

حتى الآن - في هذا الباب - ذكر المؤلف أن التفسير الشائع لنجاح أي دولة نامية ذات نظم سياسية سلطوية، مثل: كوريا الجنوبية، وسنغافورة (بعينها)، هو أن الحكومات السلطوية تعيد توزيع دخل بدرجة أقل أو أن تخضع بدرجة أقل لحالات عدم الكفاءة التي يسببها السعي لاقتناص الربح - عن النظم الديمقراطية - وهو ما قد يكون مضللاً. وقد حاول الكاتب أن يوضح أنه على النقيض من ذلك يمكن توقع قيام كل الدكتاتوريات بإعادة توزيع الدخل بأكثر مما تفعله النظم الديمقراطية. وبقدر ما يفيد به الواقع؛ فليس هناك برهان منتظم عن هذا الأمر؛ ولكن من المعروف جيداً، أنه توجد عملية إعادة توزيع هائلة للدخل في النظم الدكتاتورية الشمولية، كما أن معظم الدكتاتوريات اليسارية بطبيعتها تميل إلى إعادة توزيع الدخل. وقد يبدو أيضاً أكثر إثارة للجدل أن التحليل ينطبق أيضاً على الدكتاتوريات السلطوية الرأسمالية؛ ولكن المؤلف لن يتردد في الاقتراح بأنه ينطبق أيضاً على هذه البلاد. وقد غاب، - في رأي المؤلف - حسب قوله أن سبب ذلك هو أكلوية السوق الحرة - بمعنى الافتراض الشائع في هذه الأدبيات بأن الأسواق تعمل بلا تكلفة؛ لكي يكون لها أسواق حرة، وكل ما يلزم هو أن تبعد الحكومات أيديها عن هذه الأسواق. أدركت الآن النقطة المركزية لأدبيات كفاءة الأجور، بمعنى أن علاقات السلطة تكون مركزية في سلوك السوق التنافسية - عندئذ يصبح من الواضح أن عمل الأسواق يتوقف على تحديد وتنفيذ حقوق الملكية.

والدكتاتوريات مثل التي كانت في شيلي تحت حكم بينوشيه، وفي كوريا الجنوبية تحت حكم القادة العسكريين، يعيدون أساساً توزيع الدخل بتغيير الحقوق في مكان العمل: فهم ينقلون حقوق العمال إلى الإدارة تدعمها الدولة، ويلغون حقوق المساومة الجماعية ويرفعون تكلفة الخسارة في فقدان

الوظائف ويحملونها على العمال أو يجعلونها غير قانونية، وبطرق أخرى يخلقون قوة عمل ترغب في العمل بأجور منخفضة؛ لذا ففي فحص سبب نجاح كوريا الجنوبية ذكر آر.دورنبوش - و.واي.سى بارك (١٩٨٧)، أن "النقطة المركزية" هي أن الأجور في كوريا الجنوبية منخفضة بدرجة استثنائية طبقاً للمستويات الدولية - أخذاً في الاعتبار مستوى مهارة القوى العاملة (ص ٣٩١).

وفي البداية منع بينوشيه الاتحادات وأنشطتها، ثم فرض قيوداً مشددة تحد من حجم حريتها، بموجب قانون العمل الصادر في عام ١٩٧٩، (الأول من "أعمال التحديث السبعة"). كما أن الإصلاحات في الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي وغيرها من النواحي، كانت كلها ذات تأثير في زيادة تكلفة خسارة الوظائف على العمال. (وعندما أُعيدت الديمقراطية كانت الناحية التي قامت فيها الحكومة "فعالاً" بإدخال تغييرات جوهرية هي قانون العمل، وقامت بذلك فور توليها السلطة). وقامت بإجراءات أخرى لإعادة توزيع الدخل بأسلوب أكثر مباشرة<sup>(\*)</sup>. وفضلاً عن ذلك؛ فإن الإجراءات السياسية، مثل: انتشار زرع الجوايس على نطاق واسع في المصانع، والتي كان من نتائجها "ثقافة الخوف" (كونستابل - فالنزويلا، ١٩٩١، الباب السادس) قد عززت حقوق أصحاب العمل على العمال، وربطت هذه الحقوق بالدولة. وبالطبع فلم يستفد "كل" الرأسماليين من ذلك؛ إذ إن المؤسسات ذات التوجه للسوق المحلي الصغير (وهي جزء من التحالف القديم للإحلال محل الواردات) قد أُضيرت بدرجة كبيرة نتيجة لإلغاء الرسوم الجمركية، وحماية سعر الصرف الأجنبي، وكان المستفيدون الرئيسيون من سياسة النظام هم المؤسسات الكبيرة والعسكريون.

---

(\*) للتفاصيل انظر س.ادوارد-اليانديرا ادوارد (١٩٨٧)، ولويس أوبنهايم (١٩٩٣) أو بامبلا كونستابل-ارتورو فالنزويلا (١٩٩١).

وكان تركيز الثروة الذي نشأ عن تلك السياسات في شيلي معروفًا جيدًا، ووصفه أوبنهايم (١٩٩٣، الباب السادس)، وقدر إدواردز - إدواردز (١٩٨٧) أن معاملات ارتباط Gini أظهرت زيادة جوهرية في عدم المساواة خلال فترة الدكتاتورية حتى عام ١٩٨٣؛ ورغم أنهم اختلفوا فعلاً على الأهمية التي يمكن إلحاقها بهذه الأرقام (ص ١٦٧ - ٨). إلا أنهم لم يتنازعا بخصوص الزيادة في البطالة خلال تلك الفترة، وبالفعل قدّموا الدليل على أن هذا حدث جزئيًا نتيجة ترشيد الوظائف في (المؤسسات الكبيرة Grupos).

ويبين هذا التحليل إن النجاح الاقتصادي للحكومات الدكتاتورية السلطوية الرأسمالية ليس صعبًا تفسيره؛ ليس لأنهم لا يعيدون توزيع الدخل؛ ولكن لأنهم يعيدون توزيع المقدرّة على كسب الدخل - وعلى الأخص بتبني إجراءات تحوّل الحقوق في رقابة العمالة من العمل إلى رأس المال، وقد وضّحت الحالة القصوى لهذا النظام بنموذج "الفصل العنصري" كدكتاتورية ذات توجه رأسمالي، وعرض في الباب التالي. وبالطبع لا يوجد قانون مثل نظام التراخيص Pass الذي كان موجودا في شيلي أو كوريا الجنوبية، ولم تكن هناك جماعة عرقية خاضعة للاستغلال في هذه البلاد. وبهذا المفهوم فإن الدكتاتورية السلطوية - الرأسمالية و"الفصل العنصري" هي أنواع مختلفة جدًا من الأنظمة؛ ولكن يوجد أيضًا مفهوم يتشابه فيه كل منهم مع الآخر. فكليهما يستخدم سلطة الدولة للحصول على قوة عمالة منضبطة بأجور منخفضة نسبيًا (\*).

(\* مما هو جدير بالذكر في هذا المقام، وأثناء كتابة هذا الكتاب (١٩٩٧) بعد تسع سنوات من النهاية الرسمية لدكتاتورية بينوشيه، والانتقال إلى الديمقراطية كانت شيلي مازالت تحتفظ "بقانون الشك"، الذي يسمح للبوليس بحجز الناس لمجرد الاشتباه فيهم، كما كانت هناك قوة بوليسية باقية خارج الرقابة المدنية (الكارابينيروز)، والتي طبقًا لمنظمة العفو الدولية مسؤولة عن عديد من مخالفات حقوق الإنسان بما فيها التعذيب. وكانت هناك محاولة لإصلاح هذه المؤسسة؛ إلا أنها قد وقف ضدها مجلس الشيوخ الشيلي، والذي ما زال يضم عديدًا من الذين عيّنهم بينوشيه (صحيفة تورنتو جلوب وميل، ١ أغسطس ١٩٩٦).

والدكتاتوريات الذين يعتمد تأييدهم على رأس المال (سواء محليًا أو دوليًا) لديهم سبب واضح لتكون لهم تطلعات مستقبلية؛ لأن العائد المستقبلي على رأس المال يتعاضد رأسماليًا في سعر رأس المال، والاحتمالات المتزايدة للنمو الاقتصادي التي ترفع هذا العائد يزيد من ثروة أصحاب رأس المال في الوقت الحاضر. وفضلًا عن ذلك، المدى الذي نجح هذا النظام في إيجاد عمالة منضبطة وفي جذب الاستثمارات الرأسمالية يرتفع الإنتاج الحدى للعمالة، ويحتمل أن تصحبه أيضًا زيادة في الأجور الحقيقية على المدى الطويل. ذلك شرح مبسط للنجاح الاقتصادي لهذه الدول؛ لكن الشيء الذي يخطر ببال المؤلف، كفكرة فائقة هي القول: إن نجاح تلك الدول يرجع إلى غياب توزيع الدخل. وبالطبع هناك كثير من العناصر الأخرى (وعلى الأخص توجهها للتصدير) يدخل أيضًا في هذه الصورة؛ ولكن بالقدر الذي يكون فيه التحليل لهذا الباب صحيحًا؛ إلا أنه يثير التساؤل عما إذا كان هذا النوع من النجاح يستحق الثمن الذي دفع من أجله فيما يتعلق بالحرية السياسية.



## الباب الثامن

### نظام الفصل العنصرى Apartheid

"لقد كان فقط مكلفاً جداً"

"بيك" بوتا شارحا فى أخبار ABC

قرار حكومته بالتخلى عن الفصل العنصرى

#### ١ - مقدمة

إن نظام الفصل العنصرى فى جنوب إفريقيا صار تاريخياً؛ ولكن منا الفصل العنصرى بالضبط كنظام سياسى - اقتصادى؟ وكان يخدم مصلحة مَنْ؟ ولماذا يُخلّى عنه؟ وربما من المدهش أنه لا توجد إجابة واضحة مُرضية لهذه الأسئلة. علاوة على ذلك يوجد عدد من الأسباب التى جعلت قوانين الفصل العنصرى تحظى باهتمام عام، أولاً: أنها تزودنا بأحد الأمثلة القليلة الصريحة عن تنظيمات سوق العمل، والتى عادة ما تكون ضمنية؛ ولكنها بصفة عامة من خواص كثير من الدكتاتوريات، وهناك علامتان على الأخص من العلامات الواضحة لتنظيمات الفصل العنصرى، هما: "حفظ الوظائف" (التي كانت تحجز فيها أنواع معينة من الوظائف لجماعات محددة)، والسيطرة الصارمة (التي بمقتضاها يسمح فقط- للعمال السود الذين لديهم "تصاريح" "Pass" بالعمل فى القطاع الصناعى الذى يتحكم فيه البيض) التى كانت تمارسها الأنظمة غير الديمقراطية على نطاق واسع. ومن المتوقع أن يؤدي فحص عمليات النظام فى سياق نظام الفصل العنصرى إلى أن تنتج عنه رؤية ثاقبة عن كيفية عمله بصفة عامة.

ثانياً: تزودنا قوانين الفصل العنصرى بتصور مفيد وأساسٍ لاختبار نظريات "الاستغلال الاقتصادى" التى تستخدم فيها مجموعة سلطتها السياسية، على مجموعة أخرى لتخصيص دخولها. ومن الشائع: أنه يمكن القيام بذلك من خلال ضرائب الحكومة ونظام التحويل (الترحيلات) (الترانسفير) (\*). والمثير فى نظام الفصل العنصرى هو كيف كانت تستخدم قوانين الفصل العنصرى لحفظ الوظائف والسيطرة الصارمة للبيض، لتقنين دخول العمال السود من خلال محيط السوق. وبهذا المفهوم فهى توفر لنا تصوراً جذرياً ومُهملًا ودقيقاً عن كيفية استخدام السلطة السياسية للتأثير على عمل الأسواق.

وأخيراً يتضح جلياً أى الجماعات التى كانت تستغل فى نظام الفصل العنصرى (أى العمالة السوداء)؛ ولكن لسنا متأكدين بدرجة كبيرة، من المستفيدين اقتصادياً من هذا الاستغلال - هل العمالة البيضاء أم أصحاب الأعمال من البيض؟ وفحص هذا الأمر يسمح لنا بتقديم نماذج عامة عن القمع الاقتصادى بواسطة العمالة وبواسطة رأس المال، وأن نسأل بعض الأسئلة العامة المثيرة، فمثلاً: أى الجماعات - رأس المال أم العمالة التى يمكن توقع أنها كانت أكثر "كفاءة" فى الاستغلال الاقتصادى لجماعة الأقلية (أو الأغلبية)؟ ما الظروف الاقتصادية التى تسهل الاستغلال الناجح لأى من النوعين؟

هناك قدر صغير موجود من الأدبيات؛ إلا أنه ثرى عن اقتصاديات الفصل العنصرى - يبدأ بالدراسة التى قام بها ر. بورتر (١٩٧٨) وشملت توسعات لهذا النموذج بواسطة كل من مات لاندال (١٩٨٢) - ر. فندلى - وماتس ليندهال (١٩٨٧). ودراسات أخرى مهمة ل وليم كامبفر - أ، ولونبرج (١٩٨٨)، ج. نايت - ماك، وجراث (١٩٧٧)، وج. نايت - وج.

(\* ) نظام الـ Transfer أو الترحيلات: هو نظام لنقل السكان السود فى جنوب إفريقيا من مكان لآخر نقلاً كثيفاً وإجبارياً. (المترجم)



لينتا (١٩٨٠)، أنتون. لونبرج (١٩٨٩)، ر. لوкас (١٩٨٥). وكانت السمة السائدة في كثير من هذه الدراسات؛ وليس فيها كلها - أن نظامًا اقتصاديًا - مع الفصل العنصرى يمكن إدراكه على أنه مجموعة قواعد تنظيمية لسوق العمل الذى يُستغل فيه العمال السود لمصلحة العمال البيض. وقد أصبح هذا الاستغلال الاقتصادى ممكنًا بواسطة النظام السياسى الذى كان ينكر الحقوق السياسية على السود وهم غالبية السكان.

ويتراءى بوضوح صدق وجهة النظر هذه؛ نظرًا لأن كثيرًا من قوانين الفصل العنصرى، مثل: السيطرة الصارمة على تدفق السود إلى قطاع البيض، أو نسبة حجز الوظائف (التي كانت تنص على أن نسبة معينة من وظائف الشركة يجب أن تخصص للعمال البيض) - كانت تبدو لاشيء أكثر من أنها قيود على مقدرة العمال السود للتنافس مع العمال البيض. ذلك هو الرد التقليدى للاقتصاديين النيوكلاسيك (نايت- لنتا، ١٩٨٠، لبتون، ١٩٨٥) على اتهام المؤرخين "الراديكاليين" (جونستون، ١٩٧٦) بأن الرأسماليين البيض يستحقون اللوم مثل العمال البيض فى ابتداء والحفاظ على الفصل العنصرى، والشيء الذى لم يوضحه الجدل النيوكلاسيكى بطريقة مرضية هو لماذا كان الرأسماليون البيض يساندون الفصل العنصرى على الأقل حتى نهاية السبعينيات، وبدعوا حقيقة فقط، فى معارضة النظام فى الثمانينيات؟ لماذا كان عليهم تقديم مساندة لهم لمدة تزيد على ثلاثين عامًا لنظام يفرض عليهم شراء عمالة غالية من البيض بدلاً من العمالة الرخيصة من السود؟ لذا فإن إحدى مشكلات وجهة النظر النيوكلاسيكية، هى أنها لم تشرح السلوك السياسى لرجال الأعمال البيض ومؤسسات العمل البيضاء فى جنوب إفريقيا. ومشكلة أخرى هى على الأقل نقطة التركيز فى النماذج الرسمية للقطاع الصناعى التى بدأ بها بورتر (١٩٧٨) عن نسبة حجز الوظائف واستبعاد الآخر، الذى ربما كان مؤسسات اقتصادية أكثر مركزية للفصل العنصرى (مثل التحكم الصارم ونظام التصاريح). ولا تقصح الأدبيات عن الصراعات

السياسية بين السكان السود، والتي كانت تُرى على أنها ناشئة بشكل منفصل عن الفصل العنصري. وأخيراً؛ فإن هذه النماذج كانت إما اقتصادية أو سياسية صرفة بطبيعتها؛ وبالتالي لم تكن تستطيع أن تبين كيف تؤثر التغييرات السياسية على النظام الاقتصادي.

فى هذا الباب يحاول المؤلف تناول هذه الأمور بطريقتين: أولاً- باستخدام متغير من النموذج العام للدكتاتورية، الذى طُوِّر فى الجزء الثانى، كما يقدم توصيفاً رسمياً بسيطاً لسياسة جنوب إفريقيا، كدكتاتورية عنصرية، التى تستغل العمالة السوداء لصالح العمال البيض أو رأس المال للبيض. هذه الاستراتيجية تجعل من الممكن أن توضح كيف أن التغييرات السياسية تؤثر فى المتغيرات الاقتصادية والعكس صحيح. وهى أيضاً تبين كيف تبدو الدكتاتورية التى تعمل ليس لصالح فرد بعينه؛ لكن تعمل لصالح جماعة مصالح اقتصادية. ثانياً- طوّر الكاتب نموذجاً بديلاً لاقتصاد الفصل العنصري، مركزاً على مؤسسات السيطرة السارية، ونظام قوانين التصاريح التى كانت ذات مركزية تتعدى حيز الوظائف إلى عصر ما يسمى الفصل العنصرى الكبير. وفى هذا النموذج (على أساس بالو - سمرز ١٩٨٦)، نموذج قطاعين من أسواق العمل، كان الفصل العنصرى يعمل اقتصادياً كأداة انضباطية للعامل؛ وبالتالي أفاد رأس المال المملوك للبيض وبعض عناصر العمالة من السود وأيضاً العمالة من البيض. ودمج هذا النموذج للاقتصاد مع نموذج السياسة الحكومية ينتج عنه شرح نيو كلاسيكى جديد للفصل العنصرى كمؤسسة سياسية اقتصادية؛ ويزودنا بتشريح قانونى بسيط للفصل العنصرى.

وفى إطار هذا الباب يقدم الفصل الثانى النموذج السياسى لحكومة جنوب إفريقيا، ويبين الفصل الثالث كيف تعمل مؤسستان مركزيتان فى اقتصاد الفصل العنصرى وحجز الوظائف ونظام التصاريح، ويُدمج هذا

التحليل مع نموذج السياسة الحكومية؛ ليبين كيف تتشابك السياسات والاقتصاديات فى الفصل العنصرى لجنوب إفريقيا. وبين الفصل الثالث أن تشغيل النظام قد تأثر بالمقاومة المتزايدة للسود، وعمليات العقاب، وبعض المتغيرات الأخرى، ولماذا أصبح النظام غير مريح ومنهارا كلية.

## ٢- السياسة الحكومية فى ظل الفصل العنصرى

وفقا لدستور الفصل العنصرى فى جنوب إفريقيا، كان النظام السياسى ينقسم إلى قطاعين: قطاع السود الذى يحرم أفراده من الحقوق السياسية، وأعطيت حقوق سياسية محدودة للملونين والأسويين عام ١٩٨٥، وقطاع البيض، الذى كان أفراده لديهم الحرية لتنظيم الأحزاب السياسية و(تقريبًا) المشاركة فى الانتخابات الديمقراطية والنظم البيروقراطية والقضائية المستقلة. ومع ذلك كانت توجد رقابة صارمة على وسائل الإعلام، وبداية من عام ١٩٤٨، سيطر الحزب الوطنى على السياسة، استمر فى السلطة حتى عام ١٩٩٤.

والسؤال الأساسى هو ما طبيعة أهداف نظام البيض تجاه قطاع السود؟ لعل إحدى الوظائف الموضوعية لنظام البيض كانت هى محاولة قاده تحقيق أقصى قدر من السلطة على السكان السود. وهذا يشبه وظيفة الموضوعية للنظام الدكتاتورى الشمولى الذى وُصف فى الباب الثالث. والاختلاف الأساسى الوحيد بين النظامين سيبدو عندئذ كامنًا فى التقسيم الرسمى لسياسة حكومة جنوب إفريقيا بين الحكام (المنتخبين) والمحكومين وفى ارتكاز هذا التقسيم على أساس عنصري. ومع ذلك كان النظام يختلف عن النظام الدكتاتورى الشمولى فى أمر مهم؛ وهو المشاركة السياسية. ففى النظم الشمولية، يكون الشعب متعلمًا ويُقنعُ بالأيديولوجية من خلال الدعاية المطعمة بمبادئ الأيديولوجية، أو تُفرض الاشتراكية عليه ليؤمن بالنظام السياسى

ويشارك فيه. أما في جنوب إفريقيا فقد كان يمنع السود بقسوة من المشاركة في النظام السياسي؛ بل كانت تُفَقَّ مبالغ ضئيلة نسبياً على تعليمهم (٥٠٧) دولار للتلميذ في الأعوام ١٩٨٧-١٩٨٩، مقارنة بـ ٢٥٣٨ دولارا للتلميذ من البيض)، والمطلب السياسي الوحيد منهم كان الخضوع.

كانت هناك أيضاً صراعات مهمة داخل نظام البيض، والذي كان هدفه هو تحقيق أكبر قدر من السلطة على السود، والذي لم يُؤت ثماره؛ فالرأسماليين من البيض - على سبيل المثال - كانوا يريدون عمالة رخيصة؛ ولكن سياسة الفصل العنصري كانت ترفع أجور العمالة. علاوة على ذلك؛ فإن تراكم السلطة كانت يلقي تكلفة على الموارد، ومن ثم لا يستطيع المرء أن يتوقع أن نظام البيض كان سيتابع تحقيق هذا الهدف مهما كان الثمن.

وفي هذا الباب سوف يبسط المؤلف بدرجة كبيرة، ويفترض أن هدف نظام البيض هو تحقيق أقصى قدر من السلطة على السود؛ لاستغلالهم اقتصادياً لمصلحة البيض. وفي هذا السياق وُضِعَ في الاعتبار احتمالان: الأول - افتراض أن النظام تصرف من أجل المنفعة الاقتصادية التامة للعمال البيض. والمؤلف في هذا يتبع ما قاله بورتر (١٩٧٨)، وفندلي - لندال (١٩٨٧) في التركيز على نسبة حجز الوظائف والتي نصت على أن أصحاب الأعمال يمكنهم تعيين عمال سود بنسب محددة فقط إذا ما عينوا عمالاً بيضاً أيضاً. وبالتالي فإن  $(C = N_w / N)$  من القوة الإجمالية للعمال ( $N$ ) يجب أن تكون من العمال البيض ( $N_w$ )، وكما ذكر لندال - فندلي، أن هذه السياسة كانت تعادل منح العامل الأبيض تصريحاً باستيراد عمال سود، وكان أجر العامل الأبيض مزيجاً من المكافأة للعامل الأبيض عن الناتج الحدي له؛ إضافةً إلى ريع يساوي الفرق بين الناتج الحدي المستورد للعامل الأسود، ومعدل أجر العامل الأسود وبهذا المفهوم، استغل العمال البيض

العمال السود تحت نظام الفصل العنصري، كما سيُنَاقَشُ في الفصل (٣ - أ). وفي هذا النموذج يفترض الكاتب أن نظام البيض حقق أقصى قدر من الأرباح لمصلحة العمال البيض من هذا الاستغلال..

وفي النموذج الثاني: افترض المؤلف أن استغلال السود يطبَّق عند المنفعة الحدية لرأس المال الأبيض أكثر من تطبيقه لمصلحة العمال البيض. وبهذا التحليل ركز الكاتب على السيطرة الصارمة على تدفق العمالة، وعلى نظام قانون التصاريح الذي اعتُقد أنه أفاد أصحاب رأس المال من البيض بتوفير قوة العمالة المنضبطة بسعر منخفض عن ما كان يسود في سوق عمل حر.

إن هدف الاستغلال الاقتصادي للغالبية العنصرية- بكل تبايناته- يميز ذكثاتورية الفصل العنصري عن الأنواع الأخرى من الدكتاتوريات. ويضيف الكاتب: بينما كان الاستغلال الاقتصادي هدفاً مركزياً للفصل العنصري، فلا داعي للمرء بأن يفترض أن الأهداف الاقتصادية كانت الدافع الوحيد لسياسات الفصل العنصري. وفضلاً على ذلك؛ فإن إدخال أهداف إضافية (مثل منفعة التمييز العنصري في حد ذاته، كما هو موضح في نظرية بيكر (١٩٧١) للتمييز العنصري) يمكن أن تحقق تأثيرها الذي يمكن أن يشاهد بدون تعقيد كبير للنموذج.

وكما سرِدَ في بقية هذا الكتاب يفترض المؤلف أن الأدوات الرئيسية المتوفرة لنظام الحكم من البيض لتراكم السلطة السياسية كانت عمليات القمع والولاء (أو التأييد المستمر)، ذلك أن نظام جنوب إفريقيا قد استخدم بطريقة مكثفة القمع السياسي ضد السود فيها (و ضد كثير من البيض والملونين الذين اتحدوا مع القوى السياسية للسود) كما هو معروف جيداً. والتشريعات المكثفة - شاملة قانون قمع الشيوعية عام ١٩٥٠، وقانون تجمعات الشغب عام ١٩٥٦، وتعديلات القانون العام لعامي ١٩٦٢، ١٩٦٣، وقانون الأمن الداخلي

عام ١٩٧٦ وتعديلاته - قد أعطت الحكومة - حتى قبل سريان قانون الطوارئ عام ١٩٨٥ - سلطات غير عادية. ووفقاً لتحليل ليوناردو تومسون - أندرو بورير (١٩٨٢) "فهذا الكم من التشريعات القسرية أعطى الحكومة ووكالاتها بما في ذلك الشرطة سلطات واسعة للقبض على الناس دون محاكمة، ووضعهم في معتقلات انفرادية إلى ما لا نهاية دون الكشف عن شخصياتهم، وبدون منح أى شخص حق رؤيتهم؛ إلا لموظفي الحكومة (ص ٢١٢)".

ووفقاً لذلك فقد قام بوصف النظام بأنه "نظام طغيانى شرعي، مقارناً بذلك النظام فى الاتحاد السوفيتى" (ص ٢١٤)، و"بالدولة البوليسية بالمعنى الحقيقى للعبارة" (ص ٢١٧).

وبما أن القمع ربما كان منظماً وواسع الانتشار فى جنوب إفريقيا؛ فالمؤلف لا يتوقع أن أى دكتاتورية تجد أنه من الكفاءة (فعالية التكلفة) يتم الحكم بالقمع وحده. وقد حاول نظام البيض فعلاً أن يحقق الولاء بين جماعات معينة من السكان غير البيض. وتوجد مناقشة جيدة لهذه السياسات فى دراسة هربرت آدم - كوجيلا مودلى (١٩٨٦، ص ١٤٢..). فهم يقولون إنه هذه الجماعات أختيرت بصفة خاصة من أجل المعاملة التفضيلية: "البرجوازية البيروقراطية الإفريقية فى مواطن معيشتهم، والشركاء الملونين، والهنود الخاضعين لسيطرة البيض، والطبقة العاملة الإفريقية الحضرية التى تتدرج فى الفصل العاشر من الحقوق" (ص ١٥١). لذا كانت علاقة النظام بالبيروقراطية فى مناطق معيشة السود - أساساً - تحالف صاحب العمل والعمل مع النظام مع إمدادهم بتحويلات للإيرادات. وبالمثل؛ فإن كثيرًا من البرجوازية الإدارية لمجالس المحليات الحضرية كان يُعرف عنها تحقيق ثروات شخصية من خلال توزيع التصاريح المربحة" (ص ١٧٩). وكان يشار عامة إلى كثير من هؤلاء المنتفعين بعملاء الفصل العنصري. وكان لديهم قليل من قواعد السلطة بين أناسهم؛ فقد شغل الزعيم بوتليزى قائد

الإنكاثا مركزًا متوسطًا، وكانت لديه قاعدة سياسية ملموسة بين الزولو. ومن ناحية أخرى؛ فإن موطن السود فى كوازولو كان مصدره الوحيد للدخل، ويمثل حوالى ١٨% من الإيراد الكلى عام ١٩٨١ \ ١٩٨٢ (ص ٨٩).

وقد استخدمت أداة هامة أخرى للحصول على ولاء السود؛ وهى التوظيف المباشر؛ ففى أوائل الثمانينيات كان ٢٥,٥% من الملونين، و١٦,٥% من الهنود، و١٩,٤% من الموظفين الأفارقة يعملون مباشرة فى الحكومة (ص ١٤٣). واقترح آدم - مودلى أن ذلك "من حيث الممارسة يبعدهم عن المقاومة الفعلية" (ص ١٧٤). وأضافا قائلين:

"إن موظفى الحكومة من السود يكونون للولاء لأرباب عملهم بصفة خاصة؛ ليس - فقط - بسبب الأمن الذى تحققه وعود الولاء المفتوحة؛ ولكن بسبب المركز الذى تحققه الوظيفة الثابتة والانتماء لموظفى الدولة أيضًا. والتحرش بالموظفين السود من جانب القوى الثورية قد يدفعهم إلى التقرب من سادتهم، أكثر من التقرب إلى خصومهم. وعلى أية حال؛ فإن لديهم كثيرًا مما يخافونه بعد تولى السود السلطة (ص ١٧٤).

وفى ضوء هذه المحاولات التى قام بها نظام البيض لكسب قطاعات كبيرة من السكان السود؛ فلا عجب أن كانت هناك صراعات كبيرة وأعمال عنف بين السكان السود أو كان من أهداف النظام الرئيسة توجيه العنف السياسى للسود، فى كثير من الأحيان، ضد سود آخرين، الذين كانوا يُعتبرون "عملاء" لنظام البيض<sup>(\*)</sup>. وببين التحليل هنا أنه يجب عدم النظر إلى ذلك، على أنه تحول للعنف السياسى بعيدًا عن العدو الحقيقى؛ بل ربما كانت تلك الطريقة هى الأكثر فاعلية لمهاجمة قواعد السلطة لنظام البيض. وبهذه الطريقة؛ فإن قدرًا كبيرًا من العنف السياسى للسود الذى شجبه البيض وأثار مخاوفهم من مقدرة السود على حكم البلاد - كان يرجع جزئيًا إلى النتائج

(\*) انظر مناقشة آدم ومودلى (١٩٨٦) عن شيء آخر معاكس (ص ١٠٩).

المتحصلة التي دبرتها سياسة البيض، والتي قامت بقمع معظم السود، وفي الوقت نفسه هدفت إلى استمالة قلة منهم للتعاون معهم (كما نوقش بعمق في الفصل ٣-ج).

ولعرض وصف بسيط لسياسة حكومة جنوب إفريقيا افترض المؤلف، كما في الفصول السابقة: أن العلاقة بين المدخلات من الولاء (L) والقمع (R) والنتائج منهم، (السلطة) ( $\pi$ ) يمكن تمثيلها بدالة الإنتاج:

$$\pi = \pi (R, L) \dots\dots\dots(١)$$

ونظرا لأن حكومة جنوب إفريقيا العنصرية كانت (تقريباً) ديمقراطية بالنسبة لقطاع البيض، و ( $\pi$ ) هنا لا تعنى نفس الشيء عند استخدامها في مكان آخر في الكتاب؛ ففي هذا الباب تشير ( $\pi$ ) إلى "سلطة نظام البيض على السكان السود". وبالمثل؛ فإن (R) تشير إلى مستوى القمع الذي يمارس ضد "السود"، و (L) عدد "السود" ذوي الولاء لنظام البيض. وتكلفة الحفاظ على ( $\pi$ ) عند مستويات متعددة، هي "ميزانية الفصل العنصري" للنظام - أي نفقات حفظ سلطة البيض على السكان السود. ويمكن وصف دالة الإنفاق كما سبق (في الباب الثالث) بالمعادلة:

$$B = P_L (R, L) L \bar{P}_R R \dots\dots\dots(٢)$$

حيث:

$$\bar{P}_R; B = P_R = \text{سعر القمع والذي يفترض ثباته عند}$$

$$B = \text{موازنة الحكومة}^*، \text{ والتي تعادل موازنتها للفصل العنصري}$$

(\*) بخصوص النماذج في هذا الباب "قأرباح" الدكتاتور لا تتأتى من الموازنة الحكومية؛ ولكنها تأخذ شكل مكاسب القطاع الخاص (أجور أو أرباح). وبناء على ذلك لا يوجد متغير هنا يمثل إلى C (استهلاك الدكتاتور) في الباب الخامس. وفي كلمات أخرى، يفترض أن (C) تساوى صفراً؛ لذا ليس هناك اختلاف في النماذج في هذا الباب بين إجمالي الموازنة الحكومية وموازنة الفصل العنصري (B). ويلاحظ أن هذا الفرض وُضع للتبسيط فقط، ولتسليط الضوء على احتمال أن حكام النظام سيتلقون عطافاً في هذا الشكل (مكاسب القطاع الخاص بدلاً من الموازنة الحكومية).



$$P_L = \text{سعر الولاء}$$

ويفترض الكاتب أن:

$$\frac{\partial P_L}{\partial L} \equiv P_{LL} > 0$$

$$\frac{\partial P_L}{\partial R} \equiv P_{LR} > 0$$

وتكون  $P_{LL} > 0$  إذا كان منحنى عرض الولاء، ذا انحدارٍ إلى أعلى،  
والحكومة هي مشتري كبير في "سوق" الولاء.

$P_{LR} > 0$  نقول بأن زيادة في مستوى القمع للسود لها تكلفة إضافية  
إلى التكاليف المباشرة للقمع؛ لأنها ترفع السعر الذي يجب أن يُدفع لشراء  
ولاء السود، كما هو الحال في نظم الطغيان.

وكما في الجزء الثاني (خاصة الباب الخامس) فالمعادلتين (١) و (٢)  
قد تتضمنان في العلاقة:

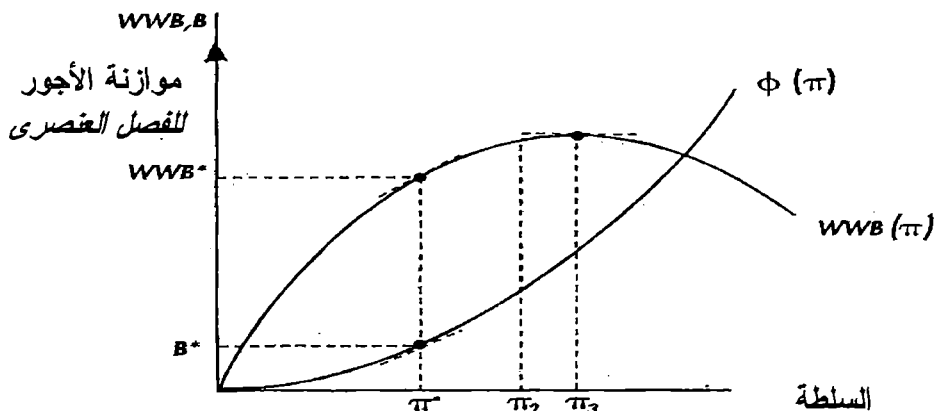
$$\pi = \pi (B) \dots\dots\dots(٣)$$

والتي تبين كيف أن إنفاق موارد أكثر على  $L$ ،  $R$  ينتج سلطة أكبر.  
ولأسباب التي ستصبح بادية، سنكتب هذه العلاقة بطريقة عكسية أي:

$$B^{-1}(\pi) = \Phi(\pi) \dots\dots\dots(٣')$$

حيث  $\Phi$  هي دالة تشير إلى التكاليف (أو الموازنة  $B$ ) الضرورية  
لإنتاج والحفاظ على كل مستوى من السلطة ( $\pi$ ) وهذا المنحنى يبينه في  
الشكل (٨-١).

الشكل (٨-١). الدكتاتورية حسب الأيدي العاملة



وهناك اختلاف واحد بين نظام الفصل العنصري، والأشكال الأخرى من الدكتاتوريات، وهو أن نظام جنوب إفريقيا البيضاء كان ديمقراطيًا؛ حيث بوجوده في السلطة لم تكن لديه رفاهية اختيار مستويات الاستهلاك والسلطة لتحقيق أقصى قدر من المنفعة، كما هو الحال في دالة الهدف العام للدكتاتوريات التي وُصِفَتْ في الباب الخامس. ويوجد عدة طرق لعمل نموذج لدالة الهدف لحزب سياسي أُنْتخِبَ ديمقراطيًا، بما في ذلك تحقيق أقصى قدر من الأصوات المتوقعة، وتحليل للوسيط من الناخبين، وتحقيق أقصى قدر من احتمال إعادة الانتخاب، وهكذا. واهتمام الكاتب - هنا - هو استخدام الحكومة لسلطتها على السكان السود لاستغلالهم لمنفعة البيض؛ ولكي نشد هذا التحليل يقدم الكاتب حالتين مستقطبتين بسيطتين: الأولى - أن هذا الاستغلال يُنفذ كلية لمنفعة العمال البيض. والثانية - لمصلحة رأس المال المملوك للبيض. وتعمل الحكومة بالكاد، كوكيل لإحدى هاتين المجموعتين (كما هو الحال في نماذج جماعات المصالح في النظم الديمقراطية، لبيكر (١٩٨٣)، أو أولسن (١٩٨٢) أو استيجلر (١٩٧٠). وكيف يمكن للحكومة أن تستخدم سلطتها على السود لزيادة قائمة أجور البيض أو أرباح رأس

المال الأبيض؛ وذلك وُصِفَ في الفصل الثالث الخاص باقتصاد الفصل العنصري. وهنا بالضبط نفترض أن ذلك ممكن، ونقدم النتائج لسياسات حكومة الفصل العنصري.

عندئذ في الحالة الأولى يفترض الكاتب أن الحكومة تستخدم سلطاتها على السود لتعظيم قائمة أجور البيض مخصوصاً منها تكلفة تراكم السلطة الضرورى للقيام بهذا الاستغلال. وعندئذ في الشكل (٨-١) يشير منحنى  $(\pi)$  WWB إلى الزيادة الكلية في أجور البيض من هذا الاستغلال؛ لذا منحنى  $(\pi)$  WWB يكون مماثلاً لمنحنى إجمالي الإيراد. ويبين المنحنى  $(\pi)$   $\Phi$  الموازنة الإجمالية للفصل العنصرى المطلوبة للحفاظ على المستوى الملائم للسلطة؛ لتنفيذ هذا الاستغلال (أى إنه منحنى التكلفة الكلية).

وإحدى الحالات القطبية المثيرة للاهتمام، هي تلك التى يكسب العمال البيض فيها من ممارسة للسلطة، ويطلب منهم هم أنفسهم أن يدفعوا الضرائب الضرورية لعمليات القمع أو لرشوة السكان السود؛ للحصول على خضوعهم. وفي هذه الحالة يكون التوازن عند النقطة التى يتساوى فيها المكسب الحدى من الزيادة في أجور البيض [انحدار  $(\pi)$  WWB] مع تكلفتها الحدية انحدار  $[\Phi(\pi)]$  أو عند  $(\pi^*)$  فى الشكل (٨-١). وعندئذ يكون توازن قائمة أجور البيض  $WWB^*$ ، والتكلفة الإجمالية لبقاء  $(\pi)$  عند  $(\pi^*)$  - عند  $B^*$ . لذا  $(B^* - WWB^*)$  هي صافى "الأرباح" للعمال البيض من عملية إعادة التوزيع هذه.

فما الذى يُعَلَّل الاختلاف بين نظام كهذا ودكتاتوريات أخرى قام الكاتب بتحليلها؟ تلك التى يكون التوازن فيها عند تقاطع منحنى "التكلفة الإجمالية  $(B-C)$   $(\pi)$  فى الشكل (٥-٣) والذى يعادل  $(\pi)$   $\Phi$  فى الشكل (٨-١)، ومنحنى المنفعة  $[B(\pi)]$ ، الذى يتماثل فى الشكل (٥-٣) مع  $(\pi)$  WWB؟ والاختلاف هو أنه عندما تستخدم الحكومة الموارد لأغراض إعادة التوزيع

لجماعة خاصة وعندما تدفع هذه الجماعة التكاليف المعنية في إعادة التوزيع، فستكون هذه الجماعة بالطبع حساسة لهذه التكاليف، فمثلاً: عملية إعادة التوزيع التي يكون ناتجها \$1 للعمال البيض؛ ولكنها تتكلف \$1.25 (وبالتالي ترتفع ضرائبهم) ولا تكون في مصلحتهم. ومن ناحية أخرى؛ فإذا كانت الحكومة كما في نماذج أخرى تعمل للمصالح الوحيدة للدكتاتور منفرد بعينه (أى تعظيم استهلاكه أو سلطته)؛ فإن هذه الحكومة لا تعير التفاتا للتكلفة الحدية للضرائب، ما دام أن هذه التكاليف تقع على عاتق الشعب؛ وليس على الدكتاتور.

وبالطبع؛ فإن الافتراض بأن العمال البيض يتحملون عبء الضرائب بالكامل لمساندة الفصل العنصرى هو اصطناع مفترض، وفرض للراحة فقط. ومن السهل أن نرى نتائج تراخى هذا الافتراض؛ فإذا ما تقرر أن يدفع العمال البيض نصف هذه التكلفة، فسيكون التوازن عند النقطة التي يكون فيها الإيراد الحدى [ انحدار  $WWB(\pi)$  ]، هو بالضبط نصف انحدار التكلفة الحدية [  $\Phi(\pi)$  ] أى عند  $\pi_2$  فى الشكل (٨-١). وإذا حدث هذا فى أقصى القطب المضاد؛ فإن العمال لم يكونوا قد دفعوا شيئاً من هذه التكلفة؛ ولكن نقلوها إلى جماعات أخرى، ويكون التوازن عند النقطة التي يحقق فيها قدر من  $WWB$  ( $\pi_3$  فى الشكل ٨-١)، بشرط أن توجد موارد ضريبية كافية لمساندة هذا التوازن. ويكون ذلك صحيحاً - طالما - أن منحنى  $WWB$  يقطع [  $\Phi(\pi)$  ] من أعلى، كما هو الحال فى (الشكل ٨-١). وإذا وصل منحنى  $WWB$  إلى قمته بعد النقطة التي يقطع فيها [  $\Phi(\pi)$  ] عندئذ فإن التوازن يكون عند نقطة تقاطع [  $WWB(\pi)$  ] و [  $\Phi(\pi)$  ]؛ حيث يكون قد حقق فيه أقصى قدر من فائورة أجور البيض، بشرط أن توجد إيرادات ضرائب كافية لتغطى تكلفة الحصول على السلطة الضرورية، ويلاحظ أن تعريف التوازن هنا (حيث إجمالى الإيرادات يساوى إجمالى التكاليف) وهو تماماً نفس الشيء مثل ذلك الخاص بالدكتاتور العادى (السابق مناقشته فى

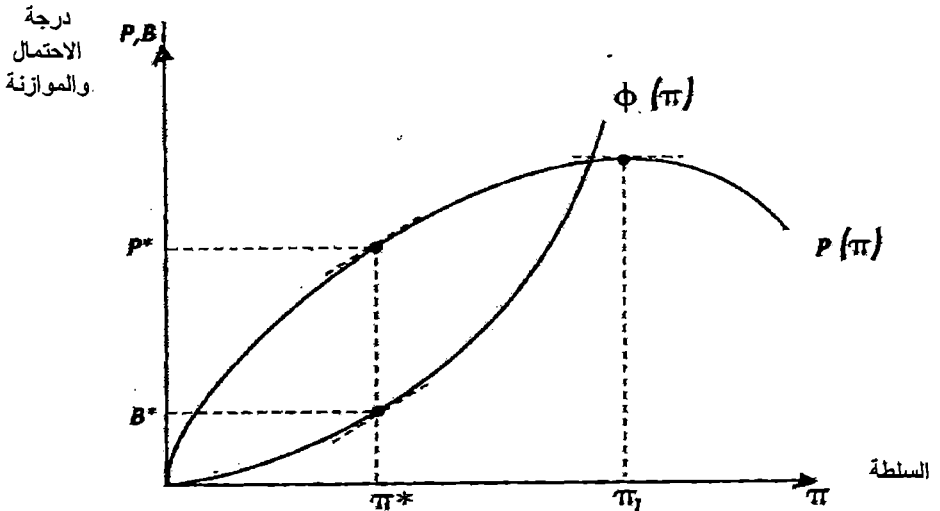
الباب الخامس). ذلك هو الحال كما يجب أن يكون عليه نظام العمال البيض، إذا ما استطاع أن يحوّل كل منافع القطاع العام لأغراضه الخاصة؛ بينما يجعل باقى الشعب يدفع التكاليف.

إن تحليل القطاع السياسى يتطابق فعليا مع حالة تطبيق قوانين الفصل العنصرى لمنفعة رأس المال الأبيض؛ وليس لصالح العمال البيض. فى هذه الحالة؛ فإن قوانين الفصل العنصرى ستعمل لتخفيض أجور العمال السود فى قطاع التصنيع التابع للبيض manufacturing (كما سيشرح فى الفصل ٢-ج). والتغيير الوحيد الضرورى هنا، هو أن الإيراد الناشئ من قوانين الفصل العنصرى يتجمع لرأس المال الأبيض فى شكل أرباح؛ وليس للعمال البيض فى شكل زيادة فى أجورهم. فالمنحنى  $P(\pi)$  فى الشكل (٨-٢) يبين هذه الأرباح لرأس المال الأبيض الناشئة من تطبيق عمليات نظام الفصل العنصرى. وكما ذكر من قبل؛ فإن  $[\Phi(\pi)]$  تصور تكلفة الضرائب من أجل تراكم وممارسة هذه السلطة. ومرة أخرى هناك حالة خاصة مفيدة؛ حيث يدفع الرأسماليون البيض كل تكلفة الضرائب تلك؛ وحيث يكون التوازن عند  $(\pi^*)$  (الشكل ٨-٢)، وهى النقطة التى عندها تكون الزيادة الحدية فى الأرباح لرأس المال الأبيض، مساوية للتكلفة الحدية للضرائب من تنفيذ الفصل العنصرى. ومرة أخرى إذا استطاع الرأسماليون من البيض تحويل عبء الضرائب إلى جماعات أخرى؛ فإن المستوى المثالى للسلطة على السكان السود سيكون أكبر. وأخيراً: فى الحالة المتطرفة التى فيها لا يدفع رأس المال أيًا من هذه التكاليف، سيكون التوازن مرة أخرى عند أقصى نقطة  $P(\pi) -$  بمعنى أنه عند  $(\pi_1)$ ، إذا كانت الإيرادات كافية لتغطية هذا الكم الكبير من  $(\pi)$ ، وإذا لم يكن الأمر كذلك سيكون عند تقاطع  $P(\pi)$  و  $\Phi(\pi)$ .

وقبل أن ندمج رسمياً هذا النموذج للسياسة الحكومية مع نموذج اقتصاد الفصل العنصري؛ فلنتوقف لكي نقارن النظامين اللذين وُصفاً أيُّ النظامين أكثر فاعلية، بمعنى ذلك الذي تمارس فيه السلطة لصالح رأس المال أم لصالح العمال البيض؟ أي النظامين يميل إلى أن يكون أكثر قمعاً؟

للإجابة عن هذه الأسئلة دعنا ننوّه أولاً، أنه يبدو من المعقول افتراض أن تكلفة تراكم وممارسة السلطة، كما لخصت في منحنى  $[\Phi(\pi)]$ ، هي نفسها في ظل أي من النظامين؛ ففي ظل مشكلة تنفيذ حجز الوظائف، فهو منع أصحاب العمل البيض من تجنب الحصاص وتعيين السود (الأرخص أجراً) بدلاً من البيض. ووفقاً لنظام قانون التصاريح؛ فالمشكلة بالضرورة هي نفس الشيء.

شكل (٨-٢) الدكتاتوريات حسب رأس المال



والواقع أن نظام قانون التصاريح هو إحدى الطرق التي ترأقب بها الدولة حصاص تعيين السود من السكان في قطاع البيض ككل - وبالتالي تتحكم في دخول السود إلى هذا القطاع. لذا فإنه كمنقطة بدء لا يستطيع المرء أن يسلم بأن آليات السيطرة السياسية على السكان السود تتكلف الشيء نفسه سواء أكانوا يُوظفون بواسطة رأس المال الأبيض أو العمالة البيضاء.

ومع ذلك؛ فإن منحنيات المنفعة ليست الشيء نفسه؛ لأن حيز الوظائف يرفع من سعر العمالة، ويخفض من كفاءة المنشآت؛ وبالتالي لا يشجع على استثمار رأس المال والنمو الاقتصادي هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يخفض إيرادات الحكومة. وكما سنرى؛ فإن عملية نظام التصاريح "تخفيض" من سعر العمالة، وبالتالي لها تأثير عكسي؛ فهي ترفع العائد على رأس المال، وتشجع النمو الاقتصادي؛ وبالتالي "ترفع" إيرادات الضرائب. لذلك فلوهلة الأولى، يبدو أن النظام الذي يحابي رأس المال يكون أكثر خطراً على حقوق الإنسان؛ لأنه يبدو أكثر قدرة على تدعيم ذاته في المدى الطويل.

إن ظاهرة "العولمة" (هبوط تكلفة المعاملات في الأسواق الدولية وما ينتج عنها من ازدياد حركة رأس المال) تقوى هذا الأمر، وكما أنها تبين أن النظم المبنية على العمالة - والتي ينفذ فيها القمع السياسي والاقتصادي، لمنفعة العمالة - سيكون من الصعب عليها البقاء؛ بينما تلك النظم التي تمارس القمع لصالح رأس المال قد يكون لها مستقبل لامع متزايد. ويمكن فهم ذلك بطريقة أفضل؛ إذا ما وصفنا بعض آليات القمع الاقتصادي ممثلة في العمالة ورأس المال. وقد أُجْرِي ذلك في الفصل الثاني.

### ٣ - اقتصاد الفصل العنصري

#### ٣ - أ: حيز الوظائف

لوصف اقتصاد الفصل العنصري يأخذ الكاتب في اعتباره - أولاً - حالة خاصة لنموذج بورتر الأكثر عمومية (١٩٧٨)، ويقصد بذلك القطاع الصناعي فقط، ويفترض للتبسيط أن كلاً من العمال السود والعمال البيض لهما إنتاجية متساوية، ولا تمييز بين العامل الماهر وغير الماهر. ويمكن تزواج العمالة مع رأس المال المملوك للبيض وفقاً لدالة الإنتاج الكلية ذات السلوك الجيد:

$$Q = f(N, K) \dots\dots\dots (٤)$$

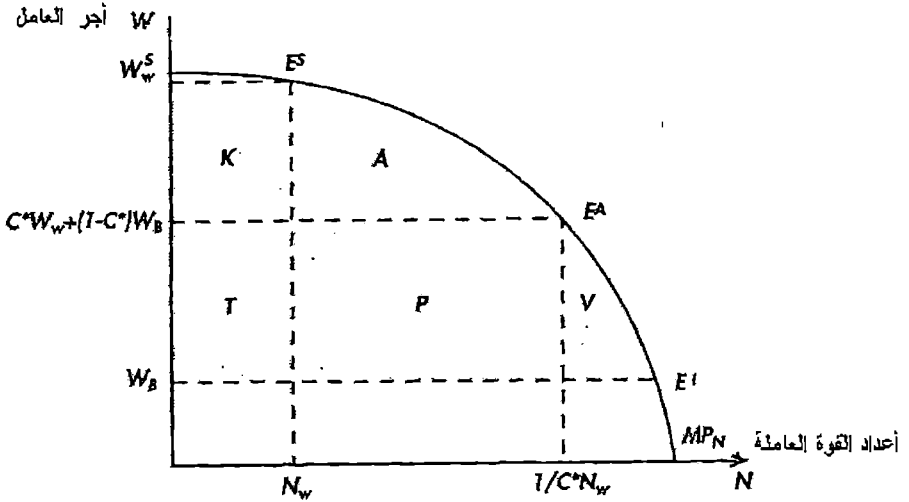
حيث:

$$f_k > 0, f_N > 0, f_{KN} > 0, f_{KK}, f_{NN} < 0.$$

ويفترض أن العمالة من السود متاحة بعرض مرن تمامًا في مواظهم عند معدل أجر الكفاف  $W_B$ ، والعرض الإجمالي للعمالة من البيض هو  $N_w$ ؛ فإذا فصل اقتصاد البيض عن اقتصاد السود كلية؛ لكي يستطيع رأس المال الأبيض أن يوظف العمال البيض فقط، سيكون التوازن عند  $E^S$  في الشكل (٣-٨) متضمنًا أجرًا  $W_w^S$  (من أجل العزل العنصري segregation كما هو في دراسة بورتر (١٩٧٨)) للعمال البيض  $N_w$ . وإذا تكامل النظامان الاقتصاديان تمامًا كان عرض العمالة من السود كبيرًا بدرجة كافية؛ فإن التوازن سيكون عند  $E^1$  للتكامل في شكل ٣-٨، متضمنًا أجرًا  $W_B$  لكل من العمال السود والعمال البيض؛ ونظرًا لأن الاقتصاد الأبيض من المفترض فيه أن يكون كثيف رأس المال؛ وبينما يكون الاقتصاد الأسود كثيف العمالة، فسلكون هناك مكاسب اقتصادية كبيرة يمكن تحقيقها بتكامل هذين الاقتصاديين. ومع ذلك ففي غياب سياسات من نوع نظام الفصل العنصري؛ فإن تلك المكاسب [ المساحة  $V + P + A$  في الشكل (٣-٨) ] سوف تذهب بأكملها لرأس المال الأبيض (إضافة إلى أن المساحة  $(T + K)$  سوف تتحول من العمال البيض إلى رأس المال الأبيض). ونتيجة لذلك كما أوضحه بورتر؛ فإنه إذا كان الهدف الوحيد للسياسة الاقتصادية هو تحقيق أكبر قدر من الدخل للبيض، فكل المطلوب هو تحرير الرأسماليين البيض؛ ليستطيعوا توظيف أكبر عدد يريدونه من العمال السود، وليس مطلوبًا أي تدخل من نوعية الفصل العنصري في هذا الأمر؛ ولكن كل المكاسب ستذهب إلى رأس المال الأبيض، وسيهبط أجر العامل الأبيض إلى  $W_B$ . مثل هذه السياسة، قد تكون غير مقبولة سياسيًا للعمالة البيضاء، وقد يتطلب الأمر فرض ضرائب على رأس المال الأبيض لتحويل الدخل من رأس المال الأبيض إلى العمالة البيضاء؛ إلا أن مثل هذه الضريبة قد تكون سياسيًا غير قابلة للتنفيذ.



شكل (٣-٨) توزيع الربح في ظل الفصل العنصري كحفظ الوظائف (بورتر)، مقارنةً بالتكامل الاقتصادي ( $E^1$ )، ومكاسب العمالة البيضاء ( $P + T$ )، وخسائر رأس المال الأبيض ( $V + P + T$ ).



وكما يبدو، فإن الفصل العنصري يُعْتَبَر مجموعة من السياسات التي تقيد وتحد من توظيف العمالة السوداء، وقد يُرى أيضاً على أنه بديل (غير كفاء) لهذه الضريبة. ولعمل نموذج لهذه السياسات افترض بورتر أن العمالة البيضاء لها سلطة سياسية كافية لفرض نسبة حجز الوظائف ( $C = N_w / N$ ) أى إن كل صاحب عمل أبيض يمكنه استئجار عمال من السود بشرط أن يستأجر أيضاً عمالاً من البيض، على أن نسبة العمالة البيضاء إلى إجمالي الوظائف لا يمكن أن تقل عن  $C$ . وعندئذ يكون التوازن في نظام الفصل العنصري عند  $E^A$  في شكل ٣-٨ متضمناً قوة عمالة إجمالية

$$\text{من } [N_w \frac{1}{C}] \text{ ومتوسط أجر من } [C W_w + (1 - C) W_B].$$

والمكسب للفصل العنصرى (مقارناً بالعزل) يكون فى المساحة  $(A + P)$  فى الشكل (٨-٣). ويقترح بورتر (١٩٧٨) أن أحد التعريفات (وهو يقدم أربعة تعريفات) عن كيفية استغلال السود فى ظل الفصل العنصرى هو أن كل هذه المكاسب تخصص للبيض [مكاسب رأس المال الأبيض  $(A + K)$ ] والعمالة البيضاء  $(P - K)$ ]. وبديلاً عن ذلك يقارن بورتر توازن الفصل العنصرى مع الذى يجرى فى ظل التكامل  $(E^1)$ . فى هذه الحالة يكون الاستغلال الوحيد الذى يحدث هو لرأس المال الأبيض الذى يخسر  $(V+P+T)$  بواسطة العمالة البيضاء التى تكسب  $(T+P)$ .

وفى ما يتبع بعد ذلك، سيقترح المؤلف: أن المقارنة الثانية تكون أكثر ملاءمة؛ لأنه لو قُوِّيت قوانين الفصل العنصرى، أو قُوِّيت تنفيذها بدرجة حدية (مع التصديق على حجز الوظائف)؛ فذلك يتضمن مكاسب أكبر للعمالة البيضاء، وخسائر أكبر لرأس المال الأبيض؛ لذا ستكون المقارنة بالتكامل طبيعية أكثر فى مناقشة عملية تقوية أو محو الفصل العنصرى.

وتوازن نسبة حجز الوظائف لم يتحدد فى هذا التحليل. ومع استبعاد السود من العملية السياسية؛ فإن هذه النسبة تتوقف على السلطة السياسية النسبية للعمالة البيضاء ولرأس المال الأبيض. وقد وصف فنديلى - لاندال (١٩٨٧) حالة خاصة مفيدة، مستخدماً نموذجاً شبيهاً بنموذج بورتر. وبافتراض أن العمالة البيضاء تسيطر على العملية السياسية؛ لكى يكون هدف النظام تحقيق أقصى قدر من فاتورة أجور البيض  $(WWB)$ . عندئذ توازن نسبة حجز الوظائف  $C^*$  قد يمكن وصفه بأنه الحل لـ:

$$\text{Max } WWB = f_N N - \bar{W}_B (N - N_w) \dots\dots\dots (٥)$$

والتي تنتج:

$$f_N = WB \left[ \frac{1}{1-\eta} \right]$$

حيث  $\eta$  هي مرونة الطلب على العمالة؛ ولأن أجر العامل الأسود ثابت عند  $W_B$ ؛ والتوظيف الإجمالي مقيد في التوازن؛ فإن الناتج الحدى للعمالة السوداء يتجاوز الأجر الأسود، وهذه المكاسب تُخصص للعمالة البيضاء. فإذا كانت:

$$\alpha = N_B / N = (1 - C) / C$$

كما هو مبين في نموذج فندلي - لاندال؛ فإن الأمر يبدو كما لو كان كل عامل أبيض قد مُنح ترخيصاً "لاستيراد"  $(\alpha)$  عمال سود إلى الاقتصاد الصناعي الأبيض؛ لكي تتجاوز أجور البيض الناتج الحدى للعامل الأبيض:

$$W_w - f_N = \alpha (f_N - W_B) \dots\dots\dots(6)$$

عندئذ يكون توازن أجر الأبيض هو:

$$\hat{W}_w = \hat{f}_N + \hat{\alpha} (\hat{f}_N - W_B) \dots\dots\dots(7)$$

عندئذ - في هذا النموذج - يتعادل أجر العامل الأبيض مع ناتجه الحدى مضاعفاً إليه مضاعف الفرق بين الإنتاجية الحدية للعامل الأسود، وأجر هذا العامل. وبهذا المفهوم فقد خُصص للعمال البيض عامل مكاسب السود في ظل نظام الفصل العنصري.

ولتكامل هذا النموذج لاقتصاد من نوع جنوب إفريقيا مع النموذج السياسي الذي طوّر في الفصل الأول من هذا الباب، سنبدأ بالاستمرار في افتراض أن النظام يعمل - فقط - لصالح العمال البيض؛ إلا أنه بدلاً من افتراض أن السود ليس لديهم سلطة سياسية، سنفترض أنه عن طريق المقاومة والتهرب من القوانين (وهو ما يمكن أن يساعدهم فيه الرأسماليون البيض)، وبوسائل أخرى يمكنهم منع العمال البيض من فرض مستوى احتكار من  $C$  يساوي  $\hat{C}$ . عندئذ يعتمد مستوى التوازن لـ  $C$  على السلطة

السياسية ( $\pi$ ) للنظام الأبيض على العمال السود، ومن ثم تكون مقدرته على تنفيذ الفصل العنصري، بمعنى أن:

$$C = C(\pi) \text{ و } C'' > 0. \text{ إذا كانت } (C < \hat{C}) \text{ و } (C = \hat{C})$$

فقط إذا كانت ( $\pi = \infty$ ) (أى فى حالة السيطرة "التامة").. والمستوى الأعلى من ( $\pi$ ) يتضمن نسبة أعلى لحجز الوظائف  $C$  فى الشكل (٨-٣)، ومن ثم فاتورة أجور أعلى للبيض.

والآن من السهل ربط الاقتصاد والسياسة فى نموذج واحد، فمثلاً: إذا كان العمال البيض هم الذين ينتفعون من السياسة، وهم أيضاً الذين يدفعون الضرائب لمساعدة نظام الفصل العنصري، فسيكون مستوى توازن الفصل العنصري ( $\pi^*$ )؛ حيث تتساوى المكاسب الحدية مع التكاليف الحدية عند  $\pi^*$  فى الشكل (٨-١)، وقيمة  $\pi^*$  فى هذا الشكل تحدد التوازن  $C^*$  فى الشكل (٨-٣)، الذى يحدد كل من حجم التوازن لفاتورة أجور البيض من ناحية، والمكاسب الاقتصادية للعمال البيض ( $P + T$ ) وخسائر رأس المال الأبيض ( $P + T + V$ ) من ناحية أخرى. لاحظ أن التوازن  $C^*$  يكون أصغر من  $C$  التى تحقق أقصى قدر ممكن من فاتورة أجور البيض  $C^*$ ؛ لأن تراكم السلطة يكون مكلفاً للغاية. والحقيقة بأن  $C$  و  $WWB$  أكثر انخفاضاً مما تتنبئ به من ناحية فندي - لانداو أمر مبشر للاهتمام؛ ولكن الجانب الأكثر أهمية للتحليل الحالى ليست هذه النقطة؛ ولكن الحقيقة بأنها تسمح بالتحليل الساكن المقارن. ولكى نصور ذلك، سنتناول تأثير الزيادة فى مقاومة السود.

لقد تزايدت مقاومة السود لهيمنة البيض فى جنوب إفريقيا بدرجة سريعة، فى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات؛ ونتج عنها إعلان النظام عن حالة الطوارئ (١٩٨٥)، وربما كان ذلك تنويجاً للتحرر الجديد للنظام. ولا نستطيع هنا أن نتناول السؤال المهم عن مصادر الزيادة فى المقاومة السوداء؛ ولكننا يمكن أن نسأل كيف أن هذا التغيير قد أثر على سلوك النظام الأبيض، وذلك يمكن إجراؤه بمساعدة الشكل (٨-٤).

إن زيادة مقاومة السود رفعت الأسعار التي كان يجب دفعها للحصول على ولاء السود لسببين:

أولاً- تناقص عرض الولاء من بعض السود مباشرةً، وثانياً- إلى الحد بأن بعض المقاومة السوداء اتجهت ضد السود الآخرين الذين تراءى أنهم "عملاء" أو "أدوات" للنظام، والسود الذين كانوا يرغبون في عرض ولاءهم للنظام - وجدوا أن هذا الولاء أكثر تكلفة من ذي قبل لزيادة درجة الاحتمال، أن يكونوا ضحايا للأعمال النضالية للسود؛ ولكلا السببين فإن  $P_L$  أى السعر المطلوب لولاء السود لنظام البيض قد ارتفع؛ عندئذ في أى موازنة مقدمة ستكون  $\pi$  أصغر، ومنحنى  $\phi(\pi)$  فى الشكل (٨-٤-ب) سوف ينتقل بالتالى إلى أعلى متضمناً توازناً أقل ل  $\pi$ ، وستكون التأثيرات الاقتصادية مباشرة، وموضحة فى الشكل (٨-٤-ج)؛ لأنه فى هذه الحالة تكون للنظام لديه سلطة أقل، وتهبط نسبة حجز الوظائف  $C$  من  $C^0$  إلى  $C^1$ ، ويحدث نفس الشيء لفاتورة أجور البيض. ويرتفع تشغيل العمال السود فى قطاع الصناعة. وبجميع المقاييس؛ فإن مقاومة السود تفيد السكان السود فى هذا النموذج.

والتأثيرات السياسية تُرى فى شكل (٨-٤-أ) (وقد حُذف منحنى  $L^s$  المائل إلى الخلف من الشكل من أجل التبسيط). ويتضمن الصعود فى دورة  $P_L$  إلى الخلف لكل قيود الموازنة [مثلاً من  $BB_0$  إلى  $BB_1$  فى الشكل (٨-٤-أ)]، وعند المستوى المنخفض الجديد ل  $\pi$  ( $\pi_1$  بدلاً من  $\pi_0$ ) فإن من الواضح أن  $L$  انخفضت. والتأثير على  $R$  غامض؛ فتأثير مرونة القوس يحاى زيادة فى  $R$ . (وقد أصبح الولاء الآن كأداة أكثر تكلفة نسبياً لإنتاج السلطة)؛ ولكن تأثير الناتج يحاى عاجلاً أقل؛ إلا إذا كانت  $R$  عاملاً ثانوياً للإنتاج. والناتج الأخير يكون ممكناً كلياً؛ لأن الحرية تميل إلى الدخول income فيها لأن تكون مرنة [أى فى مصطلحنا، نستخدم  $R$  أقل، كلما أصبحت الدولة أكثر ثراءً]<sup>(\*)</sup>.

(\*) جون بيلسون (١٩٨٢) ولندرجان ويبول (١٩٩٦) على سبيل المثال، يقدمان أدلة قوية على أن الحرية هى مرونة الدخل.

### ٣- ب: بعض المشكلات المتعلقة بمنهج حجز الوظائف

ربط الفصل الأخير بين نموذج بسيط لتراكم السلطة السياسية، ونموذج لكيفية استخدام السلطة في نظام اقتصادي من نوع اقتصاد جنوب إفريقيا، يقوم باستغلال العمالة السوداء من أجل مصلحة العمالة البيضاء. ويبين هذا الفصل عددًا من المشكلات مع نموذج بورتر، ويقترح الفصل (٣-ج) توضيحًا أو تشخيصًا بديلًا للفصل العنصري الذي ليس عرضة لحالات الانتقاد تلك.

المشكلة الأولى مع هذا المدخل، وربما كانت الأكثر أهمية فيه هي أن الفصل العنصري متمثل في أداة واحدة (نسبة حجز الوظائف C) وكان استخدامها محدودًا فعلاً في السنوات الأولى من الفصل العنصري. وفي الحقيقة؛ فإنها لم تكن الأداة المركزية للهيمنة أو التمييز في ظل الفصل العنصري، الذي ألغى كليةً في أواخر السبعينيات، عندما كانت الممارسة العامة للفصل العنصري تطبق بدرجة كبيرة من التماسك؛ لذا يقترح بورتر نفسه في صيغته الأصلية (١٩٧٨) أن "المدخل التفضيلي للتعليم هو الوسيلة الأكثر أهمية للتمييز اليوم (ص ٧٤٤)". وقد كتب العالم الاقتصادي الجنوب إفريقي جيل ناتراس (١٩٨١) "أنه يجب عدم التركيز بدرجة مبالغ فيها على محو الفقرات القانونية ل حجز الوظائف.. ما دامت هذه القوانين أثرت ليست فقط -على قليل جدًا من العمال؛ ولكنها أيضًا لم تكن عنصرًا أساسيًا في الحفاظ على الوضع السائد للعمال البيض (ص ٢٩٠)". وفي الواقع من المعروف أيضًا (انظر ما كتبه أبيديان - ستانديش، ١٩٨٥، ص ١٤١) أنه بنهاية الحرب العالمية الثانية قامت حكومة جنوب إفريقيا إلى حد كبير بحل ما كان يُسمى مشكلة الفقراء من البيض، والتي صممت عملية حجز الوظائف أساسًا لتحسينها. وفي الواقع فإن نموذج لانداهل (١٩٨٢) "الفصل العنصري" - ما بعد الحرب العالمية الثانية - افترض أن البيض لم يعودوا يشغلون وظائف صناعية غير ماهرة، وبدلاً من ذلك فقد وُسعّ نموذج الفصل

العنصرى ليشمل استخدام أدوات أخرى - كانت أكثر مركزية للفصل العنصرى - مثل السيطرة الصارمة على تدفق العمالة السوداء؛ إلا أن السيطرة الصارمة فى هذه النماذج لم يكن لها مدلول "اقتصادي"، وبناءً عليه استنتج لانداهل أن "زيادة تدفق (العمال السود فى الدخول إلى الاقتصاد الأبيض) كان مفيداً للغاية" لكل "جماعات البيض. وتصور أن هذه ربما تكون السبب الأساسى لفصل السود عن البيض، ولا يجب النظر إليه وفقاً للتبرير الاقتصادي...". (ص ١١٧٧)؛ بل وفقاً لخشية البيض من أن يتولى السود مهام الحكم السياسى.

وهناك طريقة بديلة للتفكير فى عملية حجز الوظائف، هى رغم أن الفصل العنصرى ليس أمراً أساسياً كمؤسسة رسمية؛ فإنه قد يكون مهماً على المستوى غير الرسمى (بمعنى أنه قد يكون كذلك من خلال الضغط على أصحاب الأعمال من الاتحادات الخاصة بالبيض أو بواسطة الحكومة) - كما نُوقِستْ بطريقة مكثفة بواسطة ليبتون وآخرين، (١٩٨٥ ص ٤١). علاوة على ذلك - وربما كانت هذه هى النقطة المركزية - فإن نسبة حجز الوظائف قد تكون مفيدة كطريقة "تحليلية" بسيطة لتمثيل نقطة أخرى، و التى هى تاريخياً أساليب أكثر أهمية مرتبطة بالفصل العنصرى، مثل التحكم الصارم فى تدفق العمالة السوداء، وقوانين التصاريح، أو التمييز العنصرى فى الإلتحاق بالتعليم. وقد يكون هذا التمثيل مفيداً لو تشابهت التأثيرات الاقتصادية للأدوات المختلفة؛ إلا أنها على الأقل فى أحد الجوانب المهمة لا تكون كذلك. ووفقاً لعملية حجز الوظائف؛ فإن العطايا التى تنشأ من القيود المفروضة على تدفق السود على مواقع العمل تذهب إلى العمال "البيض". وفى الحقيقة [كما أكدها فنديلى - لانداهل، (١٩٨٧)] أن تلك الطريقة هى التى كان يستغل بها العمال البيض العمال السود فى نظام الفصل العنصرى. ولكن لو أن الأساليب الفعلية للحد من

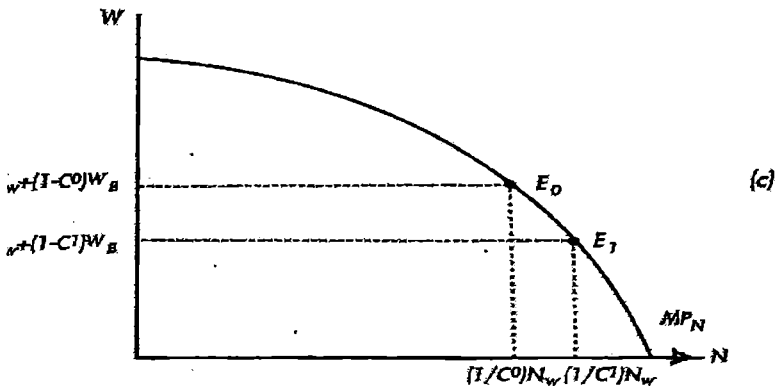
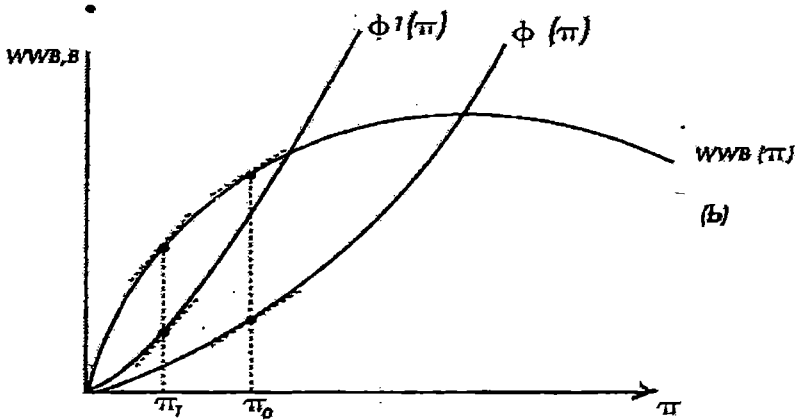
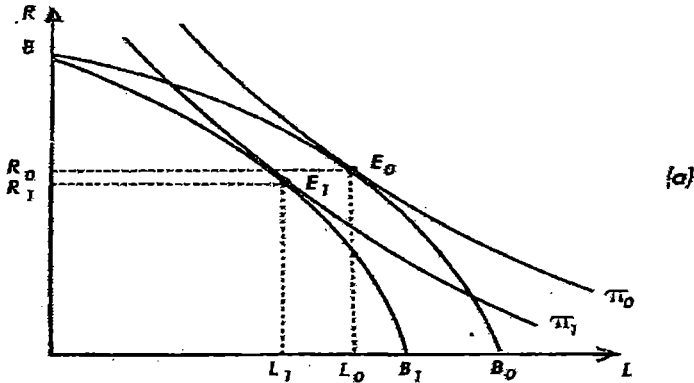
حصول السود على الوظائف كانت لتقييد فرص التعليم، أو تقييد السيطرة الصارمة - لن يوجد حجز وظائف أو أى شكل من أشكال التمييز - حينها العمال السود الذين يستطيعون - فعلاً - الحصول على التعليم أو الذين ينجحون فعلاً فى الحصول على وظائف فى قطاع البيض (هؤلاء الذين يندرجون فى الفصل العاشر من الحقوق) سوف يتقاضون أجوراً متساوية مع أجر البيض، وحقبة القول: إن العمال البيض قد يتقاضون أجوراً أعلى للحد من منافسة السود لهم فى الحصول على الوظائف، "ولم تكن هناك طريقة إلا أن يخصصوا العطايا لهؤلاء السود الذين يحصلون فعلاً على وظائف فى قطاع البيض"، ويستطيعون القيام بذلك من خلال أساليب حجز الوظائف.

ونتيجة لذلك فإن السود "المميزين" (مثل هؤلاء الذين يندرجون تحت الفصل العاشر من الحقوق) والذين كان لهم اتصال دائم بالوظائف المتاحة فى قطاع البيض - كانوا يحصلون على عطايا فى ظل الفصل العنصري؛ ولكي نكون متأكدين؛ فإنه قد تُفرض اختلافات عرقية صريحة أو ضمنية فى معيار المرتبات للشركات الخاصة والحكومة<sup>(\*)</sup>، إما بسبب الميل إلى التمييز، أو بسبب الضغوط من اتحادات البيض، أو لأسباب أخرى. هذه الاختلافات - والتي كانت سائدة حتى أواخر السبعينيات - تؤكد أن ما كان يتقاضاه السود كان أقل مما يتقاضاه البيض فى نفس الوظائف، وبالتالي تحد من حجم العطايا للسود؛ ولكن عطايا السود قد تظل إيجابية طالما أن المرتبات فى قطاع البيض أكبر منها فى موطنهم الأصلي homeland (مناطق العزل العنصري)، وما دامت هذه العطايا لا تُخصص للعمال البيض.

(\*) انظر نايت وماجرات (١٩٧٧) للاطلاع على تحليل ممتاز للتمييز العنصري للأجور فى جنوب إفريقيا.



شكل (٨ - ٤) في نموذج حجز الوظائف كان ازدياد مقاومة السود  
 يخفض حجز الوظائف، ويزيد من توظيف السود في قطاع البيض



والمشكلة الثانية لهذا التمثيل الاقتصادي تنتج عن دور رأس المال المملوك للبيض. وفي هذه النماذج فإن الفصل العنصرى كان ضاراً لمصالح الرأسماليين؛ لأن من الواضح أنهم كانوا يفضلون استخدام العمال السود الذين يتقاضون أجوراً منخفضة بدلاً من العمال البيض الذين يتقاضون أجوراً عالية بمنحنى عرض مرونته لا نهائية - فى سوق العمل الذى تسوده المغالاة فى سعر العامل الأبيض. ومع ذلك فقد اعترض لوكاس (١٩٨٥) على هذا الافتراض بوجود عرض مرونته لا نهائية من العمال السود؛ حيث بينت اختبارات قياساته الاقتصادية باستخدام بيانات جمعها ما بين عامى ١٩٤٦ و ١٩٨٠ أن عرض العمالة بالنسبة لمناجم الذهب لم يكن مرناً لانهائياً فقط؛ ولكن "غير مرن". كما بين أن القوة الكامنة للمشتري المحتكر كانت فى الحقيقة مُستغلة. وقد وفر هذا مبرراً لعدد من ممارسات التشغيل فى صناعة المناجم، مثل: النظام المركزى لتوظيف العمالة من خلال منظمة أصحاب الأعمال (غرفة صناعة المناجم)، وفرض "حد أقصى مسموح به لمتوسط" الأجور لسنوات طويلة (لوكاس ١٩٨٥، ص ١٠٩٤).

وكانت ممارسات التوظيف تلك لفترة طويلة من خواص صناعة التعدين فى جنوب إفريقيا، ولم تكن بالضرورة أساسية للفصل العنصرى. ومن أجل أغراض البحث هنا؛ فإن أهمية الدليل الذى قدّمه لوكاس هو أنه لو كان عرض عمل السود ينحدر إيجابياً فى التعدين؛ فمن المحتمل أن ينحدر - أيضاً - إيجابياً فى صناعات أخرى فى قطاع البيض. وهذه الحقيقة تزودنا بتفسير محتمل عن الطريقة التى يخدم بها الفصل العنصرى مصالح الرأسماليين البيض والعمال البيض أيضاً. ونحتاج إلى مثل هذا التوضيح؛ لأنه رغم أن الرأسماليين البيض ربما لم يكونوا مؤيدين كثيراً بالإجماع للفصل العنصرى مثل كثير من عناصر العمال البيض؛ فعناصر الفصل العنصرى مثل التحكم الصارم لتدفق العمل الأسود قد جذبت تأييدهم.

وكما أكد ليونارد تومسون (١٩٩٠) "أنه قبل نهاية السبعينيات لم تكن توجد مصلحة اقتصادية قوية تعارض بقوة الفصل العنصري". وقد تضاعل التأيد في النهاية نظرًا لتدهور الاقتصاد نتيجة المقاطعة الاقتصادية الخارجية، ومشكلات إدارة النظام ونفقاتها وأسباب أخرى. وبحلول الثمانينيات انقلب كثير من المؤسسات ضد النظام (ليبون ١٩٨٥، ص ٧، ولويس ١٩٩٠، ص ١٧). ولكن الرأسماليين وخاصةً الإفريقيين Afrikaners (\*) أيدوا النظام خلال الفترة الحرجة التي كان يطلق عليها فترة الفصل العنصري الكبير في الخمسينيات والستينيات، علاوة على ذلك، وكما أوضح ستيفن لويس (١٩٩٠)، ولفترة طويلة:

فإن الاستراتيجية القومية للتفرقة القومية العنيدة للعزل، أو الفصل العنصري الكبير - بدت وكأنها تحدث نتائج اقتصادية ممتازة للناخبين البيض.. وخلال فترة من النمو الكبير للنتائج المحلى الإجمالى الحقيقي، الذى بلغ متوسطه وفقاً للمستويات الدولية إلى ٥٪ سنويًا فى الفترة (١٩٥٠ / ١٩٧٠) وتزامن ذلك مع تجميع العناصر الأساسية لنظام "الفصل العنصري" وبعض من أسوأ عمليات القمع السياسى، وزيادة فى دخل الفرد من البيض عن دخل الفرد الأسود. (ص ١٣٥)

وتلخيصًا لذلك، حدّد المؤلف أربع مشكلات تتعلق بنهج حجز الوظائف:

١- إن التمثيل النيابى للفصل العنصرى - وفقاً لقانون سوق العمل (نسبة حجز الوظائف) - اختفى بدرجة كبيرة قبل أن يبدأ نظام الفصل العنصرى، والتي لم تمثل تأثيراته الاقتصادية - تحليليًا - هؤلاء العمال المهاجرين أو نظام قوانين التصاريح وبعض القوانين الضرورية الأخرى للفصل العنصرى.

(\*) Afrikaners الأفريقيون: هم المستوطنون البيض من أصل أوروبى بجنوب إفريقيا. (المترجم)

٢- عدم مقدرة النموذج على شرح العطايا المستحقة للسود في الفصل العنصرى (وأيضاً الصراعات بين جماعات السود التى نُوقِشت فى الفصل الأول).

٣- دليل لوكاس (١٩٨٥) يشير إلى أن عرض العمالة فى صناعة التعدين والمناجم كان يتجه إلى أعلى وليس مرناً إلى ما لا نهاية (كما كان مطلوباً فى نموذج بورتر)، وكذلك دليله على أن إمكانية الاحتكار للمشتري التى أعطيت لاحتكار مناجم الذهب مستغلة تماماً، وتتضمن مكاسب لرأس المال وهو ما يتناقض مع النموذج.

٤- الرضوخ المحيّر لرأس المال الأبيض.

### ٣ - ج: الفصل العنصرى "كأداة انضباط للعمال"

إن كل المشكلات التى نُوقِشت فى الفصل (٨-٢-أ) يمكن تناولها بوضع نموذج للفصل العنصرى بطريقة مختلفة، خاصةً بتكييف نماذج كفاءة الأجور لـ شابيرو- إستيجلتز (١٩٨٤) أو بالو- سامرز (١٩٨٦). وفى الحقيقة قُدمت اقتراحات فى هذا الأمر على نطاق واسع؛ (ولكنها لم تُطوّر) بدرجة كبيرة فى الأدبيات النيوكلاسيكية عن اقتصاديات الفصل العنصرى<sup>(\*)</sup>. والفكرة أنه من وجهة النظر الاقتصادية؛ فإن السيطرة الصارمة وقواتين التصاريح كانت وسائل جماعية لرفع تكلفة الخسارة فى الوظائف لكل عامل أسود، ومن ثمّ تشكل انضباطاً للعمال بأجر أكثر انخفاضاً عما هو مطلوب لو أن كل شركة للبيض كانت «ستعمل بطريقة فردية».

ولتطوير هذه النقطة - لنتناول نموذجاً بسيطاً من قطاعين من سوق العمالة- وفقاً لما عرضه بالو- سامرز (١٩٨٦). الوظائف فى القطاع

(\*) انظر نايت ولنتا (١٩٨٠) ص١٧٤، ولوكاس (١٩٨٥) ص ١٠٩٦، وليندهال (١٩٨٢) ص١١٧٨.

الأولى (وظائف جيدة، ومرتبئاتها جيدة، وتحصل على منافع وإمكانات ترقّي) وهي مكلفة في مراقبتها، ومن ثم توجد إمكانية التهرب في هذا القطاع؛ بينما لا تنشأ مثل هذه المشكلات في القطاع الثانوى (وظائف رديئة ولا تحصل على أى من المميزات السابقة)، ويتصف التوازن في سوق العمل بحالتين:

أولاً: العمال في القطاع الأول (ويطلق عليهم هنا (m) لصناعات التعدين أو التصنيع الحديثة (manufacturing) ويدفع لهم الأجر على أساس الناتج الحدي:

$$W_m = P \cdot g(N_m) \text{ و } \dots \dots \dots (8)$$

حيث: P = سعر الناتج الصناعي

$W_m$  = الأجر في القطاع الحديث

$N_m$  = عدد العمال الذين وُظفوا هناك

g = إنتاجيتهم الحدية

ثانياً: إن مراقبة الجهود الوظيفية في القطاع الأول عالية التكلفة؛ لذلك من المحتمل دائماً أن يقوم بعض العمال بالتهرب. وياتباع نفس المنطق لاتجاهنا العام في الاقتصاديات الأوتوقراطية في الباب السادس، والتي وُضِّحَتْ في الشكل (٦ - ١)، نفترض أن حالة "عدم التهرب من العمل" تحل محل العرض العادى للعمالة؛ ولكى لا يقوم العمال بالتهرب من العمل؛ فإن عائد التهرب بالنسبة للعامل يجب أن يكون أقل من أو مساو للخسارة المتوقعة من التهرب، وهذه الحالة تنشأ بدورها من احتمال أن يفقد العامل وظيفته. وحالة عدم التهرب يمكن كتابتها كالتالى:

$$B \leq d (PV_m - PV_h) \dots \dots \dots (9)$$

حيث: B = المنفعة التي يحصل عليها العامل من التهرب

d = احتمال اكتشاف تهرب العامل (أى مستوى الرقابة)

$PV_m$  و  $PV_h$  = القيمة الحالية للدخل الذى يتقاضاه عمال القطاع الأولى  
والقطاع الثانوى على التوالى، والذى نعطيه العلامة (m) للتصنيع والتحديث  
والتعدين و(h) مواطن إسكان السود homeland .

وبالتالى تمثل  $(PV_m - PV_h)$  تكلفة فقدان العامل لوظيفته فى قطاع  
التصنيع، والعمال الذين يقومون بالتهرب يخاطرون بفقدان وظائفهم. ويمثل  
الجانب الأيمن من المعادلة (9) التكلفة المتوقعة من عمليات التهرب بافتراض  
أن الفصل من الخدمة هو العقاب لو ضبط العامل وهو يقوم بعمليات التهرب.  
والاختلاف الأساسى بين نموذج "القطاعين" ونماذج القطاع الواحد  
يشمل تكلفة المراقبة (انظر شابيرو وإستجليتز 1984)، كما أن تكلفة فقدان  
الوظيفة ليست هى احتمال أن تصبح بلا عمل؛ ولكنها تتمثل فى إرغامك  
على قبول وظيفة أدنى فى القطاع الثانوي. ومع ذلك؛ ما دام تم استيفاء  
المعادلة (9)، فالعمال لن يقوموا بالتهرب؛ حيث إن الخسارة من فقدان  
الوظيفة أعظم من المكسب B، وتكون تكلفة فقدان الوظيفة كالاتى:

$$PV_m - PV_h = \frac{W_m - W_h}{r + q + x} \dots\dots\dots (10)$$

وهذا يعادل الفرق بين الأجر فى القطاعين  $(W_m - W_h)$  مخصوصاً  
بمعدل الخصم (r)، وبمعدل دوران العمل (q) - بمعنى احتمالية أن العامل فى  
القطاع الأول سوف ينزل إلى القطاع الثانوي، -وب (x) يكون الاحتمال هو أن  
العامل بالقطاع الثانوى سيكون قادراً على إيجاد وظيفة فى القطاع الأولى (\*).

---

(\* فى السوق الحر للعمالة  $x = q \frac{N_m}{N_h}$  أى معدل دوران العمالة مضروباً فى حجم قطاع  
الوظائف الجيدة بالنسبة إلى حجم قطاع الوظائف الرديئة.

لذا فإن المعادلتين (٩)، و(١٠) تبينان في التوازن أن منفعة العامل في القطاع الأولى من التهرب يجب أن تكون أقل من أو مساوية للخسارة المتوقعة من فقدان الوظيفة. والتكلفة المتوقعة من فقدان الوظيفة بدورها تعادل احتمال الضبط في أثناء عملية التهرب (d) مضروبة في الفرق بين أجر القطاع الأولى وأجر القطاع الثانوي، مخصومة عند سعر الفائدة (r) ومعدل دوران العمل (q)، واحتمالية أن عامل القطاع الثانوي قد يحصل على وظيفة في القطاع الأولى هي (x).

ومن السهل تكييف هذه الصيغة بطريقة تبين كيف أن الفصل العنصرى يسهل انضباط العمال. وفي سوق العمل الحر الذى ضوّر في المعادلتين (9) و(10)؛ فإن تكلفة فقدان الوظيفة في القطاع الأولى تتحدد بظروف السوق في القطاعين. وقوانين سوق العمالة الحر في نظام الفصل العنصرى الخاصة بنظم التحكم الصارم، وقوانين تصاريح العمل تتضمن فعليًا سيطرة شاملة للبيض - أو محاولة السيطرة - على متغيرات معينة في الحالات التي لا توجد حالة تهرب بها؛ لأنه وفقًا لهذا النظام؛ فإن فقدان الوظيفة يتضمن أيضًا فقدان تصريح العمل؛ ومن ثم فقدان حق البقاء في القطاع الصناعى للبيض. وهذا يعطى لأصحاب العمل (البيض) سلطة أعلى على الموظفين أكثر مما يمكنهم أن يحصلوا عليه في سوق العمالة الحر؛ ففي سوق العمل الحر فأقصى عقاب متاح لأصحاب الأعمال هو الطرد من " تلك المنشأة"، أما نظام التحكم الصارم لدخول العمالة السوداء وقوانين تصاريح العمل فهي تمكن صاحب العمل من طرد الموظف من "القطاع" الصناعى بأكمله، وهذا يرفع من تكلفة فقدان الوظيفة بالنسبة للعامل.

من الطبيعى لكى تكون هذه السلطة الرسمية فعالة، يجب تنفيذ قوانين تصاريح العمل؛ ومن الواضح أن العمال السود لديهم الحافز لتجنب اللوائح، ما دامت الأجور أعلى في القطاع الصناعى. ورغم أن النظام قد يفيد

أصحاب العمل البيض بطريقة جماعية؛ فكل صاحب عمل أبيض ليس لديه أى حافز، ما دامت الأرباح تتعلق باتباع اللوائح. والنظام ليس ذاتى التنفيذ؛ وإنما لدى كل صاحب عمل أبيض الحافز بأن يتجنب اللوائح ويوظف عمالة سوداء رخيصة عن العمالة البيضاء المكلفة؛ لذا فإن كلاً من العمال السود والرأسماليين البيض -على المستوى الفردى- سيبحثون عن طريقة لمراوغة تعليمات الفصل العنصرى وأن كفاءة النظام عندئذ تعتمد جذرياً على كيفية تطبيقها بصرامة من قبل الحكومة.

يتبع ذلك أن تكلفة فقدان الوظيفة ( $PV_m - PV_h$ ) تتوقف على مستوى تنفيذ نظم قوانين التصاريح، ومن ثم على مستوى سلطة البيض ( $\pi$ )، يمكننا أن نميز بين ثلاث تأثيرات منفصلة:

**الأولى:** كلما اشتمت مستوى التنفيذ<sup>(\*)</sup>، زاد عدد العمال المفصولين بسبب التهرب والمرحلين للقطاع الثانوى (بدلاً من السماح لهم بالبحث عن وظيفة أخرى فى القطاع الأولى)؛ وبالتالي فإن ( $X$ ) وهى احتمالية أن يجد العامل المفصول وظيفة أخرى فى القطاع الأولى، ولا يحددها السوق فى المعادلة (10)؛ ولكنها تتوقف بدلاً من ذلك على مستوى تنفيذ قوانين التصاريح، ومن ثم على مستوى سلطة البيض. وبالتالي فإنه فى ظل الفصل العنصرى ( $X = X(\pi)$ ) [ حيث تكون ( $X$ ) هى احتمال تجنب العامل المفصول قوانين التصاريح وإعادة تعيينه فى وظيفة فى قطاع البيض؛ وحيث ( $0 < \partial X / \partial \pi$ ). وكما ذكرنا من قبل فإن ( $\pi$ )، تحدد مستوى سلطة البيض على السكان السود (ومن ثم مستوى تطبيق نظام الفصل العنصرى).

(\*) إن القضايا فى نظام قانون التصاريح تغيرت بطريقة معتبرة خلال فترة ١٩٥٠-١٩٩٠، ووصلت إلى الذروة فى ١٩٦٨. وقدر مشروع الأشخاص الفاضلين إزاحة ٣,٥ مليون شخص بين ١٩٦٠ و ١٩٨٢، واختلف ذلك الرقم عن تقدير الحكومة، والتي قدرته ب ٢,١ مليون شخص.



الثانية: نظام طرد العمال إجباريًا إلى موطنهم الأصلي homeland؛ حيث تكون الأجور ( $W_h$ ) بلا شك أكثر انخفاضًا؛ نتيجة لزيادة عرض الأيدي العاملة في مناطق الموطن الأصلي، وفي هذا المقام الفصل العنصرى يشبه الإجراءات السابقة، مثل الاغتراب عن الأرض land alienation، والتي زادت من عرض العمالة الرخيصة [كما ناقشها لانداهل (1982)، لانداهل-ناديلا (1980)]. ومرة أخرى؛ فإن قوة هذا التأثير تتوقف على مستوى سلطة البيض. وطوال فترة قوانين الفصل العنصرى حاول السود مراوغة القوانين ودخول قطاع البيض بطرق غير قانونية، واستوطنوا إما في المناطق المحيطة بمناطق البيض أو عاشوا بطرق غير قانونية في مناطق البيض أنفسهم. وكلما عظم مستوى سلطة البيض استطاع البيض بدرجة أكبر منع انتهاك النظام بهذه الطريقة. وهذا التأثير (انخفاض الأجور في الموطن الأصلي  $W_h$ ) يرفع أيضًا من تكلفة فقدان الوظيفة بالنسبة للعمال السود في القطاع الصناعي. بمعنى أن انخفاضًا أكثر للأجور في الموطن الأصلي  $W_h$  يسمح لرأس المال الأبيض بالحصول على العمالة السوداء بأجور منخفضة ( $W_m$ ) في القطاع الصناعي.

وأخيرًا: يوجد تأثير اقتصادى ثالث، وهو الخاص بنظام التحكم الصارم لتدفق العمالة. وقد نشأ هذا التأثير من حقيقة أنه كان يُسمح للعمال السود بالدخول إلى قطاع البيض ولكن ليس لعائلاتهم؛ حيث أرغم النظام العمال السود على أن يعيشوا بعيدًا عن عائلاتهم أو أن يستقلوا وسائل المواصلات لعدة ساعات؛ لكي يصلوا إلى عملهم. وكانت النتيجة الطبيعية هي زيادة في حالات دوران العمل ( $q$ )؛ لأن العمال السود وجدوا أنهم لا يتحملون كل هذه المشاق إلا لفترة معينة قبل دوران العمل كلية. لذلك كلما اشتدت تطبيقات نظام قوانين التصاريح، زادت حالات دوران العمل، بمعنى أن [ $q = q(\pi)$  و  $q_\pi > 0$ ]. ومن المعادلة (10)؛ فإن هذا التأثير يميل إلى أن يرفع؛ وليس يخفض الأجر الصناعي  $W_m$  المتسق مع عدم التهرب، وحيث إن له "إنتاجية مضادة" من

وجهة نظر رأس المال الأبيض. فى الحقيقة؛ فإن حالات دوران العمل، ارتفعت إلى مستويات عالية جداً، والمشكلة التى خلقها ذلك للأعمال - وهى الحاجة المستمرة إلى استجلاب العمالة، ونقلها، وتدريبها بأعداد هائلة منهم، وكان ذلك عنصراً أساسياً فى الابتعاد عن الفصل العنصرى فى الثمانينيات (البيتون، ١٩٨٥، ص ١٦١)؛ كما سَيُنَاقَشُ باستفاضة بعد قليل.

**خلاصة القول:** إن التحكم الصارم كان له ثلاثة تأثيرات على تكلفة العمالة السوداء بالنسبة لرأس المال الأبيض:

١- أنها تخفض الاحتمال (x) بأن العامل قد يُقبض عليه متلبساً بالتهرب أو أنه يعرض علامات أخرى تتم عن عدم الولاء فى القطاع الصناعي، بأن يكون قادراً على الحصول على وظيفة أخرى هناك؛ وبالتالي ترفع تكلفة فقدان الوظيفة فى هذا القطاع.

٢- أنها تخفض الأجور فى الموطن الأصلي للعمال السود،  $W_h$ ، بزيادة عرض الأيدي العاملة هناك.

٣- أنها تزيد معدل دوران العمالة (q) فى القطاع الصناعي، وبالتالي "خفض" تكلفة خسارة العمل هناك.

فالفصل العنصرى له معنى اقتصادى من وجهة نظر رأس المال الأبيض، ما دام التأثير الأول والثانى يسيطران على التأثير الثالث:

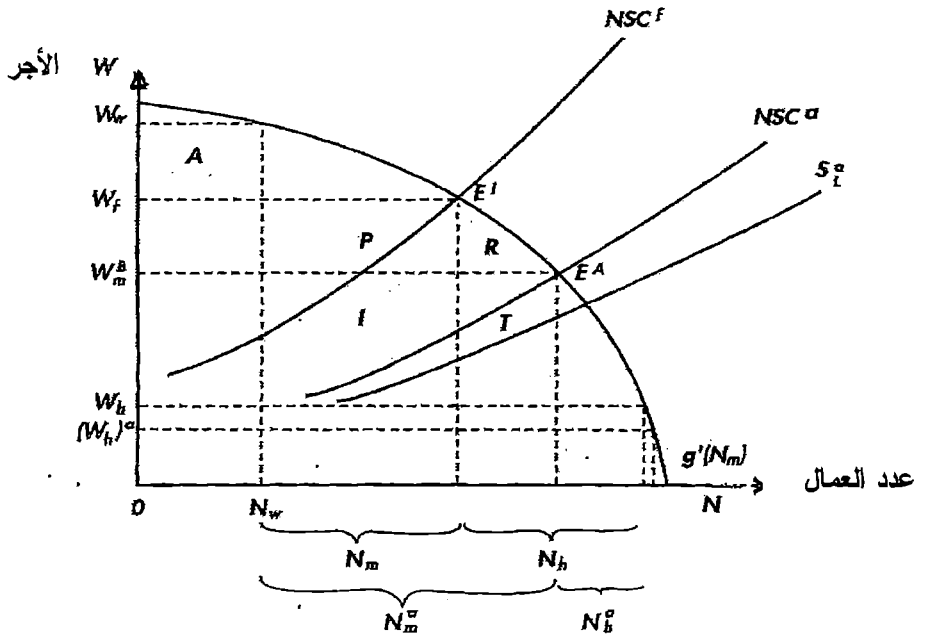
وقد تندمج هذه التأثيرات الثلاثة فى حالة عدم وجود عمليات تهرب، فى المعادلة (10) وهم يتضمنون أن كل من  $W_h$ ، q، x تصبح دوال لمستوى السلطة ( $\pi$ ) للبيض على السود:

$$\frac{W_m - W_h (\pi)}{r + q (\pi) + x (\pi)} \quad (10)'$$

حيث:  $\frac{\partial W_h}{\partial \pi} < 0$ ،  $q_\pi > 0$ ،  $x_\pi < 0$ .

وتشكل المعادلات (8)، و(9)، و (10') نموذجًا للفصل العنصري، كأداة انضباط للعمال. وما دامت أي زيادة في ( $\pi$ ) تخفض من (10')، فهي ترفع تكلفة فقدان الوظيفة في القطاع الصناعي. مما يشير إلى أن نظام التحكم الصارم يعمل بنجاح كأداة انضباط للعمال من وجهة نظر رأس المال الأبيض. ويعرض شكل (8-5) كيف يعمل ذلك النظام ويعرض أيضًا نتائج توزيع العطايا.

شكل (8-5) توزيع العطايا (الريع) في ظل نظام الفصل العنصري، مثل "صفقة الشيطان" (رأس المال الأبيض، والعمالة البيضاء، وعناصر العمالة السوداء)، ومقارنة مع التكامل ( $E^I$ )، تجنى العمالة البيضاء A ورأس المال الأبيض يجنى المساحة ( $R + P$ ) والعمالة السوداء ككل تفقد ( $P - T$ ).



وتمثل NSC<sup>f</sup> السوق الحرة (عدم وجود حالات تهرب) والتي ينتج عنها أجراً  $W_f$  (متساوياً للبيض والسود في غياب الفصل العنصري، وأشكال أخرى من التمييز في سوق العمل، أو الاختلاف في الإنتاجية). ويكون توازن السوق الحر عند ( $E^1$ )، وهي النقطة التي يتعادل فيها الناتج الحدى للعامل مع أجر حالات عدم التهرب. وعند هذا التوازن يوظف العمال السود في القطاع "الجيد"  $N_m$ ، و  $N_h$  في المواطن الأصلية للسكان السود homeland.

وتوازن الفصل العنصرى هو  $E^A$ ؛ حيث يتساوى الناتج الحدى للعمال  $[g'(N_m)]$  مع حالة عدم التهرب ( $NSC^a$ ). وتتضمن العملية الناجحة لنظام التصاريح أن  $NSC^a$  تكون أدنى من  $NSC^f$ ، والمتضمنة لمستوى من الأجور أكثر انخفاضاً للسود في القطاع الصناعى للبيض ( $W_m^B < W_f$ ). ورغم أن الأجور الأكثر انخفاضاً؛ فإن عمالة سوداء "أكثر" تعمل في قطاع البيض عند  $E^A$  عنه عند  $E^1$  (حيث  $N_m^a > N_m$ ) وبالمثل؛ فإن الأجر ( $W_h$ ) فى قطاع الوظائف "الريئة" في مواطن السكان السود ينخفض أكثر إلى ( $W_h^a$ ).

وهذا يكمل وصف سوق العمالة السوداء في ظل الفصل العنصرى. تلك السياسات - فى حد ذاتها - لا يمكن أن تحظى بتأييد من العمالة البيضاء؛ لأنها قد تخفض من أجور كل من العمال البيض والسود على حد سواء. ومع ذلك فإن نظم التحكم الصارم فى تدفق العمالة وقوانين التصاريح، لا تمثل سوى مكون واحد من لوائح أسلوب الفصل العنصرى لسوق العمل، والمكونات الأخرى هى عبارة عن مجموعة من القوانين التى تحمى العمالة البيضاء، مثل: التمييز فى التعليم، وحجز الوظائف، وعوائق العمل، والاتفاقات الرسمية وغير الرسمية بين أصحاب الأعمال البيض، واتحادات العمال البيض (مثل: الاتفاقيات شبه الشرعية بين شركات التعدين، واتحادات البيض من عمال المناجم)، وعديد من الترتيبات التى تتخطى طابور الانتظار، والتى تتضمن توظيفاً كاملاً للبيض بأجور مرتفعة بطريقة مصطنعة<sup>(\*)</sup>؛ ولكى نضع نموذجاً لهذه المؤسسات بأبسط أسلوب ممكن،

(\*) انظر بورتر (١٩٩٠). لوصف القيود المختلفة لنظام الفصل العنصرى.

نفترض أنه يمكن الحصول على تأييد البيض؛ لأنهم يعاملون على أنهم قوة عمل منفصلة، ويُدفع لهم أجر مرتفع  $W_w$  والذي عنده قوة العمالة البيضاء ( $N_w$ ) تم توظيفها بالكامل<sup>(\*)</sup>:

$$N_w = \bar{N}_w \quad \dots\dots\dots(11)$$

$$W_w = g(\bar{N}_w) \quad \dots\dots\dots(12)$$

ويفترض المؤلف أيضًا أن الحجم الإجمالي للقطاع الصناعي (والمناجم) كبير جدًا لدرجة أنه يضمن توظيفًا كاملاً للبيض، ولا يؤثر على القرارات الحدية فيما يتعلق بالعمال السود، كما كان هو الواقع في جنوب إفريقيا في خلال فترة الفصل العنصرى الكبرى.

والشكل (٨-٥) يوضح "صفقة الشيطان"<sup>(\*\*)</sup> بين رأس المال الأبيض والعمالة البيضاء، وبعض عناصر العمالة السوداء التي يتصف بها نظام الفصل العنصرى الكبير. وتتناقضًا مع توازن التكامل ( $E^1$ ) فإن رأس المال الأبيض يجنى ( $P+R-A$ ) ويجنى العمال البيض ( $A$ ). وتكون أجور العمال السود في كل من قطاع البيض، وموطن السكان السود أكثر انخفاضًا عما تكون في ظل التكامل.

$$(W_m^B < W_f) \quad \text{و} \quad ((W_h)^a < W_h)$$

ومع ذلك؛ فإن توظيف السود في قطاع البيض يكون أعلى؛ فالعمالة السوداء ككل تخسر ( $P - T$ ) والتي يمكن أن تكون سالبة [أي مكسب أكثر منها خسارة، إذا كان الطلب على العمالة ( $N_m$ )  $g'$  مرتنا من  $E^1$  إلى  $E^A$ ].

(\*) هناك طريقة بديلة لوصف سلوك سوق العمالة البيضاء، ويكون ذلك باشتقاق حالة عدم تهرب بيضاء؛ حيث إن احتمال طرد عامل أبيض أعيد توظيفه في القطاع الأول ( $x$ ) تكون قريبة من 1 (الوحدة) بسبب القوانين المذكورة في النص. عندئذ تكون الأجور العالية للبيض أساسية لضمان عدم التهرب؛ إلا أن تلك الحقيقة ستعقد القصة في الكتاب (والشكل ٨-٤) بدون أن تؤثر على أى من النتائج المستخرجة هنا.

(\*\*) يدين المؤلف تلك العبارة لريتشارد بورتر.

يلاحظ أن هذه المعادلة لنظام الفصل العنصرى تحل كل الصعاب التى يتصف بها نموذج بورتر؛ حيث:

١- يوجد فى مركزه نظام قوانين التصاريح والعمالة المهاجرة، والذى كان هى مركزيا بالنسبة للفصل العنصرى الكبير.

٢- أنه يشرح تأييد رأس المال الأبيض للنظام

٣- أنه يتواءم مع عرض العمالة السوداء ذى الانحدار إلى أعلى

٤- العمال السود فى قطاع البيض يجنون عطايا (الريع).

والمشكلات الكامنة فى النظام - وأيضًا بعض أسباب فئاته فى النهاية - قد طُمرت فى هذا الوصف، كما سيُبيّن لاحقًا.

فإذا كان الفصل العنصرى فى هذا الشكل غير مُكلف فى تطبيقه، يمكننا أن نحسب المستوى المثالى للفصل العنصرى من وجهة نظر رأس المال الأبيض. وذلك ببساطة سيضع  $W_m$  منخفضًا بقدر الإمكان، والذى يتواءم مع الرضا بحالات عدم التهرب أى حيث:

$$\frac{\partial W_m}{\partial \pi} = \frac{\partial W_h}{\partial \pi} + \frac{B}{d} [q\pi + \chi\pi] = 0. \dots\dots\dots(13)$$

وفى أوج هذا المفهوم؛ فإن التخفيض الحدى فى أجور السود فى قطاع البيض (مرجعه تأثير الفصل العنصرى فى تخفيض  $\chi$  و  $W_h$ ) يتساوى تمامًا مع زيادته الحدية (مرجعه تأثير الفصل العنصرى فى تصاعد  $q$ ).

ومع ذلك؛ فبينما تستطيع لوائح نظام الفصل العنصرى أن تجتاز تشريعات البيض بتكلفة منخفضة؛ فمثل هذه اللوائح تكون مكلفة فى إجراءاتها وتنفيذها؛ لأنه (رغم) أنها فى المصلحة "الجماعية" لرأس المال الأبيض والسود الموالين لمساندة اللوائح من الناحية السياسية؛ ففى المصلحة الخاصة للرأسماليين البيض رجال أعمال أفراد، بأن يتجنبوا

اللوائح عندما يستأجرون عمالاً من السود، وأيضاً للعمال السود لكي يتجنبوا أساليب التحكم ويدخلوا القطاع الأبيض بطريقة غير قانونية. ولكي نستق المستوى الأمثل من وجهة نظر رأس المال الأبيض الذي يأخذ في حسبانته تكاليف تنفيذ النظام ورقابته، نحتاج إلى تكامل هذا النموذج من الاقتصاد مع نموذج القطاع السياسي الذي وضعه هنا سابقاً. وسنحصر اهتمامنا بالنطاق "الرشيد" للفصل العنصرى بالنسبة لأصحاب رأس المال البيض، والذي يكون حيث:

$$\frac{\partial W_m}{\partial \pi} = \frac{\partial W_h}{\partial \pi} + \frac{\beta}{d} [q\pi + X\pi] < 0. \dots\dots\dots(13)'$$

وفى هذا النطاق زيادة فى  $\pi$  تنتقل NSC الأسود إلى أسفل، وهو ما يؤدي إلى تخفيض  $W_m$  كما يؤدي إلى استفادة للرأسماليين البيض. والشكل (٥-٨) مع هذه الخاصية، يمكنه عندئذ أن ينضم مع الشكل (٢-٨)، الذى يبين المستوى الأمثل ل ( $\pi$ ) من وجهة نظر رأس المال الأبيض. والمستوى الأمثل لسلطة البيض على السود يحدد موقع NSC فى الشكل (٥-٨) (سلطة أكثر تعنى NSC أكثر انخفاضاً)، أجر السود ومستوى توظيف السود، وريع رأس المال الأبيض، ومكاسب السود الذين يعملون فى قطاع البيض). والنموذج المتكامل (٦-٨) الذى نراه هنا، يضم الشكلين

(٢-٨)، (٥-٨) كما يضم الرسم البيانى للقمع - والولاء من الباب الثالث أو الباب الخامس (الشكل ١-٣ أو الشكل ٢-٥)،

#### ٤ - التحليل الساكن المقارن وسقوط نظام الفصل العنصرى

##### ٤ - أ: التغيرات فى مقاومة السود

كما رأينا فى تحليل حجز الوظائف؛ فإننا نكتشف أن التأثير المبدئى لزيادة مقاومة السود هو زيادة  $P_L$ ، وهو السعر المطلوب للحصول على ولاء السود لنظام البيض. وستكون  $\pi$  أصغر فى الشكل (٦-٨ - أ) وأن منحنى  $\Phi(\pi)$  فى الشكل (٦-٨ - ب) سينتقل إلى أعلى متضمناً أرباحاً أقل ( $P$ ) للرأسماليين البيض: أما التأثيرات السياسية التى نراها فى الشكل (٦ - ٨ - أ) فهى نفسها كما كانت من قبل - انخفاض فى  $\pi$  و  $L$  وتأثير غامض على  $R$ .

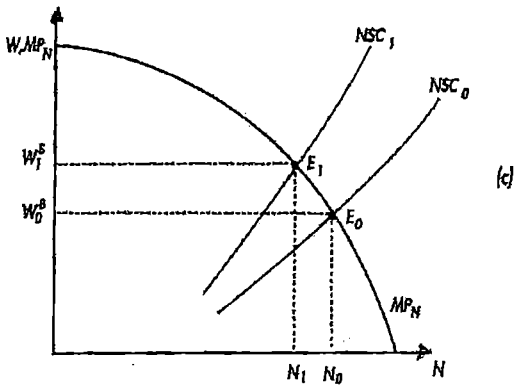
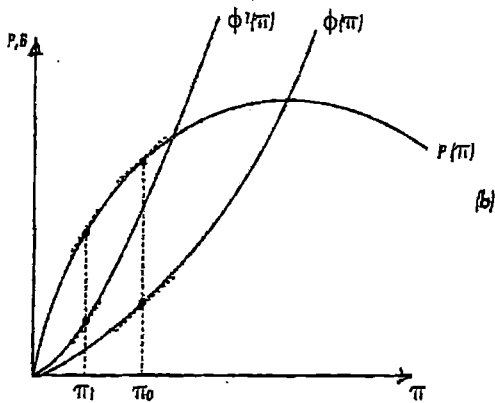
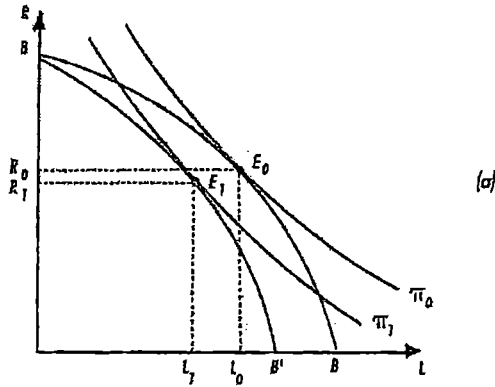
ومع ذلك؛ فالتأثيرات الاقتصادية على سوق العمل تكون مختلفة تمامًا. ولما كان النظام لديه سلطة أقل؛ فإن منحنى NSC في الشكل (٨ - ٦ - ج) ينتقل إلى أعلى، ومن ثم يحدث مزيدًا من توازن أجر السود في قطاع البيض، أي من  $W_0^B$  إلى  $W_1^B$ ، و"مخفضًا" من توظيف السود في هذا القطاع. لذا رغم أن التأثيرات السياسية للنموذجين هي الشيء نفسه، فإن تأثيراتها على سوق العمالة مختلفة تمامًا. فمقاومة السود "ترفع" من توظيف السود في قطاع البيض في نموذج حجز الوظائف، ولكنها تخفضها في نموذج كفاءة الأجر.

#### ٤ - ب: متغيرات اقتصادية

نستطيع أن نشق من النموذج الحالي التأثيرات التي تحدثها المتغيرات في NSC ( $B, r, d, q, \chi$ ) على كل من المتغيرات السياسية، والاقتصادية الداخلية في النموذج ( $\pi, R, L, N_m, W_B^m$ ). وعلى سبيل المثال؛ فإن أحد العوامل المهمة التي تؤثر على ربحية الفصل العنصري شكل (٨ - ٦) في نموذج كفاءة الأجر تؤدي الزيادة في المقاومة السوداء إلى نقل NSC إلى أعلى وتقلل العمالة السوداء في قطاع البيض بالنسبة للرأسماليين البيض، هو مستوى دوران العمل ( $q$ ). وقد صوّرت الزيادة في  $q$  في الشكل (٨-٧). فمتحنى NSC ينتقل إلى أعلى عند أي مستوى من  $\pi$  (مثل من  $NSC_0$  إلى  $NSC_1$ ) كما هو مبين في الشكل (٨ - ٧ - ج) وبالتالي يعني هذا مزيدًا من الأجر الذي يجب أن يُدفع ( $W_m$ ). ونتيجة لذلك؛ فإن ربحية رأس المال نتيجة للفصل العنصري ( $P$ ) تنتقل إلى أسفل متضمنة مستوى مثاليًا أكثر انخفاضًا للفصل العنصري (مثل من  $\pi_1$  بدلاً من  $\pi_0$ ) وموازنة أكثر انخفاضًا للفصل العنصري (مثل من  $B_1$  بدلاً من  $B_0$ ) في الشكل (٨-٧-ب)، ومن ثم عمليات قمع وولاء أكثر انخفاضًا، كما هو موضح في الشكل (٨ - ٧ - أ). وأخيرًا: فإن الانخفاض في  $\pi$  يتضمن انتقالًا أكثر في NSC إلى ( $NSC_2$ ) في الشكل (٨-٧-ج) متضمنًا في التوازن النهائي توظيفًا أكثر انخفاضًا في قطاع الصناعة التحويلية Manufacturing ( $N_m$ ) وأجورًا أعلى للسود ( $W_{B2}$ ).



شكل (٨ - ٦) في نموذج كفاءة الأجر ، تؤدي الزيادة في المقاومة السوداء إلى نقل NSC إلى أعلى وتقلل العمالة السوداء في قطاع البيض



وبذلك يتنبأ النموذج بأن المعدلات الأعلى لترك الوظيفة؛ نتيجة لارتفاع معدلات دوران العمالة، تخفض من الربحية؛ ومن ثم فمن المتوقع أن ينخفض طلب رأس المال الأبيض لسياسات الفصل العنصري. والواقع أن الزيادة في معدلات دوران العمل في جنوب إفريقيا في السبعينيات والثمانينيات كان يستشهد بها في كثير من الأحيان؛ على أنها من العناصر الأساسية في تآكل سياسة الفصل العنصرى في تلك الفترة. ويمدنا لبيتون ببعض البيانات عن أن العمال الذين كانوا يخرقون عقودهم مع غرفة المناجم قد ارتفع عددهم من ١٠,٠٠٠ عامل سنويًا في أوائل السبعينيات إلى ٥٠,٠٠٠ عامل في عام ١٩٧٧ (واحد من كل ثمانية من القوة العاملة) وذلك رغم التحسن في الأجور وظروف العمل. كما أدت بعض التغييرات الأخرى -أيضًا- إلى التخفيض من جاذبية نموذج النظام. وقد لاحظ لبيتون (١٩٨٥) أن كثيرًا من الأفارقة الأكثر تعليمًا والذين انضموا للعمل في المناجم، كانوا أقل طاعة لأسلوب النظام العسكرى القديم، وكانوا يخالفون الأوامر متحدين استخدام Sjambok (العصا أو السوط)" (ص ١٣١). وعلاوة على ذلك فقد أدى النقص الحاد في العمالة الماهرة من البيض في أواخر السبعينيات إلى تآكل الانضباط بين هؤلاء العمال. وأدت تلك العوامل كلها إلى زيادة رغبة رجال الأعمال في وجود قوة عمالة ثابتة في أواخر السبعينيات، والتي نوّه عنها كثيرٌ من المراقبين، بما في ذلك نايت- لينتا (١٩٨٠، ص ١٧٤)، ولوكاس (١٩٨٥، ص ١٠٩٦).

وكان للزيادة في الحجم النسبى لقطاع الصناعة الأبيض ( $N_m / N_h$ )، نفس التأثير على NSC مثل الزيادة في ( $q$ )؛ لأنه كلما زاد الحجم النسبى المذكور، ارتفعت  $\chi$  (أى احتمال أن العامل الذى يفقد وظيفة جيدة، سيكون قادرًا على أن يجد وظيفة جيدة أخرى)<sup>(\*)</sup>؛ لذا ينتقل NSC إلى أعلى مع ارتفاع  $\frac{N_m}{N_h}$  مؤديًا إلى ارتفاع في مستوى نقطة توازن معدل أجر السود

(\*) ارجع إلى الحاشية رقم ٥ حيث  $X = q \frac{N_m}{N_h}$

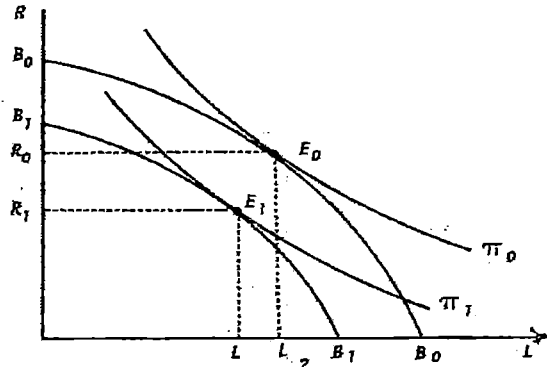
( $W_m^B$ ). وتتطابق التأثيرات على نظام الفصل العنصري، مع الزيادة في معدل حالات دوران العمل، (أى أدى ذلك إلى تآكل سياسة الفصل العنصري). وعلى سبيل المثال فقد تزايد التوظيف جذرياً في قطاع الصناعة التحويلية وقطاع المناجم في ظل الفصل العنصرى حتى أواخر السبعينيات، فمثلاً: التوظيف في قطاع الصناعة التحويلية ارتفع من ٥٣٦,٢٧٥ عام ١٩٥١ إلى ١,٣٦٢,٠٧٩ في عام ١٩٧٦ (لانداهل ١٩٨٢). وكان النمو سريعاً بدرجة خاصة في الفترة ١٩٦٤ - ١٩٧٥ (ناتراس ١٩٨١، الجدول ٨ - ١، ص ١٦٥)<sup>(\*)</sup>؛ لذلك كان النمو الإقتصادي في ظل الفصل العنصرى غريباً، ويقدر ما يفسر الفناء النهائى للنظام. وهناك عنصر آخر يرتبط بذلك وهو الزيادة في حجم البيروقراطية للمؤسسات التقليدية للقطاع الأبيض في خلال تلك الفترة. (جدول ناتراس السابق) والذي بدوره زاد من احتمال استبدال سلم الترقى الداخلى أو متابعة أكثر شمولية لأداة انضباط العمل الجماعى للفصل العنصرى. وأخيراً: فإن خصخصة انضباط العمال كانت مفضلة نتيجة التكلفة الباهظة في تطبيق النظام مع تصاعد المقاومة (بما في ذلك تكلفة إجبار العمال لأنفسهم على ترك العمل) ومراقبة كل من أصحاب الأعمال والموظفين لضمان التزامهم بسياسة النظام<sup>(\*\*)</sup>.

(\*) تميل المؤسسات الكبرى إلي أن يكون لديها أساليب رسمية في تقييم الوظائف لوضع معايير نسبية للأجور. وطبقاً ل لويس (١٩٩٠، ص ١٧٠)؛ فإن تقويم هذه الممارسات في جنوب إفريقيا في السبعينيات أحدث شرخاً في ممارسات وضع معايير الأجور على أساس العنصر race.

(\*\*) وحتى عندما ساند رجال الأعمال القيود الجماعية الشديدة، فمزال من مصلحة أى رجل أعمال منفرد أن يتفادى هذه السياسة (مع أى سياسة جماعية). هذه المشكلة صارت من الخطورة لدرجة أنه في عام ١٩٧٩ طبقت العقوبات على العمال غير الشرعيين، بفرض غرامات باهظة على مستخدميهم (ليبون ١٩٨٥، ص ١٥٢).

شكل (٨ - ٧) الزيادة في معدل دوران العمل تنتقل NSC إلى أعلى مؤديا إلى تآكل الفصل العنصرى (انخفاض فى B و P)

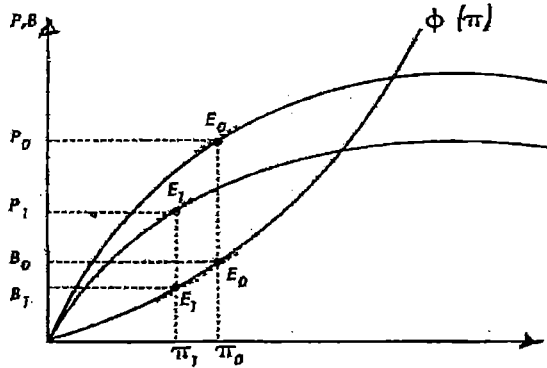
القمع، والموازنة



(a)

الولاء

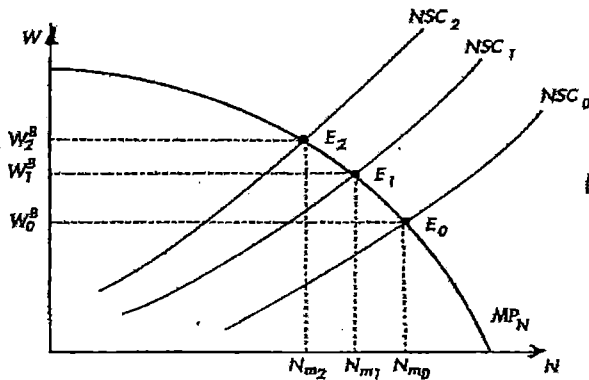
احتمال الربح،  
الموازنة



(b)

السلطة

الأجر



(c)

معدل التوظيف

#### ٤- ج: العقوبات الاقتصادية Sanctions

إن التأثير الأساسي لزيادة مستوى العقوبات الاقتصادية الدولية (مثل العقوبات على الصادرات، والواردات، أو على استثمار رأس المال) الذي حرم - فعلاً - جنوب إفريقيا من الدخول في التجارة الدولية، وهو الذي أدى لتخفيض الإيراد الحدى للعامل labor، ويرجع ذلك إلى الأسباب الآتية:

١. نقصان رأس المال العامل لدى جنوب إفريقيا.
٢. هبطت الإنتاجية؛ حيث أصبحت المدخلات المستوردة أقل إتاحة عن ذي قبل.

٣. حدوث انخفاض في الطلب على منتجات جنوب إفريقيا.

منحنى  $MP_N$  كان سينتقل إلى الداخل (في الشكل (٨-٧-ج) غير موضح)، وهو ما يعنى قطاع صناعة تحويلية أصغر، وقليل من الوظائف "الجديدة". وعند كل مستوى من  $\pi$  تكون الأرباح (P) أكثر انخفاضاً مؤدية إلى مستوى أمثل أكثر انخفاضاً ل  $\pi$  (أى  $\pi_1$  فى الشكل (٨ - ٧ - ب) بدلاً من  $\pi_0$ )، وموازنة للفصل العنصرى B أكثر انخفاضاً R و L.

فى هذه الحالة تكون التأثيرات الاقتصادية مباشرة وواضحة. ومع الانخفاض فى  $\pi$ ، ينتقل NSC إلى أعلى، وبذلك يكون معززاً للانخفاض فى  $MP_N$  فيما يتعلق بتخفيض توظيف العمالة السوداء فى قطاع البيض. أما التأثير على أجور العمال السوداء غير واضح؛ إذ إن هبوط فى  $MP_N$  يميل إلى جعلها أكثر انخفاضاً؛ ولكن انتقال NSC إلى أعلى له تأثير مضاد. لذا؛ فإنه رغم أن توظيف العمالة السوداء فى قطاع البيض يهبط بالضرورة؛ فإن أجور السود قد ترتفع أو تهبط.

هذه النتائج تختلف عن تلك التى حُصِلَ عليها فى نموذج حجز الوظائف؛ ففى ذلك النموذج التخفيضات فى موازنة الفصل العنصرى وسلطة

البييض تعنى انخفاضاً فى نقطة توازن نسبة حيز الوظائف (C)، ومن ثم "زيادة" فى توظيف السود فى قطاع البييض بأجر لم يتغير للسود. والحجة الشائعة لخصوم العقوبات الاقتصادية هي أنها تضر بتوظيف العمال السود؛ ولذلك تتلقى دعماً من نموذج كفاءة الأجر؛ ولكن ليس من نموذج بورتر. وتلك النتيجة متناقضة Paradoxical؛ لأنها تقول إن العقوبات تضر بتوظيف العمال السود فى النموذج الذى تعزز فيه سياسة الفصل العنصرى من مصالح رأس المال البييض وليس مصالح العمال البييض. ومع ذلك؛ فإن الجدل الأساسى الذى يثار عادة ضد العقوبات، هو أن النمو الاقتصادى المدفوع بالرأسمالية هو الطريق الأكثر فعالية للتخلص من الفصل العنصرى.

يقترح نموذج انضباط العمال أن العقوبات قد أسهمت أيضاً فى تراجع الفصل العنصرى، وعملت فى تناغم مع العوامل التى سُرِدَتْ من قبل (زيادة فى معدل دوران العمل، ونمو قطاع الصناعة التحويلية، وازدياد مقاومة السود). وبنهاية الثمانينيات ومع تصاعد تكلفة النظام وتراجع منافعه؛ أصبح رجال الأعمال يناهضون بقوة نظام الفصل العنصرى ولم تعد عمالة البييض بحاجة إلى الحماية. وربما لهذه الأسباب، تخلت حكومة جنوب إفريقيا فى عام ١٩٩١ رسمياً عن سياسة الفصل العنصرى.

## خاتمة

نُقِشَ فى هذا الباب نموذج بسيط لسياسة حكومة جنوب إفريقيا كدكتاتورية عنصرية، وقد قام المؤلف بربط هذا النموذج بنموذجين للنظام الصناعى الاقتصادى للفصل العنصرى. ويوسّع النموذج الأول من الوجهة النظرية النيوكلاسيكية للفصل العنصرى التى يرجع أصلها إلى مقالة بورتر (١٩٧٨) كونها نظاماً يستخدم فيه البييض سلطتهم السياسية، وتحرير غالبية السود لاستغلالهم فى القطاع الصناعى.

وفى النموذج الثانى يجرى النظر إلى الفصل العنصرى نتيجة تحالف سياسى معقد، أفاد رأس المال الأبيض، وبعض عناصر من مجتمع السود، وكذلك العمال البيض. والنموذجان ليسا متنافيين بالضرورة mutually exclusive فإذا لم تتمايز مستويات المهارة (كما لم يكونوا كذلك فى هذا الباب)؛ فإن نموذج حجز الوظائف قد يكون أكثر ملاءمة للعمال غير الماهرة، وأن نموذج انضباط العمال - الذى بُيِّنَ هنا - قد يكون أكثر ملاءمة للعمال الماهرة أو شبه الماهرة. وبدلاً لذلك؛ قد يُنظر إلى هذه النماذج على أنها تختص بمؤسسات مختلفة؛ فنموذج بورتر يحل عملية حجز الوظائف؛ بينما نموذج انضباط العمال يحل عملية التحكم الصارم لتدفق العمالة وتصاريح العمل. وإحدى نقاط القوة لنموذج انضباط العمال هو أنه يزودنا بسبب اقتصادى رشيد أكثر وضوحاً للفصل العنصرى؛ لأنه يستطيع أن يدخل فى حسابه كل من نجاح البيض فى الفصل العنصرى فى الخمسينيات والستينيات، وتراجعهم فى الثمانينيات، كما انعكس فى المساندة الأولية والمناهضة لاحقاً للفصل العنصرى من قبل الرأسماليين البيض. كما يطرح أيضاً بعض الرؤى للصراعات بين جماعات السود فى جنوب إفريقيا والتي لم يتناولها نموذج بورتر.

وتكون وجهة النظر عن الفصل العنصرى أكثر صحة بناءً على درجة دقة دلالتها التطبيقية، ورغم أن تنبؤات النموذجين تعطى نتائج متشابهة فى كثير من النواحي؛ فإنهما يتباعدان بشكل حاسم فى نواحٍ أخرى. والأكثر أهمية فى هذه الاختلافات هو أن المقاومة السوداء (أو العقوبات) تميل إلى أن تزيد من توظيف السود فى قطاع البيض فى النموذج الأول؛ ولكنها تميل إلى تخفيضها (وتزيد من أجور السود) فى النموذج الثانى. وبناءً عليه يحدث ذلك اختلافاً فى الرأى؛ حيث إن أى نموذج يمكن استخدامه فيما يتعلق بتفهمنا للطريقة التى عمل بها نظام الفصل العنصرى، وكيف تعمل مؤسسات مثل

الرقابة الصارمة لتدفق العمالة فى المجتمعات الأخرى. والأكثر أهمية أن هذا الاختيار يؤثر -أيضاً- على مقدرتنا فى التنبؤ بالكيفية التى سينمو بها اقتصاد جنوب إفريقيا بدون التفرقة العنصرية.

هذه النماذج لها تطبيقات أخرى؛ لأن ممارسة عملية حجز الوظائف كانت شائعة فى كثير من البلاد غير الديمقراطية (وفى بعض البلاد الديمقراطية)، وبنفس الطريقة تعمل أيضاً عملية التحكم الصارم فى العمالة خاصة فيما يتعلق بالتجاوزات بشأن الهجرة غير القانونية (هيلمان - وايز، ١٩٩٦). وأخيراً تبين النماذج كيف تبدو الدكتاتوريات التى تستغل جماعة اقتصادية للمنفعة المنفردة لجماعة أخرى، كما ترى أن هذا الاستغلال يمكن أن يكون ذا فاعلية أكثر عندما يجرى من أجل مصلحة رأس المال أكثر منه لمصلحة العمال.



## الباب التاسع

### الاقتصاد البيروقراطي I: النموذج

#### ١ - التجربة السوفيتية

خُصِّصَ هذا الباب والباب التالي للاقتصاد الشيوعي. وفي محاولة لفهم الكيفية التي كانت تعمل بها هذه النظم سنبدأ من واقع أن المكان الجيد هو في إطار قطاع التخطيط (الذي يشمل ٨٠% تقريباً من المنشآت الصناعية التي بلغ عددها ٤٦,٠٠٠ منشأة في أنحاء الاتحاد السوفيتي السابق في منتصف الثمانينيات)<sup>(\*)</sup>، وكان استخدام المال محاطاً بإجراءات شديدة؛ وبالتالي "كان الأمر المطلق للدفع من البنوك غير معروف، وكان فقط - القيام بذلك من أي حساب؛ إذا ما توافق ذلك مع التفويضات والقواعد المطبقة"<sup>(\*\*)</sup>. وبالمثل كان هذا النظام مطبقاً في الصين قبل عام ١٩٧٩؛ حيث كانت العملة المتداولة هي فقط المصرح بها من قبل السلطات، وكانت السياسة النقدية تتكون أساساً من تنظيم كمية النقود المتداولة فقط. وكان يمكن للأسرة الواحدة أن تودع مدخراتها، وودائعها لأجل بالبنوك؛ ولكنها لا يمكنها الاحتفاظ بإيداعات يمكن صرفها بشيكات. وكانت "أرصدة التحويل" للهيئات الحكومية والمؤسسات قابلة للتحويل - فقط - بموجب موافقات بيروقراطية عليا وصريحة. وقبل إعطاء الموافقة كان على البنوك في كل حالة أن تتأكد من

---

(\*) انظر بول جوزكو - ر. شمالانسي - ناتاليا تسوكانوفا، (١٩٩٤) للاطلاع على كثير من التفاصيل عن الهيكل الصناعي السوفيتي.

(\*\*) جورج جارفى: "دور البنك المركزي في التخطيط السوفيتي" في ج. د جراس - أ. نوف (طبعات مختلفة)، التخطيط السوفيتي: مقالات في تكريم ناعوم ياسنى - بلاك ويل: أكسفورد (١٩٦٤). ورنيت في جريجورى جروسمان (١٩٦٦)، ص ٢١٤.

حصول العملية على موافقة مسبقة من السلطات المعنية، وفقاً للخطة الاقتصادية، وأن كل الأوراق المرتبطة بالعملية سليمة (انظر تشينج ١٩٨٧، لمزيد من التفصيل).

نتيجة لذلك أصبح التمييز مألوفاً بين الأموال النشطة والأموال السلبية (ويلز ١٩٦٢). والأموال السلبية (أرصدة التحويل للمؤسسات) قد يكون معياراً لاتخاذ القرار للمخططين؛ ولكن ليس للمنشآت. ويُعرّف جروسمان (١٩٦٦) هذا التمييز بأنه: "ما يتعلق بهذه المقادير المعبر عنها نقدياً سواء كانت تؤثر مباشرة على القرارات الاقتصادية أم أن هذه المقادير تستخدم فقط - للرقابة والتأكد من الالتزام بالتعليمات. وتتوافق مجالات التداول لنوعين من النقود مع سيادة آلية السوق و"مبدأ الأوامر Command" (ص ٢١٦). ولكي نفهم هذا التمييز؛ سنتناول حالة منشأة سوفيتية التي قاضت منشأة أخرى (ناقشها كرول، ١٩٨٧) لعدم تسليمها المدخلات المطلوبة. وكسبت المنشأة القضية؛ ولكنها لم تعبأ على الإطلاق بتحصيل المال. فما القيمة التي ستجنيها من ذلك؟ إن المنشأة لم تكن تستطيع أن تتفق هذا المال دون الحصول على تصريح مسبق من السلطات بإنفاق المال بتلك الكيفية؛ فإذا تمكنت من الحصول على هذا التصريح؛ فإن السلطات ستكون -أيضاً- لديها الرغبة في توفير الأرصدة المالية لها. وكما يشرح جروسمان (١٩٦٦) ذلك بدقة؛ فإن المال في قطاع الإنتاج للاقتصاد السوفيتي، كان يقدم بطريقة سلبية لكي لا يتحدى السلطة السياسية للنظام (ص ٢٣٤). وبدلاً عن ذلك وبشكل أكثر بساطة؛ فإن قطاع التخطيط يمكن ببساطة اعتباره قطاعاً "غير نقدي" demonetized.

وبالطبع؛ فإن المستهلكين كانوا يستخدمون النقد إلى حد ما؛ ولكن كما هو معروف جيداً أن الأسواق لم تكن تَصْفى الحسابات clear في الاتحاد السوفيتي السابق، وبالأحرى كان نظام التوزيع يتصف بحالات قصور

Shortages واسعة الانتشار. وفي الحقيقة كانت الصفة الجوهرية لاقتصاد الأسلوب السوفيتي هي المدى والإصرار على وجود حالات النقصان في السلع خلال النظام. وكان يوجد كثير من التأملات والنظريات عن أسباب هذا النقصان في الاتحاد السوفيتي السابق، أشهرها ما كتبه يانوس كورناي في كتابه (١٩٨٠) وفي أطروحته treatise الشاملة عن الاقتصاد الشيوعي (١٩٩٢)، وقد شرح كوناري النقصان بمفهومه عن "القيّد الناعم للموازنة" والواقع أن الدولة ستقوم بتعويض الخسائر وكذلك تحصيل الأرباح من المؤسسات. وبناءً عليه لا توجد حدود limitation اقتصادية على طلبات المؤسسة من المدخلات، فهي تستطيع الحصول على المال لدفع ثمنها دائماً. لذا فإن المؤسسات كانت تريد دائماً كثيراً من المدخلات تزيد على ما هو متاح، وبدون شك فإن هذا جزء مهم من تفسير حالات النقصان. ومع ذلك فإن هذا ما زال لا يفسر حالات نقص السلع في أسواق المستهلك، والتي كانت أسطورية في الاتحاد السوفيتي السابق. لذا فالسؤال الأساسي لأي نظرية عن هذا النظام هو: كيف يمكن تفسير انتشار واستمرار حالات النقصان تلك؟

وإحدى السمات الأخرى للنظم من النوع السوفيتي، هي "التحكم السياسي والتوجيه الصريح" direction لعملية النمو. كان النمو يُنظَّم في خطط خمسية، وكان المجتمع يُعبأ صراحة من أجل هذا النمو، والذي كان يُروَّج له بشكل مكثف عن طريق المهام والحملات الدعائية. والسمة الثالثة ترتبط جزئياً بالسمة الثانية، وكانت المؤسسة معروفة بحملة تطهير الحزبية party purge فعلى فترات دورية كان يثور الشك في صلاحية عدد كبير من الأفراد للعضوية في الحزب والمشاركة في اتخاذ القرارات. وفي كثير من الأحيان كانت عضوية عديد من الأفراد لا تُجدد. وأحياناً كان يتخذ كثير من الخطوات المساوية في حملات التطهير المشهورة للحزب السوفيتي في عهد ستالين في الثلاثينيات، أو في حركة المناهضة لليمينيين، والثورة

الثقافية فى الصين فى عهد ماو؛ ولكن حملات تطهير أقل كانت سمة منظمة للنظام؛ إذ اتخذت ببساطة شكل الاستدعاء العام لبطاقات الحزب والتي لا يعاد عدد منها.

والسمة الرابعة الأخرى هى القضية المعاصرة والأكثر أهمية، وهى ديناميكيات "الإصلاح" فى مثل هذه النظم. فمنذ البداية كان الاتحاد السوفيتى يتصرف بإجرائه الدورى لتغيرات مهمة، وجوهرية فى نظم الإنتاج. وكانت توجد فى الفترة الأولى "شيوعية الحرب War Communism"، والتي تبعها السياسة الاقتصادية الجديدة، والمسار الستالينى لعمليات التصنيع، وإصلاحات خروشوف، وأخيراً فترة البروسترويكما والجلازونوسنت (إعادة البناء والشفافية) فى عهد جورباتشوف والتي انتهت بأنها أصلحت النظام بخروجه من الوجود. وكان النظام الصينى موضوعاً لإصلاحات جذرية بداية من عام ١٩٧٨، وكان يتطور بثبات على أسس تدريجية وتجريبية منذ ذلك الحين. وكان الموضوع المهم والذى وجه إليه كثير من الاهتمام هو النجاح المبهر للإصلاحات الصينية من ناحية، وفشل الإصلاحات التى كانت تبدو مشابهة فى كثير من النواحي لتلك فى عهد جورباتشوف فى الاتحاد السوفيتى السابق، ومن ناحية أخرى: فهل يرجع هذا الاختلاف إلى تبنى سياسة تدريجية فى الصين مقارنة بنهج "الانفجار الكبير" الذى تبناه الاتحاد السوفيتى السابق ودول أوروبا الشرقية كما يشير إليه جيفرسون - راوسكى (١٩٩٤)، ومكميلان - نوتون (١٩٩٢)؟ أم إنه يرجع إلى الحقيقة بأن الصين أبقت على عمليات القمع السياسى؛ بينما خفف منها الاتحاد السوفيتى كما اقترحها آخرون (ميرفى شيلفر وفينشى ١٩٩٢ زاكس - وو، ١٩٩٤)؟

وكانت السمة الخامسة هى هذا النمط الشاذ للنمو السوفيتى، فأفضل الدراسات الأكاديمية الغربية فى الشؤون السوفيتية - بما فى ذلك الأعمال المهمة عن الاقتصاد السوفيتى والتي قدّمها الاختصاصيون البارزون، مثل:

أبراهام برجسون (١٩٧٨، ١٩٨٧)، وريموند باول (١٩٦٨)، وتبعهم جير أوفر (١٩٨٧)، وآخرون - جميعهم رسموا صورة رائعة عن النمو السوفيتي من العشرينيات وحتى الستينيات على الأقل. ويستحق الأمر مراجعة الدليل على معدل نمو إجمالي الناتج القومي GNP، وعلى نمو عامل الإنتاجية لنعرف الأسس الراسخة التي بُني عليها هذا الاعتقاد. فبمجرد تفهم ذلك؛ يصبح السؤال ليس عن العيوب المتوالية في النظام السوفيتي؛ ولكن لماذا لم يستطع الاستمرار في تكرار نجاحه السابق؟

دعنا نتناول - أولاً وقبل كل شيء - الدليل على نمو الناتج القومي للاتحاد السوفيتي. فحتى عام ١٩٨٧ قُدِّر أوفر offer المتوسط السنوي لمعدل نمو الناتج القومي خلال سبعة وخمسين عاماً من ١٩٢٨ وحتى ١٩٨٥، وكان ٤,٢%. وبمقارنة هذه التجربة بتجربة بلاد أخرى، أعلن بأن الاتحاد السوفيتي "كان من بين أفضلها لمثل هذه الفترة الطويلة" (١٩٨٧، ص ١٧٧٧). وقد نما الناتج القومي للفرد خلال نفس الفترة بمعدل ٣,١%، وخلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٥٠ - ١٩٨٠) نما بمعدل ٣,٣%. ولكن قارن ذلك بمعدل النمو في الولايات المتحدة الأمريكية الذي كان ١,٩% (جدول ٢، ص ١٧٨٠). ويوضح أوفر أيضاً أن التقديرات لمعظم الدول الغربية الأخرى كانت قريبة جداً من هذه الأرقام. وبالنسبة لنمو إنتاجية العامل لخص أبراهام برجسون (١٩٧٨) ما توصل إليه:

"لقد نما صافي الناتج القومي السوفيتي لكل وحدة من مدخلات العوامل خلال الفترة ١٩٢٨ - ١٩٥٨ بمعدل ١,٤ - ١,٩% سنوياً، مقوِّماً الناتج بأسعار سنة الأساس، وبمعدل ما بين ٣,٥% - ٤,١% مقوِّماً الناتج بأسعار السنة المعنية. ربما توافق أداء الولايات المتحدة الأمريكية مع الأداء السوفيتي خلال الفترة ١٩٢٩ - ١٩٥٧ بتقويم الناتج لكلا البلدين بأسعار السنة المعنية. وفي ضوء ذلك ربما قد تفوق علينا الاتحاد السوفيتي" (ص ١٤٤).

عندئذ يجرى مقارنة بين النمو السوفيتي في خلال الفترة ١٩٢٨-١٩٥٨ مع النمو في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة ١٨٦٩ - ١٩٠٨ (أى فى وقت كانت الولايات المتحدة فى حالة تنمية قابلة للمقارنة). ويقول: "دعنا نتناول الآن الفترة ١٨٦٩ - ١٨٧٨ إلى ١٨٩٩ - ١٩٠٨ فى الولايات المتحدة الأمريكية. فالناتج فى كلا البلدين مقومًا بأسعار سنة الأساس، كان يجب على الأقل أن يتوافق مع معدل النمو فى الاتحاد السوفيتي فى الفترة ١٩٢٨ - ١٩٥٨. وفى ضوء ذلك؛ فإن الروس فى خلال الفترة ١٩٢٨ - ١٩٥٨ ربما قد سبقونا " (ص ١٤٤).

وفى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٥٥ - ١٩٧٠) قَدَّر برجسون متوسط معدل النمو السنوى للدخل القومى الحقيقى لكل عامل موظف فى الاتحاد السوفيتي، وكان بنسبة ٤,٢%، مقابل ٢,١% فى الولايات المتحدة الأمريكية (ص ١٥٣)\*. وقد نظر مارتن واينزمان (١٩٨٣) إلى نمو الناتج "الصناعي" السوفيتي فى الفترة ١٩٥٠ - ١٩٧٨ مستخدمًا متواليّة

(\*) يقارن برجسون (١٩٨٧) المستوى المطلق للإنتاجية فى عام ١٩٧٥ فى عديد من دول أوروبا الشرقية، مع عديد من تلك الدول المتقدمة فى الغرب، ووجد فارقاً كبيراً ٢٥ - ٣٤% وهو ما يعزوه إلى الاختلافات فى النظم الاقتصادية، ومع ذلك فالدول الغنية فى أوروبا الشرقية (ألمانيا الشرقية، وتشيكوسلوفاكيا) أستبعدت من تلك المقارنة؛ إضافة لذلك فهناك اختلاف كبير فى تناول فى كتاب ١٩٧٨؛ مما ميّزه عن العمل السابق. وبدلاً من مقارنة الدول ذات المستويات المتماثلة فى التنمية، أو أنه استخدم نصيب القوة العاملة فى الزراعة؛ فقد قام بالتعديل فى ضوء هذه الحقيقة لمستوى التنمية مستخدمًا رأس المال للعامل worker؛ ولأن تراكم رأس المال كان سريعاً جداً فى الاتحاد السوفيتي (إسترلى - فيشر ١٩٩٤)؛ ولأن سوء تخصيص رأس المال؛ كان الخاصية الأكثر بروزاً للاقتصاديات من النوع السوفيتي؛ فإن استخدام هذا المقياس من المحتمل أن يودى إلى مغالاة فى تقدير مستوى التنمية فى اقتصاديات تلك الدول؛ فى ذلك الوقت مقارنة بالدول الغربية؛ ومن المعروف جيداً أن الاستثمارات الضخمة السوفيتية فى الزراعة لم يكن لها مردود (وكان أحد أسباب هذا الفشل كما يقترحه المؤلف، هو الابتزاز التاريخي. بديلا عن تنمية روابط الثقة مع الفلاحين السوفيت).

مركبة أنشأها مكتب الأبحاث الاقتصادية لوكالة المخابرات الأمريكية. وكان متوسط المعدل السنوي للنمو في خلال تلك الفترة ٧,٤%، والذي أُخْتِمَ قوله بأنه "من أكثرها احترامًا وفاقًا للمعايير العالمية، (ص ٨١). وقد توصل إلى نتيجة متشابهة لنمو إنتاجية العامل في الصناعة.

لذا ففي أواخر السبعينيات وحتى الثمانينيات من القرن الماضي، لم يظهر الاتحاد السوفيتي - على الإطلاق - بأنه مثل طنين الوحش الهائل، والذي بدا أنه وصل إليه بحلول أواخر الثمانينيات. وفي الحقيقة فقد اقترح أ. هويت (١٩٨٨) أن "النظام الاقتصادي السوفيتي يعمل جيدًا بطريقة معقولة وفاقًا للمعايير العالمية، وقد حقق ذلك على مدى نصف قرن" (ص ١٥٨) ومن قبل بالطبع - كان الخوف واضحًا من الإنجازات التي حققتها الاتحاد السوفيتي، وقد وصف بارنجتون مور (١٩٥٠) النظام السوفيتي أنه "سلاح تنظيمي" كما وصفه جروسمان (١٩٦٦)، بأنه "اتحاد بين أيديولوجية سلطوية خاصة ومنطق التصنيع المتعجل" (ص ٢٢٨). ويقتبس روتلاند (١٩٨٥) وصف ج. فيشر (١٩٤٧) للحزب الشيوعي بأنه "الآلة الأكثر كفاءة التي صُمِّمَت لحكم الناس" (روتلاند ص ١٧٤). ودرس واحد من كل هذا - كما لو كان القارئ يحتاج لأي تذكير - هو أن الإحصائيات يجب تناولها بحرص خاصة الإحصائيات التي تنبثق من الدكتاتوريات. وإذا لم يتعلم هذا الدرس فهذا يوضح - أيضًا - حقيقة أن المراقبين المعاصرين يتعاملون مع أرقام النمو الصيني بنفس الطريقة، مثل الأرقام التي يحصلون عليها من مصادر أخرى يمكن الاعتماد عليها\*).

وبالتبع، فإن المراجعة الجيدة للإحصائيات عن أداء الاقتصاد السوفيتي، تُجْرَى الآن على أساس الشواهد الجديدة المنبثقة من الجمهوريات

---

(\* ) يقترح التحليل الدقيق لـ (ألوين يانج ١٩٩٦) أن معدلات النمو الصينية كانت تتسم بالمغالاة.

الديمقراطية للاتحاد السوفيتي السابق (الشواهد التي ناقشها إسترلي - فيشر (١٩٩٤)؛ ولكن رغم من أن الشواهد الجديدة ستخفف بدون شك من تقديرات النمو؛ فمن المشكوك فيه، أن يُرْفَضَ تقدم النظام حتى الستينيات على الأقل<sup>(\*)</sup>.

إضافة إلى ذلك، يوجد درسان إيجابيان يظهران من هذه الدراسة: أولهما هو العرض المقبول بدرجة كبيرة بأن النمو في الاتحاد السوفيتي كان غريباً؛ لأنه كان تقريباً نمواً شاملاً (كان يبرر ذلك كلية بالنمو في-تراكم رأس المال بصفة رئيسة). تقترح هذه الحقيقة أنه كان هناك قليل أو لم يكن هناك تقدم تكنولوجي في هذا النظام. لذا طبقاً لما ذكره أوفر (١٩٨٧)، "خلال الفترة بأكملها أو أكثر بمرور الوقت - أن النمو السوفيتي كان يتولد بارتفاعات عالية من المدخلات.... وتراجع في النمو لكل إنتاجية المدخلات.... وفي خلال الفترة ١٩٢٨ - ١٩٨٥ بأكملها نمت المدخلات بنسبة ٣,٢% وأسهمت ب ٧٦% من النمو في إجمالي الناتج القومي GNP؛ بينما نمت إنتاجية العوامل بنسبة ١,١% سنوياً، ممثلة ل ٢٤% من النمو الإجمالي" (ص ١٧٨٢) وقد قَدَّرَ ج. باول (١٩٨٦) في دراسته المبكرة أن متوسط تراكم رأس المال في الاتحاد السوفيتي كان بنسبة ١٦,٥% سنوياً لمدة ٣٨ عام، واستنتج أنه قد "تحقق أكثر من نصف أو ربما ثلاثة أرباع النمو السوفيتي المحقق بعمليات آلية قاسية باستبعاد مؤن متزايدة من الموارد الإنتاجية من الاقتصاد" (ص ٢٣).

(\*) الإحصاءات المقدمة من الاتحاد السوفيتي أو المخابرات المركزية الأمريكية، هي تقديرات ليست لمعدلات النمو؛ ولكن لمستويات الدخل القومي؛ لذا فلا يكفي رفض هذه الإحصاءات ببساطة كمنتجات متحيزة لعقولة الحرب الباردة (على الجانبين)، والتحيز إلى أعلى المستمر في الأرقام لا يغير من تقديرات معدل النمو؛ فالتحيز سيكون متزايداً كل عام للقيام بذلك. هذه النقطة طرحها وليام نوردهاوس (١٩٩٠).



تبين هذه الأرقام اختلافاً منتظماً بين نموذج النمو فى الاتحاد السوفيتى القائم كلية على نمو مُدْخَلان العوامل، والنمو فى الولايات المتحدة الأمريكية والبلاد الديمقراطية الغربية الأخرى التى يكون فيها معظم النمو نتيجة للنمو فى إنتاجية العوامل والذى يعزى إلى التقدم التكنولوجي. ومع ذلك يقدم لنا الوين يانج (١٩٩٢، ١٩٩٥) وآخرون (كروجمان ١٩٩٤) مراجع إضافية لهذا العمل. ويقدمون شواهد تدعو للدهشة تسجل نمطاً فى النمو فى البلاد الصناعية الجديدة فى شرق آسيا (NIC)، والذى يشبه النمو فى الاتحاد السوفيتى السابق. هذا النمو غير العادى فى هذه البلاد يرجع أيضاً إلى مقدرتهم على تعبئة الموارد من أجل تراكم رأس المال، وإعادة تخصيص المدخلات من استخدامات أقل إنتاجية إلى استخدامات أكثر إنتاجية. وبمجرد انتهاء مصادر النمو تلك؛ فإن معدلات النمو لإجمالى عوامل الإنتاجية فى تلك البلاد، تبدو فى التحليل على أنها "عادية" تماماً - ومعنى ذلك أن وضعها جيد فى نطاق ما مرت به خبرات دول غربية أخرى.

والنقطة الثانية عن النمو السوفيتى - التى يبدو اتفاق جميع المحللين عليها - هو أن النمو تراجع مع مرور الوقت. ويبين أوفر (١٩٨٧) تراجع معدلات النمو السوفيتى من ٤,٧% خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٨٠، إلى ٤,٢% فى الفترة ١٩٦٠-١٩٨٠، وإلى ٣,١% فى الفترة ١٩٧٠-١٩٨٠. وذلك مقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية التى حققت نمواً بنسبة ٣,٣% فى الفترة ١٩٥٠-١٩٨٠، و ٣% فى الفترة ١٩٧٠-١٩٨٠ (ص ١٧٨٠).

وقد استمر النمو السوفيتى فى التراجع، وقد بدا للكثيرين متوقفاً إلى حد كبير فى أواخر الثمانينيات. ووفقاً لما ذكره أوفر؛ فإن الإسهام النسبى لمدخلات الإنتاج فى النمو إلى ٨٠% فى فترة ما بعد الحرب، وأصبح المكون الوحيد لهذا النمو من عام ١٩٧٠ وما بعد ذلك، عندما صارت الإنتاجية راکدة كلية أو حتى تراجعت، وقد حاول استرلى - فيشر (١٩٩٤) توضيح هذا التراجع. والقصة العامة التى يدلون بها، هى إحدى قصص

حدود النمو المكثف التي تفاقمت في اتحاد الجمهوريات السوفيتية والذي تثيره المرونة المنخفضة للإحلال بين رأس المال والعمالة. والسؤال الرئيسي الذي يتبقى في هذا الإطار، هو عما إذا كان النمو السالب للإنتاجية الكلية للعوامل أم الهبوط في العائد على رأس المال، الذي يفسر الهبوط المأساوي في الأداء بعد عام ١٩٧٠. ولكن هناك سؤال أساسي بدرجة أكبر رسوخاً وهو: ما سمة عملية النمو في الاتحاد السوفيتي التي حدثت من هذا النمو المكثف؟ يرى استرلي وفيشر (١٩٩٤) أن ذلك يرجع إلى الحقيقة بأن السوفيت قد راكموا محوراً ضيقاً (وليس عريضاً) من السلع الرأسمالية - فمثلاً: كانت لا توجد مهارات تسويقية أو روح ريادية ولا توزيع أو معلومات. أو رأس مال مادي كثيف من المعلومات ويوضح أوفر أن أحد أسباب المرونة المنخفضة، هي أن الأبحاث والتنمية في مثل هذه المجتمعات لا تعمل بطريقة ملائمة لتجعل رأس المال بديلاً أفضل للعمالة.

والمشكلة العامة مع مثل هذه المناهج المتنوعة، هي أنها لا تقدم كثيراً من التفسير أما منهج مقارنة حساب النمو فيفيد في عزل مصادر النمو أو التراجع. والقصة العامة التي تخبرنا بنمط النمو في الاتحاد السوفيتي والمجتمعات السلطوية الأخرى (التي تقوم على النمو المكثف للمدخلات، أكثر مما تقوم على التقدم التكنولوجي) هي أحد الإسهامات الهامة في هذا الصدد؛ ولكنه إسهام ومحدود. ورغم أن كثيراً من المدخلات لعملية النمو غير قابلة للقياس بطبيعتها فإن كثيراً من "المدخلات" لعملية النمو، الأكثر أهمية، مثل: نمط اتخاذ القرار السياسي، وطبيعة حقوق الملكية وتطورها، والتغير في البنية التنظيمي، يصعب تقديرها كمياً، كما أنها لا تظهر في إطار حسابات النمو فقط؛ بل تدفن مع التقدم التكنولوجي في "البواقي" "Residual" (\*).

(\* "الباقى" مصطلح إحصائي لمتغيرات غير معروفة في أى دالة إنتاجية أو غيرها؛ لا يعرف مردودها. (المترجم)

وإذا ما تحولنا إلى المقاربات المتعددة للاقتصاد الذى تم عرضَ فى الباب السادس، نجد أن النموذج الموجّه (بالأوامر)، يمكن بسهولة أن يفسر الانهيار الكامل للاتحاد السوفيتي. وبالنظر إليه حرفياً؛ فإن نموذج الأوامر يعنى أن الاتحاد السوفيتي كان عليه أن ينهار مبكراً عن ذلك ! بمعنى: أنه لم يستطع أن يشرح نمطاً أعلى من متوسط النمو الذى استمر من العشرينيات وحتى الخمسينيات من القرن الماضى. وتفسر مشكلات شبيهة بذلك منهج اقتصاد "الظل" كشرح عام لأعمال النظام. والنموذج الكليبتوقراطى (اقتصاد النهب والسرقة) أكثر دقة فى الإشارة إلى التأثير الهائل لعملية إعادة توزيع الدخل فى الاقتصاديات الشيوعية؛ ومع ذلك فعملية إعادة التأهيل والتوزيع كانت تبدو على أنها عملية واسعة، والتي لم يتعرض لها النموذج الكليبتوقراطي. ومن ناحية أخرى إذا ما تأملنا هذا النموذج؛ فإن الكليبتوقراطيين - كانوا حقاً ببساطة - هم الحاكم وأعوانه (صفوة الحزب)، فما الذى جعل النظام السوفيتي يبقى مدة أطول من النظم الكليبتوقراطية الأخرى؟ ماذا كان مصدر وجهة أيديولوجيتها غير المشكوك فيها؟ وبعد الثورة لماذا عادت الأحزاب الشيوعية (بعد إصلاحها) إلى السلطة فى كل مكان فى أوروبا الشرقية؟ هل أصلح أعضاؤها الكليبتوقراطية؟ وإذا كان الأمر كذلك؟ كيف يُصلح الكليبتوقراطيين؟ وكيف يفعلون ذلك بمثل هذه المصادقية التى اختار السابقون ضحاياها، أن يصوتوا من أجلها ومن أجل أحزابهم فى انتخابات حرة بدرجة معقولة؟ ولماذا أصبح هؤلاء الذين من المفترض أنهم أكبر ضحاياهم (الجيل القديم) أن يكونوا هم أقوى مؤيديهم؟

لذا تبدو كل من هذه التوضيحات معيبة كتعليل عام لأسلوب عمل الاقتصاديات الشيوعية. ومع ذلك فإن كلاً منها يحتوى على نظرة ثاقبة مهمة.

ويمكن لنظرية جيدة جديدة أن تدمجها جميعاً معاً، وتشرح كل حقائق النظام الذى نُوقِشَ فى هذا الفصل أيضاً. ويدنو المؤلف فى الفصل الثانى والثالث من هذه الأمور، بنموذج يفترض واجهة ومركز النظر، وأن هناك منطفاً ما للاقتصاديات الشيوعية، وهو منطق شبيه بمنطق المؤسسات البيروقراطية. وأن الغرض من الإلغاء النقدى لاستعمال نظم الإنتاج هو لإمكانية تسييس الاقتصاد. وبالتحكم السياسى فى الاقتصاد يصبح النظام يشبه أى نظام بيروقراطى لا يجرى أساساً بالتوجه بالأوامر؛ ولكن من خلال المقايضة. والفرق بين هذا النظام واقتصاد السوق الحر هو أن التبادلات فى الشيوعية يساندها الولاء للحزب، بدلاً من القانون القائم على أساس حقوق الملكية والنقود؛ ومع ذلك فقد كان النظام يحتوى على عيوب مركزية مزقتة كلية على أى حال، وهى الميل إلى علاقات ولاء من نوع خاطئ أو غير منتج وهو ما أعاق النظام وأضعف التحكم من القمة. ويشرح الفصل الثانى طريقة عمل النظام فى كل من مراحل المنتجة وغير المنتجة. ويوضح الفصل الثالث: كيف يمكن لكل من هذه المراحل أن تتولد من نموذج واحد للنظام الشيوعي.

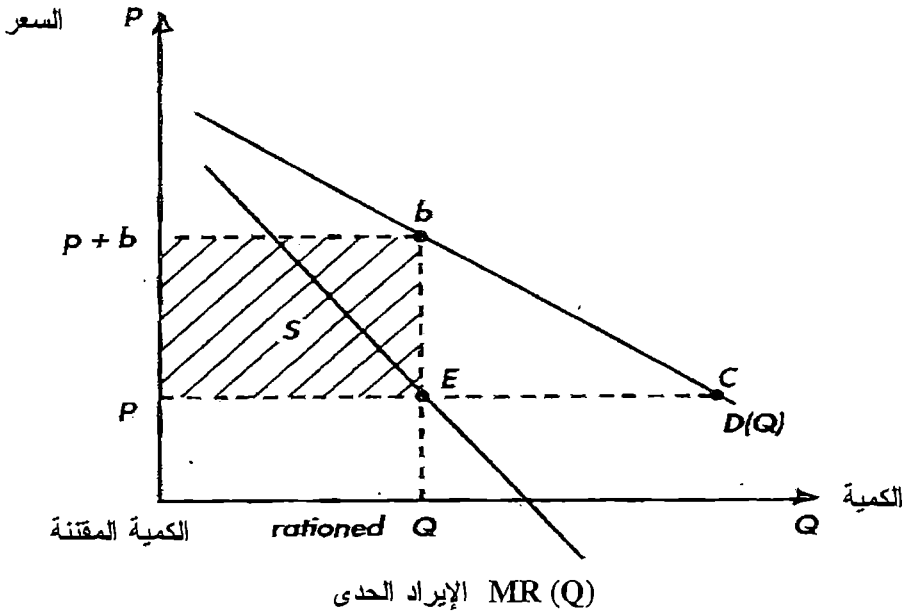
## ٢- الريع وحالات النقصان والرشاوى

فى الباب السادس اقترح المؤلف تفسيراً بسيطاً لحالات النقصان، والريع فى الاتحاد السوفيتى السابق - وعلى وجه الخصوص تلك التى كانت أداة ممتازة لبناء الولاء للحزب. ومن خلال خلق حالات النقصان أوجد الحزب اختلافاً بين قيمة السلع والخدمات والوظائف والشقق وهكذا (التى كانت تُوزَّع) وبين الثمن الرسمى الذى كان يُدفع لمتلك السلع والخدمات؛

ولأن الطلب على هذه السلع والخدمات كان يفوق المعروض منها، استطاع الحزب أن يستخرج سعراً سياسياً علاوة على السعر النقدي لها. وكانت إحدى الطرق هي توزيعها المقنن للسلع والخدمات مقابل الاستثمار في الولاء بين المتلقين لها. وهو النظام الذي وصفناه في نموذجنا الأساسي للاقتصاديات الأوتوقراطية الموضحة في الباب السادس. وكما ذكر في هذا الباب وصُور في الشكل (٦-١) أو الشكل (٨-٥) عن نظام الفصل العنصري؛ فإن حالات النقصان وتحديد حصص الوظائف في سوق العمل كانت تضمن علاوة يمكن استخدامها لردع الغش، وكان الغش يشمل التهريب، وقصور الانضباط، وعدم الولاء، والسُّكر البيِّن Drunkenness أو أى شكل من أشكال السلوك التي لا يوافق عليها الحزب. وسمات أخرى للنظام السوفيتي، مثل: المهام والحملات الانتخابية (قام بتحليلها فريرو ١٩٩٤)، و التي كانت تخدم وظيفة "تصفية" المتقدمين. فهؤلاء الذين عرضوا أكثر الولاء - مثلاً - من خلال جهود إنتاجية - كان لهم الحق في الحصول على مكافأة. وهذه المكافأة كانت موازية لمكافآت السوق التي تم حُلَّتْ في نماذج السمعة التي نوقشت في البابين الثاني والثالث؛ فهي تُثبِت الولاء بجعل القيمة الحالية لاستمرار المكافأة أكبر من المكاسب المحتملة من غش الحزب.

كما يمكن استخدام النموذج نفسه في شرح أوجه النقص في السلع الاستهلاكية، كما يُرى في الشكل (٩-١)؛ ولأن السلعة Q في هذا الشكل، والتي يُقنن توزيعها تتجاوز قيمتها الحدية (P+b) سعرها الرسمي (P). فهؤلاء الذين يحصلون على السلع بسعرها الرسمي يكسبون عطايا (ريغاً) تساوى المساحة المظللة S. وبخلق أوجه النقصان تلك، ثم بعد ذلك توزيع السلع مقابل الولاء للنظام، وكانت الحكومة تخلق رافعة اقتصادية قوية يمكن استخدامها لفرض الالتزام بأهدافها.

(شكل ٩ - ١) العطايا (الربح) وأوجه النقصان فى الصناعة السوفيتية



إنّ هذا النموذج يشرح كيف يمكن للأوتوقراطية أن يخلق تقنيناً للنقصان فى الوظائف والسلع والخدمات. وهناك تفسير آخر لحالات النقصان، وضعه أندريا شليفير - روبرت فيشنى (١٩٩٢)، يفسر حالات النقصان، كعرض لظاهرة مضادة - وهى القصور فى السيطرة المركزية. وفى نموذجهم، يخلق مديرو المؤسسات حالات النقصان للحصول على الرشاوى من المستهلكين، ويفترض الباحثان: أن البيروقراطيين فى الوزارة التى تقوم بالإشراف يتواطئون مع المديرين المحليين لتحقيق أقصى قدر لمكاسبهم على حساب كلا من: المستهلكين، وخزانة الدولة (ص ٢٣٩). ووفقاً لافتراضاتنا؛ فإن هذا الافتراض يتساوى مع فكرة أن آليات الحكومة للسيطرة على الموظفين فى الوزارات المشرفة ومديرى المنشآت، قد توقفت. وبما أنهم لا يخضعون لأى قيود رئاسية، فيمكن للوزارات والمؤسسات أن تبحث عن هدف آخر؛ لذا فإن هذا النموذج يوضح سلطة النظام للتأثير

في عمل الأسواق، ويصور هنا سلطة البيروقراطية بدلاً من سلطة الدكتاتور. ويمدنا النموذج بطريقة مفيدة؛ لكي نفكر في المؤسسة السوفيتية في نهاية مرحلة اضمحلالها عندما فقد الجهاز السياسي - بدرجة كبيرة - سلطته على البيروقراطية. ويشرح باقى هذا الفصل نموذج شليفير - فيشنى، وبين الفصل الثالث كيف أن هاتين النظريتين البديلتين للنظام السوفيتي يمكن دمجهما في نموذج واحد.

وفي نموذج شليفير - فيشنى تتقرر أسعار السلع مركزياً؛ ولذلك فإن مديري المنشآت والمشرفين بالوزارة المتواطئين لا يسيطرون على السعر الرسمي الذي يمكن أن تباع به هذه السلع؛ إلا أنهم يتمكنون - على أى حال - من السيطرة على الكمية المباعة عند هذا الثمن. في الشكل (٩-١) (الذى استخلص من نموذج شليفير - فيشنى، ١٩٩٢ شكل ٣، ص ٢٤٣)؛ فإن السعر الرسمي يعطى له الرمز  $p$ ، وقيمة السلع للمستهلكين تُعطى عن طريق المنحنى  $D(Q)$ ، والذي يكافئ منحنى الطلب العادي. ويفترض شليفير - فيشنى أن الصناعة تعمل كمحتكر؛ لذا فإن  $MR(Q)$  هو منحنى العائد الحدى للمحتكر (أى الموظفين الرسميين ومديري المنشأة الحكومية المتواطئين والذين يعملون ككيان واحد). والطبيعة الشاذة للمنشأة الحكومية وفقاً لهذه الظروف هي منحنى التكلفة؛ ولكي نفهم النقطة الأساسية للمنشأة الحكومية، يفترض المؤلف أن المنشأة عليها قيد هش للموازنة، فهي - بالفعل - لا تحتاج إلى أن تقلق فيما يتعلق بتكلفة مداخلتها التي تقوم الدولة بدفعها، ولا تهتم أيضاً بأرباحها؛ لأن كل الأرباح تحول إلى الدولة، وكل الخسائر تُعوّضها الدولة. ووفقاً لهذه الافتراضات، من وجهة نظر مدير المنشأة الذى يريد تحقيق أكبر قدر من مكاسبه الشخصية؛ فإن تكاليف المنشأة هي - فى الحقيقة - إيرادات رسمية! لماذا؟ لأنه إذا ما تقاضت المؤسسة رشوة، والتي هي الفرق بين قيمة السلعة للمستهلكين وسعرها الرسمي  $\{ D(Q) - p \}$ ، فإن إجمالي مبلغ الرشاوى المحصلة فى المساحة  $S$  (للفائض)، والسعر

الإجمالي للسلعة يتساوى مع سعرها الرسمي مضافاً إليه قيمة الرشوة  $(p+b)$ . والعائق في تحصيل مزيد من الرشاوى، بصرف النظر عن قيد منحى الطلب  $D(Q)$ ، هو بالتالى سعر المنشأة  $P$ . ولهذا السبب فمهما تتلقى المنشآت من إيرادات رسمية  $(PQ)$  فهي ملك للدولة؛ وليست للمسؤولين فى المنشأة - وهى بالتالى "تكلفة" لمديرى المنشأة؛ لأنها تقلل من المقدار الإجمالى للرشاوى التى يمكن تحصيلها؛ لذا فإن إجمالى تكاليف المنشأة هى إجمالى إيراداتها، وبهذا فإن التكلفة الحدية لإنتاج المنشأة هى  $P$ ، وهو السعر الرسمى لإنتاجها؛ لذلك تُعوّض المنشأة أرباحها (الرشاوى التى تحصل عليها) بجعل الإيراد الحدى يتساوى مع التكلفة الحدية (أو  $P$ )، كما تعرضه النقطة  $E$  فى الشكل (٩-١).

هناك حالة خاصة لهذا النموذج، وهى التى تكون فيها للمنشأة حرية تحديد أسعارها وأيضاً مستوى إنتاجها. وفى هذه الحالة ستضع الشركة سعراً (يساوى صفراً)، وسوف يتحقق ببساطة أقصى قدر من الإيراد لإنتاجها. (حيث الإيراد الحدى يساوى صفراً)، وسيتوسع الإنتاج إلى النقطة التى يقطع فيها منحى الإيراد الحدى المحور الأفقى، والتى يكون عندها سعر الرشوة هو القيمة الإجمالية ل  $D(Q)$  أعلى هذه النقطة.

هذا النموذج ليس مجرد نظرية للمنشأة السوفيتية؛ إذ يمكن تطبيقه - أيضاً - على أى مدير لمنشأة عامة، وبالفعل على مديرى المنشآت الخاصة أيضاً. ويكون النموذج ملائماً لسلوكهم إذا:

- ١- كان للمديرين الأفراد بعض الحرية فى تحديد كمية إنتاج المنشأة.
- ٢- كانت عند الحدية - تعنى الرشاوى - كثيراً لهؤلاء المديرين أكثر مما تعنيه بالنسبة للإيرادات الرسمية للمنشأة.
- ٣- كانت الرقابة هشة لدرجة أنهم يستطيعون تفاديها، والحصول على الرشاوى.



وتشير هذه الشروط الثلاثة إلى أنه حتى بالنسبة لمدير المنشأة الخاصة، وهي المنشأة التي لا يديرها مالكها بنسبة مائة في المائة، يمكن إغراؤه بأن يخلق نوعًا من النقصان في السلع للحصول على رشاوى. وفي الحقيقة؛ إذا كانت درجة المراقبة لمديري المنشآت الخاصة أقل من الرقابة على مديري المؤسسات العامة، فيبدو من المحتمل بدرجة أكبر أن يخرطوا في الحصول على الرشاوى، "مع بقاء العوامل الأخرى على ما هي عليه"؛ إلا أنه بالنسبة للمنشأة الخاصة، تكون تكلفة إضافية للحصول على الرشوة، وتلك التكلفة هي التأثير المحتمل لهذا العمل على إفلاس الشركة. هذه التكلفة من الواضح أنها أصغر إذا كانت قيود الموازنة "أكثر هشاشة". وتكون قيود الموازنة أكثر هشاشة في المنشآت الاشتراكية، وأكثر شدة في المنشآت الخاصة تمامًا؛ لذا فهذا الشرط الرابع - حالة كون قيود الموازنة هشة - يتضمن أن هذا النموذج ينطبق أكثر على المنشآت الاشتراكية، منه على المنشآت العامة، وينطبق على المنشآت العامة أكثر منه على المنشآت الخاصة.

إحدى الطرق لتوسيع هذه النظرية هو تطبيقها على نظرية التنظيم regulation، ويقوم المؤلف بعرض هذا الاحتمال هنا، بافتراض أن منظمي المنشآت يهتمون أيضًا بالحصول على الرشاوى، وهم قادرون على ذلك في حالات انتشار الفساد التي وصفها شليفير - فيشني (التواطؤ التام بين المدير ومن يشرف عليه). والفرق أن واضعي اللوائح يمكنهم تحصيل هذه الرشاوى بمنح "الاستثناءات" من اللوائح، وليس بإنتاج كثير منها. وبالمناطق نفسه، يقترح أن منتجي السلع والخدمات سيخلقون حالات النقصان في السلع لجمع الرشاوى، وذلك يتضمن أن واضعي اللوائح سينتجون "فوائضها" - ويعنى بهذا "المغالاة في اللوائح". والسبب ببساطة أنه كلما زادت كمية اللوائح، زادت قيمة الرشوة التي يمكن استخراجها مقابل الاستثناء منها.

تلخيصًا لذلك؛ فإن هذا القسم قد تناول نموذجين بديلين لحالات نقصان السلع والخدمات؛ ففي النموذج الأول خلقت الحكومة النقصان في الوظائف والسلع، وقامت بتوزيعها مقابل الولاء السياسي. وفي النموذج الثاني خلق مديرو المنشآت حالات النقصان للحصول على الرشاوى. وينصّر كلا النموذجين سلطة الحكومات الأوتوقراطية في تأثيرها على آلية عمل الاقتصاد؛ ففي النموذج الأول تصرفوا بهذه الطريقة لتعزيز أهداف القيادة السياسية، وفي النموذج الثاني لتعزيز أهداف البيروقراطية. ويستخدم الفصل الثالث نظرية البيروقراطية لتحديد أى من هذه النتائج تحدث.

### ٣- النظام السوفيتى كنظام بيروقراطى

#### ٣- أ: مدخل عام

إن السمة المميزة للنظام السوفيتى (مقارنةً بمجتمعات شمولية أخرى) هو أن الإنتاج فيه كان يُنظّم من خلال جهاز بيروقراطى واحد وكان تنظيمه إلى حد كبير يخضع للأيدولوجية الشيوعية، التى أملت إلغاء الملكية الخاصة، وبدون وجود الرأسماليين ووكلائهم لإدارة هذه المنشآت، وكان يجب إنشاء منشأة أخرى للقيام بهذا العمل. وكان الحل الذى تم اختياره، هو نظام التخطيط المركزي، والذى يعنى من ناحية الممارسة، الإدارة بواسطة جهاز بيروقراطى عملاق تحت سيطرة الحزب. ويخمن جسكوف - شمالانس - تسوكانوف (١٩٩٤) أن أصل النظام كان يوجد أيضًا فى مفهوم الهيكل المثالى لنظام الإنتاج الذى كان متبعًا فى مصانع فورد الأمريكية فى أوائل العشرينيات فى القرن الماضى، وأهم متطلبات النمو والكفاءة فى ذلك الوقت كانت اقتصاديات الحجم والتخصص، ووفقًا لذلك؛ كانت المؤسسة الصناعية فى الاتحاد السوفيتى تتبع مبدأ "الضخامة" لتستفيد من هذا المفهوم. وبالطريقة نفسها، كانت المؤسسات فى الاتحاد السوفيتى غير عادية؛ لأنها كانت احتكارية - ومرة أخرى، مفترضين أن هذه الفكرة كانت هى الطريقة الأكثر كفاءة لتنظيم الإنتاج.

يتبع ذلك أن إحدى الطرق لتفهّم كيف كان يعمل النظام السوفيتي، هو استخدام نظرية البيروقراطية؛ ولكن يوجد كثير من النماذج للبيروقراطية. ويوجد في النظرية الاقتصادية أحد الأمثلة لذلك، وهو نموذج ويليام نيسكانان (١٩٧١)، الذي يركز على الحافز للبيروقراطيين لتحقيق أقصى قدر من حجم الموازنة تحت سيطرتهم؛ ومع ذلك فمن الأفضل النظر إلى هذا الوضع على أنه حالة خاصة. وكما نوقش مناقشته في أماكن أخرى<sup>(\*)</sup>؛ ففي علم الاجتماع ونظرية المنظمات يوضع التركيز -غالبًا- على أهمية البنية الرسمية للبيروقراطية متمشية مع الخطوط الكلاسيكية التي ابتكرها ماكس فيبر<sup>(\*\*)</sup>. وفي الحقيقة فإن نموذج الأوامر الذي استخدمه الاقتصاديون بتوسع هو أحد المتغيرات من نموذج فيبري للبيروقراطية. وقد يمكن تصوير طغيان فكر فيبر بحقيقة أن المؤرخ الغربي البارز للحزب الشيوعي السوفيتي - وهو ليونارد شابيرو- وجد أنه من الضروري رفض النموذج البيروقراطي كما هو مطبق على الاتحاد السوفيتي، على أساس أن النظام كان وبطريقة جلية غير بيروقراطي بالمعنى الذي عناه فيبر. وقد صرح شابيرو (١٩٧١) : إنه بدلاً من الموظفين ذوي الحقوق والواجبات المفروضة والمعروفة في التسلسل الوظيفي الهرمي تعتمد السلطة على المحاباة، بدلاً من التباؤس والكفاءة، وبذلك أصبحت المؤهلات الأساسية للوظيفة هي الولاء. ولم تغب أبدًا هذه السمة المميزة في أي مرحلة من مراحل تاريخ الاتحاد السوفيتي - عن آلية الحزب" (ص ٦٢٣).

ومع ذلك؛ فقد ناقش المؤلف في كثير من الأعمال الأخرى (مثل بريتون - وينتروب ١٩٨٢، وماكي - وينتروب ١٩٩٣، وينتروب، ١٩٨٢ ١٩٩٧، وينتروب - بريتون، ١٩٨٦)، قليلاً من البيروقراطيات التي

(\*) للاطلاع على تفاصيل أكثر ومقاربات اقتصادية أخرى للسلوك البيروقراطي، انظر المسح الذي قام به المؤلف (١٩٩٧) للنماذج الاقتصادية للبيروقراطية.  
 (\*\* نظرية المنظمة والنماذج السسيولوجية للبيروقراطية، نوقشت في وينتروب (١٩٨٢).

تتصرف بنفس الطريقة التي ينادى بها نموذج فيبر. والشركات الخاصة والشركات الحكومية والأحزاب السياسية والاتحادات والحكومات - كلها بيروقراطيات يمكن فهمها أفضل باستخدام مفهوم التبادل والمنافسة، بدلاً من استخدام نموذج الأوامر. ومثل الأشكال الأخرى من المبادلة غير السوقية؛ فإن التبادل البيروقراطي لا يقوم على أساس حقوق ملكية مفروضة بالقانون؛ ولكنه يقوم على أساس شبكات العمل أو الولاء؛ لذلك فالملاحظة بأن النظام السوفيتي اعتمد على الولاء أكثر من اعتماده على قواعد فيبر الصارمة لا تعنى أنه ليس بيروقراطياً؛ ولكن على النقيض من ذلك. وقليل من البيروقراطيات تعمل بالأوامر أو القواعد الصارمة، ويبين الفصل (٩ - ٣ - ب) التالي أسباب ذلك.

### ٣ - ب: شبكات العمل

إن أهمية التبادل في النظم البيروقراطية، تُستق من الحقيقة بأن القواعد واللوائح التي تتحدد بطريقة رسمية أو تعاقدية هي أصلاً صارمة، لدرجة أن البيروقراطيات التي تعمل وفقاً لهايكلها الرسمية، لن تتسم بالكفاءة إلى حد بعيد. وستغرق أهداف الرؤساء في الإجراءات الروتينية، (نقص السيطرة)، وسيكون هناك فقدان في السيطرة والسلطة، وزيادة في العبء الإداري، وعدم المرونة وهكذا. ولأن القواعد الرسمية والسلطة محدودة؛ يوجد - دائماً - عدّة طرق التي يمكن بها تحفيز التابعين لأداء مهامهم تجاه الرؤساء بكفاءة أعظم (لعلمهم أنهم سيكافأون من أجل ذلك)؛ وبالتالي فالتابعيون (S) يمكن أن يبذلوا جهوداً إضافية - وأن يقدموا معلومات أكثر دقة وابتكارات أكثر لإنجاز العمل وهكذا. والرئيس S ورئيس التابعين B (أي رئيس العمل)، لديه كثير يمكن أن يقدمه مقابل ذلك - مثل ترقية أسرع، وحوافز أكبر، وموازنة أكبر، وميزات السفر وهكذا. إن مثل هذه المقايضة بين S، B، (الرئيس والتابع) قد تزيد من إنتاجية الشركة، وفي تلك الحالة؛ فهي مبادلة "كفء". وبدلاً من ذلك فقد يحاول التابعون التواطؤ للحصول على موارد بالتحايل (تشويه

المعلومات)، والخداع (التلاعب مثلاً بجدول الأعمال)، والتخريب أو من خلال أعمال جماعية، مثل: الاضطرابات والتباطؤ في العمل. وقد درس نيسكانين (١٩٧١) هذه النوعية من السلوك، وفي نماذج أخرى كالتركيز على علم الأمراض أو عدم كفاءة السلوك التنظيمي. وفي هذه الحالات الأخيرة فمن الواضح أن الاتفاقيات والمقايضات لن تكون ذات كفاءة من وجهة نظر المؤسسة.

وسواء أكانت الاتفاقيات تتسم بالكفاءة أو غير ذلك؛ فهي ليست تعاقدات ملزمة؛ لذلك فإن أيًا من الطرفين يواجه احتمال أن يقوم الطرف الآخر بخداعه أو أن النكث بتعهداته محتمل ضمناً، ومن ثم كان هناك الطلب على بعض الضمانات بأن الأطراف سيُدفع لها مرة أخرى. وقد افترض ألبرت بريتون - وينتروب (١٩٨٢) أن "الثقة" أو "شبكات العمل" التنظيمية هي أصول رأسمالية تراكتت بواسطة التابعين لكل منهم مع الآخر وأيضاً عن طريق التابعين والرؤساء لملء هذه الفجوة والسماح بالتبادل. وقد اقترح أن هذه الأصول قد تتراكم بالتخلي عن الفرص البديلة للغش، ومن ثم، خلق استثمار في العلاقات المستقبلية. وقد وصف سالمون (١٩٨٨) عملية بديلة مبنية على التخمين والتفنيذ Conjectures and refutations.

والخطوة التالية هي اشتقاق صلة بين مستوى هذه الاستثمارات وإنتاجية المنشأة، وقد افترض بريتون - وينتروب (١٩٨٢، ١٩٨٦) أن صلة الثقة بين الرئيس والتابع (صلة رأسية) تميل إلى تعزيز الإنتاجية؛ بينما صلة التابع والتابع (صلة أفقية) تميل إلى إضعافها. وقد سمح هذا الافتراض بنشأة عدد من النتائج الساكنة المقارنة. وقد يكون من الصعب قياس الثقة؛ ولكن يمكن للمرء أن يشتق صلة نظرية بين جوانب متعددة "لهيكل" التنظيمي (مثلاً: مستويات دوران العمل، والمتابعة، و"الناشطين Perks" وعروض الترقى في الوظيفة... وهكذا) والإنتاجية إذا ما أمكن عرض هذه المتغيرات للتأثير على الحوافز من أجل تراكم الثقة الرأسية والأفقية بطرق مقبولة.

فمثلاً: تؤدي الزيادة في إمكانات الترقى الوظيفي إلى زيادة الثقة الرأسية، وتقليل الثقة الأفقية. والزيادة في الطلب على منتجات المنشأة تزيد من عروض الترقى داخل المنشأة؛ ومن ثم فإن النموذج يتنبأ بعلاقة إيجابية بين الطلب والإنتاجية، مع بقاء "العوامل الأخرى" على حالها. لذا يمدنا هذا النموذج بشرح بسيط للسلوك المهني الدوري Procyclical للإنتاجية.

وقد أمدنا ماكيبى - وينتروب (١٩٩٣) بشواهد عن وجود شبكات العمل البيروقراطية وأهميتها؛ وذلك تأييداً "لقانون باركنسون". ونعنى بهذا ملاحظة أن المكوّن الإداري للمؤسسة (A) يتوسع في الوقت نفسه الذي تنقلص فيه المنشأة ذاتها وتتناقص قوة عمالتها المباشرة (L).

والقانون هو دليل بسيط عن وجود شبكات العمل الأفقية مصحوبة بافتراض أن المنشأة كبيرة بما فيه الكفاية، لدرجة أن التخفيض في عدد الموظفين يُعمل وفقاً لمعايير رسمية مثل الأقدمية؛ وبالتالي عندما تنقلص المنشأة، سيطلب التابعون الذين هم في شبكة العمل الرأسية مع رؤسائهم حمايتهم من الفصل من الخدمة. وهذه "الحماية" يمكن توفيرها فقط - بتزويتهم إلى مناصب أعلى (مدير إشرافي administrator) والتي لا يمكن فصلهم منها؛ ولأن التابعين يطالبون بهذه الحماية، ويرغب الرؤساء في توفيرها (لكي يحموا قيمة رأس المال لشبكات عملهم وسمعتهم في مكافأة الولاء)؛ فإن النتيجة تكون زيادة في (A) في نفس الوقت الذي تنقلص فيه (L). وقد اختبر ماكيبى - وينتروب (١٩٩٣) كلا من القانون وتفسيره المذكور على مجموعتين مختلفتين من المنشآت - صناعة الصلب في الولايات المتحدة الأمريكية، ونظام التعليم في كندا. ووجد أن القانون يُعمل به في كلتا الحالتين؛ ففي حالة (صناعة الصلب)، استطاعا أن يبيّنا أن النقصان في (L) والزيادة في (L) كانا "معاصرين تماماً" - وهي نتيجة منظور بريتون - وينتروب، لقانون باركنسون؛ وليس لأي منظور آخر محتمل يتعلق بتعظيم الموازنة.

وفى الاتحاد السوفيتى السابق، على سبيل المثال: سهّلت إحدى المنشآت نمو حالات الثقة بين المتقنين (النومكلتورا). وهو الاسم الأصلى الذى ابتكر أساساً لوصف "قوائم" أعضاء الحزب الذين يُعتمد عليهم والملائمين تماماً لملء الوظائف فى شتى مجالات الحياة تحت سيطرة الحزب، وموظفى الحكومة، والمديرين فى الصناعة والتجارة، والناشرين، وضباط الجيش، والقضاة، وقادة الاتحادات، ونظار المدارس... وهكذا. وقد توسّع الاسم ليصف كل أولئك الذين تيسر لهم الوصول إلى الامتيازات الخاصة التى كانت متوفرة فى النظام السوفيتى، مثل: المستشفيات الخاصة، والمحلات الخاصة التى يمكن شراء السلع الأجنبية منها، والشقق.. وهكذا، وأصبحت مقايضات النومكلتورا (الطبقة المتقفة) تحابى بعضهم بعضاً إلى درجة أن هذه الجماعات شكلت زمرة مغلقة. وكثير من التبادلات بينهم يمكن أن توصف بأنها فساد وتبادلات "لا تتسم بالكفاءة".

### ٣ - ج: المنافسة

كان المبدأ الآخر الذى تم ركّزَ عليه فى نموذج بريتون - وينتروب، هو التنافس البيروقراطى، وهو الجانب الأكثر إهمالاً فى السلوك البيروقراطى فى نماذج الأوامر للبيروقراطية. وبصفة عامة فإن المنافسة فى تلك النظم تتخذ أشكالاً عديدة، فهناك منافسة بين الهيئات الحكومية من أجل الحصول على الموارد، وأيضاً منافسة بين البيروقراطيين من أجل الوظائف، ومن أجل العضوية فى شبكات العمل البيروقراطية. وكثير من أوجه هذه المنافسة يتخذ شكل المجدىء بأفكار جديدة، أو مبادرات أو سياسات أو مشروعات جديدة، أو ما يسمى -أحياناً- منافسات العمل الحر "الشومبيوترية" (\*). أو الريادية Entrepreneurship.

(\* نسبة إلى الاقتصادى النمساوى - الأمريكى الشهير جوزيف شومبيتر J. Schumpeter). (المترجم)

ولكى نفهم أهمية المنافسة فى النظم البيروقراطية، سوف يتناول المؤلف تحليل شليفير - فيشنى عن الرشوة مرة أخرى. مع تذكر أنه فى نموذجهم يتواطأ مديرو المنشآت والبيروقراطيون فى الوزارات المختصة بالإشراف؛ لتحصيل أقصى قدر من الرشاوى. ويفترض هذا النموذج - ضمناً - أن المديرين والبيروقراطيين لا يتنافسون مع بعضهم بعضاً (وإلا فإن الربح الذى يحصلون عليه من خلال الرشاوى سوف يتضاءل)؛ ومع ذلك فإن هذا الافتراض يصف - بالكاد - نظام الإنتاج السوفيتى، الذى يمثل قدرًا كبيرًا من تاريخه (كما وُصِفَ فى الباب التالى) والمكان للمنافسة الشرسة بالنسبة للوظائف الإدارية المهمة، وللميزات الخاصة التى تصاحبها، بما فى ذلك الوصول إلى متاجر خاصة، ومدارس، ومستشفيات خاصة، وميزات السفر، والحق فى سيارة وسائق، ... وهكذا. كان المدير السوفيتى يواجه منافسة من أجل وظيفته؛ ليس فقط من تابعيه، ولكن من مديرى المؤسسات الأخرى أيضًا. يتبع ذلك أنه حتى فى الحالات التى تتعطل فيها متابعة الرقابة على المديرين، والتى يوجد فيها تواطؤ بين الوزير ومدير المشروع - كما افترض شليفير - فيشنى، فهذا لا يكفى أن نقول: إن المديرين هناك قد حصلوا على عطايا على حساب الحزب. إذ إن توازن شليفير - فيشنى عن الصناعة السوفيتية الذى يتلقى فيه المديرون كل العطايا يمثل حالة خاصة، ليس فقط فى هاتين الحالتين؛ ولكن - أيضًا - تلك التى يكون فيها من الضرورى أن نُسَلِّمَ بأن مديرى المؤسسات لم يتنافسوا مع بعضهم بعضاً؛ ولكن تواطؤوا بطريقة ما، بمعنى آخر عقدوا اتفاقات مع بعضهم بعضاً مبنية على شبكات عمل أفقية.

### ٣ - د: نموذج رسمى بسيط

لكى نصف نظام الإنتاج من النوع السوفيتى رسميًا وفقًا لهذا النموذج، سوف ندع (T<sub>v</sub>) ترمز إلى شبكات العمل الرأسية أو شبكات عمل الحزب،



وتمثل ( $T_H$ ) شبكات العمل الأفقية التي خفّضت الإنتاجية مع أخذ كل شيء في الاعتبار. والتواطؤ بين المديرين الذي يكمن نموذج خلف شليفير - فيشني، هو ببساطة تصور لحالة معينة من شبكات العمل الأفقية للحصول على أهداف محظورة لا يقرها الحزب (الرشاوى في هذه الحالة). ومع افتراض -أيضًا- أنه توجد مكاسب ذات إنتاجية حدية متناقصة للثقة الرأسية، وخسائر إنتاجية حدية متزايدة للثقة الأفقية (راجع وينتروب - برينتون ١٩٨٦). ويتضمن هذا الافتراض الأخير أن المنشآت والمنظمات الأخرى لديها ميل كامن للتدهور، كما اقترح من كتاب متوعين، مثل: مارشال (١٩٦١ فيما يتعلق بالمنشآت)، وروبرت مايكلس (١٩٥٩ فيما يتعلق بالأحزاب السياسية - وما يسمى بالقانون الحديدي لحكم القلة (Iron Law Of Oligarchy)، وحديثاً ما نكور أولسن (١٩٨٢) فيما يتعلق بالدول القومية (Nation States). والسبب في هذا التدهور أنه كلما طال عمر المنظمة، أصبح أعضاؤها يعرف كل منهم الآخر أكثر، وبالتالي فكل من ( $T_V$ ) و ( $T_H$ ) يستمران في الارتفاع (حيث ( $T_V$ ) و ( $T_H$ ) هي مجموع كميات الثقة الرأسية والأفقية على التوالي). وبينما يستمران في الارتفاع تبدأ الغلة المتناقصة ل ( $T_V$ ) وتزيد الخسائر من ( $T_H$ )، ويؤول الأمر في النهاية إلى أن متحصلات التغيير في ( $T_H$ ) تفوق المكاسب من ( $T_V$ ).

وهذا يكمل نظرية العلاقة بين الثقة والإنتاجية. فالإنتاجية تميل إلى الارتباط إيجابياً مع ( $T_V$ )، وسلبياً مع ( $T_H$ )، ويميل معدل نمو الإنتاجية إلى ارتباطه بمعدل نمو هذه المتغيرات، [إيجابياً مع ( $T_V$ ) وسلبياً مع ( $T_H$ )]؛ ولكنه سيرتبط أيضاً بمستويات هذه المتغيرات؛ لأن مستوى عالياً من ( $T_V$ ) ومستوى منخفض من ( $T_H$ ) يتجه نحو السماح بتراكم سريع نسبي من المدخلات التقليدية، مثل رأس المال المادي والبشري، كما يسمح بمتغيرات فنية أكثر سرعة أيضاً. فمثلاً: كلما زادت كمية ( $T_V$ ) زادت رغبة الموظفين في استيعاب التغيير في الآلات وطرق استخدامها، وكلما صغرت كمية ( $T_H$ )،

صغرت مقدرتهم على تعطيلها أو إعاقتها إذا اختاروا أن يفعلوا ذلك.

ويتبع ذلك أن معدل نمو ناتج المؤسسة سيميل إلى أن يكون في أعلاه؛ حيث الثقة الرأسية في قمتها، وإلى أن يكون منخفضًا كلما ارتفعت الثقة الأفقية، كما هو الحال في:

$$\Theta = \dot{Q} (T_V, T_H) \dots\dots\dots(1)$$

حيث  $\dot{Q}$  هو معدل نمو ناتج المنشأة و  $\partial \dot{Q} / \partial T_H < 0$  و  $\partial \dot{Q} / \partial T_V > 0$ ، ومستويات  $T_H$ ،  $T_V$ ، بدورها، تميل إلى الارتباط بخواص عديدة للهيكل التنظيمي، ويمكن للمنشأة أن تشجع التابعين على أن يستثمروا أكثر في الثقة الرأسية وأقل في الثقة الأفقية عن طريق:

- ١- تزويدهم بالحوافز والعلاوات وفرص الترقى السريع داخل التنظيم.
- ٢- الرقابة والمتابعة، إلا (النقل أو إعادة التنظيم) وعدم تشجيع الجمعيات الأفقية بين التابعين (التواطؤ)

ويتوقع المراقبون أيضًا وجود دكتاتوريات سياسية لاستخدام هذه الأدوات. إضافة إلى ذلك تمتلك الدكتاتوريات السياسية تشكيلة واسعة من أساليب العقاب للتعامل مع الجماعات الأفقية، وهي بالطبع غير مقيدة إلى حد كبير في استخدامها. وأخيرًا، تدمير الفرص البديلة للتقدم في التنظيمات المنافسة، والتي هي من خصائص دويلات الحزب الواحد. ومن الواضح أنها سلاح قوى يشجع التابعين على تحسين عملهم في وظائفهم بالاستثمار في الولاء للنظام<sup>(\*)</sup>.

وتطبيق نظرية الإنتاج البيروقراطي على الاتحاد السوفيتي السابق يتسم بأنه صريح ومباشر؛ فإذا كانت  $T_V$  مرتفعة،  $T_H$  منخفضة؛ فإن التبادلات

(\*) لمناقشة أكبر لهذا النموذج من البيروقراطية، وتوسعات أكثر مع بعض الأدلة، وللإطلاع على مداخل بديلة للنموذج البيروقراطي انظر وينتروب (١٩٩٧).

داخل المؤسسة والوزارة تتبنى أساساً على الثقة الرأسيّة (أو الولاء للحزب)، ويميل النظام إلى العمل بكفاءة نسبياً، وسيكون معدل نموه مرتفع نسبياً، مع بقاء العوامل الأخرى على ما هي عليه". وإذا كانت  $T_H$  مرتفعة؛ فإن التبادلات تميل إلى ألا تكون ذات كفاءة أو فائدة، كما هو موضح بنموذج شليفير - فيشني، ووفقاً لذلك سيكون النمو منخفضاً. وينطبق نموذج الأوامر عندما يكون هناك قليل من الثقة في أي من النوعين في النظام. في هذه الحالة؛ فإن الكفاءة ومعدل نمو الناتج - من المفترض أن يكمن بين الحالتين المذكورتين.

وتكشف هذه الاعتبارات -أيضاً- عن التناقض الأساسي في الحكم الشيوعي. فالأساس الأيديولوجي للشيوعية هي التضامن. ومن أجل تطوير هذا التضامن، تُفَعّع الأسواق والملكية الخاصة؛ ولكن من أجل أن يعمل النظام عليه أن يعمل كبيروقراطية تخضع للسيطرة السياسية؛ ولكن في أي نظام بيروقراطي تكون السيطرة الرأسيّة هي الأسمى، والتضامن بين القوى العاملة يعوق هذه السيطرة ويخفض الناتج أو الإنتاجية. وهذه النتيجة يكون حدوثها أكثر احتمالاً عندما ينظم كل المجتمع كنظام بيروقراطي واحد، مثلما كان عليه الحال في الاتحاد السوفيتي السابق والبلاد الشيوعية الأخرى. وكلما عمل النظام كما يجب أن تعمل أي بيروقراطية زاد واتضح التناقض بين حقيقته ووعوده المتضمنة في أيديولوجيته.

- و يمكننا أن نستكمل نظرية نظام الإنتاج السوفيتي، بإدخال هذه الأفكار في نموذجنا العام عن العلاقة بين السلطة والنمو الاقتصادي، كما وُضِّح في الباب الخامس. ولهذا الغرض قد يكون من المعقول افتراض أنه كلما عظمت سلطة الحزب ( $\pi$ )، عظمت قدرته على تثبيط الجمعيات الأفقية، وأن يكافئ الثقة الرأسيّة من خلال الحوافز والرقابة، كما وُصِف؛ لذا فإن:

$$T_V = T_V(\pi), \partial T_V / \partial \pi > 0. ,$$

$$T_H = T_H(\pi), \partial T_H / \partial \pi < 0. \quad \text{و}$$

ويتضمن هذا ببساطة أنه بالنسبة للنظام السوفيتى الكلاسيكى يكون:

$$\dot{Q} = \dot{Q}(\pi) \quad \dots\dots\dots (2)$$

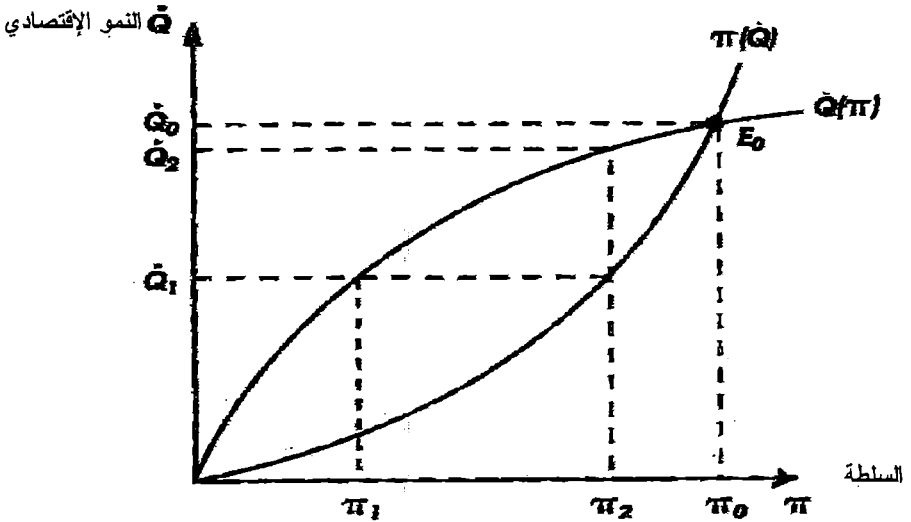
$$\partial \dot{Q} / \partial \pi > 0 \quad \text{حيث :}$$

وكما تم تصويره فى الشكل (٩-٢)\*.

والمعادلة (2) هى نسخة معدّلة من النموذج العام الذى طُوّرَ فى الباب الخامس (بموازنة الحكومة (B) المستبدلة بالنمو الاقتصادى (Q)). ونسترجع من مناقشتنا فى هذا الباب أن علاقة مثل (2) تصف نظاماً مثل (حالة الاتحاد السوفيتى السابق) ينتظم فيها غالبية الإنتاج من خلال خطة. وفى نظام مثل النظام الصينى الحالى الذى يضم كل من الخطة والسوق، فمن السهل أن نتخيل أن هذه العلاقة يمكن عكسها. وعندما تكون الحكومة هى المنتج الوحيد للسلع والخدمات؛ فإن الزيادة فى سلطة الحكومة تعنى أن الحكومة تكون أكثر قدرة على جعل رغباتها سارية المفعول على البيروقراطية. وإذا انتظم جزء من الإنتاج من خلال الأسواق، عندئذ يكون من السهل زيادة سلطة الحكومة التى يمكن أن "تخفض" من معدل نمو الإنتاج الكلى. وذلك يمكن حدوثه؛ حين توجد مغالاة فى التعليمات، واللوائح لقطاع السوق، أو إذا كانت الزيادة فى سلطة الحكومة تحدث إجحالاً لخطة لصالح السوق، ويكون السوق أكثر إنتاجية من الخطة. لذا؛ فإن الانحدار إلى أعلى للمنحنى  $\dot{Q}(\pi)$  يخص فقط

(\*) يلاحظ أن المعادلة (٢) يمكن - أيضاً - اشتقاقها من الشكل (٦-١) فى الباب السادس؛ حيث إن الزيادة فى سلطة الحزب تنقل شرط عدم العش (NCC) إلى أسفل، مع افتراض أن مقدرة الحزب على المتابعة والعقوبات للعش داخل المنشآت ترتبط بسلطته. وهناك علاقة مماثلة، عُرِضَتْ لنظام الفصل العنصرى فى الباب السابق (الشكل ٨ - ٥).

نظامًا تنتظم فيه كل عمليات الإنتاج من خلال البيروقراطية الحكومية، كما كان الحال في النظام الكلاسيكي السوفيتي. وهذه العلاقة يمكن عكسها في نظام يقوم جزئيًا على أسواق ذات قدر كبير من الأهمية، كما سنرى في الباب التالي عندما نتجه إلى مناقشتنا عن إصلاحات النظام؛ ولكن -أولاً- لنتجه سريعًا إلى العلاقات الأخرى في الشكل (٩-٢) ومنحنى  $\pi(Q)$  (شكل ٩ - ٢) التوازن بين النمو والسلطة في النظام الكلاسيكي السوفيتي



فالاتجاه إلى أعلى منحنى  $\pi(Q)$  يمكن اشتقاقه على طول الخطوط نفسها مثل تلك التي نوقشت في الباب الخامس. أولاً: إنَّ النمو الإقتصادي المتزايد من الواضح أنه يرفع من موازنة الحكومة (B)، فكلما زادت الموازنة الحكومية زاد الإنفاق على عمليات القمع (R) أو الولاء (L)، لزيادة السلطة  $\pi$  (كما شرح ذلك سابقاً هناك). ثانياً: أن زيادة النمو الإقتصادي قد يتوقع منه أن يزيد من مستوى الولاء للنظام. هذه النتيجة تخفض من سعر الولاء (PL) وترفع من مستوى ( $\pi$ ) التي يمكن شراؤها بأي موازنة معطاة (B)؛ لذا فكلما التأثيرين يتضمنان المعادلة (٣).

$$\pi = \pi(\dot{Q}) \dots\dots\dots(3)$$

حيث:  $\partial\pi / \partial\dot{Q} > 0$ .

ومرة أخرى، يبدو من المعقول أن نفترض أن كلا المنحنيين يعرضان عائدات متناقصة (كما في الشكل ٩ - ٢). ويكون التوازن عند  $E_0$  مع نمو اقتصادي ( $\dot{Q}_0$ ) وسلطة ( $\pi_0$ )، أما أن  $E_0$  هي نقطة توازن فيمكن بيانه بحجة مثل التي استخدمت في الباب الخامس؛ لذا فعند مستوى أكثر انخفاضاً لـ  $\pi$  (أى  $\pi_1$ ) يكون النمو الاقتصادي ( $\dot{Q}_1$ )؛ ولكن  $\dot{Q}_1$  تنتج مستوى أعلى من السلطة ( $\pi_2$ )، والذي بدوره ينتج نمواً أكبر ( $\dot{Q}_2$ )، وهكذا حتى يُفترَح من  $E_0$ . وبالمثل، فأى نقطة على يمين  $E_0$  (تتضمن مستويات أعلى من  $\pi$  و  $Q$  عن  $\pi_0$  و  $Q_0$ ) لا يمكن دعمها (لأنه لا يوجد هناك نمو كاف لتوليد السلطة المطلوبة لدعم هذا النمو) ويعود النظام إلى  $E_0$ .

ولقد لُخِّصَ النموذج الكامل للنظام السوفيتي بسهولة، فسلطة الحزب تحدد التوازن بين شبكات عمل الحزب وشبكات الأعمال غير الحزبية (الثقة الرأسية مقابل الثقة الأفقية) في النظام. وهذا بدوره يحدد المدى الذي تسلكه المنشأة العادية وفقاً لنموذج الولاء أو نموذج الرشوة - وبالتالي تحديد معدل نمو الناتج في هذا النظام، وعلى الجانب الآخر ما هو مقدار السلطة لدى الحزب ذاته الذي يتوقف على معدل نمو الناتج، [كما وُصِفَ بمنحنى  $\pi(Q)$  في الشكل (٩-٢)]؛ ولذا تتحدد ( $Q$ ) و ( $\pi$ ) بشكل آني.

وفي الباب التالي، سيُضح بعض الدماء في هذا النموذج المجرد، من خلال استخدامه لشرح السمات الكلاسيكية لتنظيم الحزب الشيوعي، والتحكم المركزي، والحظر ضد فئات معينة، والعضوية الخاصة، وحملة تطهير الحزب، وذلك في محاولة لفهم عدد من الأحداث في التاريخ السوفيتي والتاريخ الصيني المعاصر.

إن المدخل إلى النظام الاقتصادي الشيوعي، الذي نوقش هنا - يقوم على فكرة أن ما يميز هذا النظام هو استبدال النقود والحوافز النقدية (كوسيلة لتخصيص الموارد) بنظام بيروقراطي واحد تحت سيطرة الحزب الشيوعي. وهذه الفكرة شائعة في الأدبيات العلمية؛ فما يميز هذا المدخل عن آخر، هو مفهوم البيروقراطية أو نموذجها المستخدم هنا. والمدخل الأكثر شيوعًا في تلك الأدبيات هو التخطيط المركزي أو نموذج اقتصاد الأوامر، والذي تُصدر فيه الأوامر من القيادات العليا، ويُصب حتى القاعدة؛ حيث تتفد التعليمات. ويفسر هذا النموذج بسهولة سبب انهيار النظام، ما دامت أن أي بيروقراطية تعمل بهذه الطريقة. سوف تغرق في عديد من الإجراءات الروتينية وستنقصها المعلومات والحوافز لكي تتبكر وتبدع وهكذا، وما لم يستطع هذا النموذج شرحه هو عدم تدهور النظام في فترة مبكرة من هذا الوقت؛ بل استطاع أن يبقى أكثر من ستين عامًا، وازدهر لوقت طويل في هذه الفترة. وهذه المشكلة نفسها، تفسد وجهات النظر الأخرى، مثل: نموذج السعي للحصول على العطايا، أو نموذج شليفير - فيشني. وقد ثبت أن تلك النماذج أكثر فائدة في محاولة فهم الطريقة التي يعمل بها النظام في مراحلها النهائية أو مرحلة اضمحلاله وانحطاطه، ولم تستطع توضيح سبب الإعجاب بالنظام في كثير من أجزاء العالم في أول خمسين عامًا من سريانه، أو ما كان يقال عنه لدرجة أنه سبب الخوف للمواطنين في البلاد الديمقراطية طوال هذه الفترة الطويلة.

وفي هذا الباب، يقول المؤلف إن النظام الكلاسيكي السوفيتي مثل أي نظام بيروقراطي آخر، لم ينفذه أساسًا بنظام الأوامر والتوجيه؛ ولكن على أساس التبادل. والاختلاف الرئيسي بين النظام البيروقراطي ونظام السوق هو أن المبادلات في النظام البيروقراطي لا تقوم على أساس القوانين؛ ولكن على

الثقة أو الولاء. وفي النظام الشيوعي الولاء للحزب إضافة إلى مقدره الحزب على قمع المعارضة، صار مصدر سلطته. نتيجة لذلك عندما كان الحزب قويًا إما بسبب صرامته في استخدامه لعمليات القمع، أو للاعتقاد بمقدرته على تحقيق وعوده، كان النظام قادرًا على تحقيق أداء اقتصادي جيد؛ لذا فإن التنبؤ الجوهري لهذا النموذج هو أنه في نظام مثل الأسلوب السوفيتي يوجد ارتباط موجب بين سلطة الحزب وإجراءات الإنجاز الاقتصادي مثل النمو الاقتصادي.

والمشكلات الرئيسية في هذا الأمر كنظام "اقتصادي"، تكمن في ظروف إدارة أي بيروقراطية كبيرة بكفاءة؛ فالبيروقراطيات تتطلب ولاءً رأسياً وتسلسلاً هرمياً إلى أعلى، وليس تضامناً أفقياً بين زملاء العمل يمكن استخدامه للهروب من سيطرة الحزب، وبالتالي يميل إلى تخفيض الإنتاجية، وهذا بدوره يتضمن أن هناك تناقضاً رئيساً بين وعود الشيوعية، مثل المساواة والتضامن والكفاءة. وكما سنرى في الباب التالي: أنه بمرور الوقت، يزداد هذا التناقض ظهوراً، واستطاع النظام أن يحفظ لنفسه أسلوباً ستالينياً، من خلال استخدام حملات التطهير والتقنيات الأخرى لكسر شبكات العمل الأفقية والتحالفات الأخرى غير المسموح بها والتي مالت إلى النمو من داخل النظام. كما يصف ذلك الباب فترة التراجع السوفيتي بعد موت ستالين ومحاولات جورباتشوف للإصلاح، وكيف استطاع الصينيون إصلاح هذا النظام بنجاح؛ بينما لم يستطع السوفيت ولماذا.



## الباب العاشر

### الاقتصاد البيروقراطي II: الصعود والسقوط

#### ١- طريقة عمل النظام

سوف نطبق الآن النموذج الوارد في الباب السابق، والمفهوم الأساسي الذي قصد النظام السوفيتي الكلاسيكي العمل به. والذي سيقدم هنا، هو أن النظام السوفيتي الكلي للإنتاج قد يُربط ببيروقراطية عملاقة. وفي داخل هذه البيروقراطية يقوم الحزب بوظيفة مماثلة لحقوق الملكية الخاصة في الاقتصاد الرأسمالي (ما دام يفرض الممارسات التجارية). وعندما يعمل النظام كما هو مفترض فيه يتنافس المرؤوسون مع بعضهم بعضاً؛ لتحقيق أهداف رؤسائهم بتقييم المبادرات، والمشروعات، والتفاني والمرونة تماماً كما يفعلون في أي مؤسسة كبيرة ناجحة، سواء أكان إدارة حكومية أو شكلاً آخر من التنظيم البيروقراطي. وبكافأ الأداء الناجح وليست طاعة الأوامر أو مبادلته بالمكافآت أو الترقى السريع.. وهكذا. وجميعها تخضع في نهاية الأمر لسيطرة الحزب في النظام الكلاسيكي السوفيتي. وتضع قيادة الحزب أهداف النظام، ومن خلال شبكة عمل رأسية يُنقذ الممارسات التجارية التي تحقق هذه الأهداف. وبهذا المفهوم فإن معلقين، مثل: أليك نوف (١٩٦٤) كانوا على صواب في القول إن "الحزب" في أغلب الأحيان بقرارته على كل المستويات يحل محل عملية القوى الاقتصادية (ص ٦١)؛ ولكنهم طبقاً لطريقة تفكيرنا مخطئون في استنتاج أن أولوية القرار السياسي قد لا تتماشى مع الرشد الاقتصادي (ص ٦٢)، إن البلاغة السياسية في تحديد الأهداف الاقتصادية واستبدال القوى الاقتصادية بقوى سياسية من خلال آليات سيطرة

الحزب هي أساس طريقة عمل Modus operandi هذا النظام. وفي إطار هذا العمل، فإن هذا أو ذلك القرار قد يكون بالتأكيد غير رشيد ولا يتسق مع أهداف القادة؛ ولكن انتقاد النظام على هذا الأساس، معناه الخطأ في تحديد منطقته الأساسي؛ فحقوق الملكية ليست مجانية، وإنفاق الموارد للحفاظ على شبكات العمل السياسية في نظام الأسلوب السوفيتي (حقوق الملكية المبنية على الثقة) - هو كمبدأ، ليس أقل رشداً عن إنفاق الموارد على المحاكم، وعلى إنفاذ القوانين التي تحافظ على حقوق الملكية الحضرية في الاقتصاد الرأسمالي. ومن الممكن أن تكون حقوق الملكية المبنية على الولاء أو الثقة أقل كفاءة من حقوق الملكية المبنية على القانون؛ ولكن علينا - أولاً- أن نتفهم كيف تعمل تلك هي مهمة الفصل الأول الذي يصف طريقة عمل النظام، والمعضلة الرئيسية وحل ستالين لها (بتطهير الحزب). ويصف الفصل الثاني انهيار النظام في الفترة ما بين وفاة ستالين وعصر يريجينيف. ويصف الفصل الثالث المحاولات لإنعاش النظام في الاتحاد السوفيتي والصين. ويوضح هذا الفصل: لماذا نجحت المحاولات في الصين؛ بينما فشلت في الاتحاد السوفيتي.

## ٢- الحزب الشيوعي كآلية تنفيذ

كيف يعمل الحزب كشبكة عمل رأسيّة؟ كما نوقش في الباب الثاني، هناك ثلاث سمات أساسية:

١ - العضوية الخاصة.

٢ - السيطرة المركزية والانضباط الداخلي (الحظر ضد "الانشقاق الحزبي" والجماعات الأفقية الأخرى).

٣ - الأيديولوجية الخاصة.

وفيما يلي شرح لدور كل من هذه السمات:

## ٢- أ: العضوية الخاصة

رغم أن أي حزب سياسي قد يُنظر إليه على أنه مئثر كشبكة عمل تدعو للنقّة في بعض النواحي، (هذه النظرة طرحت في جاليوتى - بريتون ١٩٨٦)، فإن هناك سمات معينة للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى السابق الذى سنطلق عليه من الآن فصاعداً، الحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى (CPSU) جعلت هذا التفسير مفيداً بصفة خاصة. فأولاً: يوجد بين هذه السمات أنه على خلاف متطلبات العضوية للأحزاب السياسية الديمقراطية؛ حيث إنّ العضوية في الحزب الشيوعى السوفيتى كانت لها ميزة خاصة (فريدريك - بريزنسكى، ١٩٦٥). ويرجع هذا المبدأ إلى عصر لينين (شابيرو، ١٩٧١، ص ٥٠). ففي آخر مجموعة من القواعد (في الثمانينيات من القرن الماضى) تطلبت العضوية - مثلاً - أن "يعمل الفرد بنشاط من أجل بناء الشيوعية، ويعمل داخل إحدى منظمات الحزب، وينفذ قراراته، ويدفع ما عليه" (شابيرو، ١٩٧٨، ص ٧٠). وعلى الأعضاء الجدد أن يجتازوا مرحلة اختبار لمدة عام. ويجب أن يُوصى على المرشح للعضوية ثلاثة أعضاء من الحزب لا تقل مدة عضويتهم عن خمسة أعوام من بين الذين يعرفون المرشح وعمله لمدة لا تقل عن عام. وقبول عضوية المرشح الجديد تتطلب الموافقة الأساسية من مجلس الحزب الشيوعى السوفيتى، ثم منظمة الحزب فى مدينته أو الحى الذى يقيم فيه (شابيرو، ١٩٧٨، ص ٧١).

وخصوصية العضوية تجعل طرد العضو محتملاً، وكذلك التهديد بالطرد، سواء على أساس فرد أو جماعة (تطهير الحزب). وكان ذلك من الواضح سلاحاً قوياً فى أيدي القادة لتشجيع الولاء. ومرة أخرى يرجع أساس هذا المبدأ إلى عصر لينين الذى طالب فى عام ١٩٢١ بعملية تطهير واسعة النطاق للحزب من الأوغاد، والبيروقراطيين، والشيوعيين غير الأمناء،

والموالين للمنشفيك Menshevik<sup>(\*)</sup>، الذين غيروا ظاهرهم وموالين للمنشفيك قلوبهم" (مقتبسة من لينين في هوج - فينوسود، ١٩٧٩، ص ٣٢٣-٤).

وكان خلق معارضة سياسية من الشيوعيين في داخل الحزب الشيوعي السوفيتي يشكل اتهامًا جنائيًا (عقوبته الإعدام)، وكان ذلك بالطبع من اختراع ستالين (شاببيرو، ١٩٧١، ص ٤٠٦)؛ ورغم تضائل عمليات العنف؛ فإن عمليات التطهير استمرت طول فترة بقاء النظام. وقد طرد أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ عضو في الفترة ١٩٥١/١٩٥٦ وأكثر من ٤٠٠,٠٠٠ في الفترة ١٩٥٦/١٩٦٤. وقد طالب الحزب الشيوعي السوفيتي باستدعاء بطاقات عضوية الحزب، ونتيجة لذلك لم تجدد عضوية ٣٤٧,٠٠٠ عضو (شاببيرو، ١٩٧٨، ص ٧١).

ومبدأ الخصوصية والمطالبة بالمشاركة من جانب الأعضاء واستخدام عمليات الطرد، تتضمن جميعها أن الحزب الشيوعي السوفيتي كان شبكة عمل تقوم على الثقة بالمفهوم الكلاسيكي لهذا التعبير، فماذا عن شخصية الحزب الرأسي؟ فهذا هو ما سنتحدث عنه فيما يلي.

## ٢- ب: السيطرة المركزية والانضباط الداخلي

إن مبدأ السيطرة المركزية والانضباط الداخلي، كان المبدأ الأساسي في نظرية لينين عن التنظيم. وربما كان انحرافه الأكثر أهمية عن ماركس، وقد فهم لينين منطق العمل الجماعي، ليس من وجهة نظر العالم النظري للاقتصاد theorist؛ ولكن من وجهة نظر ممثل ثوري:

يجب أن تقوم اللجنة كل جوانب الحركة المحلية، وتوجه كل المؤسسات المحلية، والقوى، والموارد... وستأخذ مناقشة كل تساؤلات الحزب - بالطبع - مكانًا في الدوائر المحلية؛ ولكن "اتخاذ القرارات الخاصة بكل

(\*) الألفية في الحزب الشيوعي السوفيتي عند قيام الثورة في عام ١٩١٧. (الترجم)

المسائل الخاصة بالحركة المحلية يجب أن يتم من خلال اللجنة فقط".  
وسيسمح باستقلال تلك المجموعات فقط- في الأسئلة المتعلقة بتقنيات  
النقل، Transmitting والتوزيع. وتحدد اللجنة تكوين المجموعات المحلية  
كما تحدد الوفود إلى هذا الحى أو ذلك، وتعهد إلى الوفود فى إنشاء  
مجموعات الأحياء. وتعزز اللجنة بدورها مواقع كل الوظائف لأعضاء  
المجموعة"، ومجموعة الحى هى فرع محلى للجنة وتستمد سلطتها منها  
" (وولف ١٩٦٩، ص، ١٧١).

وقد ظلت هذه السمات للتبظيم السياسى السوفيتى حتى انهياره. وبالتالى؛  
فإن منظمات الحزب لجمهوريات الاتحاد لم تكن أحراباً قومية؛ ولكن فروع  
لحزب الاتحاد الواحد، وكانت تخضع للانضباط والتوجيه المركزى، مثل: أى  
منظمة أخرى تابعة للحزب. وقرارات الأجهزة الأعلى فى الحزب كانت ملزمة  
للأعضاء الأدنى بلا شروط. كما كانت كل الانشقاقات الحزبية والمجموعات فى  
الحزب الشيوعى السوفيتى ممنوعة رسمياً فى النظم الأساسية للحزب. وكان  
حظر الانشقاقات الحزبية والسيطرة الرئاسية للتعيين فى الوظائف وعلى  
الموارد- جميعها - طرّقاً لضمان ارتباطات شبكات العمل الرأسية وليست  
الأفقية، والتي كانت سائدة فى أنحاء النظام. وبلغة بسيطة فإنها قد زادت من  
جاذبية الاستثمار فى الثقة الرأسية مقابل الأفقية.

## ٢- ج: الأيديولوجية الخاصة

من الشائع أن الأيديولوجية لعبت دوراً مهماً فى الاتحاد السوفيتى  
السابق؛ ولكن تحديد هذا الدور صعب جداً. وكانت مفاهيم مثل "غسيل المخ"  
لا تتناسب بسهولة مع نظرية الاختيار الرشيد. وقد أفاد فريدريك -  
بريزنسكى (١٩٦٥، ص ٢٢) أن قائمتها هى "أيديولوجية محكمة تتكون  
من كيان رسمى من العقيدة الفكرية، ويغضى كل الجوانب الحيوية لوجود  
الإنسان... " وبأن أول ما فيها هى الخواص الست للحكومات الشمولية. ومع

ذلك فإن الدور الذي تلعبه الأيديولوجية في النموذج ليس واضحاً على الإطلاق. ومن وجهة نظرهما؛ فإن الجماهير لم تؤمن بهذه الأيديولوجية. وأنهما يريان أن هناك فراغاً متزايداً يحيط بالقيادة؛ لأن السيطرة الاحتكارية لوسائل الإعلام قد أوجدت لدى الجماهير شعوراً عميقاً بالاستياء مما يقال لهم؛ ولكن إذا لم يكن هناك إيمان بهذه الأيديولوجية، فما الهدف الذي تخدمه؟ وقد ذكر المؤلف من قبل (الباب الثالث، الفصل الثالث) الفكرة الأساسية والمهمة، بأن الأيديولوجية تعمل كمجموعة من الوعود التي ترمز إلى أهداف النظام، والتي يمكن قياس الأهداف بها. والأيديولوجية تروج أيضاً للتبادل بنفس الطريقة التي تفعلها الإعلانات التجارية- من خلال التكرار. فكلما زاد تكرار الرسالة عظمت حصة الدولة في تحقيق الوعود المتضمنة بها. نتيجة لذلك، عندما تدهور أداء النظام في السبعينيات والثمانينيات واتسعت الفجوة بين الوعود والحقيقة توقف النظام. وكما وضعها جيانكوفرانكو بوجي (١٩٩٠) بطريقة لطيفة " قَدِّمَت الوعود لفترة طويلة جداً، لدرجة أنها أصبحت لا تصدق ولفترة طويلة جداً لدرجة أنه أصبح من الصعب التنازل عنها ولم تستسلم " (ص ١٦٨ - ٩).

وهناك جوانب أخرى من الأيديولوجية أقل سهولة في تفسيرها. ولكي يوضِّح الكاتب مقدار المشكلة يستمع إلى موليفان ديجيلاس النائب السابق لرئيس يوغسلافيا متحدثاً في مقابلة شخصية مذاعة بالراديو قبل سقوطه عن السلطة:

هل يمكن أن يوجد شرف وسعادة أعظم من أن تشعر بأن أحد أصدقائك المقربين والمحبين لك هو ستالين؟... فستالين هو أكثر الأعداء وأشدهم قسوة لكل ما هو غير إنساني، فهو ذو اهتمام عميق وهو أكثر الأشخاص حكمة فهو يرفع العطف الإنساني... ستالين هو رجل الدولة الوحيد ذو الضمير النقي والقلب غير الأناني. وستالين هو الماركسية البينينية

المنتعشة والثرية. إنه رجل لا يتردد أبدًا، رجل تستكشف عيناه أحداث المستقبل قرونًا بأكملها... فهو يعرف كل شيء، ويرى كل شيء، ولا يوجد شيء إنساني غريب بالنسبة له، ولا يوجد لغز في العالم لا يستطيع حله... إن ستالين عهد... العهد الحاسم جدًا في تاريخ الإنسانية... (موليفان ديجيلاس، في إريان ١٩٨٢، ص ٢١٤).

وقد تساعل المذيع المحاور، عما إذا كان ديجيلاس يؤمن حقًا بذلك في هذا الوقت، خاصة إذا ما رأينا أنه بعد عشرين عامًا من ذلك، كتب يقول: إن ستالين هو أكبر مجرم في كل العصور؛ "لأنه قد اجتمع فيه اللاشعور الإجرامي لـ كاليجولا(\*) ونقاء بورجيا(\*\*)، ووحشية إيفان الرهيب(\*\*\*)"... وقد رد ديجيلاس قائلًا: إنه لم يؤمن بذلك؛ ولكنه وصف ذلك بقوله إن الشخص ربما عليه أن يدرك أن "هذا المديح على مستوى عالٍ من الوعي السياسي" (ص، ٢١٥).

ماذا يعنى هذا؟ ربما يتضح دور الأيديولوجية بنظرتنا إلى الحزب الشيوعي السوفيتي كشبكة عمل رأسية للتبادل، وذلك لسبب واحد: أن ارتباطات شبكة العمل أكثر سهولة في تكوينها - كما أنها تعمل على تخفيض تكلفة العمليات التجارية عندما يتشارك أعضاء شبكة العمل أو شبكات العمل المحتملة، وانتماء عرقى واحد، أو قرابة، أو أى سمة أخرى. وفي مصطلحات بريتون - وينتروب (١٩٨٢) تسمى مثل هذه السمات "مؤشرات". وتقوم تلك المؤشرات بعمل الإشارات والتجاوبات والتي هى جزء من عملية تكوين الثقة بدقة أكثر، وبالتالي تخفض تكلفة الاتصالات،

---

(\*) إمبراطور روماني مستبد (٣٧ - ٤١م). (المترجم)

(\*\*) سيزار بورجيا - Borgia (١٤٧٥ - ١٥٠٧) هو كاردينال وزعيم سياسى وعسكرى إيطالى. (المترجم)

(\*\*\*) إيفان الرهيب - هو قيصر روسى دموى. (المترجم)

وبالتالى تكلفة تكوين الثقة. ومن الواضح أن الأيديولوجية مؤثر من هذا النوع. علاوة على ذلك، ففي الاتحاد السوفيتى السابق والصين، والمجتمعات من مثل هذه النوعية كانت الأيديولوجية خاصة مميزة، وهى أنها يتحكم فيها مركزياً، ومنذ أن ظهر تعريف جيانلويجى جاليوتى (١٩٨٧) المفيد عن الأيديولوجية بأنها "مجموعة من الآراء يتحكم فيها جهاز الحزب" (ص، ١٢٥). ومن هاتين النقطتين تتضح فى الحال أهمية الطاعة لخط الحزب، وأن الانشقاق يهدد المبادلات، وبالتالي يهدد كفاءة النظام - تماماً كما تهدد الجريمة حقوق الملكية والكفاءة فى اقتصاد رأسمالي.

وتلعب التغيرات فى محتوى الأيديولوجية - بالتالى - دوراً مشابهاً للدور الذى تلعبه الأسعار فى نظام السوق من ناحية توصيل المعلومات؛ لأنها تشير إلى الاتجاه الذى ينبغى أن تسلكه الاستثمارات فى الولاة. وعندما لم يؤكد الحزب الشيوعى السوفيتى على المساواة فى فترة التصنيع فى الثلاثينيات، واستُبدل ذلك "بتشجيع اللامساواة التى صاحبها عديد من الألقاب، والرتب، والمكانة الاجتماعية الأخرى" (بيبلر ١٩٨٠، ص ٢٣ - ٢٤) كان من الواضح أن الدولة تكافئ أنواعاً مختلفة من السلوك. ومثله، عندما بدأ ستالين، تقديس لينين فى العشرينيات كان ذلك مقدمة لتقديس نفسه فيما بعد، وجزءاً مهماً لتوليه السلطة فى الحزب الشيوعى؛ ولم يكن موضوع الولاء بالتالى من حزب البولشفيك(\*) ولا الأيديولوجية الماركسية - اللينينية؛ ولكنها كانت أيديولوجية ستالين نفسه.

والأيديولوجية هى فى النهاية طريقة لتكوين أهداف وإجراءات الدولة؛ لكى تبنى التأييد لها. كما أنها شكل مما يسميه ميلان كونديرا (١٩٩٥) الحديث "الغنائى". فهو يشرح ارتباط الرعب بالغناء تحت الحكم الشيوعى فى موطنه تشيكوسلوفاكيا بهذه الطريقة.

(\*) الأغلبية فى الحزب الشيوعى السوفيتى. (المترجم)



بعد عام ١٩٤٨ وفى خلال سنوات الثورة الشيوعية فى وطنى، رأيت الدور السامى الذى يلعبه العمى الغنائى فى زمن الرعب، والذى كان بالنسبة لى، الفترة التى كان يحكم فيها "الشاعر سويًا مع منفذ الإعدام" (مقتبسة من روايته "الحياة فى مكان آخر" ١٩٨٦). وأستطيع أن أتذكر فى ذلك الوقت ماياكوفسكى، وكان لا غنى عن عبقريته للثورة الشيوعية تمامًا كما كان لا غنى عن شرطة ديزيرشونكى؛ فالغنائية Lyricism والتغنى والحديث الغنائى والحماس الغنائى جزء متكامل لما يسمى العالم الدكتاتورى الشمولى؛ فهذا العالم لم يكن يمثل الجولاج (\*). إنه الجولاج الذى تغطى القصائد فيه حوائطه الخارجية، ويرقص الناس أمامها (١٩٩٥، ص ١٥٧).

### ٣- المنافسة

رغم أن معظم النماذج الموجودة عن شكل النظام السوفيتى، تشكل تباينًا لمثال المجتمع الموجّه؛ لم يكن من غير الشائع بين الدارسين أن يدونوا ملاحظات عن وجود قدر كبير من المنافسة فى الدولة السوفيتية. ووفقًا لـ بارنجتون مور (١٩٥٠)؛ فإن "عمليات الحفز والمراجعة والمراقبة الموجودة فى المجتمع الرأسمالى الديمقراطى والتى هى إلى حد كبير نتاج تقسيم السلطة، والتنافس الاقتصادى قد استبدلت فى النظام السوفيتى بتحريض الأقسام المختلفة للبيروقراطية ضد بعضها بعضًا" (ص ٢٨٦):

وبالمثل؛ فإن العميد الأمريكى السابق للعلوم السوفيتية ميرلى فينسود (١٩٦٧)، كتب يقول:

بتحريض موظفى الإدارة المتنافسين والحزب والبوليس السرى ضد بعضهم بعضًا عند المستويات الدنيا من الهيكل الحكومى؛ فقد حررت القيادة نفسها من الاعتماد المطلق على أى قناة منفردة فى جمع الحقائق،

(\* مناطق للنفى فى سيبيريا ذات البرودة القارصة. (المترجم)

وتشجيع التنافس بين الهيئات المختلفة لتصحيح التشوّه ومنع عمليات الإخفاء، وبهذا الأسلوب، فهي تعبئ الموارد المتراكمة التي تولدها أحياناً المنافسة. (ص، ٣٤١).

قد يقول المرء إن هذا النظام للسيطرة المتعددة والمتداخلة - من "التحقق والموازنات"، كان أحد السمات الرئيسة للتنظيم السوفيتي. وكمثل السمات الأخرى التي فحصها المؤلف، يرجع أصلها إلى عهد لينين (مور، ١٩٥٠، ص ١٧٠). ويتضمن في شكله النهائي أن مدير المصنع، كان مسؤولاً ليس - فقط - عن أي شيء في وزارته ولكن - أيضاً - الحزب الإقليمي (Oblast)، وهذا الحزب الإقليمي كان مسؤولاً عن كل شيء في المنطقة، بما في ذلك المشروعات الصناعية، وأيضاً عن كل شيء أمام الهيئة الأساسية للحزب - وحدة الحزب الموجودة في المصنع نفسه - التي تختص بممارسة الهيمنة على المصنع (شابيرو، ١٩٧٨، ص ٦٨). وقد كان هناك نظام مماثل للسيطرة المتعددة موجوداً في مختلف المكاتب الحكومية (مور، ١٩٥٠، ص ص ٢٨٩ - ٩٠، هوج، ١٩٧٧، ص ٦٥).

لذا؛ فالدولة السوفيتية ربما كانت "مجتمعا موجّهاً"؛ ولكن التوجيهات كانت تأتي من عدة اتجاهات في الوقت نفسه. وقد حاولت الهيئات المتعددة تكوين "تحالفات وقائية" (شبكات عمل أفقية) تجاوباً مع هذه المنافسة؛ ولكن الحزب لم يشجع هذا رسمياً، وقد صنّف ذلك على أنه خطيئة أفراد العائلة (مور، ١٩٥٠، ص ص ٢٩٠ - ٢٩١). وبالتالي، بدلاً من سلسلة واحدة من القيادة التي ربما قد تتبأ بها نموذج الأوامر. أصبح على الأقل، يمكن تمييز أربعة من الأهرام الوظيفية المنفصلة، والتي يمكن تمييز درجة مسؤولياتها وتداخلها (بدرجة أكبر أو أقل) وهي:

١- الهرم الوظيفي الاقتصادي. ٢- السوفيتيات.

٣- الحزب. ٤- لجنة سيطرة الحزب.

وشكل آخر من أشكال المنافسة فى النظام السوفيتي، كان يُسمى غالباً "الأغلبية المركزية"؛ حيث "المنافسة الشرسة" (هوج ١٩٧٧، ص ٨٤) بين الوزارات للحصول على الموارد من المركز. وكانت هذه المنافسة مماثلة تماماً للمنافسة بين الإدارات للحصول على الموارد فى أى نظام بيروقراطي، مثل تلك الموجودة فى الولايات المتحدة الأمريكية، أو الحكومات الفيدرالية الكندية، أو أى مؤسسة خاصة. وهذه العملية التى تتنافس بموجبها الإدارات بابتكار مشروعات وسياسات جديدة هى ليست أكثر من عملية من عمليات المنافسة أو ريادة الأعمال الشومبيترية. وهناك وجهة نظر أكثر شيوعاً، وهى قيام الوزارات بالعمل كجماعات مصالح تضغط من أجل تخصيص الأرصدة المالية النادرة لمشروعات يرجع أصلها إلى وزاراتهم كل على حدة. وكانت هناك منافسة شبيهة بذلك تسود بين (المناطق) Oblasts و(الأحياء) Obkom.

وما دام إجراء هذه المنافسة، يتم فى إطار عمل حقوق الملكية المبنية على الولاء التى أنشأها الحزب الشيوعى السوفيتي؛ فقد كان من المعقول أن افترض أن هذه المنافسة كانت تتميز بالكفاءة فى تلبية أهداف القيادة السوفيتية (انظر للتبرير وينتروب وبريتون ١٩٨٦). ويرى المؤلف أن هذا النظام وهو المنافسة - المبنية على الولاء الرأسي، والذى كان يتصف به نظام الإنتاج السوفيتي عندما كان يعمل بكفاءة حتى السبعينيات، وكانت هذه الكفاءة هى السبب فى قوة أداء الاقتصاد السوفيتي؛ ومع ذلك كان للنظام عيباً أساسياً واحداً، وهو ما سيقفح فى الفصل التالي.

#### ٤ - المعضلة الرئيسية The Central Dilemma

إن المشكلة الرئيسية لأى نظام بيروقراطي - كما وضح فى ملخص هذه النظرية فى الباب السابق - هى أنه بمرور الوقت، تميل الثقة الأفقية (وأيضاً الرأسية) إلى التراكم، كما أن تراكم الثقة الأفقية فى نهاية الأمر مدمر لكفاءة النظام من وجهة نظر قاداته. ويتنبأ المؤلف بأن هذه المشكلة كانت

حادة بصفة خاصة في الاتحاد السوفيتي بتضافر الحزب الشيوعي مع الدولة، وأيضاً ما تبعه من غياب الآلية المؤسسية (مثل الانتخابات العامة في السياسة، وعمليات الاستحواذ العدوانية في المؤسسات التجارية) أو أى آلية أخرى يمكن أن تهز عمليات الولاء التي تتجه إلى التراكم داخل هذا النظام. نتيجة لذلك؛ فإن السلاح الوحيد المتاح لهذا الغرض كان عمليات التطهير، وكان أكثر الأمثلة سيئة السمعة لاستخدام هذه الوسيلة في تاريخ الاتحاد السوفيتي هي عملية التطهير الكبرى للحزب التي أطلقها ستالين في أواخر الثلاثينيات. وقد أُجريت عمليات التطهير "بعد" اتخاذ قرار التصنيع، وتقديم خطط السنوات الخمس وتصفية الكولاك Kulaks (\*). وكانت هذه هي الأحداث الحاسمة لهذه الفترة التي يعطى الفضل فيها بدرجة كبيرة "ويعزى" إلى ستالين لقيامه بتحويل الاتحاد السوفيتي بالكامل إلى اقتصاد أوامر. كان ذلك أمراً غريباً؛ لأنه كما سيتأكد في هذا الفصل أن خبرة الاتحاد السوفيتي طوال فتراته "السلطوية" و"الشمولية"، تشير تماماً إلى عكس هذه النتيجة أى إلى أهمية المنافسة والولاء.

أولاً وقبل كل شيء؛ فإن البيروقراطية في عهد ستالين، كانت منظمة تنافسياً - ويكتب بيلر (١٩٨٠):

إن الصورة الصحيحة (لبيروقراطية ستالين) تضم عددًا من البيروقراطيات الرئيسة والأقل ينتهك كل منها المناطق السيادية للآخرين، ويحاربون للحصول على نصيبهم من الإمبراطورية البيروقراطية، ويكررون جهود بعضهم بعضًا. وإذا ما حوّل جهاز الحزب أن ينظم ويشرف على التلقين السياسي؛ فقد كان هذا تنافسًا ليس - فقط - مع الإدارة السياسية المنفصلة للعسكريين (التي كانت من قبل فرعًا من بيروقراطية الحزب، وكانت تدار بطريقة مستقلة كان أغلبها تحت قيادة

(\*) الكولاك هم أغنياء الريف في روسيا عند قيام الثورة عام ١٩١٧. (المترجم).

ميخليس - شيرياكوف)... كما كانت تتنافس -أيضاً- مع الشرطة وربما مع وزارة السكك الحديدية. وكانت أولويات المخططين تصطدم دائماً بتحديات الشرطة (السلطات) التي كانت تتطلع لتوسيع إمبراطوريتها الاقتصادية. كما أن حقوق السكرتيرين المحليين للحزب وُجّهت - فعلاً- باستعانة المديرين بنفوذ وزاراتهم المعنية، وقد خفض مدى تدخل وتحكم الوزارات الصناعية في المشروعات الرئيسية من خلال حقوق وإجراءات منظمى اللجنة الرئيسية للحزب..... وهكذا (ص ١٦-١٧).

تلك الصورة من المنافسة داخل الهيئات Interagency تتطبق -أيضاً- على حركة التطهير الكبرى، كما نُوقِشت في الباب الثالث. وكان مدى هجوم ستالين على الحزب الشيوعي في الفترة ١٩٣٦ - ١٩٣٨، هائلاً. فمن بين ١٣٩ من الأعضاء الكاملين والمرشحين المنتخبين للجنة المركزية، اعتقل ٩٨ منهم على الأقل وأعدموا رمياً بالرصاص ومن بين ١٩٦١ من المندوبين الذين يدلون بأصواتهم أولاً يصوتون لمجلس الحزب السابع عشر؛ ليس أقل من ١١٠٨ منهم أو أكثر من النصف، اعتُقلوا واتَّهَمُوا بجرائم مناهضة للثورة. وبلغت حالات الدوران بين أعضاء الحزب الشيوعي السوفيتي وبين موظفي الحكومة في خلال السنوات الرئيسة لحملة ستالين ضد الحزب الشيوعي السوفيتي (١٩٣٧-١٩٣٨) ما يمكن حسابه بمئات الآلاف. (شايبيرو، ١٩٧١، ص ٤٢٠-١).

وقد قدّم عديد من التفسيرات لحملة التطهير الكبرى، وبدون الغوص فيها توجد نقطة واحدة تستحق التوضيح، وهي عدم إمكان تقديم تفسير باستخدام نموذج الأوامر. ولم يقدّم أى دليل على حالات "عدم الطاعة" من المتهمين، كما لم يثبت وجود أى تخطيط أو مؤامرات اتَّهَمُوا بها. كانت معظم الأدلة اعترافات المتهمين الذين استُجِوبُوا في سجونهم على أيدي NKVD. وكما أشار آدم أولام فإن "٩٩% من الناس الذين صُفِّوا في أعمال الرعب الكبيرة كانوا أبرياءً تماماً من أى معارضة للنظام السوفيتي ومن التهم

المنسوبة إليهم" (إربان ١٩٨٢، ص ١١٩). وينتج عن ذلك تفسير بسيط للاعترافات غير الصحيحة للمتهمين، والتي طالب فيها ستالين بالفعل، تملقاً من ضحاياه قبل إطلاق النار عليهم. "كان ستالين يحتاج إلى اعترافات هؤلاء الناس وتملقهم؛ لأنهم كانوا أبرياء تماماً".

ومن الواضح أنه لا يوجد أى مكان لمثل هذا السلوك فى نموذج الأوامر P؛ ففى هذا النموذج، تصدُّر الأوامر التى تتفدُّ، وقد تُقرض عقوبات للعصيان. ولا يُوجد داعٍ لعقاب هؤلاء الذين لم تصدر ضدَّهم اتهامات بالعصيان، وقد يكون من غير المجدى فعل ذلك؛ فإذا أُعدم شخص من أجل الطاعة و-أيضاً- من أجل العصيان، فستكون هناك صعوبة فى اختيار السابق على الأخير. ووفقاً لذلك كان يوجد كثير من حالات التأمّل فى سلوك ستالين، بما فى ذلك وصفه كسلوك "مرضى" (\*).

قد يكون ستالين عديم الرحمة بطريقة غير عادية؛ ولكنه لم يكن غير عقلانى إذا ما فهمنا تأثيرات الرعب من وجهة نظره. أولاً: قام بتحويل الحزب الشيوعى السوفيتى خاصة مستوياته العليا من منظمة يهيمن عليها البولشفيك القدامى الذين كان ولاؤهم الأساسى للحزب الشيوعى السوفيتى ذاته (أو لبعضهم بعضاً)، إلى نخبة صنعها ستالين كلياً. وبالتالي كان "عشرات الآلاف؛ بل مئات الآلاف من أعضاء النخبة الجدد بالدرجة الأولى من أصول طبقات اجتماعية متدنية.. واستحوذوا على مناصب سلطة فى أثناء حملات التطهير الكبرى ونتيجة لها، فيما بين عامى ١٩٣٦ و١٩٣٨. وكانوا يدينون لستالين بطريقة مباشرة وغير مباشرة، بنهوضهم الهائل إلى المستويات المتوسطة أو العليا فى هيكل السلطة، ومن شيء يكاد يكون غامضاً تماماً..." (بيلر ١٩٨٠، ص ٤٤). وبالتالي فقد فتحت حملات التطهير فرصاً شاسعة

(\* انظر المناقشة فى روى مدفيدف (١٩٧٣، ص ٣٠٥)، والذي رفض هذا الرأى وهوج وفينسود (١٩٧٩ ص ١٧٧) اللذان يبدو أنهما قبلاه.

فى النظام، وسمحت لستالين بأن يملأ هذه المراكز بهؤلاء الذين كانوا موالين له؛ وليس للحزب الشيوعى السوفيتى؛ لذا فليس غريباً أن تشير إلى أحداث أواخر الثلاثينيات على أنها "انتصار ستالين على الحزب" (شابيرو، ١٩٧١، الباب ٢٢) أو التصريح بأنه "فى عهد ستالين، انقرض الحزب الشيوعى كحركة سياسية" (بيلز، ١٩٨٠، ص ١٤). ومن ثم كان الحزب - ببساطة - حزب ستالين. ويرى المؤلف أن عمق عمليات التطهير لا يعكس مجرد عدم رحمة ستالين؛ ولكن قوة الولاء التى نمت بين البولشفيك القدامى (تقة أفقية) أيضاً، والتى كان لا يمكن أن تستأصل إلا بأساليب ستالين - فقط - وأخيراً كما يوضح شابيرو (١٩٧١):

قد أوقف الرعب بفاعلية لمدة طويلة قادمة، وأمكن التلاحم والتضامن من أجل تطهير الحزب كان الرعب المكثف شاملاً ضد كل القطاعات المهمة فى المجتمع، بصرف النظر عن كون الأشخاص كانوا محصنين فى مراكز السلطة أو محاطين بتابعين أو زملاء عمل مناسبين؛ ففى موجة الرعب والشجب والنفاق والإثارة التى أطلق عنانها كان لا يستطيع أحد أن يثق فى صديقه أو يسعى إلى الأمان فى حماية إحدى المؤسسات أو الأفراد الذين اعتمد عليهم. وقد فُتت المجتمع الذى رآه البعض سمة خاصة بالحكم الدكتاتورى الشمولى فى سنوات الرعب (ص ٤٣٤ - ٥).

وتلخيصاً لما سبق؛ فإن المأزق الرئيسى لأى بيروقراطية هو الميل إلى تراكم الولاء مما يخفض من سيطرة القيادة على البيروقراطية. وهذا المأزق يكون واضحاً وحاداً بصفة خاصة فى الدولة ذات الحزب الواحد الذى يمنع إمكانية التجديد من خلال استيلاء حزب مختلف على إدارة الدولة، أو من خلال انتقال وظائف بيروقراطية الدولة إلى القطاع الخاص والأحداث الغريبة والمشوهة التى وقعت فى أواخر الثلاثينيات، ويمكن تفسيرها على الأقل فى إطار نموذج المؤلف عن البيروقراطية. وعماً إذا كانت درجة العنف التى

استخدمها ستالين كانت "ضرورية" (\*) حقًا من أجل إنجاز النظام؛ فإن هذا السؤال لا يمكن الإجابة عنه بالتحديد؛ ولكن مهما كان العقاب الذي وقع على الحزب والدولة قاسيًا ومدمرًا؛ فهو لم يكن بالضرورة غير عقلاني من وجهة نظر ستالين.

## هـ - تدهور النظام

تغير الاتحاد السوفيتي بدرجة كبيرة فيما بين عصرى ستالين وبريجينيف وخلفائه؛ ومع ذلك كانت السمات الرئيسة للنظام وهى العضوية الخاصة، والمركزية، والأيدولوجية وتعدد نظم الرقابة - لا تزال فى مكانها حتى الثمانينيات. وكان التغير الرئيسى بعد وفاة ستالين هو التخفيض من درجة عمليات القمع ضد الشعب بصفة عامة، وبصفة خاصة الرتب العليا فى الحزب الشيوعى السوفيتي. ويمكن توضيح النقطة الأخيرة على نحو مدهش، وهو التراجع فى حالات دوران العضوية من الشخصيات القيادية فى الفترة من الخمسينيات وحتى السبعينيات؛ فلقد بلغت تلك الحالات بين أعضاء البوليتيرو نسبة ٧٠% فى الفترة ١٩٥٦ | ١٩٦١ مقابل نسبة ٢٧% فى الفترة ١٩٧١ | ١٩٧٦. وبالنسبة لحالات دوران العضوية بين أعضاء اللجنة المركزية هبطت فى نفس الفترة من ٥٠% إلى ١٦%، ومن بين سكرتاريات اللجنة المركزية هبطت من ٧٥% إلى ٢٠%، ومن بين أعضاء المجلس الوزارى لاتحاد الجمهوريات السوفيتية، هبطت من ٧٦% إلى ١٧%، ومن بين السكرتارية الأولى من ٧٩% إلى ٢٩%، ومن بين السكرتارية الأولى من ٨٦% إلى ٢١%، (هوف ١٩٧٧، ص ٢٩).

(\*) يناقش ألك نوف أن الستالينية كانت ضرورية لبرنامج التصنيع؛ ولكن ليس من أجل عمل النظام السياسى، كما نوقش هنا. انظر كتابه. "هل كان ستالين ضروريا حقًا" فى نوف (١٩٦٤)، ص ٤٠ - ١٧.



وكان الانخفاض فى عمليات القمع ضد الشعب أكثر صعوبة فى توثيقه بدقة؛ ولكن تلاشى الرعب السياسى الجماعى، وانخفض دور البوليس السياسى بدرجة كبيرة حتى قبل وصول الجلاسنوڤست والبريسترويكا (سياسة الشفافية وإعادة البناء). وقد تضمن هذا الخفض فى مستوى عمليات القمع انسحابا للأداة الرئيسة لتشجيع تراكم الثقة الرأسية، وعدم تشجيع تراكم الثقة الأفقية. وكان من الواضح أنه بحلول الثمانينيات ولت عمليات التطهير الرئيسية إلى غير رجعة خاصة بين الأعضاء القيادية من كبار السن. وربما كان أحد أسباب الخسارة فى جاذبية عمليات التطهير، وحتى بالنسبة للمتعطشين لها يكمن فى صلب "عدم إمكانية التنبؤ بها"؛ إذ لم يكن واضحاً على صعيد الموقف السابق من سينتهى به الأمر إلى القبض عليه فى شبكة الاتهامات بمجرد أن يُطلق العنان للعملية. وكل من عمليات التطهير الكبرى فى عهد ستالين، والثورة الثقافية الكبرى فى الصين تبين فيما بعد أنه كلما عظمت عمليات التطهير كان الاحتمال أكثر بأن الجناة أنفسهم يمكن أن يُعدّوا من بين الضحايا؛ لأن القائمة يجب أن تتظف جيداً فى نهاية العملية. وعلى أى حال لم تحدث عمليات تطهير؛ ولذلك ليس من المدهش أن يتدهور أداء النظام. فمعدل نمو الناتج والإنتاجية بدأ ينهار فى أواخر السبعينيات، واستمر فى التراجع فى الثمانينيات (كما ناقشها المؤلف من قبل).

وفى غياب عمليات التطهير ومع الانخفاض الذى صاحبه من حالات دوران العمل بين المديرين على مستويات أعلى حدث تراجع ثابت فى إمكانات الترقى الوظيفي. كما كان يرى دافيد جرانيك (١٩٨٣):

إن عمليات التطهير السياسى فى النصف الثانى من الثلاثينيات قد جلبت إلى السلطة جيلاً من التنفيذيين الشباب الذين كبروا فى السن فى وظائفهم، وعرفلوا خطوط الترقى تماماً خلال الفترة الثالثة بأكملها... وأهملت الممارسة السابقة السريعة والواسعة الانتشار للمحاسبة على الفشل، كما توقّرت للمديرين درجة من الأمان فى وظائفهم الجارية لم تُمنح أبداً فى أى من الشركات الأمريكية الكبرى (ص ٢٤٢).

ونتيجة لذلك ربما كان أعظم إنجاز للنظام السوفيتى فى خلال الفترة من الستينيات فصاعدًا، هو توفير الأمان ليس - فقط- للمديرين؛ ولكن لكل القوى العاملة أيضًا. وقد ردّد أندرز أسلند (١٩٨٩) وجهات نظر كثيرين، عندما كتب:

"إن الإجاز الوحيد الذى يرى أن غالبية المواطنين السوفيت يقدّرونه، هو الدرجة العالية من الأمان الاقتصادي؛ فكانت الوظائف توجد بسهولة ويحتفظ بها، ويدفع لك تقريبًا نفس الأجر سواء أكنت تعمل بالفعل أم لا تعمل" (ص ٢٠).

ومع زيادة الأمان الاقتصادي، وغياب قابلية الحركة mobility للاتجاه إلى أعلى أو إلى أسفل وانسحاب عمليات القمع السياسى فى شكل عمليات تطهير وبعض أنواع العقاب الأخرى، كانت النتيجة الطبيعية هى اتجاه متزايد للتأمر - بمعنى تكوين أربطة شبكات العمل الأفقية وتقويتها وتعميقها على كل مستويات التسلسل الوظيفي. فمثلاً: ازداد تحول النومنكلاتورا "nomenclature" (المتقنين) إلى نخبة مغلقة؛ وربما كان التعليل الأكثر تفصيلاً للمزايا التى توفرت لهم، متاحًا فى دراسة ميرفين ماثيو (١٩٧٨). وكانت هذه المزايا تشمل راتب الشهر ١٣. والذى كان عبارة عن شهر إضافى يدفع لأعضاء الحزب عن كل سنة من العمل، وكان يوصف -أحيانًا- بأنه "أموال المستشفى والعلاج" وعلى ما يقال: كان يحصل عليه موظفو الحزب فى أجهزة اللجنة المركزية فى موسكو وعواصم اتحاد الجمهوريات وآخرون. "وحزما الحزب" والتى كانت عبارة عن مظروف مغلّق يحتوى على مبلغ من المال يسلم شهريًا مع تسهيلات للوصول إلى المنافذ المخصصة للمستهلك، والعملات الأجنبية، والمتاجر التى تبيع تشكيلة واسعة من السلع الغربية، والسلع السوفيتية الراقية، والتى كانت تباع بربع الأسعار السوفيتية أو خمسها وذلك بسعر الصرف الرسمى (ص ٤١)، ومنازل خاصة، والحصول على وسيلة انتقال خاصة فى شكل سيارة رسمية بسائق، ونظام مغلّق للمستشفيات والعيادات والمستوصفات (الإدارة الرابعة للوزارة)، وتسهيلات خاصة للتعليم، وتسهيلات خاصة لقضاء الإجازة والسفر إلى

الخارج. كل هذه المميزات كان يمكن الحصول عليها من خلال (المنصة) Blat (\*) - استخدام الاتصالات الشخصية والنفوذ - أيضاً - من خلال الرشاوى لجعل الحياة أسهل (ص ٥٢).

ويصف تيموثى جارتون آش (١٩٨٣، ١٩٩١) موقف النومنكلاتورا فى بولندا فى ليلة ثورة التضامن عام ١٩٨٠:

إن أعضاء النومنكلاتورا كان يمكن وصفهم بدقة، على أنهم الطبقة الحاكمة من العملاء، ويتمتع أعضاؤها بالسلطة والمركز والمميزات (بدرجات متفاوتة) بفضل الانضمام إليها؛ وربما لا يمتلكون كأفراد وسائل الإنتاج؛ ولكنهم يتحكمون فيها بدرجة شاملة. ففى السبعينيات كانوا يُعرفون على أنهم "ملاك بولندا الشعبية"، وبمقارنتهم بنظم الطبقات الأخرى كانت السلطة السياسية والاقتصادية مركزة بدرجة دائمة فى أيديهم؛ ولم تكن -أيضاً- نخبة وظيفية تماماً. وكان أبناء الأعضاء يتمتعون بمميزات آتية طالما ظلوا موالين للنظام. وفى السبعينيات قورنت هذه الميزات بميزات الوراثة فى الغرب؛ فإذا كنت ابناً لعضو بارز فى الحزب، سيكون لك مستوى معيشة أعلى وتعليم أفضل، وفرص عمل أكثر من معاصريك لأتلك ابن العامل. وإذا أضفنا العائلات، فربما كان يعتمد نصف مليون من السكان مباشرة على استمرار احتكارات الحزب لوظائفهم والسلطة أو المميزات (ص ٩).

والصعوبة التى يواجهها الحزب، والتى يشكلها نمو شبكات العمل على كل المستويات من التسلسل الوظيفى هى أنها جلبت معها خسارة مستمرة فى سلطة الحزب. ويمكن فهم هذه النقطة بمساعدة الشكل (١٠-١)؛ إذ إن قصر الميزات يمنحها للبعض، وتتناقضت مع وعود الحزب الأساسية بالفرص

(\*) blat المنصات أو إمكانية الحديث بصوت عالٍ من خلال العضوية بالحزب الشيوعى السوفيتى. (المترجم)

المتساوية والمكافآت. ونتيجة نكث هذه الوعود أن ارتفعت التكلفة الحدية للولاء المتراكم، كما صُوِّرَ بالانتقال إلى اليسار للنقطة  $Q(\pi)$ . وثانيًا تراجعت الكفاءة في المؤسسات بسبب ازدياد أهمية شبكات العمل الأفقية مقابل ارتباطات شبكات العمل الرأسية، ويتضمن هذا أنه عند أى مستوى معين من السلطة، تُرجمَ ذلك إلى معدلات أصغر للنمو الاقتصادي، كما يتضح ذلك من التحول إلى أسفل المنحنى  $Q(\pi)$  في الشكل (١٠-١). وكلا هذين الانتقالين يعززان بعضهما بعضًا في تخفيض توازن السلطة  $(\pi)$  ومعدل النمو الاقتصادي  $Q$ . ومن هنا؛ ففي الشكل (١٠-١) صُوِّرَ تدهور النظام السوفيتي بالانتقال إلى أسفل في توازن السلطة، والنمو الاقتصادي من نقطة مثل  $E_0$  إلى نقطة مثل  $E_1$ .

وكانت أعراض هذا التدهور ونتائجه في سلطة الحزب السياسية والاقتصادية، كما يلي:

- ١- النقص المتزايد في كل نواحي الحياة مع هروب كثير من المؤسسات من سيطرة القيادة، والتحرك بعيدًا عن خليط الأوامر، والنقص الذى سببه الحزب، والنقص بسبب الفساد إلى توازن لكل أنواع الرشوة.
- ٢- الازدياد في التعليمات المغالى فيها للسبب نفسه.
- ٣- القيود الهشة للموازنة مع تمادى مديري الوزارات فى توسيع المقايضة بالائتمان للمنشآت فى مقابل الحصول على الرشاوى.
- ٤- عجز الموازنة؛ بسبب الانخفاض فى الإنتاجية والخسارة فى الإيرادات المركزية؛ كنتيجة تقاوم النمو فى الاقتصاد الثانى (أحد الأعراض الأخرى لتراجع سلطة الحزب الشيوعى السوفيتي).
- ٥- توقف التعاملات النقدية لعدم وجود ما يمكن شراؤه.
- ٦- تراجع النمو لكل الأسباب التى سبق ذكرها.

ورغم أن الإحصائيات السوفيتية الرسمية لا تدل على انعدام النمو؛ فإن عددًا من الاقتصاديين؛ منهم: آبل أجانجيان، وأليك نوف، ومايكل إيلمان زعموا أنه لم يكن هناك نمو فى الاتحاد السوفيتي بعد عام ١٩٧٨<sup>(\*)</sup>. وقد

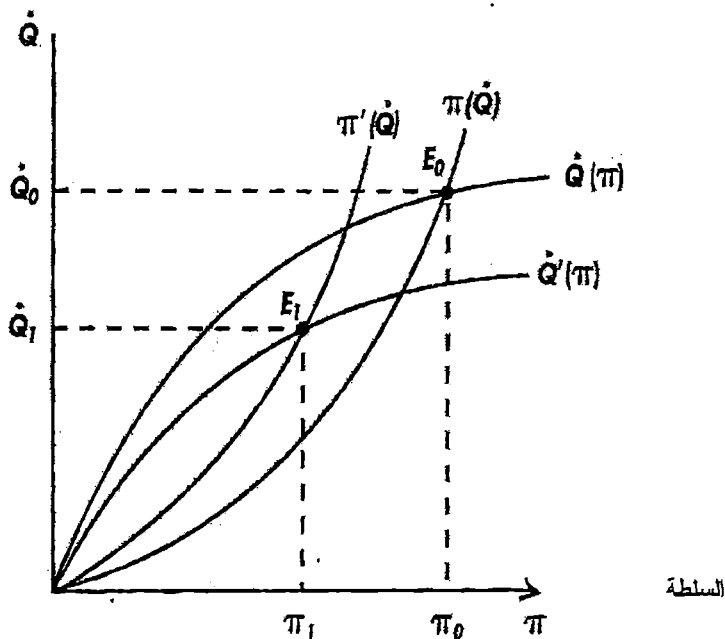
(\*) انظر أسلاندى (١٩٨٩، ص. ١٥).

اقترح أسلاند وجود حالات نقص في الإنتاج في الاتحاد السوفيتي أفي منتصف الثمانينيات]، "تخللت في الحياة السوفيتية إلى الحد الذي استبدلت فيه كلمات مثل "يشتري"، "ويبيع" بكلمات مثل "يعطى" و"يأخذ" في لهجة الحياة اليومية" (ص ١٨). وكان أحد الأعراض المباشرة تراجع طول الحياة للذكور السوفييت في السبعينيات (وهو ما استشهد به في دراسات استرلى - فيشر ١٩٩٤ ص ٩). ويقتبس أسلاند ما قاله الاقتصادي السوفيتي ميخائيل شميلييف عن الأسباب المحتملة لذلك:

لقد أصبحت الفوضى وعدم المبالاة وعدم الاكتراث ظاهرة جماعية، وأصبحت السرقة وعدم احترام العمل الشريف مصحوبة في نفس الوقت بغيرة عدوانية ضد أولئك الذين يكسبون كثيراً حتى ولو كان ذلك بطرق شريفة، وظهرت علامات الاحتطاط البدني على جزء كبير من السكان بسبب شرب الخمر والتبطل والخمول (ميخائيل شميلييف، مذكور في أسلاند ١٩٨٩، ص ١٨).

شكل (١٠ - ١) تدهور النظام السوفيتي

النمو الاقتصادي



وفي بحر هذا السبات للدكتاتورية الشمولية أتى الرفيق جورباتشوف وهو مصمم على الإصلاح، فماذا كانت استراتيجية الإصلاح؟ ولماذا لم ينتج عنها إصلاح؛ ولكن نتج عنها فناء النظام؟ يتناول الفصل التالي هذه الموضوعات.

## ٦- استراتيجيات الإصلاح السوفيتي مقابل استراتيجيات الإصلاح في الصين أو تحريف الشمولية

في منتصف الثمانينيات وما واجهها من المشاكل التي لمُح في نهاية الفصل السابق أطلق جورباتشوف ما عرف بحملة "بروسترويكا وجلاسنوست" وكانا عمودى التوأم للحملة، ويهدفان إلى تخفيض السيطرة المركزية على منشآت الدولة وتقليل القيود على حرية التعبير من خلال السماح بالنقد والمناقشة. وأثارت هذه الاستراتيجية مشكلة رئيسة لتحليل المؤلف للحكم الشمولي؛ لماذا يتصرف قائد شمولي من المفروض أنه يعمل على تحقيق أقصى قدر من هذه السلطة؛ حيث يفقد جزءاً من سلطته من خلال التنازل عن كثير منها؟ ولكي نفهم هذه الاستراتيجية، نجد أنه من المفيد أن ننظر -أولاً- إلى النموذج الصيني. بدأ الإصلاح الصيني عام ١٩٧٨. ومجمل القول: إن الاستراتيجية هناك كانت اقتصادية بحتة وكانت تتصف بإدخال المنافسة في سوق المنتجات؛ بينما كانت تحافظ على الملكية "الاشتراكية" (ماكميلان - نوتون، ١٩٩٢) أو استراتيجية "التحول إلى السوق بدون خصخصة" (برلينر ١٩٩٤). وكانت هناك أربعة عناصر رئيسة لهذه الاستراتيجية:

١- سُيْمَنَحَ بأشكال جديدة من "المشروعات المستقلة" التي تستطيع أن تعمل خارج الخطة. وقد بدأت الاستراتيجية بإلغاء الزراعة الجماعية في عام ١٩٧٩ بإدخال "نظام مسؤولية العائلة"، والتي أُعْطِيَ فيها الفلاحون عقود إيجار لعدة سنوات، وحرية واسعة في عملياتهم الخاصة، كما مُنِحُوا سلطة

لبيع جزء من إنتاجهم في السوق، والحق في الاحتفاظ بأرباح بعد دفع الضرائب وتوريد حصص التزامهم من المحصول للدولة (برلينر ١٩٩٤)، بيركينز ١٩٩٤). ونتيجة لذلك بدأ تأسيس صنف من الشركات غير الزراعية بواسطة وحدات حكومية ذات مستوى أدنى (حكومات المدن والقرى أو TVGS). وكانت هذه الشركات تُعرف "بمشروعات القرية والمدينة و TVEs" ويمتلكها اسمياً مواطنو المدينة أو القرية كلها؛ ولكنها تكون تحت سيطرة حكومة المدينة أو القرية (تشانج - وانج، ١٩٩٤). وكما ذكرنا في الباب السادس، كانت ناجحة بدرجة مذهلة. وصل متوسط المعدل السنوي لنمو الناتج في تلك الشركات إلى ٢٥,٣% سنوياً في خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٩١ (وايتزمان - زوو، ١٩٩٤). وقد يكون أحد أسباب ذلك أنهم كانوا يعملون تحت قيود موازنة صعبة "مثل تلك التي تواجهها المشروعات الرأسمالية التقليدية" (برلينر، ١٩٩٤، ص ٢٥١)؛ ولكنها لم تكن شركات خاصة، ولم تكن المخصصة. عنصراً أساسياً في الاستراتيجية الصينية (بيركينز ١٩٩٤).

٢- كان المكوّن الثاني لهذه الاستراتيجية هو منح "استقلال ذاتي" أكبر للشركات الحكومية؛ لذا فإن مديري هذه الشركات قد حصلوا على حق بيع الإنتاج الزائد عن الخطة في السوق، وخفّضت حصص الإنتاج المطلوبة، وسمح للمديرين بالاحتفاظ بنصيب كبير من أرباحهم (كانت تصل أحياناً إلى ١٠٠%) بعد سداد مبلغ ثابت للدولة.

٣- كان يوجد نظام "تسعير ثنائي تباع فيه المنتجات المخصصة للخطة بأسعار رسمية تحددها الدولة؛ بينما الإنتاج الزائد عن الخطة يمكن بيعه بسعر السوق.

٤- انفتح الاقتصاد الصيني "على السوق العالمي"، وقد سمح للشركات بالتصدير والاستيراد دون الحصول على تصريح من السلطات، كما شجعت الاستثمارات الأجنبية.

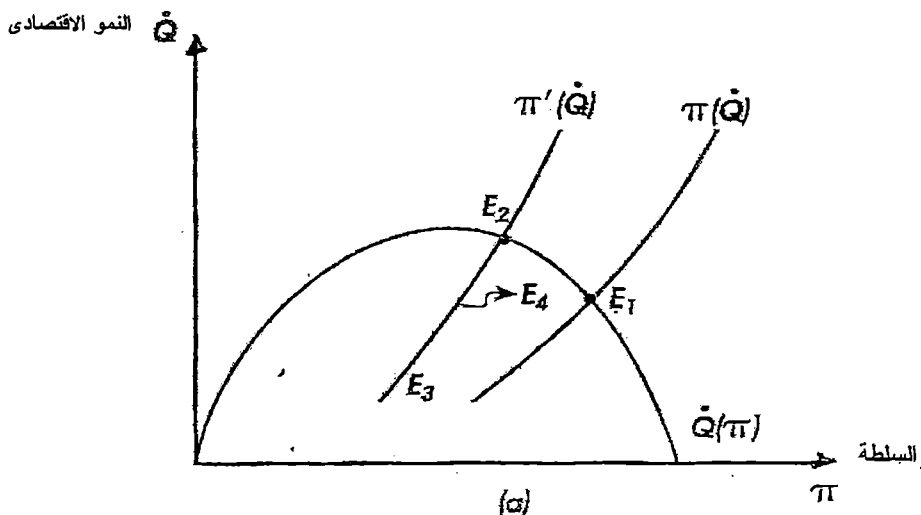
لماذا تتخلى حكومة شمولية عن سلطتها بهذه الطريقة؟ كان أحد المبررات الواضحة لهذه الاستراتيجية هو حدوث انسحاب جزئي؛ وليس كلياً للسيطرة المركزية، ليحفز كفاءة أعظم للشركات المملوكة للحكومة والشركات الأخرى، وبالتالي تدفع عملية النمو الاقتصادي. وقد قلصت سلطة الدولة في الشكل (١٠ - ٢ - أ)؛ حيث يتبين هذا التقليل في انتقال منحنى  $\pi(Q)$  إلى اليسار - وهذا يعنى أنه عند أى مستوى معين للنمو الاقتصادي  $(\dot{Q})$  ينتج مستوى أصغر من موازنة الدولة (B)، (ومن ثم لا يوجد إلا القليل لإنفاقه من أجل إنتاج السلطة  $\pi$  عن ذى قبل؛ ولذا توجد سلطة أقل من  $\pi$ ). ويبدو ذلك وصفاً معقولاً لسلطات قانونية أقل. ومن المفترض أن هذه الاستراتيجية كانت لمنع انهيار النظام بإيجاد كفاءة أكبر، والعمل على تزايد النمو الاقتصادي، وبالتالي ينتهى عند نقطة مثل  $E_2$  بدلاً من انتهائه عند النقطة  $E_3$  في الشكل (١٠ - ٢ - أ). وينبغي أن يُحقق هذا الهدف بتراجع أقل في السلطة عما كان سيحدث في غياب هذه الإجراءات. ويبين الشكل (١٠ - ٢) أنه لكي تعمل الاستراتيجية فمن الضروري أن يتجه انحدار  $Q(\pi)$  إلى أسفل، كما في الشكل (١٠ - ٢ - أ) وليس إلى أعلى فوق مدى الإصلاح، (كما في الشكل (١٠ - ٢ - ب)). وإدخال الفكر التسويقي marketization (المنافسة التسويقية للنتائج)؛ لكي يتعامل مع التغير المفاجئ في منحنى  $Q(\pi)$ ، هو ما يشير المؤلف إليه على أنه "تحول شمولي مفاجئ"، وأخيراً يلاحظ أنه إذا ما أُصلِح بطريقة جيدة، وأحدث نمواً اقتصادياً كافياً، فمن الممكن أن يزيد عرض الولاء للنظام، وبالتالي يخفض تكلفة الولاء وينقل منحنى  $Q(\pi)$  للخلف مرة أخرى في اتجاه  $E_4$  (في الشكل ١٠ - ٢ - أ) وحتى إذا لم يحدث ذلك؛ فإن الفكرة العامة هي أنه بالتخلي عن سلطات الدولة (في هذه الحالة السيطرة على الشركات)، قد ينتهى النظام باستحوازه على سلطة أكبر مما كان سيحصل عليها بدون عمليات الإصلاح. يوضح ذلك كيف أن النظام الشمولى الذى يريد تحقيق أقصى قدر من السلطة يمكنه أن يتبع استراتيجية "إصلاحية" مثل تلك (\*).

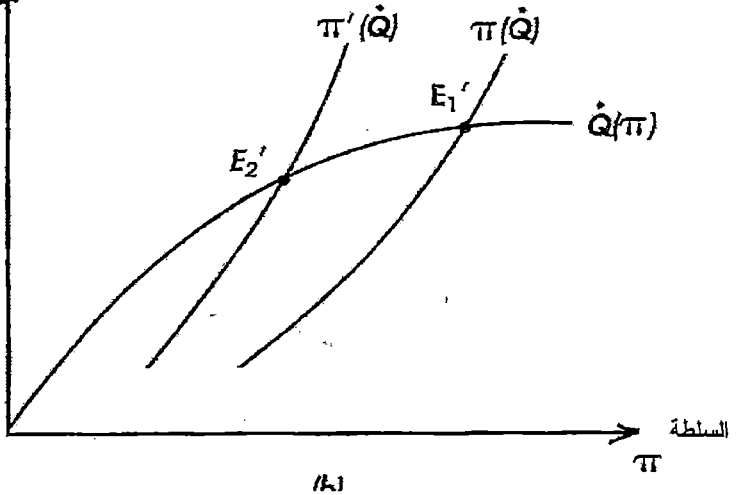
(\* لاحظ التشابه في الاستراتيجية (التخلي عن السلطة لكي ترفع من الإيراد) التى اتبعتها الملكية البريطانية فى الثورة العظمى عام ١٦٨٨ (كما حلها نورث ووينجاست ١٩٨٩، ونوقشت فى الباب الخامس).



وفي الاتحاد السوفيتي السابق؛ فإن الاستراتيجيات التي اتبعتها جورباتشوف في أثناء فترة الجلاسنوست (الشفافية) والبريستورويكا (إعادة البناء) كانت هي نفس الاستراتيجيات التي أتبعها الصين. وتاماً مثلما فعل الصينيون أُتيح للسوفيت إدخال قطاع مستقل من الشركات التي تعمل خارج خطة الدولة، وتستطيع أن تبيع هذه الشركات منتجاتها الزائدة عن الخطة في السوق. وقد سمح قانون الشركات بأن تحتفظ بأرباحها بعد دفع الضرائب والالتزامات الأخرى للدولة. وأدخل نظام التسعير الثنائي فكانت الشركات الحكومية لديها الحق في أن تصدر وتستورد مباشرة، كما شجعت الدولة على إنشاء شركات مشتركة مع شركات أجنبية (بيرلينر ١٩٩٤، ص ٢٥٣ - ٢٥٥). (سكس - وو ١٩٩٤، ص ١٢٠ - ١٢١)؛ وبالتالي، فكما يركز بيرلينر؛ فإن الاختلاف بين استراتيجيات الإصلاح التي تبناها السوفييت وتلك التي تبناها الصينيون لم يكن اختلافاً بين مدخل التدرجية "الانفجار الكبير"؛ فقد جُربَ منهج التدرجية في الاتحاد السوفيتي لعدة سنوات، ومن المفترض من أجل الأسباب نفسها كذلك التي نوقشت في حالة الصين. والتي تقضى بأنه يمكن تحقيق سلطة أكبر على المدى الطويل إذا ما استُرخيت السلطة المركزية على الدولة والمؤسسات، وتم السماح بمنافسة الإنتاج:

شكل (١٠ - ٢) الإصلاح أو تحريف الشمولية





(ك)

ولكن في الاتحاد السوفيتي كان يوجد سبب عقلاني آخر وراء الإصلاح؛ فبحلول الثمانينيات كانت سلطة الحزب الشيوعي لخلق حالات العجز والنقصان وتوزيع العطايا، قد أنتهكت بدرجة كبيرة بسبب نمو حالات التواطؤ أو المقايضات في شبكات العمل الأفقية. نتيجة لذلك؛ فإن الامتيازات والعطايا التي نشأت من حالات النقصان، تحولت بدرجة كبيرة إلى رشاوى، ولم تسهم المقايضة الأفقية في تحقيق أهداف الدولة. وكان الموقف مختلفاً في الصين، التي استفادت من تجربة الثورة النفاية لمدة عقد أو شيء من هذا القبيل عند بداية عمليات الإصلاح في عام ١٩٧٨، وفي أثناء تلك الفترة، طُهرَ ٦٠% من أعضاء الحزب الصيني (فيربانك ١٩٩٢، من ساكس - وو، ١٩٩٤، ص ١١١). ورغم تفسير ذلك بأن سيطرة الحزب كانت قد قوّضت في الصين؛ فإن التفسير المطروح هنا يختلف. ونتيجة لعمليات التطهير كان كل شخص يرتاب في الآخر، وكانت اتصالات شبكة العمل الأفقية غير المرتبطة بجهاز الحزب، ضعيفة وهشة، وبالتالي كان من السهل أن يظل جهاز الحزب الصيني مسيطراً خلال عملية الإصلاح. وربما كان

لهذا السبب أطلق جورباتشوف الجلاسنوست والبريستورويكا؛ بينما لم يفعلها الصينيون؛ فقد كانت لديهم من قَبْل جلاسنوست خاص بهم، فيما يتعلق بالأهداف المرغوب فيها لإضعاف الروابط غير الحزبية التي يمكن أن تساند الرشوة والفساد وبعض الأشكال الأخرى من المبادلات التي لم تدفع بأهداف الحزب إلى الأمام.

ورغم أن برامج الإصلاح في عهد جورباتشوف في الاتحاد السوفيتي، وعهد دينج في الصين كانت متشابهة؛ فتأثيراتها كانت مختلفة للغاية. فمن وجهة النظر الاقتصادية كانت النتيجة في الصين فترة طويلة من النمو الاقتصادي الثابت بمعدلات عالية (المتواصلة حتى الآن)، [أكثر من ٨ % سنويًا لمدة أربعة عشر عامًا، ١٩٧٨ - ١٩٩٢ (بيركنز، ١٩٩٤، ص ٢٤)]. وقد نما الإيراد الإجمالي للموازنة الرسمية بمعدل ١٠% سنويًا، ونما الإيراد الإضافي للموازنة بمعدل أسرع (سيكيولار، ١٩٩٢، ص ١٠)\*.

أما في الاتحاد السوفيتي فكانت التأثيرات النهائية (نحو ١٩٩١) هي انهيار الاقتصاد الكلي، وانهيار نظام التخطيط، وانفجار في حالات النقص الحكومية والتضخم وانهيار الشيوعية بعد أكثر من سبعين عامًا في السلطة. وفيما يتعلق بالشكل (١٠-٢)؛ فقد أنجز الصينيون التغيير المفاجئ الشمولي بنجاح، وتحركوا من نقطة مثل  $E_1$  في الشكل (١٠-٢-أ) إلى نقطة مثل  $E_2$ . أما في الاتحاد السوفيتي؛ فقد انهارت إيرادات الموازنة بعد بداية الإصلاح، وانتقل النظام إلى أسفل منحني  $Q(\pi)$  في الشكل (١٠-٢-ب) من نقطة مثل  $E'_1$  إلى نقطة مثل  $E'_2$ .

(\*) في أثناء الثمانينيات كانت مكاسب SOE ومواقعها قد انتقلت بدرجة كبيرة من داخل الموازنة Within إلى حسابات موازنة ممتازة Extra. ويبين سيكيولار أنه عندما ضُمَّت تلك الميزانيات المختارة كان عجز الموازنة أصغر كثيرًا، وكان جزء الإيرادات والإنفاق من الحكومة المركزية الذي يذهب إلى حكومات الأقاليم أكبر كثيرًا مما كان معروفًا.

فما الذى يوضح هذا الاختلاف؟ رغم أن عديداً من العوامل قد أسهمت فى ذلك، وسيناقش بعض منها بعد قليل؛ فإنه يوجد اختلاف واحد فى الاستراتيجية هنا؛ حيث حافظت السلطات الصينية على مستوى عالٍ من عمليات القمع فى خلال عملية الإصلاح، وفى الحقيقة مازالوا يحافظون عليه إلى اليوم (منتصف ١٩٩٧)؛ أما السوفييت فقد راخوا فى السيطرة السياسية. وبطريقة أخرى يقول المؤلف: إنه رغم أن الصينيين خفضوا من السيطرة التفصيلية على عمليات المنشآت؛ فإن الدولة عملت بوصفها بديلاً لحقوق الملكية والنظم القانونية اللازمة لإنقاذها، وكناتهما كانتا متخلفتان فى خلال عملية التحول. وقدّم السوفييت الجلسات وبطرق أخرى قوّضوا سيطرة الحزب، ولتدعيم الزعم بأنه هذا كان الاختلاف الأساسى، سيتناول ثلاث نواحٍ معينة تُعتبر - إلى درجة كبيرة ضرورية للإصلاح الناجح:

#### ١- التقدير الإداري.

٢- مشكلة انحراف عرض السلع عن المجرى المألوف (انحراف السلع عن الخطة إلى منتجات السوق).

#### ٣- التضخم.

فى كل من هذه الحالات سيبين المؤلف أن تخفيف السيطرة المركزية لا يحل المشكلة، وأنه لا يمكن الاعتماد "على التحول إلى السوق" لحل المشكلة أيضاً، وبدلاً من ذلك؛ فإن هذا التخفيف والتحول إلى السوق تتفاقم المشكلة فى غياب تطور عالٍ لنظام حقوق الملكية، والتي لم توجد لا فى الصين ولا فى الاتحاد السوفيتى السابق. فالمحافظة على سيطرة الدولة فى حالة الصين كانت سارية المفعول، ووفرت بديلاً لحقوق الملكية الضائعة؛ بينما كان هذا البديل غير موجود فى برنامج الإصلاح السوفيتي؛ ولكى نرى هذه النقطة بدقة سنتناول كل من هذه المشكلات بتفصيل أكثر.

## أولاً: التقدير الإدارى أو الآليات المتخلفة للسيطرة الإدارية

إذا ما حُرِّرَ الإداريون من السيطرة المركزية على قراراتهم (مثل سياسة الاستثمار، سياسة الأجور.. وهكذا) فما الضمانات كى يكون سلوكهم فى مصلحة المنشأة؟ ففى أسلوب الشركات فى الولايات المتحدة الأمريكية تملك الأسهم على نحو واسع، كما يملك المديرون أنفسهم حصة صغيرة من أسهم الشركة، وتوجد أجهزة معروفة جيداً لفرض الانضباط على المديرين: مثل وجود سوق رأسمالى متطور بدرجة كبيرة؛ لكى يقيّم أسعار الأسهم، بما فى ذلك وجود بعض من حملة الأسهم نوى الحصص الكبيرة فى ملكية الشركة، وكذلك آليات تنفيذية للتعويض التى تربط دخل المديرين بأداء الشركة، واحتمال تولى مهام الإدارة بواسطة أحد الخارجين من نوى القدرة على توفير رأس المال الضرورى لتمويل الشركة (جينسين - ماكنج، ١٩٧٦، وينتروب، ١٩٨٧). وفى غياب وجود الأسواق أو الضعف المتأهم لأسواق المال فى كل من الاتحاد السوفيتى والصين؛ فإن ذلك يعنى عدم وجود انضباط إدارى ممكن من هذه المصادر. وتبعاً لذلك؛ فإن الاستقلال الذاتى المتزايد فى الاتحاد السوفيتى السابق بعد عام ١٩٨٧، أعطى للمديرين فعلاً درجة من الحرية ليمنحوا أنفسهم وعمالهم، زيادات فى المكافآت على حساب مدفوعات الضرائب للدولة. وقد أدى الحفاظ على القيود الهشة للموازنة، فى فترة الإصلاحات إلى تفاقم المشكلة؛ لأن ذلك كان يعنى أن الدولة كانت تلتزم بتعويض أى خسائر ناشئة تصيب المؤسسات نتيجة زيادة الأجور! ومن ثمّ متوسط الأجور الحقيقية فى مجال الصناعة ارتفع بنسبة ٧٩% فى الفترة ١٩٨٥ | ١٩٩١ بمعنى أنه فى خلال فترة كانت فيها الأسعار مستقرة بدرجة كبيرة، كما أن عرض السلع كاد ألا يكون قد نما على الإطلاق (بويكو ١٩٩٢، ليبتون - ساكس، ١٩٩٢ ص ٢٢٠)؛ ولذا فإن نتيجة التحرر كانت تكثيفاً لحالات العجز والنقصان، وكان يشار إلى الظاهرة التى حدثت - أحياناً - على أنها "تهب المنشآت" أو "الخصخصة التلقائية". ومن وجهة

نظر الدولة كانت هناك نتيجة أخرى متمثلة في نهب إيرادات الدولة، التي أدت إلى تفاقم عجز الموازنة موجود سلفاً. وقد ظهرت مشكلات مشابهة في الصين مع بداية عمليات الإصلاح؛ ولكنها أوقفت عن طريق تشديد مراقبة الدولة على السلوك الإداري (ماكميلان - نوتون، ١٩٩٢، ص ١٣٥). وهذا كما يقول ماكميلان - نوتون: "الدولة يجب أن تراقب الشركات في خلال فترة التحول".

ثانياً: مشكلة الانحراف عن المجرى المألوف لعرض السلع والخدمات  
**Supply diversion**

المشكلة الرئيسية الثانية للإصلاح الجزئي، هي احتمال وجود سعرين مختلفين لنفس السلعة (السعر الرسمي وسعر السوق)، وكلما ازداد الفرق بينهما زاد الحافز لأي شركة؛ حيث يتحول إنتاجها المخصص للدولة إلى السوق الحر (سيكيولار ١٩٨٨، مورفي - شليفير - فيشني، ١٩٩٢). والواقع أن نظام المسارين (الخطة والسوق) قدّم عديداً من الفرض والحوافز للبايعين لمحاولة التهرب من الخطة. فمثلاً كما يقول سيكيولار (١٩٨٨):

إن النظام خلق حافزاً للتحول من زراعة محاصيل ذات حصص عالية نسبياً، إلى محاصيل ذات حصص منخفضة أو معدومة الحصص، والحقول التي تخضع لحصص من الحبوب تحولت إلى زراعة القطن أو محاصيل اقتصادية أخرى والعكس صحيح. وأحد وسائل التهرب هو حجب النتائج لمدة عام أو عامين، وبعد ذلك يُسَلَّم كله مرة واحدة، أو يقوم عدد من العائلات بتحويل ناتجها كله لعائلة واحدة، لتسليمه للدولة. وأخيراً: قد يرضخ الموظفون المحليون تحت ضغوط جيرانهم لإغراءات تخفيض غير مصرح بها في مستويات الحصص. وقد نتج عن مثل هذا النوع من السلوك وفاء أقل بالحصص، وفي الوقت نفسه الذي ازداد فيه تسليم زيادة في الحصص، بأسعار يُنْفَق عليها (ص ٢٨٩).

لم يكن من الواضح، كيف يمكن استخدام آليات السوق لمواجهة مثل هذه المشكلات. وكما يشير سيكيولار (١٩٩٣)، أنه إذا ما خفضت أسعار السوق إلى مستوى الأسعار الرسمية ستكون عملية التسويق غير كاملة، وسيميل الناتج إلى الانهيار وستتوقف عملية الإصلاح. وإذا ما ارتفعت أسعار السوق ستزداد الإغراءات لتفادي الوفاء بحصص الدولة؛ حيث الفجوة بين الأسعار الرسمية وأسعار السوق تتزايد. وأخيراً إذا ما استجابت الدولة لحالات النقص في الحصاص بالشراء من السوق؛ فإن هذا التصرف يعنى عجزاً في الموازنة وستكون له عواقب تضخمية.

وفي غياب آلية مجدية من نوع السوق للسيطرة على مشكلة الانحراف للمعروض من السلع سيكون هناك دائماً لجوء إلى أجهزة الدولة القمعية. وقد تجاوب الصينيون مع هذه المشكلة بفرض السيطرة على الأسعار من حين لآخر، وذلك بتضييق الفجوة بين الأسعار الرسمية وأسعار السوق من خلال المراقبة الصارمة للتهرب من الحصاص وحالات النقص في التسليم إلى جانب وسائل أخرى (سيكيولار ١٩٩٣، ١٩٩٥). وفي الحقيقة، ففي عدد من المناسبات أعادت الدولة فرض إرادتها، ونتج عن ذلك - أساساً - توقف عمليات الإصلاح في نواحي معينة، وبالتالي، ووفقاً لما أشار إليه سيكيولار (١٩٩٥):

في الفترة ما بين عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧ أعلنت الحكومة المركزية أن عقود توريد الحبوب والقطن لم تعد اختيارية. وفي السنوات التالية جددت الحكومة مطالبها باحتكارها لشراء الأرز والقطن، وحظرت الإتجار في الحبوب في السوق الحرة، ما لم يتم تلبية وتُسوّق حصتها في (المقاطعة) أو المطيات. كما أُعيدت الأهداف الواجبة للإنتاج التي كانت قد أُغيت عام ١٩٨٥ لضمان الوفاء بالعقود. وكانت الحاجة إلى إعادة تأكيد السيطرة على أسعار السوق، أحد الموضوعات الأساسية لحكومة لي بنج في التقرير الخاص بعملها... في مارس ١٩٨٥. وبالتأكيد على فرض التوريد الإلزامي للنحاص - تم تجديده - وبحلول أوائل عام ١٩٨٥ أُعيد تقديم تقنين الحبوب في ٢٩ مدرسة من بين أكبر ٣٥ مدينة في الصين (ص : ٥ و ٧).

ومن ناحية أخرى وفقاً لما ذكره مورفي - شليفير - فيشني (١٩٩٢) عن الاتحاد السوفيتي، بعد عام ١٩٨٨:

قام كثير من الموردين التقليديين لعدد من شركات الدولة بفسخ ارتباطاتهم وبيعوا عروضهم وقايضوها مع شركات خاصة أو لشركات الدولة، وكادت أكثر قدرة على عرض صفقات أفضل. وقد اشتكى رئيس شركة كبرى لتوزيع البترول، من أن معامل التكرير، قد باعت البترول للجمعيات التعاونية، التي أعادت بيعه للمستهلكين بثلاثة أضعاف سعر الدولة. وفي الوقت نفسه، كانت شركات الدولة غير قادرة على إحلال المدخلات في هذه الصناعة التي انحرفت، لأنه لم يكن لديها حق الوصول إلى الأسواق. ونتيجة لذلك كانت شركات الدولة في كثير من الأحيان تخفض الإنتاج وتخرق العقود بنفسها، ونتيجة لذلك فقد خلقت تيارات أكثر من الاختناقات " (ص ٨٩٠ - ١).

### ثالثاً: التضخم

كانت المشكلة الثالثة الحرجة التي نشأت أثناء عملية التحول الاقتصادي هي مشكلة التضخم. ويرجع هذا إلى "إعادة العلاقات النقدية" بين الشركات، لأنه قد سُمح لها الآن بعمل تعاقدات مستقلة مع بعضها بعضاً، وأن تبيع وتشتري في السوق. وقد سمح إدخال نظام التسعير المزدوج، بأن يبدو التضخم المكبوت والذي هو صفة لازمة من صور القصور الاقتصادي كتضخم صريح. وقد تضاعفت احتمالات التضخم مع تحرير الأسعار التي تحررت في غياب الخبرة بإطار عمل كاف للإدارة النقدية والمالية الحكومية. كما تفاقمت هذه المشكلات في الاتحاد السوفيتي، نظراً لأن الإصلاحات قد بدأت في وجود نظام راكد نقدي كبير وعجز في الموازنة. ومع ذلك وحتى في الصين - ارتكبت بعض الأخطاء الكبرى، فمثلاً في عام ١٩٨٨ أعلنت الحكومة عن سلسلة من الإصلاحات في الأسعار التي كانت ستتمحو كلية السيطرة على الأسعار لمعظم السلع. ووفقاً لبييرلينر، (١٩٩٤)، " فإن



الإعلان أطلق سلسلة من التوقعات التضخمية، نتج عنها سحب أموال كثيرة من ودائع البنوك للتهافت على شراء السلع. وفيما بين الأول من أغسطس والخامس عشر منه صرفت البنوك الصينية مقداراً من المال يوازي ثلث المقدار المستهدف في الولايات المتحدة الأمريكية " (ص ٢٦٣). ومع ذلك - وفي الصين - وحيث كانت الحكومة تفقد سلطتها تدريجياً على الأقاليم إلا أنها احتفظت بسلطتها بما يكفي للسيطرة على العملية. فقد أُعيد فرض سيطرة مكثفة على الأسعار، وأُجريت تخفيضات كبيرة في الإنفاق الحكومي، كما تم اتّبع برنامج قاسٍ للنقش نجح في السيطرة على ضغوط التضخم، ويلخص بيرلينر (١٩٩٤) بطريقة لطيفة الاختلاف بين مقدرة الحكومتين في السيطرة على مشكلة التضخم، ويكتب قائلاً:

إن الحكومة الصينية - كانت بلا شك - قادرة على فرض إرادتها على الحكومات المحلية بدرجة أكبر من السوفييت؛ لأنها استمرت في الاحتفاظ بسلطتها؛ بينما فقدت الحكومة السوفيتية نفوذها. وكان الاختلاف واضحاً في مقدرة الحكومة الصينية على رفع أسعار السلع الاستهلاكية في مناسبات مختلفة في الثمانينيات من القرن الماضي، والذي أسهم بدرجة كبيرة في السيطرة على ضغوط التضخم بتخفيض الدعم، ومن ثم تخفيض العجز في الموازنة، وبتضييق الفجوة بين الأسعار التي يتحكم فيها وأسعار السوق، والتي خفضت المكاسب من المراجعة في أسعار الصرف Arbitrage، وعززت نمو الشركات الإنتاجية المستقلة، وعلى النقض فعندما أصبح جورباتشوف يرفع أسعار السلع الاستهلاكية، أجاب بأن أي حكومة سوفيتية ستفعل ذلك ستكون خارج السلطة خلال أسبوعين ". (ص ٢٧٠-١).

وبالطبع كان هناك عديد من العوامل الأخرى التي أسهمت في النتائج المتباعدة بين كل من الإصلاح الجزئي في الصين والاتحاد السوفيتي السابق. وربما كان العامل الأكثر أهمية هو أن الإنتاج في الصين لم يكن أبداً مركزياً بنفس الدرجة كما كان في الاتحاد السوفيتي، ولذلك كان هناك القليل جداً من

السلع فى الصين التى أنتجت فى مصنع أو اثنين (كان هذا الموقف طبق الأصل فى الاتحاد السوفيتى السابق). وبهذا كان من السهل نقل السلطة للأقاليم والحكومات الأخرى الأدنى فى الصين. لذا كان من الأسهل "تخفيض البيروقراطية" فى النظام الصينى مع احتفاظ الحكومة المركزية بسلطتها على أجهزة القمع، بينما انتقلت السيطرة على كثير من الوظائف الاقتصادية إلى الأقاليم. هذا التحول فى السلطة إلى الحكومات على المستوى الأدنى؛ قد ركزت عليه جابريل مونتینولا- ينجى كيان - بارى وينجاست (١٩٩٥) الذين تابعوا كثيراً من ديناميكية النظام إلى المنافسة الناتجة من ذلك بين الأقاليم والحكومات المحلية<sup>(\*)</sup>.

وهناك اختلاف مهم آخر، وهو أنه لم يكن هناك ضغط للإصلاح من أسفل فى الاتحاد السوفيتى؛ حيث كان يوجد نظام مكثف للحماية الاجتماعية قدم كثيراً من المنافع التى ارتبطت بمواقع التوظيف وهيأت للمديرين (ساكس- وو، ١٩٩٤، ص ١٠٨ - ٩)، (أسلاند، ١٩٨٩، ص ٢٠)<sup>(\*)</sup> والعمال، قدرًا كبيرًا من الأمان الاقتصادي حتى ولو كانوا غير منتجين أو لا يحصلون على مرتبات حسنة جدًا.

وأخيرًا - فى الصين - تركزت الكومونات حرة بدرجة كبيرة لإدارة أنشطتها الاقتصادية بأنفسها، طالما كانت تلبى الحصص المطلوبة منها. لذا كان الإصلاح الريفى سهل فى تحقيقه، إلى جانب إلغاء الجمعيات التعاونية، والنمو الاقتصادي السريع فى الزراعة الذى نتجت عنه مساندة النمو الاقتصادي، وهو ما هيا تيسير المهمة الأكثر صعوبة فى إصلاح الشركات

---

(\*) بينما يرى هؤلاء الباحثون الثلاثة (١٩٩٥)، أن النظام المتحقق الذين يطلقون عليه مصطلح "الفيدرالية المحافظة على السوق" باعتباره مؤديًا إلى النمو الاقتصادي، يقترح يونج (١٩٩٦) أن الشواهد تفيد بأن هناك فاقدا محسوسا ازدواجية فى تلك المنافسة التشريعية.

الحضرية، وتمكنها من مواصلة التقدم، ولم يكن ممكناً للتنمية المماثلة أن تأخذ مكانها في الاتحاد السوفيتي السابق.

ورغم هذه التحذيرات فما زال يبدو أن محاولة الاتحاد السوفيتي لتحقيق تحرر اقتصادي وسياسي في الوقت نفسه، كانت خطأ من وجهة نظر رغبة الحزب في الإحتفاظ بالسلطة. ورغم أن إصلاح الاقتصاد الصيني قد نجح في وجهة النظر تلك؛ فإن محاولة السوفييت تحللت إلى تضخم جامح وانهيار النظام.

ومن وجهة نظر أخرى لم تكن الأمور واضحة تماماً. فالشيوعية كنظام اقتصادي سياسي متكامل، قد ماتت في روسيا، وقد أُقيمت فيها هياكل سياسية ديمقراطية والسياسة الديمقراطية تتقدم. وما يجدر التركيز عليه في الصين أنه رغم أن استراتيجيتهم للإصلاح الاقتصادي كانت غالباً ما توصف على أنها كانت تقوم مسبقاً بالإصلاح الاقتصادي قبل قيامها بالإصلاح السياسي، فبعد تسعة عشر عاماً من الإصلاح لا يوجد دليل على وجود الحريات المدنية أو التنافس بين الأحزاب السياسية أو الانتخابات الحرة أو أي من خواص الديمقراطية.

## خاتمة

في الباب السابق والحالي استخدم المؤلف نظرية البيروقراطية؛ لعمل نموذج للنظام السوفيتي للإنتاج. وبتطبيق هذا النموذج كان من السهل أن نفهم خواص الاقتصاديات الشيوعية - تحكم مركزي للحزب على توزيع العطايا، ومراقبة مكثفة للسلوك الفردي والتهديد بالطرد من الحزب (التطهير) - وهو ما أعطى للحزب الأدوات لانضباط العمال والتي تتجاوز كثيراً ما هو متاح لشركة ما تعمل في اقتصاديات السوق؛ نتيجة لذلك كانت الخواص الأساسية

للنظام حالات عجز ونقصان (خلق الربيع)، وإلغاء التداول النقدي (للسماح بالسيطرة السياسية) ترقيات مكثفة للولاء للحزب من خلال عمليات التلقين الأيديولوجي، وفرض المشاركة السياسية (لتسهيل الولاء) وهكذا؛ لذلك لم يكن النظام ضعيفاً؛ لأنه افتقد الحافز كما كان يُدعى غالباً. فالمشكلة الأساسية فيه كانت مثل تلك التي تواجهها أى شركة بيروقراطية كبرى كلما تقدمت؛ فالميل لتقديم الولاء للرؤساء يتجه إلى التآكل بمرور الوقت. وقد "حلّ" ستالين هذه المشكلة بعملية التطهير الكبرى؛ ولكن بعد وفاته كُشف عن استبداديته وعدم مقدرته فى السيطرة على العملية. ولم ينهض أى قائد له الشجاعة والقسوة الكافية لتكرار العملية؛ ونتيجة لذلك تراجع النظام. وفحص هذا الباب تدهور النظام السوفيتى وأظهر أن مشكلاته قد تفاقمت بالتناقض التام بين الوعود - التى كانت أساساً - المساواة والتضامن والظروف الضرورية لإدارة أى نظام بيروقراطى كبير بكفاءة يملى ولاءً رأسياً أو تسلسلاً وظيفياً هرمياً؛ وليس تضامناً أفقياً بين العمال. وبمرور الوقت أدت المفارقة بين الوعود والواقع للنظام مصحوبة مع هذه المشكلات، استمرت فى العمل على تآكل الولاء من داخله (الذى هو أساس سلطة الحزب).

وبينما كان النظام يتدهور كانت تنمو الضغوط من أجل الإصلاح. فلماذا تهتم حكومة شمولية بتحقيق أقصى قدر من السلطة وإلى العمل على تحقيق الإصلاح؟ إن الاختلاف الأساسى بين الاتحاد السوفيتى والصين لم يكن الإصلاح تدريجياً فى حالة، وزاد فى حالة أخرى. فالإصلاح التدريجى كان متبعاً فى كل من الاتحاد السوفيتى فى عهد جورباتشوف وفى الصين فى عهد دنج. وكان الاختلاف الأساسى هو أن الإصلاح فى الصين كان مصحوباً بالحفاظ على القمع السياسى، وإمكانية تكثيف عمليات القمع السياسى بينما تراخت عمليات القمع فى الاتحاد السوفيتى. علاوة على ذلك

فقد قامت الصين بعمليات قمع واسعة النطاق قبل المبادرات بإصلاح السوق. وقد حُلَّ المؤلف، ثلاث مشكلات حرجة صاحبت عملية التحول، وهي: سيطرة المديرين، والانحراف عن المسار المألوف لعرض السلع والخدمات والتضخم، وبيّن أن السيطرة السياسية المحكمة كانت ضرورية لحل المشكلات الثلاث. فمن خلال استخدام عمليات القمع أجرت الصين بنجاح ما أُطلق عليه "التحول الشمولي المفاجئ ويعنى ذلك التخلي عن السيطرة الرسمية على المؤسسات؛ ونتيجة لذلك استطاع قادة هذه الشركات أن يجعلوا شركاتهم أكثر كفاءة، وما استتبعه ذلك من استمرار النمو الاقتصادي، وازدياد إيرادات الدولة؛ أما في الاتحاد السوفيتي السابق؛ فإن محاولة القيام بنفس العملية الجساسة بدون التخدير الناشئ عن عمليات القمع، نتج عنها انهيار في إيرادات الحكومة وهبوط مفاجئ في حجم التضخم الجامح وتفكك نظام الدولة.



## الجزء الرابع

### ديناميكيات الدكتاتورية

- ١- الباب الحادى عشر: الديمقراطية فى نطاق التقاعس
- ٢- الباب الثانى عشر: الصراع العرقى والقومية من التعبيرية والمستقبلية إلى النازية
- ٣- الباب الثالث عشر: الاقتصاديات المبسطة للمسئولية البيروقراطية الجنائية





## الباب الحادى عشر

### الديمقراطية فى نطاق التقاعس

#### ١: مقدمة

يتناول هذا الجزء من الكتاب بعض جوانب ديناميكيات الدكتاتورىة - أى أصولها وبعض عواقبها<sup>(\*)</sup>. ويهتم هذا الباب بالتقاعس السياسى أى الظروف التى فى ظلها قد يفشل الساسة الديمقراطيون فى التجاوب أو تقديم قيادة لمهام سياسية مهمة، وهم بهذا يقمعون فعليًا مطالب ناخبهم "للقيام بفعل شيء" حيالها. إن تكاسل وضعف الديمقراطية فى ظل ظروف معينة يكون إحدى بذور الدكتاتورىة، ما دام الدكتاتوريون يمكنهم العمل فى ظل أحوال كثيرة لا يستطيع الساسة الديمقراطيون العمل فيها. ويعرض المؤلف أشكال البنيان الاجتماعى، والذى من المحتمل بصفة خاصة أن تودى إلى هذا المرض - على سبيل المثال الأحزاب السياسية المستقطبة، والتفصيلات السياسية الجامدة، وعدم الثقة فى السياسيين والنظام السياسى.

هناك جرثومة أخرى للدكتاتورىة، هى الصراع العرقى والقومية. تلك الظواهر لها نماذج فى الباب الثانى عشر. وقد قُدمت العرقية كسلعة رأسمالية تودى إلى تخفيض تكلفة المعاملات للسوق والتبادلات السياسية داخل الجماعة. والاستثمار فى العرقية له سمتان خاصتان:

١- كثير من الاستثمارات يقوم بها الآباء لصالح أولادهم.

---

(\*) ظهر جزء كبير من هذا الباب من قبل فى ب. هويت ورونالد وينتروب (١٩٩٣) و(١٩٩٥).

٢- المرود للفرد يتوقف على استثمارات الآخرين فى الجماعة  
وعلى الاختيارات الجماعية (السياسية) للجماعة.

ومن ثم تكون هناك احتمالات للصراعات المختلفة والمتعددة بين  
الجماعات والأجيال. وقد عرض المؤلف أنه لا السوق أو الآليات الديمقراطية  
السياسية يمكن أن تحل هذه الصراعات بسهولة.

والتحليل فى كلا البابين ١١، ١٢، بصورة انهيار جمهورية فيمار؛  
حيث كانت تلك البذور أو الجراثيم حاضرة على الأخص فى صورة فتاكة.  
وقد ثبت أن هذا النظام ذاته غير قادر (أو غير راغب) فى التجاوب للمطالب  
باتخاذ إجراءات بخصوص البطالة التى ارتفعت لمستويات غير مسبوقة فى  
ألمانيا فى أثناء الكساد الكبير، أو يكبح العنف السياسى (من اليسار واليمين  
السياسى) فى الشوارع، والتى أخافت كثيرًا من الناخبين. وقد تفاقت  
الصراعات العرقية والصراعات بين الأجيال من هذه الصعوبات.

ومن نقاط الضعف تلك والصراعات والتشويهات لجمهورية فيمار شكّل  
هتلر والحزب النازى آلة لدكتاتورية قوية بشكل غير عادى. كيف عملت هذه  
الآلة؟ كيف تكونت هذه السياسة، ونفذت؟ نوقش ذلك فى الباب ١٣ مع إشارة  
خاصة لسماتها المفزعة والغامضة وهى: الحل النازى النهائى للمسألة  
اليهودية. وبمجرد تفهم عمل هذه الآلة البيروقراطية يصبح من السهل الإجابة  
على السؤال المهم المرتبط بسقوط الدكتاتورية: من كان، مسئولاً عن الجرائم  
التى ارتكبها هذا النظام ضد البشرية ومن يجب أن يكون؟

ورغم أن التطبيق الخاص لكثير مما يلى يعود إلى النظام النازى؛  
فإن معظم المادة هى تجريد خاصة فى هذا الباب الذى أدخلت فيه أداة تحليلية  
جديدة لتوضيح إجراءات الدكتاتورية؛ لذا فإن النماذج التى تم طورت عامة  
تمامًا. وربما نجد أنه ليس من الضرورى أن نركز على موضوعات هذا  
الجزء - النقاس السياسى الديمقراطى والنزاع العرقى - ومسئولية

البيروقراطيين عن الجرائم التي ارتكبتها نظام سلطوى (الذى هم جزء منه) -  
والذى يبدو أنه كان سائدًا في العالم في نهاية القرن العشرين، كما كان فى  
سنوات الثلاثينيات والأربعينيات.

## ٢: التقاعس السياسى Political Inaction

فى أى نظام ديمقراطى من السهل التفكير فى أمور معينة يكون للناس  
فيها وجهات نظر سياسية قوية، مثل: عجز الموازنة الحكومية، أو قضية  
الإجهاض - ولكن أغلب الساسة كانوا يمقتون القيام بأى عمل رغم مطالب  
ناخبيهم. والنتيجة هى قمع هذه التفصيلات المطلوبة للناخبين ولا يظهر هذا  
الأمر أبدًا فى جدول الأعمال السياسى. ولما كانت الأحزاب السياسية تتنافس  
- فقط - عندما تثار الأمور؛ فإن هذا يشكل حدودًا على فاعلية السياسات  
الديمقراطية. وقد تصبح هذه المشكلة شديدة الخطورة تحت ظروف معينة؛  
ومن ثم تسهم فى انهيار الديمقراطية: تلك هى الحجة الأساسية فى هذا الباب،  
وتصور هذه النتيجة نواحى الجذب الجوهريّة والتى يسميها المؤلف  
"إغراءات" الدكتاتورىة؛ فالدكتاتوريات يمكنهم حل النزاعات التى تؤدى إلى  
التقاعس (ومشكلات أخرى) بالقمع ببساطة لهؤلاء العناصر من السكان الذين  
يعارضون حلولها. وتكون النتيجة هى وجود مفاضلة أساسية بين قدرة النظام  
السياسى على تقديم آراء مختلفة وقدرته على القيام بعمل سياسى.

ولتصوير كيف يمكن للمرء أن يفكر فى مشكلة التقاعس مستخدمًا  
مصطلحات نظرية theoretical، فمن المفيد أن نتساءل عما إذا كان هذا القمع  
للتفصيلات السياسية يمكن أن يحدث على مستوى التقارب العادى لحزبين أم  
على مستوى نموذج وسيط median للناخب<sup>(\*)</sup>. وفى هذا النموذج من السهل  
رؤية أنه رغم أن "وجهة نظر" سياسية واحدة فقط (تلك الخاصة بالناخب

---

(\*) الوسيط مصطلح إحصائى بمعنى القيمة المتوسطة التى فى منتصف المسافة للمنحنى  
التكرارى المتجمع الصاعد. (المترجم)

الوسيط) هي التي يمكن التعبير عنها؛ فكل "الأمر" قد تُثار. ذلك ببساطة؛ لأنه ما لم تكن الحالة الراهنة لبعض الأمور أو السياسة العامة هي تمامًا عند الوسيط؛ فإن الأمر سيُثار من جانب أي من الحزبين؛ لأن كليهما يفضل الوسطية عن الحالة الراهنة. لذا هذا النوع من التفضيل للقمع لا يمكن أن يحدث في نموذج الناخب الوسيط؛ ولكي يقوم المؤلف بعمل نموذج للناخب الوسيط، فهو اتبع التقليد الذي بادر به دونالد ويتمان (1973، 1983)، وطوره في الفترة الأخيرة ألبرتو أليسينا

(1988a و 1988b) وآخرون؛ حيث يكون الحزبان ذوا توجه سياسي ولا يتلاقيان؛ ولكنهما يقدمان برامج سياسية في حالة توازن. ويبين هذا الفصل كيف أن التناقس السياسي يمكن أن يحدث في هذا النموذج. ويفحص الفصل الثالث التكلفة الفعلية المفروضة على المواطنين من قبل سلوك هذه الأحزاب، ومن الذي يحتمل (أي ما نوعية التفضيل السياسي) أن يُقَمَّع بوجه خاص، يطبق الفصل الرابع هذا النموذج على سقوط جمهورية فيمار، وباختصار أكثر على الأمثلة الكلاسيكية للانهييار الديمقراطي. ويعرض الفصل الخامس الظروف التي في ظلها يكون التناقس غير كفء. ويخفف الفصل السادس من بعض الافتراضات للنموذج، ويصف الفصل السابع المفاضلة بين التناقس ومن يجري انتخابهم ممثلين للشعب representatives، وتوجد أجزاء مرتبطة بالمناقشة في هذا الفصل والفصل الخامس في الملحق الرياضي.

ولكي نتقدم في المناقشة سنفترض أن النظام السياسي يتكون فقط - من حزبين يواجهان انتخابًا قد تُثار أو قد لا تُثار فيها القضية  $x$  من أحدهما من الحزبين. ويقدم الحزبان برامج متميزة ومتوازنة، كما هو الحال في نماذج دوجلاس هيبس (1977)، ووايتمان (1973 و 1983)، وهانسن - ستوررات (1984)، ورائدال كالفرت (1985) وأليسينا (a 1988). نفترض أن الحزب R هو حزب اليمين وأن L هو حزب اليسار، و  $Rx$  و  $Lx$  هي

برامجهما على التوالي على بعض القضايا  $\chi$ . ويفضل حزب اليمين القيم الأعلى لـ  $\chi$  (دعنا ننظر إلى  $\chi$  على أنها مستوى نفقات الدفاع مثلاً). وبافتراض أن هناك سياسة ما موجودة من قبل بشأن قضية ما  $\chi$ ، والتي سيشار عليها بـ S أى الحالة الراهنة ويمكن لأى من الحزبين أن "يثير" القضية بأن يعرض مستوى مختلفاً لـ  $\chi$  كجزء من برنامجه. فإذا ما فعل ذلك؛ فإن الحزب الآخر سيعرض -أيضاً- سياسة ما، وبدلاً من ذلك فإن كلا الحزبين يمكن أن يختار عدم القيام بشيء بخصوص القضية  $\chi$ ؛ فإذا لم يثر أى من الحزبين هذه القضية؛ فإن الحالة الراهنة S تبقى كما هي فى هذه القضية. وقد يفضل أحد الأحزاب ألا يثير هذه القضية؛ لأنه عندما يفعل ذلك سيتعرض للمخاطرة. والمخاطرة تتمثل فى أن الحزب لن يتوصل إلى السياسة التى يرغبها فى هذه القضية. والطريقة الواضحة التى يمكن أن تحدث بها هذه القضية، هو أنه عندما يثير أحد الحزبين قضية ما؛ فإن الحزب الآخر سيقترح -أيضاً- سياسته بشأن هذه القضية التى قد تثبت فى النهاية أنها أكثر شعبية لدى الناخبين، ومع ذلك، فهناك مخاطر أخرى ممكنة. فمحاولة تغيير أى سياسة فى نظام ديمقراطى عادة ما تقابلها معارضة من جماعات المصالح، والمشرّعين، والبيروقراطيين، وآخرين الذين سيثأثرون سلبياً بهذا التغيير. حينئذ المخاطر المحتملة تشمل الفشل فى تغيير السياسة، والخسارة الناتجة عن ذلك فى المصادقية والسمعة - أو حتى إمكانية خسارة الانتخاب على نمة هذه القضية. وللتبسيط نفترض فى البداية أن هناك فقط احتمالين:

- ١- فوز حزب اليمين R فى الانتخاب، وتطبيق برنامجه المفضل إذا أثرت القضية بدرجة احتمال P.
- ٢- فوز حزب اليسار L وتطبيق برنامجه بدرجة احتمال (1 - P).

وإذا افترضنا - أيضاً - أن كل حزب يتمتع بمصادقية كاملة مع الناخبين؛ عندئذٍ يستطيع كل حزب المنافسة للحصول على الأصوات من خلال:

١- إثارة القضية أم لا.

٢- تكوين برنامج ينحرف عن تفضيلات أعضائه؛ لكي يروق للناخبين

المعتدلين Centrist.

وبافتراض أن البرنامجين يوفران - أيضاً - شروط توازن ناش (Nash)، بمعنى أن كل حزب يختار البرنامج الذي يحقق أقصى قدر من منفعته المتوقعة في ضوء موقف الحزب الآخر. وشروط وجود البرامج المتوازنة - بافتراض أن كل القضايا التي أُثيرت - قد عُرضت في بحث أليسينا (1988a)؛ إلا أن الأحزاب لديها - أيضاً - خيار عدم إثارة القضية، قد يفسرها الناخبون كوعد ملزم بترك الحالة الراهنة على ما هي عليه أي كما هي إذا ما انتخب الحزب؛ فإذا كانت نقاط التوازن - إذا أُثيرت القضية -  $\hat{X}_L$  ،  $\hat{X}_R$  ، فيتبع ذلك أن الحزب R سيفضل عدم إثارة القضية إذا:

$$U_R(S) > P U_R(\hat{X}_R) + (1 - p)U_R \quad \dots\dots\dots (1)$$

ومثله؛ فإن الحزب L لن يريد أن يثير القضية إذا:

$$U_L(S) > P U_L(\hat{X}_L) + (1 - p)U_L \quad \dots\dots\dots (2)$$

فإذا ما استوفيت حالتنا عدم التساوي inequalities أعلاه، لن يثير أي حزب القضية في أثناء الحملة الانتخابية، وأيا كان الحزب الذي يُنتخب؛ فإنه سيلتزم بوعده بألا يفعل شيئاً حيال تلك السياسة من شأنه إرباك الحالة الراهنة. ومع ذلك؛ فإن بعض الناخبين - بما فيهم أعضاء الحزبين السياسيين سيفضلون اتخاذ إجراء فيما يتعلق بتلك القضية؛ وبذلك تكون رغبات هؤلاء الناخبين قد قُمعت، ليس بالمفهوم العلني بألا يسمح لهم بالحديث، أو يقدموا

طلبات، أو ينظموا احتجاجات، وهكذا؛ ولكن بمفهوم أنه رغم أنهم أحرار في أن يتحدثوا؛ فلا يوجد من ينصت ويرغب في أن يُدرج طلباتهم في البرنامج السياسي. ولن يرغب أى من الحزبين في إثارة القضية في أثناء الحملة الانتخابية؛ ولن يفعل أى حزب أى شيء. لإرباك الوضع الراهن إذا ما انتخب. وبناءً عليه، ورغم اختلاف وسائل القمع؛ فإن المحصلة السياسية هي نفسها. كما لو كان الناخبون لا يُسمح لهم أبداً بذكر مطالبهم في المقام الأول.

ولكى تصور مقدار حجم القمع بهذا المفهوم، انظر إلى الشكل (١١ - ١). فالمساحة المسماة DNZ (ويقصد بها عدم فعل أى شيء) هي المنطقة التي إذا وُجدت بها الحالة الراهنة (S)؛ فإن أحد الحزبين لن يريد إثارة القضية  $\chi$ ؛ ولكي نقوم بتفسير هذا الشكل، سنتناول خط بداية تقاعس الحزب L أولاً. وعلى طول خط البداية يكون الحزب L غير مبال بإثارة القضية أو عدم إثارتها. وينحدر خط البداية إلى أعلى؛ لأنها بالنسبة للحالة الراهنة (S) (مقاسة على المحور الأفقي)؛ فإن أى زيادة في (P) تتضمن زيادة احتمال فوز الحزب (R) في الانتخاب. وبناءً على ذلك، يكون ازدياد احتمال حدوث  $\chi$  (R) أكثر من احتمال حدوث  $\chi$  (L). فإذا كان الحزب R في بداية حالة تقاعس عند (P)، والزيادة في (P) مع بقاء (S) بلا تغير، تعنى أن الخسارة في الحالة الراهنة تكون أكبر من الخسارة عند إثارة القضية، ومن ثم سيفضل الحزب القيام بعمل ما بدلاً من التقاعس. وإذا ظل الحزب غير مبال بين القيام بعمل أو التقاعس؛ فإن (S) سيكون عليها أن تزداد مع زيادة (P). لذا يكون خط بداية الحزب R من التقاعس منحدرًا إلى أعلى في فضاء (S و P). ونفس الحجة تعنى أن خط بداية الحزب تتحدر -أيضاً- إلى أعلى. وفضلاً عن ذلك، فيما أن برنامج الحزب L -  $\chi$  (L) - على يسار الحزب R؛

فإن خط بدايته عموماً يجب أن يقع بصفة عامة على "يمين" خط بداية الحزب R: فلأى (p) معينة قد يرغب حزب اليسار فى القيام بعمل ما عندما تكون الحالة الراهنة بعيدة بدرجة كافية إلى يمين برنامجه (مثلاً عند y فى الشكل ١١-١)، وسيفضل حزب اليمين R، - فقط - القيام بعمل ما عندما تكون S على يسار برنامجه بدرجة كافية (مثلاً W فى الشكل ١١-١).

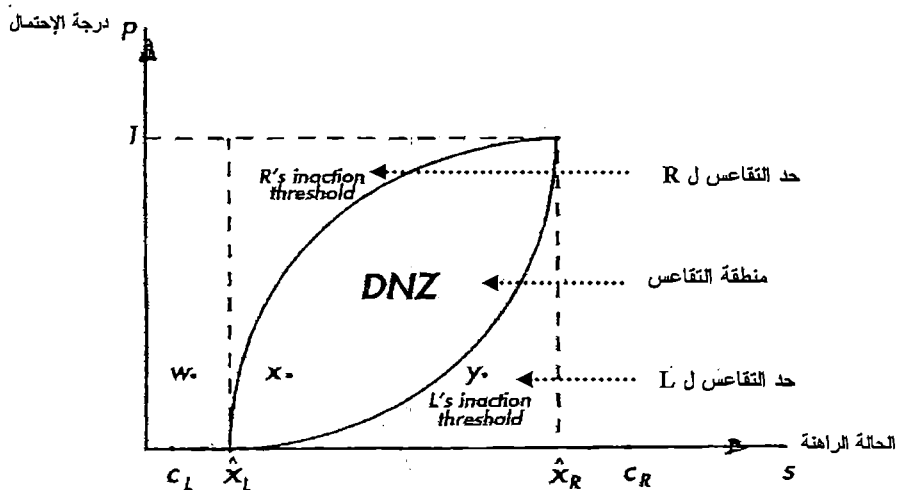
ولكى نرى الشكل (DNZ) وهى منطقة التقاعس (عدم فعل أى شئىء)، يلاحظ أن خطى البداية يتقاطعان عند  $(S = \hat{\chi}_R, P = 1)$  و  $(S = \hat{\chi}_L, P = 0)$ . وعند  $(1, \hat{\chi}_R)$  توجد الحالة الراهنة تماماً عند برنامج الحزب R، ويضمن الحزب R الفوز فى الانتخابات؛ لذا فنفس النتيجة  $\hat{\chi}_R$  سيحصل عليها  $(X_R)$  سواء أُثيرت المشكلة أم لا. ومن ثم ف كلا الحزبين يجب أن يظلا غير مُباليين بين القيام بالعمل أو الثبات على الحالة الراهنة، ومن ثم يجب أن يكونا فى بداية مرحلة التقاعس عند تلك النقطة. وتبين مناقشة شبيهة بذلك أن خطوط المراحل يجب -أيضاً- أن تتقاطع عند  $(S = \hat{\chi}_L, P = 0)$ .

تثبت هذه المناقشة أنه توجد منطقة يفضل فيها كلا الحزبين عدم إثارة القضية - منطقة DNZ فى الشكل (١١-١)، وداخل هذه المنطقة توجد التوافق من (P و S)؛ حيث يفضل الحزبان فيها التعايش مع الحالة الراهنة دون الإعلان عن سياسة ما.

فما حجم منطقة التقاعس DNZ؟ سنرى أنه كلما - كان الحجم أكبر صغرت درجة المصادقية لبرامج الأحزاب (كلما قلت ثقة الناخبين فى السياسة)، وكلما صغرت رغبة الأحزاب فى الوصول إلى حل وسط



شكل (١١ - ١) منطقة التقاعس



(ومن ثم يجعلون منطقة DNZ أكبر لقضايا مختلف عليها مثل الإجهاض أو الحكم بالإعدام)، وعموماً تكون المنطقة (وليس دائماً) أكبر - كلما عظم مستوى الاستقطاب لبرامج الأحزاب.

ولكى نرى تلك النقاط، سنقوم أولاً بإعادة صياغة الشرطين (1)، (2) بلغة أكثر دقة. فدالة منفعة كل حزب تكون:

$$U_i = - (\chi - C_i)^a \quad \dots \dots \dots (3)$$

حيث  $C_i$  تشير إلى الوضع الأيديولوجي للحزب  $i$  (أى أن  $C_i$  هي قيمة  $\chi$  التي تعظم دالة منفعة الحزب). وبافتراض وجود حزبين فقط و  $C_R > C_L$  (أى الحزب  $R$  هو حزب الجناح اليميني، والحزب  $L$  هو حزب جناح اليسار) كما كان الأمر من قبل. معامل Parameter دالة المنفعة ( $a$ ) يقيس رغبة كل حزب في الوصول إلى حل وسط، وشكلياً، تكون ( $a-1$ ) هي مرونة المنفعة الحدية أو مقياس أرو - برات، Arrow - Pratt لتجنب المخاطرة النسبية. وبافتراض أن  $(a - 1) > 0$ ؛ فإن كل حزب يكون هو الذى يتجنب المخاطرة.

أما كيف تتنافس الأحزاب فى الانتخابات (أى ما نوع البرنامج الذى يريد كل حزب تقديمه للناخبين)؛ فإن ذلك يتوقف أساساً على مدى مصداقية أو مقدرة الحزب على دعوة الناخبين للإيمان بوعوده. ولتصوير ذلك نفترض أن الناخبين لا يتقون فى أحد الحزبين، أو ليس هناك أمل فى أن يقوم أى من الحزبين ببناء الثقة. ولنفترض -أيضاً- أن الناخبين عقلانيون، وأنهم غير متحيزين فى تنبؤاتهم عن سلوك الحزب إذا جاء فى السلطة عندئذ ( $\chi_i^e = C_i$ ) بمعنى أن برامج الأحزاب (السياسات المتوقعة  $\chi^e$ ) هى ببساطة موافقهم الأيديولوجية ( $C_i$ )، ولا يوجد ما يدعو أى حزب لأن يحاول اختلاق برنامج يبدو عكس ذلك ولو ظاهرياً. فضلاً عن ذلك، لا يوجد معنى؛ حيث تستطيع الأحزاب فيه أن تثير قضية من عدمه؛ لأن الناخبين يعرفون تفضيلات كل حزب بالنسبة لكل القضايا، ويعرفون أيضاً أنها ستنفذ عند انتخاب أى من الحزبين.

والآن، لنسمح بإمكانية أن حزباً يمكنه محاولة استمالة الناخبين عن طريق:

- ١- إثارة أو عدم إثارة قضية ما.
- ٢- اختلاق برنامج يبتعد عن تفضيلاته الذاتية؛ لكى يجتذب الناخبين المعتدلين centrist.

للتبسيط، يُفترض أن كل حزب لديه مصداقية كاملة مع الناخبين. وأن كل حزب يعرض برنامجاً مكوناً من وعود بتحقيق سياسات لقضايا عدة  $\chi^1, \dots, \chi^n$ . فضلاً عن ذلك يمكن للحزب اختيار عدم إثارة أى قضية؛ حيث يعنى أنه إذا ما انتخب؛ فإنه لن يطبق سياسة جديدة فى هذا الشأن. والمستوى القائم أو الحالة الزاهنة ( $S$ ) تكون عندئذ هى موقفه فى تلك القضية. ويصدق الناخبون الأحزاب حتى إذا ما عرض حزب  $R$  سياسة  $\chi_R$  لأى قضية  $\chi$ ؛ فإن الناخبين يؤمنون بأن الحزب سيطبق هذه السياسة، وإذا لم

يقدم أى اقتراح؛ فإن الناخبين يؤمنون بعدم تطبيق أى سياسة وتبقى الحالة الراهنة لتلك القضية. فإذا انحرف أى من الحزبين وهو فى السلطة عن هذه القواعد، سيفقد مصداقيته مع الناخبين، وسيتوقع منه مستقبلاً أن يطبق ببساطة سياسته المثلى  $C_i$ .

بافتراض أن كل حزب يختار البرنامج الذى يعظم منفعته فى ظل موقف الحزب الآخر. يقدم أليسينا (1988a) شروطاً موجودة فى برامج ناش التوازنية،  $(\hat{\chi}_L, \hat{\chi}_R)$ .

$$\text{حيث: } C_L < \hat{\chi}_L < \hat{\chi}_R < C_R$$

ويتناول الجزء الأول من الملحق لهذا الفصل وصف هذا الاختيار، ويضع الشروط التى تصف خط بداية عدم العمل (التقاعس) بكل حزب - وحدود منطقة التقاعس فى شكل (1-11) وهنا فإننا نفترض ببساطة هذه النتائج (أى إن منطقة التقاعس موجودة) والآن لنتحقق من كيفية تغير حجم DNZ استجابة لتغيرات خارجية، ونضع فى اعتبارنا ثلاث معلمات Parameters:

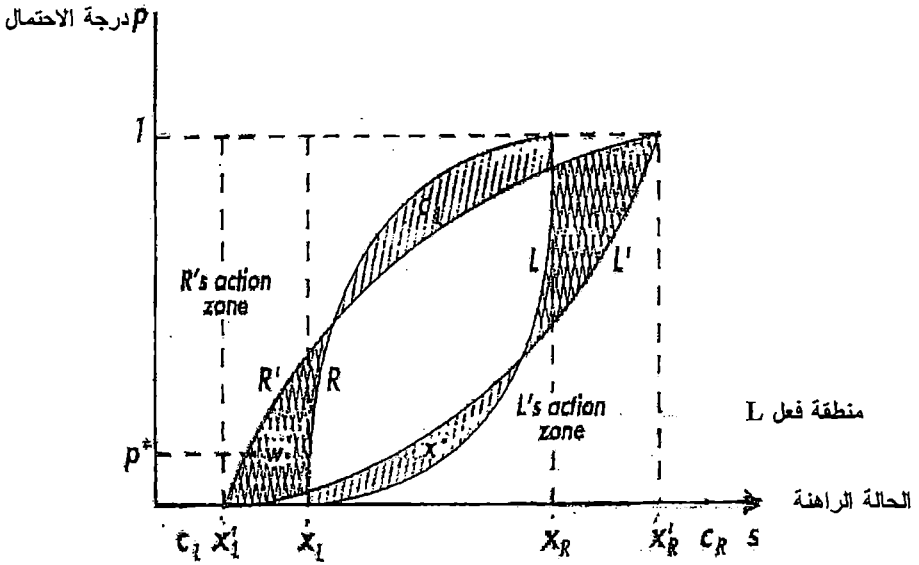
- 1- مستوى الاستقطاب - بمعنى المسافة بين برامج الأحزاب،  $(\hat{\chi}_R - \hat{\chi}_L)$  أو موافهم الأيديولوجية  $(C_R - C_L)$ .
- 2- رغبة الأحزاب فى الوصول إلى حل وسط مقاساً بالمعامل (a).
- 3- درجة مصداقية الأحزاب مع الناخبين.

وتُعرّف المصداقية هنا، كونها مقدرة الحزب على الوعد بالتحرك بعيداً عن مركزيته الأيديولوجية وأن يصدقه الناخبون. وهو مؤشر بمعامل جديد  $\lambda$ . وكلما كانت  $\lambda$  أكبر عظمت  $(\chi_R - C_R)$  أو  $(\chi_L - C_L)$ .

وإذا ما تم أولاً تناول التأثير على DNZ؛ نتيجة زيادة فى الاستقطاب Polarization. ويبين الشكل (11-2) تأثير الزيادة فى استقطاب حزب لبرامجه.  $(\hat{\chi}_L$  و  $\hat{\chi}_R)$  ومنطقة التقاعس الأصلية هى المساحة التى تحدد

بـ  $(\hat{\chi}_R \hat{\chi}_L)$  . ومنطقة التقاسم الجديدة تحاط بـ  $(\hat{\chi}_R'$  و  $\hat{\chi}_L')$  . فإذا ازداد الاستقطاب من  $(\hat{\chi}_R$  و  $\hat{\chi}_L)$  إلى  $(\hat{\chi}_R'$  و  $\hat{\chi}_L')$  ، وإذا ما تأثرت ظروف الأحزاب بشكل متماثل بحيث تظل (P) كما هي، فمن الواضح أن منطقة التقاسم DNZ يجب أن تتسع؛ لأن نقاط أطرافها هي نفس الشيء مثل برامج الحزب دائماً.

شكل (١١ - ٢) تأثير زيادة استقطاب الحزب على منطقة التقاسم



والمساحات الشبكية في الشكل (١١-٢) تبين التوسع المقابل لمنطقة التقاسم DNZ؛ إلا أنه من الواضح في الشكل المذكور، أن بعض النقاط في منطقة التقاسم الأصلية DNZ ستمثل الظروف التي يرغب فيها -الآن- أحد الأحزاب بأن يعلن عن سياسة ما. هذه النقاط معطاة بالمناطق المظلمة في الشكل (١١-٢). عندئذ يكون من غير الواضح عما إذا كانت DNZ ستتوسع أم ستتقلص كنتيجة للزيادة في استقطاب برامج الحزب.

ولكى نفهم العوامل في أثناء عملها، سنناقش حالتين ممكنتين من نقاط الحالة الراهنة مثل  $W$  و  $\chi$  في الشكل المذكور؛ فالحالة الراهنة  $\chi$  تكون هي الحالة الراهنة للحزب  $L$  عندما تكون البرامج ( $\hat{\chi}_R$  و  $\hat{\chi}_L$ ). والتغير في البرامج إلى ( $\hat{\chi}_R$  و  $\hat{\chi}_L$ ) يعنى أن الحالة الراهنة في  $\chi$  تكون بعيدة جدا عن برنامج الحزب  $L$  أكثر من ذي قبل، ومن ثم تكون أقل إرضاء. نتيجة لذلك عندما يصبح  $L$  أكثر تطرفاً تصبح أكثر رغبة في العمل كحالة راهنة "معتدلة" مثل  $\chi$ . ويصدق نفس الشيء على سلوك الحزب  $R$  تجاه التمسك بالحالة الراهنة للمعتدلين "moderate"، كما يتضح من اختفاء مجموعة من النقاط من منطقة  $DNZ$  (منطقة التقاعس) في المساحة المظلة العليا من منطقة  $DNZ$  الأصلية.

والآن لنتناول سبب توسع منطقة  $DNZ$  لتشمل نقاطا مثل  $W$ . عند ( $\hat{\chi}_R$  و  $\hat{\chi}_L$ ) تكون  $W$  على يسار برامج كلا الحزبين. لذا لن يكون لدى حزب جناح اليمين ما يخسره بإثارة هذه القضية، حتى ولو كان احتمال انتصاره ( $P$ ) منخفضاً؛ لأنه أياً كان الحزب المنتصر يعد بتطبيقه فهو سياسة يمينية بأكثر من  $W$ ؛ ولكن عند ( $\hat{\chi}_R$  و  $\hat{\chi}_L$ )، يعد الحزب  $L$  (المحتمل إنتصاره عند  $P$ ) بـ  $\hat{\chi}_L$  سياسة جناح اليسار بأكثر من  $W$ . ومن ثم، حتى ولو كانت  $W$  أقل إرضاء للحزب  $R$  عند  $\hat{\chi}_R$  بأكثر مما عند  $\hat{\chi}_R$ ، فسيكون الأمر أكثر سوءاً إذا أشار ( $R$ ) القضية مع فوز الحزب  $L$  بالانتخابات. ونتيجة لذلك يفضل الحزب  $R$  الحالة الراهنة على إثارة القضية. (أما فيما يتعلق بالحزب  $L$ ؛ لأن  $W$  قريبة جداً من برنامجه عند  $\hat{\chi}_L$  أو  $\hat{\chi}_L$  فليس هناك سبب كاف لإثارة القضية). وتفسر إحدى الحجج المماثلة سبب توسع  $DNZ$  في الركن الأيمن العلوى من الشكل (١١-٢).

ولتلخيص ذلك يمكننا القول إنه عندما تصبح الأحزاب أكثر استقطاباً، وتتبنى برامج أكثر تطرفاً تصبح الحالة الراهنة الوسطية أقل إرضاء. فإذا كانت لأحد الأحزاب فرصة كبيرة للفوز بالانتخابات، فقد يريد القيام بعمل

ما؛ بينما قبل ذلك كان قانعاً بعدم فعل أى شيء. ومن ناحية أخرى تتوسع DNZ لتشمل نقاط الحالة الراهنة عند أطرافها (أى التى كانت سابقاً على اليمين أو اليسار فى برامج الحزبين).

ولكى تكون لدينا فكرة عما إذا كانت قوى التوسع بصفة عامة تصد قوى التقلص على منطقة الحالة الراهنة DNZ مع تزايد الاستقطاب؛ فإننا نحتاج إلى حساب مساحة DNZ. ولم نقم عموماً بإجراء هذا الحساب؛ ولكن قمنا به لحالة خاصة؛ حيث تكون دالات منفعة الأحزاب ثنائية quadratic ويكون فى نظام الحكم متماثلاً Symmetric. فى تلك الحالة، تكون مساحة DNZ كالاتي:

$$\frac{(\hat{\chi}_R \hat{\chi}_L^2)}{3(C_R - C_L)} \dots\dots\dots(4)$$

وتبين المعادلة (4) أولاً: أن الاستقطاب عامة؛ فإنه يميل إلى زيادة منطقة النقاعس، ثانياً: يجب قياس مستوى استقطاب البرامج نسبياً، بالنسبة لاستقطاب المواقف الأيديولوجية للحزب (على الرغم من أن التوسع النسبى لكل البرامج والمواقف الأيديولوجية تزيد فعلاً من منطقة DNZ).

لتصوير ذلك، لنفترض أنه فى كندا اليوم، لا يوجد قانون يقيد حق النساء فى الحصول على الإجهاض، وأن المجموعة السابقة من القيود القانونية قد ألغتها المحكمة العليا بكندا، وبافتراض أن هذه السياسة تروق بدرجة أكبر للمتطرفين على يسار مناظرة debate الإجهاض. وإذا افترضنا أن  $\chi$  تساوى مستوى القيود على عمليات الإجهاض؛ فإن التحرك إلى اليمين على طول المحور  $x$  فى الشكل (11-2) يعنى قيوداً أكبر. ولنفترض -أيضاً- أن الحزبين الكنديين الكبيرين كان عليهما أن يصبحا أكثر استقطاباً قبل الانتخابات القادمة؛ فإننا يمكننا التنبؤ بأن قضية الإجهاض تخفض احتمالات إثارتها عن ذى قبل. والجزء المثير والمفاجئ من التحليل أنه هكذا يكون الأمر؛ رغم حقيقة أنه نتيجة للاستقطاب سيكون كل من الحزبين أكثر تطرفاً، ومن ثم يكونان أكثر تأييداً أو مناهضة للإجهاض عن ذى قبل. وحل هذا

التناقض هو أن إثارة المشكلة - الآن - تكون خطرة جدًا على المحافظين Conservatives، وغير مثيرة للاهتمام نسبيًا للأحرار liberals الذين قد يرضون بدرجة معقولة بالحالة الراهنة.

وهناك تأثير مهم آخر على حجم منطقة التناقض DNZ، وهو حجم الناخبين الذين يمكن أن يتقوا بالأساسة - كقياسهم بمعامل المصدقية  $\lambda$ . فكلما عظمت مصداقية الأحزاب لدى الناخبين ( $\lambda$ ) كان الناخبون أكثر مقدرة على الانتقال إلى الوسط (الاعتدال) من مواقفهم الأيديولوجية<sup>(\*)</sup>. فكلما عظمت مقدرة الأحزاب على الوعد بمصدقية بشأن تطبيق سياسات معتدلة (وسطية) إذا انتُخب (بصرف النظر عن أيديولوجيتها اليمينية أو اليسارية) صغر حجم منطقة التناقض DNZ. لذا "منطقة التناقض هي دليل عدم ثقة الناخبين بالأساسة" [الذين يحتفظون بالمسافة الأيديولوجية ( $C_R - C_L$ ) ثابتة].

هذا يشرح العويل الكبير ولوى الأيدي في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها على السياسات القذرة، أو الحملات السلبية، وعندما تحاول حملة كل حزب أن تدمر مصداقية الحزب الآخر، وعندما (ينجح الاثنان)؛ فالنتيجة أن تكون لدى كلا الحزبين رغبة أقل في إثارة أمور سياسية مهمة (أى حدوث انخفاض في مقدرة القطاع العام على اتخاذ إجراء).

وأخيرًا: إن حجم منطقة التناقض DNZ يتأثر بالرغبة النسبية للحزبين للوصول إلى حل وسط (مقاسًا بالمعامل  $a$ ): فالارتفاع في  $a$  يزيد من الخسارة التي تتجم عن المغامرة بإثارة القضية (بالنسبة إلى الإبقاء على الحالة الراهنة). يتبع ذلك أنه في الأمور الحاسمة (مثل الإجهاض وعقوبة الإعدام) التي يشعر بها الحزبان (مثل الأفراد) أنه بالسماح بتطبيق السياسة المفضلة من الجانب الآخر قد تكون كارثة، وستكون منطقة التناقض DNZ كبيرة

(\*) يجب تذكر أن المصدقية لا تقاس مثل الاحتمالية التي سيطبقها الحزب في برنامجه الموعود إذا نجح في الانتخاب؛ ولكن بمدى بعدها عن أيديولوجية الوسط، التي يمكن التحرك إليها ويظل وعده مصداقًا (باحتمال يساوى واحد صحيح) لتطبيق هذا البرنامج.

نسبياً. (ومن ناحية الشكل كلما تزايدت (a) تتضخم منطقة التقاعس حول نقاط أطرافها الثابتة)؛ فإما أن تحاول الأحزاب أن تتجنب القضية كلية، أو إذا كان ذلك مستحيلاً فستحاول إثارة القضية بأسلوب ما لا يلزم الحزب بموقف معين من هذه القضية.

يتبع ذلك أن منطقة التقاعس ستكون كبيرة نسبياً عندما:

١- تستقطب الأحزاب نسبياً.

٢- تكون القضايا خلافية.

٣- تكون للأحزاب مصداقية قليلة نسبياً مع الناخبين.

ووفقاً لهذه الظروف يمكن أن تكون مشكلة التقاعس على الأخص خطيرة. وقد فُحصت العواقب في الفصول (3) و (4).

٣- من الذى يقع عليه الضرر ولماذا؟

وصف الفصل السابق منطقة التقاعس، وأظهر العوامل التي تميل إلى جعلها أكبر أو أصغر، وأوضح عبئها المحتمل على المجتمع. ويتناول هذا الفصل السؤال المتعلق بتوزيع العبء على الجماعات المختلفة في المجتمع والطرق التي تتأثر بها هذه الجماعات.

في البداية نلاحظ أولاً أن كل فرد في الحكومة لديه منطقة تقاعس مفضلة (مثلاً المدى الذى فيه تظل الحالة الراهنة قائمة هناك، وهي عدم إثارة هذه القضية من جانب أى من الحزبين). وبالنسبة للناخب  $i$ ؛ فذلك ببساطة هو المدى الذى عليه<sup>(\*)</sup>:

$$u_i(s) > p u_i(\hat{\chi}_r) + (1-p) u_i(\hat{\chi}_l) \dots \dots \dots (5)$$

(\*) في الحالة الخاصة من دالة المنفعة الموصوفة في المعادلة (٣)، تصبح المعادلة (٥) كالآتي:

$$= c_i - (s - c_i)^{a_i} > - p(\chi_r - c_i)^{a_i} - (1-p)(\chi_l - c_i)^{a_i} \dots \dots \dots (5')$$

النقطة المثالية للناخب  $i$ ،  $(a_i - 1)$  = مرونة المنفعة الحدية لـ  $i$ ، والمصطلحات الأخرى لها نفس التأثير كما في الملحق.



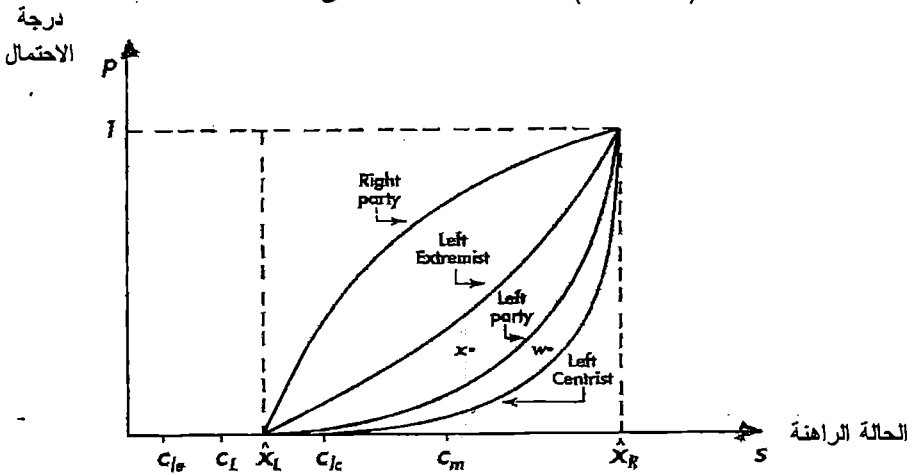
وتبين المعادلة (5) أن  $i$  يفضل الحالة الراهنة عندما تكون الخسارة من هذه الحالة، أقل من الخسارة المتوقعة إذا ما أُثِرَت المشكلة، وإذا ما طبقت الأحزاب برامج توازن ناش الخاصة بها ( $\hat{\chi}_R$  و  $\hat{\chi}_L$ ) .

ويصور الشكل (11-3) حجم منطقة التقاعس لعدد من مختلف الأفراد فلكل نوع من جناح اليسار تكون منطقة التقاعس يسار الخط المشار إليه (أى بمعنى أن هذا الشخص يريد - فقط- إثارة القضية إذا كانت الحالة الراهنة إلى يمين خط البداية المشار إليه). ويكون النقاش بشأن المواطنين على يمين المجال، متماثلاً (بمعنى أن منطقة التقاعس الخاصة بهم ستكون على يمين خطوط مرحلة بداية تقاعسهم).

والآن لنتناول -أولاً- متطرفاً من جناح اليسار - ونعنى بذلك شخصاً نقطته المثالية  $C_{ie}$  فى الشكل (11-3) وهى إلى يسار الموقف الأيديولوجى لحزب اليسار ( $C_L$  فى الشكل 11 - 3). فعند أى نقطة معينة  $P$  يفضل المتطرف إثارة كل القضايا التى يثيرها حزب اليسار (أى كل النقاط التى على يمين منطقة التقاعس لحزب اليسار). إضافة إلى ذلك الشخص على يسار الحزب توجد بعض القضايا التى تكون فيها خسارة الحزب من المنفعة فى الحالة الراهنة أقل من برامج توازن (ناش) التى سيعلن عنها إذا ما أثار الحزب القضية؛ ولكن بالنسبة للمتطرف اليسارى ينقلب عدم المساواة فمثلاً، فى الحالة الراهنة عند  $\chi$  فى الشكل (11-3) تكون فى داخل منطقة التقاعس للحزب؛ ولكن ليست بداخل منطقة المتطرف. فالحالة الراهنة تكون إلى يمين الوسط؛ ولكنها قريبة بدرجة كافية للموقف الأيديولوجى  $C_L$  لى تكون مفيدة للحزب، إذا ما وضعت فى الاعتبار مخاطر إثارة القضية؛ ولكن  $\chi$  تكون بعيدة نسبياً عن النقطة المثالية للمتطرف  $C_{ie}$  وهى ليست مفيدة بالكفاية له. فعند  $\chi$  يفضل الشخص إثارة القضية، ونتيجة لذلك تكون الحالة المميزة للمتطرف فى ديمقراطية مكونة من حزبين هى الإحباط ويريد المتطرفون

- دائماً- أن يتخذ الحزب مواقف أكثر في القضايا، ويكون متطرفو جناح اليمين في موقف مشابه فيما يتعلق بحزب اليمين، ويكون الحزب حريصاً جداً من أجلهم. وبهذا المفهوم؛ فان متطرفي كلا الحزبين لديهم شيء مشترك؛ فكلاهما محبط نتيجة لعدم القيام بعمل ما على كثير من القضايا، وإذا ترك لهم الجدول السياسي للأعمال؛ فإنهم سيوافقون على إثارة عدد كبير من القضايا (التي قد يتخذون فيها مواقف عكسية) عما تكون عليه مواقف أحزابهم.

شكل ( ١١ - ٣ ) عبء التناقس على مختلف الأفراد



فإذا كان المتطرفون محبطين بسبب الانتقال إلى النشاط السياسي بشأن كثير من القضايا، وكان المعتدلون في كلا الحزبين يميلون إلى الاعتقاد بأن هناك "كثيراً جداً" من النشاط السياسي؛ فمنطقة التناقس لليساري المعتدل (الذي تكون نقطته المثالية هي  $c_{lc}$ ، والتي تقع على يمين  $\hat{x}_L$ ) هي المنطقة على يسار حد التناقس المعتدل في الشكل (١١-٣). ويتفق المتطرفون تماماً مع أحزابهم؛ فهم يعتقدون أن كل القضايا التي تكون فيها الحالة الراهنة على يسار threshold الحزب، يجب أن تترك على حدة؛ ولكن يوجد أيضاً- عدد

من القضايا التي يريد الحزب إثارتها (مثل الحالة الراهنة  $W$  في الشكل (١١-٣)؛ وبينما يفضل المعتدلون تركها لحالها. ويتفق المعتدلون في كلا الحزبين على ذلك؛ فإذا تحكّموا في جدول أعمال أحزابهم فستكبر منطقة التقاعس.

والحالة القصوى للمعتدل هي الناخب الوسيط (التي تكون نقطته المثالية عند  $C_m$ ، التي في حالة تماثل السياسة، كما وُضِّحَتْ في الشكل (١١-٣) تقع في المنتصف تماماً بين  $\hat{\chi}_R$  و  $\hat{\chi}_L$ ). وبصرف النظر عن  $P$ ؛ فإذا كانت الحالة الراهنة تقع في مكان ما بين  $\hat{\chi}_R$  و  $\hat{\chi}_L$  فمن الواضح أن الناخب الوسيط سيفضل تلك النقطة عن  $\hat{\chi}_R$  و  $\hat{\chi}_L$ . نتيجة لذلك منطقة التقاعس المفضلة للناخب الوسيط هي كل المنطقة المستطيلة بين  $\hat{\chi}_R$  و  $\hat{\chi}_L$  في الشكل (١١-٣).

ويلاحظ أنه إذا كانت درجة استقطاب مواقف الحزب ( $\hat{\chi}_R - \hat{\chi}_L$ ) كبيرة إلى حد ما؛ فإن التوازن على قضية ما يمكن أن يكون بعيداً تماماً عن ما يرغبه الناخبون المعتدلون. ومع ذلك؛ رغم عدم سعادتهم بالحالة الراهنة، فلن يطالبوا أيّاً من الحزبين للقيام بعمل ما، الذي قد يجعل تدخلهم في الأمر يزداد سوءاً من وجهة نظرهم. وموقفهم المعتاد تجاه المؤسسات السياسية هو إما الإذعان أو التهكم بمعنى، أن الموقف يكون سيئاً؛ ولكنهم لا يرغبون بأن يقوم الساسة بشيء حيال ذلك؛ لأن تدخلهم قد يجعل الموقف أكثر سوءاً.

فلماذا ينتهي الأمر بالناخبين المعتدلين المناطة بهم العملية السياسية الديمقراطية في النظرية المعيارية Standard theory، إلى هذا الحضيض في نموذجنا؟ فقوتهم في نماذج التقارب المعتادة - والسهولة النسبية التي يستطيعون الانتقال بها من حزب إلى آخر، هي بالضبط نقاط ضعفهم في تحليلنا. إن الأحزاب تحتاج إلى مساندة مستمرة من أصحاب الولاء؛ لكي تعمل بطريقة فعالة؛ فهي لا تستطيع الاعتماد على ولاء الناخب المعتدل الذي دون كل المواطنين لديه أكثر الفرص للانتقال إلى حزب مختلف؛ لذا الناخب المعتدل يدفع ثمن عدم ولائه، فلا يوجد حزب يريد المخاطرة بأن يكون ممثلاً لهذا الناخب.

#### ٤- آليات عدم الاستقرار والانهيال الديمقراطي

يعرض هذا الجدل والنقاش حتى الآن ثلاث نقاط:

١- توازن لتعاقس سياسى يمكن حدوثه فى نظام ديمقراطى مكون من حزبين.

٢- التعاقس محتمل الحدوث بدرجة أكبر عندما تُستقطب نسبياً برامج الأحزاب، وعندما تكون القضايا مواضع خلاف، وعندما تكون مصداقية الأحزاب قليلة نسبياً مع الناخبين.

٣- وفى ظل هذه الظروف يكون الناس الأكثر إحباطاً بسبب الافتقار لعمل ما هم المتطرفون فى كلا الحزبين (يسار ويمين).

إن التحليل الشكلى فى هذا الباب ساكن static وليس ديناميكياً؛ ومع ذلك كان من الواضح أن الإحباط بين الناخبين الناتج عن التعاقس السياسى المستمر كان لا يبعث على الاستقرار السياسى، وكان هناك عدد من الديناميكيات المتتالية الممكنة، والتى قد يؤدى فيها مثل هذا التعاقس إلى انهيار النظام، فمثلاً: كان التعاقس السياسى المستمر من قبل الحزبين المتوقع أن يجعل مصداقيتهم تتآكل. وهذا التآكل فى المصداقية فى تحليلنا، يقلل ببساطة من مقدرة النظام على القيام بعمل ما؛ فالأحزاب قد تصبح مستقطبة، أو فى النظام متعدد الأحزاب، قد يتحول الناخبون إلى أحزاب أكثر تطرفاً، والناخبون قد يتحولون إلى أحزاب أكثر راديكالية أو تطرفاً. وفى كلتا الحالتين، تكون النتيجة خسارة أكبر فى الثقة فى نظام الحكم regime، وإحباطاً أكبر، يؤدى بدوره إلى عملية مدمرة هائلة.

وهناك أدبيات كثيرة فى العلوم السياسية تربط الانهيار التاريخى للديمقراطية فى عديد من الدول، بذات تلك المتغيرات: التعاقس، الافتقار إلى المصداقية، والتأثيرات المعرّزة المتبادلة (مثل هانتجتون، 1976

وسارتورى، 1976) (\*). ويبين ألان كاسلز (١٩٧٥، ص 37) أن "التقاعس"، و"الافتقار إلى القيادة" فى الحكومة المركزية فى إيطاليا فيما بعد الحرب العالمية الأولى كان لهما الدور الفعال فى صعود موسوليني. انظر أن كارل براخر (1970، 1995)، وهارولد جيمس (فى كيرشو 1990، ص 46 وما يليها)، وكارل لودفيج هولنفريج (1990) من بين كثيرين من الذين قاموا بتحليل انهيار نظام الحكم فى جمهورية فيمار وفقاً للأسباب نفسها، ومفاهيم براخر المؤثرة عن "فراغ السلطة" "Power Vacuum" (انظر ١٩٩٥ ص ٧) و"شلل" الديمقراطية الحزبية (\*\*). فى جمهورية فيمار فى سنواتها الأخيرة كانت جديزة بالملاحظة. وتلخص جوان لينز (فى لينز - ستيان، 1978) ما كتب فى مشروع كبير متعدد المؤلفين عن انهيار ديمقراطيات تنافسية فى أوروبا وأمريكا اللاتينية. كتب يقول:

فى التحليل الأخير كان الانهيار نتيجة لعمليات تبعت من عجز الحكومة على حل القضايا التى قدمها المعارضون غير المواليين باعتباره لها. وحدث هذا العجز عندما لم تتوصل الأحزاب المساندة للحكومة إلى تسوية لقضية ما، والآخرى منهم حاولوا الحل بمساعدة من القوى التى كان المعارضون فى هذا النظام يرونها غير موالية. وحرص ذلك على الاستقطاب داخل المجتمع مما أوجد عدم الثقة بين هؤلاء الذين لو كانوا فى ظروف أخرى كانوا سيساندون نظام الحكم. (ص 50).

---

(\* ) يقدم وينتروب (1991) توضيحاً بدلاً لصعود الدكتاتورية من خلال وسائل غير شرعية من المنافسة السياسية التى فى كثير من الأحيان تصحب عملية الاستقطاب. ويلقى ج.ب. باول (1986)، بعض الشك على هذا الافتراض العام؛ فباستخدام بيانات تجريبية من الديمقراطيات الغربية الأوربية فى السبعينيات، اقترح أن الموضوع هو انسلاخ من النظام السياسى وليس الاستقطاب السياسى، الذى يكون مصاحباً لاضطراب سياسى. (\*\* ) طوّرت فى دراسته عن "انحلال جمهورية فيمار"، وقد نوقشت حديثاً فى براخر (١٩٩٥).

وبالطبع؛ فإن كثيراً من الأمثلة التاريخية عن انهيار الديمقراطية كانت في النظم متعددة الأحزاب؛ ورغم صعوبة تعميم النموذج المطور هنا للحالة متعددة الأحزاب؛ فإنه من السهل توضيح السبب في ديمومة مشكلة التقاعس في هذا الموقف. فمع عدد أكبر من الأحزاب، فأى قضية تكون أكثر احتمالاً لتطفو على "الجدول السياسي للأعمال" "agenda". فكلما كثر عدد الأحزاب كبر احتمال أن حزياً أو أكثر سيثير قضية ما. ولكن في هذه النظم يبدو أن ذلك أقل بدلاً من أن يكون أكثر احتمالاً للقيام بعمل ما. والسبب في ذلك، أنه في النظم المتعددة الأحزاب (التي تنتج عادة من نظم انتخابية تقوم إلى حد ما على أساس تمثيل نسبي) من غير المعتاد على أى حزب بعينه أن يقود الأغلبية، وعادة ما يقوم بمفاوضات واتفاقات للمبادرة بأى عمل(\*)؛ لذا فقد يكون في جدول الأعمال السياسية كثير من القضايا في نظام متعدد الأحزاب؛ ولكن لا يتخذ فيها أى موقف إلا إذا وافقت الأحزاب المختلفة في ائتلاف حكومي على ما يجب عمله؛ لذا فإن مشكلة التقاعس لم يحدث لها إلا مجرد التحول من الساحة الانتخابية إلى البرلمان. ويتوقع معظم المحللين، حدوث شلل أكثر في النظم متعددة الأحزاب عما في النظم ذات الحزبين؛ لذا فإن جيانلويجي جالوتى (1991) الذى يزودنا ببعض الشواهد يقول: إن المنافسة السياسية تميل إلى التناقص مع ازدياد عدد الأحزاب المتنافسة. وينظر جريلى ماسيندارو - تابلينى (1991) إلى التقاعس بالنسبة للدين العام،

---

(\*) مولر (1988) قام بمسح الأعمال عن التمثيل النسبي. طبعاً يمكن للمرء التفكير لأمثلة؛ حيث منح فيها جناح يسارى كبير، أو جناح يمينى من الأحزاب، من العمل بناء على برامجهم "الراديكالية"؛ لأنهم يحتاجون إلى دعم أحزاب صغيرة من (الوسط) لتجنب عدم انتخابهم؛ فإذا كانت آراء الناخبين أكثر استقطاباً؛ فذلك الجمود قد يمكن تجنبه. ولما كانت التوازنات الاستراتيجية الخالصة صعب اشتقاقها بأكثر من حزبين، فالموقف فى المرجع text لا يمكن عرضه نظرياً على أية حال، كان عقلاً بالمعنى العام كما هو متناسب فى الأنظمة غالباً؛ وإن كان ليس دائماً مصدراً لتحالف قصير العمر أو وزارات أقلية، كما هو فى الحال بالضبط مثلاً: فى إيطاليا، وإسرائيل.

ويجد أنه " في معظم الأحوال توجد حالات ديون عامة متفجرة في دول تحكمها نظم انتخابية عالية النسبية ". (ص 345).

وفي الواقع وفي إسهام مؤثر يؤكد جيوفاني سارتوري (1976، ص 160 - 5) على أن عدد الأحزاب السياسية هو المحدد الحاسم سواء أكانت المنافسة الحزبية "مركزية" أم "مناهضة للمركزية". وقال: إن عددًا كبيرًا من الأحزاب (خمسة أو أكثر) يكون أمرًا حاسمًا في الانتقال إلى "التعددية المستقطبة"، وهو نظام سياسي - غالبًا - ما يؤدي؛ وليس -دائمًا- إلى الدكتاتوريات، وهو مصطلح استخدمه في توصيف عدد من الدول على مدى فترات معينة: ألمانيا، وجمهورية فيمار، (1928 - 1933)، وإيطاليا (1946 - 1972)، وفرنسا (1945-1956) و (1958-1973)، وشيلي (1945-1973)، وفنلندا (1945 - 1975)، وإسبانيا (1931 - 1936). وفي كل حالة كان تحول الناخبين ملحوظًا تجاه الأحزاب المتطرفة (في كلا من اليمين واليسار).

والحالة الكلاسيكية للمنافسة للمناهضة للوسطية (الاستقطاب) كانت بلا شك ألمانيا فيمار، ويؤكد كارل لودفيج هولتفريخ (1990) على دور التقاعس السياسي بخصوص مشكلة البطالة:

لا يوجد شك في أنه في عام ١٩٣١ | ١٩٣٢ كانت توجد مطالبات شعبية قوية. لقيام الحكومة باتخاذ إجراءات لتحفيز الاقتصاد وهو ما كان برونيج Bruning - وعمليًا كل الأحزاب غير النازية مشتمزة منه حتى تمت الموافقة على اتفاق التعويضات النهائي في يونيو/يوليو ١٩٣٢. وكان هناك فشل ذريع في القيادة السياسية في موقف كانت تسعى فيه الأحزاب الديمقراطية إلى تحقيق أهداف نخبة من الصفوة من أصحاب السلطة وعدم احترام الاهتمامات الرئيسية للناخبين؛ وبالتالي كانوا يدفعون الناخبين إلى أحضان المتطرفين، الذين كانوا من المهارة الكافية لإغرائهم بتقديم حلول راديكالية للحاجات الملحة للشعب. (ص 73)

وقد قام جي.إم.إينلو - إم.جى.هينتش (1982) بعمل نموذج لصعود المرشحين المتطرفين أو الأحزاب المتطرفة نتيجة لتهمك الناخبين؛ ومع ذلك كان تحليلهما مختلفاً عن التحليل المقدم هنا؛ إذ إن تهمك الناخبين فى نموذجهم يعنى أنهم لا يصدقون ما يقوله الساسة؛ لذا عندما يكون الناخبون أكثر تهمكاً؛ فمن المحتمل بدرجة كبيرة أن يعطوا أصواتهم للمرشحين المتطرفين؛ لأنهم يعتقدون أن المتطرفين يكونون أقل تطرفاً عما تتطوى عليه عباراتهم. ويقول إينلو - هينتش أن ذلك يعلل صعود التطرف وفقاً لبعض الظروف؛ ولكى يوضحا ذلك؛ فقد استشهدا بحالة ألمانيا فى أوائل الثلاثينيات؛ ومع ذلك فإن العنصر الأساسى الذى أشارا إليه فى شرح صعود النازية، كان تقاعس الحكومة. وقد كتبوا "..... لقد كان هناك اعتقاد واسع بأن عدم مقدرة الحكومة على حل القضايا الأساسية للمجتمع، كانت عميقة حتى إن مرشح اليمين المتطرف - فقط - هو الذى يستطيع أن يفعل شيئاً؛ ليحدث شحنة مرغوبة فى الحالة الراهنة " (ص 499).

وتحليل هذه الظاهرة المقدمة هنا يبدو أكثر إرضاءً؛ فالناخبون تحولوا إلى المرشحين المتطرفين؛ ليس لأنهم لا يصدقون أيًا من الأحزاب كما يقترح إينلو وهينتش؛ ولكن لأنهم يعتقدون أن المتطرفين سيقومون بعمل ما؛ بينما لن تفعل الأحزاب المعتدلة أى شيء، وفضلوا الإجراء الذى سيتخذه المتطرفون على عدم القيام بعمل ما على الإطلاق. فمثلاً؛ كانت الأحزاب التى فى السلطة غير قادرة على كبح العنف السياسى من الجانب اليمى واليسارى، وهو العنف الذى أخاف كثيراً من الناخبين. ولقد أكد الكاتب من قبل على المطالبة الشعبية القوية بأن تتخذ الحكومة إجراء لتحفيز الاقتصاد، والتى كان مستشاراً ألمانيا بروننج، وكل الأحزاب غير النازية يشمئزون من تحقيقها، ومن ناحية أخرى وعد هتلر كل ألماني بالحصول على عمل (هولتفريش، 1990، ص 73).



فلماذا يفضل الناخبون الإجراء المتطرف عن عدم القيام بأي إجراء على الإطلاق؟ يتناول القسم التالي هذا السؤال؛ ولكي نقوم بذلك نعود إلى نموذجنا (الساكن) عن التفاعل، ونتوسع فيه لنبين "عدم كفاءة" التفاعل.

### ٥ : عدم كفاءة التفاعل

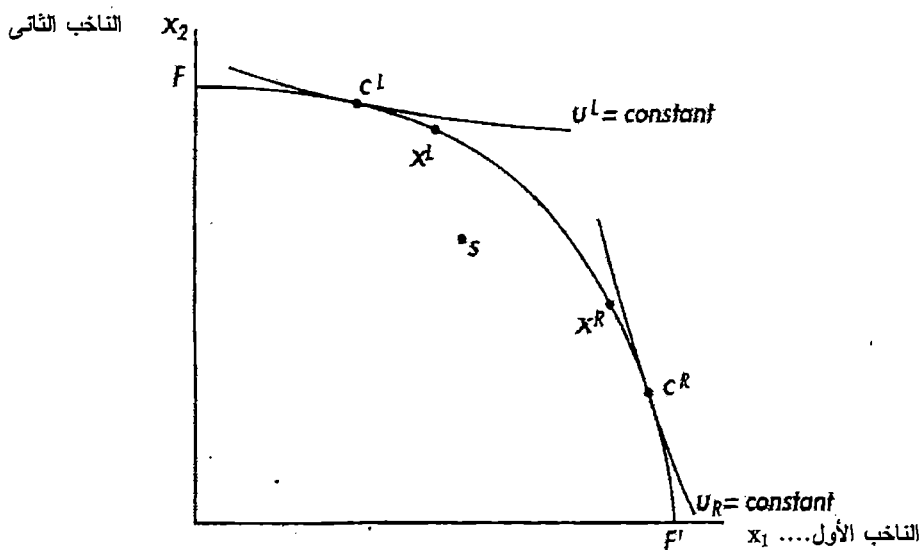
يوسع هذا القسم تحليل التفاعل السياسي؛ لكي يغطي الحالة التي يعتبرها كثير من الناخبين بأنها ليست -فقط- غير مرضية؛ ولكن -أيضاً- (توازن) بارينو Pareto غير الكفاء. وفي هذه الحالة فإن إخماد المطالبات التي تتأدى باتخاذ إجراء ما ليس - فقط- فرضاً وجهة نظر الأقلية لصالح الحالة الراهنة؛ ولكن - أيضاً- فشل النظام السياسي في انتهاز الفرصة لتحسين أحوال الناس.

ولكي نتعامل مع عدم كفاءة التفاعل، علينا أن نوسع تحليلنا إلى بُعدين. وبأحد البعدين يمكن أن يكون لدينا قدر أكبر أو أقل من السياسة ( $\chi$ )؛ ولكن الأمر يحتاج على الأقل إلى بُعدين (منحنى إمكانية الإنتاج)؛ لنبين عدم الكفاءة؛ لذا سوف نتناول قضية ما لها بعدان مهمان للناخبين: ( $\chi_1$ ) و ( $\chi_2$ ). فمثلاً: القضية قد تكون الإجهاض؛ فبالنسبة للناخب ( $\chi_1$ ) فهي حقوق غير المولودين، وللناخب ( $\chi_2$ ) فهي حقوق النساء. ويمكن استخدام سياسة الحكومة في اختيار أى توافق من ( $\chi_1$  و  $\chi_2$ ) من مجموعة صالحة للتنفيذ feasible محدبة (مثل خط الإنتاج) تكون حدودها الشمالية الشرقية مقعرة (وفي هذا المقام حدود الكفاءة) لنقطة الأصل، كما هو موضح في الشكل (4-11). وتزداد تفضيلات الناخبين في كلا البعدين. وبالتالي فأى نقطة داخل حدود الكفاءة، مثل: (S) في الشكل (11-1) تمثل سياسة عدم الكفاءة بمعنى أن كل الناخبين يمكن عملياً جعلهم أفضل حالاً.

وكما ذكرنا من قبل؛ فإن الحزبين السياسيين (L) و (R)، يُحَفِّزَانِ من خلال الاهتمام بالسياسة الفعلية ( $\chi_1$  و  $\chi_2$ ) التي ستطبق طبقاً لدالة المنفعة [  $U = L$  و  $R$  ] زو ( $\chi_1$  و  $\chi_2$ )  $U^L$ . وتمثل هذه الدالة التفضيلات السياسية للنشطاء (هؤلاء الذين ينضمون للأحزاب) في كل حزب. ودوال ( $U^L$ ) يفترض فيها أن تكون سلسلة ومقعرة تماماً، وتزداد -فعلاً- في كل اتجاه. وللحزب ( $L$ ) تفضيل مقارن ل ( $\chi_2$ )، بمعنى أن منحني سوائه Indifference في أي نقطة في الشكل (4-11) أقل حدة في انحداره عن منحني الحزب ( $R$ ). يتبع ذلك أنه من خلال المجموعة الصالحة للتنفيذ، تكون السياسة المفضلة للحزب ( $L$ ) هي ( $C^L$ ) وتقع على الشمال الغربي من سياسة الحزب ( $R$ ) وهي ( $C^R$ ).

الشكل ( ١١ - ٤٠ ) التقاعس في بُعْدَيْنِ

(المجموعة الصالحة للتنفيذ فرعية من OFF')



مرة أخرى يمكن اعتبار المنافسة الانتخابية بين الأحزاب لعبة من ثلاث مراحل. أولاً كل حزب يختار ما إذا كان سيثير القضية أم لا. عندئذٍ يعدُّ كلا من الحزبين برنامجاً ويتصارعان انتخابياً على القضية إذا أثّرت. بعد ذلك يطبق الفائز السياسة التي التزم بها تجاه هذه القضية.

والآن لنتناول العواقب لكل حزب قبل الانتخابات؛ فإذا لم يثر أى حزب منهما القضية عندئذٍ سيحصل كل حزب  $z$  على مستوى المنفعة  $U^j(S)$  بالتأكيد. وأما إذا أثّرت القضية فيحصل الحزب على المنفعة المتوقعة:

$$Pu^j(\chi^R) + (1-P)u^j(\chi^L)$$

حيث  $P$  هي احتمال فوز الحزب  $R$  فى الانتخابات، وتكون  $\chi^R$  و  $\chi^L$  هي برامج الأحزاب على التوالي. وفى حالة التوازن تظل هذه البرامج متباعدة. فهل سيختار أحد الحزبين أن يثير القضية؟ دعنا نتناول موقف الحزب  $(j)$ ؛ فإذا ما أثار الحزب الآخر القضية؛ فلن يكون للحزب  $(j)$  اختيار سوى أن يذهب إلى الانتخابات على هذه المسألة. وإذا لم يثر الحزب الآخر القضية يستطيع الحزب  $(j)$  أن يختار بين الحالة الراهنة أو الانتخابات على هذه القضية بأن يقرر ما إذا كان سيثير المشكلة أم لا. ولن يثير المشكلة إذا كانت منفعته المتوقعة أعظم فى ظل الحالة الراهنة عن منفعته فى الانتخاب على هذه القضية:

$$U^j(s) > Pu^j(\chi^R) + (1-P)u^j(\chi^L) \dots\dots\dots(6)$$

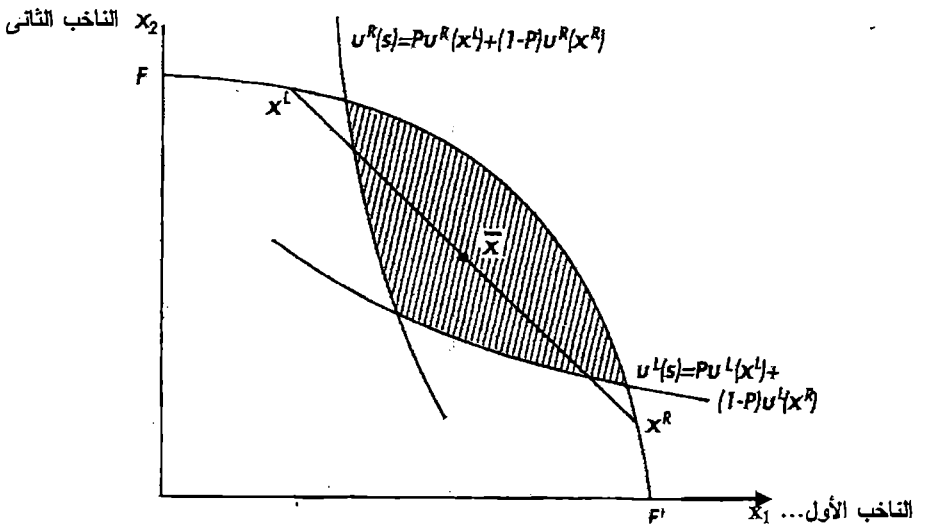
فإذا كانت (6) تصح للاثنتين  $(J=L)$  و  $(J=R)$ ؛ فعندئذٍ لن تثار المشكلة. ومن ناحية أخرى؛ فإذا ما عكست اللامساواة فى المعادلة (6) لأى من الحزبين فستنثار المشكلة.

إن تعريف منطقة "التقاعس" على أنها مجموعة السياسات الممكنة، والتي تمثلها المعادلة (٦) تجعلها صحيحة لكلا الحزبين. هذه المنطقة توضحها المساحة المظللة فى الشكل (١١-٥)؛ فإذا ما وقعت الحالة الراهنة فى منطقة التقاعس، فستبقى كما هي، حتى إن كانت الحالة الراهنة ليست ذات كفاءة؛ لأنه لا أحد من الحزبين سيثير المشكلة. ولب النتيجة لهذا الفصل هو هذه النظرية

theorem: "منطقة التفاضل تحوى سياسات ليست ذات كفاءة". وإثبات هذه النظرية بسيط وواضح، ويمكن تقسيمه هندسيًا كما فى الشكل (١١-٥).

وتمثل النقطة  $\bar{X}$  السياسة المتوقعة إذا ما أثرت القضية. وإذا كانت هذه هى الحالة الراهنة؛ فإن (6) قد تكون مفيدة لكلا الحزبين؛ لأن المنفعة متفجرة صراحة؛ لأن كلاً من الحزبين يفضلان صراحة أن يحصلوا على الحالة الراهنة  $\bar{X}$  مع تأكيدهما على تفضيل ذلك على أن يحصلوا على نفس النتيجة المتوقعة مع المخاطرة بالحصول على نتيجة أسوأ؛ ولأن ما يمكن الحصول عليه متفجر؛ لذا فإن  $\bar{X}$  يمكن الحصول عليها؛ ونظرًا لأن  $\bar{X}$  تقع فى منطقة التفاضل وحدود منطقة الكفاءة مقعرة تمامًا؛ فإن  $\bar{X}$  ليست ذات كفاءة.

شكل (١١-٥) عدم كفاءة التفاضل: [ منطقة التفاضل هى المنطقة المظللة، وتحتوى على  $(\chi) = P\chi^L + (1-P)\chi^R$  والتى داخل الحدود ذات الكفاءة ]



## ٦ : تخفيف الفروض Relaxing the assumptions

قد يكون من المفيد أن بشيء من التفصيل للطبيعية الدقيقة للقوى التي تؤدي إلى هذه النتائج؛ ولنرى ما يحدث إذا ما خُفِّفَتْ بعض اقتراحاتنا وتؤخذ في الاعتبار بعض القضايا، وتشمل:

١- دور الأبعاد المتعددة في توليد generating التناقس.

٢- لماذا لا يصعد حزب جديد لملء الفجوة السياسية بين الأحزاب ويمحو التناقس؟

٣- العلاقة بين التناقس السياسي والغموض السياسي.

٤- نتائج تخفيف القواعد الانتخابية المُفترضة في القسمين الأول، والخامس.

٥- تأثير التعاون مقابل التنافس بين الأحزاب السياسية.

يلاحظ أولاً، أن التحليل يفترض أن كلا الحزبين ليس لديهما المقدرة على تفكيك الأبعاد المختلفة للقضية، بمعنى أنه لا توجد أداة متاحة لأي حزب تمكنه من أن يصبح قادرًا على زيادة  $(\chi_1)$  بدون أن ينقص في الوقت نفسه من  $(\chi_2)$  (أو العكس)؛ وإلا سيكون من مصلحة كل حزب أن يثير القضية الفرعية لزيادة  $(\chi_1)$ ، كلما كانت الحالة الراهنة لا تتسم بالكفاءة. وفيما يتعلق بالقضية الفرعية ل  $(\chi_2)$  التي لم تتأثر؛ فإن المنافسة السياسية سوف تجعل كل

---

(\*) إن توضيح التحيز في محاباة الحالة الراهنة هنا يختلف تمامًا - وربما يمكن أن يتكامل مع ما قدمه (أ.د. فرنانديز - ودي. رودريك)؛ فإن تحيزهم للحالة الراهنة يشير إلى المنافع المفقودة من عدم احتضان سياسة غير يقينية؛ ولكنها مفيدة في المتوسط، ونموذجنا أكثر توجهاً نحو موقف تكون فيه مشكلة اجتماعية، أو اقتصادية متقيدة، يمكن لكل فرد أن يكون على بينة منها؛ ولكن لا يُتخذ إجراء بشأنها. ونموذجهم هو نموذج عدم اليقين مع نظام سياسي مضمون من ناحية تقديمه للناخب المتوسط سياسته المفضلة. أي إن نموذجنا هو نموذج للشلل السياسي المحتمل بدون دور ضروري لعدم اليقين الاقتصادي.

حزب يعد بزيادة ( $x_1$ ) في التو إلى حدود الكفاءة. ومن الواضح أن تلك النتيجة ستكون لها منفعة متوقعة أعلى لكلا الحزبين من الحالة الراهنة.

ولكى نوضح هذه النقطة سنتناول موضوع الإجهاض ببعض التفصيل. والبعدان هما حقوق الأم وحقوق الطفل غير المولود كما هو موضح فى الشكل (١١ - ٦). فهناك كثير من الوسائل التى يمكن استخدامها للتعامل مع هذه المشكلة، بما فيها إمكانية الوصول إلى عيادات الإجهاض، ومستوى الإعانات التى تعطى لهم، ومدى حماية الشرطة التى تقدم لحماية النساء اللاتى يدخلن إلى هذه العيادات، والأطباء العاملين فى تلك العيادات - من النشاط المناهضين للإجهاض، وطبيعة الفحوص التى يحصل عليها النساء قبل إجراء الإجهاض بطريقة قانونية وعدد الأطباء المطلوب موافقتهم وما إذا كانت موافقة الأب مطلوبة أيضاً، وأقصى عدد من الأسابيع التى تكون فيها المرأة حاملاً ليسمح لها بالإجهاض، وهكذا سنتناول اثنين فقط - من هذه الوسائل على سبيل المثال، وهما بسهولة: الوصول إلى العيادات (1) فى الشكل (١١-٦)، وأقصى عدد من أسابيع الحمل التى يسمح فى خلالها للإجهاض (2). وكما هو موضح فى الشكل المذكور، افترض أن زيادة يسر الوصول إلى العيادات يزيد من حقوق المرأة ( $x_2$ ) ولكنه يقلل من حقوق الطفل غير المولود ( $x_1$ ). وأن تقليل عدد الأسابيع، له تأثير عكسى (أى تقليل  $x_2$  وزيادة  $x_1$ ).

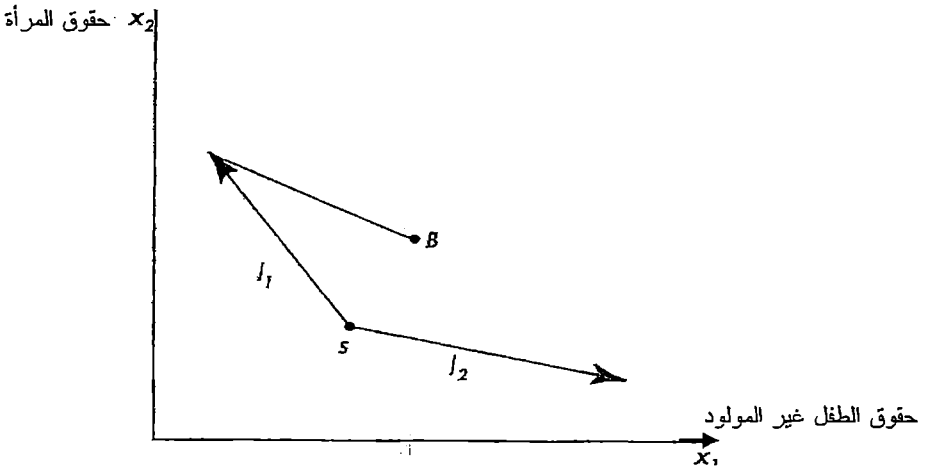
يلاحظ أن المفاضلة بين ( $x_1$ ) و ( $x_2$ )، تختلف بين الوسيئتين. ومادام أن تلك هى الحالة تكون الحالة الراهنة ليست ذات كفاءة؛ لأنه باستخدام كلا الوسيئتين، يكون ممكناً أن "تلحق" ذلك بنقطة مثل B، التى عندها يرتفع المتغيران المستهدفان متضمناً تحسن توازن باريتو (\*). ومع ذلك؛ فالمناقسة

---

(\* لبعض الأغراض، بالطبع، يكون من المفيد أن نقدم مسألة الإجهاض كمشكلة ذات بعد واحد (مستوى القيود مثلاً)؛ فإن مسائل الكفاءة - على أية حال - لا تمكن مناقشتها كحالة وحيدة البعد؛ وليس من السهل الشرح باستخدام بعد واحد، والسبب فى وجود قيود أكبر على الإجهاض فى مراحل الحمل المتأخرة. ومع استخدام بعدين - حقوق الأم وحقوق الطفل - يكون التفسير واضحاً، وهو أن الطفل يفترض أن يحصل على حقوق أكثر كلما كبر من بداية الحمل إلى الولادة.

السياسية بين الحزبين ستؤدي أن يكون أحدهما أكثر حساسية ل  $x_1$ ، والآخر ل  $x_2$ ، وقد تكون نتيجتها أن كلا الحزبين يفضلان الحالة الراهنة (s) على إثارة القضية. وهو ما يمكن حدوثه مادام أنه لا توجد وسيلة متاحة قادرة على زيادة أحد الأبعاد المستهدفة بدون أن تخفض من الآخر.

شكل (١١-٦) الشرط الضروري للتقاعس. [الحالة الراهنة (S) ليست ذات كفاءة حتى باستخدام  $I_1$  (زيادة سهولة الوصول إلى العيادات) و  $I_2$  (حد أضييق على أقصى عمر للجنين)، حقوق كل من النساء  $x_1$  وغير المولودين  $x_2$ ، يمكن زيادتها]



والشرط الضروري للتقاعس يكون كالآتي: أنه لا توجد وسيلة يمكن بها تحسين الأحوال من وجهة نظر أحد الأحزاب بدون جعل الأمور أسوأ بالنسبة للطرف الآخر. وما ينبثق من الحالة المتعددة الأبعاد ليس إمكانية التقاعس؛ ولكن إمكانية التقاعس غير الكفاء، مادام أنه لا يمكن مناقشة قضية الكفاءة في حالة ذات بعد واحد.

والسؤال الثاني، لماذا لا يدخل حزب جديد لملء الفجوة بين البرنامجين المتباعدين للأحزاب الموجودة، ومن ثم يكسر هذا الجمود السياسي. وهنا تمكن الإشارة إلى الجدل الذي قام به ألدريش (١٩٨٣) بأن كل حزب يجب أن يقدم برامج متميزة؛ لكي يجذب النشاط الذين يحتاج إليهم لتنفيذ حملته الانتخابية ونواحي النشاط الأخرى وبدون هذه الفجوة لن يكون هناك من يهتم بمن هو الحزب الذي يفوز بالانتخابات، ومن ثم لن يُحفز أى شخص؛ لكي يتحمل تكلفة الانضمام إلى إدارة الحملات - لحزب سياسي. علاوة على ذلك؛ فالدليل الذي قدّمه دوجلاس هيبس (١٩٧٧)، وأليسينا (١٩٨٨b) و (١٩٩٢)، وبيتمان (١٩٨٣) - يبين أن الفجوة تظل غير مملوءة في كثير من النظم السياسية، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي تتأثر فيها السياسات بشكل منتظم بالحزب الذي يفوز في الانتخابات.

ولقد طوّر أليسينا - روزينثال (١٩٨٩)، وفيورينا (١٩٨٨) نماذج يمكن أن يعوض فيها الناخبون المعتدلون عدم وجود مرشحين معتدلين من خلال توازن منتصف المدة (كل عامين في انتخابات مجلس النواب الأمريكي) (أليسينا وروزينثال) أو "بتقسيم أصواتهم" بين الأحزاب في الانتخابات؛ ورغم أنه لا يوجد مرشح وسيط median متاح؛ فإن الناخبين يستطيعون الحصول على "سياسات" وسيطة، من خلال الإدلاء بأصواتهم في اتجاه واحد (مثلاً للديمقراطيين) في الانتخابات الرئاسية. واتجاه آخر (الجمهوريين) في انتخابات الكونجرس في نصف الفترة أو بتقسيم أصواتهم بين الأحزاب في كلا الانتخابين. ويعرض تركيز النموذج الحالي لإمكانية التقاعس عن عيب في أى استراتيجية؛ فمحاولة الناخبين الحصول على سياسات معتدلة بهذه الطرق، قد يؤدي إلى التقاعس عن قضايا مهمة أكثر؛ مما يؤدي إلى اتخاذ الحلول الوسط. وفي الواقع يلاحظ عادة المآزق والجمود في الولايات المتحدة الأمريكية عندما يكون الرئيس وغالبية مجلس النواب أو الشيوخ من الأحزاب المعارضة.



ثالثًا: يلاحظ أن مفهوم "التقاعس" السياسي المستخدم في هذا الباب يختلف عن مفهوم "الغموض" السياسي الذي نُوقِشت في عدد من الصحف، بما في ذلك ما كتبه أليسينا - كوكيرمان (١٩٩٠)، وجليزر (١٩٩٠)، وشيبسل (١٩٧٢). في هذه النماذج تتبنى الأحزاب أو المرشحون مواقف غامضة في إحدى القضايا (شيبسل، جليزر) أو يختارون إجراءات سياسية تزيد من التباين أو "الضوضاء" بين الأدوات السياسية والنواتج السياسية. والغرض من كل الحالات هو زيادة عدم اليقين في عقول الناخبين عن الموقف الحقيقي للحزب.

في نموذج شيبسل قد تفعل الأحزاب ذلك فقط إذا فضل الناخبون المخاطرة (نواتج غامضة أو غير مؤكدة بالنسبة لنتائج معين). وفي نموذج أليسينا - كوكيرمان - من ناحية أخرى - قد تحسن السياسات الغامضة من أوضاع المقايضة بين التفاصيل الحقيقية للحزب والسياسات التي يتبناها؛ لكي يُضمن إعادة الانتخاب بإرباك الناخبين عن سياسته الحقيقية. وفي نموذج جليزر يكون المرشحون غير متأكدين فيما يتعلق بتفاصيل "الناخبين"، وبالتالي يختارون الغموض؛ لكي يتجنبوا إلزام أنفسهم بموقف معين قد يكون مكروها من الناخب المعتدل.

في هذا النموذج تهتم الأحزاب -أيضًا- بمخاطر الهزيمة؛ بسبب تبني موقف غير شعبي في بعض القضايا. وأحد الاختلافات بين هذا المفهوم لتعامل السياسيين مع هذه القضية، وتلك التي اقترحت في الأدبيات عن الغموض هو أنه في هذا النموذج، لا تختار الأحزاب بين قليل أو كثير من الغموض؛ ولكن بدلاً من ذلك تحاول أن تقرر إذا كان ما سيبتونه موقفاً (دقيقاً)، أو لا يبتنون موقفاً على الإطلاق؛ ومع ذلك فإن الاختلاف الرئيس هو أنه في هذا النموذج إذا لم يصرح بموقف ما فلن تطبق أي سياسة. وفي نماذج الغموض؛ فإنه تتبنى سياسات لكل قضية. لذلك تختلف الظاهرة التي تم فحصها هنا عن تلك التي نُوقِشت في أدبيات الغموض؛ ففي هذا النموذج

يشعر الناخبون بالإحباط؛ لأن السياسيين يرفضون، القيام بأى شيء لتغيير الحالة الراهنة. وفي نماذج الغموض فهم يقومون بفعل شيء ما (مثلاً يطبقون سياسات بشأن كل قضية) عند وجودهم فى السلطة، وهو ما يجعل الناخبون يشعرون بالإحباط؛ إذ إنهم لا يعرفون كيف ستكون هذه السياسات.

رابعاً: قد يثار اعتراض فيما يتعلق بالافتراض أنه إذا لم تُثر إثارة قضية أثناء الحملة الانتخابية؛ فإن الحزب الذى سيفوز سيرتبط بالحالة الراهنة عند وجوده فى السلطة. فلماذا لا يثير الحزب قضية إذا ما كان بالسلطة ويطبق سياسته المفضلة حتى ولو لم تثر القضية خلال الحملة الانتخابية؟ فى الحقيقة -غالبًا- تكون برامج الأحزاب غامضة، وأحياناً يكون من الصعب تفسيرها على أنها تشكل التزاماً ملزماً، وتتجاهل عند تطبيق السياسات غالباً؛ ومع ذلك فى معظم النظم الديمقراطية - إن لم تكن جميعها - حقيقة الانتخابات لا تعطى الحزب الفائز الحرية المطلقة لتطبيق سياساته المفضلة. ذلك واضح جداً فى الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث السلطة مقسمة، وعلى الرؤساء أن يناضلوا لتمرير برامجهم وفى النظم الفيدرالية؛ حيث أن تطبيق السياسات على المستوى الفيدرالى لا يُمكن الولايات أو الأقاليم provinces من الفرار من تنفيذها. لكن كل النظم الديمقراطية حتى النظم البرلمانية - تتسم بعدد كبير من المراجعات والتوازنات القانونية، والشرعية، والبيروقراطية، والسياسية<sup>(\*)</sup>. وفى كل النظم تؤدي محاولة تطبيق سياسة ما إلى تنبؤ المعارضة لتلك السياسة من قبل الأحزاب المعارضة، وجماعات المصالح التى تتأثر بها بشكل معاكس، ومن البيروقراطيين الذين قد يفقدون بعض الشيء من تلك السياسة بطريقة أو أخرى؛ لذا المعارضة ستميل لتكون أكبر، كما تكون أكثر احتمالاً فى النجاح إذا لم تكتسب الحكومة شرعية لتطبيق السياسة فى انتخابات توصل فيها القتال على هذه القضية.

(\*) لتطوير تلك المراجعات والتوازنات خاصة فيما يتعلق بالنظم البرلمانية. انظر الأوراق فى أ. برتون، ج. جالوتى، ب. سالمون ور. وينتروب (1991). المراجع

وباختصار فإثارة قضية ما تحمل معها -دائماً- المخاطرة بأن الحزب لن يحصل على السياسة التي يرغبها، حتى ولو كان في السلطة. وتكون المخاطر أعظم كلما ازدادت أهمية القضية. والأمثلة الحديثة عديدة جداً لدرجة يصعب حصرها هنا؛ ولكن ربما نستطيع أن نلاحظ محاولة الحكومة الأمريكية تنفيذ الإصلاح الصحي في الفترة الأولى من رئاسة كلينتون، أو فشل الحكومة الكندية في إصلاح الدستور عام ١٩٨٩ ومرة أخرى عام ١٩٩٢.

ولكى نعبر عن ذلك بطريقة مختلفة، نفترض أن القواعد الانتخابية التي وُصفت هنا قد خُففت، واستبعدت كل مراجع الانتخابات، والالتزامات، وهكذا - بدلاً من ذلك - نفترض أن  $(P)$  تمثل احتمال أنه إذا أثار حزب قضية ما، فسيكون قادراً على تنفيذ سياسته المُفضَّلة  $(x_R)$  بنجاح. عندئذ من الواضح أن  $(1-P)$  تغطي كثيراً من الإمكانيات، بما في ذلك الفشل والحفاظ على الحالة الراهنة، وكسب سياسة المعارضة  $(x_L)$ ، بأكثر من احتمال الحصول على  $(x_L)$ ؛ ومع ذلك يظل جوهر القضية كما هو الحزب - سواء أكان في السلطة أو خارجها، ومواجهة الانتخابات أم لا - قد يُفضَّل التماسع عن إثارة القضية، والمخاطرة بأن ينتهي به الأمر إلى سياسة أسوأ كثيراً من وجهة نظره عن الحالة الراهنة.

وأخيراً، من الأهمية التأكيد على أن الفشل في تغيير حالة راهنة لا تتسم بالكفاءة في منطقة التماسع لا ينتج من سلوك تأمرى بين السياسيين. فالتوازن في كل من المرحلتين الأوليين من اللعبة السياسية هو توازن ناش غير التعاوني. وفي المرحلة الأولى يقوم كل حزب باختيار منقسم إلى قسمين - أن يثير القضية أم لا - آخذاً في الاعتبار اختيار الحزب الآخر كثابت. وفي المرحلة الثانية يختار برنامج آخذاً في الاعتبار برنامج الحزب الآخر كثابت بدون التزام من المرحلة الأولى.

وفى الواقع إذا استطاعت الأحزاب القيام باتفاقات ملزمة مع بعضها بعضاً فى المرحلة الأولى فيما يتعلق بالبرامج التى سيعرضونها للناخبين فى المرحلة الثانية، فسيتفقون على برامج مشتركة (كما بينت ذلك أليسينا، a ١٩٨٨ فى سياق مماثل؛ فإنه يمكنهم الاتفاق على برنامج مشترك). وبطريقة أخرى، سيتلقى كل منفعة أعلى متوقعة من الاتفاق على تبنى الناتج المتوقع كبرنامج مشترك، والذى سيلغى المخاطرة. فضلاً عن ذلك فإن هذا البرنامج المشترك سيقع على حدود الكفاءة frontier؛ لأنه بدون ذلك، تستطيع الأحزاب أن تستفيد من الاتفاق على تحريك برنامجهم المشترك إلى الشمال الشرقى من الحالة الراهنة؛ وبذلك فإن الحالة الراهنة غير ذات الكفاءة لن تبقى أبداً؛ لأن الأحزاب يمكنها أن تستفيد من الاتفاق على إثارة القضية وتبنى برنامج مشترك للشمال الشرقى من الحالة الراهنة.

ويتضمن النموذج الذى سبق تطويره هنا، الافتراض بأن الأحزاب ليست لديها السلطة للقيام بمثل هذه التعهدات الملزمة تجاه كل منها للآخر؛ بينما يستطيعون تقديم تعهدات ملزمة للناخبين. هذان الافتراضان يميزان ديمقراطية تعمل جيداً. وقدرة الأحزاب على تقديم التعهدات للناخبين هو لما يسمح لهم بالمنافسة للحصول على الأصوات فى المرحلة الثانية - بأن يعدوا بالمصادقية، وإذا ما انتخبوا؛ فإنهم سوف يطبقون برامجهم بدلاً من سياستهم المفضلة. وعدم قدرتهم على الوعود لكل منهما للآخر فى المرحلة الأولى بالألّا يتنافسوا من أجل الحصول على أصوات الناخبين فى المرحلة الثانية، لا يعيق نوعية الناتج التعاونى الذى قد يقلل نظرياً من الحالة الراهنة غير ذات الكفاءة فى منطقة التفاعس.

وقبل أن نستنتج أن هذا النوع من التعاون مرغوب فيه، دعنا نذكر أنه إذا استطاعت الأحزاب القيام بتعهدات ملزمة مع بعضها بعضاً، فما الذى يمنعهم من العمل كبائعين محتكرين للسياسات العامة للناخبين، واستخراج كل العوائد التى تنتج من احتكار السلطة السياسية؟ ومن المثير فى هذا المقام أنه

فى إيطاليا؛ حيث تعقد الأحزاب طول الوقت صفقات مع بعضهم بعضاً (انظر على سبيل المثال لابلومبارا، ١٩٨٧)؛ ابتكر الاصطلاح الساخر "حكم الأحزاب Partyocracy" لوصف نظام تُستخدم فيه الانتخابات فقط - لتحديد كيفية تقسيم غنائم السلطة بين الأحزاب [انظر فيرورو - يروزيو، اللذين يتبنيان النومنكلاتورا (الصفوة الخاصة) لمسئولى الأحزاب الإيطالية]. وما هو أكثر إثارة هو الحقيقة المشهورة بأن النظام الإيطالى قد ابتلى بالتقاعس (فمثلاً: بلغت ديون تلك الأحزاب بالنسبة للنتاج القومى الإجمالى GNP فى عام ١٩٩٢ ما يتجاوز نسبة ١٠٠%). والأحزاب تتفاهم بسهولة على تقسيم غنائم السلطة؛ ولكنها لا تتفاهم بمثل هذه السهولة على السياسة تماماً كما قد يتوقع المرء من نظام يكون فيه دور نشطاء الحزب أعظم.

وعلى النقيض؛ فإن افتراض الأحزاب عامة قادرة على بناء الثقة مع الناخبين؛ ولكن ليس مع الأحزاب الأخرى من خصائص الديمقراطية التى تعمل بطريقة جيدة، والتى جوهرها أن الأحزاب تُجبر على التنافس مع بعضها بعضاً للحصول على أصوات المواطنين. هذا الافتراض يوازى افتراضات مماثلة فى نظرية المؤسسة الصناعية، وهو أن الأسواق التى يكون فيها الالتزام التعاقدى ضعيفاً تعمل جيداً عندما يثق العملاء بالمؤسسة (وبذلك تتمكن المؤسسات من بناء السمعة)؛ ولكن المؤسسات لا تثق ببعضها بعضاً (انظر على سبيل المثال، شابيرو ١٩٨٣)؛ ولذا فحجية الأمر: أن التقاعس السياسى الذى "يمكن" إلغاؤه بتخفيض المنافسة السياسية يوضح فعلاً الجاذبية الكلاسيكية للحكم الدكتاتورى؛ فالحكومات السلطوية قادرة على تقديم "قيادة قوية"، كما أنها "قادرة على اتخاذ إجراءات بشأن الموضوعات المهمة" فى الظروف التى قد تكون فيها الديمقراطيات غير قادرة على التصرف ببساطة؛ بسبب عدم مقدرتها على قمع البدائل لسياساتها. ومن وجهة النظر هذه؛ فإن منطقة التقاعس هى جزء من الثمن الذى يدفعه المواطنون من أجل الديمقراطية.

ومع ذلك يمكن -أيضاً- القول: إن وجود منطقة التقاعس هو نتيجة لمنافسة "صغيرة جداً". فلو تنافس كل حزب بشدة ليجلب أصوات الحزب الآخر؛ فإن الحزبين سيتحركان تجاه بعضهما بعضاً، ويتقاربان على برنامج مشترك، كما هو الحال في نموذج الناخب المعتدل (أو في نماذج احتمال للتقارب)؛ ففي تلك النماذج تثار كل القضايا؛ إلا إذا كانت الحالة الراهنة موجودة عند نقطة الوسيط. وفي هذه الحالة؛ فإن أى من الحزبين سيثير القضية؛ لأن كليهما يفضل الوسيط المعتدل على الحالة الراهنة.

وهذه النقطة تهمل دور نشاط الحزب في المنافسة السياسية؛ ولكنها تبين - فعلاً- أن المصدر الأساسى للتقاعس السياسى؛ ليس هو المنافسة أو التواطؤ؛ ولكنه وجود اختلاف فى وجهات النظر بين الأحزاب السياسية (برامج توازن). ومادام أن الأحزاب تعتقد سياسات مختلفة على قضية ما، فستثار الظروف عندما يخشى كليهما من إثارة القضية بدافع الخوف الذى قد يؤول بهم الأمر إلى سياسات الخصم التى لا يتقبلونها أكثر من الحالة الراهنة. والمقايضة المقترحة بالنموذج هى تبادل بين التصرف السياسى والتمثيل السياسى، ومقدرة النظام السياسى على تمثيل وجهات نظر مختلفة، وعرض هذه البدائل للمنافسة الانتخابية. وفى نموذج الناخب المعتدل، وفى مفهوم الدكتاتورىة، تختفى تلك المقايضة؛ لأنه تُمَثَّلُ وجهة نظر واحدة فى النظام السياسى فقط (\*).

(\* ربما يوضح هذا التحليل أيضاً لماذا فى زمن الحرب؛ فإن الساسة والمواطنين المعارضين؛ ولكن ليسوا معارضين تماماً للمجهود الحربى قد يُخرسون معارضيتهم؛ لكى يتجنبوا إضعاف مقدرة النظام السياسى للعمل العسكرى. وعلى الجانب الآخر، قد يرى المواطنون الآخرون (الوطنيون بنفس الدرجة) الضعف المصاحب للديمقراطية كضمن غالٍ جداً لاتخاذ إجراء عسكرى فعال.

## المفاضلة tradeoff: بين اتخاذ إجراء ما والتمثيل السياسي

يبدو التحليل في هذا الباب مشيراً إلى المفاضلة الأساسية كخاصية لأى نظام سياسى بين الإجراء السياسى، والتمثيل السياسى. ويمكننا تصوير هذه المفاضلة بتناول الحالة المحددة؛ حيث تتلاقى فيها برامج الأحزاب على سياسة واحدة، كما فى نموذج الناخب المعتدل. تلك الحالة تلغى منطقة التقاعس كما رأينا، لذا تعظم مقدرة النظام على القيام بإجراء ما؛ ولكنها تقل - أيضاً- مقدرة التمثيل representation. فالأحزاب لا تقدم للناخبين اختياراً حقيقياً؛ لأنها تمثل وجهة نظر واحدة - وهى وجهة نظر الناخب الذى تتوافق سياسته المفضلة مع البرنامج المشترك للحزبين.

ويمكن تمثيل تكلفة التقاعس باستخدام الأدوات القياسية لاقتصاديات الرفاهية - بمعنى: أنها الاختلاف بين أقصى قيمة لدالة الرفاهية الاجتماعية على المجموعة المتاحة feasible، وقيمة نفس دالة الرفاهية فى ظل المنافسة بين حزبين عندما تكون الحالة الراهنة فى منطقة التقاعس، هذه التكلفة ستكون -دائماً- موجبة.

وتكلفة عدم التمثيل تكون أقل تجاوباً للتحليل التقليدى للرفاهية، خاصة أننا افترضنا - حتى الآن - أن دوال المنفعة الفردية تعتمد على نتائج السياسة؛ وليس على التمثيل السياسى. ومع ذلك يبدو واضحاً أن معظم الناس قد يشعرون بوضع أفضل؛ إذا أعطت بعض الأحزاب السياسية صوتاً نشيطاً لوجهة نظر شبيهة لوجهة نظرهم، حتى ولو اعتبرت بأنها قد تسببت فى نتائج السياسة. وقد يعتقدون أيضاً أنه لو عبّر عن وجهة نظرهم بواسطة أحد الأحزاب فى أثناء الحملة الانتخابية؛ فقد يغير ذلك من اتجاه الجدل السياسى، ومن ثم تغير الناتج فى الانتخابات المستقبلية؛ لذا تكلفة عدم التمثيل يمكن تقديمها كمتوسط مرجح من خلال الناخبين للمسافة بين السياسة المفضلة جداً

لِلناخب وأقرب برنامج للحزب - بمعنى أنه بالنسبة للناخب  $z$ ؛ فإن الاختلاف بين أقصى درجة من منفعة  $u_j(x)$  على المجموعة الصالحة للتنفيذ  $feasible$  وتعظيم المنافع لليمين واليسار  $\{u_j(x^R) u_j(x^L)\}$ .

ومن الواضح أن زوجًا من البرامج التي تقلل من مجموع الكلفتين سوف يشمل - عمومًا - درجة إيجابية من الاستقطاب - أى اختلاف بين البرنامجين. والاستقطاب الصفرى  $Zero\ polarization$  سيعظم تكلفة عدم التمثيل؛ بينما الاستقطاب المفرط قد يخفض كل من التمثيل والقيام بعمل إجراء فمثلاً: إذا كان البرنامجان يقعان عند أقصى طرف من المنظور السياسي؛ بينما يقع أكبر عدد من الناخبين بين هذه الأطراف القصوى؛ فإن منطقة النقاعس ستكون في أقصاها، وسيشعر معظم الناخبين بتمثيلهم الهزيل من قبل الأحزاب القائمة؛ لذا فإن درجة ما إيجابية، وليست متطرفة جدًا ستكون في الدرجة المثلى.

ومن ناحية أخرى؛ فإن الاستقطاب المتطرف يرتبط بانتهيار الديمقراطية. ويوفر النموذج الذى طُوِّر هنا توضيحًا بسيطًا لهذا الارتباط؛ فالاستقطاب المتطرف الذى تحدثه راديكالية الأحزاب بدوافعها الأيديولوجية المترابطة، أو بانتهيار الثقة فى الساسة - قد يرفع من تكلفة كل من النقاعس وعدم التمثيل، ومن ثم سيزيد ضجر المواطنين من النظام الذى لا يمثلهم فى الوقت نفسه غير قادر على اتخاذ موقف بالنسبة للقضايا المهمة اليومية، وربما يُغزَّون بدلاً من ذلك بتأييد بديل سلطوي. ويزودنا النموذج أيضًا ببعض الأسس النظرية لفكرة أن النظم الديمقراطية تكون أكثر احتمالاً للعمل؛ لذا تبقى وتستمر عندما تظهر طبقة وسطى معتبرة وهى نتيجة تميل إلى الحد من الاستقطاب الجائر للأراء.



## الباب الثاني عشر

### الصراع العرقي والقومية:

#### من التعبيرية والمستقبلية إلى النازية (Kitsch)

#### ١: مقدمة

تتاول الباب السابق فحص عنصر مُهمٍّ لانتهيار الديمقراطية ونشأة الدكتاتورية وإمكانية أن تقع الديمقراطية في شرك التناقس. وهذا الباب يفحص عنصراً تاريخياً مهماً في صعود كثير من النظم الأوتوقراطية والصراع العرقي والقومية. ومرة ثانية المثال الكلاسيكي هو ألمانيا النازية، ومرة أخرى، يُجرى التحليل بمرجعية خاصة لهذا النظام. ورغم أن كلمة القومية تخضع لكثير من الشروط؛ فإنه يشوبها كثير من الغموض، وقليلاً ما تُفهم خاصة من وجهة نظر الاختيار الرشيد<sup>(\*)</sup>. وفي هذا الباب سيتقدم الكاتب خطوة خطوة، وسيبدأ بتحليل للقيمة الاقتصادية للعرقية (شارحاً لماذا يشكل الناس مجموعات عرقية)؛ وبعد ذلك سيتقدم من هذه النقطة إلى الصلة بين العرقية والقومية، وأخيراً إلى الصلة بين القومية والفاشية. عندئذ سنحاول تحليل مصادر التحامل والكرهية للجماعات العرقية الأخرى. وفي النهاية سيبدأ الكاتب في تتاول أصعب سؤال على الإطلاق، ألا وهو كيف أن هذه التوجهات قد تؤدي إلى الرغبة في المشاركة في "الجرائم ضد الإنسانية" أو عمليات الإبادة ضد الأقليات من الجماعات العرقية - في هذا الباب، واستكشاف هذا الأمر أكثر في الباب التالي.

(\*) في مجموعة حديثة تطبق طرق الاختيار الرشيد لتفهم القومية، هول : أ- برتون، وج جاليوتي، ور. سالمون، ور. وينتروب، (١٩٩٦).

يقترح الفصل التالي من هذا الباب، أنه في كل من الحياة العامة والخاصة؛ فإن إحدى الطرز الفعالة للتكلفة بشكل خاص، لتوفير أسس للتبادل وفقاً لظروف كثيرة - هي الاستثمار في الشبكات العرقية أو "رأس المال العرقى". والسمة الرئيسية لرأس المال العرقى هي خصوصية الدم كأساس للعضوية بالشبكة وإلى المدى الذى يستخدم فيه هذا المعيار، يغلّق الدخول والخروج من الشبكة (فى نطاق جيل كامل). ويعتقد الكاتب أن هذا المعيار يزودنا بعدد من المزايا لشبكات العمل العرقية كدعم للتبادل، وهو يفسر على نحو ما المثابرة العرقية فى المجتمعات الحديثة؛ ولكن إذا كان رأس المال العرقى لا يمكن "تحريكه" من مجموعة إلى أخرى، فيتبع ذلك أيضاً أن المنافسة بين المجموعات العرقية لا تساوى فى العائد بينهم. ونتيجة لذلك فالاختلاف فى العائد والدخل سوف يستمران. والنتيجة أن المجموعات العرقية الناجحة تميل إلى غرس الخوف والغيرة لمن هم خارجها؛ بينما يميل أعضاء الجماعات العرقية نوى الدخل المنخفض إلى أن يصبحوا موصومين. هذه التفاوتات، متحدة مع الطبيعة الصفرية لمجموع الربح الاقتصادى Zero Sum، وتعنى أنه توجد احتمالات حتمية للنزاع بين المجموعات العرقية تبعا للمثل (إذا لم تستطع الانضمام إليهم اهزمهم)، وهو الصراع غير المنظم أو المخفض بواسطة قوى السوق. هذا التحليل هو ما يركز عليه المؤلف فى الفصل التالي.

وينظر المؤلف -أيضاً- إلى داخل المجموعة العرقية (فى الفصل الثالث)، وعلى الأخص إلى عملية تكوين رأس المال العرقى، وهى الاستثمارات التى قام بها الآباء من أجل أبنائهم. ويُفترض من أجل غرض التحليل أن الآباء أنانيون ويستثمرون فى أبنائهم، على أمل أنه سيسند إليهم فيما بعد فى الحياة الآجلة. ويبين المؤلف أن السمة الشاذة الثانية من الاستثمارات العرقية (مقارنة بأنواع أخرى من الاستثمارات فى الأطفال، مثل رأس المال البشرى العام) هى أنها "فازضة للذات"؛ لأن الأطفال لا يمكنهم

الحصول على المنافع من رأس المال بدون تعرض ذواتهم " للضغوط العرقية " ليسددوا لأبائهم من أجل تضحياتهم.. تلك السمة من فرض الذات تجعل الاستثمارات العرقية شديدة الجاذبية للأباء؛ ولكنها ليست بالضرورة جذابة للأطفال. نتيجة لذلك يميل الأباء إلى المبالغة في الاستثمار في رأس المال العرقى لأولادهم (من وجهة نظر الأبناء). وعندئذ يتصور المؤلف الظروف التي يمكن في ظلها صراع الأجيال، يؤدي إلى التوجهات "السلطوية" في الأطفال، كما وُصفت أصلاً في العمل الكلاسيكي على "الشخصية السلطوية" كمتلازمة Syndrome من قبل ثيودور أدورنو، وإلس برونزويك، ودانيل ليفنسون، ونيفت ساند فورد (١٩٥٠)، وقد وُسع في عمل حديث، وبالذات من قبل بوب ألتيمير (١٩٨١، ١٩٨٨، ١٩٩٦). وأخيراً، يطبق المؤلف هذه المفاهيم (في الفصل الثاني) على انهيار جمهورية فيمار بألمانيا (التعبيرية) وظهور النازية (Kitsch) في الثلاثينيات.

## ٢: قيمة رأس المال العرقى

تتكون نقطة البداية لتحليل المؤلف من افتراضين، سيستمران خلال هذا الباب (ما عدا في الفصل 2 ب كما نذكر هناك، مع تخفيف الافتراض الأول). وهذان الفرضان هما:

١- كل الأفراد يتمتعون بالرشد بالمفهوم المعياري لهذا الاصطلاح في النظرية النبو الكلاسيكية- بمعنى أنهم يواجهون بديلين، يكون الفرد قادراً على الاختيار بينهما، وتكون اختياراته متسقة.

٢- حقوق الملكية والعقود ليست قابلة للتنفيذ بدون تكلفة، وأحياناً قد لا توجد أبداً.

وكما سبق التركيز عليه بصفة متكررة؛ فإن الافتراض الثاني يتضمن أنه في أي تبادل يوجد احتمال بأن أحد الأحزاب سوف يغش أو ينكث

بالتزاماته. ومن قبل نُظِرَ إلى الحلول التي بادر بها برجامين كلاين - كيث ليفلد (١٩٨١)، كارل شابيرو - جوزيف ستيجلتز (١٩٨٤)، كارل شابيرو (١٩٨٣) والتي شملت علاوة على الثمن أو الأجر، ووجود العلاوة على الثمن، يقدم للعميل سببًا للثقة بالمؤسسة. وبهذه الطريقة تستطيع الأسواق أن تحل مشكلة الثقة أو مشكلة تنفيذ الالتزام التعاقدى حتى في غياب حقوق الملكية أو القابلة للتنفيذ قانوناً.

إن إحدى المشكلات مع هذا الحل من وجهة نظر المشتري، هو أنه باهظ الثمن. فمثلاً: عادة ما يكون المشترون في أسواق السلع الاستهلاكية مجبرين على دفع علاوة؛ لكي يردعوا المنشأة عن الغش؛ فإن القيمة الحاضرة المخصومة discounted، تكون على الأقل مساوية لحجم مكاسب المنشأة من الغش. والمشترون الذين لديهم الرغبة في دفع هذه العلاوة لا يُغشون؛ لكنهم لا يحصلون على قيمة جيدة لنقودهم. مثل هؤلاء الناس يمكنون في فندق هوليداي إن<sup>(\*)</sup> (فندق عالمي) يشترون إسبرين باير، و IBM كمبيوتر، وأجهزة ستريو ماركة سوني وهكذا. والحل البديل للمستهلك هو تكوين علاقة ثقة مع بائع محلي مثل متجر الأدوية المحلي، ومحل بيع كمبيوتر وهكذا. وتكلفة الإيماءة أو بناء الثقة على أساس واحد لواحد، قد تتخفف بدرجة كبيرة عندما يوجد تفاعل حقيقي بين الأطراف، وذلك على النقيض عندما تسود إشارات السوق غير الشخصية. وفي هذه الحالات يمكن للثقة أن تصف العلاقة كونها، علاقة خاصة تماماً؛ فهي توجد بين البائع ومشتري واحد - "شبكة عمل".

هذا وتطبق نفس الاختيارات على أسواق أخرى، مثل : أسواق العمل والأسواق السياسية. يتبع ذلك أن نفس الشخص - الذي يريد شراء سلع أو خدمات بسعر معقول، وألا يتعرض للغش، والذي يرغب في الاحتفاظ

(\*) فندق Holiday inn . (المترجم)

بوظيفة "جيدة"، والذي يرغب في الحصول على نصيبه من الأرباحية Largesse التي يوزعها الساسة، أو حتى لكي تتعكس وجهة نظره في السياسة العامة - له نموذج معقد جدًا من استثمارات شبكة العمل؛ ونظرًا لأن لكل سلعة أو خدمة سياسية يرغب المستهلك في شرائها - وبالذات في مواقف توجد بها بعض الاحتمالات للغش - فقد يرغب في الاستثمار في علاقة ثقة معينة. فبعض السلع والخدمات سوف يُشترى بصفة متكررة، حتى إن مثل هذه الاستثمارات لن تستحق حتى تكلفتها. وفي كثير من الحالات - أيضًا - على الفرد أن يأخذ في حسابه أن الاستثمارات في هذه العلاقات قد تُفقد إذا انتقل الشخص إلى نطاق سيادي آخر. وفي هذه المواقف قد يصطدم الفرد مع السوق وعلاوات السوق. وفي حالات أخرى قد يحاول الفرد تجربة استراتيجية شبكات العمل السابق مناقشتها؛ لذا فإن الاستراتيجية المثلى للاستثمار (توزيع الاستثمارات الموجودة بين كل العلاقات المختلفة الممكنة والمتضمنة) يمكن أن تكون معقدة وما يريده عديد من الأفراد - فعلاً - هو صندوق استثماري مشترك Mutual fund. هذه الأموال توجد في شكل شبكات عمل عرقية.

والسمة الرئيسية لشبكات العمل العرقية هي أن "العضوية" تُحدّد بالدم (\*)؛ مما يجعل من الصعب جدًا على الغرباء دخولها، كما أنه من الصعب للداخلين فيها الخروج منها (في خلال جيل)، وهي صفة سوف يشير إليها المؤلف بـ "الدخول والخروج المغلق". هذه الطريقة تحل واحدة من المشكلات التي تتميز بها الشبكات - وعلى وجه التحديد، حقيقة أنه إذا كانت العائدات كبيرة الحجم، مما يجعل آخرون يريدون الدخول، ومن ثم سيخفّض هذا من ناتج الاستثمارات الأولية "لأعضائها". علاوة على ذلك، ولما كانت العضوية - إلى حد ما - لا تخضع على الأقل للاختيار، فإن جزءًا من

(\*) طبعا ما هو مقدار الدم المطلوب للدخول للعضوية admission، عادة ما يكون، سؤالاً مفتوحًا وبتوقع المؤلف تباين المعايير طبقا للقوى الاقتصادية.

الصعوبات التي تقابلها ينشأ عادة عند إنشاء علاقة ثقة تُحل. لذا ففي مقولة ألمانية: إن الذي يقابل ألمانياً آخر، ويأمل أن يعقد معه صفقة تتطلب ثقة، ليس عليه أن يشعر بالقلق؛ لأن الطرف الآخر هو -فقط- ألماني "مؤقتاً"؛ ولأن العائد على رأس المال الألماني مرتفع مؤقتاً. "ومستوى" الهوية الألمانية المعروضة هي الدرجة التي يستخدم فيها الشخص الآخر عبارات ألمانية، ويتظاهر بأنه يحب البطاطس المخفوقة بالقشدة<sup>(\*)</sup>، ويذهب إلى محافل اجتماعية ألمانية... وهكذا، وقد يخضع لمثل هذه الحسابات؛ ولكن من الناحية الجوهرية سواء كان هو ألمانياً (أو فرنسيًا، أو إيطاليًا، أو يهوديًا)، فهو لا يخضع لمثل هذه الحسابات. ومن ناحية ذلك يحدث؛ لأن عرقية الفرد لا تخضع تمامًا للاختيار؛ ولكنها تتحدد بمواقف الآخرين أيضًا (مثل أعضاء الجماعات العرقية من الأقليات - كاليهود في ظل نظام الحكم النازي).

وكما هو صعب تمامًا - إن لم يكن مستحيلًا - لغريب أن يدخل مجموعة عرقية، قد يكون من الصعب أيضًا؛ إن لم يكن مستحيلًا لأعضاء المجموعة العرقية أن يخرجوا. فالرجل الأسود يستطيع أن يتزوج امرأة بيضاء، ويعيش في ضاحية يسكنها الرجل الأبيض، ويعمل في مؤسسة كل العاملين فيها من البيض وهكذا؛ لكنه لا يزال يجد نفسه يتلقى تحيات الآخرين صائحين "هاى.... يا أخ!". عندما يجد نفسه في المجاورة الخطأ. وقد يجد -أيضًا- لدهشته أنه بينما الصلات العرقية قد تأتي وتذهب؛ فدوام العلاقة العرقية يأتي أحيانًا ببسر. وذلك على الأخص يحتمل حدوثه إذا اكتشف أنه مادام من الأعضاء فلن يسمح له بالخروج كلية؛ لذا فالغريب لن يسمحوا له إطلاقًا بالدخول، وسيخطونه في الترقية، أو يرفضوه في علاقة غرامية لا لشيء سوى أنه "أسود".

(\*) يقول المؤلف: "إنه مدين لصديقه هانز شيل لهذا التوضيح".

من المؤكد أن أى شخص يكون حرًا فى أن يتصل من رباطه مع أعضاء آخرين من جماعته العرقية، مثل هؤلاء الأفراد يمكنهم الانفصال التام عن أصدقائهم وأفراد عائلاتهم، ويمكنهم الانتقال إلى مدينة أخرى، ويرفضون إعطاء عناوينهم، وعدم الاتصال تليفونيًا بأمهاتهم أبدًا (حتى فى أعياد ميلادهم)، ويمكنهم أن يغيروا أسماءهم، وهكذا..... وحتى لو فعلوا كل هذه الأشياء؛ لن يظلوا فى الموقف نفسه إزاء جماعتهم العرقية مثل الغرباء. وشبكات عملهم العرقية سوف نقل قيمتها نتيجة القصور فى استخدامها، ولكن لن تنخفض إلى القيمة الصفرية. وهذا الخروج الصفرى "Zeroing out" قد يستغرق جيلًا أو أكثر. فإذا غير مثل هؤلاء الأفراد رأيهم (من القلب) وقرروا إعادة الاتصال بشبكة عملهم القديمة، فيكونون قادرين على إعادة بناء رأسمالهم بتكلفة أقل من الغرباء. وبهذا المفهوم يكون الخروج من شبكة العمل العرقية مستحيلًا؛ فالفرد حر فى تخفيض استثماراته الإجمالية فى هذا الشكل من رأس المال إلى الصفر؛ ولكنه لن يستطيع أن يبيع أو يحول، أو يتخلص من رأس المال "الخارق" Sunk الذى تراكم من خلال التربية والاتصالات الاجتماعية والنسبة إلى الآخرين.

وطبيعى - فى الواقع - أن يكون الدخول والخروج سهلاً من بعض أنواع الجماعات العرقية، عن بعضها الآخر. فضلاً عن ذلك تكون العرقية عرضة للاستغلال، وكذلك القومية، شقيقتها من حيث المفهوم، والتي عادة تعرف (رجوسكى ١٩٨٥) "كنضال الأعضاء لمجموعة ثقافية مميزة من أجل الحكم الذاتى الإقليمى، الوحدة أو الاستقلال....." (ص ٨). وفى السياق الحالى، تفسر القومية على أنها المطالبة بأن عائد رأس المال العرقى تمكن زيادته إذا ما كوَّنت الجماعة المعنية دولة ذات سيادة، أو بصفة عامة الاستحواذ على أرض أكثر. يؤكد إرنست جليتز (١٩٨٣) أن القومية - حتماً - خادعة، وكما صاغها: "إن ثقافة حديثة عالية تحنل بالأغاني والرقص، التى تستعيرها من الثقافة الشعبية معتقدة فى نفسها أنها الدوام والدفاع والتأكيد" (ص ١٥٨).

ويقترح مايكل هيكتر (١٩٨٧) طرقاً تستطيع بها الجماعات أن تعالج عوائق الخروج لتشجيع الولاء، وكذلك فعل - أيضاً- لورانس إيناكون (١٩٩٢) الذى يوضح الممارسات الغربية للطوائف، كونها طرقاً تحاول بها تخفيض المعدل الحدى لاستبدال السلع العادية والخدمات لأعضاء الطائفة، مما ينشئ صعوبة أكثر فى ترك الطائفة. ومن وجهة نظر المؤلف، أن المهم هو اعتقاد الناس أن هناك شيئاً خاصاً بالنسبة للدم أو العرقية. فإذا ما فعلوا ذلك، ستولد حواجز الدخول والخروج، سواء كانت حقيقية أم لا. وهناك تحليل أكثر عمومية مما هو معروض هنا قد يسمح لمستويات حواجز الدخول والخروج بأن تتنوع وأن تتطور؛ حيث تصبح مؤسسة صناعية للجماعات العرقية. وفى هذا الباب سيفترض المؤلف وجود دخول وخروج مغلق للتعرف على الآثار التى يتضمنها هذا الافتراض.

وفى الواقع، فإن كثيراً من خواص الشبكات العرقية ينبع من خاصية الدخول والخروج المغلق. لذا تلك الشبكات تكون "متعددة الأغراض" يمكن استخدامها لإيجاد وظيفة، أو شقة سكنية، وسبّاك جيد، أو رفيق، وهكذا (وليس بالضرورة بهذا الترتيب). والشبكات العرقية لها - أيضاً- حياة لانهائية، وفى الحقيقة فهى تتأخر وتتقدم بمرور الوقت. وهذا يعنى أن الشبكات العرقية تحل "معضلة الجراد" التى تكثر مناقشتها فى التحليلات النظرية للعبة خاصة بمشكلة الغش؛ لذا فإذا كانت اللعبة محددة ولها نهاية يُضمن الغش فى المشهد الأخير (لأنه لا توجد عقوبة ممكنه بعد نهاية اللعبة)؛ فإذا كان الطرف الثانى (الذى لديه الحركة الأخيرة) سوف يغش الطرف الأول فى الحركة الأخيرة؛ فإن من الواضح أن الطرف الأول سيغش الطرف الثانى من الحركة التالية حتى الحركة الأخيرة، ومن ثمّ اللعبة تنكشف ويحدث الغش فى الحركة الأولى. ومهما كانت أهمية التحليل فى الحياة الواقعية - فهناك كثيرون من الذين يؤمنون أن له بعض الأهمية. فالمشكلة التى أثرت تحل بالشبكة العرقية؛ لأن روابط الدم قد تخف؛ ولكن لا تتلاشى



أبداً. وبسبب هذا العمر الطويل توجد -أيضاً- إمكانية العقاب إذا ما غشَّ أحد أعضاء الجماعة العرقية، عضواً آخر في نفس الجماعة. وتوجد -دائماً- فرصة كي يقوم أعضاء جماعة عرقية معينة بمعاينة أحفاد جماعة أخرى، بسبب التجاوزات أو لسبب آخر. وبهذه الطريقة تكون للشبكات العرقية مقدرة فائقة على حظر المعتدين من أعضاء الجماعة أو الغرباء عنها؛ لذا كان القائد الصربي سلوبودان ميلوسيفيتش قادراً على إثارة مخاوف حقيقية من الغزو والاحتلال بتذكيره الصرب بما فعله العثمانيون لهم في معركة كوسوفو عام ١٣٨٩، وبذلك بدأ التكتيك فعالاً ومؤثراً في بناء قاعدة نفوذه (رامت ١٩٩٢، ص ٢٢٨).

وهناك خاصية رابعة للشبكة العرقية وهي "التجانس النسبي في الأذواق". "فاليهود يحبون الطعام الصيني ويميلون إلى تأييد حقوق الإنسان، ويشعرون بالراحة في المدن الكبرى"، "والألمان والآسيويون لهم رغبة أكثر في العمل الجدى عن الأمريكيين"؛ وبالطبع فإن مثل هذه الأفكار الشائعة العرقية-غالباً- ما تكون باطلة، إلى المدى الذي تميل الأذواق فيه أن تكون متجانسة نسبياً مع الجماعات العرقية أكثر مما تتجانس مع أفراد يُختارون عشوائياً، واتخاذ القرارات الجماعية داخل الجماعة عادة ما يكون أسهل، كما أن مقدرة الجماعة على الفعل الجماعي تكون أكثر قوة. وأخيراً؛ فإن تكلفة بناء الثقة تكون أكثر انخفاضاً إذا ما ازدادت سهولة الإشارات signaling والاتصالات، كما هي في الغالب بين أعضاء نفس المجموعة العرقية (لاندا، ١٩٨١، بريتون - ووينتروب ١٩٨٢).

وأخيراً؛ فإن استثمارات رأس المال العرقى تُدعم من خلال الإرث والتربية. فالفرد الذي يكون أبواه أعضاء في جماعة عرقية، سيكبر بمرور الوقت، ويتراكم لديه كم كبير من رأس المال العرقى. بعضه "في الجينات"، والبعض الآخر من خلال التعليم، ومن خلال معاشرته الاجتماعية منع الأعضاء الآخرين في جماعته العرقية. وبالطبع في وقت ما سيكون الفرد

حرًا في اختيار هوية عرقية مختلفة؛ ولكن في هذه الحالة عليه أن يتحمل كل التكلفة على نفقته الخاصة؛ فالرجل الفرنسي الذي يقرر رغبته في أن يكون كوريًا، يمكنه أن يفعل ذلك؛ ولكن من غير المحتمل أن يساعده والداه، كما أنه سيستغنى عن كل ارتباطاته الفرنسية.

وبالطبع توجد -أيضًا- بعض العيوب في شبكة العمل العرقية، أهمها يأتي من الافتراض الرئيسي للدخول والخروج المغلق. في النظرية الاقتصادية العادية للأسواق هناك نوعان من الافتراضات المفهومة بدرجة كبيرة، والتي هي ضرورية لضمان الكفاءة أو أمثلية (باريتو) optimality في المنافسة:

١- غياب الآثار الخارجية externalities، "الجماهيرية" public ness أو عناصر أخرى التي قد تؤدي إلى منافع أو تكاليف اقتصادية منظمة، سواء أكان مغالي أم مقلد من ثمنها الاقتصادي

٢- حرية دخول وخروج رأس المال

وكما هو معروف جيدًا، فإن الافتراض الثاني يعنى أن رأس المال سينتقل من الصناعات ذات العائد المنخفض نسبيًا إلى الصناعات ذات العائد العالي نسبيًا؛ لذا لن تستمر هذه العوائد في المدى الطويل؛ ولكنها ستمحى مع استمرار تدفق رأس المال إلى تلك الصناعات الأكثر قيمة، وكلما زاد عرض السلع والخدمات. من تلك الصناعات التي تتوسع، تنخفض الأسعار وتقل العوائد الاقتصادية. وتؤكد هذه الآلية كفاءة المنافسة في الأسواق الاقتصادية. وكما سبق مناقشته من قبل، فالدخول والخروج من الشبكة العرقية مغلق. نتيجة لذلك، إذا عرفت جماعة عرقية بعوائد عالية غير عادية (مثلًا: اليهود في الولايات المتحدة الأمريكية) ومجموعة أخرى بعوائد منخفضة غير عادية (مثل: السود في الولايات المتحدة الأمريكية)، فلا توجد آلية يمكن أن تؤدي إلى مساواة رأس المال العرقى فيما بين الجماعات العرقية.

ولشرح هذه النقطة بنموذج بسيط، نفترض أنه يوجد فقط - نوعان من الجماعات العرقية: "الكأس المقدسة" و"القواقع". وبافتراض أن كل الأفراد في كلا المجموعتين متماثلون؛ ورغم التماثل، فإن ناتج تكوين رأسمال الشبكة لا يحتاج إلى أن يكون متماثلاً. وبافتراض أن عوائد تكوين رأسمال الشبكة تكون أعلى في جماعة الكأس المقدس عنه في جماعة القواقع؛ فإن الكأس المقدس قد تكون لها مقدرة فائقة لعقاب المنحرفين أو الأعضاء غير المشاركين، أو قد تكون قادرة على التواصل بطريقة أفضل مع بعضهم بعضاً، أو قد يكونون أكثر انعزاً عن باقي المجتمع؛ وبالتالي سيتفاعلون مع بعضهم بعضاً بدرجة أكبر، وأخيراً وإذا افترضنا أنه لأي من المجموعتين توجد عوائد متناقصة على إجمالي رأس المال العرقى.

ولكى نشق أبسط نموذج ممكن للتكوين الأمثل لرأس المال العرقى، ستكون  $C' =$  التكلفة الحدية لتكوين رأس المال. وتكون الفوائد هي الاحتمال المتزايد (P) للحصول على عائد مضموناً في قيمته (R). فعائد رأس المال العرقى هو مجموع الفوائد  $\sum P_i R_i$ ؛ حيث (i) تدل على كل "الاستخدامات" لرأس المال العرقى. (وظائف، وشقق، وسباكين، ومستشارين استثمار، ورعاية سياسية، وهكذا) وكل عضو من جماعة الكأس المقدس سيستثمر في رأس المال العرقى إلى النقطة التي يتساوى فيها العائد مع تكلفته، بمعنى:

$$(\sum P_i R_i)_G = C'_G (r + d_G) \dots \dots \dots (1)$$

حيث:

$$G = \text{المتغيرات لدى مجموعة الكأس المقدس.}$$

$$r = \text{معدل الفائدة.}$$

$$d = \text{معدل الإهلاك لرأس المال العرقى:}$$

وتتطبق نفس المعادلة على مجموعة القواقع؛ فالأفراد فى كلا المجموعتين سيستثمرون حتى تتساوى عوائدهم "الحدية" مع تكلفتهم (لذا بالنسبة لتكلفة كل منها للآخر). ومع ذلك إذا كانت العوائد الحدية غير المرئية لمجموعة الكأس المقدس عالية؛ بينما كانت منخفضة لمجموعة القواقع؛ فإن المبلغ الإجمالى المستثمر من قبل مجموعة الكأس المقدس سيكون عاليًا، ومنخفضًا بالنسبة لمجموعة القواقع.

لذا فى التوازن يكون العائد المتوسط عاليًا لمجموعة الكأس المقدس ومنخفضًا لمجموعة القواقع، وستحصل المجموعة الأولى على الوظائف الجيدة والشقق الفاخرة وهكذا بأكثر من مجموعة القواقع. فإذا كانت حركة التنقل ممكنة بين الجماعتين، فإن مجموعة القواقع ستدخل إلى شبكة مجموعة الكأس المقدس، وسيخفض الناتج المتوسط لجماعة الكأس المقدس ويرتفع بين مجموعة القواقع؛ إلا أن الدخول والخروج المغلق يمنع هذه الآلية من العمل. ويمكن للعوائد أن تتعادل بالمعادلات التفاضلية للنمو السكانى، إذا ما نتج عن العائد المرتفع لرأس المال العرقى لمجموعة الكأس المقدس، معدل مرتفع للنمو السكانى؛ وإذا كان الناتج المنخفض لرأس المال العرقى لمجموعة القواقع قد أدى إلى معدل نمو سكانى منخفض. ومع ذلك إذا ما عملت هذه الآلية بطريقة عكسية؛ حيث يبدو أن مجموعة الدخل العالى لها معدلات منخفضة من النمو السكانى، ومجموعة الدخل المنخفض لها معدلات عالية من النمو السكانى، ويترتب على ذلك أن العوائد العالية بين بعض المجموعات العرقية ستستمر، وهو ما يثير الخوف، والحسد، وربما الكراهية بين مجموعات أخرى من الذين لن يشاركوا أبدًا فى اقتسام هذه العوائد. ويؤدى الناتج المنخفض بين الجماعات الأخرى إلى الشعور بالوصمة stigmatization إلى التمايز الإحصائى discrimination statistical أو الشعور بالعار (أرو ١٩٧٢)؛ حيث يُقِيم الأفراد داخل الجماعة العرقية على أساس الأداء المتوسط لهذه الجماعة (\*).

(\* ) يقدم جورج بورجاس (١٩٩٢) دليلًا عاليًا مقترحًا لاستمرار المقدرة التفاضلية؛ للكسب بين المجموعات العرقية عبر الأجيال.

وباختصار، تشرح ظاهرة الدخول والخروج المغلق السبب في عدم قيام آليات الأسواق بمحو الصراع العرقي، ولماذا التنافس بين الجماعات العرقية هذا الصراع. فالفردية تهبط قيمتها كلما أصبحت سمات الجماعة أكثر أهمية كمحدد لرفاهية الفرد. وغياب آليات تنظيم السوق يعنى استبدالها بآليات تطويرية أو صراع، مع ازدهار أو تراجع المجموعات ككل. ودائمًا ما يوجد طلب طبيعي للقيادة لإدارة رأس المال العرقي، وفي الصورة المتطرفة تصبح كل هذه الخصائص ابتداءً من علو أهمية الجماعة على الفرد، وأهمية القائد، والمبادئ التطورية، والتأكيد على النضال وحمية الصراع - وهى تمامًا خصائص الفاشية في كل من مظاهرها العقائدية الإيطالية والألمانية.

ولتصوير هذه النقطة سنتناول وصف جيمس جريجور (١٩٦٩) عن الجذور الفكرية للفاشية لعلماء الاجتماع في أوائل القرن العشرين، مثل: جامبلوكز، وموسكا، وباريتو، وهو يقتبس من موسكا ما يلي:

"يميل البشر بطبيعتهم إلى النضال.... ولكن حتى عندما يحاربون؛ فالرجل يظل إنسانًا حيوانًا اجتماعيًا بصفة رئيسة؛ ولذلك من المعتاد أن نرى البشر يشكلون جماعات، وكل مجموعة مكونة من قيادات وأتباع. والأفراد الذين يشكلون مجموعة يكون لديهم الوعي بالأخوة الخاصة، والوحد مع كل من الآخر، وينفسون عن غرائزهم المشاكسة على أعضاء الجماعات الأخرى. (مقتبسة من جريجور ١٩٦٩، ص ٤٢-٣)

ويمكن أن توجد بعض الأفكار المثيلة في أعمال باريتو وجيمبلوكس - وفي أعمال روبرتو مايكل، وبالطبع لدى موسولينى (انظر جريجور لمناقشة موسعة)؛ ورغم أن معاداة السامية لم تكن ذات أهمية فى تكوين الفاشية الإيطالية؛ "فإن التركيز على العرق" ethnocentrism كان موجودًا، كما كانت فكرة المواقف القائمة على العرق لها قيمة حياتية عالية؛ لأنها سهّلت بقاء الجماعة.

والآن، فإن المشكلة الرئيسة مع شرح "بقاء الجماعة" هي مشكلة الراكب المجانى free - rider (انظر بيكر ١٩٧٦ لعرض جيد). وفى علم الأحياء، يعنى هذا أنه رغم أن الجين gene (مثل أحد الجينات الإيثارية) قد يساهم فى بقاء الجماعة ككل؛ إلا أن مثل هذا الجين قد يكون ضد الجماعة إذا انخفضت "لياقة" الفرد. تلك هي المشكلة الرئيسة فى شرح التفضيلات الإيثارية التى تزيد من رفاهية، أو لياقة الجماعة على حساب الفرد الإيثاري. وهؤلاء الذين لديهم جينات "أنانية" لا يقدمون شيئاً للجماعة، ولكنهم سيمتطون مجاناً على الجينات الإيثارية؛ ونتيجة لذلك ستختار الجينات الأنانية، أما الجينات الإيثارية سيتم اختيارها لتكون ضد ذلك ثم تختفى. وتتسأ هذه المشكلة مع أى سمة أخرى تسهم فى بقاء الجماعة؛ بينما تُخفِض هذه الفرص بالنسبة للفرد.

والمشكلة (البيولوجية) للراكب المجانى لم يُتعرّف عليها فى الفكر الفاشي؛ ومع ذلك الفكرة المتعلقة بذلك بأن الجماهير كانت غير قادرة على تعبئة نفسها؛ ولكن كانت تتطلب قائداً هماماً أو طليعة قيادية لتعبئتهم - ذلك كان الموضوع الأساسى، كما كانت بالطبع فى فترة مبكرة فى تفكير لينين وهتلر<sup>(\*)</sup>. وكان مبدأ القائد أساسياً عند هؤلاء الثوريين فى القرن العشرين، وكانت الأغلبية هي العلف - بدلاً من أن تكون الوكيل الواعى بالثورة الاجتماعية.

كانت القومية - هي بالطبع - أهم فكرة فى الفاشية. وكما يوضح لينز (١٩٨٠) فى لارسن، وهاجتويت - ميكلباست [١٩٨٠] "إذا كانت يوجد خاصية واحدة للفاشية تتفق عليها كل التحليلات، فهي المكان الرئيس الذى تحتله القومية، وبصفة خاصة تلك النوعية من القومية التى تقدم الولاء للأمة

(\*) انظر ألدوس هكسلى (١٩٩٤) الباب الخامس لوصف متعمق لوجهة نظر هتلر عن الجماهير، واستخدام الإعلام للتعامل معهم.

قبل الولاء للدولة" (ص ١٦١). فكيف تنشأ القومية من العرقية؟ إلى حد ما تنشأ القومية طبيعياً من إطار عمل يركز على التنافس بين الجماعات العرقية؛ حيث تُقسّم الجماعات العرقية إلى ولايات states، والتي فيها تُؤسّس "قيادة" الجماعة العرقية فى القيادة السياسية للولاية. ومن ثمَّ يعرف هوسبوم (١٩٩٠) "مبدأ القومية" على أنها: الفكرة القائلة بأن حدود الولاية ينبغي أن ترتبط بحدود "الأمة" أو الجماعة العرقية (ص ١٥).

ولكن هناك رابطة أبعد بين مفاهيم العرقية، والقومية ومشكلة الراكب المجاني، وهى التى تنشأ حينما تكون حدود الأمة ليست هى حدود الدولة، والتى يمكن -أحياناً- أن تثير شكلاً من القومية أكثر قسوة. وحتى حينما لا تتطابق تلك الحدود؛ فالجماعات التى ليست جزءاً من الأمة؛ ولكنها توجد داخل الولاية، والتى يكون من السهل الإشارة إليها كالسُمِّ داخل "الولاية. فهم (مثل الشخص الأنانى الذى يقلل من لياقة جماعة إيثارية أخرى) وهم المصدر لكثير من الصعاب التى تواجه الأمة وعدم قدرتها على المنافسة ضد الأمم الأخرى. هذه الفكرة العامة ذات أهمية رئيسة، لشرح التطرف أو آثامه الصراعات الإثنية، مثل تلك التى كانت تحت النظام النازى أو الصراع المعاصر بين الصرب والكروات. ولكى نستكشف ذلك أكثر؛ فعلينا أن ننظر بعمق أكثر داخل المجموعة العرقية ولننتحرى بتفصيل أكثر: كيف يتشكّل رأس المال العرقى؟

### ٣ : الصراعات العرقية بين الجماعات العرقية وداخلها

#### ٣- (أ): مبالغة الاستثمار فى العرقية

قد اقترح المؤلف حتى الآن أن الاستثمارات العرقية يمكن أن تنشأ عنها عائدات إيجابية. وقد اقترح -أيضاً- فى الفصل الأخير أن الأفراد يحققون المستوى الأمثل من التراكم فى هذا الشكل من رأس المال. وبذلك

أصبح التناغم والتنافس بين الأجيال أمرًا مؤكدًا؛ رغم حقيقة أن الآباء يقومون بكثير من الاستثمارات في رأس المال العرقى من أجل أبنائهم. وقد افترض -أيضًا- أن الدخول والخروج من الشبكة مغلقان. وفي هذا الفصل يريد المؤلف وضع تطوير نموذج أكثر تعقيدًا يقوم فيه الآباء بالاستثمار في أبنائهم مقابل السيطرة على سلوك أبنائهم في الحياة فيما بعد، والتي يُفرض فيها هذا المقابل بالضغوط على الأبناء من قبل الأعضاء الآخرين في الجماعة العرقية.

إذا افترضنا أن الآباء يستثمرون في رأس المال العرقى لأبنائهم من خلال إرسالهم إلى مدارس عرقية، وغرس العادات والطقوس واللغات العرقية، وبعض وسائل التواصل الاجتماعية الأخرى، ويقيدون معاشرتهم وهم صغار مع أعضاء الجماعات العرقية الأخرى وهكذا. ويتوقع الآباء في مقابل تضحياتهم طاعة الأبناء في حياتهم فيما بعد، لأنماط حياة الجماعة العرقية وأسلوبها والتي من المفترض أنها تشمل المساندة والعناية بأبنائهم في شيخوختهم؛ ولكن قد تتضمن مظاهر أخرى من سلوك أبنائهم (مثل: الزواج من داخل الجماعة وتربية أطفالهم على الاستمرار في المشاركة داخل الجماعة في الأنشطة العرقية الثقافية والمناسك، والطقوس العرقية، واحترام وتقديس أبطالهم القدامى، والفخر كأعضاء في الجماعة بإنجازات أسلافهم، وتحمل سداد ديون الأجيال السابقة). وباختصار؛ فإن الأطفال سيستدنون ما عليهم من ديون لأبائهم؛ ليس فقط -بطريقة مباشرة عن طريق المساندة؛ ولكن -أيضًا- بطريقة غير مباشرة باتخاذ القرارات المبنية على رغبات ومنفعة آبائهم، وبالمشاركة في نواحي النشاط أو مساندة عادات الجماعة العرقية.

ولكن ما الآلية التي يمكن أن يعتمد عليها الآباء لإنقاذ العقد الضمنى بينهم وبين أطفالهم؟ فالأطفال لا يمكن مقاضاتهم أمام المحاكم إذا لم يقوموا بالسداد، وهناك أسباب واضحة لذلك. وأحد الأسباب هو بالتأكيد أن العقد لم



يدخل فيه الأطفال بطريقة تطوعية، وحتى لو حدث هذا فالأطفال قد يكونون صغاراً جداً لدرجة أنهم يكونون غير قادرين على القيام بتعهدات "ذات مصداقية" أو مفروضة. وسبب آخر هو أن الشكل المفضل للسداد لا يمكن أن يتخذ أشكالاً دقيقة - مثلاً: أن مهنة الأبناء أو اختيارات الزواج قد لا تكون تلك التي يريدونها لهم أبواؤهم. ومع هذه الأشكال من السداد قد يكون من الصعب للغرباء أن يؤكّدوا إذا كان السداد قد حدث فعلاً، ومن ثم الحكم في المنازعات بين الآباء وأطفالهم في مثل هذه الأمور. ومع ذلك؛ فإن كلاً من الآباء وأطفالهم قد يفضلون هذه الأشكال من السداد - ونعني السداد النقدي.

إذن، كيف يتقّ الآباء أن أطفالهم سيسددون لهم مقابل تضحياتهم التي قاموا بها نيابة عنهم؟ من الواضح أن هذه مشكلة عامة، بمعنى أنها تنطبق على كل أشكال استثمارات الآباء (مثل: الاستثمار في رأس المال البشري أي تعليم الأطفال والتدريب، لمهنة معينة "والهدايا" من الأراضي، والمنازل، والنقود، وهكذا).

ويظن المؤلف في خمسة آليات يمكن أن تعمل كبداية للتنفيذ القانوني،

وهي:

١- الإيثار altruism ٢- الميراث bequests ٣- الثقة trust

٤- الشعور بالذنب guilt ٥- الشعور بالخزي والعار shame

وقد جادل جاري بيكر (١٩٧٤، ١٩٧٦)، وروبرت فرانك (١٩٨٨)، وآخرون، أن الإيثار هو قوة هائلة في الحياة العائلية. وكما نوقش في الباب الرابع، عندما كنا نتحدث عن النظرية الشهيرة "نظرية الطفل الفاسد"؛ فقد استشهد المؤلف بجدلوية بيكر بأنه في ظروف معينة يوجد إيثار من جانب واحد (الآباء يحبون الطفل؛ ولكن ليس العكس) يكفي لتحفيز الطفل على التعاون؛ ولكن أحياناً يكون الإيثار داخل العائلة غير كافٍ. ويقر جاري بيكر

- كيفن مورفي (١٩٨٨) صراحة بهذه الحقيقة، ويقترحان بأن تدخل الدولة (التعليم الإجباري، وخطط المعاشات،... إلخ) غالبًا ما يحاكي نوعية العقود التي قد تدخل فيها العائلة لو كان التعاقد القانوني الملزم ممكنًا. ومع ذلك فهي لا تتحرى عن السلوك الخاص الذي قد ينشأ عندما يكون الحب غير كاف - بمعنى أنه لا يوجد تحليل للقواعد البديلة للتبادل داخل العائلة. ومع ذلك، وحتى عندما الحب يكون وفيرًا، ومادام أنه غير مكتمل - بمعنى عندما لا يهتم الأبناء بالآباء بنفس الدرجة التي يهتمون فيها بأنفسهم يطلق بيكر (١٩٧٤) على ذلك "العناية الكاملة"؛ فالفاعل قد يحدث -أحيانًا- بين الآباء وأطفالهم على أساس المصلحة الذاتية؛ ولهذه الأسباب فننظر في الضرورى أن ننظر فيما وراء الإيثار عند مناقشتنا للفاعل العائلي.

وقد اقترح برنهايم - شليفير - سامرز (١٩٨٥) أنه إضافة إلى رعاية الأطفال، فإن الآباء يريدون من الأطفال الاهتمام بهم، خاصة عندما يتقدمون في العمر. والأطفال قد لا يمانعون في زيارة آبائهم في البداية؛ ولكنهم بعد فترة قد يملون ذلك، وأن الزيارات الإضافية تجلب المصّرة. أما الآباء فإنهم لا يتعبون أبدًا من زيارة أبنائهم (على الأقل ليس قبل أن يتعب أبنائهم من زيارتهم)؛ لذا فعلى الهامش يكون الآباء راغبين في ميادلة منح ميراث أكبر بزيارات أكثر. لذا يستخدم الآباء التهديد الاستراتيجي بسحب الميراث؛ لفرض رغباتهم على أبنائهم، كما نوقش في الباب الرابع. ويلاحظ أن آلية الميراث لا تحاكي تمامًا الفرض القانوني، مادام أنه عن طريق القوة القانونية لن يكون - حتمًا - إعطاء كل قوى المساومة للآباء. ربما تكون هذه هي المشكلة التي توضح لماذا في بعض الدول (ألمانيا، وفرنسا) يُمنع الآباء من حرمان الطفل من أملاك والده إلى ما دون نقطة معينة (مثلًا في عائلة ألمانية ولها طفلان، يكون لكل طفل الحق في ربع أملاك والده كحد أدنى).

إن كلا التحليلين والدليل على الميراث تُبيِّنَان أن العلاقات العائلية يمكن توضيحها باستخدام نموذج التبادل. ومع ذلك مازال يبدو أن الآباء الفقراء الذين ليس لديهم ميراث مخطط، لا يكون لديهم شيء لحماية أنفسهم في الشيخوخة. وهناك احتمال آخر وهو أن الآباء قد يعهدون إلى أطفالهم للعناية بهم. ومع ذلك فإذا استبعدنا دوافع الإيثار والدوافع الاقتصادية التي نوقشت من قبل، وإذا افترضنا -أيضاً- أن الأبناء راشدون، عندئذ لا بد من وجود تفسير لماذا سيتصرف الأبناء بهذه الطريقة (زيارة آبائهم). أهم الدوافع الواضحة هو الحياء والشعور بالذنب. ويتميز الاثنان بصفة عامة على أساس أن الخجل (ضغوط خارجية) تتطلب ملاحظة خارجية (فرويد ١٩٢٩ | ١٩٩١، كاندل - لازير، ١٩٩٢)؛ بينما الشعور بالذنب (ضغوط داخلية) لا تتطلب ذلك. ويفسر فرويد كثيراً من تقدم الحضارة باقتصاديات الشعور بالذنب، كآلية لفرض أنماط من السلوك والأعراف. ويقترح الكاتب أن رأس المال العرقى هو وسيلة استثمارية مناسبة لهذا المقام على وجه الخصوص.

وباختصار؛ فإن الآباء يمكنهم جزئياً "ربط" أبنائهم بهم بالاستثمار في رأس المال العرقى، عندما يكونون صغاراً، ويلتزم الأبناء ليس لمجرد أن العائد في هذا الشكل من رأس المال أمر خاص بالجماعة العرقية موضع التساؤل؛ وليس لمجرد أنه لا يمكن بيعه أو تحويله. السبب هو أنه للحصول على العائد بهذا الشكل من رأس المال؛ فإن الأبناء الذين كبروا عليهم التعايش ومشاركة الأعضاء الآخرين من الجماعة العرقية، وهم بدورهم يمكن الاعتماد عليهم في مسار المشاركة المعتادة، بالضغط وتوبيخ بعضهم بعضاً لسداد ديون آبائهم، والامتثال للأنماط الأخرى للجماعة. لذا "قالعقد" نافذ ذاتياً" من وجهة نظر الآباء، ويمكن فقط للأبناء الحصول على فوائد هذا الشكل من رأس المال إلى الدرجة التي يستخدمون فيها الشبكات العرقية، ومن ثم يُخضعون أنفسهم للضغوط العرقية لسداد ديون آبائهم عن الاستثمارات التي قاموا بها.

لتصوير ذلك، دعنا نتخيل جماعة عرقية أسطورية " الهارييت "، وكان اثنان من تلك العائلة هارى، ولارى يناقشان صفقة تجارية وهما يتناولان الغذاء؛ ولأنهما من العائلة نفسها، كان من السهل عليهما التواصل<sup>(\*)</sup>، والشعور بالحرية فى توجيه أسئلة شخصية. وهنا نذكر بعضًا منها (هارى هو الذى يلقى الأسئلة، ولارى يجيب عنها): " طبعًا يا لارى، زوجتك -أيضًا- من عائلة هارييت؟ كم طفلًا من عائلة هارييت لديكم؟ هل تعيش أمك معكم أم أسكنتها فى بيت ما؟ " فإذا كانت الإجابة عن هذه الأسئلة تخلق انطباعًا سلبيًا؛ فقد يجد المجيب أنه لن يفوز بالصفقة؛ لأن موجّه الأسئلة يكتشف أنه لا يحافظ على رأس المال العرقى.

فلماذا يريد موجّه الأسئلة (هارى) أن يفرض الأنماط العرقية؟ حتى ولو كانت مفيدة للجماعة؛ فلماذا لا يدعها هارى تمر ببساطة ويترك الأمر للأعضاء الآخرين فى الجماعة مهمة مراقبة السلوك؟ ورغم أن المؤلف لن يقدم تحليلًا شاملًا هنا<sup>(\*\*)</sup> لهذه المشكلة؛ فإنه يقترح ثلاثة أسباب للاعتماد دائمًا على الأعضاء الآخرين فى الجماعة لتطبيق الضغوط المطلوبة:

١- المصلحة الذاتية العادية، إذا كان المستجيب (لارى) لا يحترم عقده الضمنى لتسديد ديون آباءه، فهناك بحكم الطبع Ipso Facto، سبب ما للاعتقاد بأنه من المحتمل بدرجة أكبر أن ينكث بالتزاماته الحالية، ومن ثم من المستحسن الحصول على هذه المعلومات.

---

(\*) يجادل المؤلف فى أن كونهما من جماعة عرقية لا يعنى بالضرورة أنهما يحبان أو يتقنان فى بعضهما بعضًا؛ ولكنهما ينبغى أن يتبيننا أن الاتصال بينهما أسهل، وهو ما يجعل من السهل عليهما أن يقررا ما إذا كان يمكن لهما أن يتقا أو يحبا بعضهما بعضًا.

(\*\*) ربما يؤدى تحليل أكثر عمومية إلى تخديد مستوى التنفيذ لكليهما من خصائص الجماعة العرقية ومن بيئتها، ويفترض هنا طاعة عامة للأعراف، وسببين لماذا يمكن أن تكون هذه هى الحالة. ولبعض الشروط الخاصة لدوام الأعراف، انظر وينتروب (١٩٨٣).

٢- الشعور بالذنب، عند الضغط على الأعضاء الآخرين بالجماعة لاحترام تعهداتهم؛ فإن عضو الجماعة (هارى) يفى بالتزاماته؛ لذا يقلل ذلك من إحساسه بالذنب.

٣- المقاطعة لعدم الالتزام بأنماط الجماعة؛ فقد يكون للجماعات العرقية مقدره هائلة على استخدام المقاطعة بطريقة فعالة، والأسباب مُتضمنة فى قيمهم كشبكات عمل تبادلية.

وكما نوقش سلفاً، وعلى وجه التحديد - المعاشرة الاجتماعية socialization المدعمة مبكراً من الأعضاء الآخرين (ومن ثم تسهل عملية المراقبة المتبادلة)، الحياة الخالدة (وذلك يتضمن الأسلاف والأصول المشتركة، ومن ثم فترة طويلة من خلالها يمكن معاقبة التجاوزات) والأغراض المتعددة،..... إلخ.

ولهذه الأسباب يمكن الاعتماد على أعضاء الجماعة العرقية للتشجيع، والضغط، أو مراقبة طاعة كل منهم لأعراف الجماعة، والآباء الذين يستثمرون فى رأس المال العرقى لأولادهم يمكنهم الاعتماد على أبنائهم فى سداد الديون التى عليهم. ومن ثم الاستثمارات العرقية تفرض ذاتياً (\*). وفى هذا المقام تختلف الشبكات العرقية عن الأشكال الأخرى لاستثمارات الآباء (مثل رأس المال البشرى) والتى يعتمد فيها الآباء كلياً على عاطفة أبنائهم - أو الضغوط الداخلية (الشعور بالذنب)؛ لكى يسدد لهم ديونهم من قبل أطفالهم.

يتبع ذلك على النقيض من الأنواع الأخرى لرأس المال، أنه سوف توجد استثمارات أكثر بواسطة الآباء فى رأس المال العرقى لأطفالهم؛ ولأنه لا يوجد شكل آخر من رأس المال له هذا الجانب الخاص بالإنفاذ ذاتياً (\*\*)، فالآباء يضمنون عائداً على استثماراتهم فى هذا رأس المال العرقى؛ ولكن

(\* ) إن طبيعة الإنفاذ الذاتى لرأس المال العرقى توفر سبباً إضافياً لاستمرار العرقية.  
(\*\* ) من الواضح أن العبارة الواردة فى النص قوية جداً. فهناك بعض الهيئات الأبوية التى نترجمها هنا بالقروض، قد تكون لها خاصية الإنفاذ الذاتى جزئياً. (مثل إهداء منزل مجاور لمنزل الأبوية للمحافظة على بقاء أولادهما بجوارهما، وهو ما يشجع على استمرار الرعاية مادام المنزل؛ لأنه أصل غير سائل).

بالنسبة للأشكال الأخرى للاستثمار في الأبناء؛ فإنهم مجبرون على الاعتماد إما على عاطفة أبنائهم تجاههم، أو على الشعور بالذنب، أو على أهلية الأبناء للثقة في سداد ما عليهم تقديرًا لتضحيات الآباء؛ نتيجة لذلك فإن الآباء ينحازون باستثماراتهم في اتجاه رأس المال العرقى. وإذا ما كان هناك استثمارات ذات عائد متساو لأطفالهم؛ فالآباء سيفضلون الاستثمار العرقى على غير العرقى. وفي الحقيقة يفضلون استثمارًا عرقياً ذا عائد أكثر انخفاضاً. وكلما كان التفاضل المحتمل أكبر، زادت تضحيات والتزامات أعضاء الجماعة (وزادت رغبة الأعضاء في العمل على إنفاذ سداد ديون الآباء)<sup>(\*)</sup>.

وبالطبع إن الآباء يحبون أطفالهم فسيدخلون في الحسبان رفاهية أطفالهم عند تقرير استثماراتهم. وهنا فقد افترض الكاتب أن الآباء أنانيون تمامًا، وسيقررون مستوى استثماراتهم الذي يعتبرونه الأمثل optimal من وجهة نظرهم. وجدير بالذكر القول: إن نظرية الاستثمار المبالغ فيه سيُعمل بها في حالة الآباء الإيثاريين، رغم أن مستوى الاستثمار المبالغ فيه من

(\*) لبيان عملي لتلك النقطة، ندع  $P =$  مستوى الضغط العرقى الذي يمكن أن يتوقعه الآباء ويتحملة الجيل التالي - أى  $p =$  الاحتمال المقدر بأن الأبناء سيجبرون على سداد ديونهم بالضغط من زملائهم العرقين،  $t =$  المدى، في غياب الضغط، ثقة الآباء في أولادهم في السداد كالتزام أدبي (الشعور بالذنب)،  $AK =$  احتمال أن الأولاد سيرغبون في السداد بسبب الإحساس بالعاطفة، أو الإيثار تجاه آباءهم. افترض أن الآباء يستثمرون  $(X)$  دولار في أولادهم الذي يغل  $(1 + \pi_e) X$  في حالة رأس المال العرقى،  $(1 + \pi_g) X$  في حالة رأس المال البشرى. افترض للتبسيط أن الكسر  $(K)$  يجب منه سداده في كلا الحالتين. عندئذ سيكون الآباء سواء بين استثمارين - أحدهما عرقى والآخر عام - حيث  $[t + A_g](1 + \pi_g) = kX(1 + \pi_e)(t + A_k + p)$ . والنسبة المطلوبة بين العائد على الاستثمار العام مقابل العرقى هي:

$$\frac{(1 + \pi_g)}{(t + A_k + p)} = \frac{(1 + \pi_c)}{(t + A_k)}$$

أى إن الاستثمارات في رأس المال البشرى ستكون مخصومة بشكل مصطنع artificially discounted بالمعامل  $[1 / (1 + P)]$ .

المفترض أن يكون أصغر كلما كبرت درجة الإيثار الحقيقي (اهتمام برفاهية الطفل)<sup>(\*)</sup>.

وعلى أى حال، فعند نقطة معينة سيصل الأطفال إلى درجة النضج، وعند هذه النقطة سيجدون أنهم قد أصبحوا شركاء في العقود مع آبائهم بدون رغبتهم (وربما مع أقارب آخرين). وما لم تكن تفضيلات الطفل متطابقة مع تفضيلات أبيه، فسيجد الطفل الناضج نفسه "خارج التوازن" - وأن مستواه المرغوب من رأس المال العرقى يختلف عن المخزون الذي حدث للتراكم من أجله. ومن نظرية الاستثمار المفرط - عادة ما - نجد أن الفرد التقليدي يريد أن يسمح بإهلاك بعض من رأسماله العرقى؛ رغم أن هؤلاء الأطفال تكمن أذواقهم وفرصهم بدرجة كبيرة في اتجاه الجماعة العرقية، ويريدون زيادة الاستثمارات ولا تصدق نظرية الاستثمار؛ إلا مع وجود المتوسط. وربما لهذه الأسباب قام كثير من الجماعات العرقية بتأسيس "شعائر العبور rites of passage" التي تعطي إشارة ببداية النضج. عند هذه النقطة؛ فإن الفرد بمشاركته في هذه الطقوس يشير إلى قبوله تحمل المسؤولية عن الديون التي تحمّلت نيابة عنه. والشيء الشاذ (ويستحق استكشافاً أكثر) أنه على الرغم من أن هذه الطقوس شائعة في كثير من الجماعات العرقية؛ فيبدو أن العمر الذي يحدث فيه ذلك، يختلف بدرجة كبيرة بين الجماعات العرقية المختلفة. لذا فلدى بعض الجماعات الصينية، يحدث ذلك فقط قبل الزواج (أى إنه لا يحدث على الإطلاق لأولئك الذين لا يتزوجون)؛ بينما عند اليهود،

(\*) لاحظ أن الإيثار ينقص الاستثمار المفرط، ويجب أخذ الإيثار في شكل بما يتعلق بالرفاهية الخاصة للطفل أو منفعته وليس نموذج استهلاك الطفل -الذي هو دالة منفعة الوالدين. والتي تأخذ شكل  $U_p = U_p(c_p U_r)$  حيث  $P =$  الوالدين و  $K =$  الطفل و  $C =$  موجه السلع الاستهلاكية وليس  $U_p = U_p(c_p C_r)$ .  
وزيادة الإيثار من النوعيات الأخيرة يمكن أن تؤدي إلى زيادة الاستثمار العرقى؛ إذا اعتقد الوالدان أن رأس المال العرقى هو سلعة خاصة جيدة للطفل.

يحدث ذلك في سن الثالثة عشرة، والجوانب الاستراتيجية واضحة تمامًا. ففي الحالة الصينية تزداد الضغوط على الزواج؛ حيث إن الشخص الذى لا يتزوج لا يعتبر ناضجًا، أما فى حالة اليهود "فالنضج" يبدو أنه يحدث فى سن يكون فيها الفرد صغيرًا جدًا لدرجة أنه لا يستطيع أن يقاوم (بداية المسئولية من أجل تحمل الدين).

ويلاحظ أن نظرية الاستثمار المفرط تهمل بوضوح التأثيرات الخارجية المحتملة بسبب رأس المال العرقى؛ ومن ثمّ. وكما اقترح توكوفل وكما أكد هيكتر (١٩٩٢)، أن الجماعات العرقية غرست قيم اجتماعية مفيدة لأعضائها، وتسهم فى خلق وصيانة النظام الاجتماعى. والاستثمار المفرط من وجهة نظر المُستثمر فيهم من الأطفال قد يكون استثمارًا قليلًا من وجهة نظر المجتمع. وإلى الحد الذى يخلق فيه الاستثمار العرقى التحامل والعدوانية بين الجماعات؛ لذا يثير التوتر ويؤدى إلى نفقات مسرفة فى السعى وراء الربح - فمقياس الاستثمار الأمثل المستخدم هنا [ المعادلة رقم (١) ] يمكن بسهولة أن يكون مغالاة فى تقديره للمستوى الاجتماعى الأمثل. وفى هذه الحالة؛ فإن مستوى الاستثمار المفرط قد يكون أكبر من وجهة نظر المجتمع عنه من وجهة نظر الأطفال.

### ٣ - ب: تأملات فى "الشخصية السلطوية"

وإلى الآن - من خلال هذا الكتاب - يؤكد المؤلف تمسكه بمبدأ الرشادة فى شرح السلوكيات. ومع ذلك تطرف بعض الصراعات العرقية مثل سلوك النازيين تجاه اليهود، وربما الصراع القريب المعاصر بين الصرب والكروات من الصعب شرحه بالمدخل الرشيد المطلق الصريف؛ فالمشكلة الجوهرية فى شرح هذه الصراعات؛ هو أن الجماعة العرقية التى



هي بؤرة الكراهية المتعمدة بالنسبة للمراقب الخارجي، من الواضح أنها ليست العدو الحقيقي. وفي الحقيقة هي أحد الأسباب لماذا تكون تصرفات الكراهية والتدمير تجاه العدو المتعمد هي موروث غير مشبع للذات، وينتج عنها فقط - ومن ثمَّ، وبالتالي تربي مزيداً من الكراهية والعنف (\*).

وفيما يلي يقبل المؤلف هذا العنصر من اللارشيد، ويقدمه في نموذج اقتصادي بسيط ومباشر. وكان ما يهدف إليه هو شرح التعصب المتلازم المؤذي كما وُصِفَ من قبل في العمل الكلاسيكي لفريق البحث الذي رأسه نيفت سانفورد، ونشرَ على أنه "الشخصية السلطوية" وفي العمل الكلاسيكي الآن لكل من أدورنو، فينكل - برونزويك، لينفسون، وسانفورد (١٩٥٠).

والشخصية السلطوية هي تركيبة شخصية أو مجموعة من المواقف، التي يُعتقد أنها تبين أحد الاحتمالات الفاشية Fascism، "وسهولة التأثر" بالدعاية المعادية للسامية، "والاستعداد" للمشاركة في أي حركات اجتماعية مناهضة للديمقراطية. (سانفورد - أدورنو وآخرين، ١٩٥٠، ص ١٤٢). والتقنية الأساسية المستخدمة في العمل الأصلي كان الهدف منها أن تكتشف على أساس المقابلات الشخصية، والمواقف التي ترتبط بطريقة غير واضحة بالتعصب العام، ومعاداة السامية، أو الفاشية، وقد أدت هذه المواقف "المكتشفة" إلى ظهور رموز "E" (رمز المركزية العرقية)، "A - S" رمز (معاداة السامية)، "F" (رمز الفاشية).

ولكي نواصل الشرح؛ فإننا سنعبّر أولاً عن نموذج الاستثمار الأبوي

(\* وفي جوانب أخرى تتمشى عواقب المدخل الحالي مع تلك التي قد يمكن التنبؤ بها من نماذج رشيدة كاملة - أي إن الصراع العرقي سيظهر أكثر احتمالاً، مع ثبات العوامل الأخرى، وكلما ازداد حجم الاختلاف في الأجور أو عوائد عوامل أخرى، بين المجموعات. قل التكامل بين عواملهم وقلت الحاجة لبعضهم بعضاً؛ وكلما كانوا أكثر تماثلاً من حيث الأدواق أو الانتفاع بالموارد، وكانوا الأكثرية في المناقشة المباشرة مع بعضهم على الموارد المحدودة).

في رأس المال العرقى التي تم وُصِفَ في القسم السابق بمعادلة بسيطة؛ والتي فيها  $\pi =$  إجمالي العائد لرأس المال العرقى للفرد،  $i =$  درجة النضج للفرد  $r =$  معدل الفائدة على الدين الذي يجب سداه للأباء،  $k =$  رصيد رأس المال العرقى لكل  $i$ . دع  $P =$  مستوى ضغط زملاء العرقين على  $i$  لتسديد دين آبائه عن استثماراتهم في رأس المال العرقى. لذا  $[\tau = \tau(P)]$ ، ولكي نشق صورة بسيطة جداً، سنفترض تساوى العائد الحدى والعائد المتوسط، وأن معدلات الفائدة ثابتة؛ لكي تكون  $\pi$  و  $r$  ثابتة (ومعرفة  $P$ ). حينئذ يكون العائد الصافي الحدى لرأس المال العرقى ل  $i$  هو  $(\pi - r)$  وجملة صافي الأرباح هي  $(\pi - K(r))^{(*)}$ .

ولأن رأس المال العرقى هو استثمار غارق Sunk لا يمكن بيعه أو تحويله وقيّمته مخصصة للشبكات العرقية؛ فالعائد الإجمالي على هذا رأس المال هو شبه ريع - Quasi rent، (كما هو بالنسبة لكلين وكراو فوردي، والكيان ١٩٧٨) قيمته الأساسية هي السماح بالتجارة مع أعضاء آخرين من الجماعة العرقية. لذا فالعائد على رأس المال  $(\pi)$  هذا سيكون عالياً عندما تكون الآليات الأخرى التي يمكن تعزيز التبادل (مثل التنفيذ القانوني) ضعيفة، والعكس صحيح. فالفراغ يحظر الاعتبارات لكل الاحتمالات، عدا حالة واحدة تكون فيها:

١:  $K$  تكون عالية نسبياً

٢:  $\pi$  تكون منخفضة

٣:  $P$  تكون عالية

ولكي تكون  $[\pi - r < 0]$  و (لما كانت  $K$  مرتفعة) فالفرد يتحمل

(\*) لنموذج أكثر اكتمالاً، يتم أيضاً النص على عقوبة  $f$  لعدم السداد عند الاستحقاق، وسيكون على الفرد الاختيار بين السداد واكتساب  $(\pi - r)$  وعدم سداد أرباح متوقعة من  $[\pi - P(r - f)]$ .

خسائر كبيرة. وتتضاعف المشكلة إذا كان الخروج صعبًا. فما الذى يستطيع المرء أن يفعله؟ يقترح المؤلف أن الأفراد فى هذا الموقف من المحتمل أن يطوروا تحاملاتهم ضد أعضاء الجماعات العرقية الأخرى؛ ومن ثمَّ تكون لديهم الاحتمالات الممكنة للانخراط فى صراع معهم، وتشجيع القوى المعادية للديمقراطية (لكى يرفعوا العائد على رأس المال العرقى)، وليعرضوا الخصال المتلازمة للشخصية السلطوية.

لذا؛ فإن عنصرًا واحدًا على المقياس scale الذى يطلب فيه من المشاركون respondents أن يعبروا عن موافقتهم أو رفضهم، كان: " إنه حقًا حقير من لا يشعر بحب أو عرفان بالجميل، أو احترام لأبويه " وبسبب طريقة تعبيره؛ فإن الموافقة على هذه العبارة تُمسك بها؛ لكى تخفى عدوانية غير واعية تجاه الأبوين (ودلائل أخرى كانت واضحة خلال المقابلات الشخصية)، وقد اتُخذت على أنها سمات مميزة للشخص المركزى العرقى المتشددة.

أما السمة الثانية: فكانت الحاجة العاطفية المبالغ فيها للخضوع للسلطة، وتتسأ مرة أخرى وفقًا للنظرية من عدوانية للسلطات داخل الجماعة، ألا وهى سلطة الآباء أساسًا (سانفورد، ١٩٧٣، ص ١٤٤). وهناك سمات أخرى كانت خرافية (الميل إلى نقل المسئوليات من الفرد إلى قوى خارج سيطرته) وعلى التبسيط (اتجاه للتفكير بطرق صارمة أو مبسطة للغاية) ومحور ضيق من الوعى.

ولم يجد أدورنو، وفينيكل - برونزويك، وليفنسون، وسانفورد أى علاقة معينة بين المقاييس والعوامل الاقتصادية الاجتماعية؛ ولكنهم وجدوا - بالفعل - أن الناس الذين حققوا درجة مرتفعة على المقياس (E) كانوا يميلون إلى التعبير عن تفضيلات سياسية ودينية، وكانت مماثلة بتلك الخاصة بأبائهم. وبالعامل التالى على روابط المقياس (F)، وُجد ارتباط بين التركيز

فى التربية على الطاعة والسيطرة الصارمة من ناحية، والتعليم المتدنّى من ناحية أخرى؛ ورغم الاعتقاد بأن الأعمال التالية قد سحبت كثيراً من الثقة بالإطار الأصلي التحليلى النفسى؛ فقد طُوِّرت مقاييس جديدة مماثلة، واختُبرت بطريقة مكثفة للاعتماد عليها، وعلى وجه الخصوص "مقياس الجناح الأيمن السلطوى" والذى قام بتطويره ألتيمير (١٩٨١، ١٩٨٨، ١٩٩٦). واصطلاح "الجناح اليميني" غير مستخدم بالمفهوم السياسى أو الاقتصادى؛ ولكن مستخدم بالمفهوم النفسى. فسلطوى الجناح اليميني هو الشخص الذى يدافع بعذوانية عن السلطات الراسخة فى حياته. فمثلاً: المدافعون عن الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى السابق فى أواخر الثمانينيات كانوا يميلون إلى تسجيل أرقام عالية على المقياس. والمقياس موحد الأبعاد مكون من ثلاثة عناقيد:

١- الخضوع للسلطة الراسخة.

٢- العدوان السلطوى (العدوان الذى يُعتقد أن السلطات الراسخة قد أقرته، والذى يُوجّه تجاه أشخاص تم نُبذت نشاطهم).

٣- التقليدية (درجة عالية من التمسك بالتقاليد الاجتماعية التى يسنها المجتمع وسلطاته الراسخة).

والذين يسجلون أرقامًا عالية على المقياس يميلون إلى قبول ظلم الحكومة مثل التنصت غير المشروع Wiretapping على الاتصالات الهاتفية، وأن "الدواء القوي" ضرورى لاستقامة مثيرى الشغب، والمجرمين، والمنحرفين، والى أن يؤمنوا بالتركيبية التقليدية للعائلة، والطاعة واحترام السلطة، ..... إلخ. وهم يتحاملون كثيراً ضد جماعات الأقلية.

أحد التفسيرات لشرح العدوانية السلطوية، والذى قدمته مجموعة أدورنو هو نفسه الذى قدمه فينيكل - برونزويك، والذى افترض نهضة للوجود السلطوى فى أناس أنشئوا بواسطة آباء قساة مُهدّدين ومنقادين حسب

التعليمات، وفي منزلة الواعين، والذين صعدوا مؤخرًا إلى الطبقة الوسطى، والذين عاقبوا بصرامة الاستجابات "غير المتفق عليها" (\*). ويجادل ألتيمير (١٩٨٨) بأنه لا يوجد سوى دليل بسيط رغم عدم موافقة الجميع على ذلك، وهو يفضل تفسيرًا مبنياً على "تعلّم اجتماعي". وهو يعتقد أن الناس تكتسب هذه المواقف من آبائهم، ورفقائهم أثناء فترة المراهقة. وتَنخفض درجاتهم المسجلة نتيجة للتعليم، وترتفع عندما يكون هناك أطفال لدى الشخص، وترتفع أيضًا في أثناء فترات الأزمات الاجتماعية، وخاصة عند ظهور حركة عنيفة من الجناح اليساري.

وما سبق هو موجز مختصر لبعض الموضوعات الأساسية للشخصية "السلطوية"، والأعمال التالية في هذا السياق الغرض منها هو إلقاء الضوء على ما لدى المؤلف من حدس بأن العداء تجاه الجماعات العرقية الأخرى يمكن التنبؤ به على أساس مجموعة من الصفات الخاصة بالعوائد على رأس المال العرقى، بمعنى الارتفاع النسبى لقيم  $K$  و  $P$  المصاحبة لنواتج صافٍ منخفض، أو  $(\pi - r)$ . لذا سنتناول مواقف محتملة لشخص في مثل هذا الوضع، وبحيث يكون رشيدًا وفي جميع النواحي ما عدا واحدة. فهو يجب أن يتبع أنماط احترام الآباء. لذا فهذا الشخص يختلف عن "الشخص الاقتصادى homo economics" لأنه سيكون قادرًا على قمع العواطف المحزنة أو غير السارة. ويفترض المؤلف أنه كلما ازدادت استثمارات الآباء كان من المحزن أكثر أن يظن بهم ظنًا سلبيًا. الآن إذا افترضنا أن الاستثمارات منخفضة العائد وأن  $K$  و  $P$  مرتفعان؛ فالأفراد في هذه الحالة تتقاذهم أموال الديون المستحقة لآبائهم (وربما تتقاذهم الديون لأعضاء جماعات عرقية أخرى). ولكن العائد على استثمارات رأس المال الذى ضحى به الآباء بدرجة كبيرة لإعطائها لأبنائهم منخفض. وهو منخفض جدًا لدرجة أنه لا يفى بالديون

(\* في تقديم بروستر - سميث لألتيمير (١٩٨٨)، يقترح أن الدليل هو موائم أكثر نظرية التحليل النفسى عما يعترف به التماير.

المستحقة للأبناء. ولأن الأبناء لديهم رأسمال عرقى كبير، فهم يبجلون آباءهم وأجدادهم، ولا يمكن توجيه اللوم علانية على هؤلاء الأسلاف من أجل الورطة التي هم فيها (ولكنهم بلا وعى يدركون أن هؤلاء الأسلاف قد أجهدوهم برأسمال عرقى أكثر من المطلوب)، ولا يوجد للأبناء سوى حيز صغير لممارسة اختياراتهم فى الحياة؛ لأنهم لى يسددوا ديون آباءهم؛ فإن سلوكهم تمليه بدرجة كبيرة رغبات آباءهم، وأنماط سلوك الجماعة العرقية؛ لذا فالاختيارات السياسية والدينية للأبناء هى اختيارات آباءهم، ومدى الوعى والمقدرة للاختيار الواعى يكون ضيقاً. بمعنى أن الأبناء يخضعون للخرافات (أى إن سلوكهم خارج سيطرتهم بدرجة كبيرة نتيجة تمسكهم بالأعراف العرقية)؛ لذا يمكن فهم الشخصية السلطوية باعتبارها استجابة لمجموع العوائد على رأس المال العرقى. ولا يدعى المؤلف بأن هذه هى الطريقة "الوحيدة" التى ينشأ بها هذا التلازم. فلا شك أن هناك مجموعات أخرى من الظروف يمكن أن تولدها. ومع ذلك فهذه هى أحد الأسباب التى تنشأ بطريقة طبيعية من المدخل النظرى المستخدم هنا.

فلماذا يكون الطفل متحاملاً؟ بالنسبة للفرد موضع التساؤل تكون مشكلته ليست فى أن الآباء قد استثمروا فيه أكثر من اللازم لتتشتته؛ ولكن رغم أنه لا يوجد خطأ من ناحية الآباء؛ فالعائد على رأس المال هذا، منخفض. فخطأ من هذا؟ فى ألمانيا النازية كان - طبعاً - "اليهود" بشبكة أعمالهم الدولية المحكمة ذات العائد المرتفع، واتصالاتهم بالدولة، والأسواق الدولية<sup>(\*)</sup> (التي أدى تطويرها إلى تخفيض العائد على رأسمال عرقى آخر) فما الذى يمكن فعله حيالهم؟

(\*) حنا أرندت (١٩٥١ \ ١٩٧٣)، فى الجزء الأول (معادة السامية)، تتأقش تلك العوامل فى سياق معادة السامية فى القرن التاسع عشر.

١- التخلص منهم.

٢- الاشتراك فى أعمال جماعية Collective actions لرفع العائد على رأس المال العرقى.

فالأيدولوجية النازية للدم والنقاء العرقى كوسيلة لتنظيم المجتمع، كانت بالتأكيد تجاوبا متطرفا؛ ولكنها كانت التجاوب الذى يناسب هذا الإطار.

فلماذا لا يستطيع الأفراد (الأبناء) إعادة التفاوض على ديونهم مع آبائهم؟ لأن الأصول التى ورثوها عن آبائهم منخفضة العائد، وأبسط حل قد يبدو فى كونه إعادة التفاوض بشأنها حتى الأجداد. وفى هذا السياق نستدعى الشرح التحليلى النفسى الأصلى للعدوان السلطوى - وهو الشرح الذى قام بتطويره فينكل - برونزويك (أدورنو وآخرين ١٩٥٠) الذى ادعى بأن السلطوية نشأت فى أناس تربوا بواسطة آباء قاسيين، مهذّدين، وتحكمهم القواعد rules، والآباء الواقعيين تحت سلطة الضمير، والذين سعدوا مؤخرا إلى الطبقة الوسطى، والذين عاقبوا الردود غير المألوفة بشدة. وبالنسبة لاصطلاحات الكاتب فى هذا المجال فإن ما يدل عليه هذا هو أن هناك عاملاً مساهماً ربما كان هو عدم القدرة على المساومة أو التفاوض فى الأمور داخل العائلة (مثلاً..... أن احتمال العدوان السلطوى قد ينشأ بدرجة أكبر فى التركيبية العائلية التى تكون فيها "تكاليف المعاملات" مرتفعة).

فلماذا لا يستطيع الأبناء المتأثرين بذلك أن يعملوا بطريقة جماعية لممارسة ضغوط سياسية لتغيير الأنماط أو لحل المشاكل الناشئة مباشرة؟ فإذا كانت العائلة لا تستجيب لطلباتهم، فلا يزال من الممكن قبول الأبناء من خلال النظام السياسى إذا كان متجاوباً معهم. ومع ذلك ففى ظل بعض الظروف، قد يكون النظام السياسى غير راغب فى التصرف (كما نوقش فى الباب السابق).

وباختصار يجد الأفراد أنفسهم فى وضع يتسم بالنزاع مع آبائهم - أى - فى صراع تولد من خلال الفرق بين عائد الأصول الموروثة للأبناء، وحجم الديون التى يجب سدادها. والصراع من حيث المبدأ يمكن حله من خلال إعادة التفاوض (داخل العائلة) بشأن الديون المستحقة، أو من خلال النظام السياسى إذا كان لزيادة العائد على الأصول. وعندما تُغلق كل هذه الوسائل من المقايضة؛ فإن الأفراد المشاركين فى هذه الصراعات من المحتمل أن يميلوا تجاه العدوانية السلطوية.

ويلاحظ أن التحليل الذى طوّر هنا، يستفيد من العمل الكلاسيكى لمجموعة أدورنو (١٩٥٠) والعمل الحديث جدًا لألتيمير وآخرين. وهو مثل مجموعة أدورنو يؤكد على (ما أشار المؤلف إليه) بأنه "تكلفة المعاملات" داخل العائلة، وعدوانية قمع تجاه آباء الفرد، على أنها العامل المولد للاتجاهات السلطوية؛ ولكنها تختلف عن تحليل مجموعة أدورنو فى التركيز على رأس المال العرقى، وهو عامل لا يبدو فى تحليل تلك المجموعة (أو فى تحليل ألتيمير)، من ناحية رؤية المراهقة على أنها الفترة الرئيسة التى تتبلور فيها هذه المواقف (كما فعل ألتيمير)، وفى رؤية أن هناك دورًا للتعلم الاجتماعى فى ذلك. وإسهامه الأساسى هو أنه يحاول أن يولد هذه الاتجاهات بأدنى درجة تبعد عن الرشادة (ودون اهتمام مماثل كما فى علم النفس)، وكذلك باستخدام نموذج دقيق يجعل من الممكن استنباط نتائج ساكنة مقارنة (ومرة أخرى ليست مماثلة كما فى علم النفس)؛ ومن ثمّ يكون لدى ألتيمير (١٩٩٦) بيانات عن التطور الحديث للسلطوية. ومدى ارتفاعها؛ ولكن شرح التعلم الاجتماعى المأخوذ من أعمال باندورا (١٩٧٧) والذى ينحاز إليه ينساق بسهولة إلى شرح التغييرات فى مستوى السلطوية بمرور الزمن أو عبر البلاد المختلفة.



وبالطبع؛ فإن النظرية المقدمة هنا هي نفسها نظرية بدائية ويمكن تحسينها وتوسيعها بدرجة كبيرة ولكن النقطة الرئيسية، هي إيضاح أن النماذج تشمل متغيرات مثل تلك التي نُوقِشت هنا - تكلفة المعاملات داخل العائلة، والعائد على الاستثمارات التي يقوم بها الآباء من أجل أبنائهم - قادرة على الحصول على نظرة ثاقبة وتنبؤات عن السلوك البشري النفسى بطريقة يمكن أن تكمل بحوث علماء النفس الاجتماعيين. ويتناول الفصل التالي توسعة النموذج بطريقة أخرى من خلال تطبيقه على التجربة التاريخية لانتهيار جمهورية فيمار الألمانية.

#### ٤: جمهورية فيمار وانتهيار العائد على رأس المال العرقى

لكي نطبق تحليلنا للصراع العرقى على ظهور النازية، سنلاحظ أولاً أن عددًا من العوامل التاريخية التي يستشهد بها لشرح انهيار جمهورية فيمار يمكن تفسيرها على أنها تخفض وتهدد بدرجة كبيرة العائد على رأس المال العرقى الألماني. ومع ذلك ما يسميه جيمس كولمان (١٩٩٠) بـ "الأسس الصغيرة" للتفسير، غالبًا تكون مفقودة. ويدّعى المؤلف أن مفاهيم "رأس المال العرقى" و"توازن النقاعس السياسى" توفر له الروابط المفقودة. وقد عرض الباب السابق: كيف أن النقاعس السياسى بشأن مشكلة البطالة والعنف فى الشوارع جعل الناس تبتعد عن فيمار؛ وهنا نركز على هبوط العائد على رأس المال العرقى، وما ينتج عنه من صراع بين الأجيال، وهو الصراع الذى عجز النظام السياسى المشلول عن حله.

وقد كان هبوط العائد على رأس المال العرقى نتيجة لعوامل عديدة:

أولاً: التضخم الجامح الذى حدث فى العشرينيات من القرن الماضى، أدى بشكل كبير إلى تدمير مدخرات الطبقة الوسطى فى ألمانيا (كوهنل فى لارسن، وهاجنتيت - ماكلبست (١٩٨٠)). وفيما يتعلق بنموذجنا فهذا يعنى

أن الآباء في الطبقة الوسطى الألمانية كانت تتقصهم السلطة لفرض إعادة سداد أطفالهم لديونهم التي ينطوى عليها عادة إرثهم الاستراتيجي. ويتضمن هذا أيضًا تخفيضًا كبيرًا في مستوى الأصول المالية المنقولة في النهاية إلى أطفالهم؛ ومن ثم تخفيض مقدرة الأبناء على السداد. وفي هذا السياق ربما يستحق أن نستطرد أنه وفقًا لدراسة مارتن بالدام (١٩٨٧) عن أسباب الدكتاتورية في بلاد أمريكا اللاتينية؛ فإن قليلًا فقط من النظم قد نجت من التضخم الجامح.

ثانيًا: ورث شباب الثلاثينيات قدرًا كبيرًا من الديون، وقد تزايدت بانخفاض المقدرة على السداد الذي نتج عن الكساد الكبير، وقد شملت هذه الديون التعويضات الكبيرة التي فرضت على ألمانيا بموجب معاهدة فرساي في نهاية الحرب العالمية الأولى. إضافة إلى ذلك تطلب شرط مجرمي الحرب في المعاهدة - من ألمانيا أن تسلم مجرمي الحرب بها (بما في ذلك إمبراطورها السابق) للمحاكمة عن أعمالهم الوحشية، وأن تقبل تحمل المسؤولية عن إحداث الخسائر والتلفيات، وأن تحدد جيشها بمائة ألف جندي، وأن تضع نهاية للأركان العامة بالجيش (جاي ١٩٦٨ / ١٩٧٤، ص ١٥٧) ويتأثر هذه البنود أصبح الأبناء الألمان بعد الحرب مجبرين أن يقبلوا وضعًا من حالات الضعف الدائم من أجل خطايا آبائهم الذين قادوا أوروبا إلى الحرب.

ثالثًا: رغم أن ألمانيا تفوقت على الدول الأوروبية الأخرى في النتائج القومية الإجمالية GNP بحلول عام ١٩١٣؛ فبعد الحرب مُنِع رأس المال الألماني من الاستثمار في المستعمرات الإفريقية والآسيوية والأسترالية. وقد حرمت المعاهدة ألمانيا من عدد المستعمرات القليلة التي كانت لديها (كوهنل في لارسن، وهاجتفت ومايكليست - ١٩٨٠ ص ص ١٢٧ - ١٢٨)، وكذا بعض الأراضي الأخرى مثل الألزاس واللورين (التي أعيدت إلى فرنسا) وسيليزيا العليا، وغرب بروسيا، بوزان (التي أعيدت إلى بولندا)

(جاي ١٩٧٤، ص ١٥٧). وبحرمان ألمانيا من هذا المجال الحيوى Lebensraum تأكد المنتصرون من أن نسبة رأس المال العرقى بالنسبة للأرض قد ارتفع، ومن ثم انخفض العائد على رأس المال العرقى.

رابعًا: كانت هناك مجموعة من العوامل هدّدت أو بدا أنها تهدد استفاضة رأس المال العرقى الألماني فى المستقبل: مثل "اليهودية" والاشتراكية الدولية، والرأسمالية الدولية؛ لذا فإن التطور السريع للأسواق، والتحديث، والتحول إلى البيروقراطية، والنمو الهائل للاحتكارات فى خلال تلك الفترة، كانت تعنى من ناحية قيام معايير بيروقراطية غير شخصية تحل محل الارتباطات العرقية بدرجة متزايدة، وكمعيار لمنح القروض، والترقيات، إلخ. (وبهذا المفهوم؛ فإن الفاشية كمدرسة تحديث يمكن تفسيرها عقلائيًا فى سياق نمونجنا. أما التهديد الذى فرضته الاشتراكية العلمية فيمكن على الأقل تفسيره بطريقة مماثلة). ومن ناحية أخرى يمكن تفسير "التهديد اليهودي" على أنه يتطوى على الوجه العقلائي، (الذى فقدت فيه الوظائف والامتيازات والترقيات) وتكمن تحته جماعة عرقية أخرى ذات ارتباطات قوية بكل من الرأسمالية الدولية، والاشتراكية الدولية، وهى جماعة كانت تحتكر سرًا كل العطايا والريوع التى حُرِم منها الألمان الطيبون، تحت اسم أو آخر من هذه المبادئ المجردة. وقد توحدّ الاثنان معًا فى رنين الدعاية النازية لموضوع "سلاسل المتاجر chain stores"، وهو موضوع نُوقِشت من قبل المؤرخ مايكلبيست (١٩٨٣)، الذى اقترح "للمهنى البسيط، وصاحب المحل، أن اليهودى هو المحرّض (والمالك) لنظم المصانع وسلاسل المتاجر - التى كانت تهدد حياتهم " (ص ٢٦).

وتشير أرندت (١٩٥١ \ ١٩٧٣) إلى أن اليهود كانوا مشتركين تاريخيًا فى تمويل الحزب بين الدول الأوروبية، وهو الدور الذى جعله تطور

أسواق رأس المال الحديث دوراً عميقاً . وتقول إن هذه المشاركة قد تركتهم ضعفاء عندما اعتقدوا أنه لم تعد هناك حاجة إليهم. وهناك وجهة نظر بديلة تقول إن المشاركة التاريخية قد جعلتهم هدفاً ملائماً تحت ظروف فشلت فيها المؤسساتان: الدولة والنظام المالي فشلاً ذريعاً. وقد انهارت الثقة فيهما نتيجة للحرب وتسويات فرساي للسلام، والتضخم الجامح في العشرينيات، ونواحي الضعف، أو عدم رغبة جمهورية فايمار في التعامل مع الكساد، الذي ضرب ألمانيا بشدة.

ورغم أن الدلائل على موضوعات متعددة تتعلق بالعضوية في الحزب النازي مازالت مشوشة (لارسن، وهاجنتيفت، ومايكل بست ١٩٨٠، كيتير ١٩٨٣)؛ فتبدو أموراً محل إجماع لتوافق الآراء، والملائمة للنموذج المعروف هنا. ويهتم أخذها بنظريات " تحول الطبقات إلى جماهير " أو تحويل المجتمع الألماني إلى " ذرات "، والتي اقترحتها أصلاً أرندت في كتابها " أصول الشمولية " (١٩٥١) الذي أدى إلى ظهور أدبيات شاسعة. ولتبسيط ذلك يمكننا القول : إن الفكرة الأساسية كانت صعود الدكتاتوريات الشمولية بسبب صعود الجماهير "المفتتة atomized" في القرن العشرين - أي إن الأفراد ذوي الروابط القليلة، أو بلا روابط اجتماعية غير مُنظَّمين كجماعات مصالح. وفي البلاد الديمقراطية عملت جماعات المصالح كوسيط بين الأفراد والأحزاب السياسية (كما أكد ديتوك فيل)، وساعدت في ترويج حكومة متجاوبة، واستقرار ديمقراطي. وحديثاً وضع روبرت بوتنام (١٩٩٣) في شكل حديث نظرية مرتبطة بذلك، وذكر أن الاختلافات في "رأس المال الاجتماعي" (أساساً بسبب كثافة رابطة جماعة المصالح) بين الأقاليم المتعددة في إيطاليا، هي المسؤولة عن الاختلافات في فعالية الحكومة توجد هناك. (وكما ذكر في الباب السادس، يقول أيضاً إنَّ هذه الاختلافات مستقرة بدرجة مدهشة؛ ولكن الخلاف الجدلي لا يخصنا هنا).

وإذا كانت النظرية - التي تقول إن التفقيت للشعب الألماني ترك الألمان ضعفاء أمام آلة الدعاية النازية، وساعد على صعود هتلر - حقيقية - فقد يدل ذلك على أنه توجد مشاكل خطيرة في النموذج في هذا الباب الذي يبنى على فكرة أن هؤلاء نوى المستوى المرتفع من رأس المال العرقي (شكل من أشكال رأس المال الاجتماعي) هم الذين يحتمل أن يشاركوا في العدوان السلطوي. ومع ذلك، يزودنا بيرنت هاجتفيت (١٩٨٠) بدليل مقنع بأن:

١- لا توجد هناك ندرة للارتباطات الوسيطة بين الأفراد والأحزاب السياسية. وعلى النقيض من ذلك بدت جمهورية فيمار الألمانية أنها مُخرقة بكثافة عالية من شبكة عمل المنظمات الوسيطة.

٢- غالبية النجاح الواضح للنازي حدث في مناطق ذات أعظم تماسك. وكما يقول هاجتفيت: " ليس هم الناس ذوو الروابط الاجتماعية الأقل، الذين كانوا أكثر قبولاً لما يروق للجماهير؛ ولكنهم كانوا هؤلاء الأكثر تكاملاً " كما أكد كورنهوزر (في لارسن، وهاجت فيت - مايكل - سبست ١٩٨٠، ص ٩٠)

٣- سهلت جماعات المصالح صعود النازية. فكما يقول هاجتفيت: "عندما انضم المنتجون الريفيون إلى الحزب النازي فعلوا ذلك كأعضاء لنفس شبكة العمل الوسيطة، وطبقاً للنظرية كان من المفترض أن تنشأ دفاعاً اجتماعياً ضد المتطرفين " (ص ٩١).

وعلى هذا الخط من التحليل يخطط أصحاب نظرية المجتمع الجماهيري بين السبب والتأثير؛ فالمجتمع الجماهيري لم يكن سبباً في صعود النازي إلى السلطة؛ ولكن كان نتيجة لها. (انظر إلى ما كتبه بروزات ١٩٨١ عن الدمار المنظم للمراكز البديلة للسلطة بمجرد تولى النازيين أمر البلاد).

ويقدم النموذج الذي وُضِعَ هنا تفسيرًا بديلاً لكثير من أدبيات التفتيت، وهو الذي يساير الدليل الذي قَدَّمَهُ هاجتيف وآخرون؛ فلم يقل أن رأس المال العرقي أو الاجتماعي منخفض؛ ولكن كان "العائد هو المنخفض". هذه النتيجة ستؤدي طبيعياً إلى التفتيت (مع ابتعاد الناس عن الشبكات ذات العائد المنخفض)، والمطالبة بقيادة راديكالية جديدة، أو التحول إلى تجمعات سياسية بديلة ذات قيادات من الشبكات الموجودة.

والدليل الثاني - والذي هو الآن جيد التأسيس كما يعتقد المؤلف - هو أن النازيين كانوا شباباً بشكل غير متكافئ؛ لذا كان نصف النازيين تقريباً في عام ١٩٣٣ والغالبية العظمى من أعضاء فرق العاصفة من الذين ولدوا بعد عام ١٩٠١. ويخلص بيتر ميركل (١٩٨٠) الدليل مقارنةً بين الحركات الفاشية في عدد كبير من البلاد. وقد استنتج أنه "... بانتظار بحوث أكثر؛ فإن الدليل لثورة الأجيال علي أنها الثورة التي تدفع بقوى الحركات الفاشية المتنوعة، وتبدو قوية ومقنعة حقاً " (مذكورة في لارسن، وهاجت فت، ميكولي فست). وفي كتاب جاي الشهير "ثقافة فيمار" (١٩٦٨ | ١٩٧٤)، يصف التغير في الثقافة التعبيرية، كثورة الابن على الأب (ص ١١٩)، ويصف التغير في المناخ العام كانهيار لجمهورية فيمار:

من عام ١٩١٨ إلى عام ١٩٢٤ سيطرت الثقافة التعبيرية على السياسة بنفس القدر، مثل: الرسم، أو المسرح؛ ولكن بين عامي ١٩٢٩ و ١٩٣٣، وهي سنوات ظهور مشكلة البطالة المدمرة، والحكم عن طريق إصدار المراسيم، وضمحلل أحزاب الطبقة الوسطى، واستتفانف العنف، وأصبحت الثقافة أقل نقداً عن أن تكون مرآة للأحداث. وأنتجت الصحف وصناعة السينما دعاية لحزب الجناح اليميني، وصار أفضل مهندسي المعمار، والروائيون، وكتاب المسرحيات مكبوتين أو صامتين، وغمرت البلاد بالنازية والتي كان كثير منها إلهاماً سياسياً (ص ١٢٦).

من أين جاء عنوان هذا الباب؟ لاحظ أن الثورة ضد الأبناء والرغبة في زيادة العائد على العرقية يمكن فهمه في نصوص رشيدة تمامًا كاستجابة لتناقص العائد على رأس المال العرقي الذي نتج عن الهزيمة، والتضخم، وعلمانية جمهورية فيمار، التي كانت ضعيفة جدًا لدرجة أنها لم تستطع التعامل مع الكساد والعنف المنظم. وفضلاً عن ذلك كانت الحركة النازية تروق للشباب بطرق كثيرة، في مظهرها المستقبلي (ألف عام من الرايخ)، وفي برامجها التي وعدت بالتعامل مع المشكلات، التي لم يرغب أي حزب آخر في تناولها مباشرة (البطالة، والتعويضات)، وفي هيكل الحزب والذي بسيولته وديناميكيته قدم أفقاً غير عادي وفرصاً لهؤلاء الشباب الذين كانوا راغبين في القسم بالولاء لأهدافه<sup>(\*)</sup>. وأخيراً كان الحل الدكتاتوري الشمولي يروق لهم؛ ليس على الأقل فقط - بسبب ما يدعيه الحزب النازي كما ذكره كارل براشر (١٩٩٥) " أنه توجد ثقة كاملة واتفاق كامل على أن الناس والقائد، والحكام والمحكومون والدولة كانوا متطابقين " (ص ٧٣). وتبعاً لذلك فإن، ما يشير إليه جاي (١٩٦٨ \ ١٩٧٤) بأنه " صلة غريبة " بين الشباب في تمرد ثوري (تجاه آباؤهم، وأيضاً ضد النظام في جمهورية فيمار) - مصحوباً بطاعة عمياء للفوهرر (هتلر) (ص ٣١). وهي بهذا التفسير ليست غير عقلانية بالضرورة؛ ولكنها جزئياً مثال بسيط لما يسميه كولمان (١٩٩٠) " تحول في السلطة " من مجموعة إلى أخرى يدفعها ويحفزها هبوط العائد على رأس المال العرقي أو رأس المال الاحتكاري<sup>(\*\*)</sup>.

وفي الحقيقة؛ فإن العنصر الوحيد غير الرشيد في المدخل الحالي، هو الانتفاضة في التعصب، والكراهية العرقية، وتوجيه اللوم إلى جماعات

(\*) أورد المؤلف بعض التفاصيل عن هيكل الحزب النازي في الفصل القادم.

(\*\*) مفهوم كولمان عن السلطة يناقشها المؤلف في الفصل القادم.

الأقلية عن المشكلات القائمة، حتى أن استبعاد هذه الجماعات لا يقوم كثيراً (إذا كان هناك شيء) من الحل. ومعاداة السامية كانت شائعة في ألمانيا، و-أيضاً- في كثير من دول أوروبا في القرن التاسع عشر. (براخر ١٩٧٠، جولدهاجن ١٩٩٦).

والظاهرة التي يشرحها المؤلف هنا ليس في وجود المعاداة للسامية وغيرها من العداوات العنصرية الأخرى؛ ولكن لانقاضها العنيف في الثلاثينيات من القرن الماضي. وهو يرجع ذلك إلى عنصر واحد غير رشيد: هو الأطفال الذين لا يستطيعون خرق نمط احترام الآباء؛ ومن ثمَّ حوِّكوا غضبهم إلى مكان آخر من أجل المشكلات التي ورثها آباؤهم لهم، بما في ذلك عواقب الهزيمة في الحرب العالمية الأولى، ومعاهدة فرساي، واتفاقيات التعويضات، وقدر كبير من تكلفة التضخم الجامح، والكساد العظيم. وحتى هذا العنصر غير العقلاني يتحد مع عنصر عقلاني آخر، وهو شباب جمهورية فيمار الذين - ربما - رأوا بطريقة صحيحة نجاح هذه الجماعات من الأقليات على أنها صورة المرآة الدقيقة لفشلهم (\*).

(\*) إذا كانت الطريقة الحالية للتفكير عن العرق والقومية لها أية قيمة، ويمكن توسيعها إلى تحليل الانتفاضات (الهبات) Upsurges في العرقية والسلطوية في المجتمعات الأخرى. وفي وينتروب (١٩٩٥)، طبق المؤلف إطاراً مماثلاً لنهضة القومية في الكتلة السوفيتية السابقة. وهناك احتمال آخر للهبات في العرقيات في الولايات المتحدة في السبعينيات، والتي يمكن شرحها بسهولة هنا بسبب المفاجأة (انظر كمثال: جلازر ومينوهان ١٩٧٥)، والتي يمكن شرحها -هنا- بسهولة كإجابة رشيدة من جانب زيادة جيل الأطفال (عند بلوغ سن النضوج)؛ وذلك للصعوبات المتوقعة بصورة واسعة من نظام المعاشات في الولايات المتحدة، والذي، يشبه الآخرين، لن يكون قادراً على تقديم خدمات على نحو كاف لهم عندما يبلغون عمراً متقدماً، وبإمرار القيم العرقية لأبنائهم؛ فإن الوالدين ربما يأملون في خلق أكبر قومية مفروضة والتي ترغم أطفالهم على الأخذ برعايتهم عند كبرهم! ومن الممكن؛ فإن نوعاً مماثلاً للتفكير يمكن أن يشرح الارتفاع غير العادي في التأييد لهذا المبدأ السلطوي authoritarianism بين عناصر اليمين الجمهوري؛ ولكن نترك تحليل هذه المسألة إلى مناسبة أخرى.



## الباب الثالث عشر

### الاقتصاديات البسيطة للمسئولية الجنائية البيروقراطية

١: مقدمة

هل وُجد أدولف أيخمان مذنبًا في الجرائم التي اتهمَ بها، والتي أدانته بها المحكمة في القدس<sup>(\*)</sup> عام ١٩٦٢؟ هل كان القادة النازيون الثمانية عشر الذين أدانتهم المحكمة العسكرية الدولية المختلطة في نوريمبرج، بالمثل مذنبين؟ وهل كان المتهمون الثلاثة: فريتش، وفون بابن، وشاخت الذين أطلقت سراحهم المحكمة المختلطة- أبرياء؟ سبعة عشر من التابعين البسطاء من أو شيفتزر<sup>(\*\*)</sup> (معسكر الاعتقال في بولندا) أعلنوا بأنهم مذنبون في محاكمة فرانكفورت؛ بينما أطلق سراح الآخرين. على أي مبدأ منطقي، أو قانوني، أو أخلاقي قد بنيت تلك الأحكام أو غيرها من الأحكام؟

يستمر هذا السؤال؛ لأنه في كل قضية كان المتهم يقوم ويستمر في القيام بما يبدو أنه دفاع مقبول؛ فهم لم يكونوا مذنبين؛ لأنهم كانوا مجرد اتباع في منظمات كبيرة (بيروقراطيات) " تروس في آلة " - كانوا يطيعون "أوامر رؤسائهم". وفي كل المحاكمات المذكورة أعلاه كان المتهمون يرددون وجهة النظر هذه.

وربما كان الشيء الأكثر إثارة أن الحالة البيروقراطية للمتهمين قد أقرها القضاة الذين كانوا يرأسون المحاكمات، كما عرفتها النيابة ومحامو

---

(\*) بعض المادة الموجودة في هذا الفصل أعيد طبعها مع تغييرات طفيفة من بروتون و ر. رينتروب (١٩٨٦).

(\*\*) Auschwitz معسكر الاعتقال في بولندا. (المترجم)

الدفاع، والمحلّفون (عندما استُخدمت)، وعرفها العلماء والمراسلون الذين كانوا يكتبون عن المحاكمات أيضًا<sup>(\*)</sup>. كل هؤلاء الناس ناضلوا في المسألة التي طرحتها حالة التبعية. وقد فعلوا ذلك؛ لأنهم جميعًا -تقريبًا- بنوا استدلالاتهم على نظرية عامة عن البيروقراطية. وتتص النظرية بأنه في المنظمات الكبيرة تصدر الأوامر عادة من الرئاسة، وتتقدّ من خلال سلسلة من الأوامر تصدر من التابعين عند مستويات أدنى في المنظمة. وفي مثل هذا السياق، وحتى لو كانت الجرائم المرتكبة بواسطة المنظمة ذاتها هائلة؛ فإنه من الصعب تحديد مسؤولية الأفراد عن الجرائم لأي شخص فيما عدا لشخص أو بضعة أشخاص في الرئاسة العليا ومن المفترض في كل شخص آخر أنه يطيع الأوامر.

والتحليل الكلاسيكي وربما الأكثر استقرارًا لهذا الأمر هو التحليل الذي قدّمته حنا أرندت (١٩٧٦) في كتابها الشهير عن محاكمة أدولف أيخمان والبيروقراطية النازية، "أيخمان في القدس". وفي هذا الكتاب: تناولت بقوة السؤال الخاص بالذنب في إطار عمل النظرية المقبولة بطريقة شائعة عن البيروقراطية، لدرجة أنه يمكن استخدام الكتاب على أنه المرجع الأساسي لوجهة النظر تلك في هذا الموضوع.

ولكن هذا السؤال قد تكررت إثارته كثيرًا منذ ذلك الوقت؛ فمن المسئول عن الأعمال التي ارتكبتها البوليس السياسي Stasi في ألمانيا

---

(\*) ظهرت حالة مبكرة في حنا أرندت (١٩٧٦)؛ وللشرح سنأخذ في الاعتبار هنا مقالات في صحيفة لنيويورك عام ١٩٦٤ أعيد نشرها تحت عنوان: "أيخمان في القدس". وقد كتبت، وبالطبع ليس من المهم للعلوم السياسية والاجتماعية أن يكون جوهر الحكومة الشمولية، وربما طبيعة كل بيروقراطية، هو جعل الموظفين وحتى الثانويين مجرد تروس في الجهاز الإداري الخالي من البشر، وهكذا تنزع الإنسانية منهم. ويمكن المجادلة هنا باستطراد المفيد Profitably الدور والذي يمكن أن يكون هو الشكل السياسي البيروقراطي حقًا" (ص ٢٨٩). انظر أيضًا ويليام شيبر (١٩٦٠)، وكارل براخر (١٩٧٠).

الشرقية، والبوليس السرى فى كل مكان فى أوربا الشرقية، وجمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق؟ من يجب أن يُحاكم بشأن حالات " الاختفاء " فى الأرجنتين، أو بخصوص عمليات القتل فى شيلى؟ فهل يجب على حكومة الأغلبية الجديدة فى جنوب إفريقيا أن تحاكم الجناة المرتكبين للعنف الحكومى فى ظل نظام الفصل العنصرى؟ وإذا كان الأمر كذلك، هل الدفاع يُصدّق جملة "أنا فقط أتصرف وفقاً للأوامر"؟! فى كل الحالات فإن القضية مطابقة للقضية التى أثّرت بخصوص أيخمان: من هو فى هيكل النظام الذى يجب أن يكون مسؤولاً عن الجرائم التى ارتكبت ضد الإنسانية فى النظم الدكتاتورية؟

لكى نستعيد تلك القضية؛ فإننا نعلم من أرندت وآخرين أن أيخمان كان لفترة طويلة من عمله رئيساً لشئون اليهود، والذى شغل وظيفة حارس العزل فى البوليس السياسى Schulz staffer. ومن عام ١٩٣٣ وحتى ١٩٣٩، نظّم عمليات طرد اليهود من ألمانيا والنمسا. بعد ذلك كان لديه المسئولية الإدارية لتنظيم ترحيلهم إلى معسكرات الاعتقال. فقد كان منسق النقل للحل النهائى للمسألة اليهودية. وقد صورته أرندت على أنه "البيروقراطى المثالى". وفى الواقع فهو قد قدّم نفسه بهذه الطريقة عند محاكمته. وكان دفاعه الرئيسى أنه كان -فقط- ينفذ أوامر رؤسائه. وفى أجد المواقف طبقاً لهارولد روزنبرج، (١٩٦١) أنها كانت لحظة من لحظات الذروة للمحاكمة، "فقد خطأ خارجاً من قفصه الزجاجى ليدافع عن نفسه بخريطة للهيكل التنظيمى" (ص ٣٨٠) ! وقد يقول أشياء مثل: " لغة الدواوين هى لغتى الوحيدة " وجادل بأنه لا يمكن أن يكون مسؤولاً عن الموتى من اليهود؛ لأن مكتبه لم يكن يسلم غاز سيانيد الزيكليون إلى المعسكرات، وقال: إنه غير مُعادٍ للسامية، وقد يرسل أباه إلى الموت لو تلقى أمراً بفعل ذلك.

وقد حاول الإدعاء أن يرسمه على أنه الشيطان الرئيس - السنادي، الشرير الكاره لليهود، والذي تمتع بإرسال الملايين إلى الموت. كانت المشكلة على الأقل - كما رأتها أرندت - أنه ببساطة لم يبدو في المحاكمة، وليس في استجوابه، وليس في السجل التاريخي؛ ولكنه ظهر كإنسان "عادي"، وأعلن من قِبَل ستة من علماء النفس بأنه عادي (كما قال أحدهم: "إنه عادي أكثر مني بعد فحصه"). وقد ابتكرت أرندت "ابتذال البشر" لتصف نظاماً يمكنه فيه حث الأفراد العاديين على ارتكاب أفعال شائنة تنفيذاً للأوامر. وقد اعتنق هذه الفكرة بعد ذلك عالم النفس الاجتماعي ستانلي ميلجرام (١٩٧٤) في كتابه الشهير تجارب "الطاعة". وقد قدمت هذه التجارب دليلاً علمياً على أن نسبة عالية من الناس العاديين قد يصبحون في الواقع أدوات لعمليات تدميرية، حتى ولو كانت عواقب أفعالهم واضحة تماماً، وحتى عندما لا يجنون شيئاً من فعل ذلك.

فهل كان أيخمان مذنباً؟ تقول أرندت: إنه كان مذنباً. وتجادل حقاً أنه كان يتبع الأوامر؛ لأنه مجرد "ترس في آلة"؛ ولكن الآلة تقوم بأعمال بشعة؛ لذا هو مسئول عن هذه الأعمال. وفي رأيها: أن بشاعة الأعمال هي التي أحدثت المسؤولية.

ولقد طوّرت قضاة نوريمبرج جدلاً لا يختلف كثيراً عن ذلك؛ على الرغم أن معيار الذنب في حالتهم قد اشتق من "الختبار المعرفة" ويمكن تقدير ذلك - إلى حد ما - بالرجوع إلى جزء من الحكم النهائي الذي قرأه على المحكمة العسكرية الدولية القاضي فرانسيس بديل<sup>(\*)</sup>: "إن هتلر لم يكن بوسعه القيام بحرب عدوانية بنفسه؛ ولكن كان عليه أن يحصل على تعاون رجال الدولة،

(\*) هذه المقولة في هذا المقام هي الاتهام الأول الذي صيغ في الميثاق للمحاكمة، والتي تخص الجرائم ضد السلام، بما فيها شن حرب عدوانية؛ ولكن يمكن بسهولة تطبيقه في الاتهامات الأخرى.

والقادة العسكريين، والدبلوماسيين، ورجال الأعمال. وعندما قدّموا له تعاونهم- مع المعرفة بأهدافه- فإنهم قد جعلوا أنفسهم طرفاً في الخطة التي يادر بها؛ فلا يمكن اعتبارهم أبرياء؛ لأن هتلر استفاد منهم؛ "إذ إنهم عرفوا ما كانوا يفعلون". (كونوت ١٩٨٣، ص ٤٣٩).

لذا لم يكن هناك كثير من المفاجأة بأن كل المتهمين؛ إضافة إلى ادعائهم بأنهم كانوا يطيعون الأوامر، قد أكدوا أنهم كانوا يجهلون كل شيء يحدث في ألمانيا وفي الشرق في منظماتهم البيروقراطية، أو حتى في مكاتبهم الخاصة<sup>(\*)</sup>؛ فقد أطاعوا الأوامر طاعةً "عمياء"، كما يقول المثل.

وكان الجهل بدوره مما كان هناك ميل إلى قبوله من كل هؤلاء المشاركين في هذه الأمور (القضاة، والمحامون، والكتّاب... إلخ) على أنه نتاج طبيعي للطبيعة التسلسلية الرسمية للبيروقراطيات التي تكون فيها تصرفات وسلوك التابعين تُعرف فقط- في حدود إدارته أو مكتبه. هذا الاعتقاد كان مغلفاً في النموذج الأصلي بين أفترليس (رائد في الشرطة الإسرائيلية، وكان يقوم بالاستجواب السابق للمحاكمة) وأيخمان: (Less) ليس حسناً؛ ولكن في كل عباراتك كنت تختبئ خلفاً و"لم يكن في إدارتي"، "لم يكن في منطقتي"، و"اللوائح"....

أيخمان: نعم السيد هوبتمان (قائدي) وكان على القيام بذلك؛ ولكن - فقط- في حدود إدارتي كرئيس لمكتب العزل؛ فأنا لم أكن مسؤولاً عن الإجابة عن كل شيء؛ ولكن في حدود إدارتي فقط (فون لانج ١٩٨٣، ص ١٠٥).

---

(\*) وحتى "مولكا Mulka والأخريين" من معتقل أوشفيتز ادعوا بالجهل (انظر ناومان ١٩٦٦). ويبين ناومان إن المولكا - رغم أنه كان (ملازم أول) في قوات الصاعقة الألمانية SS Obersturmführer وهو القائد الملحق لمعتقل أوشفيتز - ادعى "أنه لم ير شيئاً، ولم يصدر أي أوامر. والأكثر من ذلك فقد كان حريصاً على عدم مناقشة قانونية قتل السجناء، والذي سمع عنها شائعات، والتي كانت توقيح إنذار لموته: "كانت لدى مسؤولية عن نفسي" (ص ٢٠).

كانت هناك صعوبة عميقة مع خطوط الاستدلال هذه، تلك الخاصة بأرندت، وتلك الخاصة بقضاة نوريمبرج، وهي أنهم لا يستطيعون رسم خط بين مرتكبي الجرائم وضحاياهم. فكما هو معروف جيداً، وأشارت إليه أرندت في كل بلد احتلوا، إلى أن الألمان أنشأوا مجالس يهودية. هذه المجالس التي كان "يدعمها التهديد وفقاً للأوامر"، شاركت بفعالية في جمع واختيار اليهود للطرده، وفضلاً عن ذلك؛ فإن بعض عمليات القتل الفعلية في المعسكرات كان يقوم بها اليهود أنفسهم؛ ورغم أن أرندت (١٩٧٦) قد استبعدت اليهود من أى ذنب في تدمير أنفسهم، وذاكرة التهديدات المتطرفة التي خضعوا لها، وادّعت "أنه لا توجد جماعة غير يهودية أو شعب قد تصرفوا بطريقة مختلفة (ص ١١)، وبقيت المشكلة مقدّمة مفهومها عن الكيفية التي كان يعمل بها النظام النازي، ولا توجد ببساطة [أي] معايير واضحة يمكن بها أن نميز سلوك أيخمان والمجرمين الآخرين عن سلوك ضحاياهم. فكلاهما كان يعمل " طبقاً للأوامر".

عند هذه النقطة على القارئ أن يلاحظ أن هذه المعضلة dilemma تثار فقط؛ لأن البيروقراطية النازية قد وُضعت في نموذج كنظام سلطوى أو نظام أوامر؛ لذا فالسؤال الذى يجب طرحه هو: هل النموذج السلطوى يوفر لنا شرحاً جيداً لسلوك البوليس السياسى SS (الجستابو)؟ هل هذا المفهوم عن ألمانيا النازية مفيد؟ وهل مثل هذه التركيبات العقلية intellectual Constructions كمثل كتاب أورويل (١٩٨٤) أو "شركة اليابان"، مفيدة فى فهم كيف كانت تعمل هذه المجتمعات والمجتمعات الأخرى؟ فى نموذج الأوامر يفترض أن الرؤساء يصدرون كل الأوامر، ويوجهون كل العمليات (وينسقوها)؛ بينما يُفترض إطاعة التابعين للأوامر. قد يُعترض على أن هذا المفهوم للسلطة بسيط للغاية. لذا فالفصل التالى يقدم تحليلين متطورين للغاية عن السلطة، وهما تحليل جيمس كولمان (١٩٩٠) وتحليل جورج أكيرلوف (١٩٩١). وعندئذ يقترح المؤلف نموذجاً للبيروقراطية مُستخدم فى هذا

الكتاب<sup>(\*)</sup>، يزودنا ببديل بسيط وجذاب لهذه التحليلات المبنية على السلطة. فالفصل الثانى والثالث من هذا الباب يبين الأساس للدليلين المقدمين من أرندت (١٩٧٦) بنفسها فى كتابها " أئخمان فى القدس"، والآخر المقدم من المصادر التاريخية القياسية بأن أأغاز المسئولية التى نشأت حول النظام النازي- "بيروقراطية النازى عن القتل"- فى كلمات أرندت (ص ١٧٢)، قد حُلت بسهولة باستخدام هذا النموذج للبيروقراطية.

## ٢: السلطة والقوة Authority and Power

يمكننا أن نبدأ مناقشات عن التطورات الحديثة فى تحليل علاقات السلطة بفحص أعمال كولمان (١٩٩٠) فى هذا الموضوع. ففى نموذج كولمان تُعرّف السلطة على أنها " الحق فى ضبط تصرفات الآخر " (ص ٦٦) فى خلال نطاق محدود، وربما مقيد بطرق مختلفة أخرى. فالفرد (أ) يمكنه الاستحواذ على السلطة على الفرد (ب) إما لأن (ب) يضع أو يحوّل هذه السيطرة إلى (أ) أو لأن (أ) يحوز هذه الحقوق منذ البداية بطريقة أن الآباء كانوا يحوزونها على الطفل أو أن الدولة تحوزها على مواطنيها، فيما يتعلق بطاعة القوانين. هذا التعريف للسلطة هو معيار قياسي Standard. ويُعرّف كاوس (١٩٣٧) - على سبيل المثال - العلاقة بين صاحب العمل والموظف (والتي رأها على أنها علاقة سلطة) كعقد يستحوذ فيه صاحب العمل على الحق فى توجيه " أمر" الأعمال للموظفين مقابل موافقته على أن يدفع للموظف الأجر المتفق عليه. والاختلاف بين السلطة والقوة لم يُرسم بوضوح. فمثلاً: فى نظرة العلماء السلوكيين behaviorist (انظر كمثال،

(\*) انظر خطوط هذه النظرية عن البيروقراطية فى الباب التاسع عن النظام السوفيتى أو فى ألبرت بريتون ورونالد وينتروب (١٩٨٢)؛ وذلك لعرضه الأصلي.

كولمان ١٩٩٠) للنفوذ؛ فإن (أ) له النفوذ على (ب) إلى المدى الذى يمكن (أ) من أن يجعل (ب) يقوم بعمل شيء ما قد لا يقوم به. ومفروض أن الاختلاف هو تلك القوة ذات الاتساع الأكبر من السلطة؛ لأنها يمكن أن تُمارس من (أ) على (ب)؛ حيث لم يستحوذ (أ) بعد على الحق الذى يُحوّل له فعل ذلك.

وتحليل كولمان عن السلطة أكثر وضوحًا عندما يتحول إلى وصف أنواع مختلفة من نظم السلطة. أحد التمايزات المفيدة هو بين نظم السلطة البسيطة والمعقدة؛ ففي نظام السلطة البسيطة: يحوّل (أ) الحق فى السيطرة على أعماله إلى (ب). وفى النظام المعقد يحوّل (أ) الحق فى السيطرة والحق فى تحويل هذا الحق (التفويض إلى مساعد). وباختصار؛ ففي نظام السلطة البسيط؛ فإن السلطة لا يمكن ممارستها إلا من جانب الشخص الذى أوكلت إليه. أحد الأمثلة هى السلطة ذات الجاذبية الكاريزمية Charismatic .

وعند أقصى الطرف الآخر تكون العلاقة التقليدية للسلطة فى المجتمع الحديث؛ حيث لا تُعرّف السلطة بشخص؛ ولكن بالموقع أو المنصب الذى تُجرى منه ممارستها. ويرى كولمان أن هذا التطور فى قابلية السلطة للانتقال مشابه للتغير الذى حدث فى المعاملات الاقتصادية عندما أصبحت الأوراق التجارية (الكمبيالات الشخصية) مقبولة كتحويل مالى (أو سند للمديونية).

كانت إحدى الصعوبات مع نهج كولمان هى أنها لم ترسم خطأ واضحًا بين السلطة والتبادل. والواقع أن علاقات السلطة - غالبًا - ما ينظر إليها فى إطار علاقات التبادل. وهو يرى مثلاً أنه: "حتى القهر Coercion يمكن اعتباره نوعًا من المعاملات؛ لأنه إذا كان الأمر بالعمل مصحوبًا بالتهديد بالعقاب أو عرض بمكافأة؛ فهذا يشير إلى أن الطاغية يرغب فى أن ينقيد بالنتائج " (١٩٩٠، ص ٧١). ويرى مرة أخرى أن مفهوم التبادل يمكن - أيضًا - استخدامه لتشخيص ظاهرة عادة ما نفهم على أنها إكراه أو قهر مثلاً: حين يهدد أب ابنه بالضرب (ص ٣٨). ومحاولة كولمان أن يغلف



السلطة فى شكل مبادلة تذكرنا بمناقشات أرمن الشيان - هارولد ديمسترز (١٩٧٢) عن علاقات السلطة داخل المنشأة؛ فقد أكد أن المنشأة "ليس لديها أدنى أمر إجازة، أو سلطة، أو عمل انضباطى، يختلف ولو بأدنى درجة عن التعامل العادى التعاقدى فى السوق بين شخصين... بداية من أمر موظف أن يكتب هذا الخطاب بدلاً من وضع مستند فى ملف؛ فذلك يشبه قولى للبقال بأن يبيع لى هذا النوع من التونا بدلاً من ذلك النوع من الخبز....." (ص ٧٧٧).

والمشكلة فى طريقة التفكير تلك هى أن ما تبينه حقيقة - تقريباً - ممارسة السلطة يمكن وصفها بلغة التبادل؛ فإذا أمر ضابط الجستابو SS فى معسكر اعتقال أحد (الذكور) من النزلاء أن يدخل غرفة الغاز؛ فالنزىل له اختيار دائماً؛ فهو يمكنه الرفض. وإذا قَبِل ذلك يوجد "مبادلة"، فهو يدخل وضابط ألبجستابو يرد بعدم إطلاق النار عليه فى الحال. وتعرىف العلاقات التى من الواضح أنها علاقات سلطة فى شكل شروط مبادلة لا يتسع - من وجهة نظر الكاتب - إلى فائدة المفهوم الإقتصادى للتبادل؛ فهى تقلصها؛ ولو كان من الممكن رؤية علاقات السلطة فى اصطلاحات مبادلة، فيمكن تماماً لعلاقات المبادلة أن يُنظر إليها بنفس القدر من الفائدة فى اصطلاحات القيادة والأوامر (فالمستهلك يعطى "تعليمات" للبقال بأن يبيع له نوعاً من التونا)، كما لم يعد ممكناً أن نتحدث عن أى من نوعى العلاقات بأى وضوح.

وضورة أخرى مذهلة عن علاقات السلطة يمكن أن نجدها فى بحث حديث أعده أكيرلوف (١٩٩١). يبدأ أكيرلوف بمناقشة الأشكال المتعددة من سلوك الفرد التى تلاحظ عادة؛ ولكنها "مرّضية pathological" بدرجات متفاوتة (مثلاً تأجيل طاعة مفرطة للسلطة أو عضوية فى طائفة أو عصابات من الشباب، أو تصاعد الالتزام ببرامج تكون فعلاً غير حكيمة)، وفى كل حالة "عقلانية تقريباً"، يشارك الفرد القريب من الرشد near-rational فى اتخاذ قرارات متعاقبة بمرور الوقت. وفى كل لحظة يكون الفرد رشيداً

فى اتخاذا قراراته؛ ولكن التأثير التراكمى لهذه القرارات هو نتاج لما يرغب فى أن يتجنبه. فالتأجيل - على سبيل المثال - يأتى لأن تكلفة عمل شيء ما "الآن"، يمكن أن تكون قفزة لا داعى لها؛ ولكى نوضح ذلك سنفترض أن باحثة أكاديمية - كانت متأكدة أن منفعتها تزيد عن تكلفة كتاباتها للبحث الحالى وتقديمه للنشر. ومع ذلك فى كل يوم تواجه اختياراً بين بدء هذا النشاط ومراقبة العائدات على الأفلام المعروضة فى التلفزيون. فمثلاً: كانت آلام بداية مهام الكتابة، أو المتعة التى تحصل عليها من مشاهدة روك هديسون ودوريس داى(\*) فى فيلم "حديث الوسادة"، قد تستحوذ على قفزة لا داعى لها. علاوة على ذلك؛ فإن تكلفة تأجيل البحث لمدة يوم واحد أكثر قد تكون صغيرة. ونتيجة لذلك كل يوم تشاهد فيه الباحثة الأكاديمية التلفزيون، كانت تطمئن نفسها بقرارها أن تبدأ الكتابة غداً. وينشأ عدم الاستقرار هذا؛ لأن الفرد لا يتنبأ بأنه فى الغد سيقوم -أيضاً- بنفس الحسابات، والتغير الوحيد هو استبدال القفزة التى لا داعى لها، بفيلم "يوم سىء على الصخرة السوداء" بدلاً من ذلك الخاص "بحديث الوسادة". وفى نهاية الأسبوع تجد الباحثة الأكاديمية أنها ما زالت لم تبدأ بعد بالكتابة، وقد تسمم عقلها بعبارات مثل "لن أتزوجك حتى تقول هذه الكلمات الثلاث الصغيرة" و"كنت أركز على الشيء الخطأ، يا إما أنت والأطفال - هو كل ما يهمنى".

كل ذلك يبدو تحليلاً كافياً معقولا للحالات المرصية الصغيرة فى حياتنا اليومية، ويصبح النموذج أكثر متعة فى تحليل أكيرولف للسلطة. والسلوك الذى يجب شرحه قد زدوتنا به تجارب ستانلى ميلجرام المشهورة عن الطاعة (١٩٧٤)؛ ففى التجربة ظهر القائم بالتجربة كعالم أكاديمى يجرى تجارب فى التعلم. وقد ضحى العالم الأكاديمى الشخص (موضوع التجربة) إلى حجرة توجد بها آلة كبيرة لعمل الصدمات الكهربائية، و"متعلم" مزيف (الذى هو فعلاً

(\*) ممثلان أمريكيان شهيران. (المترجم)

ممثل)، والذي كان يمكن للشخص (موضوع التجربة) رؤيته من خلال نافذة زجاجية). وقد أُعطيت تعليمات للشخص (موضوع التجربة) بعمل صدمات للمتعلم عندما يقدم إجابات خاطئة للأسئلة الموجهة إليه (ولم يكن المتعلم على اتصال بالآلة). وطلب من الخاضعين للتجربة عمل صدمات أكبر عندما يقدم المتعلم إجابات خاطئة للأسئلة الموجهة إليه. وكانت النتيجة العامة والمدهشة أن معظم الخاضعين للتجربة سيواصلون مع العالم الأكاديمي إلى درجة كبيرة، ويوجهون صدمات أكبر "للضحية". وعند جرعات عالية إلى حد ما، قد يصرخ الضحية بأن التجربة يجب إنهاؤها، ويجب أن يطلق سراحها؛ وعند جرعات عالية جدًا صرخت الضحايا من الألم؛ ورغم من هذه النتيجة الواضحة، استمر العالم الأكاديمي في تحذير الخاضع من الاستمرار في التجربة. واشترك جزء كبير من السكان في تلقى الجرعة القصوى.

يركز أكيرلوف (١٩٩١) على أن نتائج هذه التجربة مهمة لسببين:

١- الاتجاه الواضح للخاضعين تجاه الطاعة المتزايدة .

٢- التناقض بين هذا الاكتشاف ونتائج أعمال المسوح Surveys بأن

معظم الأفراد يعتقدون بأنهم أو آخريين سيتصرفون بهذه الطريقة .

فمثلاً: يستشهد أكيرلوف بمسح قام به علماء النفس، وأجراه ميلجرام

في مدرسة طبية كبرى، وتتبا بأن "معظم الخاضعين لن يقوموا بعمل صدمات

تزيد عن ١٥٠ فولت، وفي الحقيقة لن يقوم أي خاضع بتقبل أقصى قدر من

الصدمات، وهو ٤٥٠ فولتاً". (ص ٨).

وقد قام ميلجرام بوضع السلوك الذي لاحظته، ووضعه في نموذج

بتباين طفيف عن نموذج التأجيل. مرة أخرى؛ فإن من المهم أن القرار اتخذ

في سلسلة من الخطوات الصغيرة. ومن المفترض عند بداية التجربة أن

معظم الخاضعين المدعويين لإجراء صدمات كبيرة وخطيرة للمتعلم قد

رفضوا تمامًا إجراء ذلك؛ إلا أنه عند كل خطوة كانت تكلفة العصيان للعالم

الأكاديمي استحوذت قفزة لا داعي لها؛ بينما أن الضرر "المتزايد" من القيام بصدمة، ولتكن ٣٠٠ فولت (مقارناً ب ٢٨٠ فولتا والتي التزم الخاضع بها من قبل) يكون صغيراً. لذلك يقارن الفرد الضرر الواقع عليه من التصعيد (من ٢٨٠ فولتا إلى ٣٠٠ فولت) من ناحية الضرر الناتج من القيام بصدمة ٣٠٠ فولت، بالضرر الناتج من عدم الطاعة من ناحية أخرى؛ ومن ثم يوافق على التصعيد. وبهذه الطريقة يُقَاد الفرد القريب من الرشد في سلسلة من الخطوات (يكون في كل منها قريباً من تحقيق أقصى قدر من المنفعة)، إلى النقطة التي يجري فيها عمل ما غير رشيد كلية. وفي الحقيقة كان كثير من الخاضعين محبطين من سلوكهم. يستخدم أكيرلوف تباينات في نموذجه لتحليل عملية اتخاذ القرار الجماعي (مثل القرار، الذي يأسف له الآن معظم المشاركين [على سبيل المثال، روبرت ماكنيمارا]<sup>(\*)</sup>، والخاص بتصعيد التدخل الأمريكي في فيتنام بسلسلة من الخطوات الصغيرة)، أو السلوك الجماعي الغريب لعصابات الطوائف. الشباب في هذه الحالات عنصر إضافي يعمل، وهو العنصر الذي يسهم في عدم رشاد الجماعة؛ فبعض من هؤلاء الملتزمين بالعمل، كانوا يميلون إلى ترك العمل كلما تقدم العمل، تاركين التصعيد المتزايد في أيدي جماعة أكثر وأكثر راديكالية.

إن إحدى الطرق لتفسير بحث أكيرلوف هو أن نقول إنه يبين كيف يمكن للناس "العاديين" (القريبين من الرشد) أن يشاركوا في نظام ينتهون فيه بالتصرف بطريقة مرضية تماماً؛ ولكن الأمر يستحق أن نوضح أن العملية التي يضع لها نموذجاً لا يشترط أن تكون نتائجها دائماً مرضية على الإطلاق؛ لذا يستطيع المرء أن يضع نموذجاً للقرار الذي يتخذه كثير من الناس، الذين يختارون أن يبقوا في الجامعة، ويكملوا دراسة الدكتوراه على مسارات شبيهة بذلك. قبل كل عام دراسي يقوم الطالب بحساب أن فائدة الدكتوراه لا تستحق

(\*) وزير الدفاع الأمريكي السابق ورئيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير (١٩٦٨-١٩٨١). (المترجم)

تكلفتها. ومع ذلك الضرر الناشئ عن ترك الدراسة والبحث عن وظيفة قد يستحوذ على قفزة لا داعى لها. ويقارن الطالب بين هذه "النتيجة" وضرر المعاناة فى خلال عام آخر من المحاضرات والامتحانات، و..... إلخ، ويقرر الاستمرار، ويأخذ على نفسه عهداً بأنه سيبحث عن وظيفة ويحصل عليها فى العام التالي؛ ولكن فى العام التالى يقوم الطالب بعمل نفس الحسابات (القريبة من الرشاد). وفى النهاية يحصل على درجة الدكتوراه ويصبح أكاديمياً ناجحاً (بدلاً من موظف فى بنك) ويبرر ذلك بأن هذه كانت خطته التى كان يقصدها ويعمل من أجلها منذ البداية.

ومن هذه الزاوية يكون تحليل أكيملوف مختلفاً؛ فقد بين أساساً أنه توجد طريقة بديلة لتفسير كثير من السلوك البشرى المماثل للسلوك الرشيد. وهذا الأسلوب البديل يجعلنا نفهم ونتعاطف مع العملية التى تتخذ بها القرارات؛ ولكنها تكون مخالفة تماماً للمعايير الرشيدة؛ ولكنها لا تعنى أن ناتج اختيارات الفرد هو دائماً ما قصد منها ورغب فى البدء بها.

ولتلخيص ذلك؛ فقد خطط المؤلف مدخلين جديدين لتفهم السلطة طبقاً للاختيار الرشيد. ويرى كولمان السلطة باعتبارها مبادلة للحقوق: الرجل (أ) يعطى (ب) الحق فى السيطرة على تصرفاته مقابل ثمن (غير محدد). ويرى أكيملوف الفرد على أنه جزء لا يتجزأ من عملية يتم فيها حثه فى سلسلة من خطوات صغيرة على الرضوخ لنفوذ أكثر على تصرفاته عما كان يقصده. وفى تحليل كولمان تظل المسؤولية فى يد الفرد؛ لأن السلطة يتخلى عنها "طواعية". وفى تحليل أكيملوف؛ فإن المسؤولية عن أفعال شخص ما ليست واضحة على الإطلاق.

وعلى النقيض من هذين التفسيرين، أكد تحليل بريتون - وينتروب (١٩٨٦) على أن "أى" نموذج للسلطة غير ملائم لتحليل طريقة عمل أحد التصورات الأصلية للسلطة حالة أيخمان. ولقد استخدمنا النموذج نفسه للبيروقراطية الذى أوردناه فى الباب التاسع عن النظام السوفيتي؛

فالبيروقراطية في نظام دكتاتوري تتكون من مكاتب متنافسة، وأيضاً منافسة بين الأفراد البيروقراطيين، وشبكة العمل البيروقراطية. هذه المنافسة من أجل المكافآت ستفيد النظام عندما يُحافظ على مستوى مرتفع من الثقة الرأسيّة، كما أنها ستميل إلى ذلك عندما تتوسع المؤسسة وتزدهر. في هذه الحالة تصرفات الأفراد في المؤسسة تُفهم بشكل أفضل من حيث التبادل على أساس الثقة الرأسيّة أكثر مما في نموذج السلطة. وعلى الجانب الآخر علاقة وكلاء التدمير بالمؤسسة (أَيحمان وضباط الجستابو، ومديري معسكرات الاعتقال، والمشاركين الآخرين) بضحاياهم، كانت مختلفة تماماً. هنا توجد سلطة صافية (الأوامر تعضدها التهديدات) والتي تُفرض بالتطبيق المتكرر لأقصى عقوبة.

يلاحظ أن تحليل بريتون - وينتروب فيما يتعلق بالثقة بدلاً من السلطة، يمكن تطبيقه على تجارب ميلجرام. فضلاً عن ذلك يميل الخاضع في الحقيقة، إلى الوثوق في خبرة العالم الأكاديمي، والتي تؤدي به إلى التعاون وأن مَصْرَةً خسارة الثقة هي التي تجعل الخاضع مضطراً أن يوقف هذا التعاون (لا يفرض أي عقاب على الخاضع الذي لا يواصل التجربة). وتراكم الثقة عادة ما يكون بطيئاً، ويحدث في خطوات صغيرة متتابعة، كما ذكرها كل من بريتون - وينتروب (١٩٨٢)، كولمان (١٩٩٠).

فأى تفسير (الثقة أو السلطة) لسلوك أيحمان يكون صحيحاً؟ دعنا نفحص الدليل على ذلك.

### ٣: المنافسة في الدولة النازية

يجب أن نتذكر أن كل هؤلاء الأعضاء يستخدمون قوة هائلة، إذا كانوا في منافسة شرسة مع بعضهم بعضاً - والتي لا فائدة منها بالنسبة إلى ضحاياهم، مادام طموحهم كان دائماً الشيء نفسه أن يقتلوا أكبر عدد

ممکن من اليهود. هذه الروح التنافسية ألهمت كل شخص ولاءً كبيراً لرتبته (أرندت ١٩٧٦، ص ٧١).

فكيف كانت تعمل بيروقراطية القتل؟ في الحقيقة كان أيخمان يتحمل المسؤولية الرسمية للشئون اليهودية وفقاً لمنصبه؛ ولكن هذا لا يعنى أن إدارته صفة الاحتكار في هذا المجال. في الحقيقة كانت توجد منافسة شرسة من ناحية كثيرين للتعامل مع المشكلة اليهودية. والسبب بسيط فقد كان هناك تقدير واسع لها خلال فترة البيروقراطية النازية، وكذلك في رؤية القيادة السياسية وكان حل المسألة اليهودية له الأولوية لدرجة أنها كانت الثانية في الأولويات بعد الحرب - ومن المحتمل ألا تكون تالية لأولويات الحرب؛ وإلا فمن الصعب شرح أنه في أواخر ١٩٤٢ \ ١٩٤٣، عندما كانت هناك حاجة ماسة إلى القطارات لنقل المواد إلى الجبهات المتعددة، عُجِّلَ "الحل النهائي" أكثر من تخفيضه (داويدوفيتش ١٩٧٥، ص ص ١٩١ - ٦). أحد الأسباب لماذا كان من المعروف جيداً أن المسألة اليهودية كانت ذات أولوية للقيادة، أنه وضعت موارد وفيرة تحت إمرة هؤلاء الذين اختاروا القيام بالمبادرة، وأن يقوموا بالسعى إلى "الحل النهائي" - خاصة، أنها وُضِعَتْ تحت تصرف البوليس السياسي (الجستابو SS).

حقيقة القول: إن الطلب السياسي على المستويات العليا للتسلسل القيادي كان قوياً، وأن عددًا من الوكالات تنافست من أجل القيام بدور أكبر في الحل النهائي للمسألة اليهودية، وقد تعرّفت عليها أرندت بنفسها (١٩٧٦):

كان المنافسان الرئيسان لأيخمان هما القيادة العليا في البوليس السياسي SS، وقادة الشرطة، واللذان كانا تحت القيادة المباشرة ل هيملر، يتمتعان بسهولة الوصول إليه، وغالبًا كانا أعلى من أيخمان في الرتبة. وكان يوجد أيضًا المكتب الأجنبي، والذي كان تحت قيادة وكيل وزارة الخارجية الجديد الدكتور مارتن لوثر، وهو أحد أعوان ريبنترزوب،

وأصبح نشيطاً جداً في الشئون اليهودية، وكان أحياناً يصدر أوامر طرد ينفذها وممثلوه بالخارج، الذين كانوا بسبب المكانة، يفضلون العمل من خلال القيادات الأعلى في SS والبوليس. علاوة على ذلك كان قادة الجيش في المناطق الشرقية المحتلة، يحبون حل المشاكل في الحال، الأمر الذي كان يعنى القتل رمياً بالرصاص؛ أما العسكريون في الدول الغربية كانوا - من ناحية أخرى - غير متحمسين للتعاون، وإعادة جنودهم لمحاصرة اليهود والقبض عليهم وأخيراً كان كل واحد من قادة الأقاليم يريد أن يكون أول من يصرح بأن منطقته خالية من اليهود، والذي بدا من حين لآخر في اتخاذ إجراءات طرد اليهود من جانبهم. (ص ١٥١ - ٢).

ولقد عكست المنافسة بين كثير من الوكالات طريقة التشغيل العام للبيروقراطية النازية. فكانت الخطط توضع مقدماً بين مراكز القوى المتنافسة، ورجال الأعمال المتنافسين، ويختار هتلر من بينها مَنْ كان "ناجحاً"، والبعض لم يكن كذلك. وكان من الذين لم ينجحوا، جوتفريد فيدر (صاحب المذهب الاقتصادي)، الذي عين وكيلاً لوزارة الاقتصاد؛ ولكن أُطيح به سريعاً بواسطة (شاخنت) الأكثر أصولية (شيرر ١٩٦٠، ص ٢٦١)، ألفريد روزنبرج (المفوض للتحكم المركزي للأمر المتعلقة بمناطق شرق أوروبا) والذي أعطى -أيضاً- المسئولية عن الشرق؛ ولكنه وجد نفسه غير قادر على المنافسة مع البوليس السياسى تحت قيادة هيملر والوكالات الأخرى في المنطقة، والذي سخر منه هتلر بنفسه (هولبورن ١٩٦٩ ص ٨٠٩، براشر ١٩٧٠ ص ٤١١، وداويدوفيتز ١٩٧٥، ص ١٩) وهانز فرانك (مفوض الرايخ لتسيق العدالة في الولايات وتجديد التشريع)، الذي لم يكن ناجحاً في إقناع هتلر بوضع كود قانونى جديد (بروزات ١٩٨١)؛ فهذا الفشل وكثير منه كان أحد المعايير لوجود قوة المنافسة.



كانت المخططات التنظيمية غير قادرة على إطلاع المؤلف على كثير - على الأقل من الوهلة الأولى - عن شبكات الثقة فى البيروقراطيات، وكقاعدة لم يكن باستطاعتها أن تطلع المؤلف على مدى المنافسة بين المكاتب والبيروقراطيين؛ لأنها بطبيعتها قد خصّصت لتوضيح الخطوط المنظمة للسلطة. ولكن فى حالة بيروقراطية القتل للنازي؛ فإن الخطوط المتداخلة للقيادة، وغموض التشريعات، وازدواج المسؤولية، كانت واضحة إلى حد ما فى المخططات التنظيمية الرسمية organizational charts التى لم تنتجها السلطات النازية؛ ولكن أنتجها المؤرخون والمحللون<sup>(\*)</sup>؛ فإذا رجع القارئ إلى مثل هذه المخططات (كونوت ١٩٨٣، ص ٢٢٣)؛ فإن التشريعات المتداخلة لهيملر، وجورنج، وهيدريخ و(بعد اغتيال هيدريخ) كالتن برونر، موللر - ستكون حقاً واضحة.

وحتى أولئك، مثل يوجين كوجون (١٩٨٠) يبدو أنهم كانوا يعطون اهتماماً كبيراً للتركيبية الرسمية للبيروقراطية - والتى من المؤكد أنه كان يسميها "بيروقراطية الجحيم" - قد أقرّوا "أن كثيراً من الفروع المتنوعة من (الآلة ككل) تمتعت بدرجة كبيرة من الاستقلال". (ص ٧). وقد تعرف بروزات (١٩٨١) على استقلال المكاتب والبيروقراطيات المختلفة، ويلاحظ كونوت (١٩٨٣) أن "هيملر كانت لديه الحرية فى القيام بالمهام التى يراها مناسبة له"، ومع أن هيدريخ كان مسؤولاً أمام كل من هيملر وجورنج؛ فلم يكن لأى منهما اهتمام نشيط بعملياته (لذا) أمكنه تحريض بعضهم ضد بعض عند الضرورة، ومن ناحية الممارسة كان يتصرف بطريقة مستقلة تماماً (ص ١٣١).

---

(\*) "للقضاة والمشاركين الآخرين فى محاكمة نورمبورج؛ فإن فهم هيكل الحكومة النازية كان يمثل تحدياً كبيراً، واحترار القاضى البريطانى لورانس، إلى حد ما أمام التشابكات والتداخلات Snarls وOverlapping، والارتباك حتى النهاية" (كونوت ١٩٨٣، ص ١٣١).

وكانت قنوات القيادة غير محددة بدقة، لدرجة أن الاستشهاد بمن هو مسئول عن إعطاء الأوامر كانت متناقضة. فمثلاً: صرَّح أحد شهود نوريمبيرج بأن "حتى في حياة هيدريخ كان أيخمان يشغل منصبًا مسيطرًا، ولا نقول مطلقًا، والذي كان نطاق اختصاصاته يزداد باستمرار. وفي أمن الرايخ تناول كل قطاع اليهود بشكل مستقل. ومنذ موت هيدريخ وحتى النهاية كان مسئولاً مباشرة أمام هيملر، ذلك كان يُعرف عمومًا "بأمن الرايخ" (فون لانج ١٩٨٣، ص ١٢٠). وأيخمان الذي لم يكن في نوريمبيرج، قد احتج بشكل عنيف على هذا الوصف، وقال: إن ذلك كان بالتأكيد شاهدًا يخدم شخصًا ما؛ لأنه بوضع المسؤولية عن الجرائم على شخص غائب، كان الغرض منه أن الشخص الحاضر يمكن تبرئته.

ويصف شيرر (١٩٦٠) جيدًا التركيبة التفاضلية المتداخلة للدولة النازية:

إن رفاق الحزب القداماء، مثل: وجورنج، وجوبلز، وهيملر، ولي، وشيراخ، أطلق لهم الزمام لعمل إمبراطوريات نفوذهم - وعادة ما يربحون. ولقد أعطى لشاغت الزمام في البداية لجمع الأموال لتوسيع الإنفاق الحكومي بأى خفة يد يفكر فيها. وعندما تشاجر هؤلاء الرجال على تقسيم السلطة أو الغنائم تدخل هتلر، وكان لا تعنيه هذه المشاجرات... ؛ لذا كان يبتهج بمنظر ثلاثة رجال يتنافسون مع بعضهم بعضًا في الشؤون الخارجية. نيوراس، ووزير الخارجية ؛ وروزنبرج مدير إدارة الشؤون الخارجية في الحزب ؛ ريبنتروب، الذي كان مكتبه " مكتب ريبنتروب " يلعب في السياسة الخارجية (ص ص ٢٧٥ - ٦٠).

هذا الوصف لصياغة السياسة الخارجية وتطبيقها، يمكن تكراره في كثير من النواحي الأخرى للسياسة بما في ذلك السياسة التي تتضمن "الحل النهائي" للمسألة اليهودية.

وإضافة إلى تلك الخطوط التنظيمية الرسمية المفككة للقيادة، والتي يمكن الاستشهاد عنها بكثير من الأدلة إذا سمح المجال (انظر مثلاً المناقشة في بحث براخر، ١٩٧٠ ص ٢٧٧ - ٨) كانت مؤشراً آخر للمنافسة بين المكاتب في الدولة النازية على عدم دقة الأوامر الصادرة من القيادات العليا. فعندما لا يكون للأوامر محتوى معين، وعندما لا توجه إلى شخص بعينه؛ فسوف تستبطن تجاوباً كبيراً في أنحاء متباينة، بمعنى آخر ستؤدي إلى سلوك تنافسي.

وفي محاكمته في القدس شرح أيخمان كيف كانت تجري الأمور في الرايخ الثالث. وقال: "كلما قام هتلر بإلقاء خطاب يكون عنيفاً بالذات بالنسبة لليهود، وتعرف أن شيئاً ما سيأتي من هيملر" (فون لانج ١٩٨٣، ص ٩٨) أو كما قال أيضاً: "لم يكذب هتلر يفرغ من إلقاء خطابه، ويتطرق إلى المسألة اليهودية حتى يشعر كل الحزب أو الإدارة الحكومية بأنه حان الوقت للقيام بعمل ما." (ص ٥٩).

إن عدم دقة الأوامر كانت أحد الأسباب في ازدياد عدد المكاتب بمرور الوقت، التي كانت تريد وتسعى إلى المشاركة في "الحل النهائي"، تقريباً بدون قيود. وقد كتبت أرندت (١٩٧٦) بطريقة وصفية أن "المصادر التي لا تتضرب من المتاعب (كما رآها أيخمان) هي أنه ورجاله لم يُتركوا أبداً في حالهم، حتى إن كل مكاتب الدولة والحزب كانت تريد نصيبها من الحل النهائي. "نتج عن ذلك أن جيشاً حقيقياً من "الخبراء اليهود" قد برزوا في كل مكان، وكانوا يتساقطون على بعضهم بعضاً أثناء جهودهم؛ ليكونوا أول أناس في مجال لا يعرفون شيئاً عنه" (ص ص ٧٢-٣) وقد صرح أيخمان بنفسه ل أفترلس بقوله: "لا تستطيع أن تتصور الصعوبات التي مررت بها، والمباحثات المضجرة، وآلاف الاعتراضات التي أثارها الوكالات المتعددة؛ فالجميع يشعرون أنه أمر خاص بهم." (فون لانج ١٩٨٣ ص ٦٧). وقد قام جوردون (١٩٨٤) بتلخيص ازدواج وتداخل المسؤولية التي كانت مميزة للسياسة النازية في هذه الناحية، كما يلي:

كيف خوّل هتلر السلطة بشأن القضايا العنصرية؟ أنه لم يحوّلها لوكالة مركزية واحدة لتناول "المسألة اليهودية". وبدلاً من ذلك شجع عديداً من وكالات الدولة والحزب؛ لكي تتغمس في السياسات العنصرية. وقد خلقت هذه التجزئة الهيكلية فوضى anarchy بين الوكالات المتنافسة نتجت عنها سياسات متناقضة. وكان هتلر يختار من بينها، ومعتمداً على تقديره للرأى المحلى domestic، ووحدة الحزب والشئون الخارجية. بعد ذلك سمح لوكالاته أن تتنافس فى تنفيذ السياسة التى وُوقِّعَ عليها. ونتجت عن ذلك صراعات أكثر على السلطة التى كان يقر بعدها هتلر بالاعتراف بالمنتصر باعتباره "السلطة الأولى" فى الأمور العنصرية. وبين عامى ١٩٣٣ و ١٩٣٨ أصبحت وكالات الحزب هى "السلطات الأولى". وبين عامى ١٩٣٨ و ١٩٣٩ تنافس الجستابو والحزب من أجل السلطة، وبعد عام ١٩٣٩ كان الجستابو هو "السلطة الأولى"، ولم تُحوّل الوكالات التى خسرت فى النضال من أجل السلطة؛ إلا أنه سُمح لها أن تدخل فى أدوارها كسلطة من الدرجة الثانية أو الثالثة. (ص ص ١٤٤ - ٥).

وكان هناك مؤشر آخر للمنافسة قدّم كدليل تاريخى على العمل الحر داخل البيروقراطية بشأن المسألة العنصرية؛ فكانت الاقتراحات الخاصة بالحل النهائى للمسألة اليهودية - غالباً - ما تطرح فى البيروقراطية. فمثلاً: موظف مدنى فى الوظائف العليا (فريدريك أبيلهور) فى حى لودز عام ١٩٣٩، اقترح أن الجيتو (الحى اليهودى) المخطط له يجب أن يكون إجراء مؤقتاً نحو حل أكثر دواماً. وقد وضع هانز فرانك (محافظة أحد الأقاليم الألمانية) نفس الفكرة بعد عام من ذلك عام ١٩٤٠. وفى يوليو ١٩٤١ أرسل موظف آخر (هوبنر) إلى أيخمان محضراً لجلسة المناقشات بشأن المسألة اليهودية فى وارتلاند التى اقترح فيها الإبادة. وقد طلب هوبنر من أيخمان تعليقاته، مضيفاً "إن هذه الأشياء تبدو رائعة إلى حد ما؛ ولكن فى نظرى أنها عملية للغاية". (داويفيتش ١٩٧٥، ص ٢١٨).

وقد لعب أيخمان نفسه، لفترة ما دوراً مهماً في البيروقراطية، خاصة فيما يتعلق بترحيل اليهود من ألمانيا ومن البلاد الغربية المحتلة. وقد حصل على هذا المركز ليس لأنه كان جيداً في إطاعة واتباع الأوامر؛ ولكن من خلال العمل الحر؛ فلقد استحوذ على نفوذ أكثر بنفس الطريقة التي تستحوذ بها شركة منافسة على عملاء أكثر بأن يكون أفضل من منافسيه. وفي السنوات الأولى من عمله، كان أيخمان مسئولاً عن مكتب اليهود في مكتب البوليس السياسى SS فى ميونيخ؛ ولكن كان هناك مكتب آخر للشئون اليهودية فى البوليس السرى لبرلين (داويدوفيتش ١٩٧٥، ص ١٠٧). تعلم أيخمان قليلاً من العبرية، وقرأ كتباً لقادة صهاينة، وقد لقي تقديراً من أجل هذه المبادرة. وفى عام ١٩٣٨ قررت السلطات تنفيذ الهجرة الإجبارية لليهود. وأرسل أيخمان إلى فينا Vienna؛ لينظم طردهم من النمسا، وكان كثير من اليهود هناك مشتاقين لمغادرة البلاد (معظم البارزين منهم أودعوا السجون)؛ ولكن ذلك خلق عنق زجاجة بعدد الأوراق التي كان على كل مهاجر أن يقدمها لكي يخرج. وقد ابتكر أيخمان نظاماً من خط تجميع ضم كل المكاتب المعنية وزارة المالية، وضرائب الدخل، والشرطة، والقيادات اليهودية كلها تحت سقف واحد. وقد أرسل -أيضاً- الموظفين اليهود إلى الخارج للحصول على مبادلات أجنبية من المنظمات اليهودية؛ لكي يمكن لليهود شراء تأشيرات الخروج اللازمة للهجرة.

وكما قالت أرندت (١٩٧٦) - فى النهاية - كان ذلك مثل مصنع آلي: "فى أحد أطرافه تضع يهودياً لا يزال لديه بعض الأملاك، مثل مصنع، أو محل، أو حساب بنكي، ويجتاز المبانى من طاولة إلى أخرى، ومن مكتب إلى آخر، ويخرج من الطرف الآخر بدون أى نقود، أو حقوق - فقط - بجواز سفر يقال فيه: يجب أن تغادر البلاد فى غضون أسبوعين؛ وإلا سترسل إلى معسكرات الاعتقال". (ص ٤٤ - ٥)؛ ونتيجة لنظام خط التجميع فى خلال ثمانية أشهر غادر ٤٥,٠٠٠ يهودى النمسا؛ بينما تبرك ١٦,٠٠٠ ألمانيا. وقد رُقّي أيخمان إلى رتبة المقدم. "Obersturmbannführer".

وفيما بعد عندما اندلعت الحرب لم تعد الهجرة الإجبارية ممكنة، وكانت تبدو لأيخمان كما لو كان خارج وظيفته؛ فأقام عدداً من الولايات اليهودية المنفصلة في جزيرة مدغشقر (بشرق إفريقيا)، وبولندا التي احتلتها ألمانيا؛ حيث ذهب بنفسه ليستكشف هذه المقاطعات؛ ورغم هذا العمل الحر المؤثر تحركت الأمور بسرعة جداً، لدرجة أنه لم يستطع تتبعها؛ ففي عام ١٩٤١ أمر هتلر "بالحل النهائي"، والذي كان أيخمان يعمل فيه - فقط - كرجل مسئول عن النقل.

ورغم أنها كانت مهمة كبيرة؛ فلم تكن بالأهمية التي كان يأمل فيها أيخمان. ولم يُعط "الحل النهائي" رسمياً لمكتب هيدريخ المختص بأمن الرايخ (RSHA)، والذي كان يشمل مكتب أيخمان للشئون اليهودية؛ ولكن أعطى لوكالة منافسة مكتب الشئون الإدارية والاقتصادية (WVHA)، داخل البوليس السياسى الذى كان يرأسه أوزوالد بوهل. ولم تتم ترقية أيخمان قط إلى وظيفة كان يشعر بأنه يستحقها؛ ولكنه كما سيناقدش فى الفصل التالي، استمر فى التصرف كرجل أعمال بيروقراطى نشط.

#### ٤: كفاءة المنافسة فى بيروقراطية القتل

من ناحية أخرى، ظل هتلر ذا ولاء لرفاقه القدامى منذ أيام معارك الحزب؛ ولكن عارضه يمكن أن يتأكد من انتقام الدكتاتور الذى لا رحمة فيه؛ ولكن إذا ما ثبت أن شخصاً عديم الكفاءة فى وظيفته، فمن غير المحتمل أن يزيله هتلر. وبصفة عامة كان هتلر يعتز بالإيمان أكثر من الخبرة (هولبورن ١٩٦٩، ص ٧٥٠).

وقد ذكر من قبل (فى الفصل الثانى من هذا الباب أو الباب ٩، الفصل الثالث)، أنه اقترح من وجهة نظر الرؤساء: أن المنافسة بين المكاتب والبيروقراطيين تتسم بالكفاءة - بمعنى أنها كانت تطور اهتماماتهم وأهدافهم - إذا كان الولاء أو الثقة بين الرؤساء والتابعين إلى الدرجة التى يشعر التابعون

عندها بأن باستطاعتهم القيام بخدمات غير رسمية (خدمات غير مقررة، أو ليست تعاقدية، وغير رسمية)، والنتيجة أن يكافئوا من أجلها. وفي غياب مثل هذا الولاء قد يقوم التابعون بالمهمة الرسمية المطلوبة منهم؛ ولكنهم سوف يشاركون في أعمال خاصة إذا ما توافرت الثقة بينهم، حتى ولو لم تكن تخريبياً تاماً، وسيوجهون إلى الاهتمامات المباشرة للتابعين وليس للرؤساء. ومن وجهة نظر الرؤساء؛ فالمنافسة حينئذ لن تتسم بالكفاءة، بمعنى أن المبادرات والمشروعات التي تفرضها المنافسة ستكون ذات نتائج عكسية.

ويسعى الفصل التالي إلى عرض أن الدولة النازية كانت دولة تتافسية لدرجة مكثفة. وما كان يبدو لكثيرين في أنه كان تشويشاً، أو ازدواجية أو تدخلاً، أو حتى اضطراباً كان الظاهرة الخارجية لهيكل اجتماعي تتافسي للغاية. وفي هذا الفصل يُقدّم الدليل ليبين أن المراكز من أعلاها إلى أدناها في الهرم البيروقراطي للقتل، كانت موالية جداً للقيادة النازية - وبمعنى آخر، كان شعار البوليس السياسي هو "شرفي هو ولائي" (كـدجون ١٩٨٠، ص ١٩٩) لم يكن شعاراً أجوف؛ ولكنه - على الأقل وإلى حد ما - كان انعكاساً لمجريات الأمور الحقيقية.

ويصر المؤلف منذ البداية على أنه لم يكن من السهل توثيق وجود الولاء أو الثقة من مصادر تاريخية موحدة. ويرجع أحد أسباب ذلك بالتأكيد، إلى انبهار طلبة النظام بالعلاقات الرسمية بين أعضاء التنظيم. وفي الواقع لأن الشخص أحياناً يقابل تأكيدات كالاتي "هذا المستشار [رودلف ديلز] هو الصديق الحميم لجورنج، أو الحميم المقرب لهيملر (رينهارد هيدريخ) " (كوجان ١٩٨٠، ص ٩) أو أن "رينتروب... قد أثبت سريعا ولاءه لهتلر" (هولبورن ١٩٦٩، ص ٧٧٣). أو بالنسبة "لهيس - مسار حياته كتاب... بإيمان ديني جيد للرئيس هتلر" (براخر ١٩٧٠، ص ٢٨٠)، أو مرة ثانية، "ويلهام فريك، وزير الداخلية وواحد من التابعين الأكثر إخلاصاً لهتلر" (شيرر ١٩٦٠، ص ٢١٩). وكثير من الاقتباسات في بداية هذا الفصل،

جميعها تبين وجود الولاء؛ ولكن المعرفة المعقولة عن شبكة علاقات الثقة بأكملها في النظام النازي ليس لها وجود بالنسبة لمعرفة المؤلف.

وفي هذا الوضع يجد المرء من الضروري أن يستنتج وجود شبكة الثقة بطريقة غير مباشرة من سلوكيات وأنظمة معينة. وفي حالة ألمانيا في عهد هتلر يُعرف بدرجة واسعة: أن بناء الثقة يفترض أهمية هائلة. وفي الحقيقة، ووفقاً لأرندت (١٩٥١\٣\١٩٧٣)؛ فإن السمة الرئيسية للحركات الشمولية "بمقارنتها بالأحزاب والحركات الأخرى... هي مطالبتهم بالولاء الكامل غير المقيد، وغير المتغير للعضو الفرد". وهي أيضاً تصف أداة تنظيمية بها تخلق الحركة الموالية: هرهما من المناضلين militancy الخريجين والمتدرجين وظيفياً بعناية، والمتأهبين للقتال. وبذلك؛ فإن الجماهير التي كانت جزءاً من الحركة قسّمت إلى فئتين: متعاطفين، وأعضاء. علاوة على ذلك كان هتلر "أول من أوجد سياسة واعية كانت توسع بصفة مستمرة رتب المتعاطفين؛ بينما جعلت في نفس الوقت عدد أعضاء الحزب محدوداً للغاية" (ص ٣٦٦). "هذه العلاقة تتكرر على مستويات مختلفة داخل الحركة ذاتها. فكما أن أعضاء الحزب ينتمون إلى الأفراد المسافرين وينفصلون عنهم، كذلك تكون النخبة في الحركة ينتمون وينفصلون عن الأعضاء العاديين" (ص ٣٦٧). وقد حُلّل هذا النموذج بالرجوع إلى البوليس السياسي SS، فكتبت أرندت، تقول:

كانت هناك ميزة أخرى للنمط الشمولي، وهو أنه يمكن تكراره بشكل لانهائي، ويجعل المنظمة في حالة من السيولة التي تسمح لها باستمرار أن تدخل طبقات جديدة، وتحدد درجات جديدة من النضال. ويمكن التعبير عن التاريخ الكامل للحزب النازي حسب التشكيلات الجديدة في الحركة النازية. وكانت الخدمات الإدارية وقوات العاصفة (أسست في عام ١٩٢٢) أول تشكيل نازي، وكان من المفترض أن تكون أكثر نضالية عن الحزب نفسه. وفي عام ١٩٢٦ أسّس البوليس السياسي SS



كتشكيل نخبوى للخدمات الإدارية. وبعد ثلاث سنوات استقلت ss ووضعت تحت أوامر هيملر. وقد استغرق هيملر بضع سنوات فقط - ليكرر نفس اللعبة فى ss، واحدًا بعد الآخر، وهى أكثر قتالية عن سابقها، والآن أنت إلى الوجود قوات الصاعقة، ثم وحدات قيادية للموت (وحدات الحراسة لمعسكرات الاعتقال، والتي ظهرت فيما بعد من قوات ss، وأخيرًا وخدمات الأمن، خدمات المخابرات الأيديولوجية للحزب، وقواتها التنفيذية للسياسة السلبية للسكان)، مكتب شئون الأجناس، وإعادة الاستيطان، والتي كانت مهامها ذات طابع إيجابى. وكلها تبلورت من ss التي كان أعضاؤها خلاف هيئة الفوهرر (هتلر) قد مكثوا فى مناصبهم المدنية، وبالنسبة لكل التشكيلات الجديدة ظل عضو هيئة ss العامة على نفس درجة العلاقة باعتباره رجل ss مع رجل ss آخر، أو علاقته مع عضو الحزب بعضو هيئة ss، أو عضو من منظمة أمامية بعضو الحزب (ص ٣٦٨).

وكانت الحوافز التي يقدمها هذا النظام لتراكم الولاء الرأسى، (ولمنع تراكم الثقة الأفقية) واضحة. وعلى النقيض من الفرص التي يوفرها التسلسل الوظيفى التقليدى؛ فإن إمكانات التقدم فى هذا النظام كانت تقريبًا لا تنتهى، والمعيار الأساسى للتقدم هو الولاء. وتكتب أرندت " التدرج المتقلب يشبه تدرج البوليس السري، ويجعله ممكنًا حتى بدون نفوذ فعلى، ويخفض أى رتبة أو جماعة تتردد أو تبتين أى علامات للراديكالية المتناقصة بمجرد إدخال طبقة راديكالية جديدة، ومن ثم تقود الجماعة القديمة آليًا فى اتجاه واجهة المنظمة وبعيدًا عن مركز الحركة. " (ص ٣٦٩).

كم طورَ هذا التحليل من "أصول الشمولية Totalitarianism" إذا ما قُورنَ بصورة التدرج البسيط للقيادة النازية، والذي يوجد فى كتاب أرندت الأخير "أيخمان فى القدس!". وفى واقع الأمر؛ فإنها فى كتابها الأول (١٩٥١) تتكر أرندت بصراحة النموذج القيادى وتكتب:

فى منظمة الجيش والدكتاتورفة العسكرية التى نشأت بعد هذا النموذج. كانت السلطة المطلقة للقيادة من أعلى إلى أسفل، والطاعة المطلقة من القاع، تتوافق مع موقف الخطر الكبير فى المعركة، والذى يبين بدقة لماذا هم ليسوا بشموليين... وكل هرم وظيفى بصرف النظر عن كم هو سلطوى فى توجهه، وكل سلسلة قيادية، بصرف النظر عن كم هى تحكمية أو دكتاتورية فى محتواها من الأوامر تميل إلى الاستقرار، وقد تحد من السلطة الكلية لقائد الحركة الشمولية (ص ص ٣٦٤ - ٥؛ وأضيف تأكيدات).

وقد خلَّت سلطة القائد (فى هذه الحالة الفوهرر) فى الحركة الشمولية، فيما يتعلق بمقدرته على إبعاد تابعيه من الثقة فى بعضهم بعضًا. "وموضعه فى هذه الدائرة الحميمة، يتوقف على مقدرته فى وضع الدسائس بين أعضائها، وعلى مهارته فى التغيير المستمر لأفرادها، فهو يدين برفعته إلى القيادة، وإلى المقدره الهائلة لتناول الصراعات الداخلية فى الحزب من أجل السلطة." (ص ٣٧٣).

وكانت الأداة الكبرى الأخرى التى استخدمها النازى لتشجيع الولاء للنظام، هى الحياد المنظم أو تدمير المراكز البديلة للسلطة (منظمات متنافسة)، مثل: الحكومات الإقليمية، والاتحادات، والنقابات، والجمعيات "الأفقية" الأخرى، وبالطبع الأحزاب السياسية الأخرى. والحقائق معروفة جيدًا (بروزات، ١٩٨١، الأبواب ٣ - ٥) وإعادتها لا تخدم أى غرض؛ لذلك لن نعيدها ثانية فى حساباتها. وكانت تلك سياسة النازى تجاه الخدمة المدنية.

بعد وصول هتلر إلى السلطة عام ١٩٣٣، كان عليه أن يحكم أيضًا ويتمسك بالسلطة، وكان يمكنه أن يحكم من خلال الآلة البيروقراطية الموجودة فى الدولة الألمانية، التى ورثها من جمهورية فيمار. وفى الواقع إذا كانت النظرية التقليدية للبيروقراطية، والتى تفترض أن التابعين فى المنظمات الكبيرة هم أفراد حياييون يطيعون الأوامر الصادرة من أعلى؛ فإن من

الصحيح إذن أن هتلر كان عليه أن يتولى هذه البيروقراطية ويصدر الأوامر ويتابع تنفيذها.

لكن الدليل يذهب في الاتجاه العكسي. حقاً إنه يبين فى كثير من المكاتب، وعلى الأخص التى كانت الأكثر أهمية لتنفيذ الأهداف النازية، تقدم هتلر والقيادة الاجتماعية القومية لإزاحة جهاز الخدمة المدنية الذى كان راسخاً (انظر بروسزات ١٩٨١). وقد وُصِفَ هذا التحول فى خطاب حزين إلى هتلر من ويلهلم فريك، حوالى عام ١٩٤٠، والذى كتب يقول:

لقد رأيت دائماً يا سيدى الفوهرر، أنه من واجبى كوزير للخدمة المدنية منذ عام ١٩٣٣ (كان حينذاك وزير داخلية الرايخ)... أن أجعل من المتاح لك من أجل المهام العظيمة، ومن أجل سياسة الدولة - خدمة مدنية مؤهلة بدرجة عالية، وأطورها بالمفهوم النمساوى القديم للقيام بالواجب، وأيضاً وفقاً للميثاق القومى الاجتماعى، كما هو الحال مع القوات المسلحة الألمانية. وقد جعلنى مجرى السنوات الأخيرة، أشك مع ذلك، فيما إذا كان يمكن النظر إلى جهودى واعتبارها ناجحة. وبإحساس متنامٍ، وطبقاً للملاحظات المتفق عليها لوزارتي وكل الوزارات الأخرى، تسود مشاعر مريرة فى الخدمة المدنية المهنية بخصوص القصور فى تقدير قدراتهم وخدماتهم، وكذلك الإهمال غير المبرر. والإحساس بالشعور بأنك لا تستطيع الدفاع عن نفسك بدأ يشل أفضل القوى الخلاقة... ولم يعد هناك أى حديث أياً كان على أن الخدمة المدنية مفضلة كجهاز يتمتع بثقة خاصة من قيادة الدولة... وكما تعانى الخدمة المدنية بدرجة كبيرة من الحقيقة بأنه لا يعهد إليها القيام بالمهام الجديدة؛ ولكن يُعهد بها إلى منظمات الحزب؛ رغم أن هذا يخص الواجبات الإدارية الحقيقية (من بروسزات ١٩٨١، ص ص ٢٥٧-٨ وأضيفت التأكيدات).

وكان يبدو بأن تلك كانت هي الحالة الملحوظة التي تسود البيروقراطية فيما يتعلق بوزارة الحربية، والسلك الدبلوماسي والشئون الخارجية، والبوليس، وطبعاً إبادة اليهود (والتي لم تكن لها منظمة بيروقراطية قبل عهد هتلر).

وقد توفر مقياس أخير لمدى الثقة بين القيادة النازية والتابعين في المنظمة عندما أصبح من الواضح أن الرايخ الثالث كان ينهار. وهذه الملحمة تزودنا بتصوير جيد لأحد المزاعم الأساسية عن الثقة في نموذج بريتون - وينتروب مهما كانت هذه الثقة متطرفة (ضخمة)؛ إلا أنها ليست بالضرورة "عمياء"؛ ولم تكن أبداً كما تقترح أرندت (١٩٥١ | ١٩٧٣) ذلك النوع من "الثقة الإجمالية، وغير المقيدة، وغير المشروطة، وغير المتحولة" (ص ٣٢٣)؛ بل الثقة التي طلبها النظام (وكما تعنى أرندت أحياناً) ووفرها أعضاؤها. وبدلاً من ذلك. اقترح المؤلف أن الولاء يرتفع أو يهبط على أساس عدد من الأشياء خاصة التوقعات المستقبلية المنتظرة من النظام. وما حدث هو أن المنافسة داخل البيروقراطية استمرت؛ ولكنها -الآن- لا تتسم بالكفاءة؛ لأنها لم ترتبط بأهداف الرؤساء.

وفي بداية من عام ١٩٤٤، رأى هيملر أن الحرب قد خسرت، وتلبية لرغبات هتلر طلب من أيخمان أن يوقف قتل اليهود، وافترض أن الحلفاء في عرفانهم لهذا العمل قد يجعلونه رئيساً لوزراء ألمانيا بعد الحرب! ووفقاً لما ذكرته أرندت لم ينفذ أيخمان هذه الأوامر بالقدر الذي كان يشعر به، وعندما كانت لا توجد قطارات متوفرة لنقل اليهود من المجر في عام ١٩٤٤، نظّم أيخمان مسارات على الأقدام، وعندما أمره هيملر بأن يكف عن ذلك، هدده بأنه قد يحصل على قرار من هتلر نفسه. نتيجة لذلك في يناير ١٩٤٥ رُقّي عدو أيخمان القديم، كيرت بيكر (الذي كان متعاوناً مع خطة هيملر لبيع اليهود) إلى رتبة المقدم، ونقل أيخمان من وظيفته للشئون اليهودية إلى وظيفة غير مرموقة تتعامل في الحرب ضد الكنائس.

فيما بعد "هجر هيملر السفينة الغارقة للدولة. وأبلغت وكالة رويتر  
للأنباء بمفاوضاته السرية مع الكونت برنادوت وعرضه استسلام الجيوش  
الألمانية في الغرب إلى أيزنهاور. وبالنسبة لهتلر الذي لم يشك أبداً في ولاء  
هيملر المطلق كان ذلك أكبر الصفعات التي وجهت له" (شيرر، ١٩٦٠،  
ص ١١٢٢).

وعندما سعى جورنج في إبريل ١٩٤٥، أن ينشط قرار عام ١٩٤١  
الذي نصّبته نائباً للفوهرر، بإرسال تلغراف إلى هتلر وموقعاً "هرمان جورنج  
يقدم لك الولاء" "تتهد هتلر قائلاً: "لقد خانني جورنج وهجرني وهجر وطنه"  
وبعد ذلك أضاف أنه "لا يوجد ولاء، ولا شرف، ولا خيبة أمل، ولا خيانة لم  
أمر بها" (ص ١١١٩).

وإضافة إلى أعمال هيملر وجورنج كان يوجد آخرون، مثل:  
ريبنتروب الذي كان يفاوض في السويد، وأيضاً سبِير الذي كان "يلح على  
قادة مثل منتقول على مخالفة الأوامر لتدمير الكباري، والسدود، والمصانع،  
على أن يتركها للأعداء" (تولاند، ١٩٧٦، ص ١١٧٤). وكان بورمان على  
حق بأن يصرح بأنه "يبدو أن الخيانة حلّت محل الولاء" (شيرر، ١٩٦٠،  
ص ١١٢١). وكان هتلر كان -أيضاً- على حق عندما قال: "لقد كُذّب على  
من جميع الأطراف" ويضيف أن "ss المتطرسة، والمملة، وغير الحاسمة،  
لم تعد ذات نفع لي." (تولاند، ١٩٧٦، ص ١١٧٢، ١١٩٨).

## ٥: المسئولية البيروقراطية

في بيروقراطية تتسم بالمنافسة الصارمة المملة التي لا تكل بين  
أفرادها والوكالات، والتي فيها على الأقل حتى الأيام الأخيرة للحرب تعمل  
المنافسة على زيادة الاهتمام بمصالح الحكام (لأن الثقة بين هؤلاء الحكام  
وتابعيهم كانت قوية)، ما الذي يمكن قوله عن مسئوليات التابعين عن أفعال

النظام؟ وبشكل أكثر تحديداً، ما المسؤولية التي يتحملها فرد كضابط في SS مثل أيخمان من أجل الجرائم التي ارتكبها النظام، والوكالة التي كان يرأسها؟

لكي نجيب عن هذه الأسئلة، سنتناول موقفين افتراضيين. سنفترض أولاً أن أيخمان بدلاً من أن كان يعمل لجهاز SS كان يعمل حرّاً - بمعنى أنه يمتلك شركة للنقل، وبدلاً من الرتبة والمرتب واحتمالات الترقية في النظام؛ فإنه كان من البعيدين عن النظام، والذي أعطيت له الفرصة للمزايدة ضد شركات أخرى من أجل عقد يشمل نقل ملايين من الناس إلى حتفهم. فإذا كان هو أدنى المزايد سِعراً أو كان من يعد بنقل أكبر رقم من الأشخاص إلى قبورهم من أجل مبلغ محدد من المال؛ فإنه كان سيحصل على العقد، وإذا خسر المزايدة قد يحصل على عقود أخرى أو لا شيء على الإطلاق، وكان لا يمكن أن يحدث له شيء آخر.

في مثل هذه الظروف نقول أنه لا يوجد أحد لديه صعوبة في تحديد المسؤولية، وأن كل شخص سيدين أيخمان بالذنب. وفي الحقيقة، ووفقاً للمبادئ القانونية للمسؤولية، سواء كمدنّب رئيسي أو مشارك في الذنب؛ فلا شيء جديد يمكن إثارته في هذه الحالة. ونقول إن الحوافز التي واجهت أيخمان - والتابعين الآخرين مثله - لم يكونوا مختلفين عن هؤلاء الناس الذين افترضوا في موقف الافتراض؛ فلم يكن أيخمان يطيع "الأوامر" بأكثر مما يفعله صاحب عمل حر عندما يتجاوب مع طلبات السوق؛ لكي يحقق ثروة. فمكافأته اتخذت شكل الترقّيات، والعلاوات، والسلطة أكثر مما اتخذت شكل أموال وفقاً لعقود فوّضَ عليها - ولكن هذه الحقيقة لا اختلاف فيها عندما تأتي إلى مسألة أنه مدنّب أو بريء.

علاوة على ذلك وكرجل أعمال ناجح في بيئة تنافسية؛ فإن أيخمان وكل الآخرين مثله يفترض فيهم أن يعلموا بوجود الفرص، والاحتمالات

لفرص جديدة. ورجال الأعمال النشطين كانوا دائماً ينتبهون لتحسين مراكزهم. والشعور بالذنب والمسئولية تنشأ لمن يدفعهم من العمل الحر فى منشأة إجرامية وليست من الادعاء بالجهل البيروقراطى بالحقائق.

وبالعودة إلى الموقف الافتراضى الثانى سنفترض أنه بدلاً من تصويب بندقية إلى رأس أيخمان قيل له إن عليه تنفيذ الأوامر أو يواجه الإعدام بسبب عدم طاعته. فى هذه الحالة قد يبدو من الصعب أن يعتبر مسئولاً لتنفيذه الأوامر التى تسلمها. وهناك دليل قوى (روبنسون ١٩٦٥، داويدوفيتش ١٩٧٥، ١٩٨١) أن هذه كانت فى الواقع حوافز تواجه أعضاء (مجالس اليهود) والفدائيين اليهود فى معسكرات الاعتقال، والجدل الذى قامت به أرندت " كان لا يمكن إنكار أن أيخمان كان يتصرف دائماً وفقاً لأوامر عليا (١٩٧٦، ص ٢٩٤)؛ ولكن كل "التروس فى الآلة بصرف النظر عن عدم أهميتها، قد تحولت فى المحكمة إلى جناة، بمعنى أنها أصبحت من بنى البشر" (ص ٢٨٩) فهى غير صالحة منطقياً، وتثير أمراً كاذباً، وهى غير صالحة للأسباب التالية: إذا ما اتبع أيخمان الأوامر فقط؛ لأن عدم تنفيذها من الممكن أن يوقع العقاب به، فلا يمكن جعله مذنباً من أجل الأسباب التى سردناها من قبل، وهى أمر كاذب؛ لأن أيخمان لم يكن مجرد أنه يتبع الأوامر، علاوة على ذلك، لم يُعاقب أو يُعدم، إذا ما أتبع الحل النازى للمسألة اليهودية بحماس أقل، وكانت مشاركته أقل فى المكافآت غير الرسمية التى كانت ستذهب عندئذ إلى رجال أعمال أكثر حماساً.

وكان أيخمان - مثل عديد من الخاضعين النازيين - رجل أعمال بيروقراطى تنافسى فى بيروقراطية تنافسية للغاية. وكانت هذه الحقيقة مع ولائه هى التى تشرح كفاءته. وفى تلك الحقيقة كان يوجد الآلاف من أيخمان، كلهم ذوو أعمال حرة متنافسة، وجميعهم ذوو ولاء لرؤسائهم، وهو ما يشرح الكفاءة المرعبة للبيروقراطية النازية للقتل. ولا يوجد إلا قليل

للخوف منه من الصورة العامة للمجتمع الشمولى الذى تُنفذ فيه "التروس" الأوامر الصادرة من السلطات العليا "Big brother". أو ما يعادله مثل هذا المجتمع قد ينهار من عدم الكفاءة. أما ما يُخيف أكثر هى مقدرة الدكتاتور على استخدام مبدأ المنافسة لى ينظم الرعب والقتل.

## خاتمة

إن السؤال الذى تناوله هذا الباب هو الذى فرضته الأحداث بقوة فى ألمانيا النازية: فهل يعتبر التابعون فى المنظمات الكبيرة مسئولين عن الأفعال الإجرامية التى لا ينكرون أنهم قد ارتكبوها؛ ولكن يدعون أنهم قاموا بها وفقاً للأوامر؟ يوجد عديد من الإجابات لهذا السؤال؛ ولكنها جميعاً وفقاً لمعلومات المؤلف تقبل الدفاع على أنه يعكس الواقع بطريقة دقيقة.

لذا يجد كثيرون أن هذا الدفاع يتسم بالإكراه؛ لأن الانطباع أو نظرية البيروقراطية التى جرى اعتناقها عالمياً، وقد تطورت من فكرة أن المنظمات الكبيرة تصدر للتابعين أوامر من السلطات العليا، ومادام أنهم أتباع؛ فليس لهم اختيار غير الطاعة. وبهذه النظرية، يقتنع الناس الجادون، بذنب الاتباع، وقد سعوا إلى أسباب عقلانية للحكم عليهم من مختلف الاتجاهات؛ فالعقلانية لأرندت وقضاة نورمبرج قد خطَّ لها من قبل؛ فلم تكن قط أسباباً قوية.

والنقطة الرئيسة فى هذا الباب أن الاتباع فى المنظمات الكبيرة لا "يطيعون الأوامر"؛ فهم يوضعون فى إطار تنافسى يكافؤون فيه من أجل مبادراتهم الريادية التى تطور اهتمامات وأهداف رؤسائهم، وكلما كانوا أكثر فائدة لرؤسائهم زادت المكافآت. والهيكل البيروقراطى لألمانيا النازية ذاتها، وكانت تنافسية للغاية، والبيروقراطيون (ضباط البوليس السياسي، ورؤساء



معسكرات الاعتقال،... إلخ) كانوا نشطاء في البيروقراطية، وكانوا رجال أعمال نشيطين وتنافسيين - وفي النهاية كانوا ذوى ولاء كبير لرؤسائهم.

وإذا كان الدليل المقدم فى هذا الباب - كما يقترح - فإن النموذج البيروقراطى المبنى على التنافس والمبادلة، يصف جيداً النظام النازي، عندئذ فالسؤال الذى يبدئ به هذا الباب، أجيب عنه بسهولة، والإجابة هي: "مذنب".



# الجزء الخامس

## خاتمة



## الباب الرابع عشر آليات النظم الدكتاتورية

### ١ مقدمة

كثير من أنحاء العالم-اليوم- مازالت تعيش كما كانت دائماً تحت الحكم الدكتاتوري<sup>(\*)</sup>؛ ومع ذلك لا نعرف سوى قليل جداً عن سلوك هذه النظم. ويرجع أحد أسباب جهلنا بها ببساطة إلى أن تلك النظم تميل إلى أن تكون مجتمعات مغلقة، ومن الصعب الحصول على معلومات عنها. وهناك سبب آخر هو أنها مخيفة ومكروهة؛ لذا تركزت البحوث على كيفية نشأتها (وبهذه النظرة التي بمجرد فهمها عندئذ يمكن منع حدوث حالات أخرى) أو بالمقارنة، فلم يتم سوى إجراء قليل من العمل في محاولة فهم كيفية عمل هذه النظم. وأخيراً، عندما تم القيام ببحوث عن سلوكها؛ فإن وجهة النظر التي توصل إليها كانت أنها تعمل دائماً بالقمع والأوامر، كما يتم تقرير السياسات في المستوى الأعلى - بواسطة الدكتاتور، وبمساعدة مجموعة صغيرة من المستشارين - وعندئذ تُفرض على شعب لا حول له ولا قوة. ويرضخ الشعب لهذه الأوامر إما نتيجة للخوف من ناحية، أو بسبب غسيل المخ، أو

---

(\*) فريدم هاوس (بيت الحرية) Freedom House قام بإعداد تقديرات سنوية عن مستويات الحرية السياسية، والحرية المدنية لكثير من الدول حول العالم منذ عام ١٩٧٨، وتقديرات أخرى تكون - أحياناً - قد قدرت عن فترات سابقة (لسلك هذه المتغيرات على مدى الأعوام الثلاثين الأخيرة) انظر هانتجتون (١٩٩١). في عام ١٩٩٦، وطبقاً ل فريدم هاوس (١٩٩٧)، فإن حوالي ٢٢% من سكان العالم قد عاشوا في مجتمعات "حرة"؛ بينما فاقت نسبة ٣٩% أخرى صنفوا كـ "أحرار جزئياً" أما الباقي بنسبة ٣٩% "لم يكونوا أحراراً".

التلقين، أو السيطرة الفكرية من ناحية أخرى؛ إلا أن القوة التوضيحية لهذه المفاهيم - أى مقدرتها على شرح التغيرات فى مستوى القمع مثلاً أو لشرح لماذا تصعد نظم وتسقط أخرى- لم تكن كبيرة. وفى هذه الدراسة حاول المؤلف فهم عمل الدكتاتوريات وتفسيره من وجهة نظر مختلفة، وخاصة وجهة نظره كإقتصادي. ويعنى ذلك أنه يفترض: أن الناس فى هذه النظم - الحاكم والمحكوم - لا يعملون بطريقة مختلفة عن تلك الطريقة التى يعمل بها البشر فى المجتمعات الديمقراطية؛ فهم ذوو مصلحة ذاتية وذوو رُشد من الناحية الاقتصادية - أى إنه مهما كانت أهدافهم، فهم يحاولون تحقيقها بأفضل طريق يستطيعون القيام به، وهم دائماً متيقظون لاستغلال الفرص التى تهيئ لهم أفضل وسيلة.

ورغم افتراض المؤلف بأنهم راشدون؛ فلم يفترض أنهم ماديون بشكل مطلق، وأن حُبهم للسلطة - سواء من أجل السلطة لذاتها، أو من أجل أسباب ذات دور فعال (مثل القدرة على فرض تفضيلاتهم على المجتمع)؛ فإن ذلك كان الموضوع الرئيس لهذا الكتاب. وعموماً يهتم الدكتاتور بكل من الاستهلاك والسلطة، والأوزان النسبية لهذه العوامل فى دالة منفعة الدكتاتور - لها أهميتها فى تصنيف الدكتاتوريات وفهم سلوكها.

وهذا يزود المؤلف ببعدين لسلوك الدكتاتوريات؛ فإجمالاً - وعادة ما تكون - هناك خمسة أبعاد رسمية للسلوك هي: الاستهلاك الشخصى للدكتاتور (C)، السلطة ( $\pi$ )، مستوى القمع (R)، ومدى دعم الولاء (L)، وحجم الحكومة حسب موازنتها (B). وقد اشتقوا هم كدوال لأكثر من جانب أساسى للهيكل السياسى والاقتصادى للنظم، إلى جانب تفصيلات الدكتاتور. وهناك بعض الجوانب الأخرى لسلوك الدكتاتوريات نوقشت بطريقة أقل رسمية، مثل: ميولهم للقومية والحرب، واتجاهاتهم إلى إعادة توزيع الثروة، وتركيزهم على الأيديولوجية، وتطبيقهم لهيكل اجتماعي، وبيروقراطي تنافسي.

وبصرف النظر عن الاهتمام الذاتي وأهمية دراسة الدكتاتوريات ذاتها؛ إلا أنه توجد نتيجتان. فراعيتان من هذه الدراسة تستحقان الذكر. إحدى هذه النتائج، أنه بمجرد إمام القارئ بنواحي أكثر عن الدكتاتوريات؛ فإنه سيرى أن الديمقراطية- رغم عيوبها تبدو أكثر جاذبية عن ذي قبل؛ لأن عدد الأخطاء المزعومة للديمقراطية تعتبر سمات أكثر للدكتاتوريات. نتيجة أخرى أكثر ضالة عن الديمقراطية. وهي أنه بملاحظة الظروف التي تنهار فيها الديمقراطية وتتزلق إلى دكتاتوريات تجعلنا على بينة من أن الديمقراطية تأتي في أشكال من كل الأنواع: قوية، وضعيفة، وفسادة، أو غير فاسدة، ونيابية أم لا، وهكذا. وتناول هذه الظروف يقود إلى التساؤل عن كيفية تحسين عمل المؤسسات الديمقراطية، وكيف يمكن تعديل الصفات الاقتصادية لتضع في اعتبارها هدف تحقيق حوكمة أفضل، إلى جانب أهداف أخرى مثل الكفاءة الاقتصادية، وفي الختام فإن المؤلف لن يلخص كل شيء في هذا الكتاب؛ ولكنه سيحاول إلقاء الضوء والتركيز على موضوعات رئيسة، مع وضع وجهة النظر هذه في الاعتبار. وسنطرح الأسئلة التالية:

١- كيف يبقى الدكتاتوريات في السلطة؟

٢- هل الدكتاتوريات جيدة للنمو الاقتصادي والكفاءة الاقتصادية؟

٣- ما السياسات الخارجية التي ينبغي على النظم الديمقراطية أن

تتبنها للتعامل مع النظم الدكتاتوريات، إذا كانت مهتمة بترويج الحرية؟

٤- من المسئول بداخل النظم الدكتاتوريات عن الجرائم التي

يرتكبها النظام؟

وفي النهاية يقدم المؤلف رؤية مختصرة لمستقبل الدكتاتوريات.

## ٢: معضلة الدكتاتور وآليات الدكتاتورية

ويقصد بمعضلة الدكتاتور، المشكلات التي تواجه أى حاكم، يريد أن يعرف قدر التأييد الذي يحصل عليه من الجمهور العام، وأيضاً من تلك الجماعات الصغيرة ذات السلطة التي تمكنها من خلعه. ففى الحقيقة إنَّ الدكتاتوريات لديهم السلطة على رعاياهم أكثر من تلك السلطة التي لدى أى حاكم ديمقراطي. ولكن هذه السلطة الزائدة على المواطنين تولد نفوراً بينهم وتظهر عدم رضائهم عن سياسات الدكتاتور. وتتعاظم المشكلة عندما يحكم الدكتاتور بالأداة الرئيسية فى جعبته؛ ألا وهى عملية القمع السياسي. وكما ازدادت عمليات جهاز القمع فى إخماد المعارضة والنقد قلت معرفة الدكتاتور بقدر التأييد الذى يحصل حقيقياً عليه من الشعب.

وهناك طريقة أخرى لفهم هذه النقطة، هى المقارنة بين موقف الدكتاتور وموقف القائد فى بلد ديمقراطي. فالمؤسسات الديمقراطية (مثل حرية التعبير، وحرية المعلومات، والانتخابات، وحرية الصحافة، وأحزاب المعارضة المنظمة، واستقلال القضاء) كلها تزودنا بوسائل يمكن بها نقل حالات عدم الرضا عن السياسات العامة من المواطنين إلى القادة السياسيين. وعادة ما يتخلى الدكتاتور عن هذه المؤسسات؛ ومن يحصل على حرية عمل لانهاية فى النظم الديمقراطية؛ ولكن كل ذلك له تكلفة، مثل: فقدان المقدرة على معرفة مدى شعبية سياسات الحاكم (وبالتالى مدى أمنه فى الواقع). ولم يكشف الشيوعيون الصينيون مدى عدم شعبية الزراعة الجماعية collectivization of agriculture إلا عندما هجروها. أما الدكتاتور النشيلي (بينوشيه) فقد أكد له مستشاروه أنه يمكنه الفوز فى الاستفتاء العام الحر عام ١٩٨٨ على حكمه؛ ولذا كانت صدمته كبيرة عندما خسر الانتخابات؛ ومن ثمَّ فإن السمة الشخصية الأكثر احتمالاً لدى الدكتاتوريات، هى "جنون العظمة Paranoia"، وكثير من "الدكتاتوريات العظماء" فى التاريخ



الإنسانى قد استهلكوا بهذا الشكل من القلق، بما فى ذلك الأباطرة الرومان تىبرياس، وكومودوس، وفى وقتنا هذا ستالين ماوتسى تونج، وكثير من الدكتاتورات الأقل شهرة أصيبيوا بذلك أيضاً. ويوميات فرديناند ماركوس (الفلبين) وضحت فيها هذه الأعراض (رمبل، ١٩٩٣). والمقصود أن هناك أساساً حقيقياً لجنون العظمة. وما يدعو للسخرية: أن الدكتاتور أقل أمناً فى السلطة عن القائد الديمقراطي.

ومن وجهة نظرية theoretical، يرجع أصل معضلة الدكتاتور إلى القيصر فى الآلية السياسية التى تسمح للحكام بتنفيذ الوعود والالتزامات. وقد يكون من المفيد للدكتاتور أن "يشترى" buy-off بعضاً من ناخبيه خاصة الذين قد يكونون أقوىاء لدرجة أنه لا يمكن قمعهم، وهؤلاء الذين تكون طلباتهم من السهل تلبيتها؛ لذا فإن مبادلة بسيطة من العطايا أو السياسات مقابل الدعم قد تحل معضلة الدكتاتور، كما تسمح للرعايا بأن يرتاحوا؛ ولكن لا توجد آلية تتماثل مع تنفيذ العقد القانونى الذى يعزز هذه المبادلة.

ومعضلة الدكتاتور قابلة للحل؛ فالدكتاتوريات التى تدوم هى تلك التى تكشف وتؤسس البرامج أو الآليات ومن ثم:

١- تنمى المنافسة بين الوكالات البيروقراطية، وبين المجموعات القوية النفوذ فى البلد.

٢- تكافئ "آلياً" مؤيديها وتراقب تأييدهم.

٣- تُموّل برامج "المكافآت" والإشراف من خلال الضرائب والقمع المنظم للمعارضين.

ومؤسسات القمع والمنافسة وإعادة التوزيع للثروة، - "آليات" الدكتاتورية - تحل هذه المعضلة بطريقة أو بأخرى، وتعرّف شخصية الدكتاتورية. وقد فُحصَ عدد من النظم فى هذا الكتاب، بما فى ذلك

الدكتاتورية القيصريّة (التي تعمل فيها الآليات من خلال منح الهدايا والغزو الخارجي)، والشيوعية (توجيه الحزب والسيطرة على النظام الاقتصادي)، والفصل العنصري (حجز الوظائف ونظام تصاريح المرور)، والنازية (الحرب والتطهير العرقي) والدكتاتوريات الأخرى كانت أكثرها مؤقتًا. وفي هذه الفئة المسماة عمومًا (القمع الناعم) أضاف المؤلف الدكتاتوريات العسكرية، دكتاتوريات اللصوص Plutocrats، ونظم أخرى بأهداف أكثر محدودة.

ومن وجهة نظر اقتصادية جوهر مشكلة الحصول على التأييد هو "المبالغة في الدفع" للمؤيدين، بمعنى توزيع العطايا في شكل أجور، أو أسعار، أو علاوة لقيمة رأسمالية. فالدكتاتوريون "يشترون" ولاء الجماعة عندما يقدمون لهؤلاء الذين ينتمون للجماعة أكثر مما يتوقعون الحصول عليه من نظام مختلف؛ فتأييد العمال يمكن الحصول عليه بأن تدفع لهم أجور مبالغ فيها، والرأسماليين بإعطائهم امتيازات احتكارية لمناطق معينة بإنشاء صناعات في مناطق لا تنتمي إليها حقًا، وكلها ذات قيمة سياسية، وللجماعات العرقية بإعطائهم مميزات خاصة، وهكذا. وتتم ممارسات شبيهة في النظم الديمقراطية؛ ففي الولايات المتحدة الأمريكية كانت الكلمة التي ابتكرت لوصفها هي "سياسات المشروعات الضخمة Pork-barrel politics" وتعتبر تلك السياسات بمثابة فشل للديمقراطية؛ ولكن إذا شُبِّهت الديمقراطية ببرميل من لحم الخنزير؛ فإن الدكتاتوريات تكون مخزنًا أو معبدًا للحم الخنزير! وتبدو هذه الممارسات أكثر انتشارًا في النظم الدكتاتورية عنها في النظم الديمقراطية.

ولذا ورغم وجود طبقة من الناس يُفمَعُونَ دائمًا في النظم الدكتاتورية، توجد أيضًا طبقة أخرى يبالغ في الدفع لها دائمًا. وبالقدر الذي نعى به الناس في الطبقة الوسطى؛ فإن الشيء المحزن هو أنهم قد يتخذون جانب أي من

الفريقين. فالجمهور العام قد يُقْمَع (حيث تُسْتَبْعَد الحريات المدنية)؛ ولكن هناك سياسات أخرى من النظام قد تَعَوِّض هذه الخسائر بقدر ما يقلق الناس.

وفى الحقيقة كما تُؤكِّد هذه الدراسة؛ فإن "استخدام القمع لا يعنى أن الدكتاتوريات ليسوا شعبيين". فى الواقع يبدو فى بعض الأحيان من السجل التاريخى أنه كلما زادت قمعية النظام زادت شعبيتهم<sup>(\*)</sup>! وتشير كل الشواهد إلى أن هتلر كان محبوبًا جدًا. والعودة الثانية للشيوعية فى أوروبا الشرقية هى تصور لمدى شعبيتها فى وقت ما، وعندما صارت غير مستحبة انهارت الأنظمة.

والأداة الأخرى التى يستخدمها الدكتاتوريون؛ لكى يبقوا فى السلطة هو استخدام عمليات القمع، والتى كان استخدامها علامة للدكتاتوريات من كل الأشكال؛ إلا أنه رغم أن عمليات القمع كانت - دائماً - فى النظم الأوتوقراطية فمستواها لم يكن كذلك. وشرح التغيرات فى مستوى عمليات القمع جوهرى لأى شرح يتعلق بسلوك الدكتاتورية. ولكى نفعل ذلك من الضرورى أن نميز بين الأنواع المختلفة من النظم. وقد قام المؤلف بتعريف أربعة أنواع منها فى هذا الكتاب: القمع الناعم (كبت، وولاء منخفض)، طغيان (قمع عال، وولاء منخفض)، شمولى (مستويات عالية من كليهما)، والدكتاتورية المحسنة (الحانية المحبة للمجد والثروة) (قمع منخفض، وولاء عال). وتختلف تلك النظم فى تجاوبها للتغيرات الاقتصادية. لنفترض على سبيل المثال: أن هناك زيادة فى النمو الاقتصادى الذى يرفع من شعبية الدكتاتور. فدكتاتوريات القمع الناعم، والدكتاتوريات المحسنة كلاهما يستجيبان للزيادة فى الشعبية بتخفيض مستوى القمع، والطغاة والشموليين بزيادة تلك المستويات. تلك الحقيقة تزودنا - أيضاً - بأساس لوضع سياسة

---

(\*) يجد القارئ أن هذا الفرض هو أقل ضدية بديهية مادام يُذرك أن أحد أهم أهداف جهاز الأوتوقراطى القمعى هو المعلومات السلبية عن النظام وسياساته.

تجاه هذه النظم، كما وصفت في الفصل الثالث هنا؛ ولكن قبل التحول إلى الموضوعات السياسية سنلخص باختصار النتائج فيما يتعلق بسؤال مهم.

### ٣: هل الدكتاتورية مفيدة للاقتصاد؟

أجرى عديد من الأبحاث في محاولة الإجابة عن هذا السؤال: ما الأفضل للاقتصاد - الديمقراطية أم الدكتاتورية؟ كان هناك سبب واحد لهذا الاهتمام هو الحقيقة بأنه كان يترأى دائماً وجود بعض الأنظمة الأوتوقراطية التي كانت تبدو متفوقة في أدائها عن الديمقراطيات: في الثلاثينيات هنتر (ألمانيا)، وستالين (روسيا)، وفي وقتنا، بينوشيه (شيلي) كوريا الجنوبية تحت حكم الجنرالات، والصين في عهد "شيوعية السوق الحرة"؛ ومع ذلك فالإجابة معقدة أساساً؛ لأن النظم الاقتصادية في ظل الأوتوقراطيات تتباين كثيراً. وهؤلاء الذين يعتقدون أن هناك بعض الصيغ البسيطة للتمييز بين اقتصاد الدكتاتورية، واقتصاد الديمقراطية عليهم أن يقارنوا بين اقتصاد ألمانيا النازية، واقتصاد الفصل العنصرى في جنوب إفريقيا، و"بابا دوك" دوقالييه (هايتي)، أو بينوشيه (شيلي)، والاتحاد السوفييتى السابق.

ومع ذلك فهناك شيء واحد يبدو واضحاً، ويزودنا بنقطة بداية فى تناول هذا السؤال - ونعنى بذلك أن لدى الدكتاتوريات مقدرة عظيمة "للتصرف" سواء بطريقة جيدة أو سيئة. فالدكتاتوريات الذين يرغبون فى زيادة الضرائب، أو إعلان الحرب، أو إتخاذ إجراءات صارمة ضد الجريمة، عليهم التعامل مع بعض المعارضين لهذه السياسة بين مستشاريهم، وهم عموماً يستطيعون ذلك. والنظم الديمقراطية - من ناحية أخرى - غالباً ما تكون موحلة فى "التقاعد". والسبب الرئيس فى ذلك هو أن القيادة الديمقراطية تستطيع فقط التصرف، عندما يكون تأييداً لسياساتها، وقد لا يوجد إجماع لما يجب أن يقوموا به. وحتى فى المشكلات التى يتفق فيها بأن شيئاً ما يجب القيام به؛ فقد لا يوجد اتفاق "عما" ينبغى عمله. وفى الحالات

المتطرفة قد يصبح النظام السياسي في بلد ديمقراطي مشلولاً بالصراعات، أو وجهات النظر المعارضة، وفي مثل هذه الظروف يفضل الساسة - غالباً - عدم القيام بشيء؛ لكي يجربوا موقفهم في الغموض، أو أن يتصنعوا تأييد كل الجوانب لمشكلة ما. والنتيجة أن يصبح السكان متهمكين، ويفقدون الثقة في وعود أى سياسي؛ وهذا بدوره قد يكون حلقة حلزونية متجهة إلى أسفل؛ لأنه بكثرة حدوث ذلك وفقدان الثقة، كلما زادت صعوبة الأمر على السياسة للقيام بصياغة أى مساومة. وهذه النتيجة تكون أكثر احتمالاً عندما تتصارع الضغوط للقيام بعمل سياسي تجاه قضية ما عندما تتباعد المواقف، وعندما تكون القضايا حاسمة، وعندما ينقسم السكان بين الخطوط العنصرية race أو العرقية ethnic، وعندما تكون ثقة المواطنين قليلة نسبياً تجاه الساسة.

ولعرض ما سبق بطريقة أخرى؛ فإنه رغم وجود حرية الكلمة في البلاد الديمقراطية، فأحياناً لا أحد ينصت. وبصفة عامة، توجد مفاضلة؛ فكلمة عرضت وجهات نظر أكثر بواسطة النظام السياسي، قلل ذلك من مقدرة النظام على القيام بإجراء ما، وهذا مصدر واحد لإجراءات الدكتاتوريات. فالدكتاتوريون لديهم المقدرة على قمع المعارضين لسياساتهم؛ وذلك يعنى أنهم يستطيعون العمل في ظروف لا يستطيع فيها الحاكم الديمقراطي أن يعمل. والمثال الكلاسيكى هو جمهورية فيمار الألمانية؛ حيث لم تفعل القيادة الديمقراطية شيئاً تجاه العنف السياسى فى الطرقات أو فيما يتعلق بمشكلة البطالة الناتجة عن الكساد الكبير. فقد وعد هتلر بالقيام بعمل شيء ما بخصوص العنف السياسى غير القانونى؛ فقد وعد بوظيفة لكل ألماني، ووعده بطريقة للشباب لكي يخلصوا أنفسهم من خطايا الكبار، ولكلا الجماعتين من تهديد الشيوعية، وأن يصبح الألمان فخورين بألمانيا مرة أخرى.

ولكن إذا كان الدكتاتوريون أكثر مقدرة على العمل والنشاط عن الديمقراطيين، فمن يستفيد من هذه الأعمال؟ من الطبيعي أن يؤدي هذا

السؤال إلى اقتراح ثان: الميل إلى "إعادة توزيع" أكبر (للدخل والثروة وطرق كسبها) في الدكتاتوريات عنها في الديمقراطية. ولكي نفهم السبب سنسأل السؤال الثاني: في البلاد الديمقراطية ما الذي يوقف الأغلبية - أو الأقلية التي تتولى إدارة البلاد - من التقاط بعض الأقلية ومصادرة كل ثرواتها؟ هذا سؤال قديم، ويمكن ذكر عديد من الأشياء للإجابة عنه؛ ولكن بالتأكيد من بين الأشياء الأكثر أهمية، هي المقاومة التي ستضعها المجموعة الدافعة للضرائب ضد مثل هذه المعاملة. الآن لدى الدكتاتوريات طرق للتعامل مع مثل هذه المقاومة، ويوجد قليل من القيود على مقدرتها للقمع - وهم قادرون أكثر مع إخفاء ما يفعلون؛ بينما العملية تكون مستمرة بعد ذلك؛ لذا فمقدرة الدكتاتور على القمع تشمل -أيضاً- اتجاهها أعظم لإعادة توزيع الدخل والثروة على عكس النظم الديمقراطية. والفوائد للجماعة التي تفوز بالسلطة تعتبر الثانية وأكثر وضوحاً كمصدر إغراء للدكتاتور.

فلمن تكون إعادة التوزيع؟ وما نتائج النمو الاقتصادي والكفاءة؟ ويتوقف ذلك جزئياً على من يسيطر على النظام. وقد تناول هذا الكتاب قليلاً من الاحتمالات المختلفة، فمثلاً: يمكن النظر إلى بعض النظم التاريخية على أنها تخدم الاهتمامات العمالية. ويعتقد كثيرون أن نظام الفصل العنصرى فى جنوب إفريقيا كان نظاماً يستغل العمالة السوداء لصالح العمالة البيضاء، وبعض مؤسسات النظام - مثل حجز الوظائف بصفة خاصة - عملت بلا شك فى هذا الاتجاه. والاحتمال الآخر: هو الشيوعية فى الاتحاد السوفييتى السابق، التى ألغت الملكية الخاصة من جهاز الإنتاج، واستولت على السلطة بأسم العمال، واستبدل الحزب حقوق الملكية القانونية بمكافأة هؤلاء الذين كانوا يعملون من أجل أهداف النظام، وبمعاينة أولئك الذين لم يفعلوا ذلك؛ إلا أنه بدون وجود أسواق لم تكن هناك طريقة لاكتشاف ما يريده الناس، أو ماهية الحاجات الاقتصادية. وفضلاً عن ذلك، السؤال المطروح هو: من يدير الشركات إذا كانت حقوق رأس المال قد صُوِّبَت؟ وكان الحل الذى تبنته

النظم الشيوعية بإحلال بيروقراطية مركزية هائلة محل إدارة أصحاب رأس المال أو وكلائهم. والبيروقراطيات لا تتسم أصلاً بعدم الكفاءة (علاوة على ذلك، كان يوجد - الآن - مثل كثير من المؤسسات العملاقة والمنظمات الأخرى التى تدار بطريقة ممتازة)؛ لكن بها عيب أساسي؛ فمع مرور الوقت يتدهور الولاء إلى القمة، وتحل محله تحالفات بين البيروقراطيين أنفسهم التى يستخدمها البيروقراطيون؛ لكى تتضخم جيوبهم، ومحابة أصدقائهم؛ وتشويه المعلومات التى ترسل إلى أعلى السلم الوظيفى ليجعلوا صورتهم أفضل، ومن ناحية أخرى؛ لكى يستفيدوا على حساب أهداف المؤسسة؛ لذا فإنه لكى تبطل البيروقراطيات فاعلة، فإنه يجب إعادة تنظيمها وتطهيرها جذرياً من فترة إلى أخرى، كما يحدث فى منشآت الأعمال عندما يُستجوز عليها، وفى الحكومات الديمقراطية عندما يتولى السلطة حزب آخر.

والآلية الوحيدة التى كان يملكها الحزب الشيوعى لهذا الغرض، كانت هى تطهير الحزب، والتى اشتهر باستخدامها ستالين؛ لكى يسيطر على الحزب؛ ولكى يضمن ولاء البيروقراطية. ومع ذلك اتضح أن هذه الوسيلة نفسها بها عيوب، وتكمن عيوبها فى "عدم اليقين" فيها - فمثلاً، فى عهد ستالين (وفى عهد ماوتسى تونج فى أثناء الثورة الثقافية العظمى) اكتملت العملية - فقط - عندما كان الذين يقومون بالتطهير هم الذين جرى تطهيرهم بعد ذلك حتى يكون الجناة من بين الضحايا. وهذا شيء ليس غير عادى فى مجتمعات تعمل بدون قواعد القانون. وبعد وفاة ستالين لم يظهر أى خليفة يتمتع بنفس الثقة، وب نفس القسوة المطلوبة لتنفيذ هذه العملية، ونتج عن ذلك جيل من البيروقراطيين الذين كبروا فى وظائفهم حتى أتى جورباتشوف، وحاول إعادة تنظيم النظام من خلال سياسة الجلاسنوست (الشفافية) والبيرسترويكا (إعادة البناء). وفى النهاية، كان على جورباتشوف أن يعدّ نفسه من بين ضحايا العملية التى بادر بها مع النظام الشيوعى ذاته؛ لذا، وعلى الرغم من أن الشيوعية كانت قادرة على التعويض عن حقوق الملكية

الخاصة بتدعيم الاقتصاد ببعض الطرق؛ فإنه كانت تنقصها المقدره المتجددة ذاتياً التي تزودنا بها الانتخابات الديمقراطية (في المناخ السياسي) وفي سوق رأس المال، من المزايدات الخاصة بعمليات الاستحواذ وبمؤسسات أخرى، وبمؤسسات أخرى مصاحبة لحقوق الملكية المفروضة والقابلة للتحويل قانوناً (في الأسواق الخاصة).

كما أن التحالف أو الشبكات التي نشأت بين البيروقراطيين، والتي أسهمت في تحجر النظام السوفييتي، امتلكت - أيضاً - تطبيقات لعملية التحوّل؛ ففي روسيا، أصبح مديرو الشركات أقوىاء لدرجة أنه حتى بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، كان هناك إحساس بأن مصالحهم يجب أن تؤخذ في الحسبان في تصميم برنامج الخصخصة في عهد يلتسين. وكانت النتيجة أنهم استحوذوا على تلك المؤسسات بأسعار منخفضة للغاية ("أوكازيون القرن" وفقاً لمجلة الإيكونوميست ١٩٩٤)، وكلاهما جمعاً بفاعلية عطايا هائلة في أيديهم بحزم أكثر مما كان في ظل الشيوعية، وتوجيه التحوّل إلى اقتصاد سوق حقيقي (\*).

وبصفة عامة، بدت النظم التي سيطر عليها العمال، بلا ميزة من وجهة النظر الاقتصادية؛ لأنها كانت تميل إلى رفع أثمان العمالة؛ وبالتالي كانت طاردة لاستثمارات رأس المال بطريقة أو بأخرى، كما خفضت مقدره النظام على النمو الاقتصادي؛ ولم يكن واضحاً كيف ستكون الدكتاتوريات الموجهة بالعمال مستقبلاً قادرة على حل هذه المشكلة، التي كان من المتوقع أن تصبح ذات أهمية متزايدة بعد أن أصبح رأس المال أكثر تحركاً. ومن ناحية أخرى؛ فالدكتاتوريات التي تخدم مصالح ملاك رأس المال لا تواجه مثل هذه الصعوبة. علاوة على ذلك؛ فإن التخفيض في أثمان العمالة، وفرض وسائل انضباط العمالة، التي هي من علامات هذه النظم، تعمل على جذب رأس

---

(\* ) وصف بويكو، وشليفير، وفنشي (١٩٩٦) برنامج الخصخصة. ويحوى عمل ماكفيل (١٩٩٥) وصفاً جيداً لتدعيم السلطة للنخبة القديمة. ويعطى كوترل (١٩٩٧) وصفاً جيداً للحالة الراهنة للاقتصاد الروسي.



المال، وزيادة إنتاجية العامل؛ وبالتالي تؤدي إلى أجور حقيقية أعلى في المدى الطويل. وقد تضاعفت الأجور الحقيقية إلى ثلاثة أمثالها في كوريا الجنوبية في الفترة ما بين عام ١٩٧٠ و ١٩٨٦. (دور نبوش وبارك ١٩٨٧)؛ لذلك قد يكون النظام سيئاً للعمال من الناحية السياسية؛ ولكن كان جيداً لهم من الناحية الاقتصادية<sup>(\*)</sup>.

مجموعة مصالح ثلثة-غالبًا- ما كانت لها دكتاتورية مسيطرة، هي "الجماعة العسكرية". والشيء الغريب عن الحكومات العسكرية: أنها عادة ما تكون مدتها قصيرة، و-غالبًا- ما تسلم السلطة إلى نظام مدني. ويبدو هذا غريباً لسببين:

١- إذا كانت الحكومة العسكرية جيدة في شيء ما، فيجب أن تكون جيدة في القمع .

٢- إذا كان هذا هو الأداة الرئيسة التي تستخدمها الدكتاتوريات للبقاء في السلطة؛ فإن المرء يتوقع أن تكون تلك الأنظمة ناجحة نسبيًا- بمعنى أن تكون مستقرة وتبقى لمدة طويلة.

وقد شرح المؤلف هذا اللغز بفكرة أن العسكرية يكون لها اهتمام ذاتي: هدفه الأساسي الإمساك بالسلطة لرفع مرتباتها وموازنتها. ولا يوجد شيء غير عادي في هذا الأمر - فحكومة العمال ترفع أجور العمال، والدكتاتوريات الرأسمالية ترفع العائد على رأس المال (والخصخصة هي طريقة لطيفة للقيام بذلك... إلخ). إحدى النقاط الإضافية هي أن الأعضاء العسكريين يميلون إلى أن يكونوا نخبة مغلقة closed، كما أنها تكره فوضى

---

(\*) إن نظام الفصل العنصري لم يكن غير موات لرأس المال، ونظام تصاريح المرور عمل بدون شك لتقليل أجور العمال السود، مما عاد بالنفع على الرأسماليين البيض (كما ناقشناه في الفصل ٨). وقد انهيار النظام أساساً ليس بسبب هذا العامل؛ ولكن بسبب التكاليف موضع التنفيذ للفصل المصطنع الذي يفصل بين قوة العمل ما بين عمال بيض (عالي الأجر) وعمال سود (منخفض الأجر).

الأحزاب السياسية والمنظمات السياسية الأخرى. وتبعًا لذلك لا يجيدون شراء ولاء الجماعات الأخرى، والتي هي عملية خفية. وميزاتهم التنافسية في القمع، ويميلون إلى استخدام هذه الأداة للبقاء في السلطة والمعضلة التي تقابل الحكومات العسكرية حينئذ من السهل عرضها؛ ففي عملية مكافأة مؤيديهم يميلون إلى رفع تكلفة عمليات القمع، وهو الأداة الأولى التي يستخدمونها للبقاء في السلطة - فمثلاً؛ إذا ضاعفوا ما يدفعوه للعسكريين، سيكلفهم الأمر مثليين لتكافة بقائهم في السلطة حسب ما كانت من قبل. والشئ الغريب عن الدكتاتوريات العسكرية، هي أنها في عملية مكافأة مؤيديها تميل إلى إضعاف مقدرتهم على الحكم أكثر من تقويتها؛ ولذا لا عجب أن الحكومات العسكرية غالبًا ما تسلم الحكم إلى سلطة مدنية بعد فترة من الزمن.

وبهذا فالمعضلة التي تواجه الحكومات العسكرية قد عُرضت بسهولة؛ فهم بعد أن رفعوا مرتباتهم (الهدف الرئيس من حكمهم) يدركون أن الاستراتيجية الرشيدة، هي أن يخرجوا من الحكم بضمانات ملائمة للحصانة من المتابعة القضائية من أجل الجرائم التي ارتكبتها النظام، وبحماية دستورية من أجل مرتباتهم وموازناتهم المرتفعة.

وأخيراً: فإنه من بين كل النظم التي فُحصت، تقترّب الدكتاتوريات إلى أنقى أشكالها في دور الفرد الواحد مثل شخص لا يدين لأي جماعة مصلحة، وغير مدفوع بالمصالح الاقتصادية. وإذا وصلت الدكتاتوريات إلى هذا الشكل تصبح أكثر خطراً، وأكثر اهتماماً بالسيطرة على جزء كبير من الاقتصاد والمجتمع. وأحد أسباب ذلك أنه كلما قل عدد الأشخاص في الائتلاف الحاكم عظمت مقدرة هذا التحالف لتحويل تكلفة الحكومة إلى آخرين. ويتبع ذلك أن أخطر الدكتاتوريات هي تلك التي تكون فيها السلطة شخصية - بمعنى عندما يكون القائد ذا شخصية كاريزمية، أو عندما يكون ذكياً وماهراً لتحويل الائتلافات المطلوبة لتقديم التأييد الضروري.

وبأخذنا هذا إلى السؤال العام لحدود سلطة الدكتاتور على شعبه، وهو سؤال تُتَبَّعُ خلال هذا الكتاب. والهدف المعلن لكثير من النظم كان السيطرة "التامة". وادعى البعض (النازيون مثلاً) بأنهم حققوا هذا الهدف. وكانت النظم الأخرى أكثر تواضعاً في طموحاتها، فما الذى يحد من سلطة الدكتاتور؟ أحد الحدود يأتى من استخدام عمليات القمع، بينما يمكن "تقليل" من عمليات القمع - بالفعل - زيادة الولاء. وإذا كان متوسط عمليات القمع مرتفعاً؛ فإن عمليات القمع المترابدة يمكن أن تكون ذات نتائج عكسية فيما يتعلق ببناء السلطة. أحد أسباب ذلك هو أنه عند المستويات العالية من القمع يميل الخوف والطاعة إلى الحلول محل الولاء؛ لأنه حتى المؤيدين ذوى الولاء للنظام يصبحون متخوفين بدرجة متزايدة من العمل بشكل مستقل (خشية أن يُسَاء تفسير أعمالهم، وخشية أن تؤخذ على سبيل الخطأ بأنها عدم ولاء). وفى النهاية تصل إلى نقطة عندها يقلل القمع المتزايد، والتأييد بدرجة كبيرة حتى أنه يقلل من السلطة بنفس الدرجة.

ورغم أن هذا يقيد استخدام الدكتاتور لعمليات القمع؛ فلا يزال لا يحد من سلطته، مادام يمكن الحصول على سلطة أكبر ببساطة بشراء ولاء أكبر. وتتسأ الحدود الحقيقية للسلطة من التفاعل بين السلطة والمال، وبنظرة خاطفة على هذه الحقيقة نلاحظ أن الدكتاتور يستطيع - دائماً - الحصول على سلطة أكبر إذا كانت لديه موارد أكثر (يمكن أن تستخدم لشراء ولاء أكثر). ومن ناحية أخرى يمكن للسلطة أن تتحول إلى موارد من خلال فرض ضرائب جديدة، أو بالحرب، أو ببيع العطايا، أو لوائح مثل : امتيازات احتكارية، وتراخيص، وتعريفات جمركية، أو حصص .. إلخ. ويحتمل أن تكون كل عملية من هذه العمليات عرضة لتناقص العوائد (ولكن ليس عوائد سلبية)؛ ولكن الحقيقة أن العائد من كل من عملية تحويل السلطة إلى مال، والمال إلى سلطة، هي وسائل متناقصة للغاية؛ ولكن فى النهاية يوجد توازن يزودنا بالحد لكل من موارد الدكتاتور وسلطته فى نفس الوقت.

وهناك نتيجة أخرى مثيرة للاهتمام يمكن استنباطها وهي التي تختص بالعلاقة بين السلطة والاقتصاد؛ ففي النظم التي تُرست هنا، عادة ما توجد مؤسسة مركزية قامت بتطبيق سلطة الدكتاتورية على الاقتصاد - قوانين الفصل العنصرى- التحديثات السبعة لبينوشيه - الخطة الخمسية للشيوعية... إلخ. وفي كل حالة يجادل الكتاب أنه إذا أراد امرؤ ما تفهّم كيفية عمل الاقتصاد، ومقدار التدخل الحكومى هناك؛ فالسؤال ليس هو "هل تطبيق السلطة على النظام الاقتصادى مفيد للاقتصاد؟" (أى للنمو الاقتصادى، والكفاءة، أو حجم الموازنة الحكومية)؛ ولكن "ما التأثير الحدى لتطبيق السلطة على الاقتصاد؟" فمثلاً: يتراءى بوضوح (وخاصة بالإدراك المتأخر) أن التخطيط المركزى - وهو تطبيق السلطة على الاقتصاد فى النظم الشيوعية - كان غير كفء اقتصادياً؛ ولكن على الأقل فى عنفوانه، عند الهامش الحدى، عملت الزيادة فى سلطة الحزب الشيوعى على زيادة (أكثر مما خفصت) نمو الاقتصاد وكفاءته. والحد المطلق للكفاءة الاقتصادية لا يكون ذا معنى إلا كلما وضعنا المنافسة الدولية بين النظم موضع الاعتبار. وفى الحقيقة، إنَّ أحد الأسباب لترويج الدكتاتوريات - غالباً- للقومية، والسياسات الاقتصادية الأوتوقراطية هو بالتحديد لتجنب المنافسة.

ويحدد توازن مستوى السلطة ذاتها بثلاثة عوامل:

- ١- تفضيلات الدكتاتور (مذاقه أو مدى حبه للسلطة أو للاستهلاك)
- ٢- مقدرته على تحويل المال إلى سلطة كما تحددها الهيئة السياسية للنظام.
- ٣- آثار سلطته على الاقتصاد كما تحددها أعمال المؤسسات الاقتصادية المركزية التي ذكرت الآن.

وهذه العوامل تقرر أيضاً إذا كان الدكتاتور يتصرف مثل الدكتاتور الشمولى، أو الطاغية، أو دكتاتور القمع الناعم، وهو نظام توصيفى مفيد لأغراض السياسة - ذلك للإجابة عن السؤال المعروض فى الفصل التالى.

٤: ما السياسات التي يجب اتباعها تجاه الدكتاتوريات من قبل النظم الديمقراطية التي تهتم بتطوير الحرية؟

هذا النوع من الأسئلة جاء بارتياح حاد من تحليل جين كيركباتريك، وهى عالمة فى العلوم السياسية، وصارت السفيرة الأمريكية لدى منظمة الأمم المتحدة فى عهد إدارة رونالد ريجان، وقد صنفت الدكتاتوريات إلى نوعين: الشموليين، والأوتوقراطيين التقليديين. وحسب طريقة تفكيرها يحكم الدكتاتوريات بعمليات القمع فقط؛ ولذلك الاختلاف الرئيس بين النوعين هو فى مستوى عمليات القمع. النوع الأول: الدكتاتوريات الشمولية، وتتسم بالتدخل الحكومى الهائل فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين. والنوع الثانى: وهو ما تتبع فيه كيركباتريك علماء السياسة أمثال: كارل فردريك، وزنجيو بريزنسكى فى تسميتهم الأوتوقراطيين التقليديين، أو ما يسميه المؤلف دكتاتوريات القمع الناعم (بدلالة طموحاتهم صغيرة المدى). وفى هذه النظم يكون مستوى عمليات القمع منخفضًا.

وفى نموذج كيركباتريك يحكم الدكتاتوريات بعمليات القمع فقط، والاختلاف بين النوعين هو مجرد مستوى عمليات القمع. وأوحت بأن على الولايات المتحدة الأمريكية وبعض البلاد الأخرى التى تهتم بتطوير الديمقراطية أن تتبع "معياريًا مزدوجًا" تجاه هذين النوعين من الدكتاتوريات، متخذة موقفًا متراخيًا نسبيًا تجاه دكتاتوريات القمع الناعم، وتفرض عقوبات على الدكتاتوريات الشمولية؛ إلا أنه فى تحليل المؤلف، هناك أداتان لبناء السلطة: القمع، والولاء. وإطار عملها يمكن ترجمته إلى إطار عمل المؤلف، ببساطة من خلال افتراض أن دكتاتوريات القمع الناعم تتصف بمستويات منخفضة من هذين المتغيرين، وتتصف الدكتاتوريات الشمولية بمستويات عالية منهما؛ ولكن هكذا توجد تصنيفة أهملت (مما سمّاه المؤلف، الطغاة)، وهى أنظمة ذات عمليات قمع عالية؛ ولكن بقليل من التأييد أو الولاء. وكثير

من النظم التي وُصِفَتْ بالأوتوقراطيات التقليدية تحوّلت - حسب مقاييس القمع مثل أعداد الناس الذين سُجنوا أو عُذِّبوا - إلى أن تكون ليست أقلّ قمعاً عن النظم الدكتاتورية الشمولية؛ لذا فالعالم لم يُقسّم بدقة كما أحبّه فريدرريك وبريزنسكي، وكير كباتريك أن يكون.

فما السياسات التي ينبغي أن تتّبع تجاه الدكتاتورية؟ افترض مثلاً من الناحية المثالية أن الهدف الوحيد لسياسات الدول الغربية هو تخفيض عمليات القمع. "فالأسلحة" في ترساناتها هي العقوبات، واتفاقيات التجارة، وفرض حدود لحقوق الإنسان، وحزم المساعدات. فهل يجب أن تتاجر مع دكتاتور قمع ناعم، مثل: فرديناند ماركوس (الفلبين)؟ وبافتراض أن هدف ماركوس الوحيد هو الاستهلاك بقدر المستطاع - فذلك يعني شراء أحمية لزوجته إيميلدا. فما الذي يحدد استهلاكه؟ لماذا لم ينفق كل الناتج القومي الإجمالي للفلبين على شراء أحمية لها؟ كان القيد هو أنه يريد البقاء في السلطة؛ لذلك فهو لا يستطيع أن يسمح لسلطته أن ينخفض كثيراً لدرجة أن يصبح معرضاً لخطر إزاحته من الحكم. لذا، مستوى كل من القمع والولاء في نظامه يكون مرتفعاً بقدر يكفي لبقائه في منصبه. وافترض أنه في السلطة في أمان، والذي عند نقطة معينة، ووفقاً لحسابات النظام (وورفل، ١٩٨٨) وأيضاً حسابات (رينبل، ١٩٩٣) - يوفر له هذا الإحساس بالأمان؛ عندئذ لا يوجد ما يستدعي تقديم معونة له؛ لأن كل ما سيفعله بالمال هو شراء أحمية أكثر. ومن ناحية أخرى، إذا افترض أنه يواجه خطر التخلي عنه - عندئذ - فالمعونة تدعم النظام. لذا في كلتا الحالتين لن تخفض من عمليات القمع. ومن ناحية أخرى، إذا افترض أن المعونة مقيدة بملاحظات عن حقوق الإنسان؛ فلكي يستمر في تلقي المعونة عليه أن يخفف من عمليات القمع بمرور الوقت. عندئذ يكون لديه الحافز لاستخدام المعونة لتحقيق الرفاهية لشعبه؛ لأنه إذا ما تحسنت رفاهيتهم؛ فالولاء أو الدعم له سيّجّه إلى الزيادة والنتيجة: أنه يمكنه أن يخفف من القمع وما زال يستطيع شراء نفس العدد

من الأحذية (لإيميلدا) كما كان من قبل؛ فاتفاقيات التجارة تعمل بنفس الطريقة.

ومع التجارة يُقال أحياناً: إن الولاء للنظام قد ينخفض، إما بسبب نمو مراكز قوة القطاع الخاص (المستقل عن الحكومة)، أو لأن التجارة تميل إلى زيادة الدخل القومي في البلد المستهدف، وبذلك تؤدي بالناس إلى المطالبة بحرية أكثر مع ازدياد الدخل. في تلك الحالة - وكما يستمر الجدول - قيود حقوق الإنسان قد تكون غير ضرورية؛ لكن يلاحظ أن الزيادة في الدخل القومي تميل إلى إحداث ارتفاع في الإيرادات للحكومة الأوتوقراطية، وهى الإيرادات التى قد تستخدم لزيادة السلطة؛ لذا فإنه حتى لو انهار الولاء للنظام يستطيع النظام أن يعوض هذه الخسائر من الولاء، بالموارد الإضافية الموجودة تحت تصرفه، ثانياً: رغم أن الرغبة فى الحرية تميل إلى الزيادة مع ارتفاع الدخل؛ فإن الحجم المقدر للزيادة يكون صغيراً جداً، (لوندريجان - بول، ١٩٩٦). وأخيراً إذا هبطت سلطة النظام وإيرادات الموازنة، كنتيجة للتجارة أو المعونة؛ فإن هذا التطور يتضمن أن الدكاتاتور فى سعيه للمعونة أو اتفاقية التجارة إما أن يكون غير مدرك، أو أنه يعمل متعمداً بما يتناقض مع اهتماماته الذاتية، وهو شيء لا يبدو محتملاً.

والآن لننظر إلى النظم الشمولية، أو الطغيانية، التى تُعرّف بأنها نظم يهتم حكامها ليس بالاستهلاك؛ ولكن بالسلطة. فهل تجب التجارة معها أو معونتها؟ مرة أخرى، إذا افترضنا أنه نتيجة للمعونات أو اتفاقيات التجارة يتحسن النمو الاقتصادي. هذا النمو يعطى الحاكم الفرصة لكى يُراكم سلطة أكثر، ولما كانت السلطة هى كل ما يجنيه؛ فهو يتصرف بنفس الطريقة التى ينتهزها رجل أعمال غنى لتكوين ثروة أكبر؛ لذا بالنسبة لهذه النظم فإن المعونة أو اتفاقيات التجارة بدون قيود لحقوق الإنسان ليست ضائعة فقط؛ ولكن أيضاً ذات نتيجة عكسية؛ لأن عمليات القمع تزداد عندما يتحسن

الاقتصاد. ذلك هو ما حدث في ظل كل من عهد هتلر وستالين: فكلما زادت شعبيّتهم انتهزوا هذه الفرص أكثر لتحجيم كل من عناصر السكان الذين يكون ولاؤهم غير مؤكد. وبنفس الطريقة لم تنتج عن النمو الهائل في الصين أدنى درجة من الاسترخاء في مستوى عمليات القمع.

قد يبدو واضحاً أننا لن نعطي معونة لهذه النظم؛ لأن أموال المعونة ستُنفق على تراكم سلطة أكثر على الشعب - بما في ذلك قمعهم؛ ولكن مرة أخرى إذا ما ارتبطت المعونات بقيود على حقوق الإنسان، والتي تصبح أكثر صرامة بمرور الوقت، فستعمل تلك السياسة في اتجاهها الصحيح؛ فإذا تحسن الاقتصاد نتيجة للمعونة أو التجارة فسيزيد التدعيم، ويمكن للحكام تخفيف عمليات القمع، وسيظل لديهم نفس مستوى السلطة كما كان من قبل. وسيُود ملاحظة حقوق الإنسان ضرورية للغاية، إذا كان ذلك يؤدي إلى تخفيض عمليات القمع وليس إلى زيادتها. وبالطبع؛ فإن كثيراً من هذه النظم قوية جداً، لدرجة أنه من الصعب التعامل معهم بهذه الطريقة. وفي تلك الحالات قد يوصى باتباع سياسة العقوبات؛ ولكن العقوبات ليست عكس المعونات تماماً؛ فهي لا تعطى النظام أى فرصة للتحرر، وقد يقاومها الدكتاتور. وفي ظل بعض الظروف قد تشد عمليات القمع، وقد تحفز بشكل مباعِد، التأييد الوطنى للدكتاتور وتقوى نظامه، وقد تعزل النظام عن النفوذ الغربى. ويتطلب استخدامها تنسيقاً للسياسة بين الأمم الغربية؛ لأن رجال الأعمال من الدول الأخرى يريدون التحرك لانتهاز تلك الفرص التى أتاحتها العقوبات، واتفاقيات التجارة والمعونة لا تصاحبها مثل هذه المشكلات.

لذا يوجد لدى المؤلف دليل مبسط جداً - "معيّار موحد" - للسياسات التى يجب أن تتبعها الحكومات الأجنبية التى تهتم بتخفيض عمليات القمع وهو أن تجعل مراقبة حقوق الإنسان حجر الزاوية للسياسة الغربية. ومن المتوقع أن تنتج اتفاقيات التجارة أو المعونة لأى نظام تأثيرات مفيدة بشرط أن تصاحبها قيود مراقبة طويلة الأجل لحقوق الإنسان، والتي تصبح أكثر صرامة بمرور الوقت؛ وليس من المهم إذا كانت هذه النظم قد صنّفت بدقة أم



لا لأهداف سياسية؛ لأن السياسة هي دائماً نفس الشيء. وبدون معايير حقوق الإنسان؛ فإن المعونات أو اتفاقيات التجارة قد تكون غير فعالة وغالباً تكون عكسية.

وهناك بعض النتائج البسيطة الأخرى التي تؤثر على كيفية تعامل الدول الديمقراطية مع النظم الدكتاتورية، وجدير بالذكر أن التحليل يقترح أن النظم الديمقراطية لا يجب أن تثق أبداً في دكتاتوريات شمولية مُصلحة - فإذا تحسن الاقتصاد؛ فإن الحافز لدى الدكتاتور هو زيادة وليس نقصان عمليات القمع. ولا يجب أن يؤمنوا أبداً بدكتاتور يبدو عطوفاً؛ فالطريقة لمعرفة ما إذا كان حقاً عطوفاً، هي فحص مستويات عمليات القمع في النظام؛ فإذا كانت مرتفعة فإنه طاغية متتكر. كدكتاتور قمع ناعم وهو تتكرر شائع. ويقدم معظم الدكتاتوريات هدايا لشعوبهم، وبعضهم يتظاهر بأنه "الأب" لشعبه. وإذا كانوا حقاً محسنين؛ فلن يستمروا طويلاً في الحكم!

## ٥: من المسؤول؟

من المحتمل أن كثيراً قد كتب عن هذا الموضوع يزيد عن أى مظهر آخر للدكتاتوريات. والفكرة العامة أن الدكتاتوريات تعمل بالأوامر أو التلقين؛ لذلك ليس من المهم شناعة الجرائم التي يرتكبها النظام، فمن الصعب الإحساس بأى شخص مسئول معنوياً أو جنائياً عنها، فالتناس الذي يرتكبونها هم منفذون للأوامر فقط.

وربما كان التحليل الكلاسيكي، والأكثر استفزازاً لهذا الأمر هو التحليل الذي قدمته (حنا أرندت) في كتابها الشهير عن محاكمة أيخمان والبيروقراطية النازية، "أيخمان في القدس" (١٩٧٦). ومفهومها، عن البيروقراطية الذي اتخذ شكلاً شائعاً: أنها "حكم لا أحد"، وأنها "ابتذال الشيطان" وجميعها تقريباً مبنية على نظرية شائعة عن البيروقراطية. وتنص هذه النظرية على أنه في المنظمات الكبيرة تصدر الأوامر من السلطات

العليا، وتتفد من خلال سلسلة من الأوامر للتابعين عند مستويات أدنى فى المنظمة، وفى هذا السياق لو كانت الجرائم التى يرتكبها النظام هائلة؛ فمن الصعب أن نحدد مسؤولية الأفراد عن الجرائم لكل شخص؛ فأولئك من ذوى وظائف القمة ينكرون إعطاء مثل هذه الأوامر (وهى نادرًا ما تكتب حتى عند صدورها) وهؤلاء الذين فى الوظائف الدنيا يقولون أنهم كانوا يتبعون الأوامر فقط.

وقد أثير نفس السؤال بصفة متكررة منذ ذلك الحين. من المسئول عن الأعمال التى ارتكبها البوليس السرى Stacy فى ألمانيا الشرقية، والبوليس السرى فى كل مكان فى أوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفييتى السابق؟ من الذى ينبغى إعدامه من أجل حالات "الاختفاء" فى الأرجنتين أو من أجل عمليات القتل فى شيلي؟ هل ينبغى على الحكومة للأغلبية المحررة الجديدة فى جنوب إفريقيا أن تحاكم الجناء عن عنف الحكومة فى ظل نظام الفصل العنصرى؟ إذا كان الأمر كذلك، هل يكون الدفاع "أنا فقط تصرفت وفقًا للأوامر محلاً للتقّة"، وفى كل هذه الحالات الأمر مطابق لحالة أيخمان: "من فى النظام الذى ينبغى أن يُعتبر مسئولاً عن الجرائم ضد الإنسانية التى ارتكبت فى ظل الدكتاتورية؟"

إن الغريب فى هذا المفهوم للحكم الدكتاتورى - والدفاع الذى يستند عليه - هو أنه يوجد دليل ضئيل على ذلك؛ فلم يجلب أحد وفقًا لمعلومات - المؤلف - أى دليل علمى لأى تغيير فى الوعى البشرى كنتيجة للتعرض للدعاية الشيوعية لأكثر من نصف قرن. ويقدر اهتمام المؤلف بالسلوك الإجرامى؛ فإن الدليل المهم المطلوب لتعزيز نموذج القيادة بسيط؛ إذ ينبغى أن نرى دليلاً على أن هؤلاء الذين رفضوا المشاركة فى ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية (مثل الإعدامات الجماعية) كانوا أنفسهم خاضعين لعقاب شديد؛ فلم يُقدّم إطلاقاً أى دليل مثل ذلك.

يوجد توضيح بديل بسيط عن الرغبة في المشاركة فى مثل هذه الأنشطة، وهو النموذج الذى لا دخل له بنماذج القيادة أو التلقين. ويستند هذا التوضيح على مبدئين:

١- البيروقراطيون يتمتعون بالرشد مثل غيرهم من الناس.

٢- البيروقراطيات لا تجرى على أساس الأوامر؛ ولكن على أساس الولاء والمنافسة.

ومن أجل الحصول على مرتبات أعلى وترقيات، وبعض المكافآت الأخرى يتنافس البيروقراطيون مع بعضهم بعضاً، بأن يكونوا رياريين ويجدون طرقاً للقيام بأشياء تعزز أهداف رؤسائهم. وفى الدكتاتوريات؛ فإن محو منافسة الحزب السياسى لا تمحو المنافسة البيروقراطية؛ بل على النقيض قد تعززها بغلق الطرق (السياسية) الأخرى للمنافسة. وقد لخص المؤلف بعض الدلائل بأن النظام النازى والنظام السوفييتى كانا يتصفان بمنافسة كبيرة داخل النظام من أجل العطايا التى كان يتحكم فيها النظام. فالمنافسة البيروقراطية هى مكونٌ مهمٌ فى آلة الدكتاتورية.

وبسبب شهرة محاكمة أيخمان؛ فإننا نعرف كثيراً عنه، ومن ثمَّ كان من السهل إنتاج دليل من المصادر التاريخية النمطية عن حالة تعتبر مثلاً للسلطوية لدعم هذه النظرية. وكغيره من الآخرين كان أيخمان رجل أعمال بيروقراطى نشيط يعمل فى بيئة تنافسية للغاية؛ فهو لم يعد يتبع الأوامر أكثر مما " تمليه قواعد السوق " على رجل الأعمال؛ لكى يكون ثروة. والنتيجة؛ أنه والآخرون من أمثاله يجب اعتبارهم مسئولين عن أعمالهم، وكان نتج هذا السلوك هو قوة الرشادة البشرية التى تعمل فى بيئة تنافسية يُسيطر فيها على معظم مكافآت النجاح بدكتاتورية سياسية. وربما يكون هذا المفهوم عن ابتذال الشيطان أكثر دنيوية (ومن ثمَّ أكثر رُعباً) عمَّا قالتَه أرندت؛ ولكنه يختلف عنه فى أنه يسير وفقاً للدلائل.

وفى الختام يؤكد المؤلف على أن النظم مثل النظام النازى تخرج أسوأ شيء فى الناس، والقول: إن أيخمان كان من الممكن أن يكون إنساناً عادياً، ورشيداً؛ وذلك لا يعنى أنه نفس الشيء مثل أى شخص آخر، أو أنه كان بصفة خاصة شخصاً لطيفاً. فهناك عملية اختيار ذاتية تعمل فى الدكتاتوريات، والتي يصعد فيها الأسوأ إلى القمة؛ ولكن المبدأ بأنهم راشدون، يعنى أيضاً أنهم مسئولون عن أعمالهم.

## ٦: توقعات مختصرة عن المستقبل

عندما كتب هذا الكتاب (فى بداية ١٩٩٧)، كان العالم يعيش فيما أشار إليه صامويل هاننتجتون (١٩٩١) على أنه "موجة" انتشار الديمقراطية، وكان سقوط الشيوعية فى الاتحاد السوفييتى السابق، وانتهاء الفصل العنصرى فى جنوب إفريقيا، وانهيار الدكتاتورية فى كل مكان تقريباً - فى أمريكا الجنوبية، هو الذى جعل كثيرين يأملون، كما جعل بعض الناس يعتقدوا أن الدكتاتورية كانت شيئاً من الماضى، وأن الديمقراطية قد فازت وستنتصر فى كل مكان.

وبعض مظاهر التحليل والنقاش فى هذا الكتاب تؤيد هذه التنبؤات، فمخاوف الثلاثينيات والأربعينيات - والتي أظهرت أن المستقبل يتعلق إما بانتصار الأخ الكبير Big Brother وجهازه للمراقبة أو سلبية إدمان الكيماويات وتعاطى المخدرات لشعب يُلَقَّن - قد ثبت بدرجة كبيرة، أنها لا أساس لها؛ لأن الطفرة فى تقدم تكنولوجيا الاتصالات، قد اتضح أنها تفضل حرية الفرد أكثر من السيادة السياسية. وقد ساد كل العالم أن استمرار النمو الاقتصادى العالمى يحابى الديمقراطية؛ لأن الدليل القاطع لدينا هو الترابط الإيجابى القوى بين الدخل الفردى والحرية السياسية.

وفى الوقت نفسه توجد أسباب أقل تفاؤلاً، ورغم أننا لا نستطيع أن نعرف المستقبل؛ فإننا على الأقل نستطيع أن نلقى نظرة على الحاضر. ما أنواع الدكتاتوريات التى مازالت سائدة فى العالم، بما أن الألفية القادمة تقترب؟ يلخص أدريان كارانتيسكى رئيس بيت الحرية Freedom House، ومنسق "مسح الحرية" السنوى لعام (١٩٩٥) النتائج الرئيسية عن هذا السؤال. ويقول:

فى السنوات الأخيرة ظهر نموذج واضح بين الدول غير المتحررة. ومن بين ٥٤ دولة غير متحررة؛ فإن ٤٩ دولة (أكثر من ٩٠%) منها تشارك فى واحدة أو أكثر من الخواص التالية:

١- غالبية سكانها من المسلمين، وغالبًا يواجهون ضغوط الإسلام الأصولي.

٢- وجود مجتمعات متعددة العرقية لا تكون فيها السلطة لجماعة عرقية مسيطرة، وهى أم تمثّل أكثر من ثلثى سكان العالم.

٣- هناك مجتمعات شيوعية جديدة، أو مجتمعات فى مرحلة انتقالية فيما بعد الشيوعية، وغالبًا يكون للبلاد غير المتحررة اثنان أو ثلاثة من هذه الخواص (١٩٩٥، ص ٧).

وبضم هذا النمط من التحليل مع صور الدكتاتوريات التى قدمها فى هذا الكتاب تبينت التوقعات التالية:

١- استمرار الصراع العرقى فى كثير من البلاد فى أرجاء العالم، يعنى أن الديمقراطية ستعمل بشكل ضعيف فى تلك البلاد، وستترك الفرصة لإمكان ظهور الطاغية، وربما للدكتاتوريات فى أقدم أشكالها وأكثرها شيوعاً فى تاريخ البشرية. وكما يمكن أيضاً أن استمرار الطغيان فى العالم المعاصر على أسس اقتصادية، كما تشهد بذلك توقعات النمو الاقتصادى فى الصين فى

عهد "شيوعية السوق الحرة". ومن بين كل أشكال الدكتاتورية يحمل الطغيان وعودًا كبيرة بأن يحرز اقتصادًا جيدًا بسبب آتته الاقتصادية.

٢- دكتاتور القمع الناعم سيحوم -دائمًا- حولنا، فيما عدا في البلاد المتقدمة جدًا سياسيًا؛ حيث تكون الديمقراطية ذات جذور راسخة كما أن احتمال تولى السلطات العسكرية للسلطة لفترة قصيرة الأجل يكون عرضها هو نهب البلد - هو ببساطة خطر طبيعي معتاد.

٣- ستكون دكتاتورية القمع الناعم مراوغة كما كانت إلى الأبد.

٤- قد ذهبت وولت دكتاتورية الثلاثينيات الشمولية؛ ولكن دكتاتورية أسلوب التسعينيات لا زالت على قيد الحياة بدرجة كبيرة. والاثنتان متطابقتان شكليًا، ويستطيع القراء التحقق من ذلك بأنفسهم، مثلاً بقراءة التحليل الممتاز لسмир الخليل<sup>(\*)</sup> (١٩٨٩) عن دعاية حزب البعث العراقي، وهيكله في عهد صدام حسين. فالمبادئ التي يحيا عليها الحزب تتطابق مع تلك التي حُلَّت في الكتاب عن النازية والنظام السوفييتي؛ ولكن ربما كان أكبر تهديد شمولى في المستقبل القريب هو الحكم الدينى theocracy، ممثلاً بسيطرة الدكتاتوريين الإسلاميين فى العالم الأوتقراطى للتسعينيات والذى لاحظته كارانتيسكي.

وأخيرًا على المستوى العام؛ فإن السبب فى أن الدكتاتورية بكل أشكالها، يمكن توقع بقائها - واحتمال انتعاشها فى الألفية القادمة - هو ببساطة رونقها وجاذبيتها.

---

(\*) الاسم المستعار لكنعان ماكيا.

## الملحق الرياضى





## الملحق الرياضى للباب الحادى عشر

الجزء ١:

يصف هذا الجزء من الملحق توازن برامج الأحزاب عندما تكون القضايا وحيدة الجانب (كما فى الشكل ١١,١ و ١١,٢ من هذا النص)، وهى تشق الشروط الملائمة لكل حزب حسب حد التقاعس كما توصف فى تلك الأشكال.

وللاستمرار سنفترض أن هناك برنامجين يجب أن يحققا شروط توازن ناش Nash equilibrium (مثلاً: بأن يختار كل حزب البرنامج الذى يعظم منفعته المتوقعة، ومع أخذ موقع الحزب الآخر فى الاعتبار)، وهكذا فإن الحزب R يعظم منفعته.

$$w^R(x_R, x_L) = p \left[ (x_R - c_R)^a \right] + (1-p) \left[ (x_L - c_R)^a \right] pk \dots (A.1)$$

حيث الحد الأول فى الجانب الأيمن يعطى منفعة الحزب R من برنامجه؛ إذا فاز فى الانتخابات (وا احتمال ذلك هو P)، والحد الثانى يعطى منفعة الحزب R إذا فاز الحزب L فى الانتخابات (مع احتمال 1 - P)، وأخيراً: فإن الحد الثالث يعطى القيمة المتوقعة للحزب R ببقائه فى الحكم بنفسه.

الحزب L يختار البرنامج الذى يعظم منفعته المتوقعة مع أخذ برنامج الحزب R فى الاعتبار:

$$w^L(x_R, x_L) = (1-p) \left[ (x_L - c_L)^a \right] + p \left[ (x_R - c_L)^a \right] + (1-p)k \dots (A.2)$$

وتقدم إيسينا (١٩٩٨a) الشروط التى يوجد فيها توازنات البرامج مع

$$c_L < \hat{x}_R < c_R$$

إذا افترض أنه عندما تُثار قضية، فسنلاحظ برامج التوازنات التي تحقق ذلك الشرط. وعلى أية حال؛ فإن الأحزاب لها -أيضاً- توجه عدم إثارة مسألة ما يمكن أن يفسرها الناخبون كوعدٍ ملزمٍ binding؛ وذلك بترك الحالة الراهنة Status Quo دون تغيير إذا ما تم انتخابوا. وإذا لم يتخذ أى من الحزبين موقفاً من تلك القضية؛ فلن يمكن التمييز بينهما، (فكلاهما يعد ضمناً ببساطة استمرار الحالة الراهنة s) وفي تلك الحالة؛ فإن احتمال أن يفوز الحزب R يتم لها  $P^S$ .

ولكي يكسب الحزب R من إثارة تلك القضية لابد أن يكون الفرق بين منفعته المتوقعة في دخول الانتخابات القادمة، والتي لا تكون فيها القضية مدرجة، ومنفعته المتوقعة من دخول الانتخابات مع إدراج القضية، وهكذا فإن الكسب للحزب R من وضع تلك القضية  $g_R$ ، هو:

$$g_R = P \left[ k - (\hat{X}_R - c_R)^a + (\hat{X}_L - c_R)^a \right] - (\hat{X}_L - c_R)^a - p^s k + (s - c_R)^a \dots (A.3)$$

والجانب الأيمن من (A.3)، ما عدا كل من الحدين الاثنین الأخيرین، يمكن أن يفسر بنفس الطريقة مثل المعادلة (5) - أى مثل المنفعة المتوقعة للحزب R إذا كانت المسألة قد أُدرجت في الانتخابات. والحدان الأخيران وهما:

$$- p^s k + (s - c_R)^a$$

يبينان المنفعة السلبية عكس منفعة الحزب R إذا لم تدرج المسألة. ويمكن كتابة معادلة مماثلة للحزب L:

$$g_L = (1 - p) \left[ k - (\hat{X}_L - c_L)^a + (\hat{X}_R - c_L)^a \right] - (\hat{X}_R - c_L)^a - (1 - p^s) k + (s - c_L)^a \dots (A.4)$$

والشروط التي فيها لا يهتم الحزب R ولا يختلف لديه الأمر سواء أدرجت القضية أم لم تدرج هي ببساطة  $g_R = 0$ ، أو

$$P = \frac{(x_L - c_R)^a - (s - c_R)^a - (p - p^s)^K}{(\hat{x}_L - c_R)^a - (\hat{x}_R - c_R)^a} \dots (A.5)$$

ومثله، بالنسبة للحزب L فإن الشرط أن  $g_L = 0$  يمكن أن تكتب كما يلي:

$$1 - P = \frac{(x_R - c_L)^a - (s - c_L)^a - (p - p^s)^K}{(\hat{x}_R - c_L)^a - (\hat{x}_L - c_L)^a} \dots (A.6)$$

وهاتان المعادلتان تحددان "بداية منطقة التقاعس" لكل حزب، كما صورت في الشكل (١١ - ١) تحت الافتراض المبسط أن:

$$(p - p^s)^k = 0$$

والمساحة التي يفضل فيها الحزبان عدم إشارة القضية هي  $dnz$  في الشكل ١١,١ ويلاحظ في هذا التحليل أن السياسات  $x_i$  لا تعتمد على  $p$ ؛ بل إن الشكل يعرض ببساطة كل القيم المحتملة  $x_i$  و  $p$ ؛ حيث يفضل التقاعس على العمل، بافتراض أن المتغيرين يمكن أن يتغيرا منفصلين، وببساطة؛ فإن  $dnz$  تجيب عن السؤال: لأي حالة راهنة  $s, 0$ . كيف ستصير  $p$  أكثر ارتفاعًا لتكون  $(1 - p)$  لحزب اليسار) قبل القيام بإجراء (برنامج يقترح  $x = x$ ) أفضل عن الحالة الراهنة؟ وغير ذلك، ولأي قيمة معطاة  $p$ ؛ فإن  $dnz$  تظهر مدى ضخامة واتساع المسافة بين  $s - x_i$ ، يجب أن تكون عليه قبل أن يرحب الحزب بإعلان سياسة بدلاً من البقاء بالحالة الراهنة.

ولنلاحظ باختصار نتائج تخفيف الفرض بأن

$$\sigma \equiv (p - p^s)^k = 0.$$

إذا كان  $\sigma > 0$ ، والحزب R قد يكون بوضوح لديه حافز إضافي (أكثر من تحقيق نصر للحزب في الانتخابات) لإثارة تلك القضية، وهكذا فإن حد البداية يمكن أن يجنح إلى أسفل. وعلى أى حال؛ فإن الحزب L قد يكون "أقل" تحفزًا لإثارة تلك القضية، وهكذا فإن حد بدايته -أيضًا- قد يجنح للأسفل. وعمومًا في هذه الحالة يكون أثر  $\sigma$  على حجم DNZ غامضًا. ولكن في الحد، عندما  $\sigma \rightarrow \infty$  يكون من الواضح أن DNZ قد تختفى. وبمعنى آخر، إن ارتفاع حجم الغنائم بالقدر الكافي نتيجة البقاء في السلطة أو ارتفاع الشعبية الذى يُحصل عليه من إثارة قضية سيتسبب في أن القضية قد يثيرها الحزب أو الآخر.

وتتأثر مساحة DNZ بالرغبة النسبية لدى كل من الحزبين للتوافق، كما هو مقياس بالعلامة a. وتعنى القيم الأعلى رسميًا، أن المنفعة تقل بسرعة أكبر إذا ما أصبح البرنامج الانتخابي أكثر بعدًا عن موقع الحزب الأيديولوجي. وتعاد كتابة المعادلة (A.5) كالتالي:

$$-(s - c_r)^a = -p (\hat{x}_r - c_r)^a - (1 - p) (\hat{x}_l - c_r)^a + (p - p^s) k, \dots (a.7)$$

وتعاد كتابة المعادلة (A.6) كالتالي:

$$-(s - c_l)^a = -(1 - p) (\hat{x}_l - c_l)^a - p (\hat{x}_r - c_l)^a + (p^s - p) k \dots (a.8)$$

وبافتراض أن البرامج الانتخابية لم تتغير نتيجة للزيادة في a؛ فإننا نجد أن أى زيادة في a تقلل من كل معادلة في الجانب اليمين نسبيًا عن الجانب الأيسر - أى إنها تزيد الخسارة من المراهنة برفع تلك القضية، وبالنسبة إلى الحفاظ على الوضع الراهن.

وعموماً فقد نتوقع أيضاً أن البرامج الانتخابية Platforms نفسها لا تتغير كنتيجة لزيادة في a، لتصبح أكثر تبلورًا أو تجسيدًا Polarized لكل جانب غير راغب لتفويق انخفاضات في المنفعة فى أى حركة بعيدًا عن مركزه

الأيدولوجى. وقد يكون هذا التبلور المتزايد سيئاً فى إحداث زيادة أكبر فى مساحة DNZ، كما هو مبين فى الفصل ٢ (المؤلف يدين بالشكر لأحد المحكمين لهذه النقطة الأخيرة).

## الجزء ٢:

هذا الملحق يصور أنه إذا كانت

١- التفصيلات تربيعية ( $a=2$ )،

٢- ليست هناك قيمة للفوز فى حد ذاته ( $K=0$ )، و

٣- السياسة متماثلة  $(c_R - \hat{x}_R = \hat{x}_L - c_L)$

$$\frac{(\hat{x}_R - \hat{x}_L)^2}{3(c_R - c_L)}$$

فإن مساحة A من DNZ تساوى

ومن (٥) و (٦) فى النص، نحصل على:

$$A = \int_{\hat{x}_L}^{\hat{x}_R} \left[ \frac{(s - c_R)^2 - (\hat{x}_L - c_R)^2}{(\hat{x}_R - c_R)^2 - (\hat{x}_L - c_R)^2} - \frac{(\hat{x}_L - c_L)^2 - (s - c_L)^2}{(\hat{x}_L - c_L)^2 - (\hat{x}_R - c_L)^2} \right] ds$$

وبالتماثل (iii):

$$(\hat{x}_R - c_R)^2 = (\hat{x}_L - c_L)^2 \text{ and } (\hat{x}_L - c_R)^2 = (\hat{x}_R - c_L)^2.$$

$$\begin{aligned} \hat{A} &= \int_{\hat{x}_L}^{\hat{x}_R} \left[ \frac{(s - c_R)^2 - (\hat{x}_L - c_R)^2 - (\hat{x}_L - c_L)^2 + (s - c_L)^2}{(\hat{x}_R - c_R)^2 - (\hat{x}_L - c_R)^2} \right] ds \\ &= \frac{1}{\Delta} \left[ \frac{(\hat{x}_R - c_R)^3 - (\hat{x}_L - c_R)^3}{3} - (\hat{x}_R - \hat{x}_L)(\hat{x}_L - c_R)^2 \right. \\ &\quad \left. - (\hat{x}_L - \hat{x}_R)(\hat{x}_L - c_L)^2 + \frac{(\hat{x}_R - c_R)^3 - (\hat{x}_L - c_L)^3}{3} \right] \\ &= \frac{1}{\Delta} \left[ \frac{2}{3} \left( [\hat{x}_R - c_R]^3 - [\hat{x}_L - c_R]^3 \right) \right. \\ &\quad \left. - (\hat{x}_R - \hat{x}_L) \left[ (\hat{x}_L - c_R)^2 + (\hat{x}_R - c_R)^2 \right] \right] \end{aligned}$$

$$\Delta (\hat{x}_R - c_R)^2 - (\hat{x}_R - c_R)^2 \quad \text{حيث:}$$

$$x^3 - y^3 \equiv (x - y)(x^2 + y^2 + xy) \quad \text{عندما تكون}$$

$$\begin{aligned}
A &= \frac{1}{\Delta} \left\{ \frac{2}{3} (\hat{x}_R - \hat{x}_L) \right. \\
&\quad \left( [\hat{x}_R - c_R]^2 + [\hat{x}_L - c_R]^2 + [\hat{x}_R - c_R][\hat{x}_L - c_R] \right) \\
&\quad \left. - (\hat{x}_R - \hat{x}_L) \left[ (\hat{x}_L - c_R)^2 + (\hat{x}_R - c_L)^2 \right] \right\} \\
&= \frac{-1}{3\Delta} \left[ (\hat{x}_R - c_R)^2 + (\hat{x}_L - c_R)^2 \right. \\
&\quad \left. - 2(\hat{x}_R - c_R)(\hat{x}_L - c_R) \right] (\hat{x}_R - \hat{x}_L) \\
&= \frac{-1}{3\Delta} \left[ (\hat{x}_R - c_R) - (\hat{x}_L - c_R) \right]^2 (\hat{x}_R - \hat{x}_L) \\
&= \frac{1}{3\Delta} (\hat{x}_R - \hat{x}_L)^3.
\end{aligned}$$

حيث  $x^2 - y^2 \equiv (x + y)(x - y)$  لذلك:

$$\begin{aligned}
\Delta &= (\hat{x}_R + \hat{x}_L - 2c_R)(\hat{x}_R - \hat{x}_L) \\
&= [(\hat{x}_R - c_R) + (\hat{x}_L - c_R)](\hat{x}_R - \hat{x}_L) \\
&= [(c_L - \hat{x}_L) + (\hat{x}_L - c_R)](\hat{x}_R - \hat{x}_L) \quad \text{بالتماثل} \\
&= (c_L - c_R)(\hat{x}_R - \hat{x}_L)
\end{aligned}$$

ولذلك

$$A = -\frac{1}{3(c_L - c_R)(\hat{x}_R - \hat{x}_L)} (\hat{x}_R - \hat{x}_L)^3 = \frac{(\hat{x}_R - \hat{x}_L)^2}{3(c_R - c_L)}.$$

هذا الجزء يصف اختيارات توازن الحزبين من برامج توازن غير

مقاربة

No convergent equilibrium platforms

$(x^L, x^R)$  فى الجانبين من أبعاد مساحة السياسة ثنائية الأبعاد، كما تظهر فى الشكل (١١ - ٤) وباستخدام نفس الرموز فى الجزء ٥ من النص، وبافتراض أن الاحتمال  $P$  يعتمد على برنامجى الأحزاب طبقاً للدالة الناعمة  $P(x^L, x^R)$  Smooth Function

والتي تحقق كل ما هو قابل للتحقيق  $x^L, x^R$ :

$$0 < P(x^R, x^L) < 1, \dots \dots \dots (A.9)$$

$$P \text{ مقعر فى } x^R \text{ ومحدب فى } x^L, \dots \dots \dots (A.10)$$

$$\partial P / \partial x^L_J < 0 < \partial P / \partial x^R_J; J = 1, 2, \dots \dots \dots (A.11)$$

وإذا كانت  $x^L, x^R$  تتسمان بالكفاءة؛ بينما تقع السياسة  $x$  على حدود

الكفاءة تماماً بين  $x^L, x^R$

حينئذ

$$p(x^R, x) < p(x^R, x^L) < p(x, x^L). \dots \dots \dots (A.12)$$

والافتراضان (A.9) و (A.10) قد وضعا لأغراض الملائمة الفنية.

والافتراض (A.11) ينص -فقط- على أن الحزب سيكون أكثر احتمالاً فى

الفوز إذا ما قام، بدون غموض، بتحسين برنامجه.

وهذا يؤكد أنه إذا تمت إثارة القضية؛ فإن كل حزب سوف يقترح

سياسة فعالة. والافتراض (A.12)، هو المماثل المحتمل للنتيجة فى نماذج

جبرية أحادية فراغية، One-dimensional deterministic spatial models



يمكن تفسيره ليعنى أن التحرك أقرب إلى المنافس يسمح للحزب بأن ينال بعض أصوات الناخبين بينهما بدون خسارة أى من جانبيها الآخر.

وعلى الرغم من أن مساحة السياسة ثنائية الأبعاد؛ فإن المنافسة فى ذلك النموذج تظهر فى حدود الكفاءة وحيدة البعد.

وإذا كانت القضية قد تمت إثارتها؛ فإن كل حزب يختار برنامجه؛ لكي يعظم منفعته المتوقعة مع أخذ برنامج الحزب الآخر فى الاعتبار، أى إن  $(x^R, x^L)$  يجب أن تحقق شروط توازن ناش Nash:

$$x^R \text{ لكل المتاح من } x \quad \pi^R(x^R, x^L) \leq \pi^R(x_1, x_2) \quad \dots \dots \dots (A.13)$$

$$x^L \text{ لكل المتاح من } x \quad \pi^L(x^R, x^L) \leq \pi^L(x_1, x_2)$$

حيث ترمز  $\pi$  إلى دالة مكافأة الفوز للحزب الرابع:

$$\pi^j(x^R, x^L) = P(x^R, x^L) u^j(x^R) + [1 - p(x^R, x^L)] u^j(x^L)$$

وبافتراض أن السياستين المفضلتين  $c^R$  و  $c^L$  هما فى داخل مساحة الكفاءة الداخلية كما يظهر فى الشكل ١١-٤. عندئذ يمكن بالطرق المعيارية إظهار أن زوجًا من برنامجى الحزبين  $x^R, x^L$  توجد فى حدود الكفاءة، والتي تحقق شروط التوازن (١٨) و:

$$\text{حيث } x^R \text{ تقع بالضبط بين } x^L \text{ و } c^R \dots \dots \dots (A.14)$$

$$\text{حيث } x^L \text{ تقع بالضبط بين } x^R \text{ و } c^L$$

وبافتراض أن هذين البرنامجين سيعلمان إذا ما أثرت القضية.

وكما يظهر فى الشكل (١١-٤) ، فإن النتيجة (A.14) تعنى أن كل حزب سيكون متحفزًا من خلال المنافسة الانتخابية للتوافق، متحركًا بعيدًا عن مكانه المفضل فى اتجاه المعارضة؛ وهذا لأن الحزب الذى كان يعتزم اقتراح سياسته المفضلة التى قد ترفع احتمال الفوز عن طريق التوافق [الافتراض

(A.12)؛ فإن تكلفة المنفعة في حالة فوزه، مع الأخذ في الاعتبار أنه يبدأ سياسته الأكثر تفضيلاً، قد تكون في مرتبة الأهمية الثانية.

وكما يظهر في شكل (١١-٤). أيضاً؛ فإن النتيجة (A.14) تعنى - أيضاً- إن المنافسة الانتخابية لن تؤدي إلى تلاقى وتقارب البرامج الانتخابية كما في النماذج الفراغية للمنافسة،  $X^R$  ستكون إلى اليسار من  $X^L$ . وهذا بسبب أن السياستين كانتا متطابقتين، وعندئذ فإن كلاً من الحزبين كان سيجنى منفعة في حالة فوزه بالتحرك في برنامجه الانتخابي في اتجاهه المفضل. وتكلفة مثل تلك الحركة قد تنقص احتمالية الفوز؛ ولكن هذه تكلفة من الأهمية الثانية؛ لأن الافتراض (A.12) يعنى أنه مع أخذ برنامج الحزب الآخر الانتخابي في الاعتبار؛ فإن احتمال فوز كل حزب تتعاضد عندما يقدم نفس البرنامج الانتخابي.

- Abedian, I., and B. Standish, "Poor Whites and the Role of the State: The Evidence," *South African Journal of Economics* 35:2 (1985), 141-65.
- Adam, Heribert, and Kogila Moodley, *South Africa Without Apartheid: Dismantling Racial Domination*. Berkeley: University of California Press, 1986.
- Adorno, Theodor W., Else Fenkel-Brunswik, Daniel Levinson, and R. Nevitt Sanford, *The Authoritarian Personality*. New York: Harper, 1950.
- Akerlof, George, "Labor Contracts as Partial Gift Exchange," *Quarterly Journal of Economics* 47 (1984), 543-69.
- "Procrastination and Obedience," *American Economic Review* 81 (1991), 1-19.
- Alchian, Armen A., and Harold Demsetz, "Production, Information Costs, and Economic Organization," *American Economic Review* 62 (December 1972), 777-95.
- Aldrich, J. H., "A Downsian Spatial Model with Party Activism," *American Political Science Review* 77 (1983), 974-90.
- Alesina, Alberto, "Credibility and Policy Convergence in a Two-Party System with Rational Voters," *American Economic Review* 78 (1988a), 796-807.
- "Macroeconomics and Politics." *NBER Macroeconomics Annual 1988*. Cambridge: MIT Press, 1988b.
- "Political Cycles in OECD Countries," *Review of Economic Studies* 59 (1992), 663-688.
- "Elections, Party Structure, and the Economy," in J. Banks and E. Hanushek (eds.), *Modern Political Economy: Old Topics, New Directions*. New York: Cambridge University Press, 1995.
- Alesina, Alberto, and A. Cukierman, "The Politics of Ambiguity," *Quarterly Journal of Economics* 105 (1990), 829-51.
- Alesina, Alberto, and D. Rodrik, "Redistributive Politics and Economic Growth," Department of Economics, Harvard University (1990).
- Alesina, Alberto, and H. Rosenthal, "Partisan Cycles in Congressional Elections and the Macroeconomy," *American Political Science Review* 83 (1989), 373-98.
- Altemeyer, Robert, *Right Wing Authoritarianism*. Winnipeg, Man.: University of Manitoba Press, 1981.
- Enemies of Freedom*. San Francisco: Jossey-Bass Publishers, 1988.
- The Authoritarian Specter*. Cambridge: Harvard University Press, 1996.
- Amsden, Alice, *Asia's Next Giant: South Korea and Late Industrialization*. New York: Oxford University Press, 1989.
- Anderson, Gary M., and Peter J. Boettke, "Perestroika and Public Choice: The

- Economics of Autocratic Succession in a Rent-Seeking Society," *Public Choice* 75 (1993), 101–18.
- Arendt, Hannah, *The Origins of Totalitarianism*. 1951. New York: Harcourt, Brace, Jovanovich, 1951. New edition, 1973.
- Eichmann in Jerusalem: A Report on the Banality of Evil (Rev. ed). New York: Penguin, 1976.
- Arjomand, Said Amir, "Iran's Islamic Revolution in Comparative Perspective," *World Politics* 38 (1986), 383–414.
- Arrow, K. J., "The Theory of Risk Aversion," in K. J. Arrow, *Essays in the Theory of Risk Bearing*, Chicago: Markham, 1971.
- Arrow, K. J., "Models of Job Discrimination," in A. H. Pascal (ed.), *Racial Discrimination in Economic Life*. Lexington, MA: Heath, 1972.
- Ash, Timothy Garton, *The Polish Revolution: Solidarity*. London: Penguin, 1991 (first published by Jonathan Cape, 1983).
- Aslund, Anders, *Gorbachev's Struggle for Economic Reform: The Soviet Reform Process, 1985–88*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1989.
- Aurelius, Marcus, *Meditations*. Translated by Maxwell Staniforth. London: Penguin Classics, 1964.
- Axelrod, Robert, *The Evolution of Cooperation*. New York: Basic Books, 1984.
- Azariadis, C., and A. Drazen, "Threshold Effects and Economic Development," *Quarterly Journal of Economics* 105 (1990), 501–26.
- Bahry, D., and D. Silver, "Intermediation and the Symbolic Uses of Terror in the USSR," *American Political Science Review* 81 (1987), 1065–97.
- Bandura, A., *Social Learning Theory*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 1977.
- Banks, Jeffrey S., and Eric A. Hanushek (eds.), *Modern Political Economy: Old Topics, New Directions*. New York: Cambridge University Press, 1995.
- Bardhan, Pranab, "Symposium on the State and Economic Development," *Journal of Economic Perspectives* 4 (1990), 3–7.
- Barrow, R. H., *The Romans*. London: Penguin, 1949, 1987.
- Bates, Robert H., *Markets and States in Tropical Africa: The Political Basis of Agricultural Policies*. Berkeley: University of California Press, 1981.
- Becker, Gary, *The Economics of Discrimination* (2nd ed.). Chicago: University of Chicago Press, 1971.
- "A Theory of Social Interactions," *Journal of Political Economy*, 82 (1974), 1063–93.
- "Altruism, Egoism, and Genetic Fitness: Economics and Sociobiology," *Journal of Economic Literature* XIV (1976), 817–26.
- "A Theory of Competition Among Pressure Groups for Political Influence," *Quarterly Journal of Economics* 98 (1983), 371–400.
- Becker, Gary, and Kevin Murphy, "The Family and the State," *Journal of Law and Economics* 31 (1988), 1–19.
- Bergson, Abram, *Productivity and the Social System – the USSR and the West*. Cambridge: Harvard University Press, 1978.
- "Comparative Productivity," *American Economic Review* 77 (1987), 342–57.
- "Communist Economic Efficiency Revisited," *American Economic Review* 82 (1992), 27–30.
- Berliner, Joseph S., "Perestroika and the Chinese Model," in R. W. Campbell (ed.), *The Postcommunist Economic Transformation*. Boulder, CO: Westview Press, 1994.

- Bernheim, B., A. Shleifer, and L. Summers, "The Strategic Bequest Motive," *Journal of Political Economy* 93 (1985), 1045-76.
- Bialer, Seweryn, *Stalin's Successors*. Cambridge: Cambridge University Press, 1980.
- The Soviet Paradox*. New York: Alfred, A. Knopf, 1986.
- Bilson, John, "Civil Liberties - An Econometric Investigation," *Kyklos* 35 (1982), 94-114.
- Boettke, Peter J., *Why Perestroika Failed: The Politics and Economics of Socialist Transformation*. London: Routledge, 1993.
- Borjas, George J., "Ethnic Capital and Intergenerational Mobility," *Quarterly Journal of Economics* 107 (1992), 123-50.
- Borner, Silvio, Aymo Brunetti, and Beatrice Weder, *Political Credibility and Economic Development*. London: Macmillan, 1995.
- Bowles, Samuel, "The Production Process in a Competitive Economy: Walrasian, Neo-Hobbesian, and Marxian Models," *American Economic Review* 75 (March 1985), 16-36.
- Boycko, Maxim, "When Higher Incomes Reduce Welfare: Queues, Labor Supply and Macro Equilibrium in Socialist Societies," *Quarterly Journal of Economics* 107 (1992), 907-20.
- Boycko, Maxim, Andrei Shleifer, and Robert Vishny, *Privatizing Russia*. Cambridge, MA: The MIT Press, 1996.
- Bracher, Karl D., *The German Dictatorship: The Origins, Structure, and Effects of National Socialism*. New York: Praeger, 1970.
- Turning Points in Modern Times: Essays on German and European History*. Cambridge: Harvard University Press, 1995.
- Brennan, G., and James Buchanan, *The Power to Tax: Analytical Foundations of a Fiscal Constitution*. Cambridge: Cambridge University Press, 1980.
- Breton, A., G. Galeotti, P. Salmon, and R. Wintrobe (eds.), *The Competitive State: Villa Colombella Papers*. Boston: Kluwer Academic Press, 1991.
- Nationalism and Rationality*. New York: Cambridge University Press, 1996.
- Breton, Albert, and Ronald Wintrobe, "The Equilibrium Size of a Budget-Maximizing Bureau," *Journal of Political Economy* 83 (1975), 195-208.
- The Logic of Bureaucratic Conduct*. New York: Cambridge University Press, 1982.
- "The Bureaucracy of Murder Revisited," *Journal of Political Economy* 94 (1986), 905-26.
- Broszat, Martin, *The Hitler State: The Foundation and Development of the Internal Structure of the Third Reich*. London: Longmans, 1981.
- Bruce, Neil, and Michael Waldman, "The Rotten Kid Theorem Meets the Samaritan's Dilemma," *Quarterly Journal of Economics* 105 (1990), 155-65.
- Buchanan, James, *The Limits of Liberty*. Chicago: University of Chicago Press, 1975.
- Bullock, Alan, *Hitler and Stalin: Parallel Lives*. London: HarperCollins, 1991.
- Bulow, Jeremy, and Lawrence Summers, "A Theory of Dual Labor Markets with Applications to Industrial Policy, Discrimination, and Keynesian Unemployment," *Journal of Labor Economics* 4 (1986), 376-14.
- Burrowes, R., "Totalitarianism: The Revised Standard Version," *World Politics* 21 (1968), 272-94.
- Callaghy, Thomas M., *The State Society Struggle: Zaire in Comparative Perspective*. New York: Columbia University Press, 1984.

- Calvert, Randall, "Robustness of the Multi-Dimensional Model: Candidate Motivation, Uncertainty and Convergence," *American Journal of Political Science* 29 (1985), 69–95.
- Camerer, Colin, "Gifts as Economic Signals and Social Symbols," *American Journal of Sociology* 94, supplement (1988), S189–S214.
- Cassels, Alan, *Fascism*. Arlington Heights, IL: Harlan Davidson, 1975.
- Chang, Chun, and Yijiang Wang, "The Nature of the Township-Village Enterprise," *Journal of Comparative Economics* 19 (1994), 434–52.
- Cheng, Hang Sheng, "Monetary Policy and Inflation in China," draft. Paper given at the conference, "Challenges to Monetary Policy in Pacific Basin Countries," at the Federal Reserve Bank of San Francisco (September 23–25, 1987).
- Coase, R. H., "The Nature of the Firm," *Economica* 4 (1937), 386–405.
- "The Problem of Social Cost," *Journal of Law and Economics* 3 (1960), 1–44.
- Cobban, A., *Dictatorship: Its History and Theory*. New York: Haskell House Publishers, Ltd., 1971.
- Cohen, Kathy J., and Michael C. Dawson, "Neighborhood Poverty and African American Politics," *American Political Science Review* 87 (1993), 286–302.
- Coleman, James S., *Foundations of Social Theory*. Harvard University Press, 1990.
- Collier, David (ed.), *The New Authoritarianism in Latin America*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979.
- Conot, Robert E., *Justice at Nuremberg*. New York: Harper and Row, 1983.
- Constable, Pamela, and Arturo Valenzuela, *A Nation of Enemies: Chile Under Pinochet*. New York: W.W. Norton and Co., 1991.
- Cottrell, Robert, review of "Kremlin Capitalism: The Privatization of the Russian Economy," *New York Review of Books*, March 27, 1997.
- Coughlin, Peter, "Elections and Income Redistribution," *Public Choice* 50 (1986), 27–99.
- Coughlin, Peter, Dennis Mueller, and P. Murrell, "Electoral Politics, Interest Groups and the Size of Government," *Economic Inquiry* 28 (1990), 682–705.
- Dawidowicz, Lucy S., *The War Against the Jews, 1933–1945*. New York: Bantam, 1975.
- The Holocaust and the Historians*. Cambridge: Harvard University Press, 1981.
- Degras, Jane, and Alec Nove (eds.), *Soviet Planning: Essays in Honor of Naum Jasny*. Oxford: Basil Blackwell, 1964.
- Dornbusch, R., and S. Edwards, "The Macroeconomics of Populism in Latin America," *Journal of Development Economics* 32 (1990), 247–77.
- The Macroeconomics of Populism in Latin America*. Chicago: University of Chicago Press, 1991.
- Dornbusch, R., and Y. C. Park, "Korean Growth Policy," *Brookings Papers on Economic Activity* 2 (1987), 389–454.
- Downs, Anthony, *An Economic Theory of Democracy*. New York: Harper and Row, 1957.
- Dudley, Donald, *Roman Society*. London: Penguin, 1975.
- Easterly, W., and Stanley Fischer, "The Soviet Economic Decline: Historical and Republican Data," National Bureau of Economic Research Working Paper, Series No. 9735, 1994.
- The Economist*, "Sale of the Century" (May 14, 1994), 68–9.

- Edwards, S., and Alejandra Cox Edwards, *Monetarism and Liberalization: The Chilean Experiment*. Cambridge: Ballinger Publishing Co., 1987.
- Ellman, Michael, *Socialist Planning*. New York: Cambridge University Press, 1979.
- Elster, Jon, *The Cement of Society: A Study of Social Order*. New York: Cambridge University Press, 1989.
- Political Psychology*. New York: Cambridge University Press, 1993.
- Enelow, J. M., and M. J. Hinich, "Ideology, Issues, and the Spatial Theory of Elections," *American Political Science Review* 76 (1982), 493–501.
- Ericson, Richard E., "The Classical Soviet-Type Economy: Nature of the System and Implications for Reform," *Journal of Economic Perspectives* 5 (1991), 11–78.
- Fainsod, Merle, *How Russia Is Ruled*. Cambridge: Harvard University Press, 1967.
- Fairbank, J., *China: A New History*. Cambridge: Harvard University Press, 1992.
- Fallows, James M., *Looking at the Sun: The Rise of the New East Asian Economic and Political System*. New York: Pantheon, 1994.
- Ferejohn, John A., *Pork Barrel Politics*. Stanford, CA: Stanford University Press, 1974.
- Fernandez, R., and D. Rodrik, "Resistance to Reform: Status Quo Bias in the Presence of Individual-Specific Uncertainty," *American Economic Review* 81 (1991), 1146–55.
- Ferrero, Mario, "Bureaucrats vs. Red Guards: A Politico-Economic Model of the Stability of Communist Regimes," in R. W. Campbell (ed.), *The Postcommunist Economic Transformation*. Boulder, CO: Westview Press, 1994.
- Ferrero, M., and G. Brosio, "Nomenklatura Rule Under Democracy: When Government and Opposition Merge." *Journal of Theoretical Politics* (forthcoming): Paper originally presented at the 1992 Meeting of the European Public Choice Society, Turin, 1992.
- Findlay, Ronald, and Mats Lundahl, "Racial Discrimination, Dualistic Labor Markets, and Foreign Investment," *Journal of Development Economics* 27 (1987), 139–48.
- Finley, M. I., *The Ancient Economy*. Berkeley: University of California Press, 1973.
- Finley, M. I., *Politics in the Ancient World*. New York: Cambridge University Press, 1983.
- Fiorina, M., "The Reagan Years: Turning to the Right or Groping Through the Middle?" in Barry Cooper et al. (eds.), *The Resurgence of Conservatism in Anglo-American Democracies*. Durham, NC: Duke University Press, 1988.
- Fischer, John, *Why They Behave Like Russians*. New York: Harper and Brothers, 1947.
- Frank, Robert H., *Choosing the Right Pond*. Oxford: Oxford University Press, 1985.
- Passions Within Reason*. New York: W. W. Norton and Co., 1988.
- Freedom House, "Freedom in the World: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties," *Freedom Review*. New York: Freedom House, 1978 through 1997.
- Friedrich, Carl, and Zbigniew Brzezinski, *Totalitarian Dictatorship and Autocracy*. Cambridge: Harvard University Press, 1965.

- Freud, Sigmund, *Civilization and Its Discontents*. Original edition 1929. Reprinted in the Penguin Freud Library, vol. 12, *Civilization, Society and Religion*, 1991.
- Galeotti, Gianluigi, "Political Exchanges and Decentralization." Villa Colombella Papers on Federalism. *European Journal of Political Economy* 3 (1987), special issue, 111-30.
- "The Number of Parties and Political Competition," in A. Breton, G. Galeotti, P. Salmon, and R. Wintrobe (eds.), *The Competitive State: Villa Colombella Papers*. Boston: Kluwer Academic Press, 1991.
- Galeotti, Gianluigi, and Albert Breton, "An Economic Theory of Political Parties," *Kyklos* 39 (1986) FASC.1, 47-65.
- Galeotti, Gianluigi, and Antonio Forcina, "Political Loyalties and the Economy: the U.S. Case," *Review of Economics and Statistics* 71 (1989), 511-17.
- Gay, Peter, *Weimar Culture*. London: Maitin Secker & Warburg 1968; Penguin 1974.
- Gellner, Ernest, *Nations and Nationalism*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1983.
- Gibbon, Edward, *The Decline and Fall of the Roman Empire* (Abridged Edition), D.A. Saunders (ed.). London: Penguin Classics, 1981.
- Glazer, A. "The Strategy of Candidate Ambiguity," *American Political Science Review* 84 (1990), 237-42.
- Glazer, I., and P. Moynihan, *Ethnicity*. Cambridge: Harvard University Press, 1975.
- Goldhagen, Daniel J., *Hitler's Willing Executioners: Ordinary Germans and the Holocaust*. New York: Alfred A. Knopf, 1996.
- Gordon, David, "Who Bosses Who? The Intensity of Supervision and the Discipline of Labor," *American Economic Review Papers and Proceedings* 80 (1990), 28-32.
- Gordon, Sarah A., *Hitler, Germans, and the "Jewish Question"*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984.
- Granick, David, "Institutional Innovation and Economic Management: The Soviet Incentive System, 1921 to the Present," in Gregory Guroff and Fred V. Carstensen (eds.), *Entrepreneurship in Imperial Russia and the Soviet Union*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1983.
- Grant, Michael, *History of Rome*. London: Weidenfeld and Nicholson, 1978.
- The Antonines: The Roman Empire in Transition*. London: Routledge, 1994.
- Gregor, A. James, *The Ideology of Fascism*. New York: Free Press, 1969.
- Grilli, V., D. Masciandaro, and G. Tabbellini, "Political and Monetary Institutions and Public Finance Policies in the Industrial Countries," *Economic Policy* 13 (1991), 342-76.
- Grossman, Gregory, "Gold and the Sword: Money in the Soviet Command Economy" in Henry Rosovsky (ed.), *Industrialization in Two Systems*. New York: John Wiley, 1966, 204-36.
- "The 'Second Economy' of the USSR," *Problems of Communism* 26 (1977), 25-40.
- Grossman, Herschel I., "A General Equilibrium Model of Insurrections," *American Economic Review* 81 (1991), 912-21.
- "Kleptocracy and Revolutions," unpublished manuscript, Brown University, September 1996.
- Grossman, Herschel I., and Suk Jae Noh, "A Theory of Kleptocracy with



- Probabilistic Survival and Reputation," *Economics and Politics* 2 (1990), 157-71.
- Gumprowicz, Ludwig, *The Outlines of Sociology*. Translated by F. W. Moore. Philadelphia: American Academy of Political and Social Science, 1899.
- Gwartney, James, Robert Lawson, and Walter Block, *Economic Freedom of the World: 1975-1995*. Vancouver, Canada: The Fraser Institute, 1995.
- Haggard, Stephen, *Pathways from the Periphery: The Politics of Growth in the Newly Industrializing Countries*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1990.
- Hagtvet, Bernt. "The Theory of the Mass Society and the Collapse of the Weimar Republic: A Re-examination," in Larsen, S., B. Hagtvet, and J. P. Mykelbust (eds.), *Who Were the Fascists? Social Roots of European Fascism*. Norway: Universitetsforlaget, 1980.
- Hansson, I., and C. Stuart, "Voting Competitions with Interested Politicians: Platforms Do Not Converge to the Preferences of the Median Voter," *Public Choice* 44 (1984), 431-41.
- Hawthorn, Geoffrey, "Liberalization and 'Modern Liberty': Four Southern States," *World Development* 21 (1993), 1299-312.
- Hayek, Friedrich, *Collectivist Economic Planning*. London: Routledge and Kegan Paul, 1935.
- The Road to Serfdom*. Chicago: University of Chicago Press, 1944.
- Hechter, Michael, *Principles of Group Solidarity*. Berkeley: University of California Press, 1987.
- Hechter, Michael, Debra Friedman, and Satoshi Kanazawa, "The Attainment of Global Order in Heterogeneous Societies." Paper delivered at the 1992 meetings of the Public Choice Society, Tucson, Arizona.
- Hewett, Edward A., *Reforming the Soviet Economy: Equality vs. Efficiency*. Washington, DC: The Brookings Institution, 1988.
- Hibbs, Douglas A., "Political Parties and Macroeconomic Policy," *American Political Science Review* 71 (1977), 1467-87.
- The American Political Economy*. Cambridge: Harvard University Press, 1987.
- Hicks, John, "The Theory of Monopoly," *Econometrica* 3 (1935), 1-20. Reprinted in G. J. Stigler and K. Boulding (eds.), *Readings in Price Theory*. Homewood, IL: Irwin, 1952, 361-83.
- Hillman, A. L., and A. Schnytzer, "Illegal Economic Activities and Purges in a Soviet-Type Economy," *International Review of Law and Economics* 6 (1986), 87-100.
- Hillman, A. L., and Avi Weiss, "A Theory of Illegal Immigration," paper presented at the European Public Choice Society Meetings, Tiberias, Israel, 1996.
- Hirschman, Albert O., *Exit, Voice and Loyalty*. Cambridge: Harvard University Press, 1970.
- Hirshleifer, J., "Shakespeare vs. Becker on Altruism: The Importance of Having the Last Word," *Journal of Economic Literature* XV (1977), 500-2.
- Hobsbawm, E., *Nations and Nationalism Since 1780*. Cambridge: Canto, 1990.
- Holborn, Hajo, *A History of Modern Germany, 1840-1945*, Vol. 3: New York: Alfred A. Knopf, 1969.
- Holtfrerich, Carl-Ludwig, "Economic Policy Options and the End of the Weimar Republic," in Ian Kershaw (ed.), *Weimar: Why Did German Democracy Fail?* London: Weidenfeld and Nicholson, 1990.

- Hough, Jerry, *The Soviet Union and Social Science Theory*, Cambridge: Harvard University Press, 1977.
- Hough, Jerry, and Merle Fainsod, *How the Soviet Union Is Governed*. Cambridge: Harvard University Press, 1979.
- Howitt, P., and Ronald Wintrobe, "Equilibrium Political Inaction in a Democracy," in A. Breton, G. Galeotti, P. Salmon, and R. Wintrobe (eds.), *Preferences and Democracy*. Dordrecht, The Netherlands: Kluwer Academic Press, 1993.
- "The Political Economy of Inaction," *Journal of Public Economics* 56 (1995), 329–53.
- Huntington, Samuel, *Political Order in Changing Societies*. New Haven, CT: Yale University Press, 1968.
- No Easy Choice*. Cambridge: Harvard University Press, 1976.
- The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*. Norman: University of Oklahoma Press, 1991.
- The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order*. New York: Simon & Schuster, 1996.
- Huntington, Samuel, and Clement H. Moore (eds.), *Authoritarian Politics in Modern Society: The Dynamics of Established One Party Systems*. New York: Basic Books, 1970.
- Hutchcroft, Paul D., "Oligarchs and Cronies in the Philippine State: The Politics of Patrimonial Plunder," *World Politics* 43:3 (April 1991), 414–50.
- Huxley, Aldous, *Brave New World*. New York: Harper and Row (first published 1946).
- Brave New World Revisited*. London: Flamingo, 1994.
- Iannaccone, Laurence R., "Sacrifice and Stigma: Reducing Free Riding in Cults, Communes, and Other Collectives," *Journal of Political Economy* 100:2 (April 1992), 271–91.
- James, Harold, "Economic Reasons for the Collapse of the Weimar Republic," in Ian Kershaw (ed.), *Weimar: Why Did German Democracy Fail?* London: Weidenfeld and Nicholson, 1990.
- Jefferson, Gary H., and Thomas G. Rawski, "Enterprise Reform in Chinese Industry," *Journal of Economic Perspectives* 8 (1994), 47–70.
- Jensen, Michael, and William H. Meckling, "The Theory of the Firm: Managerial Behaviour, Agency Costs and Ownership Structure," *Journal of Financial Economics* 3 (1976), 305–60.
- Johnstone, F. A., *Class, Race, and Gold*. London: Routledge and Kegan Paul, 1976.
- Joskow, Paul L., Richard Schmalensee, and Natalia Tsukanova, "Competition Policy in Russia During and After Privatization," *Brookings Papers on Economic Activity: Microeconomics*, 1994.
- Kaempfer, William, and Anton Lowenberg, "The Theory of International Economic Sanctions: A Public Choice Approach," *American Economic Review* 78 (September 1988), 786–93.
- Kahn, Herman, *The Emerging Japanese Superstate: Challenge and Response*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 1970.
- Kandel, Eugene, and Edward Lazear, "Peer Pressure and Partnerships," *Journal of Political Economy* 100 (1992), 801–17.
- Karatnycky, Adrian, "Democracies on the Rise, Democracies at Risk," *Freedom Review* 26 (January–February 1995), 7.

- "Freedom on the March," *Freedom Review* 28(1), 6.
- Kater, Michael, *The Nazi Party: A Social Profile of Members and Leaders, 1919–1945*. Cambridge: Harvard University Press, 1983.
- Kennedy, Gavin, *The Military in the Third World*. New York: Scribners, 1974.
- Kershaw, Ian (ed.), *Weimar: Why Did German Democracy Fail? Debates in Modern History*. London: Weidenfeld and Nicolson, 1990.
- al Khalil, Samir, *Republic of Fear: The Inside Story of Saddam Hussein's Iraq*. Berkeley: University of California Press, 1989.
- The Monument: Art, Vulgarity and Responsibility in Iraq*. London: Andre Deutsch, 1991.
- Kirk-Greene, A. M. H., "His Eternity, His Eccentricity, or His Exemplarity? A Further Contribution to the Study of H. E. the African Head of State," *African Affairs* 90 (1991), 163–87.
- Kirkpatrick, Jeane, *Dictatorship and Double Standards: Rationalism and Realism in Politics*. New York: Simon & Schuster, 1982.
- Klein, Benjamin, R. G. Crawford, and A. Alchian, "Vertical Integration, Appropriate Rents, and the Competitive Contracting Process," *Journal of Law and Economics* 21 (1978), 297–326.
- Klein, Benjamin, and Keith Leffler, "The Role of Market Forces in Contractual Performance," *Journal of Political Economy* 89 (1981), 615–41.
- Knack, Stephen, and Philip Keefer, "Institutions and Economic Performance: Cross-Country Tests Using Alternative Institutional Measures," *Economics and Politics* 7 (1995), 207–28.
- Knight, J., and G. Lenta, "Has Capitalism Underdeveloped the Labour Reserves of South Africa?" *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*, 42:3 (1980), 157–201.
- Knight, J., and M. D. McGrath, "An Analysis of Racial Wage Discrimination in South Africa," *Oxford Bulletin of Economics and Statistics* 39:4 (1977), 245–71.
- Koestler, Arthur, *Darkness at Noon*. Translated by Daphne Hardy. New York: Macmillan, 1941.
- Kogon, Eugen, *The Theory and Practice of Hell: The German Concentration Camps and the System behind Them*. Translated by Heinz Norden. New York: Octagon Books, 1973.
- Kornai, Janos, *Economics of Shortage*. Amsterdam: North Holland, 1980.
- "Comments on Lipton and Sachs," *Brookings Papers on Economic Activity* 1 (1990), 138–142.
- The Socialist System: The Political Economy of Communism*. Princeton: Princeton University Press, 1992.
- Kroll, Heidi, "Breach of Contract in the Soviet Economy," *Journal of Legal Studies* 16 (1987), 119–48.
- Krueger, A. O., "The Political Economy of the Rent-Seeking Society," *American Economic Review* 64 (1974), 291–303.
- Krugman, Paul, "The Myth of Asia's Miracle," *Foreign Affairs* 73 (1994), 62–78.
- Kundera, Milan, *Life Is Elsewhere*. Translated by Peter Kussi. New York: Viking Penguin, 1986.
- Testaments Betrayed*. Translated from the French by Linda Asher. New York: HarperCollins Perennial, 1996.
- Kuran, Timur, "Now Out of Never: The Element of Surprise in the East European Revolution of 1989," *World Politics* 44 (1991), 7–48.

- Private Truths, Public Lies: The Social Consequences of Preference Falsification*. Cambridge: Harvard University Press, 1995.
- Lake, David A., "Powerful Pacifists: Democratic States and War," *American Political Science Review* 86 (1992), 24-37.
- Landa, J., "A Theory of the Ethnically Homogeneous Middleman Group: An Institutional Alternative to Contract Law," *Journal of Legal Studies* 10 (1981), 49-62.
- Landes, William, and Richard Posner, "The Independent Judiciary in an Interest Group Perspective," *Journal of Law and Economics* 18 (1975), 875-902.
- von Lang, Jochen (ed.), *Eichmann Interrogated: Transcripts from the Archives of the Israeli Police*. Toronto: Lester and Orpen Denny, 1983.
- Lange, Oskar, *On the Economic Theory of Socialism* (Minneapolis: University of Minnesota Press 1938; New York: McGraw-Hill, 1964).
- LaPalombara, J., *Democracy, Italian Style*. New Haven, CT: Yale University Press, 1987.
- Larsen, S., B. Hagtvet, and J. P. Mykelbust, *Who Were the Fascists? Social Roots of European Fascism*. Bergen, Norway: Universitetsforlaget, 1980.
- Lazear, Edward, and Sherwin, Rosen, "Rank-Order Tournaments as Optimum Labor Contracts," *Journal of Political Economy* 89 (1981), 841-64.
- Lewis, Stephen R., Jr., *The Economics of Apartheid*. New York: Council on Foreign Relations Press, 1990.
- Linz, Juan, "Political Space and Fascism as a Latecomer," in S. Larsen, B. Hagtvet, and J. P. Mykelbust, *Who were the Fascists? Social Roots of European Fascism*. Bergen, Norway: Universitetsforlaget, 1980.
- Linz, Juan J., and Alfred Stepan, *The Breakdown of Democratic Regimes*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1978.
- Lipton, D., and J. Sachs, "Creating a Market Economy in Eastern Europe: The Case of Poland," *Brookings Papers on Economic Activity* 1 (1990), 75-148.
- "Prospects for Russian's Economic Reforms," *Brookings Papers on Economic Activity* 2 (1992), 213-65.
- Lipton, Merle, *Capitalism and Apartheid: South Africa 1910-1986*. Aldershot: Wildwood House Ltd., 1985.
- Lipset, Seymour Martin, *Political Man*. New York: Doubleday, 1960.
- Londregan, John, and Keith Poole, "Poverty, the Coup Trap, and the Seizure of Executive Power," *World Politics* 42 (1990), 151-83.
- Londregan, John, and Keith Poole, "Does High Income Promote Democracy," *World Politics* 49 (1996), 1-30.
- Lott, J. R., Jr., "Political Cheating," *Public Choice* 52 (1987), 169-86.
- "An Explanation for Public Provision of Schooling: The Importance of Indoctrination," *Journal of Law and Economics* 36 (1990), 199-231.
- Lott, J. R., Jr., and Bruce Bender, "Legislator Voting and Shirking: A Critical Review of the Literature," *Public Choice* 87 (1996), 67-100.
- Lowenberg, Anton, "An Economic Theory of Apartheid," *Economic Inquiry* 27 (January 1989), 57-74.
- Lucas, R. E. B., "Mines and Migrants in South Africa," *American Economic Review* 75 (December 1985), 1094-108.
- Lundahl, Mats, "The Rationale of Apartheid," *American Economic Review* 72 (December 1982), 1169-79.
- Lundahl, Mats, and Daniel B. Ndela, *Apartheid in Theory and Practice: An Economic Analysis*. Boulder, CO: Westview Press, 1980.

- MacFarquhar, Roderick, "Deng and China's Future," *New York Review of Books* (March 27, 1997), 14-17.
- McFaul, Michael, "State Power, Institutional Change, and the Politics of Privatization in Russia," *World Politics* 47 (1995), 210-43.
- McKee, Michael, and R. Wintrobe, "Parkinson's Law in Theory and Practice," *Journal of Public Economics* 51 (1993), 309-27.
- McMillan, John N., and Barry Naughton, "How to Reform a Planned Economy: Lessons from China," *Oxford Review of Economic Policy* 8 (1992), 130-43.
- MacMullen, Ramsay, *Corruption and the Decline of Rome*. New Haven, CT: Yale University Press, 1988.
- Marshall, Alfred, *Principles of Economics* (9th ed.). London: Macmillan, 1961.
- Matthews, Mervyn, *Privilege in the Soviet Union*. London: George Allen and Unwin, 1978.
- Medvedev, Roy A., *Let History Judge*. New York: Random House, 1973.
- Meltzer, Allan H., and Scott F. Richard, "A Rational Theory of the Size of Government," *Journal of Political Economy* 89 (1981), 914-27.
- Merkel, Peter H., "Comparing Fascist Movements," in S. Larsen, B. Hagtvet, and J. P. Mykelbust, *Who Were the Fascists? Social Roots of European Fascism*. Norway: Universitetsforlaget, 1980.
- Mesquita, Bruce Bueno de, Randolph M. Siverson, and Gary Woller, "War and the Fate of Regimes: A Comparative Analysis," *American Political Science Review* 86 (September 1992), 638-46.
- Michels, Robert, *Political Parties*. New York: Dover, 1959.
- Milgram, Stanley, *Obedience to Authority: An Experimental View*. New York: Harper and Row, 1974.
- Mitchell, Neil J., and James M. McCormick, "Economic and Political Explanations of Human Rights Violations," *World Politics* 40 (1988), 476-98.
- Montinola, Gabriella, Yingyi Qian, and Barry R. Weingast, "Federalism, Chinese Style: The Political Basis for Economic Success in China," *World Politics* 48 (1995), 50-81.
- Moore, Barrington, Jr., *Soviet Politics - The Dilemma of Power*. New York: M.D. Sharp Inc., 1950.
- Mosca, Gaetano, *The Ruling Class*. New York: McGraw-Hill, 1939.
- Mueller, Dennis, *Public Choice II*. New York: Cambridge University Press, 1989.
- Perspectives in Public Choice: A Handbook*. New York: Cambridge University Press, 1997.
- Murrell, Peter, and Mancur Olson, "The Devolution of Centrally Planned Economies," *Journal of Comparative Economics* 15 (1991), 239-65.
- Murphy, Kevin M., Andrei Shleifer, and Robert W. Vishny, "The Transition to a Market Economy: Pitfalls of Partial Reform," *Quarterly Journal of Economics* 107 (1992), 889-906.
- Natras, J., *The South African Economy: Its Growth and Change*. Cape Town: Oxford University Press, 1981.
- Naumann, Bernd, *Auschwitz: A Report on the Proceedings against Robert Karl Ludwig Mulka and Others before the Court at Frankfurt*. New York: Praeger, 1966.
- Nelson, Philip, "Information and Consumer Behavior," *Journal of Political Economy* 78 (1970), 311-29.
- Niskanen, William A., Jr., *Bureaucracy and Representative Government*. Chicago: Aldine-Atherton, 1971.

- Nordhaus, William, "Soviet Economic Reform: The Longest Road," *Brookings Papers on Economic Activity* 1 (1990), 287-309.
- Nordlinger, Eric, *Soldiers in Politics: Military Coups and Government*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1977.
- North, Douglass C., and Robert Paul Thomas, *The Rise of the Western World: A New Economic History*. New York: Cambridge University Press, 1973.
- Structure and Change in Economic History*. New York: W. W. Norton, 1981.
- North, Douglass, and Barry Weingast, "Constitutions and Commitment: The Evolution of Institutions Governing Public Choice in Seventeenth Century England," *Journal of Economic History* XLIX (1989), 808-32.
- Nove, Alec, *Was Stalin Really Necessary?* London: George Allen and Unwin, 1964.
- The Soviet Economic System* (2nd ed.). London: George Allen and Unwin, 1980.
- O'Donnell, Guillermo, *Modernization and Bureaucratic-Authoritarianism: Studies in South American Politics*. Berkeley: Institute of International Studies, University of California, 1973.
- "On the State, Democratization and Some Conceptual Problems: A Latin American View with Glances at Some Post-Communist Countries," *World Development* 21 (1993), 1355-69.
- Ofer, Gur, "Soviet Economic Growth, 1928-85," *Journal of Economic Literature* 25 (1987), 1767-833.
- Olson, Mancur, *The Rise and Decline of Nations*. New Haven, CT: Yale University Press, 1982.
- "Dictatorship, Democracy and Development," *American Political Science Review* 87 (1993), 567-75.
- Oppenheim, Lois Hecht, *Politics in Chile: Democracy, Authoritarianism and the Search for Development*. Boulder, CO: Westview Press, 1993.
- Orwell, George, 1984. London: Secker and Warburg, 1949 (the Alchian Press).
- Paldam, Martin, "Inflation and Political Instability in Eight Latin American Countries, 1946-83," *Public Choice* 52 (1987): 143-68.
- Pareto, V., *I Sistemi Socialisti*, Turin: Unione Tipografico-Editrice Torinese, 1954.
- Perkins, Dwight, "Completing China's Move to the Market," *Journal of Economic Perspectives* 8 (1994), 23-46.
- Perlmutter, Amos, and Valerie Plave Bennett, *The Political Influence of the Military: A Comparative Study*. New Haven and London: Yale University Press, 1980.
- Persson, T., and Guido Tabellini, "Is Inequality Harmful for Growth" Theory and Evidence," University of California, Berkeley Center for Economic Policy Research Discussion Working Paper 581 (1991).
- Plato, *The Republic* (2nd edition [revised]). Translated with an Introduction by Desmond Lee. London: Penguin Books, 1974.
- Poggi, Gianfranco, *The State: Its Nature, Development and Prospects*. Stanford, CA: Stanford University Press, 1990.
- Porter, Richard C., "A Model of the South African-Type Economy," *American Economic Review* 63:2 (1978), 287-95.
- "South Africa Without Apartheid: Estimates from General Equilibrium Simulations," *Journal of International Development* 2:1 (1990), 1-59.

- Posner, R. A., "The Social Costs of Monopoly and Regulation," *Journal of Political Economy* 83 (1975), 807-27.
- Powell, G. B., Jr., "Extremist Parties and Political Turmoil: Two Puzzles," *American Journal of Political Science* 30 (1986), 357-78.
- Powell, Raymond, "Economic Growth in the USSR," *Scientific American* 219 (1968), 17-23.
- Przeworski, Adam, *Democracy and the Market: Political and Economic Reforms in Eastern Europe and Latin America*. New York: Cambridge University Press, 1991.
- "The Neo-Liberal Fallacy," *Journal of Democracy* 3 (1992), 45-59.
- Przeworski, Adam, and Fernando Limongi, "Political Regimes and Economic Growth," *Journal of Economic Perspectives* 7 (1993), 51-70.
- Putnam, Robert D., "Toward Explaining Military Intervention in Latin American Politics," *World Politics* 20 (1967), 83-11.
- Putnam, Robert, *Making Democracy Work*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993.
- Ramét, Sabrina P., *Nationalism and Federalism in Yugoslavia 1962-91* (2nd ed.). Bloomington: Indiana University Press, 1992.
- Remmer, Karen, *Military Rule in Latin America*. Boston: Unwin-Hyman, 1989.
- "The Political Economy of Elections in Latin America, 1980-1991," *American Political Science Review* 87 (1993), 393-407.
- Rempel, William C., *Delusions of a Dictator: The Mind of Marcos as Revealed in His Secret Diaries*. Boston: Little, Brown, 1993.
- Robinson, Jacob, *And the Crooked Shall Be Made Straight: The Eichmann Trial, the Jewish Catastrophe, and Hannah Arendt's Narrative*. London: Macmillan, 1965.
- Rodrik, Dani, "Trade and Industrial Policy Reform in Developing Countries: A Review of Recent Theory and Evidence," NBER Working Paper #4417 (1993).
- Rogowski, Ronald, "Causes and Varieties of Nationalism: A Rationalist Account," in Edward A. Tiryakin and Ronald Rogowski (eds.), *New Nationalisms of the Developed West: Toward Explanation*. Boston: Allen and Unwin, 1985, 87-108.
- Root, Hilton, *The Foundation of Privilege: Political Foundations of Markets in Old Regime France and England*. Berkeley, CA: University of California Press, 1994.
- Rosenberg, Harold, "The Trial and Eichmann," *Commentary* 32 (November 1961), 369-81.
- Rueschemeyer, Dietrich, E. H. Stephens, and J. D. Stephens, *Capitalist Development and Democracy*. Chicago: University of Chicago Press, 1992.
- Rutland, Peter, *The Myth of the Plan: Lessons of Soviet Planning Experience*. London: Hutchison and Co., 1985.
- Sachs, Jeffrey, "Social Conflict and Populist Policies in Latin America," NBER Working Paper #2897 (1989).
- Sachs, Jeffrey, and W. T. Woo, "Structural Factors in the Economic Reforms of China, Eastern Europe and the Former Soviet Union," *Economic Policy* 18 (1994), 101-46.
- Salisbury, Harrison, "Gorbachev's Dilemma," *New York Times Magazine* (July 27, 1986).

- Salmon, Pierre, "Trust and Trans-Bureau Networks in Organizations," *European Journal of Political Economy* 4 (1988), Extra Issue, 229–52.
- Sanford, Nevitt, "The Authoritarian Personality in Contemporary Perspective" in Jeanne N. Kmutsoh (ed.), *Handbook of Political Psychology*. San Francisco: Jossey-Bass Publishers, 1973.
- Sartori, Giovanni, *Parties and Party Systems*. New York: Cambridge University Press, 1976.
- Sartre, Jean-Paul, *Anti-Semite and Jew*. New York: Grove Press, 1960; New York: Schocken Books, 1965.
- Schaar, John H., "Loyalty," in David L. Sills (ed.), *International Encyclopedia of the Social Sciences* 9 (1968), 484–487. New York: The Free Press, 1968, 1991.
- Schap, David, "Property Rights and Decision Making in the Soviet Union: Interpreting Soviet Environmental History," *Economic Inquiry* 26 (1988), 389–401.
- Shapiro, Leonard, *The Communist Party of the Soviet Union* (2nd ed.). New York: Random House, 1971.
- The Government and Politics of the Soviet Union*. New York: Vintage Books, 1978.
- Schatzberg, Michael G., *The Dialectics of Oppression in Zaire*. Bloomington, IN: Indiana University Press, 1988.
- Schmitter, Phillippe C., "Military Intervention, Political Competitiveness and Public Policy in Latin America 1950–67," in Morris Janowitz and Jacques Van Doorn (eds.), *On Military Intervention*. Rotterdam: Rotterdam University Press, 1971.
- Schnytzer, Adi, and Janez Susteric, "Why Do People Support Dictators? (Popularity vs. Political Exchange)," ms, Department of Economics, Bar Ilan University, 1996. *Public Choice*, forthcoming.
- Schweller, Randall, "Domestic Structure and Preventive War: Are Democracies More Pacific?" *World Politics* 44 (1992), 235–69.
- Shapiro, Carl, "Premiums for High-Quality Products as Returns to Reputations," *Quarterly Journal of Economics* 98 (1983), 659–79.
- Shapiro, Carl, and Joseph E. Stiglitz, "Equilibrium Unemployment as a Worker Discipline Device," *American Economic Review* 74 (1984), 433–44.
- Sheahan, John, *Patterns of Development in Latin America: Poverty, Repression, and Economic Strategy*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1987.
- Shepsle, K., "The Strategy of Ambiguity," *American Journal of Political Science* 66 (1972), 555–68.
- Shepsle, K., and Barry Weingast, "Structure-Induced Equilibrium and Legislative Choice," *Public Choice* 37 (1981), 503–19.
- Shirer, William L., *The Rise and Fall of the Third Reich: A History of Nazi Germany*. New York: Simon & Schuster, 1960.
- Shleifer, Andrei, and Robert W. Vishny "Reversing the Soviet Economic Collapse," *Brookings Papers on Economic Activity* 2 (1991), 341–65.
- "Pervasive Shortages Under Socialism," *Rand Journal of Economics* 23 (1992), 237–46.
- "The Politics of Market Socialism," *Journal of Economic Perspectives* 8 (1994), 165–76.
- Sicular, Terry, "Plan and Market in China's Agricultural Commerce," *Journal of Political Economy* 96 (1988), 283–307.



- "Public Finance and China's Economic Reforms," Harvard Institute of Economic Research Discussion Paper 1618 (1992).
- "The Derailment of China's Two-Track System, or Pitfalls of Mixing Plan and Market During the Reform of Socialist Economies," ms (November 1993).
- "Redefining State, Plan and Market: China's Reforms in Agricultural Commerce," *China Quarterly* 144 (1995), 1020-46.
- "Why Quibble About Quotes? The Effects of Planning in Rural China," ms (1995).
- Stepan, A., *The Military in Politics: Changing Patterns in Brazil*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1971.
- Stigler, George, "Directors' Law of Public Income Redistribution," *Journal of Law and Economics* 13 (1970), 1-10.
- "The Theory of Economic Regulation," *Bell Journal of Economics* 2 (1971), 3-21.
- Stiglitz, Joseph E., *Whither Socialism?* Cambridge: MIT Press, 1994.
- Strauss, Leo, *On Tyranny*. London: The Free Press, 1963, 1991.
- Suetonius, Gaius Tranquillus, *The Twelve Caesars*. Translated by Robert Graves. London: Penguin, 1957.
- Thompson, Leonard, *A History of South Africa*. New Haven, CT: Yale University Press, 1990.
- Thompson, Leonard, and Andrew Prior, *South African Politics*. New Haven and London: Yale University Press, 1982.
- Tilly, Charles (ed.), *Formation of the National States of Western Europe*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1975.
- Toland, John, *Adolf Hitler*. New York: Ballantine, 1976.
- Trevor-Roper, Hugh, *The Rise of Christian Europe*. London: Thames and Hudson, 1965.
- Tullock, Gordon, "The Welfare Cost of Tariffs, Monopolies, and Theft," *Western Economic Journal* 5 (1967), 224-32.
- Autocracy*. Dordrecht: Martinus Nijhoff, 1987.
- Ulam, Adam, "The Price of Sanity," in G. R. Urban (ed.), *Stalinism: Its Impact on Russia and the World*. Cambridge: Harvard University Press, 1986, 100-45.
- Urban, G.R. (ed.), *Stalinism: Its Impact on Russia and the World*. Cambridge: Harvard University Press, 1982.
- Veyne, Paul, *Bread and Circuses: Historical Sociology and Political Pluralism*. London: Penguin, 1990.
- Vogel, Ezra F., *Japan As Number One: Lessons for America*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1979.
- Wade, Robert, *Governing the Market: Economic Theory and the Role of Government in East Asian Industrialization*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1990.
- Walder, Andrew G., *Communist Neo-Traditionalism: Work and Authority in Chinese Industry*. Berkeley: University of California Press, 1986.
- Weber, Max, *Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology*. Edited by Guenther Roth and Claus Wittich. Berkeley: University of California Press, 1978.
- Weingast, Barry R., "The Economic Role of Political Institutions: Market Preserving Federalism and Economic Growth," *Journal of Law, Economics, and Organization* 11 (1995), 1-31.

- Weingast, Barry, and William J. Marshall, "The Industrial Organization of Congress, or Why Legislatures Like Firms, Are Not Organized as Markets," *Journal of Political Economy* 96 (1988), 132–63.
- Weingast, Barry, Kenneth Shepsle, and Christopher Johnsen, "The Political Economy of Benefits and Costs: A Neoclassical Approach to Distributive Politics," *Journal of Political Economy* 89 (1981), 642–69.
- Weitzman, Martin, "Industrial Production" in A. Bergson and H.S. Levine (eds.), *The Soviet Economy: Towards the Year 2000*. London: George Allen and Unwin, 1983.
- Weitzman, Martin, and Chenggang Xu, "Chinese Township-Village Enterprises as Vaguely Defined Cooperatives," *Journal of Comparative Economics* 18 (1994), 121–45.
- White, Stephen, "Economic Performance and Communist Legitimacy," *World Politics* (1986), 462–82.
- Wiles, Peter, *The Political Economy of Communism*. Cambridge: Harvard University Press, 1962.
- Williamson, John, "Democracy and the 'Washington Consensus,'" *World Development* 21 (1993), 1329–36.
- Willerton, John P., Jr., "Patronage Networks and Coalition Building in the Brezhnev Era," *Soviet Studies* 39 (1987), 175–204.
- Winiecki, Jan., *The Distorted World of Soviet-Type Economies*. London: Routledge, 1988.
- Wintrobe, Ronald, "It Pays to Do Good But Not to Do More Good Than It Pays," *Journal of Economic Behaviour and Economic Organization* 2 (1981), 201–13.
- "The Optimal Level of Bureaucratization Within a Firm," *Canadian Journal of Economics* 15 (1982), 649–68.
- "Taxing Altruism," *Economic Inquiry* XXI (1983), 255–69.
- "The Market for Corporate Control and the Market for Political Control," *Journal of Law, Economics and Organization* 3 (1987), 435–46.
- "The Tinpot and the Totalitarian: An Economic Theory of Dictatorship," *American Political Science Review* 84 (1990), 849–72.
- "Political Competition and the Rise of Dictatorship," in A. Breton, G. Galeotti, P. Salmon, and R. Wintrobe (eds.), *The Competitive State: Villa Colombella Papers on Competitive Politics*. Dordrecht, The Netherlands: Kluwer Academic Publishers, 1991.
- "Some Economics of Ethnic Capital and Conflict," in A. Breton, G. Galeotti, P. Salmon, and R. Wintrobe (eds.), *Nationalism and Rationality*. New York: Cambridge University Press, 1995.
- "Modern Bureaucratic Theory," in D. Mueller (ed.), *Perspectives in Public Choice: A Handbook*. New York: Cambridge University Press, 1997.
- Wintrobe, Ronald, and Albert Breton, "Organizational Structure and Productivity," *American Economic Review* 76 (1986), 530–38.
- Wittman, Donald, "Parties as Utility Maximizers," *American Political Science Review* 67 (1973), 490–98.
- "Candidate Motivation: A Synthesis of Alternative Theories," *American Political Science Review* 77 (1983), 142–57.
- Wolfe, Bertram D., *An Ideology in Power*. New York: Stein and Day, 1969.
- Wurfel, David, *Filipino Politics: Development and Decay*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1988.

- Xenophon, "Hiero, or Tyrannicus," reprinted in L. Strauss, *On Tyranny*. New York: Political Science Classics, 1948.
- Young, Alwyn, "A Tale of Two Cities: Factor Accumulation and Technical Change in Hong Kong and Singapore," in O. Blanchard and S. Fischer (eds), *NBER Macroeconomic Annual 7* (1992), Cambridge, MA: MIT Press, 13–54.
- "The Tyranny of Numbers: Confronting the Statistical Realities of the East Asian Growth Experience," *Quarterly Journal of Economics* 110 (August 1995), Issue 3, 641–80.
- "The Razor's Edge: Distortions, Incremental Reform and the Theory of the Second Best in the People's Republic of China," ms, Department of Economics, Boston University (1996).



المؤلف فى سطور:

رونالد وينتروب

أستاذ الاقتصاد فى جامعة ويسترن أونتاريو - كندا. كما يتأس أيضاً مجموعة بحثية فى الاقتصاد السياسى، وهو أمين صندوق مجموعة فيلاكولومبيلا لاقتصاديات المؤسسات.

شارك فى عدة مؤلفات منها:

١- "منطق السلوك البيروقراطى" بالاشتراك مع ألبرت بريتون (مطبعة جامعة كمبردج، ١٩٨٢).

٢- "القومية والرشادة" محرر مشارك مع ألبرت بريتون، وجيالوجى جالوتى، وبيير سالمون (مطبعة جامعة كمبردج ١٩٩٥).

٣- "تفهم الديمقراطية: الاقتصاد والمنظور السياسى" (مطبعة جامعة كمبردج ١٩٩٧).

وأيضاً مؤلف مشارك لأبواب من كتب ومقالات فى صحف رائدة.

## المترجمان فى سطور :

### د. جلال البنا

تخرج فى جامعة القاهرة ١٩٥٨ والتحق بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية. وفى هذا الوقت حصل على درجة الماجستير، ودبلوم معهد الدراسات الإحصائية والبحوث، ودبلوم معهد التخطيط القومي، وأعقبها الهجرة وحصوله على درجة الدكتوراه فى الاقتصاد فى جامعة ولاية المسيسى الأمريكية. تدرج بعدها فى عضوية هيئة التدريس فى الجامعة الأمريكية ببيروت، وجامعة ولاية ماساشوسنيس الأمريكية (برنامج ماجستير إدارة الأعمال)، ثم عمل خبيراً اقتصادياً فى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة - روما؛ إضافة إلى نشاطه فى الشركات الأمريكية الكبرى، محاضراً لبرامج تدريبية فى مصر فى مركز أراك التابع لدار المعارف فى القاهرة، وبرنامج AOUA بالخارجية المصرية.

\* وله كتب مترجمة فى المجلس الأعلى للثقافة، وهى:

- ١- نحو مفهوم لاقتصاديات - البيئية (عام ٢٠٠٠).
- ٢- نحو مفهوم الاقتصاديات الموارد الطبيعية (عام ٢٠٠٤).
- ٣- نحو مفهوم لاقتصاديات الصحة والرعاية الصحية والتأمين الصحى (المسار الأمريكى) (٢٠٠٦).

\* ومن المؤلفات:

- ١- القياسات الاقتصادية في اتخاذ القرار (تحليل النظم وإدارة الأعمال).
- ٢- كيف تصبح مصدرًا ناجحًا.
- ٣- كيف تقيم صرح فريق عمل (فالنجاح هو اختيار).

د. إبراهيم أحمد إبراهيم

حصل على درجة البكالوريوس من جامعة الإسكندرية ١٩٦٧ (قسم الاقتصاد والعلوم السياسية)، ثم حصل على دبلوم الدراسات العليا فى الاقتصاد، والتنمية، والتخطيط من جامعة موبينليه I- فرنسا، ثم دبلوم الدراسات العليا فى العلوم الاقتصادية والمالية - كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، كما حصل على دبلوم الدراسات العليا فى الاقتصاد الزراعى من مونتبيليه، وكذلك دبلوم الدراسات العليا فى اقتصاديات الرى من معهد بارى - إيطاليا، ودبلوم الدراسات العليا فى التخطيط الصناعى من معهد التخطيط القومى فى القاهرة، ثم درجة الدكتوراه فى العلوم الاقتصادية - جامعة السوربون، باريس I.

وأثناء هذه الدراسات كان ملتحقاً بجريدة الأهرام، وتدرج فيها حتى وصل إلى مركز مدير التحرير المناوب فى جريدة الأهرام وأثناء عمله بالأهرام، كان محاضراً وأستاذاً للاقتصاد، والإعلام فى جامعة الإسكندرية (كليات التجارة والحقوق والآداب والسياحة) وجامعة ٦ أكتوبر، كما كان أستاذاً للاقتصاد فى جامعة عمر المختار - ليبيا، وباحثاً اقتصادياً بمعهد IADEP التابع لبرنامج التنمية للأمم المتحدة UNDP (السنغال)، وباحثاً اقتصادياً فى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية فى جريدة الأهرام، وباحثاً اقتصادياً بالمشروع البحثى بالإسكندرية، والساحل الشمالى RAMDENE، جامعة الإسكندرية، وباحثاً اقتصادياً فى معهد I.A.M.M - مونتبيليه - بفرنسا.

وله العديد من المقالات والدراسات عن الاقتصاد السياسى نشرت بالأهرام، ومجلة الأهرام الاقتصادي، ومجلة السياسة الدولية، ومجلات وصحف عربية مختلفة، كما قام بالترجمة عن الإنجليزية والفرنسية إلى العربية نشرت أغلبها بدورية "قراءات استراتيجية"، ومن مؤلفاته:



- ١- "أزمة الاقتصاد الدولي وتأثيراتها على الدول النامية"، دار المعارف الحديثة، الإسكندرية، ١٩٨٥.
- ٢- "فن كتابة الخبر الصحفي، نظريًا وعمليًا"، دار المعارف الحديثة، الإسكندرية، ٢٠٠٥.
- ٣- "اقتصاديات صناعة الصحافة في مصر"، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨.
- ٤- "فن كتابة الخبر، والمقال الصحفي، نظريًا وعمليًا"، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨.
- ٥- "الإسكندرية، مستقبل مدينة في القرن ٢١"، ماهي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ٢٠١٠.

## المراجع فى سطور :

سمير كريم:

عمل وكيلا أول لوزارة الاقتصاد والتعاون الدولى فى خلال فترة النصف الثانى من عقد السبعينيات واولئ الثمانينيات من القرن العشرين، قبل أن ينتخب مديرا تنفيذيا وعضواً بمجلس إدارة بنك التنمية الإفريقية ممثلا لمصر وجيبوتى، حيث عمل اثنى عشر عاما.

وفى أثناء رحلة العمل الرسمية الطويلة بوزارة الاقتصاد حمل عبء المفاوضات مع أغلب دول شرق أوروبا، ثم مع مؤسسات التمويل الدولية المختلفة مثل البنك الدولى وبنك التنمية الإفريقية وصناديق التنمية العربية وصندوق الأوبك، مما أكسبه خبرة تفاوضية واسعة كان لها أكبر الأثر فى عمله بعد ذلك.

هذا إلى جانب قيامه بالتدريس فى الجامعة الأميركية بالقاهرة التى حصل منها عل الماجستير فى إدارة الأعمال، فضلا عن دراسته العليا بالخارج بعد أن حصل على شهادته الجامعية الأولى من كلية التجارة جامعة القاهرة عام ١٩٥٢.

وقد قام بترجمة ومراجعة عدد كبير من التقارير والمؤلفات الاقتصادية كان من أهمها "الاقتصاد الدولى الحديث" من تأليف جان هوجيندرون، وويلسون براون، وكان منها كتاب "ترويض النمر" من تأليف روبرت

جران عن الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا ف عام ١٩٩٧. كما قام بترجمة كتاب التثبيت والتكيف "قصة الإصلاح الاقتصادي في مصر" من تأليف د. جودة عبد الخالق وإصدار المجلس الأعلى للثقافة. وكان آخرها كتاب "موجز تاريخ علم الاقتصاد. مقاربات جمالية لدراسة العلم الكئيب"، من إصدار المركز القومي للترجمة.

التصحيح اللغوي: طارق حمدي

الإشراف الفني: حسن كامل



تتعلق موضوعات هذا الكتاب بالجوانب المختلفة لسلوك الأنظمة الدكتاتورية والشمولية، حيث حقوق الناس في اختيار من وكيف يُحكمون، قد تم إجهاضها عن طريق الحاكم. وأبعاد سلوك الأنظمة الدكتاتورية تتضمن مستوى النمو الاقتصادي، حقوق الملكية، إعادة توزيع الثروة ، مستوى الكفاءة الإقتصادية. ويتناول الكتاب الأدوات الأولية التي يستخدمها الدكتاتوريون للبقاء في السلطة، ما الظروف التي تساهم في انهيار الديمقراطية وتمكن السلطة الدكتاتورية، وما المسؤولية الديمقراطية تجاه الجرائم التي يرتكبها النظم الدكتاتورية، وهل الحكام الدكتاتوريين أكثر قدرة على تحقيق نمو اقتصادي متميز. لذا فهذا الكتاب يقدم نموذجاً عاماً للأوتوقراطية والدكتاتورية، ومجموعة من الإجابات على تلك الأسئلة.

